وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة 03.

كلية العلوم السياسية.

قسم العلاقات الدولية.

الشرق الأوسط بين الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية و واقع الأمن العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية.

من إعداد الطالب:

إبراهيم بن دايخة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين بوقارة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـــــة
أ.د رياض بوريش	أستاذ التعليم العالي	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة3	رئيسا
أ.د حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	مشرفا و مقررا
أ.د حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 2	عضوا مناقشا
د رياض حمدوش	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة3	عضوا مناقشا
د سامي بلعابد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الاخوة منتوري- قسنطينة1	عضوا مناقشا
د مسعود دخالة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة صالح بوبنيدر- قسنطينة3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2019 – 2018

شكر و عرفان

الشكر و الحمد لله من قبل و من بعد على جزيل فضله و نعمه علينا،
أما بعد، فيطيب لي و قد أنهيت اعداد بحثي أن أتقدم بالشكر و التقدير إلى أستاذي الفاضل البروفيسور **حسين بوقارة**. لما بذل من الجهد الكبير في قراءة عملي و متابعته، و ما اسداه لي من نصح سديد و ارشاد دقيق، و منحه لي من وقته الثمين ليصل بي إلى الغاية المطلوبة فجزاه الله عني خير الجزاء.

شكري و امتناني لأعضاء لجنة المناقشة، على تشريفي بقبول مناقشة العمل و جهد قراءته و تقييمه.

و الشكر و التقدير إلى جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، و كلية العلوم السياسية.
إلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة قسنطينة 3.

شكري إلى كل من قدم لي النصح و التوجيه في اعداد هذا العمل.

إهداء

إلى كل أفراد العائلة

إلى كل من أسهم و كان لي عونا و سندا في المواصلة على الدرب

إلى كل من يسعى في هذه الحياة من أجل الحياة بالعلم و العمل...

أهدي ثمرة جهدي هذا

إبراهيم بن دايخة

ملخـــــص:

تركز هذه الدراسة على موضوع الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، أين تبرز العديد من المسارات و المشاريع التي خصت بها الولايات المتحدة المنطقة في مجالات مختلفة، بحيث يظهر مدى انشغال العقل الاستراتيجي الأمريكي بوضع و صياغة استراتيجيات، تشترك رغم التحولات و التطورات التي رافقتها في خدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية، إذ مثلت حساسية منطقة الشرق الأوسط و مكانتها الاستراتيجية الثابت التي التفت حوله كل المخططات و الاستراتيجيات التي عكست قوة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة خاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، و التي مثلت نقطة تحول على مستوى التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، حيث تجسدت هذه الاهتمامات الاستراتيجية، في شكل مشاريع و استراتيجيات، خصت بها الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط، و لعل ذلك ما يفرض واقعا معينا على دول و شعوب المنطقة التي تمثل الدول العربية مجاله الأوسع. إن تطور الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالمنطقة، يؤكد استمرار التقلبات فيها، إذ أضحت المنطقة مسرحا لكل أنواع الفوضى و اللااستقرار، ساقت دول المنطقة العربية نحو تحولات جذرية، مست مقوماتها و هددت أمنها، و فرضت عليها تحديات فوق مشاكلها و أزماتها الداخلية.

Abstract:

This study focuses on the strategic interest of the United States in the Middle East, where many tracks and projects have occurred that the United States has singled out for the region in different areas. It has shown the extent to which the American strategic mind has been preoccupied with developing and formulating strategies- despite the transformations and developments that accompanied it- that serve US strategic interests. Thus ,The sensitivity of the Middle East and its strategic position have represented the constant which all the plans and strategies have turned around it that has reflected the strength of American interest in the region, especially after the events of September 11, 2001, which has represented a turning point at the level of US strategic directions, and these strategic concerns have been embodied in the form of projects and strategies that have been singled out by the United States for the Middle East, and this may have imposed a certain reality on the countries and peoples of the region that Arab countries represent their broader sphere. The development of American strategic interest in the region has confirmed the continued volatilities in it and the region has become a scene of all sorts of chaos and instability which have led the Arab region to radical transformations, affecting its components, threatening its security and imposing challenges over its problems and internal crises.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: <u>الإطار المفاهيمي للاستراتيجية و الشرق الأوسط</u>

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية و روابطها بالسياسة الخارجية و المصالح القومية للدولة

المطلب الثالث: اشكالية العلاقة بين مفهوم الاستراتيجية و المفاهيم القريبة

المبحث الثاني: مفهوم الشرق الأوسط و مكانته ضمن اهتمامات القوى الكبرى

المطلب الأول: دراسة في مفهوم الشرق الأوسط و تطور مدلولاته

المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط

المطلب الثالث: مكانة الشرق الأوسط ضمن الاهتمامات الدولية

الفصل الثاني: الفكر الاستراتيجي الأمريكي: الدعائم الفكرية و الأطر النظرية الموجهة.

المبحث الأول: المرجعية الفلسفية و الدينية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: المرجعية الفكرية، الفلسفية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الثاني: أثر المكون الديني في توجيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي

المبحث الثاني: الدعائم النظرية للفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: النظريات الكبرى الموجهة للاستراتيجية الأمريكية

المطلب الثاني: الأطروحات الموجهة للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الثالث: الآراء التنظيرية المساهمة في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي من داخل الإدارة الأمريكية

المبحث الثالث: تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر و بروز دور المحافظين الجدد

المطلب الأول: نشأة تيار المحافظين الجدد و مكونه الفكري

المطلب الثاني: أهم الأفكار التي دافع عنها تيار المحافظين الجدد

الفصل الثالث: مضامين و مخرجات الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالشرق الأوسط

المبحث الأول: تطور مفهوم و مضامين الشرق الأوسط على مستوى الادراك الاستراتيجي الأمريكي.

المطلب الأول: مكانة الشرق الأوسط في الادراك الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الثاني: تطور مدلولات و مضامين الشرق الأوسط الكبير/ الجديد و أبعاده الاستراتيجية

المبحث الثاني: الدلالات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق.

المطلب الأول: أهمية العراق في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الثاني: المداخل الاستراتيجية المحيطة بالغزو الأمريكي للعراق 2003

المطلب الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثالث: توظيف الثورات العربية ضمن مسارات تطور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي ضمن أساسيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الثاني: الحراك السلمي و تفاوت المواقف الأمريكية تجاهه

المطلب الثالث: الموقف الأمريكي من الحالات التي شهدت حربا أهلية

الفصل الرابع: انعكاسات التوجه الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط على الأمن العربي

المبحث الأول: اشكالية تعريف الأمن العربي و أهم تحدياته الداخلية

المطلب الأول: الاشكالات المحيطة بتعريف الأمن العربي

المطلب الثاني: الأمن العربي في مواجهة التحديات الداخلية

المبحث الثاني: واقع الأمن العربي و قضايا تهديده في ظل تداعيات التوجهات الاستراتيجية الأمريكية

المطلب الأول: انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على مستوى أمن الدول العربية

المطلب الثاني: انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على مستوى النظام الإقليمي العربي

المبحث الثالث: مستقبل الأمن العربي في ظل تطورات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة

المطلب الأول: إشكالية اعتماد دراسات مستقبلية عربيا

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للأمن العربي

الخاتمة

مقدمة

منذ نهاية القرن 20 و العالم يعيش تحولات عميقة كانت ميزة للعلاقات الدولية، و كانت نهاية الحرب الباردة أهم سمة و أبرز دافع لهذه التحولات و ما حملته من أفكار و مشاريع مست الخارطة الكلية للنظام الدولي في محاولة لإعادة صياغة هذا الأخير. فمنذ منتصف الثمانينيات أخذ الدور السوفييتي في الانحسار على صعيد السياسة الدولية، و قابل ذلك الانحسار تصاعد الدور الأمريكي، و كانت حرب الخليج الثانية لتعمق هذا الصعود و تعطيه مدى أوسع، حيث أبانت عن نجاح المخطط الأمريكي في أن يقف على رأس الهرم الدولي كقطب أوحد، يرسم خارطة العالم و يحدد معاييره و أنماطه التفاعلية، و يضع له استراتيجيات تنسجم مع تصوراته الاستراتيجية.

إن الحديث عن الفكر الاستراتيجي الأمريكي أصبح أمرا على قدر كبير من الأهمية، فكيف و الاهتمام ينصب حول مدى جدوى الفلسفات الاستراتيجية التي صاغها العقل الأمريكي لعقود من الزمن، كان جوهر هذه الأفكار مرتكز حول أطر نظرية أمنية شاملة، كان الغرض الأساسي منها مواجهة أخطار و تهديدات عالمية، كانت الحقبة التاريخية قبيل نهاية الحرب الباردة مسرحا لها، هذه الاستراتيجيات التي لم تعد بالكاد ملائمة لمواجهة أنواع جديدة من التهديدات. فقد أصبح الاهتمام الأمريكي لما بعد الحرب الباردة ينسج و يخطط استراتيجيا لتهديدات من نوع جديد، تهديدات تخص بعض أجزاء و مناطق العالم، كتلك التي يشار إليها في منطقة الشرق الأوسط، وفق فلسفة أمنية مفادها أن وجود توتر في أجزاء من النظام الدولي من شأنه أن ينقل هذا التوتر إلى بقية أجزاء النظام، فما يمكن أن تشهده منطقة ما من احتمالات لا استقرار، يشكل مصدر تهديد حقيقي خاصة بالمناطق الأكثر ارتباطا بها.

و على اعتبار أن القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تعد الانفتاح على الآخر من أولوياتها، فإن هذا الأمر يجعلها أكثر تأثرا بما قد تشهده بعض مناطق من توتر، و وفق هذا المنظور تحديدا، فإن ما تتصوره الولايات المتحدة الأمريكية عن منطقة الشرق الأوسط على أنها تشهد حالات لا استقرار(على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تعد منطقة مجال استراتيجي حيوي بالنسبة للولايات المتحدة)، تمثل مصدر تهديد لأمن العالم و بالتالي تهديد أمن

الولايات المتحدة الأمريكية. و من هذا المنطلق تسير الولايات المتحدة في خط اهتمام واضح بمنطقة الشرق الأوسط، تسعى من خلاله إلى ربط المنطقة باستراتيجيات من شأنها تغيير ما يمكن أن يعتبر سببا في توتر و لا استقرار منطقة الشرق الأوسط، و بالتالي سببا في عدم استقرار النظام الدولي و أمن الولايات المتحدة الأمريكية.

لعل أهم الاستراتيجيات الكبرى التي تنظر لها الولايات المتحدة الأمريكية، ما حدث و يحدث في منطقة الشرق الأوسط كميدان لتفعيل الرؤى و التصورات الغربية نحو عالم ما بعد الحرب الباردة، و كانت أحداث 11 سبتمبر 2001، الأساس المتين الذي دافعت من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية عن سياساتها و استراتيجياتها العالمية، تحت مسمى مواجهة الإرهاب في المنطقة. فمنذ أن تبنت الولايات المتحدة الأمريكية شعار النظام العالمي الجديد، و بدأت تعمل من خلاله لتمرير مشاريعها العالمية، مستغلة في ذلك الأوضاع الدولية لصالحها، لاسيما نهاية الحرب الباردة، و ذلك لتنفرد بقيادة العالم و لتستفرد بمجريات الأمور على الساحة الدولية، و هي في ذلك تستعين بحلفائها في عديد مناطق العالم بغرض التغلغل و التحكم أكثر في منطقة الشرق الأوسط، و لما يأتي الحديث عن الشرق الأوسط، فإن ذلك يدعونا للحديث عما يعرف بالنظام الإقليمي العربي و ما شهده من تأثر بما تمليه الوقائع الإقليمية أو الدولية.

إن اعتبار أحداث 11 سبتمبر 2001 النقطة الفارقة في تحول المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية و توجهاتها نحو العالم، و منطقة الشرق الأوسط على وجه خاص، إنما يفهم من خلال اعتبار الدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة لهذه الأحداث كتحد كبير يواجه المنظومة الأمنية الأمريكية، و يطرح بقوة فكرة إعادة النظر في جدوى الاستراتيجيات الأمنية السابقة، فبالنظر لكون الولايات المتحدة عاشت وقائع الأحداث، اتخذت منها نقطة تحول نحو صياغة منظومة أمن أكثر فاعلية، و كان المنطلق هو معالجة مصادر الإرهاب في منطقة تعج بالحركات المتطرفة و الجماعات المسلحة. و يمكن تأكيد ذلك من خلال اعتبار وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة مباشرة بعد الأحداث، بمثابة الإعلان الرسمي عن مرحلة جديدة على مستوى التفكير الاستراتيجي الأمريكي، يعبر من خلالها عن التوجهات الاستراتيجية الجديدة و أدوات تحقيقها.

لما كانت منطقة الشرق الأوسط، من أبرز و أهم الدوائر التي لطالما شغلت حيزا كبيرا من التفكير الاستراتيجي و الاهتمام الأمريكي، فالمنطقة معروفة تاريخيا بامتداداتها الحضارية و موقعها الجغرافي، فضلا عن اعتبارها إحدى أهم المناطق ثراء من حيث الثروات الطبيعية، و الطاقوية منها تحديدا. و لأنها واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى في العالم، فموقعها الاستراتيجي الهام، جعلها محط تأثر بمختلف التداخلات و التجاذبات الدولية الحاصلة. فلطالما عاشت المنطقة في ظل تأثير الصراعات و التوجهات و كذا المشاريع و الاستراتيجيات الكبرى على مستوى العالم. فكانت الولايات المتحدة الأمريكية و بحكم سياساتها الانفتاحية، بمثابة القوة الأكثر ارتباطا و تأثيرا في المنطقة، نتاج تمسك الولايات المتحدة بتحقيق أهداف استراتيجية، من ضمان تدفق النفط، دعم مكانة إسرائيل بالمنطقة و مواجهة القوى المنافسة للمصالح الأمريكية في المنطقة. و لعل ما يؤكد الارتباط الوثيق بين المضامين الاستراتيجية الأمريكية و المكانة الحساسة التي يشغلها الشرق الأوسط، و الذي مثل جوهر موضوع دراستنا المتعلق بالمشاريع و المخططات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، طبيعة التصورات و الأفكار التي أسست لتلك المشاريع الاستراتيجية الأمريكية، فمن المعروف بأن تاريخ المنطقة لم يخل في غالب محطاته من تواجد القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأفكارها و بسياساتها. إذ ما فتئت أن تركز على إعادة صياغة مضامين المنطقة، و تغيير واقعها السائد.

إن الحديث عن المشروع الأمريكي الشرق أوسطي بمختلف مسمياته و أدوات تجسيده، و ما يحمل من انعكاسات على واقع المنطقة، و بوجه خاص حول التداعيات التي مست الأنظمة و الشعوب العربية. فقد شهدت الأوضاع الإقليمية العربية تغييرات مهمة، نتجت أساسا عن حدوث تحولات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية، و التي كان لها الأثر الواضح في تغيير عديد القيم و المفاهيم، و عدم قدرة النظام العربي على التكييف مع التحولات و المتغيرات الدولية و الإقليمية، التي خلقت الكثير من التحديات على المستوى الدولة العربية و النظام العربي ممثلا في مؤسساته الإقليمية، كما ساهمت كثيرا في رهن مستقبلها من حيث عاملي الأمن و الاستقرار، إذ تعلق مفهوم الأمن العربي اجمالا، بما تتلقاه المنطقة العربية من تأثيرات سلبية في مجملها،

دون أن تملك القدرة و لا الآلية لبلورة رؤية استراتيجية واضحة، لمواجهة المشاريع و المخططات الدولية، و ما تحمله من تحديات تهدد واقعها الأمني و ترهن مستقبلها. دون إغفال لدور معطيات الضعف و التفكك التي ميزت الواقع العربي و تفاعلاته البينية، فقد كان للاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية بالمنطقة، الأثر البالغ في تغيير وجه المنطقة العربية، نحو ربطها بالمشاريع الامبراطورية الأمريكية، و محاولات فرض توجهاتها الاستراتيجية على الواقع العربي، رغم ما أبانت عليه من آثار سلبية على واقع المنطقة العربية و أمنها على وجه الخصوص، أين فرض على المنطقة العربية التعامل مع تطورات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، و ما صاحب ذلك من مساس بوحدتها و أمن أقطارها. فقد شكل الاختراق الأمريكي للمنطقة العربية مصدر اهتزاز و تراجع للوضع الإقليمي العربي، بل و أنتج حالات إحباط على مستوى الأداء السياسي و الاقتصادي للنظم الحاكمة، و أصبحت القيم السياسية المعتمدة كمداخل تسيير و إدارة للأوضاع العربية، تتأثر بشكل واضح بأي جديد و طارئ تفرضه آثار الاستراتيجيات الأمريكية المتتالية على المنطقة.

بين مؤشرات الضعف الداخلية، و قوة الهزات التي تفرضها المسارات الاستراتيجية الأمريكية، أضحت المنطقة العربية عرضة للتدخلات الخارجية الدولية منها و الإقليمية، و انتهاك صارخ لسيادة أقطارها، و أمام هذا الوضع المتردي، لم تترك الفرصة و المجال أمام النخب الحاكمة في إعداد تصورات استراتيجية، من شأنها أن تقدم بدائل و حلول لأزمات المنطقة في راهنها و ما ينتظر في مستقبلها.

أهمية الدراسة:

يمكن استشفاف أهمية الموضوع من خلال الحقل الذي ينتسب له، إذ يندرج الموضوع ضمن الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، و التي أضحت اليوم محل اهتمام لدى الأوساط العلمية و الأكاديمية.

و تكمن أهمية الدراسة كذلك في محاولة الإحاطة بالإطار النظري الذي يمكن من خلاله تفسير التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. فالدراسة تحاول بحث العلاقة بين مفهوم الشرق الأوسط و مكانة الإقليم الحساسة في التصورات الأمريكية. كما أن الأهمية التي تكتسيها هذه الدراسة تكمن في ارتباط منطقة الشرق الأوسط بمشاريع و استراتيجيات كبرى، تندرج ضمن المخططات العالمية، هذه الأخيرة التي عبرت عن انشغال الفكر السياسي الأمريكي لعدة عقود من الزمن بمنطقة الشرق الأوسط، ذلك الاهتمام الذي أصبح يتبين من خلال توظيف الولايات المتحدة الأمريكية لشتى السياسات و الآليات، بما فيها السلمية و العدوانية بهدف التحكم أكثر في المنطقة، و توجيه مسارها ضمن تحقيق الحلم الإمبراطوري الأمريكي، و الذي ما فتئت الولايات المتحدة أن تجند من أجل تجسيده مستويات من التفكير الاستراتيجي من جهة، قابلتها مجموع سياسات و مشاريع أمريكية في المنطقة، على اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أولويات الأجندة الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. حتى أعطت تصور أساسي بأن الميزة الثابتة لمنطقة الشرق الأوسط هي الحركية و التحول.

كما أن اعتبار منطقة الشرق الأوسط مجالا حيويا تنافسيا للقوى الدولية، يطرح مسألة غاية في الأهمية، و هي تحول الأداء الاستراتيجي التي ينبغي للإدارة الأمريكية مراعاته في الحفاظ على مكانة السيطرة و القيادة الدولية، خاصة و أن هذه الأخيرة تنطلق من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط من خلال ما أكدت عليه عديد الدراسات الجيو– بوليتيكية.

و على صعيد آخر، تبرز أهمية الدراسة من خلال إحاطتها بالعلاقة بين النظام الدولي و النظم الفرعية، و الأسس التي تبنها الأوساط الاستراتيجية الأمريكية في ربط النظام الشرق أوسطي بالنظام الدولي الذي تسعى للترويج له، و فرض قيمه و أنماطه التفاعلية.

ثم إن ارتباط منطقة الشرق الأوسط بمحطات و أحداث متعلقة بتجاذبات قوى تقودها الولايات المتحدة، و تعيش المنطقة من خلالها في حالات من رد الفعل نتيجة تأثيراتها. لذلك، فأهمية الدراسة تتبع من خلال معرفة و الكشف عن طبيعة الدور الأمريكي و مستوى انخراطه في

التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، و المنطقة العربية تحديدا، أين أصبح الأمن العربي و مقوماته رهينة ما يحاك على مستوى العقل الاستراتيجي الأمريكي.

أسباب اختيار الموضوع:

من الطبيعي أن تقف جملة من الأسباب وراء تمسك الباحث بدراسة موضوع ما، أين يجد له في تفاصيله و تداخل متغيراته الدافع لتناوله بالبحث و التحليل. فاختيار موضوع الدراسة، إنما يأتي استجابة لدوافع ذاتية تشكل عادة التصور الشخصي للباحث و ما يطمح إلى بلوغه من خلال الدراسة، و أخرى موضوعية تتعلق بالموضوع و ما يتضمنه من حقائق و روابط تشغل عامة الباحثين و تدفعهم للإحاطة بها.

الأسباب الموضوعية:

لعل أهم الأسباب التي تدعو إلى الاهتمام بدراسة مكانة الشرق الأوسط على مستوى الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية، هي الوقوف بالبحث و التحليل لمضامين التفكير الاستراتيجي الأمريكي، و الكشف عن قوة البناء الفكري و النظري الداعم و المؤسس له.

كما تعود أسباب اختيار الموضوع، إلى معرفة و رصد حقيقة الحركية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، و تسارع المد التغيري داخل دول و شعوب المنطقة، كما أن ما يدفع نحو الموضوع، دراسة الواقع الأمني في المنطقة العربية، خاصة و أن لها الحصة الأوفر من تأثيرات التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، و معرفة النتائج التي آلت إليها المنطقة من خلال التركيز على مدلول الأمن العربي و رصد واقعه، و كيف يتعامل مع تزايد الضغوطات الخارجية، أو بوصف آخر معرفة طبيعة الاستجابات العربية على التحديات التي فرضتها التدخلات الأمريكية المستمرة في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فإن المكانة التي أضحت تحتلها الدراسات الشرق أوسطية في الجامعات العالمية و مراكز البحث و الدراسات، تشكل حافزا يكفي لتفضيله موضوعا للبحث و التحليل. كما أن طبيعة الدراسة، تساعد على فهم و تحليل جملة متغيرات فكرية و نظرية(أسس و دعائم

التفكير الاستراتيجي الأمريكي)، و كيف تأخذ طريقها نحو التطبيق في شكل مخططات استراتيجية.

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالتطورات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، و كيف أنها مثلت و لعقود من الزمن مجالا حيويا، تبرز من خلاله المنافسة و التدافع الدولي و الإقليمي.
- مكانة المنطقة العربية ضمن مسار تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي و أدواته، و نصيبها من الآثار و الانعكاسات منها، فدافع الانتماء إلى المنطقة العربية، يدعو بإلحاح نحو رصد واقعنا و مستقبلنا أمام حجم الاهتمام الدولي بالمنطقة، إذ أن الحديث عن واقع الأمن العربي يمس حتما أمن وطننا بالنظر إلى امتداد و اتساع نطاق الآثار التي خلفتها المشاريع الأمريكية في المنطقة.

إشكالية الدراسة:

إن المشروع الأمريكي الذي أندرج في أدبيات النخب السياسية الأمريكية و خطاباتها حول مسمى الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الجديد، يعكس نوايا و أطماع كبرى لا تقف عند هذا الوصف، و إنما توحي بجملة تصورات تعبر عن مدى اهتمام هذه النخب بالمنطقة و بمداها الاستراتيجي و مكانتها، في ما يوصف بالمخطط الكوني الأمريكي. و الذي يحمل في حقيقته مزيج متعدد من الأبعاد السياسية و الاقتصادية و الحضارية، كانت لها تداعيات واضحة على المنطقة و بالخصوص الشعوب العربية فيها، حيث أصبح الحديث عن تهديد المنظومة الأمنية للمنطقة و بالتالي تهديد مستويات الأمن العربي بالخصوص. و لهذا جاءت إشكالية بحثنا هذا المتواضع لتسلط الضوء على مختلف هذه الرؤى و التصورات الأمريكية للمنطقة، و أشكال انعكاساتها على مفهوم الأمن العربي. و عليه، كانت إشكالية الدراسة كالآتي:

ما مكانة الشرق الأوسط على مستوى الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية؟ و ما مدى انعكاس التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر على واقع الأمن العربي ؟

و لتفكيك الإشكالية أكثر و إيضاحها، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما حقيقة البناء الفكري و النظري الذي تبنى من خلاله التصورات الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- ما الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها منطقة الشرق الأوسط على مستوى أجندة المصالح الأمريكية؟ و ما السياق الذي يفهم من خلاله الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمنطقة.
- كيف ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تحول مسارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- لماذا تسوق المشاريع الاستراتيجية الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط، دون مناطق أخرى قد تكون أكثر حاجة إلى مشاريع إصلاحية (الدول الإفريقية، دول أمريكا اللاتينية)؟
- ما طبيعة المداخل و الآليات الاستراتيجية التي انتهجتها الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في المنطقة.
- إلى أي مدى يمكن اعتبار وجود الكيان الصهيوني بقلب منطقة الشرق الأوسط يستوجب الالتزام بضمان أمنه؟
- ما موقع الأمن العربي وسط هذه التقلبات المفروضة؟ و كيف تتلقى الأنظمة و الشعوب العربية هذه التحديات؟

فرضيات الدراسة:

تحاول الفرضيات حصر الاجابات الممكنة عن الإشكالية المعتمدة للدراسة و التساؤلات المنبثقة عنها، قصد الاقتراب أكثر إلى معالجة ملمة لأبعاد الدراسة.

الفرضية الرئيسية:

– الفكر الاستراتيجي الأمريكي يصب في محاولة إعادة صياغة واقع العلاقات الدولية، بما في ذلك واقع المنطقة العربية من خلال المشاريع المسطرة في منطقة الشرق الأوسط. بما ينسجم و طموح القيادة الأحادية للنظام الدولي.

الفرضيات الفرعية:

- تغير مصادر التهديد (الأخطار) يشكل منعطف هام في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، و بالتالي يمثل نقطة تحول على مستوى الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية.
- ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تشديد الخطاب الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة.
- كلما تعاظمت المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كلما زاد ذلك من محاولات إخضاع المنطقة لنفوذها الاستراتيجي.
- تهدف الولايات المتحدة من وراء اهتمامها المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط، إلى احتواء المنطقة العربية و بسط نفوذها، و السيطرة على ثرواتها، فضلا عن الحفاظ على أمن إسرائيل، و ضمان ميزان قوى لصالحها.
- كلما تبلورت أسس و آليات جديدة لتكريس الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، كلما أثر ذلك سلبا على واقع الأمن العربي.
- هناك علاقة طردية بين الاختلالات في النظام العربي، و بين فرص و احتمالات التدخل الخارجي.

- عدم قدرة النظام العربي على معالجة عوامل الفشل الداخلية، و عجزه عن التكييف مع التحولات على مستوى البيئة الخارجية، يقود إلى محدودية فرص المواجهة، و بالتالي إمكانية الانحلال و الزوال.
- تؤدي حالة الانقسام و التفكك العربي إلى خلق حوافز كافية لتنامي أدوار القوى الإقليمية العربية منها و غير العربية.

المقاربة المنهجية المعتمدة في الدراسة:

دراستنا لموضوع الشرق الأوسط، و الاستراتيجيات الكبرى التي تصوغها الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، تستوجب الاعتماد على مقاربة منهجية مركبة تضم مزيجا من المناهج:

تحاول المقاربة المنهجية للدراسة الأخذ بتكامل منهجي، أضحى تقليدا أكاديميا في مجال الدراسات الإنسانية بصفة عامة و الدراسات الاستراتيجية بصفة خاصة، إذ يفرض هذا النوع من الدراسات المتشعبة و المتداخلة الجوانب، بين تاريخية، جغرافية، سياسية، اقتصادية و أمنية، و تعدد مستويات التحليل فيها من وحدات دولية إلى أنماط تفاعل إقليمية إلى نسق دولي، فإن ذلك يستوجب الاعتماد على المنهج التاريخي، المقترب الجيوبوليتيكي، منهج التحليل النسقي و منهج دراسة الحالة.

- اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي في المقام الأول، و ذلك بغرض رصد و تتبع تاريخ المنطقة و أهم المحطات التي مرت بها، و معرفة مكانة المنطقة العربية في إطار التطورات الاستراتيجية الأمريكية.
- كما أن الدراسة تربطنا بميدان تحليل منهجي حديث يتعلق بالاتجاه الجيوبوليتيكي، هذا الأخير الذي يهتم بدراسة طبيعة المكان و الموقع(منطقة الشرق الأوسط)، كمنطقة جغرافية لها أبعادها السياسية و الاستراتيجية التي تجعل منها محط قياس للتفاعل الدائر بالمنطقة. إذ يبرز العلاقة الارتباطية بين العوامل و المؤثرات السياسية و الموقع

الجغرافي، و ما ينتج عن التفاعل بينها من إضفاء أهمية حيوية لمنطقة ما على الخريطة السياسية. و هو ما تبرزه منطقة الشرق الأوسط.

- سنعمد إلى المنهج المقارن خلال بعض جزئيات الدراسة، في محاولة لرصد أهم الفوارق في السياسة الأمريكية بالمنطقة من فترة حكم إلى أخرى، و معرفة خصوصيات كل مرحلة و ما حملته من جديد إلى منطقة الشرق الأوسط، من جهة المخططات الاستراتيجية، خاصة قبل و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- كما سنحاول الاعتماد على منهج دراسة الحالة، و ذلك على المستوى الكلي المرتبط بالشرق الأوسط كمجال اسقاط لمخرجات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، و المستوى الجزئي فيما يتعلق بالمنطقة العربية، و تقصي حالة و واقع الأمن العربي، كمجال لقياس تأثير و انعكاسات التوجهات الاستراتيجية الأمريكية. كما يحضر منهج دراسة الحالة من خلال اعتماد مشاريع بعينها مجالا للفحص و التحليل، كمشروع الشرق الأوسط، غزو العراق و الثورات العربية.
- أما منهج التحليل النسقي، فيتيح امكانية استخدام مستويات عديدة للتحليل بشكل متكامل، و يظهر من خلال تحليل أنماط و تفاعلات الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، استنادا إلى محاولات تغيير العلاقة بين النظام الدولي بقيادتها و بين النظام الإقليمي الشرق أوسطي إلى علاقة تبعية و إخضاع، فضلا عن علاقة ذلك بالتمسك بتغيير وجه النظام الإقليمي العربي. كما أن من مزايا منهج التحليل النسقي، كونه يوضح أنماط الاستجابة التي يبديها نظام ما نتاج الضغوطات الواقعة(استجابة النظام العربي مثلا)، إضافة إلى إبراز مختلف العلاقات و الأدوار التي تبديها القوى المختلفة، دولية كانت أم إقليمية.

أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في انتقاء أهم الأدبيات على المراجع و المصادر المتوفرة حول موضوع الدراسة من مؤلفات متخصصة، و التي تم اعتماده بعضها كمراجع أساسية في الدراسة.

- **عبد القادر محمد فهمي. الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الامبراطوري. دار الشروق للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. ط1. 2009. عدد الصفحات 246.**

يعالج الكتاب من خلال فصوله الاحدى عشر، تداخل عوامل مختلفة في بناء القوة الأمريكية و تنامي حلمها الامبراطوري، فكان التركيز على دور الإرادة الإنسانية للفرد الأمريكي في تجاوز تحديات بناء الدولة، مستندا إلى المعتقد الأمريكي في اعتبار المجتمع الأمريكي شعبا مختار، فحاولت الدراسة الكشف عن الأسس البنيوية للفكر السياسي و الاستراتيجي الأمريكي، من معتقد ديني، إلى بناء فكري و فلسفي يمس الجوانب الاقتصادية و السياسية، في محاولة لربطها بمسار التطور الأمريكي و تبيان دورها في رسم معالم الاستراتيجية الأمريكية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة. حيث ربطت الدراسة بين الخلفية الفكرية المحيطة بالاستراتيجية الأمريكية، و بين تنامي الشعور الأمريكي بالدور القيادي و المسؤولية التاريخية و الحضارية، و التي استوجبت تبني سياسات متشددة غلب عليها طابع التهديد، و هو ما انعكس على طبيعة الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الإدارات الأمريكية المتتالية، التي ميزها طابع العنف والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، وصولا إلى سلوك الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الذي أبان عن أخطر ما يسود العقل الاستراتيجي الأمريكي من توظيف كل الأنماط و الأدوات الممكنة لبلوغ هدف القيادة و التفرد بها.

- **ناظم عبد الواحد الجاسور. المرجعية الفكرية للخطاب السياسي–الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001. دار النهضة العربية. بيروت. لبنان. ط1. 2006. عدد الصفحات 308.**

يعرض الكتاب أهم ما استند إليه الخطاب السياسي و الاستراتيجي الأمريكي لفترة ما بعد أحدا 11 سبتمبر 2001، أين يحصر هذه المرجعية في أسس ثلاث:

- الميراث اليهودي المسيحي و دور الحركة المسيحية الصهيونية في توجيه الأداء الاستراتيجي الأمريكي.

- حتمية صراع الحضارات، و خصوصا ما بين الغرب و الاسلام بحدوده الدموية، مقابل نظام دولي جديد يعاد تشكيله وفق التصورات الاستراتيجية للقب الدولي الأوحد.
- نهاية التاريخ و ما فرضته من قيم انتصار للديمقراطية الغربية و الأمريكية بالأساس، و أن ليس هناك من أيديولوجية تصمد في منافسة اللبرالية الأمريكية.

ليصل إلى إبراز دور هذه المرجعيات في بلورة العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، تحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر، التي صورتها هذه الأفكار على أنها الشر القادم من الشرق الأوسط، و الذي ينبغي محاصرته و محاربته تحت مسميات عدة كالحرب العادلة، و الرسالة الحضارية، و نشر قيم الخير للإنسانية.

- **شلبي تلحمي. أمريكا في الشرق الأوسط عواقب القوة و خيار السلام. مكتبة العبيكان. الرياض. ط1. 2005. عدد الصفحات 269.**

جاء مضمون هذا الكتاب في ستة فصول. يطرح من خلالها الكاتب قضية الارهاب، التي زادت الاهتمامات الدولية حولها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فيعرض الكاتب من خلالها العديد من القضايا في الشرق الأوسط و العالم الإسلامي، و كيف ساهمت في تغذية الإرهاب. و من ثم انعكاسات ذلك على التوجهات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

- **كتاب: مروة حامد البدري. بناء النظام الإقليمي. السياسيات الأمريكية للشرق الأوسط. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. 2014. عدد الصفحات 300.**

و تناول الكتاب موضوع السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، انطلاقا من أن فترة ما بعد الحرب الباردة اقترنت بتعاظم النفوذ الأمريكي من خلال سيطرة نظام القطبية الأحادية. و نتيجة لذلك، بدأ القطب الأوحد المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية يتوجه إلى إحكام سيطرته على النظام الدولي من خلال إقامة نظم إقليمية تتوافق مع مبادئ الرأسمالية العالمية، و تحقق له مصالحه الاستراتيجية، فقد تحول نمط العلاقات الدولية و من ثم علاقة النظام الدولي بالنظم الإقليمية نحو مدلولات التبعية و الاحتواء و لو بمسميات و شعارات تلقى الاجماع على

غرار الشراكة و التعاون، و هذا يعني أن القطب الأوحد قد بدأت سياساته تجاه النظم الإقليمية تتغير في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث أن الولايات المتحدة قد توجهت نحو تشجيع الإقليمية بمعنى بناء نظم إقليمية تنضوي تحت لوائها كوسيلة لتأكيد العولمة الأمريكية. فتحاول الدراسة اسقاط هذه العلاقة على النظام الإقليمي للشرق الأوسط. حيث احاطت الدراسة بالمساعي الأمريكية لتشكيل نظام إقليمي شرق أوسطي في ظل إدارتي **كلينتون** و **بوش** الابن، استنادا إلي منطلقات أمنية و اقتصادية، وفق رؤية المدرسة الليبرالية و الواقعية لعلاقة النظام الدولي بالنظم الفرعية أو الاقليمية.

- **علي وهب. الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي الصهيوني. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر. بيروت. لبنان. ط1. 2013. عدد الصفحات 602.**

قسم الكتاب إلى اثني عشر فصلا، تضمنت مسارا تاريخيا مفصلا للصراع الدولي الدائر في منطقة الشرق الأوسط، مع بيان المكانة و المميزات التي جعلت من المنطقة محل أطماع دولية، و في ذلك تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، و ربطها بتطور الأداء الاستراتيجي الأمريكي.
يفصل الكتاب دائرة الصراع في الشرق الأوسط، بحثا في الأسباب الحقيقية للصراع، و الفواعل المحركة لمساراته وفق أجندة معدة على المدى البعيد. باستعراض تاريخي شامل للمصالح و الغايات المحركة للفواعل، و خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية.

- **جانيس ج تيري. السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط دور جماعات الضغط و المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. 2006. عدد الصفحات 240.**

يضم الكتاب احدى عشر فصلا، تمحورت حول كيفية عمل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، و الأسس المنطلقة منها. و كذا دور جماعات الضغط الموجه لتلك السياسة التي تتجه نحو دعم إسرائيل، و توظيفها كأداة مساعدة على خدمة الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط .

- **علي عبد فتوني. العرب و مخاطر الشرق الأوسط الجديد. دار الفارابي. بيروت. لبنان. ط1. 2014. عدد الصفحات 463.**

يشير الكتاب من خلال فصوله السبعة، إلى المخططات الأمريكية في المنطقة، و التي ترمي إلى صياغة معالم شرق أوسط جديد، يقوم على أنقاض النظام العربي، بما ينزع طابعه التاريخي و يحوله إلى منطقة متعددة الكيانات و العرقيات متعارضة التوجهات. و هو ما اعتبره المؤلف مدخلا أساسيا في المخطط الأميركي–الاسرائيلي لمستقبل الوطن العربي. فالمشروع الاستعماري الحديث لن تقتصر أدواته على التدخل العسكري فحسب، إذ أنه مشروع يمس كل نواحي الحياة في الوطن العربي: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية و التربوية.

و يخلص المؤلف إلى ضرورة إدراك العرب لحقيقة ما يجري في المنطقة العربية، حيث يوجد خطر يحيط بواقعهم و حضارتهم و ثرواتهم، هدفه تحويل المنطقة إلى أقاليم تمهد لصراعات مقبلة قد تستمر عقودا طويلة، يسودها التقاتل و الاصطفاف أكثر نحو القوى الغربية.

- **أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية: رياح التغيير2011–2012، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012. عدد الصفحات 304.**

يتضمن هذا الكتاب رصدا للأحداث و المتغيرات في المنطقة العربية و تحليلها. و من خلال فصوله الإحدى عشر، يتناول الكتاب راهن الأمن العربي و أهم قضاياه و تحدياته، في ظل التطورات المتسارعة و التداعيات التي فرضتها التحولات الثورية في الأقطار العربية، بالوقوف عند الإطار العالمي و الإقليمي و مساهمته في تراجع الأوضاع الأمنية في عديد الدول العربية، فضلا عن التحديات التي واجهت النظام العربي، مع محاولة حصر العوامل الممهدة للبيئة الجديدة، من استبداد، فساد و ضعف مستويات التنمية، كعوامل عجلت باشتعال الثورات في عديد الدول العربية.

تقسيم الدراسة:

من خلال التصورات المستوحاة من مضمون هذه الدراسة، تتضح عدة محاور أساسية تشكل البناء التفصيلي لخطة البحث و شكل الدراسة. فسنعتمد في دراستنا لهذه الإشكالية على أربعة فصول أساسية:

الفصل الأول: و يتضمن تصورا مفاهيميا شاملا للأسس التي تعتمد عليها الدراسة، أين يتناول المبحث الأول إحاطة بمفهوم الاستراتيجية، و التطورات التي رافقت المفهوم، إضافة إلى أبعاد الاستراتيجية و مستوياتها. أما المبحث الثاني فخصص لتناول مفهوم و عملية التفكير الاستراتيجي، و طبيعة المرتكزات التي تعتمدها، ثم توضيح الفروق و التداخل و الموجود بين التفكير الاستراتيجي و بعض المفاهيم القريبة، إضافة إلى الصلة بين عملية التفكير الاستراتيجي و المصلحة الوطنية للدولة. المبحث الثالث تضمن إشارة إلى التعريف بمنطقة الشرق الأوسط، و حقيقة المفهوم الذي ارتبط بمسميات سياسية غلبت على طبيعته الجغرافية، كما سيركز على الأبعاد التاريخية، الحضارية و الجيوسياسية للمنطقة، إضافة إلى تناول مكانة منطقة الشرق الأوسط في إطار السياسات الدولية عبر تاريخ هذه الأخيرة، و معرفة الأهمية التي توليها القوى الدولية و الإقليمية للمنطقة.

الفصل الثاني: و يتناول التفكير الاستراتيجي الأمريكي بالتركيز على جملة الأبعاد التي تحكم هذا الاهتمام الأمريكي، و أهم المصوغات التي تحدد السلوك السياسي الأمريكي تجاه المنطقة. حيث تعالج مباحثه مختلف الدعائم و المرجعيات الفكرية، النظرية و الدينية التي تقف وراء الخيارات الاستراتيجية الأمريكية و تحدد مساراتها، مع الوقوف عند أهم التحولات التي رافقت الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تصدرت أفكار نخبة المحافظين الجدد المشهد السياسي، و طبعت توجهاته الاستراتيجية في هذه المرحلة.

الفصل الثالث: و يتناول بالبحث التوجهات الكبرى في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. حيث سيتم التركيز على أهم الاتجاهات الجديدة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي،

و طبيعة الخطاب الأمني الأمريكي خاصة لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. حيث يتم ربط هذه الاتجاهات بما صاغته الولايات المتحدة من مشاريع و استراتيجيات كبرى، كانت كمخرجات التحول على مستوى العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، ذلك على غرار مشروع الشرق الأوسط بمسمياته المختلفة، من خلال تحليل مضامينها، إضافة إلى قرار احتلال العراق و ما يحمله من أبعاد استراتيجية، و صولا إلى الدور الأمريكي في رعاية التحولات التي عاشتها المنطقة العربية تحت مسمى الربيع العربي، مع الإحاطة بأهم المداخل الاستراتيجية المرافقة لهذه المشاريع و الاستراتيجيات.

الفصل الرابع: و يتناول بالدراسة انعكاسات الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، و ما نتج عنه من استراتيجيات، على واقع المنطقة العربية و على مفهوم الأمن العربي، و رصد مكانته وسط هذا التسارع و الحركية، و تأثره بالترتيبات الأمنية و ميزان القوى الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى بثه في المنطقة، أين سيتناول الانعكاسات على مستوى الدولة العربية و النظام العربي بشكل عام، ليخلص إلى آفاق و مستقبل الأمن العربي في ظل التوجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة.

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للاستراتيجية و الشرق الأوسط

كان لاتساع نطاق الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية، و الاستعمال المتزايد لمفهوم الاستراتيجية تحديدا، في محاولة ربطها بالقضايا المختلفة سواء ما تعلق بالجانب المؤسساتي، أو على مستوى توجهات الدول و مواقفها، الأثر الكبير في ارتباط مفهوم الاستراتيجية بنقاشات واسعة، حول مدلولاته، و مجالات توظيفه، و لعل ما زاد من تعقيده، هي الأبعاد الجديدة التي رافقت تطور المفهوم و عدم اقتصاره فقط على الجانب العسكري، ليشتمل على أبعاد أخرى على غرار الجانب السياسي، الاقتصادي و غيرها، فمفهوم الاستراتيجية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، يحاول التأسيس لمفاهيم و تصورات علمية، للخروج من حالة الشك التي أضفتها اتجاهات تدفع نحو اعتبارها مجرد عمليات يمكن بلوغها عن طريق توفر بعض الملكات من قبيل الحس العالي للمبادرة، لتسقط عنها صفة العلمية، و لعل الاهتمام الدولي المتزايد بموضوع الاستراتيجية، خاصة من خلال آليات التخطيط الاستراتيجي، تجعل من الإحاطة بمفهوم الاستراتيجية و مساراتها، فضلا عن ارتباطاتها ببعض المفاهيم المتداخلة أمرا ذا أهمية.

إن من بين أكثر المناطق ارتباطا بالدراسات الاستراتيجية نجد منطقة الشرق الأوسط، أين تبرز التجاذبات الدولية و الإقليمية تجاه المنطقة، حجم و تأثير الاستراتيجيات الدولية المعدة نحو المنطقة و تضارب المصالح الدولية حولها، لتكون الحاجة ملحة في البحث عن مكامن الخصوصية التي تمثلها منطقة الشرق الأوسط.

على ضوء المقدمات السابقة، سيتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

1- مفهوم الاستراتيجية و علاقته بالمفاهيم القريبة.

2- مفهوم الشرق الأوسط و مكانته ضمن الاهتمامات الدولية.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة

يعد مفهوم الاستراتيجية من أكثر المفاهيم غموضا في حقل الدراسات السياسية، فبالرغم من أن المفهوم نفسه قد نشأ في الفكر اليوناني منذ عصور ما قبل الميلاد إلا أن قلة الأدبيات التي تناولت الموضوعات و القضايا الاستراتيجية، بالإضافة إلى ارتباط مفهوم الاستراتيجية بمبادئ استخدام القوة العسكرية فقط، أديا إلى حصر المفهوم في نطاق ضيق للغاية، حيث أنه بدأ في التطور و الاتساع ليشمل العديد من الأبعاد و المجالات الأخرى لم يكن إلا منذ فترة قريبة نسبيا. و لعل ذلك ما استدعى ذلك الارتباط و التداخل بين مفهوم الاستراتيجية و بعضا من المفاهيم التي لا يبدو فصلها عن مفهوم و مسار الاستراتيجية أمرا محسوما، لذلك، سنحاول تفكيك المفهوم و رصد أهم محطات تطوره، مع محاولة ضبط حدود العلاقة بين مفهوم الاستراتيجية و بعض المفاهيم اللصيقة به، كمفهوم التفكير و التخطيط الاستراتيجي، إضافة إلى مفهوم الاستشراف.

المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية

كثيرا ما يستخدم مصطلح الاستراتيجية la stratégie في الأدبيات النظرية و العلمية، حيث لا يكاد يخلو قاموس مهتم بالقضايا السياسية أو الاقتصادية و غيرها من العلوم من مصطلح الاستراتيجية للدلالة على التخطيط، التدبير، القيادة و التفكير العميق. فتعرفها معاجم اللغة العربية بأنها الخطة و السبيل للعمل، أو أنها التخطيط و تحديد الوسائل التي يجب الأخذ بها في القمة و القاعدة لتحقيق الأهداف البعيدة[1]، بينما يعرفها معجم أوكسفورد في الانجليزية بأنها تخطيط و إدارة شاملة لعمليات الحرب، فهي تخطيط أو سياسة و هما كلمتين مترادفتين[2].

أما معجم لاروس في الفرنسية فيعطي الاستراتيجية معنى فن تنسيق النشاط العسكري لأي دولة، أو هو نشاط أو عمل قصد الوصول إلى أهداف محددة.[3]

1 – علاء أبو عامر. **العلاقات الدولية: الظاهرة. العلم**. دار الشروق للنشر و التوزيع. عمان. 2004. ص 183.
2- **Oxford**. 3 edition. London. 2004. P 87
3- La Rousse. Present edition. France. 2007. P 324.

يمكن ارجاع الجذور التاريخية الأولى لمصطلح الاستراتيجية إلى العهد اليوناني، إذ جاء كمرادف للكلمة اليونانية ستراتوس stratos التي تعني الجيش armée. فيما يعود أشهر استعمال للمفهوم، للاستراتيجي الألماني **كارل فون كلاوزفيتش، و** الذي أعطى مفهوم الاستراتيجية بعدا متعددا من الالتزامات إلى نهاية الحرب، و تستوجب إثبات مجموعة من الأهداف السياسية المتوافقة مع العمليات العسكرية، أو حسب عبارته الشهيرة: " الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى[1]".

عرفت الأدبيات التي تناولت مفهوم الاستراتيجية تطورا و تكيفا مع طبيعة الخلفيات الفكرية و المدارس المؤثرة من جهة، و مع طبيعة الممارسات السياسية و العسكرية في كل محطة تاريخية، فكانت البدايات الأولى مع كتابات المفكر الصيني **سان تسو،** و الذي بذل الكثير في ترسيخ و تدوين فن الحرب، لتليه في ذلك الاسهامات الجادة لـ **ميكيافيلي،** في محاولة البحث في جميع القضايا المتعلقة بتسيير شؤون الحرب، فكان مؤلفه بعنوان "فن الحرب"، و الذي مثل منهلا هاما للقادة العسكريين في عصره و حتى بعده، لينعكس ذلك في كتابات المفكر الإنجليزي **هنري لويد،** الذي أسهم بوضع مجموعة من المفاهيم و المبادئ في تنظيم الاستراتيجية العسكرية، و من بينها مقدمة كتابه عن "تاريخ حرب السبع سنوات"[2].

بالرجوع إلى اسهامات الاستراتيجي البروسي **كلاوزفيتش** في تعريف الاستراتيجية، نجده يربط مفهوم الاستراتيجية بمفهوم الحرب و التخطيط للحرب، إذ يعتبر الاستراتيجية: "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب". أو أنها: " فن إعداد و وضع الخطط العامة للحرب".[3] حيث عمد من خلال هذا التعريف إلى الربط بين الأهداف و الوسائل في تصوره

1 – كارل فون كلاوزفيتش. **الوجيز في الحرب**. ترجمة: أكرم ديري. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1974. ص 17.

2 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. منشورات ضفاف. بيروت. ط1. 2014.. ص 36.

3 – كارل فون كلاوزفيتش. **الوجيز في الحرب**. مرجع سبق ذكره. ص 17.

للاستراتيجية، على أنها طرق التعامل مع قضايا التخطيط و الاعداد للعمليات العسكرية التي تهدف إلى هزيمة العدو، إلا أنه جعل منها حكرا على ميدان القتال.

أما **فون مولتكه**، فقد عرف الاستراتيجية بأنها: "إجراء الملاءمة العملية للوسائط الموضوعة تحت تصرف القائد إلى الحد المطلوب"[1].

يبدو من خلال هذا التعريف أن الدولة التي تضع سياسة الحرب العليا تحدد للقائد هدفها السياسي، و يقتصر عمل القائد على ملاءمة الوسائط العسكرية التي تضعها الدولة تحت تصرفه بما يحقق هذا الهدف، فعندما تجد الدولة أنها عاجزة عن تحقيق هدفها السياسي بالوسائط التي تملكها، تلجأ إلى وسائل أخرى، و إلى استراتيجيات أخرى ذات أهداف محددة.[2]

بالنظر إلى تعريف كل من **كلاوزفيتش** و **مولتكه** للاستراتيجية يمكن الوقوف على الاختلافات التالية:

- محاولة التعريف الأول إبراز جوهر الاستراتيجية على أنه السعي إلى المعارك الحاسمة للقضاء على جيش العدو و تحطيم إمكاناته، في حين أن التعريف الثاني لا يرى ضرورة لدخول القائد معارك حاسمة لتحطيم جيوش العدو كعنصر جوهري في الاستراتيجية، بل يرى أن ذلك يمكن أن يتم بتعطيل العدو، و تحطيم معنوياته، و ضرب مؤخرته و مراكز اتصاله و تموينه، و تفادي الاشتباك معه[3].
- و من جهة أخرى، نجد التعريف الأول يركز على استخدامات الاستراتيجية في وقت الحرب، أما الثاني فيرى أن الاستراتيجية تهتم بما هو قبل الحرب أيضا، فأحيانا نجد أن القائد العسكري، قد يتمكن من تحقيق أهداف الحرب دون الحاجة إلى الدخول فيها، على

---

1 –The International Encyclopedia of Social Sciences. vol. 05. New York. 1968.p 281..

2 – صلاح نيوف. **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي**. الأكاديمية العربية المفتوحة. من دون سنة النشر. ص 10.

3 – لمى مضر الأمارة. **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2009. ص 44.

سبيل المثال في حال استطاع إقناع العدو بالتفوق المطلق عليه و بحتمية كسب الحرب إذا قامت المعركة.[1]

- بالإضافة إلى أن التعريف الأول يركز على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، بينما لا يهتم التعريف الثاني بالقوة فقط، و إنما يهتم بالسلام الذي سيتبع الحرب أيضا.
- و على ذلك، يعطي **مولتكه** بعدا أوسع للاستراتيجية، إذ حدد مهمة القيادة السياسية في الدولة بأنها هي التي ترسم الهدف من الحرب أولا. ومن ثم تضع بين يدي القائد إمكانات معلومة عند بدأ مهمته فيصوغ استراتيجيته، بمعنى أنه يعمل على ملاءمة الوسائط الموضوعة تحت تصرفه قصد تحقيق الغرض المقصود. فقد ربط **مولتكه** ربطا وثيقا بين هدف السياسة و ما يمكن لهذه الأخيرة أن تؤمنه من وسائل لبلوغ ذلك الهدف، إذ ليس من الواجب أن تكون الوسائط العسكرية فقط هي الأداة المرغوبة. فالدول التي تبني سياساتها على الحرب إنما تقدم الخيار العسكري، أو ترى فيه الخيار الأكثر ترجيحا دون غيره.[2]

و من هنا، يمكن النظر إلى تعريف **فون مولتكه** بأنه يعتبر تطويرا للفكر الاستراتيجي الذي جاء به **كلاوزفيتش**، و يعتبر في الوقت نفسه تطويرا للفكر الاستراتيجي عموما. إلا أن البعد العسكري لا يزال لصيقا بمعنى الاستراتيجية، على الرغم من محاولات ربطه بمستويات و مجالات أخرى.

يذهب **غولتز** إلى تعريف الاستراتيجية على أنها: " اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل"[3].

---

1 – خليل حسين و حسين عبيد. **الاستراتيجيا: التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الامن القومي**. منشورات الحلبي الحقوقية. بيرت. ط1. 2013. ص 18.

2 – عامر مصباح. **علم الاستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط**. دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط1. 2017. ص 14.

3 – مصطفى طلاس. **الاستراتيجية السياسية العسكرية**. دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر. دمشق. ط1. 1991. ص 82.

و في السياق نفسه، عرف **روجرز باركنسن** الاستراتيجية بأنها:" إدارة الحرب، و هي تنطوي على توزيع الوسائل و استخدامها جميعا، بما فيها القوات المسلحة و التموين، لتحقيق الأهداف التي تمليها السياسة الوطنية"[1].

أما بالنسبة **لريمون آرون**، فيرى أن الاستراتيجية:" قيادة و توجيه مجمل العمليات العسكرية"[2].

من جهته، حاول **توماس شيلينغ** الاحاطة بمفهوم الاستراتيجية، ليقف عند ربطها بمدى القدرة على توظيف و استغلال عناصر قوة الدولة لتحقيق الأهداف و كسب الحروب، إذ وصفها بأنها: " ليست معنية بالتطبيق الكفء للقوة، بل تتعلق أساسا بكيفية استغلال عناصر القوة الكامنة و المحتملة"[3]. فكان من تعريف **توماس شيلينغ** أن أعطى مفهوم الاستراتيجية تصورا بعيدا عن الاهتمام بتدبير شؤون الحرب و مخططاتها، و ربطها بالتوظيف الأمثل لعناصر القوة و كيفية استخدامها، و بخاصة مع ما رافق ذلك من تغييرات جوهرية فيما تعلق بالثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و التي كان معها قلب للمفاهيم و المعطيات الاستراتيجية العسكرية، أين أضحت معاني الاستراتيجية تبتعد تدريجيا عن الخوض في مسائل الحرب و المسائل العسكرية بشكل عام، و ارتكزت على سبل و كيفيات منع الحرب، خاصة مع وجود أسلحة الدمار الشامل و الأسلحة النووية و الهيدروجينية، ليؤكد ذلك **توماس شيلينغ** من خلال قوله: " إذا كانت الاستراتيجية في الماضي تعني الاستعمال الماهر للقوة، فإنها الآن تعني الاستعمال الماهر لعدم استخدام القوة".[4]

---

1 – روجرز باركنسن. **موسوعة الحرب الحديثة**. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. ج2. دار المأمون. بغداد. ص576.

2 – أكرم ديري. **آراء في الحرب: الاستراتيجية و طريقة القيادة**. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1983. ص 26.

3 – توماس شيلينغ. **استراتيجية الصراع**. ترجمة: نزهت طيب و أكرم حمدان. الدار العربية للعلوم ناشرون. لبنان. ط 1 . 2010. ص 13.

4 – المرجع نفسه. ص 15.

من الملاحظ أن مفهوم الاستراتيجية، و من خلال تطور الأدبيات التي تناولت المفهوم، أخذ يبتعد تدريجيا عن الجوانب العسكرية و الشؤون الحربية في تعريف الاستراتيجية، فكان الغرض هو إعطاء الاستراتيجية مجالا أوسع و أشمل، فلما أصبحت الحرب في القرن العشرين حرب الأمة و الشعب، بسبب ما أملته الحرب العالمية الثانية، من تطورات تقنية في منظومات السلاح و ولادة السلاح النووي، و ما أملته الحرب الباردة، و حركات التحرر في العالم من تأكيد اعتمادية الحرب على موارد الأمة و إمكاناتها، أضحت الاستراتيجية كذلك استراتيجية شاملة باستخداماتها لموارد الأمة كافة و شاملة في أهدافها لتحقيق طموحات الأمة، فتوالت بذلك الدعوات للخروج بمفهوم الاستراتيجية من المفهوم الضيق إلى مفهوم الاستراتيجية الشاملة.

ضمن هذا السياق، نجد أن الجنرال الفرنسي **أندريه بوفر** اتجه بمفهوم الاستراتيجية إلى المعنى الذي يربطها بتحقيق الأهداف السياسية، حيث اعتبر الاستراتيجية: " فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة"[1]. فالمقصود بالقوة عند **أندريه بوفر** هو القوة بمدلولها الشامل، إذ يؤكد أنه في مجال السياسة لا يؤخذ بالأدوات العسكرية فحسب، كما أن هذه الأدوات ليست هي الأجدى أو الأصوب في جميع الحالات، فالسياسة تعتمد سبلا أخرى ينبغي للاستراتيجية أن تهتم بها، و هو بذلك ينفتح على التعريف انفتاحا عاما، إلى مسافات أبعد مما جاء به بعض المفكرين، فالقوة عند **أندريه بوفر** لا تتقيد بالوسائل العسكرية، و إنما هي شاملة تندرج فيها المقومات السياسية و الدبلوماسية، و المعطيات الاقتصادية و العوامل الاجتماعية و الدعاية و الإعلام، حيث تشتمل على جانبي القدرة المادية و المعنوية[2].

يمكن رصد بعض الاسهامات التي اتجهت بمفهوم الاستراتيجية نحو هذا المنحى من خلال ما قدمه كل من **كوزلوف** و **ليدل هارت:**

1 – أندريه بوفر. **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية**. ترجمة: أكرم ديري. دار الطليعة. بيروت. ط2. 1970. ص 28.
2 – المرجع نفسه. ص 28.

فحسب **ديميتري كوزولوف** الاستراتيجية تمثل:" عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على أهدافها"[1].

و من جهته، ذهب **ليدل هارت** في تعريفه للاستراتيجية من خلال ما ورد في كتابه "الاستراتيجية و تاريخها في العالم"، بأنها: " فن توزيع و استخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة"[2]. فالاستراتيجية بحسب اعتقاده، لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب، و إنما تعتمد أيضا على نتائج هذه الحركات. كما أن هذا التعريف يعني توضيح العلاقة بين الهدف بمعناه العسكري و السياسي. فالهدف العسكري الذي يقترن بالنصر و تحطيم العدو في ميدان الحرب، ليس بالضرورة أن يقود إلى الغاية الكبرى بمعناها السياسي، فكثيرا ما تحول الأوضاع الدولية و الإقليمية دون ذلك. فمن الضروري التأكد من أن غاية السياسة إذا اختارت الحرب وسيلة لها، أن تكون واضحة كل الوضوح، و إلا فإن الحرب ستكون ذات هدف لا يتطابق مع هدف السياسة. من هنا، فإن تعريف **ليدل هارت** يتيح دراسة الاستراتيجية دراسة مفاهيمية بعد أن ترتب مستوياتها، و لذلك تكون الاستراتيجية العسكرية محض مقوم من مقومات الاستراتيجية العليا الشاملة[3]. و يبدو هنا إمكانية تأثير شمول الاستراتيجية إلى أمد و جوانب أخرى أبعد من المدى و البعد العسكريين، و من هنا أتى أيضا مفهوم الاستراتيجية الشاملة، و يشترك في ذلك مع تعريف **كوزولوف**، منطلقين في ذلك من كون الاستراتيجية تحمل صلة وثيقة بالسياسة، و من ثم بالدولة و أهدافها، و ذلك بالنظر لارتباط السياسة بالدولة خاصة في مع بروز مفهوم الدولة القومية بقوة[4].

---

1 – جهاد عودة. **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2014. ص 8.

2 – ليدل هارت. **الاستراتيجية و تاريخها في العالم**. ترجمة الهيثم الأيوبي. دار الطليعة. بيروت. ط2 .1987. ص 276.

3 – المرجع نفسه. ص 277.

4 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 40.

يضيف **ليدل هارت** من خلال تعريفه، بأن الاستراتيجية العليا أن تقدر الإمكانات الاقتصادية و القدرة البشرية و تضاعفها بقصد دعم الوحدات المقاتلة، علاوة على دعم القوى المعنوية لأن أهمية تقوية إرادة الرجال و شخصيتهم تعادل أهمية الحصول على القدرة المادية.

و تتولى الاستراتيجية العليا أيضا تنظيم الأدوار و توزيعها بين مختلف مرافق المجتمع، و منه يجب ادراك أن القدرة الحربية عامل واحد من عوامل الاستراتيجية العليا، التي تدخل في حسابها قوة الضغط المالي أو السياسي أو الدبلوماسي أو التجاري أو المعنوي، و كلها عوامل مهمة لإضعاف إرادة الخصم. و ذلك يتحقق من خلال ما يسمى المناورة بالجهد، التي تتضمن إزعاج الخصم بصورة متواصلة و مستمرة، و إبقائه في حالة نشاط متواصل، بشكل يهدد فيه بصورة مستمرة أهدافه الحيوية و نقاطه الضعيفة، و هو ما يحتاج إلى قوى معنوية عالية للوصول إلى الغاية المطلوبة[1].

إن للقيم المعنوية في كل صراع أهمية أساسية، فهي تدخل فيه في كل لحظة، فتقوية المعنويات و رعايتها مهمة من مهمات السياسة القومية العليا في كل بلد. و يمكن للقوى المعنوية كالقوى المادية أن تضمحل و تذوب مع الزمن بسبب خطأ ترتكبه الحكومة أو خطأ ترتكبه القيادة بحق المواطنين. و ترتبط المعنويات إلى حد كبير بالجهد الذي تبذله الدولة في المجال الداخلي لبناء المجتمع و بناء المواطن، و في مجال تنمية فضائل التضحية لدى أفراد الشعب[2].

و بالحديث عن المفهوم الواسع أو الشامل للاستراتيجية، نجد أن المدرسة الأمريكية، و من خلال دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959، ترى في الاستراتيجية أنها:

1-Philippe Moreau Defarges. **problèmes stratégiques contemporaines**. Paris : éditions hachette. 2eme édition.1994. p9.

2- عمرو ثابت. **الاحتواء المزدوج و ما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.** مركز الامارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية.أبوظبي.ط1. 2004. ص 11.

" فن و علم استخدام القوات المسلحة للدولة، بغرض تحقيق هدف السياسة القومية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها".[1]

يذكر أن تعريف المدرسة الأمريكية للاستراتيجية عموما، تمحور حول اعتبار الاستراتيجية: " فن و علم استخدام القوة الوطنية في مختلف الظروف لتحقيق أنواع و درجات مطلوبة من السيطرة على الخصم، و ذلك عن طريق استخدام القوة، التهديد، الضغط غير المباشر، الدبلوماسية، الحيلة أو الوسائل السياسية الأخرى لبلوغ أهداف الأمن القومي"[2].

يمكن القول أن الكثير من الأدبيات الغربية سارت في هذا الاتجاه في تعريفها للاستراتيجية، و حتى المدرسة الشرقية في هذه المرحلة، ذهبت إلى توجيه معنى الاستراتيجية بالمعنى الشامل، و الذي يؤسس لتحقيق غاياتها و أهدافها، من خلال اعتبارها نظاما للمعارف العلمية عن قوانين الحرب، و أنها تبحث على أساس دراسة خبرة الحرب من جانبها السياسي و العسكري، بالإضافة إلى التعرف على امكانات الدولة من جانبها الاقتصادي و حتى المعنوي، و ضرورة الاحاطة بطرق الاعداد و بناء القوات و أسس استخدامها استراتيجيا[3]. و ما جاء في تعريف أحد أبرز أعلام المدرسة الاستراتيجية الشرقية يؤكد ذلك، من خلال التعريف الذي أورده المارشال **سكولوفسكي**، و الذي ينظر إلى الاستراتيجية من خلاله على أنها: " نظام المعلومات العلمية عن القواعد القياسية للحرب، كصراع يخدم طبقة تنظم أداءها على أساس دراسة خبرة الحروب، و الموقفين العسكري و السياسي أو الامكانات الاقتصادية و المعنوية للدولة، و الوسائل الجديدة للصراع و نظرات العدو المحتملة"[4]. و هي بذلك تدرس احتمالات و طبيعة الحروب الممكنة،

---

1 – سوسن العساف. **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي**. الشبكة العربية للأبحاث و النشر. بيروت. 2008. ص 36.

2 – كاظم هاشم نعمة. **الوجيز في الاستراتيجية**. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية.. طرابلس. 2000. ص 89.

3 – جهاد عودة. **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية**. مرجع سبق ذكره. ص 8.

4 – المرجع نفسه. ص 9.

و كيفية اعداد النشاط العملي من طرف القيادة السياسية و العسكرية، و الذي يهدف من خلاله إلى تجهيز امكانات الدولة لأي احتمال.

كما يورد كل من **باري بوزان** و **هيدلي بول** تعريفهما للاستراتيجية بالشكل الآتي:

فقد اعتبر **هيدلي بول** أن لمفهوم الاستراتيجية معنيين، أولهما عام و يقصد به فن و علم صياغة الأدوات لتعزيز الأهداف في حقل النزاع، و المعنى الآخر خاص و يعني به تلك الاستراتيجية القابلة للتبادل مع الاستراتيجية العسكرية. فهي فن أو علم استغلال القوة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة المفترضة.[1]

أما **باري بوزان** و من خلال كتابه "مدخل للدراسات الاستراتيجية"، ينظر للاستراتيجية على أنها " فن أو علم استخدام الوسائل الضرورية، قصد تحقيق الأهداف في إطار الصراع".[2] و على الرغم من أن **باري بوزان** أبدى تحفظات حول هذا التعريف من خلال إعطاء الأهمية للجانب العسكري في مجال الأسلحة النووية، إلا أنه لم يرفض مطلقا فكرة أن جوهر الاستراتيجية هو التهديد و استخدام القوة، و أن موضوع التحليل هو توظيف القوة بين الدول. و بذلك يقترب كثيرا في تصوره للاستراتيجية من تصور **هيدلي بول**.

إذا حاولنا رصد تصورات بعض المختصين في حقل الجغرافيا السياسية حول المدلولات التي يحملها المفهوم، فإن الاستراتيجية حسب رأيهم لم تعد ميدانا عسكريا محضا، و إنما يندرج ضمنها جميع العوامل المتعلقة بالجغرافيا- السياسية، تماشيا مع الظروف المحتمل مواجهتها، و هو ما أكده **ماكيندر**، عندما أوضح رؤيته للصراع الاستراتيجي في العالم، على أن الدولة التي تمتلك القوة البحرية و البرية ستمثل رقما صعبا في مواجهة الدول، و من جانبه، اعتمد **راتزل** في نظريته للاستراتيجية على عنصرين هامية هما، اتساع المجال و كذا الموقع الذي يحتله المكان، و بحسب المختصين في الجغرافية السياسية، أضحت الاستراتيجية تهدف إلى دراسة و معالجة

---

1 - عامر مصباح. **علم الاستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط**. مرجع سبق ذكره. ص 18.

2-Barry Buzan. **an introduction to strategic studies** : Military technology and internationalrelations, New York, St Martin's press, 1987, p.3.

مختلف فعاليات الصراع، بغرض توجيه و اعداد كل الوسائل و الامكانات المساهمة فيها، حيث أنها تجسد على مناطق جغرافية معينة، و بذلك تمثل السمات و الخصائص الجغرافية للمكان حلولا استراتيجية، تعد وفقها نوع الوسائل و التجهيزات المطلوبة، و الملائمة لطبيعة الميدان الذي ستنفذ عليه.[1]

عالجت الأدبيات العربية مفهوم الاستراتيجية من جانبها الموسع و في إطارها الشامل الساعي إلى تحقيق أهداف معينة، فقد أوردت موسوعة السياسة تعريفها للاستراتيجية على أنها: " علم و فن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية و المصممة بشكل متلاحق و متفاعل و منسق لاستخدام الموارد بمختلف أشكالها حيث الثروة و القوة لتحقيق الاهداف الكبرى للأمة"[2].

و من جهته، عرف **اسماعيل صبري مقلد** الاستراتيجية بأنها: " وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه، عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد و الإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري إلى مرحلة التحقيق الفعلي".[3]

إن ما يمكن استخلاصه حول مفهوم الاستراتيجية، أنه و رغم الاختلاف الكبير في النظر إلى ما يحمله المفهوم من تصورات، فإن هناك شبه اتفاق بين دارسي هذا الموضوع على أن الاستراتيجية هي: علم و فن إعداد الخطط و الوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع، الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر و غير مباشر، من أجل تحقيق هدف السياسة بالعنف عندما يتعذر تنفيذه بوسائل أخرى، و ذلك تأكيدا لما جاء عن أب الاستراتيجية **كلاوزفيتش**، و الذي يعود له الفضل في ابراز الطابع العام للاستراتيجية، و الذي تأسست جل المحاولات التعريفية وفقا

---

1 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 43.

2 – عبد الوهاب الكيالي و آخرون. **موسوعة السياسة**. ج1. المؤسسة العربية للراسات و النشر. بيروت. 1981. ص 169.

3 – اسماعيل صبري مقلد. **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات**. المكتبة الأكاديمية. القاهرة . 1991. ص 246.

له، على أساس مفهومه القائل بأن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى. على أن كل مفهوم استراتيجي يتوقف أولا على معرفة العدو المتأتية عن المعلومات و الدراسة المسبقة، كما عن التقدير الصحيح للقوة الذاتية و وسائلها.[1] فقد تراوحت معاني الاستراتيجية حسب كل ما ورد سابقا بين النظرة العسكرية الضيقة، إلى المفهوم الواسع أو ما يطلق عليه الاستراتيجية الشاملة، و بين التصور القائل بعلمية الاستراتيجية و آخر يؤكد على كونها فنا يستوجب استحضار كل الخطط و التكتيكات للفوز بالمعارك و كسب الرهان.

و لمحاولة الخروج من هذه النقاشات، يمكن اعتماد تعريف اجرائي للاستراتيجية، نحاول من خلاله الجمع بين مختلف الآراء الواردة حولها، و ذلك من خلال اعتبار الاستراتيجية: مسار التخطيط اللازم لتعبئة الموارد و الامكانات، و توجيه السياسات و استخدام الوسائل و الأدوات المتاحة لمواجهة موقف معين، و من أجل تحقيق أهداف محددة سواء أكانت آنية أو متوسطة أو بعيدة المدى، و أن الاطار العام لأية استراتيجية يتكون من العناصر الاساسية الاتية[2] :

- الموقف الذي تسعى الاستراتيجية إلى مواجهته مما يساعد على تحديد الأهداف و الموارد اللازمة لذلك.
- الأهداف المتوخاة مع تحديد نظام من الأولويات يبدأ من الأهداف المرحلية أو الوسائلية إلى الأهداف النهائية.
- الموارد و الامكانات المتوفرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.
- الوسائل و الأدوات التي يتم ترجيحها و التنسيق بينها لتحقيق الأهداف ، مما يؤدي لمنع التناقضات و تعظيم القدرات .

---

1 – نبيل خليفة. **جيوبوليتيك لبنان الاستراتيجية اللبنانية**. مركز بيبلوس للدراسات. لبنان. ط1. 2008. ص 27.

2 – خليل حسين و حسين عبيد. **الاستراتيجيا: التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الأمن القومي**. مرجع سبق ذكره. ص ص 19–20.

- الخطط الفرعية التي من خلالها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يستجد من أحداث أو المراحل التي يمكن التوقف عندها للمتابعة و العودة للسير في طريق الاستراتيجية الرئيسة .

المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية و روابطها بالسياسة الخارجية و المصالح القومية للدولة

إن اختلاف الرؤى الذي أحاط بمفهوم الاستراتيجية، حول تحديد ماهيتها و مظاهرها، و بالنظر إلى التغييرات الظرفية و الزمنية المحيطة بالمفهوم، و كذا طبيعة البناء الفكري الذي ينطلق منه كل تصور حول الاستراتيجية، كل ذلك خلف حالة من اللا ثبات في التعامل مع مفهوم الاستراتيجية، بل أنه رسخ فكرة الاختلاف حتى فيما تعلق بطبيعة المستويات التي تتراوح بينها الاستراتيجية، و الأبعاد التي تعنى بها. هذه الأبعاد التي تشكل قطاعات ضمن سياسات الدول، تسعى من خلالها لضمان بلوغ أهداف و مصالح حيوية.

أولا: مستويات الاستراتيجية

برزت بعض المحاولات في تحديد المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف مستويات الاستراتيجية، و أوردت في ذلك عديد التقسيمات، فتارة يكون نطاق الاستراتيجية عاملا في ذلك، فنجد هناك استراتيجية شاملة و أخرى تخصصية أو فرعية، و تارة أخرى يكون معيار التصنيف طبيعة الوسائل المستعملة، فنجد هناك استراتيجية مباشرة و أخرى غير مباشرة. و من أكثر التقسيمات اعتمادا نجد تلك التي تصنف مستويات الاستراتيجية إلى: مستوى الاستراتيجية الشامل، و مستوى الاستراتيجية الفرعية أو التخصصية.

أ- الاستراتيجية الشاملة

و يمكن الوقوف على عدت مسميات و أوصاف لهذا المستوى من الاستراتيجية، حيث توصف بالاستراتيجية العليا أو العامة أو الشاملة أو الكلية أو الكبرى، و مهما تعددت التسميات فإن الاستراتيجية على هذا المستوى، تمثل الإطار العام و الكلي لتوجه الدولة،

و طبيعة الأهداف الاستراتيجية التي تسطرها و تسعى لتحقيقها في مختلف الجوانب، سواء منها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية أو العسكرية، تختلف الاستراتيجية العليا في الدولة من حيث السلطة القائمة عليها و من حيث مستواها و مداها و وسائلها.

فالقيادة السياسية العليا في الدولة هي التي تتولى الاستراتيجية العليا. و الاستراتيجية العليا هي التي تقدر و تنمي و تحشد كافة الإمكانات و الطاقات الاقتصادية و البشرية و العسكرية، و المؤازرة و سواها من قوى الضغط للتأثير على عزيمة الخصم و معنوياته و إرادته لإجباره على الخضوع و التسليم. و بالتالي تحقيق أهداف السياسة أو البعض منها[1]. و هي تحدد كافة المهام و الأدوار لمختلف الموارد و الامكانات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدبلوماسية و العسكرية، و تؤمن توافقها و انسجامها. و هي تتولى كذلك و تعالج كافة مراحل الصراع السابقة و المواكبة و اللاحقة للحرب و تؤمن التوافق بين شتى وسائط و أسلحة الصراع و تنظم استخدامها و توجيهها. و في المقابل كذلك تسعى لإقامة سلام وطيد يعقب مرحلة الصراع و المنافسة عن طريق العمل على إزالة كل المؤثرات و العوامل التي تحول دون ذلك.

تتميز الاستراتيجية الشاملة بكونها استراتيجية متكاملة، تمتزج فيها كل الأهداف و الغايات التي تمهد لبلوغ المصالح الكبرى للدولة، إذ تمثل المستوى الأعلى لحوار الإرادات العليا السياسية و العسكرية و الدبلوماسية للدولة من أجل الإدارة الاستراتيجية الكبرى للمصالح الوطنية في بنية دولية تتميز بعدم اليقين في وجهة التحولات الجيوسياسية و الجيو– استراتيجية لوحداتها الدولية . فالمسألة تستند هنا على ما إذا كانت الاستراتيجية العليا و الشاملة لها القدرة على التنبؤ بمسار التفاعلات الدولية و القدرة على تحديد المصالح الوطنية و تحقيقها[2].

و لأن الاستراتيجية الشاملة خطة عمل كلية، فإنها بذلك تفرض تصورا عاما تحدد من خلاله مهام و أدوار الاستراتيجيات الفرعية أو التخصصية، كالاستراتيجية العسكرية، السياسية

1 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 51.
2 – كاظم هاشم نعمة. مرجع سبق ذكره. ص 150.

و الاقتصادية، فهي بذلك تضم إلى اختصاصاتها و مسؤولياتها إدارة و توجيه مجموع الاستراتيجيات الفرعية، و الوقوف على دمج أهدافها المتباينة لخدمة الاستراتيجية العليا للدولة.[1]

لا تكاد تخلو دولة من دول العالم اليوم من استراتيجية عليا، رغم التباين من حيث ظروفها و كذا طبيعة ما يحيط بها من متغيرات سواء على المستوى الداخلي، الإقليمي أو الدولي من استراتيجية شاملة، تبرز من خلالها مجموع الأسس التي تبنى عليها الاهداف التي ترمي إليها، و الوسائل المرصودة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتم فيه تنفيذها[2].

ب- الاستراتيجية الفرعية أو التخصصية

يمكن التأشير على الاستراتيجيات الفرعية من خلال اعتبارها تلك الاستراتيجيات المختصة و المقتصرة على مجال معين، على غرار الاستراتيجية السياسية، الاستراتيجية الاقتصادية، الاستراتيجية العسكرية و الاستراتيجية الاجتماعية و الثقافية، بحيث تشكل مجتمعة البنية الشاملة و الكلية للاستراتيجية العامة، و تبرز أهمية الاستراتيجيات الفرعية من كونها تجند مختلف الامكانات المتاحة لديها حسب كل فرع منها لخدمة استراتيجية الدولة الشاملة، فهي توظف تلك العوامل و الامكانات كمقومات تستخدمها الدولة في التأثير على بقية القوى المنافسة سواء في محيطها الاقليمي أو الدولي[3]. و تندرج الاستراتيجيات الفرعية ضمن عديد المجالات و الاختصاصات، غير أن أهمها: الاستراتيجية السياسية، الاستراتيجية العسكرية و الاستراتيجية الاقتصادية.

- **الاستراتيجية السياسية:**

و يقصد من خلالها مجموعة المبادئ و الخطط التي تعتمد عليها الدولة في تصريف شؤونها على المستوى الداخلي، وفي ميدان العلاقات الدولية الخارجية. فعلى

1 – ليدل هارت. **الاستراتيجية و تاريخها في العالم**. مرجع سبق ذكره. ص 276.
2 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 52.
3 – المرجع نفسه. ص 54.

المستوى الداخلي، يبرز أداءها من خلال الاعتبارات الخاصة بتنظيم علاقة الحاكمين بالمحكومين وفق أسس و مبادئ واضحة، فقد تنصرف إلى تسيير الشؤون الداخلية و مواجهة المشاكل و التحديات الداخلية، و العمل على إيجاد و استحداث مشاريع ناجحة بشكل مستمر تتيح فرص الرخاء و الرفاهية في عديد المجالات.[1] في الوقت الذي يمثل النطاق الخارجي للاستراتيجية السياسية في شغل مساحة البيئة الخارجية للدولة في بعديها الاقليمي و الدولي، إذ تعبر عن توجهات الدولة في محاولتها الحفاظ على الأمن القومي و سيادة الدولة، بالإضافة إلى تدعيم المكانة الخارجية و النفوذ السياسي، فالاستراتيجية السياسية تلعب دورا حساسا في تجسيد الاهداف الاستراتيجية القومية.

- **الاستراتيجية العسكرية:**

تمثل الاستراتيجية العسكرية البحث في المعركة التي يتحقق فيها النصر، و ذلك بعد أن تنزع إرادة الخصم بتدمير قدراته الحربية، و تختص الاستراتيجية العسكرية بمرحلة الصراع المسلح أي أن مداها و نطاقها محدود بالحرب، و تنحصر مهمتها في معالجة قضايا توزيع و استخدام الوسائل و الإمكانات العسكرية، لتحقيق هدف الاستراتيجية العليا، معتمدة في ذلك على التقدير السليم، و المواءمة بين وسائلها، إمكاناتها و بين غاياتها. كما أنها تهتم بالعنف أو التهديد به قبل كل شيء[2].

كما أن الاستراتيجية العسكرية تعمل وفقا لمخطط الاستراتيجية العليا و منهجها، كما أنها تعتبر أداة لها لإحراز النصر في ميدان القتال، و تحقيق أهدافها السياسية، و عموما، تعتبر الاستراتيجية العسكرية الوجه التنفيذي لسياسة القوة. و يبرز الدور المهم للاستراتيجية العسكرية في قدرتها على الربط و التنسيق الوظيفي بين المستوى العملي التنفيذي، و ذلك من خلال القدرة على الاعداد و التهيئة لمختلف امكانات و عناصر القوة في الدولة استعدادا لخوض صراعات، و بين المستوى النظري، و الذي تلعبه الاستراتيجية بحكم أنها

1 – كاظم هاشم نعمة. **الوجيز في الاستراتيجية**. مرجع سبق ذكره. ص 157.

2 – المرجع نفسه. ص 153.

تتشكل من منظومة معارف علمية و فنية، تحلل طبيعة الحروب و شروطها و مسبباتها و كذا كيفية تفادي وقوعها.[1]

- **الاستراتيجية الاقتصادية:**

تمثل الموارد و الإمكانات التي تتوفر عليها الدول من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها أي استراتيجية اقتصادية، إذ أن الاستغلال و التوظيف الأمثل لهذه الموارد يعطي ثقلا هما للدولة، خاصة إذا تكاملت مع عناصر اخرى لقوة الدولة.

أظهرت التطورات في القوى الإنتاجية و البنى الاقتصادية و بصورة مباشرة الروابط الوثيقة بين الاقتصاد و الاستراتيجية الشاملة للدولة، فالاستراتيجية العسكرية قديما كانت تعتمد في أعداد الجيوش على موارد محدودة و معدات بسيطة كان في وسع الجيوش أن تعيش على إمدادات البلدان التي تسيطر عليها و لكن قابلية حشد القوات كانت مقيدة. و بعدها، و بفعل التقدم الذي طرأ على اقتصاديات الدول الأوربية، و انتشار سكك الحديد، و التحول إلى اقتصاد أمة، أصبحت الحرب حرب أمة واقتصاد دولة، و أصبحت الجيوش توظف قدرات اقتصادية ضخمة في أوقات السلم و الحرب.[2]

لا يقتصر تأثير الاقتصاد في وقتنا الراهن على الاستراتيجية العسكرية فحسب، إذ أن الاستراتيجية الشاملة للدولة تتحدد بقدر كبير حسب الامكانات و عناصر القوة التي يتوفر عليها الاقتصاد الوطني، فاختيار استراتيجية مباشرة شاملة يتقيد بالقدرات المتاحة و المساعدة على حسم الصراع بالطرق المباشرة، و التي قد تكون صراعات طويلة لا طاقة للاقتصاد على تحملها، كما أن الأخذ باستراتيجية غير مباشرة هو انعكاس لضعف الاقتصاد و عجزه. و حتى في وجود الامكانات و الموارد اللازمة، فإن غياب خطة

1 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 54.
2 – كاظم هاشم نعمة. **الوجيز في الاستراتيجية**. مرجع سبق ذكره. ص 158.

و استراتيجية اقتصادية متماسكة و متناسقة و الأهداف الكبرى للدولة قد يجعل ذلك غير كاف لبلوغ المكانة و الدور بالنسبة للدولة[1].

لذلك، فوجود استراتيجية اقتصادية ناجعة يحسن من خلالها استغلال و توظيف مختلف المقدرات و الامكانات الي تتوفر عليها الدولة، من شأنه أن يصل بالدولة إلى تحقيق المكانة الاقليمية و الدولية المرغوبة، و تأكيد النفوذ و زيادة القوة و الفاعلية و التأثير سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي.

- **الاستراتيجية الاجتماعية الثقافية:**

يقصد من خلالها الاستراتيجية التي تعنى بالعوامل المرتبطة بتطور الحالة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع، مراعية في ذلك القيم و المبادئ و التقاليد الحضارية، و يكون لمثل هذه الاستراتيجية تأثير كبير على الفرد و مختلف الفئات داخل المجتمع في حالتي الحرب و السلم، فالفاعل المعنوي يقرر إلى قدر كبير تماسك الشعوب في المحن و مواجهته للتحديات، و كل ذلك نابع من إيمانه بقيمة قيادته و شرعية حقوقه.

و يعتبر العامل المعنوي السياسي من أكثر العناصر تقريرا أو حسما للنصر، و قد كان **نابليون** يرى في معنويات جنده أداة مادية تعينه على تحقيق النصر، كما أن **كلاوزفيتش** أكد بأن الحرب لا تنتمي إلى مجال الفنون و العلوم، و إنما هي جزء لا يتجزأ عن مجال الحياة الاجتماعية. فعلى المعنيين بصياغة و وضع الاستراتيجية، الاهتمام بالمجتمع و مكوناته و أنماط علاقاته، فطبيعة التركيبة المجتمعية، و نسبة نمو السكان، بالإضافة إلى طبيعة التنوع الايثني و العرقي داخل المجتمع و كذا مستوى التعليم و الثقافة المنتشرة فيه، تشكل سلاحا ذو حدين بالنسبة لوحدة و تماسك و قوة الدولة[2]. و من ذلك

1 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 57.
2 – المرجع نفسه. ص 58.

تبرز أهمية هذا الفرع من الاستراتيجية، و دوره في إعطاء الاستراتيجية العليا للدولة المزيد من القوة و الفعالية و التماسك.

ثانيا: تأثير الاستراتيجية على السياسة الخارجية و المصالح القومية للدولة

تمثل السياسة الخارجية، جملة السلوكيات السياسية الخارجية لصانع القرار، و الذي يعبر عن الارادة العامة للدولة و مصالحها تجاه بقية الوحدات السياسية لتحقيق أهداف محددة.

ركزت محاولات تعريف السياسة الخارجية على الربط بين عملية صنع القرار السياسي داخليا، و من ثم توجيه هذا القرار إلى البيئة الخارجية مدعما بالأدوات المناسبة لتحقيق هدف مأمول، و النظر إلى هذا القرار و السلوك السياسي الخارجي للدولة باعتباره استجابة أو ردة فعل من الدولة تجاه حافز خارجي في البيئة الخارجية يحمل تأثيرات على مصالحها. و عليه تكون السياسة الخارجية: "هي سلوك أو مجموعة سلوكيات يكون مصدرها الدولة، و هذا السلوك يوصف بأنه خارجي، ذلك أنه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي، فهي نشاط سلوكي مرتبط بهدف و مقترن بقوة تأثيرية[1].

أشارت العديد من الدراسات إلى الارتباط بين الاستراتيجية و السياسة الخارجية، لتجمع على أن بداية الاهتمام بـ الاستراتيجية على مستوى السياسة الخارجية، من خلال آلية التخطيط الاستراتيجي و توجيهه نحو خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة، كانت بداياتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هذه الأخيرة و من خلال ما خلفته من تداعيات و آثار كبيرة على معظم دول العالم، كان من الضروري ربط مواقف السياسة الخارجية بترتيبات استراتيجية تزيد من نجاعتها، و قد تجسد ذلك الاهتمام، من خلال إنشاء مجموعة التخطيط السياسية في وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية و تحديدا في عام 1947، لينتقل الاهتمام إلى دول أخرى في العالم من بينها بريطانيا، التي أنشأت هيئة التخطيط الاستراتيجي في وزارة

1 – عبد القادر فهمي. **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع. عمان. ط1 . 2010. ص ص 22–28.

الخارجية البريطانية عام 1957، و يمكن الاشارة في ذلك أيضا إلى النموذج المصري من خلال انشاء لجنة التخطيط السياسي[1].

فقد بات من الضروري التأكيد على تأثير ادماج مخرجات المسار الاستراتيجي و أدواته في مجال السياسة الخارجية، لرفع قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات الدولية، سواء بالقدرة على توقع تلك الأزمات، أو القدرة على إدارتها و التلطيف من حدتها و تداعياتها بعد وقوعها[2].

فللاستراتيجية من خلال آلية التخطيط، أن تدفع بالسياسة الخارجية للدولة نحو قراءة سليمة للأدوات و الموارد اللازمة و المناسبة، للتعامل مع التطورات السياسية المستقبلية و تداعياتها، فضلا عن وضع الدولة في حالة المبادرة، و ليس في حالة رد الفعل و الاستجابة في التعامل مع الأحداث و التطورات السياسية، و توفير المزيد من الثبات و اليقين لدى متخذي القرار في مواقفهم و توجهاتهم[3].

يعكس مفهوم الاستراتيجية القومية العلاقة الوثيقة بين مفهومي الاستراتيجية و المصالح القومية للدولة، إذ يعرف عن الاستراتيجية القومية بأنها: الاستراتيجية التي تجسد مفهوم الأمن القومي بمفهومه الواسع، كما أنها و بما تتضمنه من خطط و مبادئ تعكس المكونات الرئيسية للأمن القومي، فالاستراتيجية القومية تبنى أساسا لتحقيق الغايات القومية، و المتمثلة في حماية السيادة و دعم الامن القومي، و تنمية قدراتها[4].

إن هدف الاستراتيجية هو المواءمة بين الأهداف القومية و بين القوى و الوسائط التي تشكل عاملا لتحقيق هذه الأهداف، و إيجاد أفضل الطرق للاستخدام الأمثل للقوى المتاحة من

---

1 – محمد السيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية**. دار النهضة المصرية. القاهرة. 1998. ص ص 494– 501.

2 – ودود بدران. تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية و تحليلية. **السياسة الدولية**. عدد 69. 1982. ص 70.

3 – محمد السيد سليم. مرجع سبق ذكره. ص ص499 –501.

4 – خليل حسين و حسين عبيد. **الاستراتيجيا: التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الامن القومي**. مرجع سبق ذكره. ص 20.

أجل تحقيق الأهداف. و بذلك، فإن هدف الاستراتيجية يرتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف العليا و الاستراتيجية للدولة.

و لكي تحقق الاستراتيجية القومية الغرض من وجودها، و تخدم المصالح القومية و الحيوية للأمة، لا بد من توافر بعض الضوابط لذلك و أهمها[1]:

1- مقومات القوة الشاملة للدولة: و هي مجموعة من العناصر المتداخلة التي تشترك معا في تكوين القوة الإجمالية للدولة، على غرار الموارد البشرية و الطبيعية، المقدرات الصناعية، القوة العسكرية، المكانة و النفوذ إقليميا و عالميا، الأهداف الاستراتيجية، الإرادة الوطنية و الحنكة و التفوق الدبلوماسي.

2- طبيعة و مضمون أهداف الأمن القومي: أي مجموعة القيم المتبناة داخل الدولة و المقترنة برغبة مؤكدة لتحقيقها، و تكون هذه الأهداف موضع اهتمام و مشاركة الجانب الأكبر من مواطني الدولة، و تتعلق بجوهر الأمن القومي، و تتحدد هذه الأهداف في ضوء مجموعة من المؤثرات عادة ما تتمثل في التجارب التاريخية للدولة، و انعكاساتها الاجتماعية، و الوضع الجغرافي، و مستوى التقدم العلمي و التقني بها، و التوجه الإيديولوجي. و تؤثر هذه العوامل مجتمعة على طبيعة و اتجاهات أهداف الأمن القومي لكل دولة.

3- المصلحة القومية للدولة: و هي الحاجات و الرغبات التي تدركها الدولة، و تبرز من خلالها الغايات الكبرى و الحساسة التي تعزز تماسك الدولة داخليا، و تدفع بمكانتها اقليميا و دوليا.

و على هذا الأساس، فالمصلحة القومية و أهداف الأمن القومي تمثل الإطار العام الذي تنطق منه الاستراتيجية القومية، بقصد تحديد الأساليب و الأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ الأهداف الموضوعة، أمام مقومات و عناصر القوة الشاملة للدولة، فهي تقدم الموارد و الإمكانات

1 - خليل حسين و حسين عبيد. مرجع سبق ذكره. ص ص 20-21.

المختلفة التي من خلالها يتم توفير عنصر التخصيص المادي للموارد لتحقيق الأهداف القومية، و في النهاية تمثل الاستراتيجية محصلة موضوعية للعلاقة بين الأهداف الموضوعة و الإمكانات المتاحة، بحيث تكون الاستراتيجية أفضل صيغة ممكنة لتوظيف الموارد و الأدوات المتاحة لتنفيذ الأهداف القومية، و صولا لتحقيق الغاية القومية العليا للدولة.

المطلب الثالث: اشكالية العلاقة بين مفهوم الاستراتيجية و المفاهيم القريبة

كثيرا ما يتداخل مفهوم الاستراتيجية من حيث دلالاته و مجالات توظيفه، مع بعض المفاهيم، و التي هي في الواقع تقترب من مجال الاستراتيجية في بعض معانيها، أو من حيث مكوناتها، فنجد أن مفاهيم: التفكير الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي و الاستشراف، مفاهيم يكثر تداخلها مع مفهوم الاستراتيجية، و ليس من السهل فك الارتباط بينها، نتيجة التأثير المتبادل بين المفاهيم و العمليات التي تتضمنها.

و على الرغم من تكامل الإطار المفاهيمي للاستراتيجية، و وضوح مسار تطوره من فترة لأخرى و من تيار إلى آخر، و على الرغم من التحديد الذي ميز مجالات استخدامها، و مستويات تفرعه، ظلت معالم الاستراتيجية مرتبطة بمفاهيم أخرى، شاع الربط فيما بينها على مستوى بعض الأدبيات.

و سنعمد في بداية الأمر إلى التركيز على الاحاطة بهذه المفاهيم، و من ثم نحاول إيضاح طبيعة العلاقة و الارتباط بينها و بين مفهوم الاستراتيجية.

أولا: علاقة مفهوم الاستراتيجية بمفهومي التفكير/التخطيط الاستراتيجي و إشكالية فك الارتباط

حاز مفهوم التفكير الاستراتيجي اهتماما بالغا على مستوى المؤسسات و الشركات، و كذا المنظمات الربحية و المنظمات العامة، غير أن تناول المفهوم أو العملية على مستوى الدولة، أو ما يطلق عليه بالتفكير الاستراتيجي القومي فهو قليل جدا و لا يكاد يذكر ضمن الأدبيات السياسية.

ظهر مفهوم التفكير الاستراتيجي في استخدامات الإدارة الاستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي، إذ ترتبط نشأته تحديدا بالبيئة الأمريكية، مرتبطا ارتباطا وثيقا بظروف عايشتها الولايات المتحدة الأمريكية في بدايات القرن العشرين، أين رافق حينها مفهوم التفكير الاستراتيجي النهضة التنموية الشاملة في أمريكا، و بالنظر إلى ما يشهده عالم اليوم من ثورة معلوماتية و اتصالية، و اضطرابات و حالات من اللا استقرار، و علاقات دولية مشكلة وفق أسس استراتيجية، تختلف عن المسارات التقليدية المعروفة، ما يجعل الدول في حاجة ماسة إلى الاهتمام بعملية التفكير الاستراتيجي و على كل المستويات، بدءا بالاستراتيجية القومية للدولة وصولا إلى الاستراتيجيات المتفرعة عنها[1].

من الصعب الحديث عن اتفاق بين فقهاء السياسة على تعريف موحد لعملية التفكير الاستراتيجي، و قد يعود ذلك إلى تعدد استخداماته داخل فروع و حقول المعرفة المختلفة، فهو مفهوم ينتمي إلى علوم متعددة multi discipliner، و يكتسب تعريفات مختلفة باختلاف مجال استخدامه، فهو يختلف في المجال العسكري عنه في المجال السياسي... إلخ، و الأكثر من ذلك أن معانيه و استخداماته تتعدد و تختلف داخل الحقل المعرفي الواحد، ما جعل الاحاطة بالمفهوم تتسم بالتعقيد. فعملية التفكير الاستراتيجي مرتبطة بالإنسان و تطور قدراته البيولوجية و النفسية، و كذا ثقافته و أساليب قيادته، كما أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة، و صراعها من أجل البقاء في نظام دولي ميزته عامل القوة[2].

في محاولة لإجراء مسح يتعلق بما قدم من إحاطة بتعريف عملية التفكير الاستراتيجي، كان من الملاحظ قلة الأدبيات التي تناولت مفهوم التفكير الاستراتيجي بالتعريف، و الأكثر من ذلك غياب شبه تام للأدبيات العربية في هذا الخصوص. مع ذلك يمكن رصد بعض الاجتهادات.

---

1 – خليل حسين و حسين عبيد. **الاستراتيجيا: التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الامن القومي**. مرجع سبق ذكره. ص 34.

2 – جاسم سلطان. **التفكير الاستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن**. مؤسسة أم القرى للترجمة و التوزيع. القاهرة. ط2. 2010. ص 14.

هناك من يربط تعريف التفكير الاستراتيجي بمجال علمي معين، و منه على سبيل المثال تعريف **بيري بادا**، و الذي تناول المفهوم من منظور العلاقات الدولية، بحيث يشير إلى أن التفكير الاستراتيجي هو: " قدرة و منهجية الدولة في التحكم في عناصر بيئتا الخارجية"[1].

فمن خلال هذا التصور، نجد أن مدلول التفكير الاستراتيجي يربط مباشرة بما تظهره الدولة من تحكم في المعطيات و الامكانات، للتحكم في بيئتها الخارجية.

و بالتدقيق أكثر في الأدبيات التي تناولت هذا المفهوم بالتحليل، نجد أن هناك من يتبنى تعريفا واسعا لمفهوم التفكير الاستراتيجي، على غرار **إيان ويلسون** ليشمل لديه: " كافة أشكال التفكير في الاستراتيجية"[2]. بينما هناك من يضيقه من خلال تقييده ببعض الخصائص مثل **جين ليدتيكا** و **هنري مينزبرغ**، فيعرفانه بأنه: " أسلوب معين من التفكير له خصائص محددة و واضحة"[3].

كما يذهب **كرايج لوهيل** إلى اعتبار أن التفكير الاستراتيجي: "عملية أو تقنية للتفكر بشأن حل مشكلات معقدة، أو تحقيق غرض منظومي، أو التوصل إلى حلول جديدة في المجالات التي تتطلب الجدية في مسائل أساسية للدولة كالسياسة الخارجية و الأمن القومي"[4].

غير أن تعريف **كرايج لوهيل** وصف بعدم الدقة، خاصة و أنه لم يفصل في طبيعة التقنيات التي اعتبرها مهمة في عملية التفكير الاستراتيجي، كما أنه لم يحدد طبيعة الأدوات التي يتم استعمالها في هذا الشأن.

من جهة أخرى، يشير مفهوم التفكير الاستراتيجي إلى توفر القدرات و المهارات اللازمة للقيام بالتنبؤات المستقبلية مع إمكانية صياغة الاستراتيجيات، و اتخاذ القرارات المتكيفة مع الواقع

---

1 -Pada Perry**.** Foreign Policy Conception : A Strategic Thinking. In site : **http://perrypada.blogspot.com/2006/04/foreign-policy-conception-strategic.html.**

2 −Eton Lawrence. **Strategic Thinking** . A Discussion Paper. University of California . In Site **: www.csun.edu/bus302/Course/Materials/Cases/strategic.thinking.pdf**. P3.

3 -Ibid.p4.

4 -T.Craig Loehle**. Thinking Strategically**. Cambridge University Press. 1996. P 12.

لكسب معظم المواقف التنافسية في ظل موارد محدودة[1]. ناهيك عن كونها عملية تكاملية، إذ تعتمد على التمكن من استخدام المهارات الذهنية لفهم جزئيات المشكلة، و تحديد إطارها للتوصل إلى حلها الاستراتيجي[2].

حاولت بعض الدراسات تقديم اجتهادات فيما يخص الاحاطة بمفهوم التفكير الاستراتيجي، فكانت المحاولات تصب في[3]:

- كون عملية التفكير الاستراتيجي لا تعدو أن تكون عملية التنقيب المكثف عن استراتيجية مناسبة للتوجهات الجديدة، و أنها بمثابة التفكير التركيبي البنائي، الذي يعتمد على الادراك و الاستبصار و الحدس لاستحضار المستقبل و الاستعداد له.
- و أن عملية التفكير الاستراتيجي تمثل مسارا فكريا محددا، أو قناة فكرية تبث و تستقبل صورا و أفكارا تتناسب و الهدف المنشود، بحيث تعمل على تصفية المعلومات الوافدة إلى الذهن، مع التركيز على التفكير في كيفية الوصول إلى ذلك الهدف.

في محاولة لتفكيك عملية التفكير الاستراتيجي، يذهب **جهاد عودة** إلى اعتبار التفكير الاستراتيجي، منطق و نظام للتعرف على المشاكل المركبة و المعقدة و محاولة حلها. و هذا ما يطرح جملة من الخصائص المحيطة بعملية التفكير الاستراتيجي و التي أهمها[4]:

- أن التفكير الاستراتيجي لابد و أن يبدأ بوجود مشكلة تحتاج إلى حل. و هذه المشكلة يجب أن تكون متعددة الزوايا و الأوجه، و بسبب هذه الخاصية يكون الحل محتاجا لزمن طويل لكي يتحقق التعاقب اللازم توافره لتحقيق الحلول.

---

1 -Ibid. p 15.

2 – فوزي حسن حسين. **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برامج الأمن القومي. الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**. مكتبة مدبولي. القاهرة.ط1. 2013. ص 38.

3 – خليل حسين و حسين عبيد. **الاستراتيجيا: التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الامن القومي**. مرجع سبق ذكره. ص 35.

4 – جهاد عودة. **تقدير الأزمة الاستراتيجية في العالم العربي**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2013. ص ص 11-13.

- يفترض تحديد إطار زمني للمشكلة و إطار زمني آخر للحل المتوقع. و تحديد مدة الحل تعتمد على عاملين مهمين، أولهما، مستوى التعقيد و التركيب في المشكلة المراد حلها، و ثانيهما، الكفاءة العملية. فالعامل الأول هو عامل قبلي و تصوري، بمعنى أنه يتم تحديده قبل وقوع العملية، حتى أن العملية لا تحدث إلا وفق تصور مسبق عن المشكلة. أما العامل الثاني فهو عامل تقييمي، بمعنى أن التقييم يتم من خلاله التأكد من الانتقال من مرحلة إلى أخرى وفق الهدف الذي يصبو إليه الحل، و هذا يتطلب تحديد معايير واضحة.

- التفكير الاستراتيجي عبارة عن نظام من التوقعات عن البيئة و الخصم، فهو يعتمد على المعطيات المحددة لنمط تفكير المنافسين و طريقة تفاعلهم مع البيئات المختلفة المحيطة.

و من جهته، يقدم الكاتب **حامد ربيع** تعريفا أكثر دقة، بحيث يصف عملية التفكير الاستراتيجي بـ " سياسة التدبير المستقبلية"، معرفا إياها بأنها: " تصور المستقبل انطلاقا من الحاضر و الماضي، على أنه امتداد لهم و بناء خطة للتعامل مع المستقبل". كما يؤكد على أن البحث في التفكير الاستراتيجي يجب أن يكون إحدى وظائف الحاكم لكي يعد نفسه لجميع الاحتمالات من منطلق القدرة و الفاعلية[1]. و هو ما يعطي مجال التفكير الاستراتيجي بعدا مستقبليا ضمن اهتماماته و نطاق بحثه. فالملاحظ من خلال هذا التعريف، أن عملية التفكير الاستراتيجي لا تستند دائما على الماضي، ففي كثير من الأحيان نجد الأفكار الابتكارية التي لم يسبق تداولها، تشكل قواعدا يستند إليها في مواجهة عديد التحديات، فالجانب الإبداعي و ابتكار أفكار جديدة هي من العوامل المهمة في بناء فكر استراتيجي ناجح و فعال. و هنا تجدر الإشارة إلى ذلك التقارب و التداخل بين عملية التفكير الاستراتيجي و الاستشراف أو علم المستقبل، مع

1 – فوزي حسن حسين. **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برامج الامن القومي. الولايات المتحدة الامريكية نموذجا**. مرجع سبق ذكره. ص 39.

تباين في مضامين و محددات الاهتمام بالمستقبل بين المفهومين، سنحاول توضيحه من خلال تبيان العلاقة بين الاستراتيجية و الاستشراف لاحقا.

لذلك، يعتبر التفكير الاستراتيجي عند بعض المفكرين، ذلك الطريق الابتكاري للتفكير في صياغة الرؤية المستقبلية للقضايا المتوقعة، و التنبؤ بالغرض و التهديدات التي يمكن مواجهتها، و تصور للسيناريو المستقبلي للتعامل معها بالوجه الذي يضمن الاستمرارية و التوازن. التفكير الاستراتيجي هو أسلوب تحليل المواقف التي تواجه أي تنظيم[1].

و من خلال النظرة الكلية لهذه التعاريف، يمكن التوصل إلى أن التفكير الاستراتيجي، شكل من أشكال العمليات العقلية التي لها خصائص و أهداف محددة في نطاق زمني معين.

شهدت السنوات الأخيرة دعوة بعض المفكرين المهتمين بعملية وضع الاستراتيجيات بوجه عام، و التفكير الاستراتيجي على وجه الخصوص، بضرورة إعادة النظر في المفهوم و تعريفاته و آلياته. و من أهم من نادى بذلك المفكر **كيتان باتل** و تستند وجهة نظره على الأسباب الآتية[2]:

1- أن معظم ما بنيت عليه دراسات التفكير الاستراتيجي اليوم يأتي من مصادر تاريخية قديمة، مثل كتابات **سان تسو** في القرن الخامس و **ميكيافيللي** في القرن السادس عشر، و كارل فون **كلاوزفيتش** في القرن التاسع عشر، و هي دراسات تكمن جذورها الأساسية في الصراع العسكري، و بالتالي تتحيز في بنيتها للرؤية العسكرية.

2- معظم الدراسات التي تمت في مجال التفكير الاستراتيجي تبنت مقتربات قائمة على تجزئة المفهوم إلى أجزاء صغيرة، و وضع نماذج تفسيرية تتسم بالجمود و حصر المفهوم في قوالب محددة.

1- علي الدين هلال. **معجم المصطلحات السياسية**. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية. جامعة القاهرة. ط1. 1994. ص 149.

2 -Patel Ketan.J. **The Master Strategist. Power. Purpose and Principle**. Arrows Book. United Kingdom. 2006.p p 26-28.

3- اتجاه العالم نحو مزيد من التشابك و التعقيد، أحدث تغيرات كبيرة في الأطر الداخلية و الخارجية التي تبنى عليها الاستراتيجيات بصفة عامة، و التفكير الاستراتيجي بشكل خاص. و التفكير الاستراتيجي كسائر المفاهيم مرتبط بالأطر التي يعمل بها سواء الداخلية أو الخارجية، و من ثم فأي تغيير في هذه الأطر يؤثر على المفهوم، الأمر الذي يتطلب تطوير مقتربات و أساليب و معادلات جديدة للتعامل معه، و لعل من أهم هذه التغيرات نجد الثورة في مجال المعلومات و التكنولوجيات التي أتاحت وسائط اتصالية متعددة و متشابكة، مما أتاح فرصة التأثير على المنظومات الفكرية للمجتمعات، الأمر الذي أوجد أوضاعا جديدة تتطلب صياغة استراتيجيات مستحدثة للتعامل معها، فبهذه المعطيات تكون الكثير من الاستراتيجيات القائمة مبنية على افتراضات لم تعد مناسبة، و تستند إلى نماذج تتسم بالبعد عن محاكاة الوقع.

إن التعقيد الذي اكتنف دراسة مفهوم التفكير الاستراتيجي، و كذا قلة الانتاج العلمي و المعرفي بخصوصه، فلا يلقى هذا المجال الاهتمام الذي تشهده بقية الاختصاصات، فالكل منشغل و مهتم بالسؤال: بماذا نفكر و ليس بالسؤال: كيف نفكر[1].

إن ما يمكن اعتماده كتعريف شامل لعملية التفكير الاستراتيجي و انطلاقا من المحاولات السابقة و الاتجاهات المتشكلة في هذا السياق، أن عملية التفكير الاستراتيجي: مجموعة عمليات ذهنية، يتفاعل فيها العلم مع الإبداع، تتعامل مع الخارطة الإدراكية للمفكر الاستراتيجي، من أجل الوصول إلى بناء صورة عن حلول لمشاكل آنية و أخرى مستقبلية، و المساهمة في رسم سياسات للدولة بعد فهم بيئتها و تقييم قدراتها و من ثم تجسيد أهدافها العليا. و لتصور أكثر تفصيل في طبيعة التفكير الاستراتيجي يمكن تقسيمه إلى أنماط ثلاث: تفكير تحليلي، و يقوم على تفكيك

1 – جاسم سلطان. **التفكير الاستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن**. مرجع سبق ذكره. ص 126.

الواقع و تحليله، و تفكير نقدي، و يقوم على نقد الواقع، و أخر إبداعي، و يقوم عل إعادة تركيب الواقع لبناء نماذج لاحتواء المستقبل[1].

بناء على ذلك، فإن عملية التفكير الاستراتيجي تتطلب فهما جيدا للواقع يمكن من خلالها تشكيل المستقبل و عدم الاكتفاء بالتنبؤ به، فالهدف الأساسي للتفكير الاستراتيجي هو إعادة تشكيل المستقبل و ليس استشرافه.

يمكن لعملية التفكير الاستراتيجي أن ترفع من مستوى الاهتمام بأولويات المصلحة الوطنية، فالتفكير الاستراتيجي القومي من شأنه أن يجعل كل نشاطات الدولة و اهتماماتها تتجه نحو قضايا محددة، ترتبط ارتباطا وثيقا بمصالحها الاستراتيجية و كل ما يرتبط بها من القضايا و التحديات، لذلك فإن أهمية عملية التفكير الاستراتيجي القومي تكمن في توفير الوسائل الأساسية لتحقيق المصالح الاستراتيجية الوطنية و إدارة صراع المصالح الدولي في بيئة تمتاز بالمنافسة و التصارع و تضارب للمصالح، فالتفكير الاستراتيجي بالنسبة للدولة يعمل على تهيئة الواقع بما يتناسب و المصالح المطلوب تحقيقها[2]. بذلك، فالعملية تمكن الدولة من التواجد دائما في موضع المبادرة بدلا عن الاستجابة، لما يساهم في تشكيل المستقبل و التأثير بفاعلية أكثر في البيئة المحيطة.

في غياب مستوى عال من التفكير الاستراتيجي القومي، يتدنى مستوى حركية و تفاعل الدولة مع بيئتها، فكل ما تقوم به الدولة من نشاط من أجل الوقوف على مصالحها الاستراتيجية في وجود تفكير استراتيجي يقود ذلك ، يجعل هذا النشاط و الحركية في إطاره الصحيح و توقيته المناسب و المدروس، و في غياب التفكير الاستراتيجي يغيب الاستغلال الأمثل لقيمة العقل

---

1 – فوزي حسن حسين. **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برامج الأمن القومي. الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**. مرجع سبق ذكره. ص 40.

2 – محمد حسين أبو صالح. **التخطيط الاستراتيجي القومي** . شركة مطابع العملة . الخرطوم. 2010. ص56 .

و الوقت و حتى الجهد، فيطول بذلك مسار التحديات و العوائق التي تواجه تجسيد المصالح الاستراتيجية للدولة[1].

مما لا شك فيه أن عملية التفكير الاستراتيجي تندرج كفرع من فروع دراسة العلاقات الدولية، و مادامت كذلك، فأكيد أنها تتموقع بين خطين بارزين هما: الرؤية العالمية النظامية للدولة و طبيعة أهدافها الاستراتيجية، و من جهة أخرى طبيعة الاستراتيجية المتخذة و المعمول بها من طرف الدولة [2]. و لعل الشكل التالي يوضع هذه العلاقة:

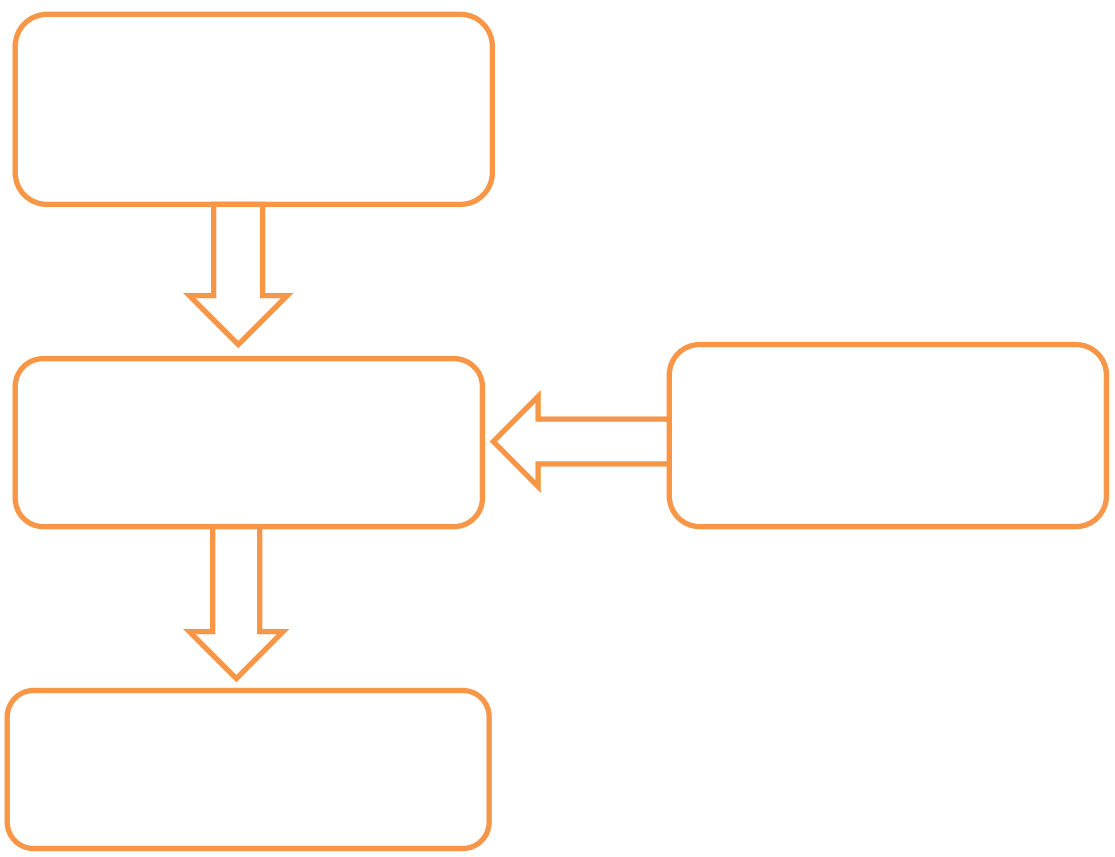

المصدر: فوزي حسن حسين. التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برنامج الأمن القومي للدول. مكتبة مدبولي. القاهرة. 2013. ص 66.

1 – فوزي حسن حسين. **التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية و برامج الأمن القومي. الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا**. ص 43.

2 – المرجع نفسه. ص 65.

يتبين إذن من خلال الشكل السابق، تموضع مستوى عملية التفكير الاستراتيجي كمستوى رابط بين الرؤية النظامية الدولية للدولة و طبيعة الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي تصبو تحقيقها، و بين مستوى الاستراتيجية التي تعمل على تجسيدها. و بذلك، تكون صياغة الاستراتيجية مرحلة لاحقة للتفكير الاستراتيجي، فالاستراتيجية مبدئيا تعتمد أساسا على ما تقدمه عملية التفكير الاستراتيجي من تصورات حول وضع أو أزمة معينة. غير أن الاشكال يرتبط بمكانة مفهوم التخطيط في مسار بناء الاستراتيجية، و حول علاقته بالتفكير الاستراتيجي. فمن بين الاشكاليات التي رافقت محاولة الاحاطة بمفهوم التفكير الاستراتيجي القومي و مساره، غموض العلاقة بينه و بين مفهوم و مسار على درجة كبيرة من الارتباط به، و نقصد بذلك مفهوم و عملية التخطيط الاستراتيجي للدولة. و قبل تبيان العلاقة بين المفهومين لا بد من الوقوف على معنى عملية التخطيط الاستراتيجي.

تعبر عملية التخطيط الاستراتيجي عادة عن خطة عمل شاملة و طويلة المدى، تسطر أسلوبا و مسارا لبلوغ الأهداف باستخدام الموارد و الامكانات المتاحة.

حاول **جورج تيري** تحديد صورة عامة حول عملية التخطيط الاستراتيجي ليعتبره: عملية اختيار مرتبط بالحقائق، و وضع و استخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عن تصور و تكوين الأنشطة المقترحة، و التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة[1]. و من جهته حاول **فايول** ربط عملية التخطيط الاستراتيجي بفكرة التنبؤ، إذ ذهب إلى اعتبارها: عملية للتنبؤ بالمستقبل و الاستعداد له[2].

و إذا ما ارتبط مفهوم التخطيط بمستويات بناء الاستراتيجية القومية للدولة، فإنه يشير إلى التقييم الدقيق لقدرات الدولة، و تحليل شامل لبيئتها الداخلية و الخارجية، و فهم لتاريخ الدولة من

1 – خليل حسين و حسين عبيد. مرجع سبق ذكره. ص 69.

2 – فوزي حسن حسين. مرجع سبق ذكره. ص 74.

أجل وضع الأهداف القومية للدولة، و تحديد الكيفية المناسبة التي تحقق الأهداف بما يتناسب و مصالح الدولة و عقيدتها السياسية. فالتخطيط الاستراتيجي القومي، يعتمد على قدرات الدولة و بيئتها الاستراتيجية و فهم تاريخها، ذلك لأن تاريخها يعكس طبيعة تطور الدولة، ليتسنى وضع أهداف قومية تتماشى و قدرات الدولة، فالعملية هي محصلة تفاعل بين المتغيرات المذكورة ضمن توافق زمني و عملياتي ممنهج[1].

بناء على التعاريف السابقة، يمكن صياغة تعريف جامع لجزئيات عملية التخطيط الاستراتيجي على أنها: عملية ديناميكية و مستمرة، يتم من خلالها الاستفادة من تجارب الماضي و فهم دقيق للحاضر، من أجل تنبؤ صائب بالمستقبل، و أن العملية يتم بموجبها دراسة و تحليل بيانات الماضي و الحاضر في سبيل توقع الأوضاع المستقبلية بما يقود نحو تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل، و يشمل تحديد الوسائل و السياسات و الأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف النجاعة و التكلفة المطلوبة، مع مراعاة البعد الزمني في تجسيد الأهداف المرجوة.

بالعودة إلى بحث طبيعة العلاقة و الحدود الفاصلة بين عمليتي التفكير و التخطيط الاستراتيجي، يتبين أنه رغم وجود البعض ممن ينظر إلى عملية التفكير الاستراتيجي على أنها عملية قريبة و مشابهة لعملية التخطيط الاستراتيجي، على أساس أن كلاهما يستند إلى نمط واحد من التفكير، و أن كلاهما يعتبر عملية عقلية تحليلية، و الأهم من ذلك أن كلاهما يمثل أساسا النهج الذي تسلكه مختلف الاستراتيجيات، و الرؤية الواضحة التي يوفرها في صياغة أي استراتيجية في أي مجال كان، لخدمة الأهداف و المصالح الاستراتيجية للدولة [2].

غير أن هذا الرأي لم يقدم تفصيلا مهما حول طبيعة التقارب بين العمليين، و أن أغلب الدراسات أكدت على الاختلاف بين عمليتي التفكير و التخطيط الاستراتيجي، و أن عملية التفكير الاستراتيجي تمثل مرحلة سابقة لمرحلة التخطيط الاستراتيجي، على أساس أن وضع تخطيط استراتيجي ناجح و فعال، يقوم أساسا على مستوى عال من التفكير الاستراتيجي، ثم أن عملية

1 – خليل حسين و حسين عبيد. مرجع سبق ذكره. ص 75.

2 –Tim O'Shannassy .Op.cit. p 11.

التفكير الاستراتيجي عملية ابداعية بامتياز، بينما تعتمد عملية التخطيط الاستراتيجي على التحليل[1].

كما أنه يشترط في المخطط الاستراتيجي أن يمتاز برصيد واسع من الأفكار و المعلومات، و أن يتوفر على ملكة فكرية استراتيجية، فهناك مرتكزات أساسية في التفكير الاستراتيجي تعد شروطا ضرورية في مسار التخطيط الاستراتيجي حتى يضمن النجاح في مراحل التخطيط وفق رؤية استراتيجية. و من أهم هذه المرتكزات:

– وجود نظرة في اتجاه المستقبل مع إدراك جذوره في الماضي، و بالتالي إجراء محاولات تنبؤ تعتمد على الوعي و الإدراك.

– وجود رؤية شاملة حول جميع الأهداف العليا و الدنيا بالإضافة إلى الاهتمام بتفصيلها و اجراءات تحقيقها.

– ضرورة امتلاك نظرة بعيدة تتجاوز النظرة إلى المستقبل و التنبؤ به و التفكير في بنائه.
– أن يكون التفكير أساسا لغرض اكتشاف الفرص واستغلالها في الحاضر و المستقبل.[2]

استنادا إلى ما سبق، يمكن توضيح العلاقة بين مفهومي التفكير و التخطيط الاستراتيجيين، فعملية التخطيط الاستراتيجي إذن، تمثل رؤية لما ينبغي عمله في المستقبل، و هذا ما يتطلب تفكيرا استراتيجيا عميقا و دقيقا. و من ذلك، نستنتج أن للفكر الاستراتيجي دور في عملية صياغة أهداف الدول و التخطيط لها عن طريق المزج ما بين عمليتي التفكير و التخطيط الاستراتيجي، حيث يوفر الفكر الاستراتيجي الأرضية الصلبة التي يبنى عليها التخطيط المستند على أسس علمية رصينة قائمة من تجارب الدولة و تاريخها ، و هنا تكمن طبيعة العلاقة ما بين المفهومين، حيث أن التفكير الاستراتيجي يؤسس لتخطيط استراتيجي سليم، فعملية التخطيط هي عملية لاحقة للتفكير الاستراتيجي، حيث أن عملية التفكير الاستراتيجي هي عملية ذهنية، بينما

1 – جاسم سلطان. **التفكير الاستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن**. مرجع سبق ذكره. ص 115.
2 – فوزي حسن حسين. مرجع سبق ذكره. ص 65.

تمثل عملية التخطيط الاستراتيجي عملية قائمة على نشاطات فعلية عن طريق رصد الموارد و الإمكانات التي تساهم في تحقيق الأهداف[1].

و على هذا الأساس، فإن عملية التفكير الاستراتيجي هي الأسبق من عملية التخطيط الاستراتيجي، لأن مجموعة الأفكار المتناسقة تمكن المفكر الاستراتيجي من تأطيرها في اطار معرفي، ليتم صياغتها على شكل خطة استراتيجية قصيرة أو متوسطة أو بعيدة المدى، و هذه الخطة هي وليدة الفكرة المتطورة التي أصبحت فيما بعد خطة مقومة من قبل المفكر الاستراتيجي حيث يقوم باختبار صلاحيتها و تعديلها بما يتماشى مع الإمكانات المتاحة للهدف المراد تحقيقه كغاية[2].

ما يمكن استخلاصه من خلال جدلية العلاقة بين عمليتي التفكير و التخطيط الاستراتيجي، أنه لا يمكن بناء تخطيط استراتيجي دون أن يكون هناك تفكير سابق لما نريد أن نخطط له، فأسس العملية التخطيطية الناجحة تقوم على فكر استراتيجي ناضج، فالتفكير الاستراتيجي غايته تقويم العملية التخطيطية. و لربط هذه الجدلية بمستوى التفكير و التخطيط الاستراتيجي القومي للدول، يمكن القول أن عملية التفكير الاستراتيجي القومي، هي العملية التي تخلق الأفكار الجديدة و المتطورة، و التي تمكن من إيجاد حلول للتحديات التي تواجهها الدولة، بينما تأتي عملية التخطيط الاستراتيجي لتنظيم هذه الأفكار و تنسيقها، بما يتماشى و مقدرات الدولة و ظروفها العامة و عقيدتها السياسية، لتتبلور بين هاتين العمليتين الاستراتيجية القومية للدولة[3].

أما إذا ما حاولنا ربط ثنائية التفكير و التخطيط الاستراتيجيين بمفهوم الاستراتيجية، نجد أن هناك من يذهب إلى اعتبار مسار التخطيط الاستراتيجي، تعبير عن العملية التي تتخذ فيها القرارات، بشكل مستمر و متجدد، بناء على وجود معلومات ممكنة عن مستقبل هذه القرارات

---

1 – فوزي حسن حسين. مرجع سبق ذكره. ص 89.

2 – جون برايسون. **التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة**. مكتبة لبنان ناشرون. لبنان. ط 2. 2003. ص 154.

3 – فوزي حسن حسين. مرجع سبق ذكره. ص 89.

و الآثار التي ستترتب عليها مستقبلا، لوضع استراتيجيات يتم تنفيذها و تقييمها بشكل منهجي[1]. ثم إن من غايات التخطيط الاستراتيجي المرتبطة بوضع استراتيجية ما، الوقوف على تحديد أولويات المصلحة الوطنية من خلال حصر أهدافها و ترتيب أولوياتها، أي إتاحة فرصة الانتقاء ضمن جملة خيارات موسعة، تتضح من خلالها معالم الاستراتيجية المراد انتهاجها. فجوهر التخطيط القومي الشامل للدولة، ينحصر في تحديد الغاية و الهدف القومي، و بالتالي المساهمة في توضيح الركائز التي تبنى عليها الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة[2].

تمثل الاستراتيجية في شكلها النهائي، مسارا للمفاضلة بين مجموعة من الخيارات و انتقاء الأفضل منها، غير أن هذه العملية لا يمكن أن تخضع لمنطق الاعتباطية، فالخيار الاستراتيجي الناجح يبنى على أرضية تخطيطية استراتيجية ناجحة. لذلك، يبدو من الواضح تأثير عملية التخطيط الاستراتيجي في نوعية و مسار الاستراتيجية المتبناة. حيث يحتل التخطيط الاستراتيجي جزءا كبيرا في عملية صياغة الاستراتيجية، من خلال المراحل المعقدة التي تبنى وفقها استراتيجية معينة، من جمع للمعلومات، تصنيف و تبويب هذه المعلومات و التأكد من صحتها، و قياس للموارد التي يحتاجها هذا الخيار، و ربطها بالموارد المتاحة للدولة، لنصل إلى مرحلة بناء نموذج نظري استشرافي لتبعات الخيار الاستراتيجي و المفاضلة ما بين جميع الاحتمالات الواردة و الممكنة[3]، لتمثل الاستراتيجية ذلك الخيار المنتقى و المعتمد بين جملة خيارات و بدائل، فكل هذه العمليات تتم وفق التداخل الوثيق ما بين التخطيط الاستراتيجي و وضع الاستراتيجية المناسبة.

---

1 – محمد نعمان جلال. **الاستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الإسلام و المجتمع الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر. القاهرة. ط1. 2004. ص 246.

2– خليل حسين و حسين عبيد. مرجع سبق ذكره. ص ص 85. 86.

3– مازن إسماعيل الرمضاني. في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية. **مجلة الحقوقي**. بغداد. عدد 2. 1998. ص 27.

إذا ما اعتمدنا أن التخطيط الاستراتيجي ينصرف في دلالته إلى تحديد الوسائل المناسبة، و حصر البدائل الممكنة، فهو بذلك يمثل إطارا تتجسد من خلاله الأهداف الكبرى للدولة، لتقوم الاستراتيجية بنقل مخرجات عملية التخطيط من إطارها المجرد إلى واقع عملي. فالتخطيط يحتاج الاستراتيجية لترجمة الطموحات، مثلما تحتاج الاستراتيجية إلى إطار تخطيطي توجيهي، تكون من خلاله أبعد عن الارتجالية و التخبط العشوائي.

تجدر الاشارة إلى أن مسألة التعقيد التي لفت تحديد صور العلاقة بين مفهومي الاستراتيجية و التخطيط، بين جمع المفهومين ضمن مسار واحد، هو عملية صياغة و وضع الاستراتيجية موضع التنفيذ، و بين من يذهب إلى الفصل بين المفهومين وفق اعتبارات تسلسلية، يكون تارة فيها السبق لعملية التخطيط كخطوة حتمية لصياغة الاستراتيجية، و على جانب آخر، يكون للاستراتيجية موضع السبق، لتمثل عملية التخطيط ذلك الإطار الذي يضع هيكل الاستراتيجية موضع التنفيذ، و هنا يمكن القول، أن هذه التصنيفات للعلاقة بين الاستراتيجية و التخطيط، مرهونة بطبيعة الاستراتيجية المعتمدة، و المجالات و القضايا الموجهة نحوها، إضافة إلى طبيعة الجهة المعنية بإعداد الاستراتيجية، فلكل دولة محددات و أهداف و طموحات، تقف عندها مسألة إعطاء الأسبقية لمفهوم على حساب الآخر، فالمسألة مرتبطة أساسا بدرجة الأهمية و الحساسية التي تمثلها صياغة استراتيجية لدولة ما، و وفقا لذلك، يكون رصد و تجنيد كل هذه المسارات في خدمة الغايات المنشودة، إذ أن هناك من الحالات التي يتم فيها التركيز على وضع الاستراتيجية، دون النظر إلى ما يسبقها من إعداد و تخطيط، تحديدا عندما تتضح الصورة، و يحدث الاجماع حول الهدف المراد تحقيقه، كما أن هناك من المسائل المعقدة، و التي لا يمكن للارتجالية و التسرع في انتهاج استراتيجية ما، دون الاستناد إلى مسارات التخطيط الاستراتيجي. و في كل الأحوال، للاستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي، تصور نظري و آخر تطبيقي، يحددان مكانة كل مفهوم في علاقته بالآخر. كما تجدر الإشارة إلى ربط العلاقة بين الاستراتيجية و مفهومي التخطيط و التفكير الاستراتيجيين، من خلال اعتبار الاستراتيجية في صورتها النهائية و الواضحة، تشغل المجال الفاصل بين التفكير الاستراتيجي و التخطيط، بمعنى

أن يكون للتفكير الاستراتيجي موضع التأسيس للبناء الفكري، الذي يمكن من خلاله وضع و صياغة الإطار العام الذي تتضح من خلاله صورة الاستراتيجية المعتمدة، على أن يتبع ذلك مسار من التخطيط الاستراتيجي الذي ينقل الاستراتيجية من إطارها التصوري المجرد إلى واقع إجرائي تنفيذي.

بناء على ما سبق، يتبين بأن العلاقة بين مفهوم الاستراتيجية و مفهومي التفكير و التخطيط الاستراتيجيين، هي علاقة مكونات لمسار واحد هو بناء و صياغة استراتيجيات متكاملة من حيث البناء الفكري الذي تستند إليه، أو الهيكل التوجيهي و التنظيمي الذي يظهر في شكل تخطيط و حصر للأهداف، و بوجود تفكير استراتيجي عميق و مبدع، و مع توجيه تخطيطي محكم، يمكن صياغة معالم استراتيجية جاهزة للتنفيذ[1]. فمن خلال البحث في فهومي التفكير و التخطيط الاستراتيجيين، يمكن الوقوف على أوجه التداخل و التقارب بين المفهومين و بين الاستراتيجية، و يظهر ذلك التداخل انطلاقا من المكونات التي تتضمنها كل عملية، لنجد بأن مسار الاستراتيجية كعملية شاملة، تضم خطوات تساهم في ظهورها في شكل نهائي و متكامل، فلا يمكن التأسيس لاستراتيجية ما، دون أن يقف خلفها تفكير استراتيجي يحيط بمعطياتها، و يربط متغيراتها في نسق فكري منظم، إضافة إلى مستوى متماسك من مسار التخطيط الاستراتيجي، و التي تساهم في ربط مخرجات عملية التفكير الاستراتيجي بواقع الدولة، و قياس مقدراتها، و تحديد أولويات مصلحتها القومية، لتساهم في رسم معالم الاستراتيجية، و تضمن ملاءمتها قياسا بالأهداف ذات الأولوية و المصالح الحيوية للدولة[2]. و عليه، فالتداخل بين مفهوم الاستراتيجية و مفهومي التفكير و التخطيط الاستراتيجي، يقوم على الاعتماد الوظيفي بينها، يتضح من خلال التتابع الزمني في ترتيب مسار كل مفهوم منها، أين يكون للتفكير الاستراتيجي الأسبقية في بناء التصور الفكري الذي تستند إليه الاستراتيجية، ثم الاعتماد على عملية التخطيط الاستراتيجي في قولبة الإطار الفكري ضمن حدود واضحة، تبرز الأولويات،

1 – أحمد سمير عارف. **العلاقة بين التقدم التكنلوجي و التفكير الاستراتيجي الأمريكي**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2015. ص 30.

2– أحمد سمير عارف. مرجع سبق ذكره. ص 30.

و تحصر الخيارات أمام واضعي الاستراتيجية ليتسنى صياغة معالم استراتيجية واضحة و متكاملة.

و في حالة الدراسة، فإن التوجهات الاستراتيجية الأمريكية تقف في أغلب حالاتها على عمليات متشابكة و معقدة تتداخل ضمنها مسارات التفكير الاستراتيجي، التي تستحضر الرصيد الفكري و النظري، بعملية التخطيط الاستراتيجي التي تساهم بدورها في توضيح الصورة، و تحديد المسارات الممكنة، لتكون الصياغة النهائية للاستراتيجية، مع تدعيم المسار التنفيذي للاستراتيجية بإجراءات يصفها البعض بالمخططات. بل أن الأمر لا يقف عند ذلك، أين نجد للاستشراف دور مهم ضمن هذه العمليات.

ثانيا: علاقة الاستراتيجية بالاستشراف

تعمد الكثير من الأدبيات إلى استعمال مفهومي الاستراتيجية و الاستشراف على نحو من التقارب، الذي يوحي باقتران المعاني و المدلولات لهما، بشكل يطرح الكثير من التعقيد في محاولة الفصل بين المفهومين، و الوقوف على الحدود الفاصلة بينها، لذلك وجب توضيح حدود كل مفهوم و مسار استعماله.

فإذا كان مفهوم الاستراتيجية بمعناه الشامل، يرتبط عموما بحشد و استخدام القوى الشاملة للدولة في أوقات السلم و الحرب، لدعم التوجهات الكبرى و الأهداف العامة للدولة في ضوء القدرات و الموارد المتاحة، و إمكانيات استخدامها في ظل الظروف الحاضرة و المتوقعة. فإن ذلك يطرح سؤال العلاقة و التداخل بين مفهوم الاستراتيجية و الاستشراف، أين يبرز عامل التأثير المتبادل بين المفهومين، خصوصا و أن مسار الاستراتيجيات، يرتبط بشكل حساس بعامل الزمن من جهة، و ضرورة التحكم في المعطيات المحيطة بالقضايا المراد التعامل معها، ما يستدعي النظر العميق في ملامسة أهداف الاستراتيجية المنتهجة لجزئيات المشكلة، و أبعادها الزمانية، بمعنى مختلف الأنماط التي يمكن أن تكون عليها في المستقبل، على الأقل في المستقبل المنظور.

و عليه، سنحاول الوقوف على أهم المعاني و الدلالات التي يحملها مفهوم الاستشراف، و من ثم نرصد أهم نقاط التداخل و الاختلاف بينه و بين مفهوم الاستراتيجية.

يجمع المهتمون بالمسائل المستقبلية بأن الاستشراف يمثل: " اجتهادا علميا منظما، يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة، تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع دولة أو مجتمع ما، خلال فترة زمنية يتم تقديرها تفاوتا بين المدى القريب، المتوسط و البعيد. و تكون منطلقاتها من بعض الافتراضات الخاصة حول الماضي و الحاضر، لاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع[1].

و تعد الدراسات الاستشرافية، ذلك المجال الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة، و تسعى إلى تحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، و توصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره[2].

كما ينظر للاستشراف على أنه، استخلاص العبر من الماضي من خلال دراسة أهم التطورات على المستويين الدولي و الإقليمي، و ما ينتج عنها من تأثيرات مثل: الفرص المتاحة، القيود المفروضة، أو التهديدات و المخاطر الناجمة، بهدف تحديد صورة مستقبلية[3].

و من المعاني التي يختص بها مجال الاستشراف، كونه يهتم بصقل البيانات و تحسين العمليات، التي على أساسها تتخذ القرارات و ترسم السياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، فالغرض منه مساعدة متخذي القرارات بأن يختاروا بحكمة من بين البدائل المتاحة للفعل في زمن معين[4].

1- أحمد صدقي الدجاني. **عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة**. دار البشير للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. ط1. 1992. ص 2.

2- Edward Cornish. **The Study of The Future**. World Future Society. Washington. 1977. P 83.

3- أحمد صدقي الدجاني. مرجع سبق ذكره. ص 2.

4- رحيم الساعدي. **المستقبل. مقدمة في علم الدراسات المستقبلية**. دار الفراهيدي للنشر و التوزيع. بغداد. ج2. ط1. 2011. ص 23.

استنادا إلى المعاني التي يرتبط بها مفهوم الاستشراف، كمجال علمي ضمن الاهتمام بالمستقبليات، و انطلاقا من مقولة: " إن الفعل دون هدف لا معنى له، و الاستباق يولد الفعل و العمل". و قياسا على ما أورده المفكر الفرنسي في مجال المستقبليات **غاستون بارجي** عندما يؤكد:" إننا مع الاستشراف لا بد أن ننظر نظرا بعيدا و فسيحا، و أن نفكر في الانسان و نجازف"، يمكن إبراز مدى الاقتران بين الاستراتيجية و الاستشراف[1].

إذا كان الاستشراف يمثل معنى الاستباق و الاستعداد للفعل، مع إمكانية أن يساهم في استحداث الفعل، إذ ينير العمل الحاضر على ضوء المستقبل الممكن و المرغوب، فالتهيؤ للتغييرات المتوقعة، لا يمنع من العمل على إحداث التغير المرغوب. لذلك، فالاستباق لمعرفة مكنونات المستقبل و التغير الذي يتوقع، لا يمكن أن يتحول إلى فعلي واقعي و ممكن إلا عند تبنيه من قبل الفاعلين الرسميين، فلا قيمة لاستشراف مسارات المستقبل، دون النظر في نتائجه بالاهتمام، و الاستناد إليها في مواجهة ما يرتقب من تحديات. و عليه، فإن ما يمكن وصفه بعلم البصيرة و الاستشراف، لا يقدم أي مكاسب أو إضافات، إذا لم يكن في صلب اهتمامات الدوائر السياسية و الاستراتيجية المعنية بصنع القرار.

في مقابل ذلك، تبرز معالم التأثير التي يختص بها ميدان الاستشراف، و ما يقدمه من معطيات حساسة حول ما يحمل المستقبل من تغير، تكون في صلب اهتمامات المؤسسات الخاصة بصياغة الاستراتيجيات. فميدان الاستشراف، يهتم بصقل البيانات و تحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات، و بناء عليها تصاغ الاستراتيجيات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، ليكون الغرض بذلك مساعدة متخذي القرارات و واضعي الاستراتيجيات، أن يختاروا بحكمة من بين المسارات البديلة المتاحة للفعل في زمن معين[2]. فدراسة المستقبل لا تعد غاية في حد ذاتها، و لكن الغرض هو الاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار و رسم الاستراتيجيات.

1- ميشيل غوديه و آخرون. **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسة و الأقاليم**. ترجمة: قيس الهمامي. مخبر الابتكار الاستشراف الاستراتيجي و التنظيم. باريس. 2005. ص 24.

2- ضياء الدين زاهر. **مقدمة في الدراسات المستقبلية**. مركز الكتاب للنشر. القاهرة. ط1. 2004. ص 51.

و يمكن ربط مفهوم الاستشراف بالاستراتيجية بشكل أكثر وضوح، من خلال محطة مهمة في مسار بناء الاستراتيجيات ممثلة في عملية التخطيط الاستراتيجي. إذ يمكن القول بأن الدراسات الاستشرافية، وجدت لها ميدانا خصبا لتكتسي من خلاله الأهمية العلمية و العملية أكثر، و توسع مجال شرعيتها، فضلا عن نمو الحاجة إلى اعتماد مخرجاتها و نتائجها، من خلال اتساع دائرة التخطيط الاستراتيجي القصير و الطويل المدى، إذ يأخذ الاستشراف مكانة هامة في عملية التخطيط الاستراتيجي[1].

بالنظر إلى اعتماد الدراسات الاستشرافية على متابعة عدد من المتغيرات، و تتبع اتجاهاتها الحالية فيما يخص مختلف المجالات، و استنادا إلى البيانات المنتقاة، يتم رسم سيناريوهات مختلفة للأحداث المستقبلية المحتملة، و التي يتم إدراجها ضمن خطوات بناء استراتيجية معينة، تحديدا من خلال مرحلة التخطيط الاستراتيجي الخاص بأي من تلك المجالات، لتمنح بذلك مجالا أوسع من الخيارات لصانع القرار في بناء استراتيجية معينة.

هناك من يجمع بين عملية التخطيط و الاستشراف، استنادا إلى اعتماد مسار التخطيط على تقنية السيناريوهات المعروفة على أنها من أدوات الدراسات الاستشرافية، فالسيناريو عموما يعبر عن وصف لوضع مستقبلي ممكن، أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار، أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي، و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن، أو من وضع أولي مفترض[2].

على الرغم من ذلك، فهناك اختلاف واضح بين تقنية السيناريوهات على مستوى التخطيط الاستراتيجي، و بين تلك المعتمدة في الدراسات الاستشرافية، فالتخطيط الاستراتيجي يعتمد في المجمل على سيناريوهات محدودة زمنيا، قد تمتد إلى خمس أو عشرة سنوات، بينما على مستوى الاستشراف فقد تمتد من عشر سنوات إلى خمسين سنة أو أكثر، ثم إن اعداد المخططات الاستراتيجية، يرتكز على مجال معين قصد بناء استراتيجية حوله، كالتخطيط في المجال

1- أحمد صدقي الدجاني. مرجع سبق ذكره. ص13.

2- ميشيل غوديه و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 27.

الاقتصادي، الأمني أو التعليمي، بينما تتطلب عملية الاستشراف، ضرورة النظر إلى جميع المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و غيرها، و تفحص كل مجال على حدي. و الأكثر من ذلك، فالاستراتيجية تلتزم بمسار مستقبلي واحد و محدد يتم تبنيه و العمل على تجسيده، بينما الاستشراف ينظر للمستقبل مجالا مفتوحا و متعدد الاحتمالات[1]. كما أن الاستراتيجية تهدف إلى المستقبل الأفضل و تلتزم بالعمل لتحقيقه، في حين أن الاستشراف يرتكز على المسارات المغايرة للحاضر فحسب، دون التقيد لمسار دون آخر.

إن استشراف المستقبل ضروري في رسم معالم الحاضر، و الخروج باستراتيجيات فعالة، تمكن من تجاوز الأزمات و التحديات، و بالتالي بلوغ أسباب التطور و الرقي في شتى المجالات، إذ أن استشراف المستقبل، يساهم في توجيه الأهداف الاستراتيجية نحو خدمة المصلحة الوطنية، و تجنب المخاطر المحتملة، بمعنى إتاحة الفرص و البدائل الأنسب لصانعي القرار و واضعي الاستراتيجية.

إن فرص نجاح أي استراتيجية معتمدة، يقف على مدى توظيفها لنتائج الاستشراف حول الحالات الممكنة لوضع معين، بل انه من المستغرب بناء خطة و صياغة استراتيجية دون أن تتوفر هناك مسارات مستقبلية ممكنة، حول الحالات الواردة و المتوقعة خلال فترات زمنية، تتراوح بين المدى القصير و البعيد، إذ تزود الخطط الاستراتيجية بصور واضحة لما يرتقب. فالمستشرف للمستقبل، قادر على تزويد واضعي الاستراتيجية بالفرص التي سيحصلون عليها على المدى البعيد، و طبيعة المخاطر المتوقعة، بالإضافة إلى إعطاء بدائل و احتمالات المستقبل المتوقعة في مجال ما، ليقوم متخذ القرار باختيار إحدى تلك البدائل، لبلوغ ذلك المستقبل المرغوب[2].

و عليه، فإن التخطيط لبناء استراتيجيات معينة يأخذ مكانه بعد المسارات التي توفرها الدراسات الاستشرافية. و أن صياغة الاستراتيجية هي عملية لاحقة للاستشراف.

---

1 -Daft Agor. Strategic Planning. **Strategic Review**. London. Vol 30. No 3 1999. P33.

2- رحيم الساعدي. **المستقبل. مقدمة في علم الدراسات المستقبلية.** مرجع سبق ذكره. ص 23.

يمكن توضيح العلاقة بين مجالي الاستراتيجية و الاستشراف أكثر من خلال الحديث عن اهتمام الدوائر الاستراتيجية الأمريكية بمجال الاستشراف، فقد تنبهت المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى أهمية الدراسات المستقبلية و الاستشرافية، حيث ركزت على توظيف نتائجها في خدمة مصالح الأمن القومي الأمريكي، أين مثلت المؤسسة العسكرية الأمريكية الجانب الأكثر اهتماما بموضوع الاستشراف و الاستفادة منه في تطوير أدائها و نجاعته، و قد ساهمت في ذلك بقوة مؤسسة راند، من خلال جهود العالم الأمريكي **أولاف هالمر**، من خلال توظيف التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية لصالح تطوير الاستراتيجيات العسكرية المنتهجة[1].

فكانت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة السبق في إدراك مدى أهمية الدراسات الاستشرافية، و دورها في تطوير الأداء الاستراتيجي الأمريكي، فعكفت على تطوير الدراسات الاستشرافية و توسيع مجال دراساتها، بغرض تحقيق مكاسب و مزايا استراتيجية لا تحوزها بقية القوى، خاصة منها المنافسة و التي تحمل العداء للولايات المتحدة، ليمتد نطاق الدراسات الاستشرافية إلى المسائل الحساسة و الأكثر تعقيدا، على غرار رصد مشاهد و احتمالات ما بعد الحروب النووية، و التنبؤ بأي تحرك أو هجوم لأي طرف(صور الردع المستقبلية)[2].

بناء على ما سبق، و بالنظر إلى التعقيد الذي يرسم طبيعة التفاعل بين المفاهيم، يمكن استخلاص طبيعة العلاقة بين مفهومي الاستراتيجية و الاستشراف، و مدى التداخل بينهما، ما جعل الكثير من الأدبيات و الاستعمالات للمفهومين تقرن بينهما، بينما الأنسب أن التداخل و التأثير بين المفهومين معقد، لكنه لا يدفع إلى الجمع بينهما ضمن معاني و دلالات واحدة، فالاستشراف دليل المستقبل أمام الاستراتيجية، و أن هذا التداخل كان من نتاجه نشأة مجال عرف بالاستشراف الاستراتيجي.

1- رحيم الساعدي. المرجع نفسه. ص 40.

2- المرجع نفسه. ص 41.

المبحث الثاني: مفهوم الشرق الأوسط و مكانته ضمن اهتمامات القوى الكبرى

كثيرا ما لعبت الجغرافيا دورا مهمـــا فـــي الشؤون الإنسانية، فهي تساهم بقوة فـــي رسم و تشكيل هوية و طابع و تاريخ الدول و الشعوب، كما تدفع بنمو بعض الأمم من حيث جوانبها الاجتماعية و السياسية و كذا الاقتصادية، في ذات الوقت الذي أعاقت فيه نمو أخرى في الجوانب نفسها. كما أدت دورا مهما في تحديد علاقاتها مع بعضها. و لعل منطقة الشرق الأوسط، من المناطق الحساسة التي جمعت متغيري الجغرافيا بالمكانة السياسية، حتى أضحت خصوصياته تفرض و تستوجب سياسات خاصة و وضعا دوليا خاصا، ما يدفع إلى الإحاطة بالمفهوم، وقوفا على تطوراته، و ما تحمله المنطقة من خصوصيات جعلت منها محط اهتمام القوى الدولية و الإقليمية.

المطلب الأول: دراسة في مفهوم الشرق الأوسط و تطور مدلولاته

يعد مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات استخداما، سواء في الدراسات الأكاديمية أو الاستخدامات الإعلامية، و قد مر بمراحل و مسارات عديدة من حيث الدلالات و المؤشرات و الأهداف، إذ كثيرا ما أختلف في تحديد ماهية هذا الإقليم و حدوده، باختلاف التوجهات الفكرية و المصالح الجوهرية للقوى العالمية و الإقليمية المرتبطة بهذا الإقليم، و المتأثرة بتغيرات النظام الدولي، و على ما يبدو، فإن مصطلح الشرق الأوسط مصطلح متحرك بالمعنى التاريخي، حتى في أبعاده الجغرافية و السياسية، فقد تغيرت الصياغات السياسية و الجغرافية، و المسميات بالنسبة لهذا المصطلح، من الشرق الأوسط إلى الشرق الأوسط الكبير، إلى الشرق الأوسط الجديد حسب المفاهيم الغربية. فقضية المفاهيم من أهم قضايا التحليل العلمي، فالمفاهيم التي تستخدم و تتردد باستمرار دون دراسة موضوعية معمقة، تتحول بمرور الزمن إلى حقائق مفروضة، كما هو الحال مع مفهوم الشرق الأوسط.

إذ على ما يثيره مصطلح الشرق الأوسط من جدل كبير حول مضامينه و حدوده، و هذا راجع إلى السياق و الخلفيات و الجهات التي استخدمت المصطلح حسب مصالحها، و بهدف

تحقيق أهداف و غايات معينة، فقد أخذ الجدل بعدا تاريخيا و سياسيا، و الأهم حضاريا و جغرافيا. كل هذا طرح مشكلة تتعلق بغياب مرجعية موحدة حول تعريفه، و الذي مازال منذ ظهوره و حتى اليوم يكتنفه الكثير من الغموض.

ساهم الغموض الذي رافق مفهوم الشرق الأوسط في جعل الكثير من المفكرين، خاصة منهم العرب و المسلمين، يتعاملون بكثير من التحفظ في استخدام المصطلح، في مقابل وجود من تناول المفهوم و تعاطى معه، ما أوجد نوعا من الاختلاف في التعامل مع المفهوم على خلفية استناده في أصوله إلى خلفية غربية استعمارية بالأساس، و معظم التعاريف التي قدمت، انقسمت إلى تعاريف غربية تتعامل مع الإقليم كمنطقة جغرافية، و تعاريف تتعامل بحساسية مصدرها التاريخ الاستعماري.

فالشرق الأوسط كلمة حديثة لم تكن معروفة قبل الحرب العالمية الأولى على مستوى الأدبيات السياسية، و إنما انتشرت في أعقابها، ذلك ما ذهبت إليه بعض الكتابات، على الرغم من وجود ما يثبت انتشار مفهوم الشرق الأوسط قبل هذه الفترة.

و قد كانت هذه التسمية على لسان رجال الحرب البريطانيين، و ذلك عندما أنشئت قيادة الشرق الأوسط في القاهرة، ثم شاع استعمال هذه العبارة في الصحف التي أصبحت تطلق دوما للدلالة على المحيط الجغرافي أو السياسي الذي تعنيه[1].

أخذت الدوائر العلمية تميل إلى استعمال عبارة الشرق الأوسط، و بالذات الدوائر العلمية البريطانية مثل المعهد الملكي البريطاني للشؤون الخارجية، فإنه يصدر كتبه و بحوثه عن هذه المنطقة بعنوان الشرق الأوسط،[2] على غرار **فيتشر** الذي أصدر كتابه "الشرق الأوسط خلال

1 – عبد القادر رزيق المخادمي. **مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق و الأهداف و التداعيات**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ط1. 2005. ص 44.

2 – المرجع نفسه. ص 44.

الحرب". كما تم تداول هذه التسمية في الأوساط الأكاديمية الأمريكية، و خاصة من خلال معهد دراسات الشرق الأوسط في حوالي 1946[1].

بالرغم من أن مفهوم الشرق الأوسط من مخلفات الإرث الاستعماري المرتبط بالأهداف الاستراتيجية الغربية، خاصة بريطانيا، الولايات المتحدة و إسرائيل، إلا أن اتساع نطاق توظيفه لدى الأوساط الغربية، أوجد قبولا في الأوساط السياسية و النخب الثقافية و الأكاديمية في العالم العربي و الإسلامي، حتى إن صحفا و مراكز أبحاث عربية و إسلامية، أخذت تتبنى هذا المفهوم مثل: صحيفة الشرق الأوسط، كما تأسس في إيران مركز دراسات الشرق الأوسط بالرغم من أنها دولة تعلن دائما ارتباطها بالتراث و المفاهيم الإسلامية، و دائما ما تبدي مقاومة و رفضا للمفاهيم الغربية المستوردة[2].

فقد شاع في الغرب استخدام مصطلح الشرق الأوسط، للدلالة عل إقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم قارات كل من آسيا، أوروبا و إفريقيا، فواقع الأمر يفيد بأن المفهوم لم يكن خاضعا لهذا المنطلق الشكلي البسيط، و إنما لضرورات الصراع التي رافقتها عمليات عسكرية في مناسبات حربية مختلفة[3]. لذلك ظهرت التسميات من دون أن تقابلها حدود ثابتة على الخرائط[4]، فقد شاع في الأدبيات الغربية و لفترة من الزمن استعمال ثلاث مفاهيم هي، الشرق الأدنى، الشرق الأقصى و الشرق الأوسط.

---

1 – عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سبق ذكره. ص45 .

2 – أحمد سليم البرصان. تطور مفهوم الشرق الأوسط و التفكير الاستراتيجي الغربي. **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و الإنسانية**. الشارقة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 3 العدد .3 أكتوبر 2007. ص 139.

3 – عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الاوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ط1. 2008. ص 67.

4 – ابراهيم سعد الدين و آخرون. **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني**. مكتبة مدبولي. القاهرة. ط1. 1998. ص 23.

- الشرق الأقصى: و يشمل الصين و اليابان و الهند الصينية، بالإضافة إلى كوريا و ما جاورها.
- الشرق الأدنى: يضم الدول العربية بما فيها تركيا، أو المجال العثماني.
- الشرق الأوسط: و يضم إيران و تركيا و أفغانستان و دول آسيا الوسطى و الدول العربية (بما فيها اليوم دول شمال إفريقيا) ، و هي المنطقة التي تتوسط المصطلحين السابقية و تقع بينهما[1].

و قد ارتبط السياق الذي استخدمت فيه هذه المصطلحات بالنشاط الاستعماري منذ القرن العشرين، و الذي تنافست فيه بريطانيا و فرنسا في المقام الأول و دول أوربية أخرى، و في الوقت الذي أنكفأ الاستعمار الأوربي التقليدي، ورثت دولتا الهيمنة الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة هذه التسميات مع تبديل في المفاهيم الجغرافية السياسية، لذلك فإن مصطلح الشرق الأوسط يجمع بين الجغرافيا و السياسة، و أن الدلالات الجغرافية لم تكن مستقرة، فهي تتذبذب بين الاتساع و الضيق، و إنها اتجهت مع تطور المفهوم نحو الغرب و أن دلالته السياسية وثيقة الصلة بالسيادة الاستعمارية الغربية التي أوجدته و اعتمدته.

كما يتضح أنه في الوقت الذي أخذ فيه هذا المصطلح حقيقة وجوده، ضمن دائرة حضارية عربية إسلامية في المنطقة التي يدل عليها، فإنه استهدف السيطرة على بلدان هذه الدائرة من خلال أطرافها، و تثبيت كيان استعماري صهيوني في قلبها، و تحويلها من ثم إلى منطقة كيانات[2].

1 – ممدوح محمود مصطفى منصور. **الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الاوسط**. مكتبة مدبولي. القاهرة. م س ن. ص 40.

2 – شوقي علي ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 01.

هناك اتجاه يعرف الشرق الأوسط بأنه تعبير سياسي أكثر منه جغرافي، و قد جاء مطابقا لارتباطات شعوبه، و مصالحها المشتركة و المتشابكة و وحدة الإقليم الاستراتيجية، أكثر من ذلك التعبير الجغرافي الذي يفرق بين الشرق الأوسط و الشرق الأدنى، و يجعل منهما وحدتين جغرافيتين منفصلتين، تتكون أولاهما من: الجزيرة العربية، العراق، إيران و أفغانستان، و هي التي يطلق عليها في التعبير القديم أو الجغرافي الشرق أوسطي، و تتكون الثانية من: شبه جزيرة البلقان، تركيا، بلاد الشام و مصر و تسمى بالشرق الأدنى[1].

يبدو واضحا أن هناك اختلاف و تباين في قضية ضبط المجال و الحيز الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، بالنظر لتطور المصطلح و ظهور مفاهيم جديدة مرتبطة به كانت في الغالب كامتداد أو توسيع لمعانيه مثل: الشرق الأوسط الجديد، الشرق الأوسط الكبير.

فمصطلح الشرق الأوسط حسب اتجاه آخر في تعريفه، يشير إلى كونه اصطلاح جغرافي ظهر نتيجة تقسيمات سياسية، و هو يطلق اليوم على الأراضي المحيطة بسواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية و الشرقية و الممتدة من المملكة المغربية إلى الجزيرة العربية و تركيا و إيران[2].

أما حسب موسوعة شيكاغو، فإن تعريف الشرق الأوسط يضم: الأقطار العربية في آسيا و مصر و السودان، ليبيا، قبرص و إيران، و أحيانا يتسع نطاقه ليضم تونس و الجزائر و المغرب و كذلك أفغانستان و باكستان[3].

كما و تتفق معظم التعريفات على أن الأردن و سوريا، مصر، العراق و لبنان تمثل دور القلب، و تضيف دراسات أخرى إسرائيل و باكستان و إيران و تركيا و أفغانستان، فيما تضم تعريفات أخرى دول المغرب العربي و دول خليجية عربية[1].

---

1 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع. دمشق. ط1. 2012. ص 111.

2.Beverly Milton. **Contemporary Politics In The Middle East**. Cambridge.2006. p4.

3 – شوقي علي إبراهيم . مرجع سبق ذكره . ص 01.

و عليه، يمكن القول بأن مفهوم إقليم الشرق الأوسط غير واضح المعالم و يصعب تحديده، لاختلاف الآراء وفقا للمصالح و الأبعاد الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية لكل رأي، حيث يلاحظ أن مفهوم الشرق الأوسط مفهوم خارجي حديث نسبيا، و لا يحتوي على أي مضمون تاريخي حضاري أو اجتماعي للشعوب العربية أو لشعوب المنطقة الغير عربية. فليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ، و لا في التركيب القومي و العرقي و الحضاري و الاجتماعي، و أن الرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي[2].

إن عملية البحث في المسار التاريخي لتطور مفهوم الشرق الأوسط تعد خطوة بالغة الأهمية للإحاطة بالمفهوم، ما يدفعنا للتفصيل أكثر في مسار ظهور المفهوم و تطوره، و الوقوف على تفاصيله، و الوصول إلى الأبعاد السياسية التي تقف وراءه، فأغلب التسميات تستند إلى خلفية غربية استعمارية بالأساس. و يتم التعامل مع الشرق الأوسط باعتباره ارث استعماري تطور و تغيرت أشكاله، بتغير و تحول القوى الاستعمارية و المهيمنة و تغير مصالحا و أهدافها من مرحلة و حقبة تاريخية إلى أخرى.

فقد ورد في دراسات غربية عديدة تناولت أبعادا جغرافية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، اتجهت لترسيخ هذا المفهوم تحت ما يسمى بـ الشرق الأوسط . فهذه التسمية ليست جديدة على المنطقة، بل هي قديمة قدم الأهداف التوسعية للقوى الدولية الامبريالية[3].

في مقابل ذلك، نجد أنه و على الرغم من تزايد استخدم مفهوم الشرق الأوسط من قبل القوى الاستعمارية الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هناك من يذهب إلى اعتبار بدايات الاهتمام بالمفهوم تعود إلى حقبة الحرب العالمية الأولى، تحديدا بعد ظهور الوعي القومي العربي، إثر تراجع الإمبراطورية التركية، و خاصة بعد رفض سياسات التتريك على المجتمعات

---

1 – شوقي علي إبراهيم . مرجع سبق ذكره. ص 09.

2 – عبد الوهاب الكيالي. **موسوعة السياسة**. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. ط3. ج 01. 1990. ص 455.

3 – شوقي علي ابراهيم . مرجع سبق ذكره . ص 01.

العربية، و بعدما تبين تفكك الدولة العثمانية، بدأ تسويق مشاريع مناطق النفوذ البريطانية و الفرنسية الاستعمارية و عقد اتفاقات و معاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي آنذاك، و كانت البداية الفعلية لتطبيق هذه السياسة الاستعمارية، من خلال ما تضمنته معاهدة سيكس – بيكو 1916، و التي قسمت العالم العربي بما يتماشى و مصالح القوى الاستعمارية، و كذلك خدمة لمصالح إسرائيل لاحقا[1].

كما كان المقصود من إطلاق هذا المصطلح مع إدخال دول غير عربية عليه، هو تجنب استخدام مصطلحات على شاكلة: المنطقة العربية أو الوطن العربي، لمحاربة مفهوم القومية العربية و نزع صفة الوحدة العربية عنها.[2]

بالتفصيل أكثر في معالم الاهتمام الغربي بمفهوم الشرق الأوسط تاريخيا، يظهر أن للتواجد البريطاني في المنطقة، الأثر البالغ في بلورة مفهوم الشرق الأوسط و إشاعة استخدامه ضمن الأدبيات المتداولة قبل هذه المرحلة، حيث ارتبط ذلك بالقائد الأمريكي الأصل **ألفرد ماهان**، الذي كتب مقالا عام 1902 تحت عنوان: الخليج الفارسي و العلاقات الدولية، و كان محور مقاله، أن على بريطانيا أن تسيطر على الخليج العربي و سواحله، لأنها الطريق المؤدية إلى الهند مركز الاهتمام البريطاني، و طرح **ماهان** في مقاله مفهوم الشرق الأوسط لأول مرة، و حدد الشرق الأوسط بالخليج العربي الفارسي و السواحل المحيطة به، وكان يلفت انتباه بريطانيا إلى الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي خوفا من وصول روسيا القيصرية إليه و قطع طريق الهند على بريطانيا، و لكن خلال تلك الفترة برزت ألمانيا و طرحت مشروع سكة حديد برلين _ بغداد، فلم يعد الخوف من روسيا فقط، بل دخلت ألمانيا منافسة لبريطانيا في منطقية الخليج العربي من خلال علاقات ألمانيا مع الدولة العثمانية. ثم إن **ماهان** عندما ذكر عبارة الشرق الأوسط لأول مرة كان في ذهنه ما كتبه عن شرق آسيا في فترة الحرب اليابانية – الصينية، و فرض كل من

1 – عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سبق ذكره. ص 72.

2 – عبد الوهاب الكيالي. **موسوعة السياسة**. مرجع سبق ذكره. ص 456.

بريطانيا و الولايات المتحدة على الصين سياسة الباب المفتوح، و من هنا كان إدراك الخريطة الذهنية التي تربط مفهوم الشرق الأقصى بمفهوم الشرق الأوسط في الوقت الذي كان مفهوم الشرق الأدنى يقتصر على الدولة العثمانية [1].

كما توسع في هذه المرحلة مجال الشرق الأوسط مع **فالنتين شيرول**، رئيس المكتب الخارجي في صحيفة التايمز البريطانية، و بعد اطلاعه على ما كتبه **ماهان**، و اشارته إلى مفهوم الشرق الأوسط، لم يقتصر في مفهومه على تصور **ماهان**، و إنما أعطاه نظرة أوسع ليشمل في حدوده الخليج العربي و سواحله إضافة إلى بلاد فارس و العراق و سواحل الجزيرة العربية الشرقية، حتى أنه اعتبر أفغانستان ضمن منطقة الشرق الأوسط وصولا إلى التبت أي حتى حدود الدفاع عن الهند، و أن الشرق الأوسط ارتبط بالدفاع عن الهند من الغرب و الشمال[2].

بالرغم من انفراد **ماهان** و اسبقيته رفقة **شيرول** في استخدام و طرح قضية الشرق الأوسط، هناك من المؤرخين من يعتقد بأن السبق في طرح المصطلح يرجع إلى الضابط البريطاني **توماس إدوارد جوردن**، حيث قام بنشر مقاله عام 1900 بعنوان: مشكلة الشرق الأوسط. و كان قد ذاع صيته في الفكر الاستراتيجي الانجليزي، عندما نبه حكومته إلى الخطر الروسي على المصالح البريطانية في الهند، خاصة من خلال تقدمها في بلاد فارس، و حين بدأت بريطانيا في رسم استراتيجية وجودها في المستعمرات التابعة، ذكر مصطلح الشرق الأوسط و ذلك عندما قسمت مستعمراتها على مستعمرات الشرق الأدنى و الشرق الأوسط [3].

يمكن القول أنه كان لكل من **جوردن، ماهان** و **شيرول** دور كبير في الظهور الأول لمصطلح الشرق الأوسط، حيث ركزوا على حدود المفهوم في أنه يشمل منطقة الخليج العربي

---

1 – أحمد سليم البرصان. مرجع سبق ذكره. ص 145.

2 – المرجع نفسه. ص 146.

3 – شوقي علي إبراهيم . مرجع سبق ذكره . ص ص 09–10.

و ما حولها من المناطق الغربية المجاورة للهند، كما أنهم نبهوا إلى الخطر الروسي و الألماني على المصالح البريطانية، و سواء أكان **جوردن** أم **ماهان** من أوجد مفهوم الشرق الأوسط فإن أحدا لا يستطيع أن يغفل دور المفكرين الاستراتيجيين الغربيين، و هو دور مرتبط بالقوة الاستعمارية الغربية و أهدافها التوسعية[1].

لم يقتصر الدور البريطاني في محاولات تحديد معالم المفهوم و نشر استعماله على هذه المرحلة، إنما ارتبط مفهوم الشرق الأوسط خلال فترة ما بين الحربين بالجانب العسكري بالإمبراطورية البريطانية في المنطقة العربية، و المشرق العربي، فكانت هناك القواعد العسكرية الجوية البريطانية في العراق، و التي أطلق عليها قيادة الشرق الأوسط، و في أثناء الحرب العالمية الثانية أخذ المفهوم نطاقا أوسع ليشمل القيادات الجوية و البرية للمنطقة، تحت اسم هيئة القيادة العامة لقوات الشرق الأوسط، حيث شملت هذه القيادة مسؤوليات القوات البريطانية في شمال إفريقيا و بلاد العراق و سوريا و اليونان و كذا شرق المتوسط، و كان مرتبطا بالقيادة العسكرية البريطانية لمسرح العمليات خلال الحرب، و هي مناطق شاسعة، أخذت لاحقا مفهوم الشرق الأوسط الكبير في وزارة الدفاع الأمريكية بعد أن أدخلت فيها آسيا الوسطى الإسلامية و جنوب آسيا[2].

و بعد هزيمة دول المحور و انتصار الحلفاء، أرادت بريطانيا هندسة المنطقة لتعزيز نفوذها السياسي و الاقتصادي في إطار تكتل سياسي و اقتصادي، تحت مفهوم الشرق الأوسط، حيث عقد بلندن في 1945 مؤتمر الشرق الأوسط، و لقد تركز هم الحكومة البريطانية من خلاله على تعزيز دورها و نفوذها، و حماية مصالحها في المنطقة من خلال إدخال تركيا و إيران في منظومة الشرق الأوسط.

---

1 – أحمد سليم البرصان. مرجع سبق ذكره. ص 150.

2 - Pinar Bilgin**. Regional Security in The Middle East: a Critical Perspective.** Routledge Curzon. London. 2005. P68.

.

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول أنه لم يكن مفهوم الشرق الأوسط يشير في الواقع إلى حيز جغرافي معين، و لا إلى تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة، بل استند بالأساس إلى نظرة السياسات الاستعمارية الأوربية، لمركزية أوروبا كقطب جاذبية للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، و بناء على ذلك، فقد أصدرت القوى الاستعمارية الأوربية التعبيرات المختلفة بخصوص مناطق التوسع الاستعماري، انطلاقا من المركزية أو التمحور حول أوروبا في عصر الاستعمار التقليدي الذي شكل عالما تميز بكونه ذا قطب واحد هو القطب الاستعماري بدوله المختلفة [1].

و في هذا الإطار، شاعت فكرة الشرق الأوسط في السياسة البريطانية، و فكرة المشرق في أدبيات السياسة الفرنسية، و كلاها مفاهيم جيو- سياسية و استراتيجية، دلت على طبيعة مخططات القوى الاستعمارية الأوربية إزاء شرقها بالمعنى الجغرافي، و عكست استراتيجيات تقاسم مناطق النفوذ بينها، و خصوصا مع اكتشاف البترول في كل من إيران و العراق و شبه الجزيرة العربية. و هكذا، تقاطع في المشروع الاستعماري في المنطقة مستويات عدة بين الجغرافيا و التاريخ و الأيديولوجيا، و قد حمل المفهوم في طياته تصورا لعلاقة الوطن العربي بالعالم الغربي[2].

عموما، كان للتصور البريطاني حول المنطقة، السبق في تحديد معالم المفهوم و حدوده، بالنظر إلى ضرورات التوظيف السياسي، و مقتضيات الاهتمام بإخضاع المنطقة ضمن حسابات التمدد البريطاني، و يمكن حصر ذلك في ما أشارت إليه بعض التعاريف في هذا الصدد.

إذ عرف المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بأنه المنطقة التي تشمل تركيا و إيران و شبه الجزيرة العربية و منطقة الهلال الخصيب و قبرص و السودان[3].

---

1 – أحمد ثابت. **الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة مشروع الشرق الأوسط الكبير**. مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية. 2004. ص 11.

2 – عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سبق ذكره .ص 73.

3– أحمد إبراهيم الورثي. مرجع سبق ذكره. ص 113.

أما مجلد الشرق الأوسط الذي يصدر سنويا في لندن فإنه يحدد جغرافية الشرق الأوسط بأنها تضم تركيا و إيران و قبرص والهلال الخصيب و إسرائيل وشبه الجزيرة العربية و العراق و مصر و السودان و ليبيا و أفغانستان[1].

بقيام الكيان الصهيوني في فلسطين بدعم استعماري مباشر، صارت الشرق الأوسطية إلى جانب مركزيتها الأوربية، شديدة الارتباط بعلاقة العرب بإسرائيل. ذلك أن إدراك القوتين الاستعماريتين الفرنسية و البريطانية لخطورة ما عرف بالمسألة اليهودية، أي موضوع رفض تجمعات يهودية عديدة في أوربا الاندماج في الحداثة و التحديث و العلمانية الغربية، جعلهما يفكران جديا في إقامة وطن للشعب اليهودي، أي تجزئة المنطقة العربية من جهة، و حل المشكلة اليهودية التي أرقت أوربا كثيرا، من جهة أخرى[2].

و تؤكد هذا الطرح عديد الدراسات، التي رأت بأن فكرة الشرق أوسطية في أبعادها التاريخية، لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي الإسلامي من جانب، و العالم الغربي المسيحي اليهودي بصفته كلا لا يتجزأ من الجانب الآخر، و إنما هي علاقة ثلاثية تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي الإسلامي و العالم الغربي، و العالم اليهودي الصهيوني.[3]

فمع تأكيد دخول الكيان الاسرائيلي المجال الشرق أوسطي، تبنت إسرائيل مفهوم الشرق الأوسط، و وجدت من خلاله فرصة سانحة لتحقيق أهدافها السياسية و الاستراتيجية. فمن الناحية السياسية، ما عبر عنه **دافيد بن غوريون** أول رئيس وزراء لإسرائيل حيث قال: "إن الشرق الأوسط منطقة متعددة الأجناس و الأديان". و أكد على أنها منطقة أقليات بامتياز ، فوجدتها

---

1 – عمر كامل حسن. **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. ط1. 2015. ص 69.

2 – المرجع نفسه. ص 73.

3 – محمد سيد أحمد. **الشرق أوسطية الأبعاد السياسة و الثقافية**. في: **مصر و مشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**. أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية. مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة. 7–9 ديسمبر 1996. ص 205.

بذلك فرصة لطمس هوية الأقاليم العربية و الحضارية في اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة ليست عربية، بل منطقة متعددة الأعراق و الثقافات، لذا فإن مفهوم الشرق الأوسط يصب في مصلحة إسرائيل بدلا من تأكيد الهوية كإقليم عربي إسلامي، فقد أصبح مفهوم الشرق الأوسط يوحي بأن الكيان الاسرائيلي عريق في الإقليم، و أنه جزء تاريخي منه في ظل غياب المفهوم الحقيقي العربي الإسلامي[1].

يذهب البعض إلى القول بأن جوهر مفهوم الشرق الأوسط في هذه المرحلة، أصبح يفهم على أنه مشروع إسرائيلي بالأساس، فموقع إسرائيل الجغرافي، يمنحها مكانة خاصة كبلد عبور للتجارة العربية إلى البحر المتوسط، و حيث الاتصال البري بين مصر و البلدان العربية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إسرائيل، و هو ما يؤكد بأن المشروع في جوهره يحمل الصبغة الإسرائيلية، و قد تبنته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، حيث ظهر بأشكال و سياسات و تسميات، تصب في مجملها لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، و من بينها ضمان أمن إسرائيل، مع بروزها كقوة اقتصادية و سياسية مؤثرة في المنطقة [2].

خلقت نهاية الحرب الباردة، و أحداث حرب الخليج الثانية، وضعا مناسبا للولايات المتحدة الأمريكية، للمضي قدما في تجسيد اهتمامها القديم المتجدد بالشرق الأوسط، و خصوصا مع قيادتها لما سمي عملية سلام مدريد في أكتوبر 1991 و ما بعدها، و التي شهدت دخول الأطراف العربية في مفاوضات ثنائية مع إسرائيل، و كذلك المباحثات متعددة الأطراف، التي شملت كل الدول العربية تقريبا، حتى تلك التي لم تشارك في الصراع العربي الإسرائيلي أو الحروب العربية الإسرائيلية مثل دول الخليج العربي[3].

---

1 – أحمد سليم البرصان. مرجع سبق ذكره. ص 153.

2 – شوقي علي إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص 18–19.

3 – أحمد ثابت. مرجع سبق ذكره. ص 13.

و على هذا الأساس، تم طرح فكرة الشرق الأوسط الجديد كصناعة أمريكية إسرائيلية، فالولايات المتحدة اعتبرت الشرق الأوسط الجديد، مرحلة للسلام العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد، و محاولة دمج إسرائيل في المنطقة العربية، من خلال إقامة اتفاقيات سلام و تعاون أمني و اقتصادي مع دول الإقليم، ضمن منظومة الشرق الأوسط الجديد، تلعب فيه تركيا و إسرائيل المحور الرئيسي في المنطقة لخدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية و الإسرائيلية. و قد حاولت الولايات المتحدة فرض تصورها للمنطقة بقضايا متداخلة بين بعدها العالمي و بعدها الإقليمي، مثل التسلح و اللاجئين و المياه و التعاون الاقتصادي، مع السعي لتأسيس نماذج للتعاون و التكامل الاقتصادي و الأمني على أسس جيو- استراتيجية، و جيو- اقتصادية، بهدف تقويض النظام الإقليمي العربي، و على حساب قضايا و مصادر الصراع الجوهرية، و هي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية و القضية الفلسطينية، و على حساب الانتماءات و الروابط العربية الإسلامية، الحضارية و التاريخية.

وفقا لذلك، تلاقت المصالح الأمريكية و الإسرائيلية في إعادة صياغة خريطة المنطقة، عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال إسرائيل في منطقة، ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية و سمات التاريخ الحضاري و الثقافي، و يشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج، انطلاقا من اعتبار إسرائيل كنواة و تسطير دور لها كقوة جاذبة و مهيمنة اقتصاديا و تكنولوجيا و أمنيا [1].

أخذ هذا الطرح يتجسد من خلال تقيمه من قبل قيادات اسرائيلية، حيث تقدم بهذا الطرح **شيمون بيريز** في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" و كذلك **بنيامين نتنياهو** في كتابه "مكان تحت الشمس"، حيث تم تقديم إسرائيل لديهما، كدولة متقدمة و مصنعة، وسط محيط من التخلف العربي، و دولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، و كقوة عسكرية رادعة، تمكنت من جلب العرب إلى طاولة المفاوضات بعد اقتناعهم بأنه لا مجال لهزيمة إسرائيل عسكريا، هذان الكتابان اللذان

1- وجيه كوثراني. الشرق أوسطية و التطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي و إشكالات راهنة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. عدد 23. صيف 1995. ص9.

نشرا عامي 1995 و 1996، هما حصيلة فعلية لما طرحته تل أبيب من قائمة مقترحات قدمتها في عديد المناسبات. و تضمنت برامج للتعاون الاقتصادي في قطاعات و مشروعات محددة: المشاركة في الموارد الطبيعية و التكنولوجية و البشرية، التعاون في ميادين البحث العلمي، توسيع أسواق المنطقة، جذب الاستثمارات الخارجية من دول النفط العربية، جذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار في تطوير البنية الأساسية الإقليمية، و تأسيس صندوق إقليمي للتنمية في الشرق الأوسط. كما تقدمت تل أبيب أيضا بمقترحات للتنسيق الأمني بين الدول العربية و بينها، وصولا إلى إقامة نظام للإنذار المبكر يقوم على جمع و تبادل المعلومات الاستخباراتية و الأمنية بينها و بين الأطراف العربية، و بما يكفل الحيلولة دون حدوث أزمات مفاجئة و إدارة الأزمة وقائيا[1].

فقد شكل مسار تطور مسار الشرق الأوسط، بتطور التصورات الأمريكية له فرصة لتحقيق مكاسب معتبرة للكيان الاسرائيلي، و بذلك يمكن القول أن فكرة الشرق أوسطية كمشروع أمريكي إسرائيلي صار يتوسع ليضم مختلف الدول العربية، حيث تم دفع هذه الدول إلى الاقتناع بأن التطبيع لا بد أن يتضمن حيزا أوسع. و هذا الطرح التوسيعي للشرق الأوسطية شدد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش** الأب، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية لمؤتمر مدريد عندما قال: "إن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط، و أن تحل محلها حالة عدم الحرب، إن هذا لن يستمر، لكننا نريد السلام الحقيقي، إنني أتحدث عن الأمن و العلاقات الاقتصادية و التجارية و التبادل الثقافي"[2]

بخصوص مفهوم الشرق الأوسط الكبير، كمحطة من أبرز محطات تطور مفهوم الشرق الأوسط، فقد ارتبط ظهوره تحديدا على مستوى الدوائر الاستراتيجية الأمريكية، و قد امتزج المفهوم بالتخطيط الاستراتيجي الأمريكي، ليضم إلى الشرق الأوسط القديم بحدوده مجالات أخرى، على

---

1 – أحمد ثابت. مرجع سبق ذكره. ص ص 13-14.

2 – وجيه كوثراني. مرجع سبق ذكره. ص9.

غرار جنوب آسيا خاصة منها الهند و باكستان، و آسيا الوسطى الإسلامية، إضافة إلى منطقة الخليج العربي و المغرب العربي و القرن الإفريقي، كما أنه أدرج منطقة بحر قزوين في مفهوم الشرق الأوسط الكبير، و شدد على انتماء الهند كامتداد جديد في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذا التحول يرتبط بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، للسيطرة على الطاقة من خلال الشركات الأمريكية، و كما كانت فكرة الشرق الأوسط التي طرحها **ماهان** مرتبطة بحماية المصالح البريطانية في الهند مع بداية القرن العشرين، فإن الهدف الأمريكي في استحداث الشرق الأوسط الكبير، هو حماية المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى الإسلامية و منطقة القوقاز[1].

و قد انتهزت دوائر اليمين المحافظ و اليمين المسيحي الأمريكية الحاكمة في إدارة **بوش** الابن، هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 و العدوان على العراق و احتلاله، لفرض تصوراتها لما وصفته بالشرق الأوسط الكبير، و الذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو – استراتيجية للمنطقة العربية، تتضمن الإجهاز على ما تبقى من مكونات النظام الإقليمي العربي، و العمل على طمس المقومات الثقافية و الحضارية للمنطقة عبر تذويب هذا الفضاء السياسي، الجغرافي، التاريخي و الثقافي المشترك، في نطاق استراتيجي أوسع يمتد من بحر قزوين و شمال القوقاز شمالا و شرقا إلى المغرب غربا.

من الملاحظ أن إدارة **بوش** الابن صممت على أن تقوم الولايات المتحدة بنفسها بهذه المهمة مباشرة و ليس عبر إسرائيل، مهمة إعادة الهيكلة الشاملة للوطن العربي و العالم الإسلامي، و كانت إدارة **بوش** قد خيرت العالم كله بين تأييد ما يسمى الإرهاب أو محاربته، و حاول **بوش** الربط بين ظاهرة الارهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل، و صمم على أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، و لم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوربيون أنفسهم في ذلك[2].

---

1 – أحمد سليم البرصان. مرجع سبق ذكره. ص 157–158.

2 – أحمد ثابت. مرجع سبق ذكره. ص 15.

لتخفيف حدة لغة هذا المشروع، و إبعاده عن مضامينه العسكرية، تم إضفاء الطابع السياسي عليه، و ربطه بأهداف ديمقراطية تسعى لإقامة نظم ديمقراطية ترعى حقوق الإنسان، و ظهرت الولايات المتحدة كراعية لهذه المبادئ بهدف إحلال الأمن و السلم عبر ترسيخ قيم الديمقراطية و المساواة و قيم التسامح، بحجة أن طبيعة هذه النظم المتسلطة و الظروف القاهرة التي يعيشها الأفراد، مثلت السبب الحقيقي لظهور التطرف و الإرهاب الأصولي، الذي يكون مصدر لتهديد الأمن الدولي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، و التي أضفت تغييرات جذرية في نمط التفاعل الدولي، ما انعكس عميقا في التعاطي مع كثير من المفاهيم و القضايا، و بخاصة مجال النقاش المرتبط بالشرق الأوسط ، لتبرز مصطلحات جديدة مثل الشرق الأوسط الكبير، و الشرق الأوسط الإسلامي الكبير في أدبيات العلاقات الدولية[1].

الخريطة 01: الحدود الجغرافية للشرق الأوسط

المصدر: موقع نون بوست على الرابط:https://www.noonpost.org/content/2704

1 – أحمد ثابت. مرجع سبق ذكره. ص 15.

من خلال استقراء المسار التاريخي لتطور مفهوم الشرق الأوسط، من حيث نطاقه الجغرافي إضافة إلى مضامينه السياسية، يتبين مدى الاختلاف الحاصل حول تحديد ماهيته و طبيعة حدوده و نطاق اتساعه، ذلك لتعدد و تباين الرؤى و التصورات الخاصة بالمنطقة، و تضارب المصالح الموجهة لهذه التصورات، و عليه، يمكن القول أن مسألة تحديد مفهوم للشرق الأوسط وفق النمط التوافقي تعد صعبة للغاية، ما يدفعنا إلى إيراد بعض التصورات من وجهات نظر مختلفة و محاولة الخروج منها بتعريف أقرب إلى التوصيف الحقيقي و الواقعي للمفهوم. في محاولة للخروج بالمفهوم من دائرة التصورات الغربية المعبرة عن تصورات القوى الاستعمارية التقليدية و تأثير مشاريعها الاستعمارية على التحولات التي تراوح بينها مفهوم الشرق الأوسط، و التركيز أكثر على بعض التصورات المختلفة عنها.

فبعد أن تشكلت صورة الشرق الأوسط كوصف جغرافي، ينتمي إلى مجموعة التعاريف الجغرافية الغربية، البريطانية الأمريكية تحديدا، و أن تسويق هذه التسمية لم يكن بغرض تعريف المنطقة تعريفا جغرافيا وصفيا، و إنما لصياغة تعريف سياسي ثقافي جديد للمنطقة، مختلف تماما عما قصده المدلول الجغرافي التقليدي للشرق الأوسط[1].

و فيما يلي نشير إلى مجموعة من التصورات، التي حاولت توضيح مفهوم الشرق الأوسط، ضمن سياق يبتعد عن الدائرة البريطانية– الأمريكية:

تمحور مفهوم الشرق الأوسط في الأدبيات الروسية، ضمن تعقيدات في تحديد معالمه، فليس هناك اتفاق حول المقصود تحديدا بمنطقة الشرق الأوسط، و غالبا ما يستخدم معنى الشرق الأدنى للإشارة إلى منطقة العالم العربي بمفهومه الواسع و إسرائيل، إلا أن البعض يستخدم المفهوم للدلالة على الجزء الأسيوي من العالم العربي، أي المشرق العربي متضمنا مصر

1 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 113.

و إسرائيل، كما تميل الأدبيات الروسية إلى ضم إيران و أفغانستان إلى منطقة الشرق الأوسط، و تعتبر تركيا دولة شرق أوسطية و أوروبية في الوقت نفسه[1].

و كثيرا ما يستعمل الألمان عبارة الشرق الأدنى، ليصفوا بها المنطقة المتضمنة لإيران و تركيا و الجزيرة العربية، بالإضافة إلى بقية المشرق العربي و السودان، مصر و ليبيا، في حين يشتمل الشرق الأوسط لديهم على كل من أفغانستان، باكستان، الهند، بنغلاديش، بورما، نيبال و سيريلانكا، و ذلك نسبة إلى موقعه بالقياس إلى موقع أوروبا[2].

كما يندرج تعريف الشرق الأوسط ضمن الأدبيات المتداولة على مستوى الأمم المتحدة بأنه: المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا، و من سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا، لتعيد تعريف المفهوم على أنه: "يشتمل على كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران و إسرائيل"[3].

أما بالنسبة للتصور الصيني حول مفهوم الشرق الأوسط، فهي تفضل عادة استخدام مصطلح غرب آسيا و شمال إفريقيا، كبديل عن مصطلح الشرق الأوسط لتعريف تلك المنطقة، و وفق هذا التقسيم الجغرافي، تقوم بهيكلة مؤسساتها الحكومية و الحزبية المعنية بإدارة العلاقات مع دول المنطقة. و من المعروف أن الصينيين بمجملهم، لا يفرقون كثيرا بين القوميات و الشعوب و انتماءاتها في تلك المنطقة، بل عادة ما يخلط كثير منهم بين الإسلام كدين و العروبة كقومية، و يعتبرون إيران دولة عربية، و أن خلافاتها مع جوارها الإقليمي تعود في مجملها إلى خلافات ذات جذور دينية[4].

---

1 – عمر كامل حسن. مرجع سبق ذكره. ص 70.

2 – علي وهب. **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي الصهيوني**. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر. بيروت. ط1. 2013. ص 61.

3 – المرجع نفسه. ص 61.

4 – عمر كامل حسن. مرجع سبق ذكره. ص 72.

من خلال البحث في بعض التصورات العربية حول مفهوم الشرق الأوسط، نجد أنها لم تقف موقفا واحدا في التعامل مع المفهوم، فبالنسبة لجامعة الدول العربية، فقد رأت في تعريفها لمفهوم الشرق الأوسط، على أنه مجموع الاقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى كل من إيران و تركيا، و استبعدت بذلك تركيا لكونها عضوا في حلف شمال الأطلسي[1].

يدرج **عبد الوهاب الكيالي** من خلال موسوعة السياسة تعريف الشرق الأوسط بأنه: "مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، و هو يشمل منطقة جغرافية تضم سوريا و لبنان و فلسطين و الأردن و العراق و الخليج العربي و مصر و تركيا و إيران، و تتوسع لتشمل أفغانستان و قبرص و ليبيا أحيانا، كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوروبا في العالم و هو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي"[2].

و في إطار عام، تعددت تصورات المفكرين العرب تجاه تعريف الشرق الأوسط، لوجود اختلاف في تأصيل المفهوم عند المهتمين بموضوع التطورات السياسية في المنطقة، و التي يعتلي فيها موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، فالبعض يرجع هذا المفهوم إلى **تيودور هرتزل** مؤسس الحركة الصهيونية، و هو ما روجت له عديد الكتابات، مؤكدة بأن مضامين الشرق الأوسط ما هي إلا خلاصة لمفهوم **هرتزل**، الذي يوحي بتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام، و يتم فيها تجميع الثروات العربية مع تمركز القوة الفعلية للكيان الإسرائيلي[3] .

فيما يذهب البعض الآخر إلى اعطاء الشرق الأوسط مدلولا ثقافيا، خاصة مع كتابات **طه حسين**، حيث دلل على ضرورة إحياء ثقافة البحر المتوسط، و يضيف بعض المفكرين إلى اعتبار

---

1 – عمر كامل حسن. مرجع سبق ذكره. ص 78.

2 – عبد الوهاب الكيالي. **موسوعة السياسة**. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. ط3. ج 01. 1990. ص 456.

3 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 114.

أن انتماء المنطقة متوسطي، لا تنتمي لا إلى المعسكر الرأسمالي و لا إلى المعسكر الشيوعي، و أنها تواجه إلحادا من الشرق و الغرب يستلزم تعاونا إسلاميا مسيحيا[1].

في الوقت الذي أعطى فيه بعض المفكرين مفهوم الشرق الأوسط بعدا أيديولوجيا، استندوا فيه إلى مدى اقتراب أو ابتعاد فكرة النظام الشرق أوسطي عن الإطار الأيديولوجي الذي يفكرون في نطاقه.

من الواضح أن هناك رؤيتين إيديولوجيتين بارزتين في سياق الفكر العربي: الرؤية الإسلامية و الرؤية القومية. إذ تنطلق الرؤية الإسلامية للنظام الدولي الجديد بصفة عامة و ما ترتب عليه من مشروعات إقليمية كمشروع الشرق الأوسط استنادا إلى العداء التاريخي بين الإسلام و الغرب، أما أصحاب التوجه القومي العربي، فيربطون بين النظام الدولي الجديد و بين النظام الشرق أوسطي المقترح، حيث يتطلب النظام الدولي الجديد من وجهة النظر الأمريكية ضرورة قيام نظام شرق أوسطي يضم في إطاره مجموعة الدول الشرق أوسطية التي تمتد من تركيا إلى مصر مرورا بإسرائيل، و تضم في إطارها دول المشرق العربي و دول الخليج العربي وصولا إلى إيران و باكستان[2].

من بين الأبعاد التي أخذها مفهوم الشرق الأوسط لدى التصورات العربية، هي ربط المفهوم بأزمة النظام العربي، و من ثم التشديد على أن ما عانى منه النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية، قد عجل بظهور مفهوم الشرق الأوسط، بوصفه مشروعا بديلا للنظام العربي في حال انهياره و تفككه. ناهيك عن وجود تصور المؤامرة الذي كثيرا ما علق بالفكر العربي، على اعتبار أن هناك محاولات غربية أمريكية مستمرة للسيطرة على المنطقة العربية، و أن حالة الضعف العربية، إضافة إلى الاتجاه نحو التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، قد شجع الولايات المتحدة الأمريكية على طرح مشروع النظام الشرق أوسطي، و يركز أصحاب هذا التوجه على السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، و يربطونها بسعي الولايات المتحدة الأمريكية

1 – عمر كامل حسن. **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**. مرجع سبق ذكره. ص 79.
2 – المرجع نفسه. ص 80.

من أجل الحفاظ على الموقع المتميز لإسرائيل في المنطقة، فطرح المشروع يمكن أن يوفر لإسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية، و أخيرا ضمان الهيمنة الأمريكية على البترول العربي، و ذلك عن طريق إقامة نظام غير عربي المركز، يستمد أمنه من خلال اتفاقيات ثنائية بين كل دولة عربية منفردة و الدول الغربية الرئيسة و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إن الشرق الأوسط في طبيعته و نشأته و استخدامه، مصطلح جغرافي سياسي أكثر منه تاريخي، إذ يمثل مزيجا من دول ذات الهوية الثقافية و الدينية و اللغوية المختلفة، فهو يشير إلى مجموعة كبيرة من الدول، من قارات مختلفة، كما أن هذه التسمية لا ترتبط بالخصائص المختلفة التي تجمع المنطقة، أو طبيعتها و إنما يشير الى علاقة الغير بالمنطقة، و ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة فسيفسائية تتكون من خليط من الشعوب و الجماعات الثقافية و القومية و من ثم إضفاء صفة التعدد و التنوع و ليس الوحدة و التماثل، و قد كثر استخدام مصطلح الشرق الأوسط في وسائل الإعلام المختلفة من خلال ما يعرف بأزمة و قضية الشرق الأوسط.

نخلص إلى القول بأن الشرق الأوسط مصطلح سياسي جغرافي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، و ليس لهذا المصطلح تحديد دقيق، ليس لكونه ابتكار لفظي في قاموس السياسة العالمية، و إنما لأنه يتسع و يضيق حسب الهدف الذي يسعى إليه الباحث في أي مجال من مجالات الاهتمام به ، فالشرق الأوسط يعتبر من أكثر مناطق العالم أهمية ، و من ثم صبغ هذه المنطقة بهذه التسمية نابع من اعتبارين أساسيين، أولهما رفض الصبغة العربية للمنطقة و ما يترتب عنها من حديث عن الوحدة العربية و استحالة قيامها، في حين يطرح وحدة شرق أوسطية، و ثانيهما تبرير شرعية وجود إسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، من خلال التصور القائم على أن المنطقة هي خليط من الشعوب و القوميات و اللغات.

---

1 – علي وهب. **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط التآمر الأمريكي الصهيوني**. مرجع سبق ذكره. ص 65.

إن ما يجب الإشارة إليه، هو كون فصول تطور دلالات و مضامين، و كذا حدود مفهوم الشرق الأوسط لا تزال غير ثابتة إلى اليوم، فالمفهوم يتحرك وفقا لتفاصيل ما يجري على حدود المنطقة من أحداث و صراعات، تفرض تصورات و أبعاد و امتدادات جديدة للشرق الأوسط. إذ عرف المفهوم تطورات جديدة عبر إدخال بعض دول و شعوب المنطقة فيما سمي بالربيع العربي، و الذي ستسعى من خلاله الدول الكبرى إلى انتشار الفوضى في المنطقة، بما يؤدي في النهاية إلى تفتتت المجتمعات العربية إلى كيانات مذهبية و طائفية و إثنية، و حتى الساعة، و لحظة كتابة هذه الأسطر، يعيش الشرق الأوسط أحد أهم فصول تطوره من خلال ما بادرت به الولايات المتحدة الأمريكية، و أعلنه الرئيس **ترامب**، بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، و هو ما يعني عدم الاعتراف حتى بحل الدولتين، و إزالة فلسطين من تصورهم السياسي للمنطقة، و هو القائل بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، و في زيارته للمنطقة، بأنه يحمل مشروع القرن لمنطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط

كثيرا ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط من حيث أهميتها، مقولة **فريديريك راتزل** حينما يؤكد: "إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية"[1]. و يدعم هذا القول المفكر **هاوسهوفر**، فهو يعتبر أن نفوذ الدول المتصارعة على السلطة العالمية تنتهي إلى مناطق حساسة ، و هي مناطق الاحتكار الحقيقي بين نفوذ الدول الكبرى، و في مثل هذه المناطق، غالبا ما تبدأ المعارك السياسية و العسكرية. و هو ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط[2].

تعد منطقة الشرق الأوسط، من المناطق التي تتمتع بأهمية استراتيجية بالغة، سواء من حيث موقعها الجغرافي أم من حيث أهميتها الاقتصادية ، فهي أكثر الأقاليم في العالم تنوعا و ثراء، و قد شهدت هذه المنطقة حروبا كبيرة، و صراعات دولية و إقليمية مستمرة. و لهذا، فإن

1 – ممدوح محمود مصطفى منصور. **الصراع الأمريكي السوفييتي في الشرق الاوسط**. مرجع سبق ذكره. ص 40.

2 – محمد رياض. **الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط**. دار النهضة العربية. بيروت. 1979.ص 102.

منطقة الشرق الأوسط كثيرا ما عرفت بطابعها الصراعي، و بأهميتها كمحور و بؤرة كل السياسات، الاستراتيجيات و الصراعات العالمية للغرب و الشرق.

أولا: المزايا الجيو- استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

حسب أراء المختصين في شؤون الجغرافيا السياسية، فإن منطقة الشرق الأوسط من المناطق الاكثر حساسية و تأثيرا على بقية دوائر العالم، حيث قدم المنظر الجيو- بوليتيكي **هالفورد ماكيندر** نظريته في هذا الصدد، و التي رأى من خلالها أن الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط، تكمن في أنها تشغل المجال الذي يشكل ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم، أسيا، إفريقيا و أوروبا، كما أن منطقة الشرق الأوسط تطل على البحر الأبيض المتوسط، بحر العرب، الخليج العربي و المحيط الهندي. بالإضافة إلى أن المنطقة تحتوي على العديد من الأنهار، و التي أهمها نهر النيل، نهري دجلة و الفرات و نهر الأردن.[1]

كما تتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة استراتيجية هامة بالنسبة لجميع القوى الدولية، ويعود ذلك إلى أن منطقة الشرق الأوسط تجتمع فيها معظم شبكات المواصلات العالمية الجوية، البحرية و البرية، و تتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة من خلال مضيق البسفور، الدردنيل، باب المندب و مضيق هرمز، فضلا عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل و مختصر، يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الأولية و القوى البشرية، كما و يصل دول الغرب بالقارة الأفريقية التي تزخر كذلك بعديد الموارد الطبيعية التي تشكل نواة القطاع الصناعي بالنسبة للقوى الكبرى.

و عليه، يتبين أن الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، مثل مكانة حيوية دولية هامة، فلهذه المنطقة أهمية كبيرة للمناطق الإقليمية المجاورة، و الكتل السياسية و الاقتصادية القريبة منه. إذ يشكل الحد الجنوبي لقارة أوروبا و كذلك جزء من حدودها الشرقية. فأصبح بذلك محورا هاما للأمن القومي الأوروبي، و هو يقع أيضا في محاذاة الحدود الشرقية لدول الكومنولث، فدخل

1 – فتحي احمد. تنامي أهمية الشرق الأوسط الاقتصادية و الجيوبوليتيكية. **وكالة الشرق الجديد**. على الرابط : **http://www.neworientnews.com/news/fullnews.php?news_id=22906**

في نطاقاتها الأمنية، و هو يشكل الحدود الشمالية للقارة الافريقية. ما يجعل من عوامل التأثير حاضرة في المنطقة، إذ عادة ما تتأثر تلك الدول سلبا و إيجابا حسب المؤثرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية في الشرط الأوسط. فمن الواضح أن الشرق الأوسط اكتسب أهميته الاستراتيجية الدولية من موقعه الجغرافي، و مكانته بالنسبة لبقية مناطق العالم.

فتعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات المهمة، سواء كانت بصعود أو هبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالتكنولوجيا و الاقتصاد، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية و الأوروبية ، بسبب موقعها القريب من الاتحاد السوفيتي سابقا، و لامتلاكها العديد من الموارد الاقتصادية، خصوصا النفط، و الأيدي العاملة، و بذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح استراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم و الحرب تدفق النفط و الغاز و المواد الأولية، كما أن ممراته المائية و أجواءه، تضمن السيطرة على العالم، و هذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط، الذي يمس مصالحها القومية، و يشكل العمود الفقري في سياستها الكونية[1].

ثانيا: المزايا الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

من المسلم به أن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسة للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها، و تأمين احتياجاتها من النفط الخام و الغاز، في ظل تسارع وتيرة الإنتاج، و في ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية. من هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول، بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة و بروز أقطاب جديدة على المسرح الدولي.

إذ تعتبر منطقة الشرق الأوسط، من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الاستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، و نتيجة للتنافس الدولي و التوترات الداخلية،

1 – علي فايز يوسف الدلابيح، مرجع سبق ذكره، ص 18.

مما جعلها تعاني اضطرابات و توترات من حين لآخر، و تتفجر فيها الحروب و النزاعات المسلحة.

ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بعد اكتشاف النفط، و تحديدا في منطقة الخليج العربي، و التي أعطت كل هذه الأهمية الدولية للمنطقة، إذ تعد المنطقة الأولى عالميا في هذا المجال، فقد مثلت مصدر قوة في انعاش و تقوية الحياة الصناعية لعديد القوى الدولية. فلم تعد منطقة الخليج الفارسي مجرد منفذ بحري، كما لم يعد يمثل قاعدة استراتيجية لحماية الطريق نحو الهند فحسب، و إنما أصبح المحط الرئيسي للأساطيل. و أصبح الشرق الأوسط بعد الوقوف على امكاناته النفطية ميدانا تنافسيا بين القوى، من خلال البحث عن الاستثمارات و الحصول على الامتيازات للاستغلال[1].

لعل الملفت للنظر في مكانة و أهمية منطقة الشرق الأوسط، أنها شكلت عبر تاريخها الطويل منطقة ذات أهمية استراتيجية، إذ تعد منطقة حيوية صناعية و تجارية، و مركزا وسطا للتجارة الإقليمية. و كانت تمر من خلاله الأموال و الأخبار و الجيوش، كما و نشأت فيه أولى المدن التي شكلت أقطابا للنشاطات التجارية و لحركة الأموال، على غرار بغداد، دمشق و القاهرة، و قد تكونت فيه أعظم الدول و أكبر الإمبراطوريات، التي بدأت مع بداية التاريخ الإنساني في الهلال الخصيب و مصر و الأناضول، فنشأت هناك الإمبراطوريات الكبرى مثل الامبراطورية الفارسية، الرومانية، البيزنطية و الإمبراطورية الإسلامية و غيرها. هذه المنطقة لها اهتمام خاص لدى القوى الواقعة خارجها من اجل إتمام هيمنتها العالمية. و قد ازدهرت بسيطرتها على الشرق الأوسط بواسطة التجارة و الاحتلال [2].

---

1 – أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي. **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. مرحلة ما بعد الحرب**. دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2012. ص 28.

2 – صبري فارس و حسين ابو سمور. **جغرافية الوطن العربي** . عمان . دار الصفا للنشر و التوزيع .1999 .ص 218.

من خلال ما سبق تناوله عن المزايا و الخصائص المشكلة لبنية الشرق الأوسط، يمكن القول أن هذه المقومات و الامكانات، جعلت من المنطقة محل إدراك و اهتمام فواعل النظام الدولي، فأهمية منطقة الشرق الأوسط، و التي يستمدها من الموقع الاستراتيجي، و من التاريخ و الجغرافيا و كذا الجاذبية الجيو- اقتصادية، أعطت المنطقة مكانتها المميزة على مستوى المنافسة الدولية بين عديد المشاريع و المخططات الخاصة بالقوى الكبرى، و يمكن اجمال و حصر أوجه الأهمية و المكانة التي امتاز بها الشرق الأوسط في[1]:

- المكانة الجيو- بوليتيكية: فمنطقة الشرق الأوسط تمثل قلب العالم بامتداده عبر مساحة شاسعة من الخليج العربي شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا، و من جبال طوروس شمالا حتى جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى و المحيط الهندي جنوبا، و هو يطل على محيطين هما الهندي و الأطلسي، و يحتضن البحر الأحمر و شاطئ البحر المتوسط، الأمر الذي يتيح له فرصة التحكم في الممرات المائية المهمة التي تربط الشرق بالغرب، و التي تمثل المعابر الحساسة للتجارة العالمية، و أقصر الطرق للعبور لعديد المناطق الحساسة في العالم.

- المكانة الاقتصادية: إذ تمثل المنطقة مصدر تأمين لتدفق الموارد الاقتصادية مع نسبة مهمة من الاستهلاك العالمي للنفط ، إضافة إلى امتلاكها لأكثر من 70% من احتياطي النفط العالمي، و هو مصدر الطاقة الأساسية للدول الصناعية، بالإضافة إلى أكثر من 800 مليار دولار من الاستثمارات العالمية مصدرها عربي، فضلا عن كفاءات بشرية غير مقدر عددها و انجازاتها[2].

1 – ناصيف حتي. "التحولات في النظام العالمي و المناخ الفكري الجديد و انعكاساته على النظام الإقليمي العربي". **المستقبل العربي**. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 16. 1999. ص 158.

2 – محمد بوعشة. **العرب و المستقبل في الصراع الدولي**. بيروت. الدار العربية للنشر و التوزيع. 2000. ص. ص 169- 182.

- المكانة السياسية و الإيديولوجية: فالملاحظ لتاريخ المنطقة، يدرك بأن منطقة الشرق الأوسط باتت موضوعا للصراع من وجهة نظر الغرب الرأسمالي، الذي يبدو في حاجة إلى عدو، و إن لم يجده اجتهد في اختراعه، لأن ذلك يحقق له بعض أهدافه، و يبرر الكثير من توجهاته الخارجية. و هذا ما أظهرته عديد الكتابات التي أكدت بأن تراجع العدو التقليدي السوفييتي بالنسبة للغرب بشكل عام و بالنسبة للولايات المتحدة بشكل خاص، دفع بها إلى إثارة نوع من العداء مع طرف جديد.

ارتأينا من خلال طبيعة الدراسة، و المرتبطة بالمكانة الاستراتيجية التي يشغلها الشرق الأوسط في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، أن نعمد إلى ابراز مدى أهمية المنطقة من النواحي الاستراتيجية و الاقتصادية في مرحلة لاحقة من الدراسة، بغرض ربط مكامن و تفاصيل هذه المكانة بمستويات التفكير الاستراتيجي الأمريكي، أي من خلال تسليط الضوء بشيء من التفصيل حول مكانة و أهمية منطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، و لذلك كان تناول أهمية الشرق الأوسط على هذا المستوى مركزا على المعالم الكبرى لأهمية المنطقة، و لم يعرف تفصيلا مميزا.

المطلب الثالث: مكانة الشرق الأوسط ضمن الاهتمامات الدولية

مثلت منطقة الشرق الأوسط و من خلال خصائصها و امكاناتها، مجالا استراتيجيا حساسا ضمن أهم مناطق العالم. و عليه، و منذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت المنطقة مركز اهتمام عديد القوى الدولية، في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، دول الاتحاد الأوروبي و الصين، و حتى من طرف قوى إقليمية كإيران و تركيا، فسعت كل قوة منها إلى ابراز دورها و اهتمامها بالمنطقة بوسائل مختلفة.

إن تناول مختلف أوجه الاهتمام الدولي و الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط، يكون بالموازاة مع تزايد أو تراجع الهيمنة الأمريكية على المنطقة، فمن المؤكد بأن أي موقف من المواقف الدولية أو الإقليمية التي سنحاول التطرق لها، تصوغ رؤيتها للمنطقة في إطار خيارين لا ثالث لهما، فإما

في إطار التوافق و التنسيق مع الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، أو في إطار منافسة و مخالفة السياسات الأمريكية فيها.

أولا: اهتمام القوى الدولية بالشرق الأوسط

بالنظر إلى المزايا التي حازتها منطقة الشرق الأوسط على أكثر من صعيد، و في ظل ارتباط مسار التفاعلات الدولية و تنافسها بالبحث عن مجالات أوسع للسيطرة و النفوذ، فقد كانت منطقة الشرق الأوسط في كثير من الأحيان مؤشر لحجم التجادبات الدولية، و مقياسا لقوة و توسع أي قوة على المستوى الدولي.

أ- الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط :

حظيت منطقة الشرق الأوسط بأهمية استراتيجية خلال فترة الحرب الباردة، حيث فرضت هذه المرحلة الاعتماد على خصوصية منطقة الشرق الأوسط في ضرورات الحصول على التسهيلات عسكرية اللازمة، و تشكيل تحالفات ضمن سياقات التنافس بين القوتين العظميين.

يذكر أن منطقة الشرق الأوسط، تعتبر من المناطق ذات الأهمية البالغة في السياسات الروسية منذ عهد روسيا القيصرية، و ازدادت هذه الأهمية في ظل المبادئ البراغماتية التي تبنتها روسيا في علاقاتها الخارجية.

يفهم الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط من منطق الاستجابة للموقع الجيو-سياسي، الذي يفرض الاحاطة بالاعتبارات الإقليمية المحيطة و العالمية القريبة منها كمصادر تهديد للأمن القومي. ناهيك عن البحث الدائم عن علاقات اقتصادية مميزة، أو كمجال للحركة و النفوذ الإقليمي و الدولي. و هو ما يتطلب منها مزيدا من الاهتمام بهذه المنطقة، لا سيما و أن روسيا تعمل لاستعادة مكانتها كقوة عظمى على الساحة الدولية. و هو ما يحتم عليها إعادة رسم مصالحها في هذه المنطقة الحيوية و الحساسة.

فقد لعب العامل الجغرافي دورا مهما في توجه روسيا نحو منطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل هذه المنطقة الحاضنة التي تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى و القوقاز، التي تشكل ما

يصطلح عليه بالجوار القريب لروسيا، التي تعمل بكل قواها لأجل ضمان مصالحها الحيوية ضمنه. لذلك، لجأت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إلى استرجاع مكانتها، من خلال عودة الاهتمام بالمنطقة، مركزة في ذلك على العلاقات الروسية مع كل من تركيا و إيران على نحو خاص، ذلك باعتبارهما أكثر الدول نفوذا و انتشارا في المنطقة، بالنظر إلى الروابط الدينية و العرقية التي تجمعها بالمنطقة. فضلا عن المزايا الاقتصادية التي تحققها روسيا في علاقاتها بإيران و تركيا[1].

يمكن الحديث عن الأهداف الجيو– استراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال اعتبار المنطقة إضافة إلى مناطق: الشرق الأدنى، العالم العربي، تركيا، إيران، أفغانستان و الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى و جنوب القوقاز، تشكل المجال الحيوي للمصالح الروسية.

انطلاقا من الاعتبارات الاستراتيجية العسكري، تبرز حاجة روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية. ما يستدعي إقامة شراكة استراتيجية مع العالمين العربي و الاسلامي، ليتسنى لروسيا الانخراط أكثر في القضايا العالمية، و ضمان أدوار فاعلة على المستوى الدولي. ثم إن جملة التحديات التي تواجه روسيا في ما يتعلق بالحفاظ على استقرارها الداخلي، على غرار المشكلة الشيشانية، يتوقف حلها في الغالب على طبيعة العلاقات الروسية مع العالم العربي و الاسلامي[2]. كما تشتبك في هذه المنطقة أهم طرق المواصلات الجوية و البرية التي تربط أوروبا بآسيا، ناهيك عن كون التطلعات الروسية للمنطقة، تدور حول سبل الوصول إلى المياه الدافئة، من خلال بلوغ المضائق التركية باتجاه البحر الأبيض المتوسط، أو من خلال إيران باتجاه الخليج العربي و بحر عمان[3].

---

1 – إبراهيم عرفات. روسيا و الشرق الأوسط ..أية عودة؟. **السياسة الدولية**. عدد 170. أكتوبر 2007 . ص74

2 – ف بوبوف، العلاقات الروسية –العربية الشراكة في زمن الأقوياء. **مجلة شؤون الأوسط**. عدد 711. ربيع. 2008. ص 40.

3– عمار جفال. **التغير و الاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**. دار هومه. الجزائر.ط1. 2008. ص 31.

عرف الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط تزايدا ملحوظا على مدار السنوات القليلة الماضية، و لم يكن ذلك الاهتمام المتزايد مقارنة مع الحقبة السوفيتية فحسب، و إنما كذلك مقارنة بحقبة التسعينيات. فقد عادت روسيا لتلعب دورا فاعلا و تتخذ مواقفا واضحة في العديد من القضايا الدولية و الإقليمية، ساعدها في ذلك وجود قيادة متطلعة و واعية للأولويات الوطنية، و قادرة على تنفيذ سياسات الدولة بالجرأة اللازمة، و تحقق نقلات اقتصادية، مكنت روسيا من الاستقلال بسياستها الخارجية. و لقد ساعدت التطورات الحادثة في منطقة الشرق الأوسط على بروز متغيرات إقليمية جديدة، من المتوقع أن تعيد تلك المتغيرات ترسيم خريطة القوي و التحالفات في المنطقة[1].

حيث عرفت مرحلة الثورات العربية عودة قوية للنشاط الدبلوماسي الروسي، عزز دورها في الخارج كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، خاصة بعد الدور الذي لعبته في تجنيب سورية ضربة عسكرية أمريكية، و الذي اعتبره الكثيرون أحد أهم الانتصارات لدبلوماسيتها على الولايات المتحدة، إذ حملت التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية بوادر إخراج روسيا من عزلتها لتشكل ثقلا إقليميا و دوليا، كما سعت لإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية، بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، ينهي انفراد قوة وحيدة في إدارة شؤون العالم[2].

و لقد ساهمت التحولات التي شهدتها و تشهدها منطقة الشرق الأوسط في تمهيد الطريق لروسيا للعب أدوار أكثر فاعلية. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تهيمن على المنطقة، برزت روسيا كفاعل جديد فيها. و لعل الأزمة السورية، الملف النووي الإيراني، مساندة روسيا للقضية الفلسطينية، و إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية و غيرها من أسلحة الدمار الشامل، من المؤشرات التي تؤكد على أن المنطقة تشهد تحولات

---

1 – آنا بورشيفكايا. روسيا في الشرق الأوسط الدوافع– الآثار– الآمال. **مركز إدراك للدراسات و الاستشارات**. 2016. على الرابط: **http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/03/Russia-in-Middel-East01.pdf** ص 11.

2 – المرجع نفسه. ص 13.

في علاقاتها بكل من روسيا و الولايات المتحدة، و من ثم توازنات القوى العالمية و تداعياتها على المنطقة.

فالمراقب للسياسة الخارجية الروسية، يلحظ بلا شك انطلاقها نحو الفضاء الإقليمي الأوسع، الذي يشمل الصين و الشرق الأوسط و كذا العالم العربي و تركيا. حيث أضحت تعمل على بناء علاقات شراكة و تعاون مع تلك الدول، مع محاولة لعب دور الضامن و الموازن في التعامل مع قضايا الشرق الأوسط، للحد من التدخل الغربي في شئون دوله، و تحديد مصيره بما يخدم المصالح الغربية و بما يضمن لها دورا في مستقبل المنطقة.

ب- الاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط:

هناك تاريخ طويل للاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط، تراوح بين هيمنة القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة من جهة، و بسبب القرب الجغرافي من جهة أخرى، لذلك مثلت منطقة الشرق الأوسط منطقة أهمية استراتيجية للدول الأوروبية، سواء على مستوى القضايا الأمنية أو الاقتصادية التجارية، و حتى في وجود منظمة التعاون الأوروبي في سبعينيات القرن العشرين، كان هناك اهتمام بارز بالمنطقة يرتكز على ضمان تحقيق المصالح الأوروبية المشتركة في الشرق الأوسط.

كثيرا ما شكل الهاجس الأمني في منطقة الشرق الأوسط أحد أهم الملفات المثقلة لكاهل الدول الأوروبية، فاستقرار المنطقة دفع بقوة إلى توحيد جهود الدول الأوروبية و اتخاذ اجراءات جديدة على مستوى السياسات الخارجية، غير أن الملاحظ من خلال رصد الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط و أهم قضاياها الحساسة، اصطفاف الدول الأوروبية مع التوجهات الأمريكية[1]. و غم محاولة الطرف الأوروبي الالتزام بدعم القضايا

1 – محمد سليمان الزواوي. **بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**. مركز البيان للبحوث و الدراسات. بغداد. ط1. 2015. ص 47.

الانسانية و الديمقراطية و التنموية في المنطقة، إلا أن هذا الدور لم يشهد تطورا نحو التأثير المباشر، لينطبق القول على الاتحاد الأوروبي بأنه قوة اقتصادية و لكنه قزم سياسي.

ت- الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط:

الملاحظ أن منطقة الشرق الأوسط لم تكن يوما ما محور اهتمام في الاستراتيجية الصينية كما هي عليه اليوم، كما أن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كلاعب دولي يمكن الاعتماد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدودا و هامشيا يقتصر على التبادلات التجارية و الثقافية في أحسن الظروف. فلطالما كانت الصين تنظر إلى الشرق الأوسط بثرواته و موقعه الاستراتيجي باعتباره منطقة تشابك في الصراع المحتدم و المتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ.

لم تحاول الصين في أي وقت من الأوقات منافسة الفواعل الرئيسية في المنطقة، و كانت تقر بمحدودية دورها، رغم أنها حاولت في فترات مختلفة عرقلة نفوذ بعض القوى الدولية في المنطقة، فصحيح أن الصين لا تسعى إلى قيادة العالم، أو إلى أن تصبح القطب الأوحد فيه، لكنها بمقابل ذلك تسعى إلى الحد من النفوذ الأمريكي على مناطق العالم، و ما نتج عن ذلك من توازنات و خرائط جديدة للقوى و الثروة في العالم.

و بقيت مسألة أمن الطاقة المحرك الرئيسي للسياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فلا يمكنها أن تتخلى تماما عن النفط الإيراني، لإدراكها بأن دول الخليج ستكون أكثر تكيفا مع المطالب الأميركية عندما تستدعي الظروف. و هي كذلك لا يمكن أن تعتمد بشكل كامل على النفط الروسي حتى و إن نجحت بمد أنابيب بين الجانبين، و ذلك لأسباب استراتيجية[1].

1 – عزت شحرور. الصين و الشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة. **مركز الجزيرة للدراسات**. عن موقع: **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261114255420635 0.html**. ص 7.

و لهذا، فإن علاقة الصين مع إيران ستظل مهما بلغت من التقارب مجرد ورقة تفاوضية و لن تتحول بأي شكل من الأشكال إلى علاقة استراتيجية. و كذلك الأمر بالنسبة لعلاقة الصين بمنطقة الشرق الأوسط ، فعلى الرغم من تنامي أهمية المنطقة بالنسبة للصين إلا أنها تظل جزءا من علاقتها مع القوى الكبرى، فهي في الآونة الأخيرة تبرز اصطفافها إلى جانب روسيا فيما يخص الأزمة السورية[1].

ثانيا: اهتمام القوى الاقليمية المتصاعدة بالشرق الأوسط

سنحاول من خلاله رصد اهتمامات بعض القوى الإقليمية المتصاعدة بالمنطقة، و الوقوف على أهم مواقفها و سياساتها في المنطقة، و ليرتكز الأمر على الاهتمام لكل من تركيا و إيران بمنطقة الشرق الأوسط.

فقد أثار الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الوسط الكثير من الانتباه من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخل هذا الاهتمام بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي و نوعيته في المنطقة البالغة الحيوية، فقد فضلت الحكومة تركية تجاوز سياسات الحكومات السابقة، و كذلك الأمر بالنسبة لإيران التي تمتلك المقومات الأساسية للقيام بأداء دور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، فبرزت التطلعات الإيرانية اتجاه الشرق الأوسط منذ عهد الشاه و ذلك للفت نظر الشعب إلى مشاكل خارجية فجاءت المطالبة بالبحرين و الجزر الاماراتية، و قد استغلت إيران البعد الجغرافي و الديني و كذا غياب مشروع عربي .

سعت تركيا لإنجاح مشروعها، و كسب نقاط قوة اضافية تمكنها من لعب أدوار مهمة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، خاصة مع التطورات السياسية و الأمنية التي تعيشها المنطقة، و ذلك من خلال البحث عن توافق و تقارب مع إيران بسبب عدم الاستقرار خاصة

1 - المرجع نفسه. ص 8.

في العراق، و ما تحمله من مخاطر فقدان السيطرة على العراق مما يؤدي إلى بروز قوى شيعية تتبنى مواقف مناوبة لتركيا، تعطي إيران فرصا أكبر لبسط نفوذها، إذ تعتبر تركيا أن سياسة القوميات المنعزلة لم تعد تجد نفعا، و قد كان المنطلق بالنسبة لتركيا في تزايد حضورها في المنطقة هو قدرتها على أن تمثل بديلا قويا عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني، و رغم أن تركيا جزء من منظومة عسكرية و سياسية غربية[1].

أما بالنسبة لإيران، فقد اتخذت السياسة الإيرانية اتجاه الشرق الأوسط طابع مختلف تماما عن الطابع التركي و هي تستند إلى قوة عسكرية تعتمد القدرات التقليدية و غير التقليدية سواء المتعلقة بالبرنامج النووي أو تطوير القدرات الصاروخية، فضلا عن توظيف عدد من الأزمات الموجودة في المنطقة و المدعومة من البنية السياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط التي شهدت تغيرات جذرية بعد الثورات العربية[2].

و انتهجت إيران سياسة خارجية ذات مخططات كبرى سعت من ورائها كسب تأييد المسلمين من خلال تحديها للسياسات الغربية تارة، و إبراز نظرتها لدول منطقة الشرق الأوسط على أنها حليف استراتيجي تارة أخرى، و عليه فقد اجتمعت كل الظروف و المقومات، لتفرض إيران محدداتها الاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط ، و ليكون سلم أولوياتها في المنطقة مرتب كالآتي[3]:

- المصلحة القومية الإيرانية، تستثمر إيران الموقع الاستراتيجي و الاقتصادي كأدوات في الحفاظ على مصالحها، و هي في الوقت ذاته أسس مصالحها في المنطقة.

---

1 – محمد سعد أبو عامود. تركيا و حلم إعادة إنتاج الدولة العثمانية. **السياسة الدولية**. عدد 201. جويلية 201. ص 100.

2 – عمر كامل حسن. **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الايرانية**. مرجع سبق ذكره. ص 322.

3 – إيلاف نوفل أحمد العكيدي. **الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط و أثرها على العلاقات الروسية الإيرانية**. دار الراية للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 2015. ص 91.

- تعزيز قوة إيران و تأثيرها الإقليمي، و هو ما يتحقق من خلال التركيز على الامتداد الاستراتيجي في المنطقة، بالاعتماد أكثر على السيطرة و التأثير في المعابر المائية في الخليج العربي.
- اعتماد المذهب الشيعي كإيديولوجيا سياسية و كغطاء ديني لتوجيه علاقات إيران مع مجتمعات المنطقة.

و من خلال ما سبق، يمكن القول بأن هذه الميزات الاستراتيجية و الاقتصادية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط، جعلت المنطقة تعيش الصدام و المنافسة، و أنها مجال تنافس حيوي بين قوى دولية و إقليمية، و بهذا تظهر لنا الصورة بأن في الشرق الأوسط حالة معقدة نتيجة لتداخل الأدوار، و تشابك المصالح و تعدد مراكز التخطيط و الأطراف المنفذة له.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال ما تناوله الفصل، الوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة، بداية بمفهوم الاستراتيجية، و تطور معانيها من فترة إلى أخرى، إضافة إلى ارتباطها الوثيق بالمصالح القومية للدولة. فكانت بذلك الاستراتيجية تمثل المسارات اللازمة لتعبئة الموارد و الامكانات، و توجيه السياسات و استخدام الوسائل و الأدوات المتاحة لمواجهة موقف معين، و من أجل تحقيق أهداف محددة سواء أكانت آنية أو متوسطة أو بعيدة المدى. و بالتالي فهي في النهاية علاقة بين أهداف و وسائل. كما أن اتساع مفهوم الاستراتيجية، و خروجه عن الإطار العسكري الضيق، ارتبط بالتداخل و التشابك الذي ميز السياسة الدولية، أين لم يعد هناك مجال لفصل القضايا و البيئات المحيطة بها عن بعضها البعض، فكان اتساع مفهوم الاستراتيجية ليشمل كافة القطاعات المندرجة ضمن السياسة العامة للدولة. و منه تبرز العلاقة بين الاستراتيجية و المصلحة الوطنية للدولة، و حجم التأثير الذي تحمله التوجهات الاستراتيجية في صيانة الأهداف الكبرى و المصالح الحيوية للدولة. و بالنظر إلى هذا الارتباط، كانت الحاجة إلى الاهتمام في بلورة نمط تفكير يعنى بالتأسيس لاستراتيجيات ناجعة و فعالة، فالحساسية التي

ميزت موضوع الاستراتيجية و اهتمام الدول المتزايد بها، أبرز مكانة و أهمية عملية التفكير الاستراتيجي في صياغة استراتيجيات تظهر في شكل مخططات و مشاريع و توجهات، إذ يمكن استشفاف ذلك من خلال اعتماد الدوائر الحكومية على منظومة تفكير استراتيجي، تتيح فرص صياغة و وضع استراتيجيات تمكن من بلوغ الأهداف و المصالح الحيوية، مع التركيز على منظومات تخطيط استراتيجي محكمة، تعكس الوضوح الذي يسم الأهداف الكبرى للدولة، ذلك ما استدعى ذلك التداخل بين مسار الاستراتيجية و مكوناته مع مقتضيات الاهتمام بالمستقبل و استشراف مكنوناته.

و على مستوى آخر، تم التطرق بالتوضيح لمفهوم الشرق الأوسط و أبعاده المختلفة، أين اتضح ارتباط المفهوم و تطوراته و كذا حدوده الجغرافية، برؤى و تصورات سياسية غربية، جسدت الاهتمام الذي تحظى به منطقة الشرق الأوسط في الأوساط الفكرية و الاستراتيجية للقوى الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي لطالما وضعت المنطقة ضمن صلب اهتماماتها الاستراتيجية، و سعت إلى ربطها بمشاريعها و مخططاتها الاستراتيجية العالمية.

الفصل الثاني

الفكر الاستراتيجي الأمريكي: الدعائم الفكرية و الأطر النظرية الموجهة

يعد فهم و تحليل السلوك السياسي من أعقد المسائل، خصوصا إذا تعلق الأمر بسياسيات و استراتيجيات تصدر عن دول بصورة عامة، فالأكيد أن فهم محتوى و مغزى و كذا دلالات هذه السلوكيات لا يكون دون العودة بالبحث عن خلفياتها، و طبيعة المرجعيات المستندة إليها، و هو ما حاول عديد الباحثين التأكيد عليه، من اعتبار كل سلوك تقف خلفه مجموعة أفكار و فلسفات و مرجعيات تسنه و توجهه ، فالسلوك السياسي للدولة هو في الأول و الآخر سلوك انساني، يتأثر بقناعات و أفكار مسبقة، تكون النواة الأساس في بلورة فهمه للأحداث المحيطة أولا، ثم تقف أساسا لتفاعلاته و سلوكياته، فلا يمكن فهم التوجهات الكبرى للاستراتيجية الأمريكية عبر فترات مختلفة تجاه مناطق بعينها، دون العودة إلى الخلفيات الفكرية و الفلسفية المحددة لهذه المخططات و المساهمة في بلورتها.

و عليه، سيضم هذا الفصل في مبحثه الأول إحاطة بالمرجعية الفكرية و الدينية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي، في حين يتطرق المبحث الثاني إلى الرصيد النظري الذي يشكل الدعامة الأساسية للتفكير الاستراتيجي الأمريكي، ليضم المبحث الثالث أهم محطات تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، مركزا على مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: المرجعية الفلسفية و الدينية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي :

يشير **توماس كوهن** إلى أن تغيير البيئة له تأثير واضح في طبيعة المنظومة القيمية و المعرفية المعبرة عن ثقافة المجتمع من جهة، و تغيير المنظور على مستوى النخبة من جهة ثانية. و لعل الملاحظة البسيطة لتطور المجتمعات البشرية خير كاشف لذلك، كتغيير بنية الأنساق الاجتماعية على مستوى الفرد و المجتمع، أو طبيعة المسار الفكري و الفلسفي الذي يرافق مختلف التحولات التي يعيشها مجتمع من المجتمعات، و الذي قد يساهم في تغيير أشكال الحكم و الدول، أو أن يمتد حتى لصناعة و توجيه تصوراتها حول البيئة المحيطة، و بالتالي توجيه سلوكياتها تجاهها[1].

المطلب الأول: المرجعية الفكرية، الفلسفية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي :

الحديث عن مكانة المنظومة الفكرية و القيمية المشكلة للتصورات الأمريكية في إطارها الغربي كعناصر فكرية ذات منشأ غربي، كانت امتداد للقيم و المبادئ الغربية* بالأساس، فإن ذلك يستدعي الإشارة إلى الدلالة التي يحملها هذا المفهوم أي الغرب: فمصطلح الغرب يشير إلى المجتمعات الأوربية و أمريكا الشمالية و بعض المجتمعات شبه الأوروبية مثل أستراليا و نيوزيلندا، و قد تميزت العلاقة بين قطبي الغرب بالتقلب عبر الزمان، فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على النقيض من أوروبا، على اعتبار الأولى أرضا للحرية و المساواة،

---

1 – توماس كون. **بنية الثورات العلمية**. ترجمة: شوقي جلال. من منشورات عالم المعرفة. عن سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. الكويت. 1992. ص65.

* يرمز مصطلح القيم الغربية إلى شبكة الترابطات المنتظمة بين المعلومات عن الذات وعن الآخرين و عن الكون، و التي ساهمت في تكوينها مجموعة التداخلات و التغيرات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و العقائدية و الدينية، عبر مرورها بمسار تاريخي شهد امتداده نشوء الحضارة اليونانية ، و وصولا إلى نهايات القرن ال20 المجسدة في حضارة الموجة الثالثة، التي تتزعمها الولايات المتحدة، و المروجة لنظرة وفق نمط سلوكي أساسه الحرية، الرأسمالية، الديمقراطية و حقوق الإنسان، و هي القيم التي استطاعت أن تقاوم و تستمر عبر المسار التاريخي الطويل. من خلال ما تضمنه تاريخ هذه القيم بما يحمله من أفكار و ثقافات فقد ارتبط بتاريخ الإنسانية الذي جسد انجازاته من خلال الحضارات الكبرى و ذلك ابتداء من العصر القديم مرورا بالعصر الوسيط وصولا إلى العصر الحديث.

أما الثانية فتمثل الاضطهاد، و صراع الطبقات و التخلف، لكن سرعان ما تنامى شعور الوحدة بينها و بين أوروبا. و عليه فإن أمريكا القرن 19 كانت تختلف عن أوروبا، بل مناهضة لها، أما أمريكا القرن العشرين فتعرف على أنها أوروبية أكثر من ذلك فهي قائد لذات أكبر اتساعا يضم معنى و مصطلح الغرب[1].

و من هذا المنطلق كان الحديث عن المكونات الفكرية و الفلسفية الأمريكية يستدعي الوقوف على أثر بعض القيم و الأفكار التي تطورت في المجتمعات الغربية، و كانت ذات أساس وظيفي في تشكيل الهوية الفكرية الأمريكية كقطب أساسي في المنظومة الغربية أو في إطار مفهوم الغرب. و التي وقفت كمحدد أساس في توجيه نظرتها إلى العالم بشكل عام.

كما يذهب **ستانلي هوفمان** إلى اعتبار الهوية الثقافي الأمريكية، و بنيتها الفكرية و الفلسفية هي نتاج توحد جانبين هامين هما: الجانب المادي و الاختلاف الإثني. فقد نشأ المجتمع الأمريكي من خلال ظهور ما يعرف بالكشوفات الجديدة أو العالم الجديد، و بذلك نشأ و تطور العقل و الفكر الأمريكي و أخذ يستلهم جانبا هاما من خصوصياته الفكرية و الاجتماعية من خلال هذا المسار التطوري و التاريخي في حياة الفرد و الإنسان الأمريكي و تركيبته العقلية و التفكيرية التي سايرت ظهور و نشأة المجتمع الأمريكي الجديد[2].

و قد كان لحملات الهجرة الواسعة إلى العالم الجديد الذي تم اكتشافه، و مختلف الصراعات و الحروب التي نجمت عن محاربة السكان الأصليين لأمريكا، الأثر البالغ في تشكيل و بلورة نمط التفكير و العقل الأمريكي. فقد تركزت هذه الحملات في مختلف أنواع القهر و الاستيلاء على ممتلكات و أراضي السكان الأصليين و معاملتهم معاملة قاسية، مع التركيز على طابع القهر الفكري و الحضاري، من حيث طمس الأساس الديني و العقدي للسكان الأصليين، و كذا إغفال موروثهم و تقاليدهم السائدة، و بذلك أثرت هذه الأحداث بشكل واضح،

---

1 – عن موسوعة تاريخ الحضارات. عن موقع:

http://www.akhawia.net/showthread.php?p=735103

2 – صموئيل هنتنغتون. **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص 17.

مساهمة إلى حد بعيد في تشكيل البناء الفكري و الإدراكي بدرجة أكبر للمجتمع و الفرد الأمريكي و بلورة نمطه التفكيري و العقلي[1].

بني الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ نشأة الدولة الأمريكية على العقيدة اللبرالية المستقاة في مجمل قواعدها من الفكر السياسي الغربي الأوروبي، لا سيما أفكار فلاسفة عصر التنوير، إذ ركزت هذه الفلسفة على الحرية الفردية للإنسان في تفكيره و رأيه و عقيدته و إبعاد يد الدولة عن الحياة الخاصة.

أولا: الانتماء الغربي و دور المركزية الغربية الأوروبية

تبلور جوهر فكرة المركزية الغربية من خلال نشر ملامح العقل الغربي الذي أوجد خطابا محكوما بقيم و معايير محددة، لضبط المكانة و العلاقة بين الذات الغربية و الآخر، أو ما يطلق عليها بثنائية الأنا و الآخر، فلا يمكن انكار دور هذه الثنائية في التأثير على العقل و التصور الغربي بشكل عام في نظرته إلى الآخر الذي يقصد به مجموع الثقافات و الشعوب التي لا تنتمي إلى دائرة الغرب، فقد هيمنت هذه الفكرة على عقل كبار العلماء الغربيين.

فقد شكلت فكرة المركزية الغربية، و اعتبار الغرب و على رأسه أوروبا مركز للعالم و قلبه، شكلت المرجع الأوحد للقيم الانسانية، و المصدر الأساس في اعتماد معايير التقدم و التخلف، كما أنه المؤشر المحدد للطبيعة البربرية الهمجية أو الإنسانية المدنية للشعوب. لذلك، تبلور مفهوم محدد كانت له انعكاسات و آثار كبيرة على المستوى السياسي، الاقتصادي و الثقافي، إذ شكلت هذه الفكرة محور السلوك و التفاعل الغربي مع بقية شعوب العالم، أين كان ينظر لسكان خارج أوروبا بالمتوحشين و اللا متحضرين، و منها جاءت فكرة الاستعمار الغربي الذي حمل شعار نقل التمدن و الحضارة و الانسانية لبقية شعوب العالم[2].

و قد أكد هذه الفكرة عديد المفكرين و على رأسهم **محمد عابد الجابري**، أين أبرز دور ثنائية الأنا و الآخر في تشكيل الرؤية الغربية للعالم الآخر و الاستعلائية الفوقية في التعامل

---

1 – صلاح الدين إبراهيم. **نحن و أمريكا: بين الحضارة و الهيمنة**. مكتبة الآداب. القاهرة. ط1. 2006. ص 180.

2 – ناظم عبد الواحد الجاسور. **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي– الاستراتيجي الامريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001**. دار النهضة العربية. بيروت. ط1. 2006. ص 18.

مع كل من لا ينمتي للحضارة الغربية، كما شدد المفكر العربي **السيد ياسين** على دور فكرة المركزية الغربية في تطور منطق الصراع في عديد الحقب الزمنية، فقد مارس مفهوم المركزية الغربية إقصاء لكل ما هو ليس غربي[1].

رافقت فكرة المركزية الغربية تطورات في ميادين المعرفة و الاكتشافات الجغرافية، و مع اكتشاف أمريكا أو العالم الجديد، و التي شكلت لاحقا ركيزة من ركائز الحضارة الغربية و مقوماتها، و امتدت تأثيراتها لتساهم بشكل واضح في تشكيل البنية الرئيسية للممارسة العنصرية التي سادت القرن التاسع عشر، و التي مثلت الخلفية الدافعة للقوى الأوروبية الاستعمارية في حركتها التوسعية و الاستعمارية.

يؤكد عديد الباحثين على أهمية تنامي فكرة المركزية الغربية في توجيه سلوكيات الدول الغربية الأوروبية منها و حتى الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه و بعد استكمال بناء الأمة الأمريكية، بدأ يدب فيها هذا الشعور بالانتماء لمكون غربي، سطر مختلف تصوراتها حول العالم الخارجي، و أكسب المجتمع الأمريكي و النخب الحاكمة فيه فكرا عنصرية، غدته النظرة الاستعلائية في تحديد العلاقة مع بقية الشعوب من غير الغرب، فتكونت لديه حالة من التمركز على الذات و نفي و إلغاء الآخر[2].

و يصف الدكتور **عبد الله إبراهيم** هذا التمركز على الذات لدى الغرب و الأمريكيين، من خلال البحث في ما يسمى بنظرية الطبائع العرقية، هذه النظرية التي ساهمت بشكل كبير في ولادة الشعور بـ الأنا لدى الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية، و هي تفسر حالة من اختزال العلاقات الاجتماعية المتفاعلة ضمن سياق تاريخي بكل مؤثراته إلى جملة طبائع ثابتة و متعالية، أوجدت الشعور بالاختلاف و التمايز عن البقية، و هو ما دفع بسياساتها و مخططاتها إلى العمل على كسر و تدمير الأنساق الثقافية الأخرى، وفق منطق عدم

---

1 – ناظم عبد الواحد الجاسور. **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي– الاستراتيجي الامريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001**. مرجع سبق ذكره. ص 20.

2 – المرجع نفسه. ص 21.

الاعتراف بها، و اعتبارها مجرد أحداث لا يمكن حتى ادراجها ضمن مسار تطور التاريخ الانساني[1].

أكدت بعض الدراسات على أن فكرة التمركز على الذات ميزة كل حضارة في بداية تشكلها، غير أن اعتداد الغرب بالمكون الحضاري الغربي زاد عن طبيعته، و أخذ أبعادا خطيرة، كونه ظهر بتنصيب الذات الغربية في قمة الهرم الكوني، ما أوجد بها قناعة بانتماء نقي و طاهر، و الاختلاف عن ما دون ذلك و وصفه بأبشع الأوصاف. ليدرج المفكر **محمد عابد الجابري** هذه الموجة من الاستعلاء و الفوقية ضمن بعض الطروحات الأمريكية التي روجت لفكرة الذات الغربية و الشعور بالتمايز عن الآخر، و أبرزها أطروحة صدام الحضارات التي كرست فعلا عدم قبول الآخر و ثقافته، و أوضحت جليا نتائج التمركز الغربي الأمريكي على الذات، ممثلا في صدام الأنا الغربي المتحضر بالآخر الاسلامي الكونفوشيوسي البربري و المتوحش[2].

ثانيا: قيمة الحرية و دورها في توجيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي

تعد فكرة الحرية الفردية من روافد عصر النهضة في أوروبا، و هي من القيم الأكثر تأثيرا في الفرد و المجتمع الأمريكي، حيث تكيف مفهوم الحرية الفردية مع كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الأمريكي، لتعكس ما يتوافق مع مبادئ السلوك الأمريكي، خدمة لأهداف محددة تقتضيها سياسات و استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق ذاته، لا يمكن الحديث عن قيمة الحرية الفردية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي دون الرجوع إلى خلفيات هذه الفكرة دائما كنتاج تطور قيم الثقافة الغربية بشكل عام.

فقد شكل مبدأ الحرية الفردية تعبيرا فريدا عن طموحات الشعوب الغربية في كسر الحواجز و العوائق التي حالت دون شعور الفرد و المجتمع الغربي بحقه في التملك و التفكير

1 – ناظم عبد الواحد الجاسور. مرجع سبق ذكره. ص 22.
2– المرجع نفسه. ص 21.

و الاعتقاد، و أن لا قيمة تعلو فوق صوت العقل، و بذلك يكون مفهوم الحرية الفردية قد وضع الانسان في قطيعة مع الماضي الذي سيطرت فيه القوالب الفكرية الجاهزة، و التي لا تقبل التفسير أو التأويل[1].

كما دافع مبدأ الحرية الفردية عن ضرورة منح الفرص الاقتصادية المتكافئة، و حرية السوق و المنافسة. و هو ما دافعت عنه الثورات المتعاقبة في كل من إنجلترا، أمريكا و فرنسا، و هو ما كرسته بعد ذلك عديد المواثيق الدولية التي أكدت على حرية الفرد دون اعتبار للفوارق العرقية أو الدينية أو غيرها[2].

يذكر أن مبدأ الحرية الفردية قد أعطى الفرصة لتوسيع هامش تنمية الفرد لذاته، و كذا لتأكيد هويته المتميزة، بعد أن كانت مسألة الهوية فيما سبق تستمد من روافد مختلفة كالطائفة و القبيلة أو حتى الانتماء العقدي و الديني. ليصبح بذلك الفرد قادرا على إثبات و إبراز قدراته و ابداعاته الشخصية، بغض النظر عن مكانته، أو عمله و الوظيفة التي يضطلع بها، فصار الانسان بذلك مصدرا لتطوير ذاته و إثراء مكونات حياته الاجتماعية، كما أن المجتمع وفق هذا التصور يتيح للفرد الظروف الملائمة لتنمية ذاته و التعبير عن استقلاليته الذاتية في إطار ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية[3].

شكلت هذه الأفكار حول مبدأ الحرية الفردية، و ما جلبته من حريات و حقوق للفرد، النواة التي تأسس وفقها المجال الفكري الذي بنى عليه الآباء المؤسسون في الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ الدولة الأمريكية في مرحلة ولادتها. فقد استغل المهاجرون الأوائل إلى الأرض الجديدة الفراغ الفكري و الفلسفي الذي كان سائدا أنداك، لاعتماد هذه القيم و الأفكار و المبادئ التي حملها عصر النهضة، فاعتمدت أفكار الحرية و الانعتاق بعيدا عن أي نوع من أنواع

---

1 – عبد القادر محمد فهمي. **الفكر السياسي و الاستراتيجي لولايات المتحدة الأمريكية. دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الامبراطوري**. دار الشروق للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 2009. ص 50.

2 – ناظم عبد الواحد الجاسور. **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي– الاستراتيجي الامريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001**. مرجع سبق ذكره. ص 15.

3 – عبد القادر محمد فهمي. مرجع سبق ذكره. ص 51.

المقاومة أو التحدي، بل بالعكس فقد ساهم المجال الجديد البكر في غرس هذه الأفكار و سرعة انتشارها[1].

إن السمة التي تميزت بها أمريكا أو العالم الجديد، كونها جمعت خليطا بشريا لا تجتمع لديهم إلا التناقضات و الاختلافات، لتشكل بذلك الأفكار التنويري الخاصة بمبدأ الحرية الفردية على وجه خاص اللبنة الأساسية لنمط التفكير المجتمعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ليرافق ذلك جملة تحولات فكرية، فرضتها معطيات محلية تخص طبيعة المجتمع، كان من نتائجها بداية تشكل و ترسيخ الأفكار و المبادئ الخاصة بالحرية. تأسست من خلالها تصورات فلسفية أمريكية محضة، خاصة ما تعلق بالنزعة البراغماتية التي كان للاجتهاد الفكري و الفلسفي الأمريكي الفضل في تشكيل و بلورة صورتها المعتمدة لاحقا.

ثالثا: النزعة البراغماتية و دورها في تشكيل الرؤية الاستراتيجية الأمريكية

شكلت النزعة البراغماتية* بما أملته التطورات التي مر بها المجتمع الأمريكي، مرجعية فكرية و فلسفية مهمة، عكست بشكل واضح التطلعات الجديدة للفرد و المجتمع الأمريكي، و التي غالبا ما وصفت بالذاتية و الأنانية، و قد ظهر هذا الاتجاه الفكري في الولايات المتحدة الأمريكية كنتاج للتحولات التي مر بها المجتمع الأمريكي خلال مرحلة تحوله من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي، ليحتل هذا النمط من التفكير مكانته الأساسية في صنع و توجيه الثقافة و العقل الأمريكي، و ليساهم و بشكل فعال في تحديد و توجيه أنماطه التفاعلية و محدداته السلوكية، لتصبح بذلك السياسة الأمريكية انعكاس حقيقي للتفكير البراغماتي، لتعبر حينها على بلورة تيار فكري فلسفي، رافق مراحل تطور التوجهات التجارية– الصناعية التي

1 – عبد القادر محمد فهمي. مرجع سبق ذكره. ص 54.

* **البراغماتية:** اتجاه فكري فلسفي، يرتكز على المنفعة كقيمة عليا، كما تركز على النظر إلى القيمة المعيارية للحق، الخير و العدل، من حيث مدى قدرتها على تحقيق المصلحة الذاتية في إطار ما تجنيه من منافع لها. و قد اقترن هذا الاتجاه بالمفكر تشارلز ساندريس بيرس و تطور على يد وليم جيمس، و يذهب هذا الاتجاه إلى أن العقل لا يبلغ غايته إلا إذا قاد صاحبه إلى العمل الناجح، فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة.

شكلت واحدة من أهم الميزات الأساسية للشخصية الأمريكية، و المرجع الأساس في تركيبة سلوكيات الدولة فيه. و أخذ بذلك هذا التيار الفكري البراغماتي ينعكس بمختلف تشكيلاته و مضامينه الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، لتعبر عن متطلباته[1].

و رغم تأثير الاسهامات الفلسفية الفرنسية حول فكرة الحرية الفردية، و التي وصفت بالمثالية الرومانسية على تفكير شريحة واسعة من المكون الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، مبرزة قيمة المقوم الزراعي كأصل و ميزة لمكانة الإنسان و ذاتيته، انطلاقا من التشديد على علاقة الانسان بأرضه، و ما ينتج عنه من حرية في استغلال و استثمار هذه الأرض بما يجلب سعادته و رفاهيته، فإن التأثير الأكبر كان للأفكار الفلسفية اللبرالية الانجليزية في أواخر القرن الثامن عشر، أين أخذت تنمو و تنتشر في المدن التجارية و التجمعات الصناعية في بداية تشكلها، إذ وصفت هذه الفلسفة بالواقعية، بعيدا عن المثالية و الطوباوية التي وصفت بها الفلسفة الفرنسية، حيث عمدت هذه الفلسفة على التأسيس لصياغة أسس فلسفية تتماشى و متطلبات المجتمع الرأسمالي، و ارتكزت أفكارها حول فكرة الاستغلال و حقوق التجارة، و مبدأ حرية العمل و انتقال البضائع و المنتجات الصناعية و كذا حرية رؤوس الأموال[2].

من خلال هذه الأفكار، تشكلت هناك صورة للفرد الأمريكي بأنه ذلك الانسان الاقتصادي الذي لا يعنيه إلا حركة السوق، و أن الدولة الأمريكية مهمتها الرئيسية هي المحافظة على الأمن، و الأهم من ذلك هو حماية النشاط التجاري و تدعيمه، و ليس عليها أن تقحم نفسها فيما يتعلق بالمصالح الفردية و الاجتماعية، إلا بالقدر الذي يضمن حماية و صون هذه المصالح.

---

1 – عبد القادر محمد فهمي. **الفكر السياسي و الاستراتيجي لولايات المتحدة الأمريكية. دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الامبراطوري**. مرجع سبق ذكره. ص 63.

2 – المرجع نفسه. ص 64.

و قد تدعمت النزعة البراغماتية ببعض الأفكار التي صاغها بعض المفكرين على غرار اسهامات **هيغل، داروين** و **سبنسر**، أين ارتبطت النزعة البراغماتية بفكرة التطور البيولوجي و أخذت في تطبيقاتها الاجتماعية، لتجد في البيئة الأمريكية المجال الخصب و الداعم لتبنيها و نشرها، فقد وجد مفكرو النزعة البراغماتية في المجتمع الأمريكي ما يتوافق و تطلعاتهم في تطبيق هذه الأفكار على الواقع المجتمعي في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اسقاط مضامينها على مكونات المجتمع الأمريكي و طبيعة العلاقات المنتشرة بين القوى السائدة و المتحكمة فيه، و هو ما وجدوه ملائما لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صاعدة، تهدف للعمل على تهيئة الظروف لكسب مكانة القائد و المسيطر على العالم اقتصاديا و فكريا، و هو ما يتناسب مع مقولة **هيرمان مانفيل:** " نحن رواد العالم و طلائعه، اختارنا الرب، و الانسانية تنتر من جنسنا الكثير، و نحن نشعر في مكنون أنفسنا بالقدرة على فعل الكثير. فقد بات لزاما على أكثر الأمم أن تحتل المؤخرة، إننا نحن الطليعة ننطلق إلى البرية لنقدم ما لم يستطع تقديمه أحد"[1].

إن المجتمع ينمو و يتطور على حد قول **سبنسر** بفضل التفاعل الحاص بين مختلف القوى الفاعلة المشكلة لتركيبته، و هو في النهاية صراع بين متنافسين ، و أن حركية المجتمع يبرزها ذلك التنافس بين الأفراد في بئتهم الاجتماعية، أين لا تحدد المكانة و الفاعلية إلا للأصلح و الأجدر، بفعل مقدراته الفكرية و المالية أو غيرها من عوامل القوة التي تدفع بالمجتمع نحو البناء و التقدم. و قد سار في هذا الاتجاه و دعمه الأدب و الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، و وضعت وفق ذلك الأسس الأولى لطبيعة ما ستؤول إليه الحياة الأمريكية و نمط التفكير الأمريكي، حيث تم التأسيس وفق هذه الرؤية الفلسفية لنشوء اتجاه فكري جديد يهدف إلى خدمة الرقي الأمريكي، و تقوية مقوماته المتمثلة أساسا في قوة المال و الصناعة،

1 – عبد القادر محمد فهمي. مرجع سبق ذكره. ص 65.

أين تم استحاث فكرة البطل في الفكر و الأدب الأمريكي و التي تعبر بكل رمزية عن مكونات و مقومات المجتمع الأمريكي و دولته[1].

و من خلال هذه المرحلة– مرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر– تشكلت صورة واضحة و متماسكة عن فكر جديد تم التأسيس له من خلال ما أملته خصوصية المجتمع من جهة، و التطورات التي عايشها المجتمع الأمريكي من جهة أخرى، ليمثل السمة البارزة للفكر و الفلسفة الأمريكية، و التي وصفت بالعصر الذهبي للفلسفة الأمريكية، أو بأدق وصف على أنها مثلت العصر الذهبي للفلسفة البراغماتية التي كانت فلسفة أمريكية بامتياز من حيث النشأة و التطور، فقد مثلت هذه المرحلة الإرادة الأمريكية الجادة في التحرر و الاستقلال عن التبعية الفكرية للأفكار الأوروبية، و هي مرحلة البحث عن العقل الأمريكي المفكر و المتحرر من العقل الأوروبي.

ليمثل هذا الأساس صورة الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملاتها و استراتيجياتها تجاه بقية دول العالم. و عليه، يمكن القول بأن الفكر السياسي و الاستراتيجي الأمريكي من حيث النشأة و التكوين هو فكر براغماتي، يؤكد على أنه من حقه اتباع كل وسيلة ممكنة في سبيل الوصول إلى حقه في البقاء، مع التأكيد على تعريف ذلك بقمة الخير و العدل و الأخلاق. و أن مفهوم المصلحة و النفعية و الذاتية، هي المعيار الذي تحتكم إليه أي قيمة صادقة و أخلاقية، و هي الخلفية التي تشكل حولها تيار النزعة المحافظة الجديدة، الذي وجه الإطار النظري و السلوكي للفكر الأمريكي خلال القرن العشرين، هذه النزعة التي حملت شعار المحافظة على المكانة المهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما دفع بعديد مفكري المرحلة في الولايات المتحدة إلى اعتماد بعض المفاهيم و ترويجها كمبادئ دافعة، خدمة لهدف الهيمنة و الانفراد بقيادة العالم، على غرار مبدأي الديمقراطية و حقوق الانسان.

1 – عبد القادر محمد فهمي. مرجع سبق ذكره. ص 67.

رابعا: مبدأ الديمقراطية في الثقافة السياسية الأمريكية

تعتبر الديمقراطية من الأنظمة البشرية التي تهتم بشؤون السياسة و الحكم بالدرجة الأولى. و هي من الأنظمة التي نالت قبولا عريضا، و شهرة واسعة في الأوساط الخاصة و العامة، حتى أصبح هذا المصطلح محط اهتمام كبير و نقاشات واسعة حول أصله و طبيعته و تأثيراته على مختلف النظم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية داخل المجتمعات التي خاضت مثل هذه التجارب. إضافة إلى ذلك، فإن غياب الإجماع حول تحديد مفهوم دقيق و علمي للديمقراطية، يجعل المفهوم مجرد تعبير يختلف فهمه باختلاف الأوساط و الظروف.

فمن المؤكد بأن أي نظام من الأنظمة البشرية يمر بمراحل مختلفة، يكون من نتيجتها أن تصاغ مكونات تلك الأنظمة بظروف كل مرحلة على اختلاف معطياتها، مما يعطيها صورة خاصة، نتيجة امتزاج النظام مع الظروف المحيطة و السائدة في مجتمع ما، و هذا هو سر اختلاف تطبيق أي نظام سياسي من بلد إلى آخر، على الرغم من أخذها بنظام واحد، و لذلك فالنظام الديمقراطي ليس بناء مصطنعا من طرف منظرين، أو قانونيين، أو مفكرين سياسيين، إنما هو نتيجة تطور تاريخي بعيد المدى، استمدت كثير من قوانينه من الأنظمة السياسية التي سادت في التراث الحضاري الإنساني، وتحولت تدريجيا حتى أصبحت أساسا لنظام جديد.

و في هذا المجال، سنعمد إلى تتبع مراحل تطور الفكر الديمقراطي عبر بعض الفترات التاريخية، حتى وصل إلى ما هو عليه الآن، مشكلا أساس من أهم الأسس التي تتبني عليها سياسات الدول و تقاليدها في علاقاتها الخارجية، و في توجهاتها و نظرتها تجاه السياسة الدولية، و سواء في ذلك، تلك المراحل التي عرفت فيها الديمقراطية انتعاشا و ازدهارا أم التي عرفت فيها أفولا و تراجعا، و ارتباط هذه المسيرة بجوهر قيم و ثقافة المجتمع الأمريكي كمكون أساسي للحضارة الغربية.

الحديث عن الحضارات القديمة في أوربا، إنما يذهب بنا بالخصوص إلى الحضارة اليونانية، و الحضارة الرومانية، حيث كانت الأولى مهد الديمقراطية الغربية، و ساهمت الثانية في تطوير بعض أفكارها، و ممارسة مظاهرها في بعض الفترات. و رغم ما يقال عن الديمقراطية في اليونان القديمة، إلا أن لها فضل السبق في تطبيق مبادئ هذا النظام، و تميزها بذلك عن غيرها من الحضارات، أما عن الحضارة الرومانية، فرغم اختلافها عن اليونان القديمة في تطبيق هذا النظام، فإنها ساهمت في إثرائه و بلورة ملامحه [1].

فقد كان لظهور الديمقراطية أول مرة في القرن الخامس قبل الميلاد، ارتباط كبير بميلاد مملكة الفكر و الحضارة الإغريقية، و ذلك ما تجسد في ممارسات الدولة المدينة أثينا و التي عرفت بمصطلح ديموس كراتوس demos kratos بمعنى حكم أو سلطة الشعب، أين أخذ المفهوم بعض الدلالات لدى رواد الفكر الإغريقي[2].

و يمكن إجمال التصور الإغريقي لمفهوم الديمقراطية في تعريف **هيرودوت** الذي يرى أن الديمقراطية تمثل: "حكم الشعب و ما تحمله هذه العبارة من مجموع معاني و دلالات عن المساواة و الحقوق، و الذي يشير بشكل واضح إل مساوئ التي يفرضها النظام الملكي، فهو يعين رجال السلطة من خلال أسلوب القرعة و يخضع للشعب جميع عمليات التصويت". **فهيرودوت** إذن يلخص الديمقراطية في المظاهر الثلاث الآتية:

- المساواة في الحقوق.
- المسؤولية في ممارسة السلطة.
- السيادة الشعبية[3].

---

1 - سعيد بوشعير. **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.الجزء1. ط2 .1991 .ص227.

2 - حازم البلبلاوي. **الديمقراطية الغربية قضايا و مشاكل**. دار الشروق. القاهرة. ط1 .1997 .ص15-16.

3 - سليم قلالة. **تفاعلات المنظور الإسلامي المعاصر مع النظام الدولي. دراسة مستقبلية**. رسالة دكتوراه دولة. الجزء1. ص75.

و عن مفهوم الديمقراطية مع الإمبراطورية الرومانية، و التي تأثرت بفكرة الدولة الإمبراطورية المترامية الأطراف، و التي قامت على أساس القانون الطبيعي و قانون الشعب في كتابات **توماس الإكويني و القديس أوغسطين**[1]. و التي صبغت مفهوم الديمقراطية بطابع ديني له تصور خاص في نظام الحكم، إذ حمل معه فكرة المواطنة العالمية، مع إقامة سلم هرمي للمواطنة، يفرق بين السكان الأصليين و المقاطعات التابعة لها، و التي كان لها تصنيف خاص بمفهوم المواطنة، المرتبط بحق الانتخاب الذي يستثني الولايات التابعة. ثم الوصول إلى الثورة على الكنيسة، و ظهور مفهوم الدولة الأمة التي ركزت على مبدأ القومية، و بالتالي ظهور المجتمع المدني الذي مهد للديمقراطية بنشوء التعددية و طغيان العقل على الدين، و كان ذلك مع مجيء ثورة البورجوازية التي أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة في الحكم ، خاصة ما ارتبط منها بجانب اللبرالية[2].

و جاءت التقاليد الكنسية لتتأرجح في نظرتها للديمقراطية بين قيمتي المساواة و العدالة اللتين قادتاها إلى مبادئ أخرى تابعة[3].

و من خلال ذلك، يمكن القول أن هذه التقاليد اليونانية و الرومانية بما أعطته من أبعاد لمفهوم الديمقراطية، و للقيم التي تتشكل منها مازالت انعكاساتها بادية إلى اليوم في الموقف الغربي من الديمقراطية باعتبارها رسالة عالمية و حاملة قيم إنسانية بإمكانها أن تشمل مجمل النظام العالمي.

أما عن الديمقراطية في العصر الحديث، فإنه لا يمكن إهمال فيها إسهامات بعض المفكرين، الذين دافعوا بشكل كبير عن تقدم و ازدهار النظام الديمقراطي. و لازالت إسهاماتهم تشكل اللبنة الأساسية في البناء الديمقراطي المشكل حاليا. و نذكر في ذلك إسهامات كل من **جون لوك** الذي دافع كثيرا عن ضرورة تقييد السلطات، و التي من شأنها

---

1 – سعيد بوشعير. مرجع سبق ذكره. ص 232.

2 –Jean Touchard. **Histoire des idées politiques**. Presse universitaire de France. Paris. p18.

3 – سليم قلالة. مرجع سبق ذكره. ص 75.

حماية الأفراد من ظلم و قهر السلطة و الحكام، بالإضافة إلى إسهامات **مونتسكيو**، و الذي نادى بضرورة الفصل بين السلطات، معتبرا إياه أكبر ضمان لحماية الحرية الفردية، و تقييد دور السلطة الحاكمة، و تأتي بعد ذلك إسهامات **جون جاك روسو** الذي يعد من أبرز أنصار الفكر الديمقراطي، حتى كانت أفكاره أكبر دعم لرواد الثورة الفرنسية[1].

و بالإضافة إلى هذه الإسهامات الفكرية التي دفعت بالمسيرة الديمقراطية، فإن هناك العديد من الممارسات الفعلية التي كانت ذات أثر كبير و هام في تطوير النظام الديمقراطي، و نذكر في ذلك ما حققته الثورة الفرنسية و ما جاءت به من شعارات، بالإضافة إلى الثورة الأمريكية، و التي سنحاول التركيز على علاقتها بتطور النظرة الأمريكية لمفهوم الديمقراطية.

فكما سبق الذكر، فإن إسهامات بعض الفلاسفة أعطت رواجا كبيرا للأفكار الحرة و لانتشار الديمقراطية، حتى على مستوى المستعمرات، و كان الأمر كذلك بالنسبة للمستعمرات البريطانية في أمريكا، تلك الأفكار التي أعطت قوة دافعة للشعوب المستعمرة، فأعلنت أمريكا استقلالها عام 1776، و حرصت على إقرار المبدأ الديمقراطي، و كفالة ما يقتضيه من أحكام و مبادئ[2].

فمن الطبيعي اعتبار الثورة الأمريكية من المنابع الأساسية في ظهور الديمقراطية اللبرالية و إرساء قواعدها، فقد كانت عبارة عن ثورة للسكان. ذلك حين أدركوا أسباب نجاح أهدافهم التحررية، و المتمثلة في ضرورة اعتناق المجتمع لأفكار توحدهم ضد المحتل الإنجليزي، و وجدوا ذلك في الأفكار الفلسفية الحرة المعتنقة في أوربا، فاعتبرت الحرية و الاستقلال و تقرير المصير المبادئ الأساسية للثورة الأمريكية، و من ثم أصبحت الثورة عبارة عن مقاومة مجتمع ليبرالي جديد لنظام ملكي و أرستقراطي قديم[3] .

---

1 – سعيد بوشعير. مرجع سبق ذكره. ص232.

2 – صلاح الدين إبراهيم. مرجع سبق ذكره. ص106.

3 -Steve Muhlberger. Chronologie of Modern Democracy. Five Different Views. in site Internet:
http://www.nipissingu.ca/department/history/muhlberger/histdem/chronpag.htm.

و بذلك، كان الجانب التاريخي لقيام الولايات المتحدة الأمريكية كدولة، يوحي بوجود ترابط عميق بين المبدأ الديمقراطي و طبيعة التفكير السائد في أوساط المجتمع و الفرد الأمريكي، لاسيما توجهاته السياسة التي طالما أكدت النخب السياسية عل ضرورة مراعاتها و السير وفق مبادئها.

و قد يبدو ذلك الارتباط و التماسك من خلال المحاولات الجادة للفكر الأمريكي المعاصر، و الرامية إلى تقديم مفهوم جديد للديمقراطية يختلف عن مفهومها التاريخي، من خلال تحليل المفهوم وفق نمط تحقيق التصور الديمقراطي للسلطة، و إقامته على أساس الجمع بين القيمة في حد ذاتها و أساليب الممارسة و ليس على أساس أحدهما فقط، أي من خلال ربط الأساليب الفكرية المتعلقة بتحقيق تلك القيمة الجماعية العليا من جهة، و النظم الواقعية المتضمنة لنفس تلك القيم الديمقراطية من جهة أخرى. و انطلاقا من هذه الرؤية التي تميز بين الجانب الفكري و الواقعي، ينظر لمختلف القيم التابعة لمفهوم الديمقراطية: العدالة السياسية، المشاركة، حكم الأغلبية.

و قد انصبت كتابات الفيلسوف الأمريكي **جون ديوي** حول الدفاع عن مبدأ الديمقراطية و السعي إلي تدعيمها، و كذا تجسيدها و تفعيلها في كل ميدان من ميادين الحياة، لذلك فهو بحث عن تطوير نموذج شامل للديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون أساسه ليس الاهتمام بالأطر التقليدية السياسية للديمقراطية، و المرتبطة بالدولة و المؤسسات الحكومية، و إنما بالتركيز على تقديم فهم ديمقراطي للأخلاق و التربية و المنطق و مجالات الفكر الأخرى[1].

مثلت بذلك هذه الرؤية، المفهوم الجديد للديمقراطية و الذي يسود العالم اليوم و يحاول أصحابه فرضه كقيمة عليا[2]. ليجعل بذلك من مفهوم الديمقراطية ميزة للفكر و الثقافة الأمريكية، من خلال حمل شعار نشر قيم هذا المبدأ و الدفاع عنه بمختلف الوسائل، و هو

1- جميل حليل نعمة المحلى و آخرون. **الفكر السياسي الأمريكي المعاصر و أثره على الوطن العربي**. دار الروافد الثقافية ناشرون. بيروت. ط1. 2016. ص 29.

2- سليم قلالة. مرجع سبق ذكره. ص 77.

ما روجت له بعض الكتابات، و مختلف السياسات و الاستراتيجيات الأمريكية على حد سواء.

خامسا: مبدأ حقوق الإنسان في الفكر السياسي الأمريكي

أرست البشرية خلال مسيرتها الطويلة، و تراكم خبراتها مجموعة مبادئ إنسانية، و قواعد عرفية استكشفتها و تبنتها كمبادئ أساسية و ضرورية لاستمرار الحياة. نبعت من اعتبار الإنسان مخلوقا من الله. و عليه، اتخذت فكرة حقوق الإنسان طابع العالمية و الشمولية، حيث عرفت عبر الزمن تطورا له ميزاته و محطاته. يهمنا في هذا المقام أكثر محطة تخص الاسهام الأمريكي في هذا المجال.

فمن الملفت للنظر أن حضارات العصور القديمة(كحضارة بابل، حضارة مصر القديمة، الحضارة الهندية و حضارة الصين القديمة) قد عرفت مبادئ خاصة بالإنسان و حريته، هذه المبادئ و إن كانت تهدف إلى حماية الإنسان، بمفاهيمها البسيطة، فمع ذلك يمكن الاعتماد عليها لفهم التطور التاريخي لمفهوم حقوق الإنسان.

فقد عرفت الحضارة اليونانية بعضا من أشكال الاهتمام بالحقوق، كان من أهمها حرية المشاركة في الحكم، و على اعتبارهم للديمقراطية كأسلوب أمثل للحكم، كانت النظرة للإنسان أنه الأصل في كيان الدولة، و كانت الملكية عندهم جماعية لكنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية. و قد شهد المجتمع اليوناني تقسيما طبقيا يجعل المجتمع طبقتين الأحرار و الأرقاء، و كانت المساواة بينهما منعدمة، و أن الصنف الثاني خلق للطاعة و العمل، هذه النظرة تكرست عند أرسطو الذي يرى أن العبيد من صنع الطبيعة، فهم من الأدوات التي لا يدفعها لتحقيق سعادة الأسرة اليونانية[1].

و فيما يتعلق بالحضارة الرومانية، فإن أهم ما ميز المجتمع الروماني هو التقسيم الطبقي، فقد كان المجتمع مقسم إلى طبقتين، طبقة الأشراف و طبقة العامة، و كان التمييز بينهما يشمل جميع مناحي الحياة ، فلا مساواة أمام القانون، و لا اعتراف للطبقة العامة

1 – شطناوي فيصل. **حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني**. دار الحامد. ط1 .1999. ص 45.

بحق المواطنة، و لا حق للمشاركة في المجالس الشعبية، و قد كانت لكل من الطبقتين قوانين خاصة بها. كما شهدت الحضارة الرومانية على امتداد الزمن، ظاهرة الرق و الاستعباد[1].

و لذلك، فإن من الملاحظ في كلا الحضارتين الإغريقية و الرومانية، في أوج ازدهارهما بالنسبة لحقوق الإنسان ظلتا تقران الاسترقاق، و التفريق بين المواطنين الأصليين و الأجانب، و بين فئة العبيد المجردة من أي حقوق و كذا بين الجنسين أيضا.

أما عن حقوق الإنسان في العصر الحديث، فقد عرف إسهامات العديد من الفلاسفة، حيث كان الأساس الذي انطلقت منه آراؤهم في الدعوة إلى حقوق الإنسان هو فكرة الحق الطبيعي، و هو الحق الذي يشترك فيه جميع الناس. كما أدت فكرة الحق الطبيعي إلى بلورة نظرية العقد الاجتماعي لدى رواد الفكر الغربي، هذه النظرية اتجهت لتقرير حقوق أصلية للفرد و التأكيد عليها. فبالنسبة **لمكيافلي**، فقد دافع عن الحرية و أكد أن الحرية تتطلب المساواة، و اعتبر أن الأشراف هم أعداء المساواة، و دعا الشعوب إلى ضرورة استعمال العنف للحصول على حقوقها في الحرية و المساواة[2].

كما كان **جون لوك** من أكثر المدافعين عن الحرية، و السعي إلى تكريس الفصل بين السلطات للحد من الاستبداد، وكان الأمر نفسه بالنسبة **لمونتيسكيو**، الذي دعا إلى تقييد السلطة، و ضرورة ضمان مبدأ الحرية من خلال الفصل بين السلطات[3].

و بالإضافة إلى الجهود الفكرية التنظيرية لمختلف مراحل تطور حقوق الإنسان كمجموع قيم إنسانية، كان لمجموع الإعلانات التاريخية المختلفة الدور البارز في إعطاء حقوق الإنسان طابعا قانونيا ملموسا، من خلال إعلانات و مواثيق و دساتير تنص صراحة

---

1 – شطناوي فيصل. مرجع سبق ذكره. ص 47.

2– المرجع نفسه. ص 45.

3 – زيادة رضوان. **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. ط1. 2000. ص 28.

على مواضيع حقوق الإنسان. و سنحاول التركيز بشكل أساسي على مجموع الإعلانات الأمريكية التي جاءت في هذا المجال.

و يمكن الاعتماد في ذلك على إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776، و الذي نص أساسا في مقدمته على أن الناس جميعا خلقوا متساوين في مجموع الحقوق، و من ضمن هذه الحقوق نجد الحياة، الحرية و غيرها [1].

فكان التأكيد على إعلان الحقوق، التي أقرت سيادة الشعب و حرية الانتخابات، و المساواة في الحقوق السياسية و حرية الصحافة، و الحريات الشخصية، و اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات كضمان لهذه الحقوق، و شملت أيضا حرية الاعتقاد الديني[2].

و في هذا الإطار يمكن القول أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية على إعلان لحقوق الإنسان، أعطى طابعا خاصا لهذه المبادئ، و أكسب موضوع حقوق الإنسان صدى في التقاليد الأمريكية. و قد لاحظ الخبراء تركيز الخطاب السياسي المعاصر على المبادئ الأخلاقية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعل سؤالا ما يطرح نفسه، يتعلق بتحديد مكان لحقوق الإنسان في سياسة أمريكا الخارجية خصوصا فيما يتعلق بأهم المراحل في تاريخ الإنسانية.

ففي القرن الثامن عشر، نجد الزعماء الأمريكيين أمثال **جورج واشنطن**، قد تنبئوا بأن سعي الولايات المتحدة وراء مثل هذه القيم، و الذي قد يؤدي بها للتدخل في مناطق معينة من العالم، سيكون من أهم المبادئ المحركة للسلوك الأمريكي[3].

و رغم وجود بعض المحطات السلبية في التاريخ السياسي للولايات المتحدة بشأن مسألة حقوق الإنسان، فإن الحديث عن مكانة الأخلاق و حقوق الإنسان أخذت تدريجيا تأخذ مكانها في السياسة الخارجية الأمريكية جليا مع مطلع القرن العشرين، و ذلك مع الفكر الذي

---

1 – شطناوي فيصل. مرجع سبق ذكره. ص 46.

2 – المرجع نفسه. ص 46.

3– المرجع نفسه. ص 47.

دافع من أجله الرئيس الأمريكي ويلسون من خلال مبادئه الأربعة عشر، و التي أكد فيها على الحقوق و الحريات تحت شعار الديمقراطية.

و لذلك، بقي موضوع حقوق الإنسان بين تقدم و تراجع بين مختلف التشكيلات السياسية التي تداولت سلطة الولايات المتحدة الأمريكية، رغم تأكيد العلاقة التاريخية الوثيقة بين مفهوم الدولة و مفهوم الحقوق و الحريات في الولايات المتحدة.

إن ما يمكن أن نصل إليه، هو ثراء الجانب التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص هذه المبادئ، حيث ارتبطت مسيرة تطور المبادئ الديمقراطية و نداءات حقوق الإنسان ضمن تطور مفهوم الدولة في الولايات المتحدة. و لعل ذلك ما يدفع بإلحاح إلى محاولة تأكيد هذا الارتباط، و اختباره على مستوى الممارسات السياسية للولايات المتحدة خصوصا فيما يتعلق بمدى انعكاس هذه القيم و الافكار على مستوى التفكير الاستراتيجي الامريكي، و بالتالي كيفية تأثيره في توجهاتها تجاه بقية دول العالم.

المطلب الثاني: أثر المكون الديني في توجيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي

كان لنشاط و دور الدين على مستوى التفاعلات السياسية الغربية، الأسبقية مقارنة بظهور الولايات المتحدة كقطب دولي على الساحة الغربية و الدولية، و لذلك لابد من الوقوف على المرحلة التي كانت كمؤشر لتفعيل أكثر و بشكل بارز لدور الدين على مستوى الدول الأوربية قبل بروز الولايات المتحدة.

فقد عرف التاريخ الأوروبي الغربي، و قبل ظهور الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، بعض العلاقات و التفاعلات التي اتسمت بالصبغة الدينية، خاصة في مجال التفاعلات الصراعية و الحروب التي عرفتها المنطقة، و التي كانت ذات طابع عقائدي ديني بالدرجة الأولى.

و إذا جئنا للحديث عن حرب الثلاثين عاما التي سادت الدول الغربية الأوروبية منذ 1618، نجد أن الكثير من المختصين أكدوا أن هناك تأثيرا و دافعا دينيا أساسي في تلك الحروب. فقد كان الغطاء الديني الكاثوليكي البروتستانتي ميزة هذه الحروب، فمن المعروف أن هذه الحروب نشأت بين الأقاليم الألمانية التي تعتنق المذهب البروتستانتي من جهة، و الأقاليم النمساوية التي تدين بالمذهب الكاثوليكي من جهة أخرى، و على الرغم من تداخل العديد من الأبعاد الاقتصادية و المصلحية و السياسية في تفعيل و إثارة تلك الحروب، إلا أن البعد الديني كان يغطي تلك المصالح الاقتصادية أو السياسية، إذ شهدت تلك الفترة بروز النزعات الدينية بشكل واضح و تأثيرها على أنماط تفاعل و سلوكيات الدول الأوروبية[1].

و انطلاقا من ذلك، بدأ الحديث عن حضور و توظيف الإطار الديني على مستوى التفاعلات السياسية الدولية، فعلى الرغم من سيطرة المنظور الاقتصادي و التبادل التجاري على واقع المشاريع التوسعية الغربية، إلا أن الجانب الديني كان دائما في الواجهة. فكان أن التقت طموحات الملوك و التجار و رجال الكنيسة، أين اعتمدت الحملات التوسعية الغربية على ما يعرف بثلاثية: العسكري، التاجر و المبشر الديني. و توالت الحملات التوسعية الغربية متبنية الصيغة السابقة إلى غاية الحرب العالمية الأولى، و وصولا إلى قيام عصبة الأمم التي جعلت من نظام الانتداب على مستعمرات الدول التي خسرت الحرب العالمية الأولى و اعتبرته بمثابة الرسالة المقدسة، من خلال نقل نموذج الحضارة إلى شعوب العالم التي مازالت غير مؤهلة.[2]

و من خلال هذا الاستقراء التاريخي للعلاقات الدولية في مراحل تاريخية سابقة، تبين أن هذه المراحل شهدت توظيف الجانب الديني على مستوى التفاعلات الدولية، و قبل ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب على الساحة الدولية و دخولها في إطار المنظومة الغربية،

---

1 – سمير مرقس. **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة. الدين.. القوة. من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر** . مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. الطبعة الأولى.2003. ص 25.

2 – المرجع نفسه. ص 32.

و بذلك استمر الهيكل الغربي بالتوافق بين العوامل السابقة في توجيه سلوكيات الدول(الجانب السياسي و الاقتصادي و الثقافي ممثلا في الجانب الديني بالدرجة الأولى).

مثل عام 1776، أهم مرحلة في التاريخ الأمريكي، حيث تمت الوحدة بين 13 ولاية و إعلان قيام الولايات المتحدة كدولة مستقلة، و إذا كانت الولايات المتحدة قد انتظرت نحو 284 عاما لتعلن استقلالها (1492 ، 1776) فإنها قد انتظرت 183 عاما أخرى ليكتمل اتحادها، في عام 1959 بانضمام ولايتي ألاسكا و جزر هاواي إلى الاتحاد الأمريكي[1].

و مع التحولات التي شهدها المجتمع الأمريكي عبر قرون خمسة، و التي تمثل عمره الرسمي منذ اكتشافه، نظر إلى الولايات المتحدة على أنها سلسلة متواصلة من تجارب الحياة التي قدم بها المهاجرون من كل مكان، و التي لم تنجح هذه التحولات في إلغاء خصائصهم المتميزة، هذه الخصائص التي زادت بنية المجتمع متانة و صلابة، و كانت من أهم سماته الراسخة[2].

و في إطار هذه الخصوصية، كان لقضايا الهوية و الدين، و خاصة عنصر الدين دورا محوريا في المجتمع الأمريكي، فقد ظل المكون الديني العقدي يمثل قيمة أساسية في حياة الأمريكيين، و ملمحا مميزا للمجتمع على مدار التاريخ الأمريكي، بل يمكن القول أن المجتمع الأمريكي أسس تاريخيا على أساس ديني. و رغم علمانية الدولة التي تم إقرارها منذ البدايات الأولى لجيل المؤسسين الأوائل، و حرصهم على فصل الدولة الناشئة عن الكنيسة، و رغم أن الدستور الأميركي و تعديلاته تؤكد على الفصل بين الدين و الدولة[3].

ظل المجتمع الأمريكي واحدا من أكثر المجتمعات محافظة و تدينا، و ظل الدين يمثل عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأميركي، فالحياة الأميركية تخضع لنظام من

---

1 – سمير مرقس. مرجع سبق ذكره. ص 36.

2 – عصام عبد الشافي. الدور السياسي للأقليات الإسلامية في المجتمع الأمريكي. عن موقع:
http://www.islamtoday.net/questions/show_articles_content.cfm?id=71&catid=75&artid=2042

3 – صموئيل هنتنغتون. **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. ترجمة: حسام خضور. دار الرأي للنشر. دمشق. ط1 .2005 .ص94.

القيم، تتفاعل داخله العديد من الأديان و لكن بدرجات مختلفة، تفصل بينها مسافات اجتماعية و اتجاهات مذهبية و فكرية، تؤكد على هذه التعددية، و هو ما ترتب عليه تزايد دور الدين و تنوع الانتماء العقائدي كمقومات للهوية في المجتمع الأميركي، فالمواطن الأميركي يشارك في الحياة السياسية و الاجتماعية لا بصفته مواطنا أميركيا علمانيا، و لكن غالبا بصفته بروتستانتيا، أو كاثوليكيا، يهوديا أو مسلما، أو غير ذلك من المذاهب و الانتماءات الدينية [1].

و لذلك، فقد صاحبت المشاعر الدينية الحياة الأمريكية، و لم يكن المجتمع الأمريكي بمنأى عن تعاليمه و طقوسه، لدرجة أصبح فيها تأثير الجانب الديني في هذا المجتمع يلفت الانتباه، ليبدو الأمر و كأن المجتمع الأمريكي يتعرض لصحوة دينية و عودة للتمسك بالجانب الروحي و العقائدي. و قد بلغ تأثير الجانب الديني في المجتمع الأمريكي قدرا هاما جعله يحمل العديد من السمات و التقاليد الدينية.

و حسب **ماكس فيبر** فقد أثرت البروتستانتية تأثيرا عميقا في الثقافة الدينية الأمريكية، حيث أدت إلى نمو العديد من المعتقدات المتصلة بمجالات مختلفة داخل الحياة العامة للفرد الأمريكي و بخاصة في مجالات العمل و الوقت و العقلانية، انطلاقا من تأويلها للقدر المسبق وفقا للمبدأ القائل: " مادام المرء لا يستطيع أن يضمن بعمله الصالح موقعه في الجنة، لأن هذا مكتوب سلفا ، فالثراء قابل لأن يكون علامة الاصطفاء الإلهي"[2].

و إذا تحدثنا عن طبيعة السلوكيات و العادات الدينية التي يواظب عليها الفرد و المجتمع الأمريكي نجد[3]:

---

1 – رمزي كلارك و آخرون. **الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي و الحاضر**. مكتبة الشروق. القاهرة. الجزء الأول. ط1 .2001. ص 203.

2 – سمير مرقس. **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة. الدين.. القوة. من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر**. مرجع سبق ذكره. ص 38.

3 – علي عبد الباقي. **دور الدين في صياغة الفرد و المجتمع الأمريكي**. عن موقع:
http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=44057

- أن معظم الأمريكيين يؤمنون بالوقائع و المعجزات الدينية و التاريخية المذكورة في الكتاب المقدس، مثل قصة الخلق و طوفان نوح وشق موسى البحر بعصاه و معجزات السيد المسيح و غيرها بصورة حرفية. و يضاف إلى ذلك، الإيمان بعودة المسيح و معارك آخر الزمان خاصة عند الطائفة الإنجيلية. كما يعتقد معظم الأمريكيين في الغيبيات و الجنة و النار و الأرواح الشريرة و غيره.
- كما تتنوع مظاهر التدين في المجتمع الأمريكي من تعميد الأطفال في الكنائس الكاثوليكية و تنشئة الأطفال على الأخلاق المسيحية، إلى الحرص على الذهاب إلى الكنيسة بصورة منتظمة. و من تسمية المدن في مختلف الولايات بأسماء مدن مستقاة من الكتاب المقدس إلى المشاركة في الأنشطة الاجتماعية التي تنظمها و تشرف عليها الكنائس.
- و من الصلاة عند البدء في تناول الطعام، إلى حضور الآلاف لجلسة القداس أو لمحاضرة في ملعب كرة قدم أو بيسبول في المدن الكبرى، كما أن هناك من يضع رمز أو شعار ديني على السيارة الخاصة، بالإضافة إلى اتخاذ مواقف سياسية لتحقيق معتقدات دينية[1].

و من أكثر الأمثلة وضوحا على دور و تأثير الدين في الحياة العامة فضلا عن السياسة الأمريكية، نجدها بشكل بارز من خلال عمليات التصويت في الانتخابات التشريعية و الرئاسية، فغالبا ما يصوت المحافظون و المتدينون لصالح الحزب الجمهوري، ما يجعل قادة و مرشحي الحزب ينحازون في برامجهم الانتخابية إلى الأفكار ذات الطابع و المرجع الديني، التي تخاطب المشاعر الدينية و المعتقدات[2].

1 – علي عبد الباقي. دور الدين في صياغة الفرد و المجتمع الأمريكي . مرجع سبق ذكره.

2 – يحيى عبد المبدي. دور الدين في حياة الفرد و المجتمع الأمريكي. عن موقع:
http://www.adhwaa.org/research_details.asp?id=117&b=0

و بذلك يتوضح من خلال بعض الدلائل التي تعرضنا لها ، أو من خلال بعضها الآخر أن الطابع الديني يغلب على الحياة العامة للفرد و المجتمع الأمريكي، ليجعل منه حسب ما تصفه به بعض الكتابات بأنه مجتمع متدين النشأة.

و رغم كل ما يقال عن تدين المجتمع الأمريكي و أهمية دور الدين في حياة الفرد و الأسرة و المجتمع، و الذي يمثل بالنسبة إليه أساس و جوهر الحياة الاجتماعية و حتى السياسية، إلا أن هناك خاصية تميز الطابع الديني للفرد الأمريكي، فلا يزال الدين في اعتقاد و سلوك معظم الأمريكيين، شأنا شخصيا لا يتجاوز قناعات الفرد و طريقة معيشته. و ذلك نظرا للتوازن الكائن في المجتمع بين الدين و المحافظة من جانب، و العلمانية و حرية الاختيار و احترام الحياة الخاصة للآخرين من جانب آخر[1].

كما أن هناك أسبابا تحد من السيطرة الكاملة للدين على حياة الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الثقافة الفردية و التمحور حول الذات التي تميز الثقافة المادية الرأسمالية، و تجعل الفرد لا يهتم كثيرا بما يجري خارج حدود بيته إلا بما يعود عليه من مصلحة شخصية، حتى إن الفرد الأمريكي في علاقته بالدين و الكنيسة يعتبر انتقائيا إلى حد بعيد، حيث يأخذ منها ما يتوافق مع رؤيته و احتياجاته. و لعل ظاهرة سهولة الانتماء و التنقل بين الكنائس المختلفة تكون قد نتجت بسبب هذه الطبيعة، فنجد أن الأفراد ينتقلون بالانتماء و الاعتقاد من كنيسة إلى أخرى بشكل مستمر[2].

ليس للولايات المتحدة دين رسمي، لكن الدين المسيحي هو دين الأغلبية، حيث أنه يحتل الدرجة الأولى من حيث ارتباطه أساسا بنشأة المجتمع الأمريكي من جهة، و من جهة أخرى لحجم التأثير و المكانة التي يشغلها في الأوساط الاجتماعية و السياسية الأمريكية. كما يوجد

1 – رمزي كلارك و آخرون. **الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي و الحاضر**. مرجع سبق ذكره. ص 250.
2 – المرجع نفسه. ص 251.

تمثيل للعديد من الديانات الأخرى مثل الإسلام، اليهودية، البوذية الهندوسية و السيخية في المجتمع الأمريكي[1].

و لذلك سنركز بالدراسة حول المسيحية في أمريكا منذ بداية ظهور المجتمع الأمريكي، و من خلال الوقوف على تطور هذا المذهب و انقساماته عبر مسيرة تطور المجتمع الأمريكي.

قد بينت طبيعة النشأة الأمريكية أن المهاجرين الأوائل ذوي الانتماء الديني المسيحي و البروتستانتي على وجه الخصوص، الذين أطلق عليهم اسم **البيوريتانيين** Puritans أو الطهوريين أتباع **المذهب الكالفيني** نسبة إلى **جون كالفن***، و الذين كانوا قد هاجروا إلى أمريكا بسبب الاضطهاد الديني في أوروبا، و حملوا اعتقاد في أنفسهم بأنهم شعب الله المختار الوافد إلى أمريكا[2].

و لذلك، و حسب ما يؤكده بعض علماء الاجتماع الديني ، فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية ولد المجتمع و الدين في آن واحد. ليظهر تواجد كبير للمهاجرين أصحاب الانتماء العقدي البروتستانتي، و سادت بذلك الكنيسة البروتستانتية و كانت القوة الغالبة في العالم الجديد. و قد تجسدت هذه المكانة من خلال بعض الأسباب، التي كان من أهمها: حرص هذه الفئة على التطور الاجتماعي و الاقتصادي المنسجم مع الجانب العقدي الديني ، أي من خلال الجمع بين الاحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية و دمجها مع متطلبات الجانب الروحي عكس ما سار عليه الاتجاه الأوروبي ، فقد تركز الاهتمام على العلاقة الوثيقة بين التقوى الشخصية و إحراز النجاحات الدنيوية[3].

---

1 – رمزي كلارك و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 252.

* **الكالفينية** : مذهب مسيحي بروتستانتي يعزى تأسيسه للمصلح الفرنسي **جون كالفن**، و كان هذا الأخير قد وضع مؤلفه (مبادئ الإيمان المسيحي) و الذي يعتبره الكثيرين من أهم ما كتب في الحركة البروتستانتية، انتشرت الكالفينية في القرن السابع عشر في جميع أنحاء أوروبا، فامتدت إلى اسكتلندا و هولندا و أجزاء من ألمانيا و فرنسا و هنغاريا ثم بولندا.

2 – رمزي كلارك و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 253.

3 – المرجع نفسه. ص 255.

إن ما ميز ولادة المجتمع الأمريكي الجديد هو التحرر من كل أنواع التقاليد الأرستقراطية التي سادت الدول الأوروبية، و بذلك ساعدت هذه الظروف المهاجرين الجدد على الاستفادة في الجانب الاقتصادي من خلال تحقيق قفزات تنموية مميزة. وهذا ما أكده ماكس فيبر من أن: "الكفاح من أجل الثروة و النجاح، الذي فرضته حالة العالم الجديد قد التقى بالأخلاق البروتستنتية[1]" .

رغم أن المسيحية ذات الاتجاه البروتستانتي ، مثلت الاتجاه المهيمن على الروح أو العقيدة الخاصة بالمجتمع الأمريكي ، إلا أن هذه العقيدة الدينية ظهرت من خلال أوجه مختلفة، و عليه يمكن تقديم تعريفات مختصرة للتيارات البروتستانتية الرئيسية بالمجتمع الأمريكي و التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة تيارات كبرى، و هي التيار الأصولي، التيار الليبرالي و التيار الإنجليكي، فكانت هي أهم الاتجاهات الدينية التي هيمنت بشدة على الجانب الروحي و العقائدي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو التقسيم الذي حدده بدقة الكاتب الأمريكي المعروف **والتر راسل ميد** الباحث بمجلس العلاقات الخارجية[2]:

فالنسبة للتيار **البروتستانتي الأصولي** فهو يمثل أكثر التيارات البروتستانتية انغلاقا و عزلة بسبب تمسك أتباعه بالتفسير الحرفي لنصوص الديانة المسيحية بغض النظر عن مدى تطابق هذه النصوص مع الحقائق العلمية، هذا إضافة إلى موقفهم المعادي للطوائف الدينية الأخرى بما في ذلك الطوائف المسيحية المختلفة عنهم كالكاثوليكيين، و إلى رغبتهم الانعزالية الناتجة عن شعورهم بالاغتراب و بالعزلة، و بكون الأغلبية المحيطة بها أغلبية غير مؤمنة و لن

---

1 – سمير مرقس. **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة..الدين.. القوة. من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر** . مرجع سبق ذكره. ص38.

2 – علاء بيومي. **الإنجليكيون و إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية**. عن موقع:

http://alaabayoumi.blogspot.com/2004/05/4-2004-2004-2001-1963-32-1992.html

تؤمن بأفكارهم الدينية التي تشجعهم على النظر إلى المؤمنين كمجموعة أقلية تعيش في وسط أغلبية غير مؤمنة عبر التاريخ.

كما أن المعتقدات السابقة تدفع الأصوليين إلى العزلة على الصعيد الداخلي لإيمانهم بأن أمريكا لن تصبح يوما ما دولة دينية تتبع تعاليم المسيحية، و العزلة على المستوى الخارجي لشعورهم بأن النظام الدولي و المؤسسات الدولية تحمي دول و نخب علمانية و أخرى معادية للمسيحية.

و بالنسبة للتيار **البروتستانتي الليبرالي**، فيمثل التيار الأكثر انفتاحا على الأخر من بين تيارات البروتستانتية الأمريكية بسبب تعالميه التي تفضل النظر للمسيحية على أنها نظام أخلاقي و ليس كنصوص تطبق حرفيا على الواقع، حيث يرى أتباع هذا التيار أن الأديان المختلفة تحض على الأخلاق بشكل أو بأخر كما يتبنون نظرة أكثر قبولا بفكرة أن الرب سوف يتقبل الطوائف غير المسيحية و يغفر لهم في الآخرة[1].

و ينظر أصحاب هذا التيار بشكل عام نظرة متسامحة تجاه الأديان الأخرى، مع الحرص على التعاون معهم، كما ينظرون نظرة إيجابية لمستقبل العالم، و إلى قدرة بلدان العالم على التعاون مع بعضها بعضا و بناء نظام دولي يحقق العدالة و السلام.

و من جهة أخرى، فإن التيار البروتستانتي الليبرالي كان التيار السائد بالولايات المتحدة خلال معظم التاريخ الأمريكي، و خاصة أن الحركات الفكرية العلمانية التي مرت بها أمريكا ساندت هذا التيار و دعمته، و قد حقق هذا التيار انتشارا واسعا في عقد الستينات بصفة خاصة، و الذي شهد انتشار للحركات الليبرالية بالمجتمع الأمريكي، و لكن التيار نفسه بدأ في التراجع منذ ذلك الحين لعدة أسباب، على رأسها طبيعته المتسامحة مع الفكر العلماني مما يجعله يفقد الكثير من أتباعه للفكر العلماني ذاته، هذا إضافة إلى ميل أتباع هذا التيار إلى عدم التركيز على القضايا الدينية في أجندتهم العامة مما أفقدهم تدريجيا مساندة المتدينين بالمجتمع الأمريكي، هذا إضافة

1 – رمزي كلارك و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 252.

إلى موقف أصحاب التيار الليبرالي المتسامحة مع قضايا مثل حقوق الشواذ، و التي تفقدهم مساندة التيارات الدينية المحافظة داخل الديانات الأمريكية المختلفة كالطوائف الكاثوليكية و اليهودية المحافظة[1].

أما بالنسبة **للتيار الإنجليكي** فيوصف على أنه التيار الوسط بين التيارين السابقين، فهو يجمع بين عقائد التيار الأصولي المنغلقة و نظرة التيار الليبرالي للعالم المنفتحة، حيث يؤمن الأنجليكيون بأن الإيمان بالمسيح هو الطريق الوحيد للخلاص في الآخرة، و لكنهم في نفس الوقت يرون أن الإيمان بالمسيح ليس مغلقا على أقلية صغيرة من المؤمنين، كما هو الحال في معتقدات الأصوليين، حيث يرى الأنجليكيون على النقيض أن باب الإيمان بالمسيح و الولادة من جديد مفتوح أمام الجميع.

لذا يركز الأنجليكيون في أنشطتهم إلى التبشير الديني بالاعتماد على أسلوب العمل الخيري كأسلوب لجذب قلوب غير المسيحيين للمسيحية، و هي أفكار تجعل الأنجليكيون منفتحين على التعاون مع التيارات الأخرى داخل و خارج أمريكا، بعكس الأصوليين الذين يميلون للانغلاق على أنفسهم و العزلة، كما يتميز الأنجليكيون بتفاؤلهم بخصوص إمكانية إحداث تغيير أمريكا و العالم بشكل يخدم أهدافهم في نشر المسيحية[2].

و في مقابل ذلك، نجد أن هناك العديد من الكتاب و الباحثين في الشأن الأمريكي يشيرون باهتمام إلى قضية العلاقة الوثيقة بين المسيحية البروتستانتية الأمريكية و بين اليهودية، و تظهر وثاقة هذه الصلة حسبهم من خلال الارتباط التاريخي، الذي وحد أسلوب المنشأ و التشكل بالنسبة للمجتمع الأمريكي و كذا المجتمع اليهودي .فهناك اعتقاد راسخ في أذهان بعض الأوساط الأمريكية و حتى اليهودية مفاده أن يسوع المسيح ولد يهوديا [3].

---

1 – سمير مرقس. مرجع سبق ذكره. ص 104.

2 – علاء بيومي. **الإنجليكيون و إعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص 27.

3 – روجيه غارودي و آخرون. **الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي و الحاضر**. مكتبة الشروق. القاهرة. الجزء الثاني. ط1 .2001. ص 189.

كما اعتبرت حركة الإصلاح الديني البروتستنتي ذات مسؤولية كبيرة في حمل معالم التراث اليهودي و تاريخ انتصاراتهم، خصوصا بعد دخول المهاجرين الكالفانيين أو البيوريتاريين إلى أمريكا العالم الجديد. فكان أن اعتبروا أمريكا بمثابة الأرض المقدسة أورشليم، أو أرض كنعان الجديدة، و شبهوا أنفسهم بالعبرانيين القدماء حين طوردوا من طرف الملوك الإنجليز[1].

و على غرار ما ذهب إليه **والتر ماكدوجال** في كتابه عن معضلة السياسة الخارجية الأمريكية (أرض الميعاد و الدولة الصليبية)، من أن أمريكا العالم الجديد كانت بمثابة أورشليم أو أرض كنعان، و أن إنجلترا التي هرب منها البروتستانتيون، كانت تمثل أرض مصر التي فر منها اليهود من ظلم فرعون الذي شبهه بالملك الانجليزي، الذي طرد و حارب البروتستانتيين من أوروبا. و يضيف **ماكدوجال** في تأكيده على يهودية المنشأ بالنسبة للمجتمع الأمريكي و الدولة الأمريكية، بأن القس البروتستانتي **صمويل ويكمان** قال على ظهر السفينة التي كانت تحمل مجموعات البيوريتاريين الوافدين إلى العالم الجديد:" إن أورشليم كانت، لكن **نيو إنجلند New England** هي الموجودة الآن، و أن اليهود كانوا، لكنكم أنتم شعب الله المختار و عهد الله معكم، فضعوا اسم **نيو إنجلند** مكان أورشليم"[2].

و هو ما يؤكد التقارب الذي حاولت بعض الكتابات من خلاله وضع أسس تاريخية لتوثيق ارتباط المسيحية الأمريكية باليهودية[3].

فقد جسد البروتستانتيون الطهوريون قصة العبرانيين القدماء في أرض كنعان، من خلال مطاردتهم للهنود الذين كانوا يسكنون أمريكا، على أنهم عبرانيين يطاردون الكنعانيين في فلسطين. و كان الارتباط التاريخي الذي جمع الديانة المسيحية باليهودية في الولايات المتحدة

---

1 – علاء بيومي. مرجع سبق ذكره. .28.

2 – والتر أ. ماكدوجال. **أرض الميعاد و الدولة الصليبية: أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776**. ترجمة: رضا هلال. دار الشروق. القاهرة. ط2. 2001. ص40.

3–Michael Northcott. **An Angel Directs the Storm Apocalyptic Religion and American Empire** .New York. Palgrave Macmillan a division of St. Martin's Press. 2004.p51.

الأمريكية بالشكل الذي ذكرناه، أثر على العديد من العادات داخل المجتمع الأمريكي الجديد، كما أثر في التقاليد الدينية المسيحية لأفراده. فقد أخذ البروتستنت يتكلمون العبرية، و يطلقون على أبنائهم أسماء يهودية، كما درست العبرية بكل المقاطعات حتى أصبحت ذات رواج بين فئات واسعة داخل المجتمع الأمريكي[1].

فقد صبغت البروتستنتية بصبغة يهودية، حتى في طبيعة المعتقدات، حيث انتشر الإيمان بإله إسرائيل الذي منحهم العيش في أمريكا أو إسرائيل الجديدة، و إيمانهم بنهاية العالم مع عودة المسيح ليمهدوا لعودته بجمع شتات اليهود في فلسطين أو إسرائيل القديمة[2].

و استنادا إلى العلاقة و التداخل الكبير بين المسيحية و اليهودية في الولايات المتحدة، برزت تسمية جديدة أخذت مكانة كبيرة من حيث مستوى القبول و كذا التأثير داخل الأوساط الاجتماعية و السياسية على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، و يتعلق الأمر بتيار المسيحية الصهيونية، و الذي انبثق كما ذكرنا من جراء تهويد التراث الديني البروتستانتي. و يعتبر **وليام بلاكستون** المبشر الإنجيلي من أبرز الشخصيات المسيحية الصهيونية، و من الأوائل في إنشائها و انتشار نشاطها و تأثيرها. فقد تزعم **بلاكستون** جمعية تهتم بإعادة اليهود إلى فلسطين قبل عودة المسيح، كما قدم في عام 1891 عريضة إلى الرئيس الأمريكي **بنيامين هاريسون** ، مطالبا فيها بضرورة تدخل أمريكا لإعادة اليهود إلى فلسطين[3].

و من خلال هذه التفاعلات، نجد بأن هناك ربط كبير بين الديانة المسيحية و اليهودية في الولايات المتحدة، أدت إلى تشكيل قوى دينية و تيارات ذات أبعاد فكرية و عقائدية أخذت مكانتها في الداخل الأمريكي، من خلال التأثير على مستوى اعتقادات الأفراد و قناعاتهم من جهة، و الأهم من ذلك مستوى التأثير الذي تمارسه خاصة بوصولها إلى مناصب حساسة في اتخاذ

---

1 – رضا هلال. **الدين و السياسة في أمريكا المسيح الأمريكي و صهيون**. من كتاب: الإمبراطورية الأمريكية. مكتبة الشروق. القاهرة. الجزء الثاني. ط1. 2001. ص 190.

2 – المرجع نفسه. ص 190.

3 – المرجع نفسه. ص 196.

القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أضفنا إلى ذلك محاولات بعض المحافظين التأكيد على أن التراث التاريخي و الثقافي الأمريكي القائم على ما يطلق عليه التراث اليهودي المسيحي، و الربط بين المصير المشترك لليهود و المسيحيين و التحالف الاستراتيجي بينهما، و اقتناع كثير من الأمريكيين بهذه الفرضية خاصة المتدينين، ليصبح واضحا فيما بعد لماذا يتخذ المواطن الأمريكي العادي مواقف مؤيدة لإسرائيل[1].

و من المعتقدات الدينية التي برزت مع هذا المذهب، نجد أنه يربط بشكل وثيق بين الالتزام الديني و العمل من أجل الكسب، فالسعي وراء الحصول على الثروة و المال يندرج ضمن جوهر العقيدة الدينية التي بني عليها المجتمع الأمريكي، فوفق هذا الاعتقاد، فإن الإنسان و من وراء سعيه لكسب الثروة يسعى لإرضاء الله، أما الفقراء فالفقر بالنسبة لهم مسألة قدرية محتومة، و لا يلزم الأغنياء بمساعدتهم أو البحث عن حلول لمشاكلهم، كما يرون بأنه ليس على الدولة أن ترصد ميزانيات و برامج من أجل ذلك، فالمسألة قدرية في معتقدهم، و هو نفس نمط الاعتقاد الذي ظهرت بعض من معالمه في فترة حكم الرئيس بوش الابن، و المعروف عنه أنه صاحب منهج ديني محافظ[2].

و من الأفكار التي حملها و دافع عنها هذا التيار الديني، هو دعوته إلى تبني فكرة محاربة الشر و انتصار الخير عليه، ذلك لتطهير المجتمع بكامله من كل أنواع الشرور و وضعه على طريق الفضيلة و الصواب. و أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، فبمجرد الوصول إلى تطهير المجتمع الأمريكي من الشوائب و تحقيق معنى الفضيلة فيه، يتوجب المضي نحو حدود جديدة و نقل كلام الله و تمدين الآخرين، فهم يؤمنون بمقولة: "إن الأطهار هم جنود المسيح، و أن الأمريكيين هم جنود الديمقراطية وفق مقاييس العالم"[3].

1- عبد العزيز كامل. المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي. **تقرير صادر عن مجلة البيان** . الإصدار الثاني. ط1. 2004. ص 231.

2 - عبد القادر محمد فهمي. **الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الامبراطوري**. مرجع سبق ذكره. ص 36..

3 - المرجع نفسه. ص 37.

فبمثل هكذا أفكار، تم اضفاء طابع القداسة على سياسات و مشاريع أمريكا في العالم بالصبغة الدينية و المصوغ العقدي. فكثيرا ما ارتبط تفكير الانجليكين أو الطهوريون بهاجس حمل الرسالة و نشر هذه الأفكار و القيم إلى بقية الشعوب، و هي المهمة التي يعتقدون بأنها تعبير عن مشيئة إلاهية لا يملك الإنسان إلا الانصياع و الإذعان لأوامرها، فالدولة حسبهم هي من اختيار الرب، و الشعب هو من اختاره الله بعناية ضمن خطة إلهية محكمة للكون.

من خلال هذه الأفكار و المعتقدات، تشكلت البنى الاساسية لمنهج التفكير و نمط السلوك و التفاعل السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأة الدولة، فالروح الدينية و الانتماء ساد المجتمع الأمريكي منذ ولادته، و صبغ فلسفته السياسية و مؤسسات الحكم لديه، فبالرغم مما يدعو إليه من حرية العقيدة و فصل الدين عن الدولة، إلا أنه الأكثر نشاطا في الدعوة لمعتقده الديني، فكانت بذلك عملية صياغة البناء الفكري و الثقافي للمجتمع الأمريكي وثيقة الصلة بالمعتقد الديني و ما يدعو إليه، و كانت كذلك مجسدة بشكل واضح على السياسة و في توجيه سلوك الدولة و تصورها للعالم[1].

فقد تم تبني هذه المعتقدات على مستوى الرؤساء الأمريكيين منذ وقت بعيد، فالرئيس **جورج واشنطن** وضح فكرة التدخل الإلهي و العناية الالهية بالقول: " ما من شعب مدعو أكثر من شعب الولايات المتحدة إلى شكر الله و عبادة اليد الخفية التي تقود أمور الناس، فكل خطوة جعلتهم يتقدمون على طريق الاستقلال الوطني تبدو موسومة بسمة التدخل الالهي". أما الرئيس **جون أدامز** فنظر للولايات المتحدة على انها:" المكان المحظوظ، الأرض المحمية بالعناية الإلهية"، و من جهته، يذهب الرئيس **بنيامين فرانكلين** إلى اعتبار أمريكا معززة بأيديولوجية لن يزعزعها شيء، و أن أمريكا ستكون مولدة لمجتمع عالمي فالمبادئ الامريكية مخصصة للتطبيق في كل مكان. و لا يخرج الرئيس **جورج بوش الابن** عن القاعدة إذ يقول: " لا يمكن للمرء أن يكون رئيسا لهذه البلاد من دون قناعة أننا الأمة الوحيدة الخاضعة لأوامر الله... و لئن كان الله

1 – عبد القادر محمد فهمي. مرجع سبق ذكره. ص 38.

قد سمح بأن يجتمع في أرض امريكا شعب متميز، فإن ذلك قد تم بفعل الارادة و العناية الالهية التي منحتهم رسالة حك العالم ذات يوم"[1].

أما بالنسبة للديانة الكاثوليكية، فهي تنتشر على ما يقارب ربع الشعب الأمريكي، و هي جماعة دينية موحدة. تعترف بالولاء للفاتيكان. و تنشط كثيرا في مواجهة البروتستنت، يرتبط أصحاب هذا التيار الديني مع الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، إلا أن تأثير الكنيسة الكاثوليكية ضئيل مقارنة بالديانة البروتستنتية[2].

و بناء على العناصر المذكورة، يمكننا تصور حجم و اتساع الدائرة التي يشغلها العامل الديني في الولايات المتحدة، من خلال ارتباط هذا الأخير بميلاد و نشوء الدولة و المجتمع من ناحية ، و من ناحية أخرى من حيث التركيبة الدينية و الثقافية التي ضمها المجتمع الأمريكي، و التي تضم الكثير من التيارات و الجماعات التي تنشط في شكل كنائس أو جمعيات دينية. و الأهم من ذلك حجم التأثير الذي تمارسه القوى الدينية في أمريكا من خلال ارتباطها الوثيق بالنخب الحاكمة فيها و وصول أبرز زعاماتها إلى مناصب عليا في الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

---

1 – عبد القادر محمد فهمي. مرجع سبق ذكره. ص 40.

2 – عادل ثابت. **النظم السياسية**. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. ط1. 1999. ص 265.

المبحث الثاني: الدعائم النظرية للفكر الاستراتيجي الأمريكي

كثيرا ما لعبت نظريات العلاقات الدولية دورا مهما بارزا في فهم و تحليل تفاصيل الواقع الدولي بمختلف أطواره، فالكثير من الباحثين يعتمدون على أطرها التحليلية في محاولة الاحاطة بسلوكيات الفواعل، و معرفة أهم الابعاد التفسيرية لها، فكيف و الحديث عن محاولة الإحاطة بالأطر النظرية التي رافقت علمية بلورة و تطور الاستراتيجيات الأمريكية في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، فالأكيد أن لهذه الاسهامات الدور الأبرز في تفكيك تفاصيلها و إلقاء الضوء على مختلف أبعادها. لذلك حاولنا توظيف اسهامات هذه النظريات مع التركيز على أوجه العلاقة و الارتباط بينها و بين عملية بناء التفكير الاستراتيجي الأمريكي. على أن يكون المطلب الأول خاص بالنظريات الكبرى أو كما يطلق عليها بالنظريات التقليدية، أما المطلب الثاني فسيتم التركيز فيه على أطروحتي نهاية التاريخ و صدام الحضارات كأهم الأطر النظرية التي رافقت التحول الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة، ليضم المطلب الثالث أهم الآراء الفكرية و النظرية المنفردة لبعض المنظرين و الخبراء الاستراتيجيين الأمريكيين.

و قد عمدنا إلى إدراج اسهامات كل من النظرية الواقعية و اللبرالية في فهم و تحليل بعض تفاصيل التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في المطلب الأول بكثير من التحفظ، فكثير من اسهامات هذه النظريات تبلورت أثناء فترة الحرب الباردة، و الدراسة تعنى بفهم التوجه الاستراتيجي الامريكي في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فالكثير يقصي هذه النظريات من دورها في تحليل سلوكيات الدول في هذه المرحلة بحجة تكون أبنيتها النظرية خلال الحرب الباردة، لذلك فإن توظيف هذه النظريات بالنظر إلى التطورات الي عرفتها هذه النظريات في بداية تسعينيات القران العشرين و بدايات القرن الواحد و العشرين.

المطلب الأول: النظريات الكبرى الموجهة للاستراتيجية الأمريكية

كثيرا ما يتردد استخدام الأطر التنظيرية في فهم و تحليل السلوكيات الدولية، إذ لا تكاد تخلو دراسة من جوانب نظرية تحليلية، عادة ما يستند فيها على ما قدمته النظريات الكبرى في العلاقات الدولية، لفهم و تبسيط صورة الواقع، من قبيل الاستعانة باسهامات النظرية الواقعية، بقوة طرحها

و قربها أكثر إلى الواقع، أو من خلال الاعتماد على النظرية اللبرالية، و ما تضمنته من تصورات حول فكرة التعاون الدولي، إضافة إلى الأفكار البنائية التي أدخلت أبعادا جديدة في التحليل على غرار عامل الهويات. فإذا مالت استخدامات هذه الأطر النظرية في الغالب نحو التفسير و التحليل، فإن توظيفنا لها ضمن هذه الدراسة يحمل معنا آخر، يبرز من خلاله ما شكلته و تشكله التصورات التي حملتها هذه النظريات من رصيد فكري نظري تستند إليه سياسات الدول و توجهاتها الاستراتيجية، خاصة و أن موضوع الدراسة يهتم في بعض جوانبه، بتفكيك المرجعية النظرية و الفكرية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي، و المؤثرة في وضع معالمه الاستراتيجية.

أولا- النظرية الواقعية:

تعتبر الواقعية من أعرق النظريات في حقل العلاقات الدولية، ارتبط ظهورها و تطورها بالبيئة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، و ذلك في مواجهة التيار الذي غمر الساحة الأمريكية أنداك بالأفكار المثالية و الويلسونية، فكانت الواقعية الدليل الموجه للسياسة الأمريكية، و حول خصوصية الدور الذي ينبغي أن تضطلع به في تلك المرحلة[1].

اعتمدت الواقعية في تحليلها على فهم سلوكيات الدول و العوامل المؤثرة في علاقاتها ببعضها البعض، حيث جاءت لتدرس و تحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية من صراعات مختلفة، و تظهر أسماء المؤرخ الإغريقي **ثيوسيديس** و من ثم **ميكافيلي** و **هوبز** كأبرز من أثر و ساهم في تكوين هذا الفكر ، و يعتبر **مورغانتو** من أهم منظري الفكر الواقعي[2].

1 – عبد الناصر جندلي. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**. دار الخلدونية للنشر والتوزيع .الجزائر. ط1.2007 . ص 133.

2 – ناصيف يوسف حتي. **النظرية في العلاقات الدولية**.مرجع سبق ذكره.ص22.

هيمنت النظرية الواقعية على حقل العلاقات الدولية حتى فترة الحرب الباردة، و أكدت أيما تأكيد على الصبغة التي تبدو من خلالها الشؤون الدولية ذات البعد الصراعي[1].

أما فيما يخص موقف الواقعين من السياسة الدولية و طبيعة العوامل و المتغيرات المؤثرة فيها و في سلوكيات الفواعل داخلها، نجد بأن الأطر التحليلية للمنظور الواقعي، تعتمد ما يعرف بالتحليل الكلاني أو الفوقي، و الذي يركز على التفسيرات النسقية الخاصة بالنظام الدولي، و طبيعة و نمط التفاعل به كمستوى للتحليل و لتفسير الظاهرة الدولية[2].

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية، لا يعتمد مستوى التحليل الداخلي بما فيه العوامل المجتمعية و العوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسيرا لسلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية، و ليس اعتماد سلوكاتها كوحدة منفردة [3].

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، و هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول، بما في ذلك مكوناتها الثقافية و منظوماتها القيمية و هذا ما لا يترك مجال أما التفسيرات الجزئية أو الداخلية[4].

---

1 – ستيفن وولت. العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة. ترجمة: عادل زقاغ و زيدان زياني.عن موقع: h**ttp://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**.

2 –Hans J. Morgenthau. Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace. Fifth Edition. Revised. New York: Alfred A. Knopf. 1978. pp. 4–15.in site internet: **http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/morg6.htm**

3 – جون بيليس و ستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره.ص 245.

4-James D.fearon**.** Domestic Politics Foreign Policy and Theories of International Relations. In site internet: **http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf.** p297.

و فيما ركز التحليل الواقعي للسياسة الخارجية و لسلوكيات الدول على متغير القوة و المصلحة، فإن هذه الرؤيا التي تسمح باستخدام القوة في العلاقات الدولية، تقود إلى سياسة مجردة من القيم الأخلاقية و المجتمعية السائدة.

نظر **ريمون آرون**، للواقعية في السياسة الدولية فيما يخص هذا المجال، باعتبار أن : "الدولة هي حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن وجود و شخصية مواطنيها، و الدولة لها معاييرها التي هي أعلى من تلك التي عند مواطنيها و مختلفة عنها، فمن أولى واجبات الدولة الحفاظ على ذاتها[1].

تجعل فوضوية العلاقات الدولية، من مسألة أمن الدولة و بقائها أكبر اهتمام بالنسبة للدولة، و هو ما لا تتحقق إلا من خلال سياسات مبنية على القوة،[2]. ثم أن متخذ القرار عند مواجهة أي حدث في البيئة الخارجية، يفكر و يتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة، و هذا الذي أكدته التجربة حسب مفكري و أقطاب المدرسة الواقعية، لأنه يعطي استمرارية وتجانس للسياسة الخارجية للدول المتباينة .أكثر من ذلك فإن تعريف المصلحة الوطنية يقدم للباحث فرصة بأن يقيم سلوك الزعماء في مختلف مراحل التطور و مختلف الدول [3].

يعتبر الواقعيون أنه إذا قمنا بتوظيف مفهوم المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، فإن ذلك يسمح بتقييم دور و سلوكيات الدول الأخرى بعيدا عن أي بعد اجتماعي و ثقافي، و في صراعها مع محيطها الخارجي تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع عندما تعتبر بأن قدرتها و إمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها . بالإضافة إلى ذلك فلا يوجد إجماع دولي

1- موسى الزعبي. **دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي**. من منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق.2001 . ص 22.

2 - James D.fearon.op.cit.p294.

3 - Sten Running. Stefano Gazzini. **Realism and Foreign policy Analysis**. In site internet: **http://www.ciaonet.org/wps/rys02/rys02.pdf**

(و إن وجد فهو ضعيف) حول هذه القيم و المعتقدات، و السبب في ذلك يعود إلى الاختلافات الثقافية و الدينية حول تقييم و تصنيف بعض السلوكيات الدولية[1].

و بالرغم من كل الافكار التي طرحتها الواقعية، فإنها واجهت انتقادات شديدة خاصة من طرف السلوكية، التي اعتبرت اسهاماتها لا تعدو أن توصف بالطابع الفلسفي و البعيدة عن حقيقة و جوهر التناول العلمي للسياسة الدولية. فجاءت محاولة **كينت والتز** من خلال عمله الشهير نظرية السياسة الدولية، تجاوز هذه الانتقادات، من خلال تقديمه لرؤية نسقية جديدة للسياسة الدولية، حافظ فيها على اعتبار الدولة فاعلا محوريا، و على البنية الفوضوية للنظام الدولي، و ذلك استنادا إلى عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي مصلحة الدول. فإن الدول تبذل مجهودات كبيرة من أجل الحفاظ على مكانتها و مصلحتها[2]، و تعتبر المقدرات العسكرية و الاقتصادية أهم مصادر قوة الدولة، مع التركيز أيضا على الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنـــة بالدول الأخرى المنافسة خاصة. إن مبدأ توزيع القدرات لا ينعكس فقط على هيكلية النظام الدولي، إنما يؤثر بشكل واضح على نمط تفاعل اللاعبين فيه، و بالتالي طبيعة الادوار المنتظرة منها[3].

بعد هذا الامتداد للواقعية عن طريق ما عرفت بالواقعية البنيوية، ظهر نقاش آخر داخل بيت الواقعية، بين اتجاهين فرعيين واقعيين هما الواقعية الدفاعية و الهجومية. حيث أن ظهور هذين التيارين مثل إضافة مهمة للواقعية، و كان الاختلاف بينهما يكمن في كيفية النظر إلى مفهوم القوة، ففي الوقت الذي ترى الواقعية الدفاعية، فإن القوة تعد مجرد وسيلة، و أن الأهداف الرئيسية التي تسعى من أجلها الدول تكمن في البقاء و الأمن، و ما القوة إلا وسيلة و أداة لبلوغ

---

1 – جهاد عودة. **النظام الدولي. نظريات و إشكاليات.** دار الهدى للنشر و التوزيع. ط1 .2005.ص 41.

2 – مبروك غضبان. **المدخل للعلاقات الدولية.** شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية. باتنة. الجزائر. ص 327.

3 - عبد الناصر جندلي. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية.** مرجع سبق ذكره. ص 135.

هذا الهدف، أما الهجوميون فيرون في القوة وسيلة و غاية في الوقت نفسه، و أن السياسة الأنسب للدولة في تحقيق أمنها هو استعمال الهجوم و التوسع[1].

عرفت اسهامات النظرية الواقعية بأنها من أكثر الاسهامات مرافقة لمناخ السياسة الأمريكية في عديد المحطات التاريخية، فأهم اسهامات الواقعية يمكن تلمسها في توجهات السياسة الامريكية، سواء في مرحلة الحرب الباردة، أو بعد نهايتها، ففي ظل الحرب البارة، سيطر مفهوم توازن القوى على جوهر التفكير الاستراتيجي الأمريكي، كما أن الولايات المتحدة برزت خلالها كقوة تنافس من أجل الابقاء على ظروف هيمنتها على النظام الدولي، و لذلك كرست تفكيرها في تعظيم قوتها من جهة، و إضعاف قدرات منافسيها من جهة أخرى، و هو ما يجسد أهمية و مكانة القوة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي المستند إلى طروحات الواقعية.

رغم هذه الأهمية التي اكتستها الواقعية في بلورة السياسات و الاستراتيجيات الأمريكية لفترات من الزمن، إلا أن الواقعية لا يمكن أن تغطي كل جوانب و أبعاد السياسة الأمريكية، لذلك يأتي دور بقية الاسهامات النظرية في محاولة تقديم دفع للتفكير الاستراتيجي الأمريكي و توجيه مساراته.

ثانيا- النظرية اللبرالية:

جاءت النظرية اللبرالية لتأكد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام، مع انتقاد الافتراض القائل بأن حالات الصراع و الحروب هي وضع طبيعي لا بد منه في العلاقات بين الدول. و دافع **ستانلي هوفمان** عن هذا الرأي من خلال قوله:"إن جوهر اللبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السلام"[2].

و بذلك انصبت اهتمامات التفكير اللبرالي نحو توجيه العلاقات الدولية و قبلها توجيه سلوكيات الفواعل فيها نحو البحث و الانطلاق دائما من الحاجة الفردية و المجتمعية للسلم و التعاون،

1 - عامر مصباح. **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى**. دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط1. **2009**. ص 69.

و هذا ما لا يمكن تجسيده إلا بإعطاء مجال واسع للدبلوماسية و التفاوض، هذه الأخيرة التي تضمن فواعل دولية تتسم بالعقلانية في السلوك[1].

و في هذا الإطار دائما، نجد بعض رواد الفكر اللبرالي يتحدثون عن مضمون نظريات السلم الديمقراطي، و التي تعتبر أن الطبيعة الديمقراطية تفترض وجود سلوكات معينة، أي أن المجتمع أو الدولة التي تأخذ بما يمليه التفكير الديمقراطي تسلك بالضرورة سلوكات بعيدة عن الدخول في نزاعات أو أي سياسات مبنية على القوة، و ذلك بخلاف السلوكات الصادرة عن الوحدات الغير ديمقراطية[2].

و بهذا المعنى فإن المجتمعات الديمقراطية تعمل على ترويج الأفكار اللبرالية الديمقراطية في إطار ما يعرف بالصداقة بين الأمم الديمقراطية، على افتراض أن المجتمعات و الدول الديمقراطية يمكن التنبؤ بسلوكاتها، مما يجعل العلاقات الدولية تتسم بالسلم و التعاون و غيرها من المعايير و القيم الثقافية و السياسية الراسخة لدى الشعوب الديمقراطية [3].

فالمجتمعات و الدول الديمقراطية تتصف ببناءات داخلية من حيث طريقة التفكير و الإدراك المجمل لطبيعة العلاقات الدولية، تختلف كثيرا عنها في المجتمعات و الدول الغير ديمقراطية، مما يعطي الفرصة لأسباب الابتعاد أكثر عن الدخول في صراعات أو في سياسات قوة[4].

و رغم هذا التأكيد على معادلة أو سببية تحقيق السلام بين الدول و المجتمعات، فإن العديد من أنصار هذا الرأي لم يستطيعوا إثباته واقعيا، أين وجدت العديد من التجارب التي خاضت فيها مجتمعات ديمقراطية صراعات و كانت القوة هي أساس التفاعل لديها.

كما كان للبرالية طرح آخر فيما يخص تحقيق السلام من خلال مبدأ الأمن الجماعي، و الذي يحمل في طياته بعدا قيميا و أخلاقيا نابعا من الذات الإنسانية. و في الواقع، فإن هذا

1 - Anne. Marie Slaughter.op.cit. p 6

2 – جون بيليس. ستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره. ص 293.

3- Anne. Marie Slaughter.op.cit.p 9

4 -James D.fearon. op.cit. p303.

المبدأ ظهر على يد الرئيس الأمريكي السابق **وودر ويلسون** الذي ساهم في تفعيل المثل و القيم الأخلاقية الإنسانية في واقع العلاقات الدولية و من خلال سلوكات الفواعل، بالإضافة إلى أفكار أخرى، جاءت كامتداد و تطور للبرالية في إطار ما عرف باللبرالية الجديدة أو النيو لبرالية، و التي دعت إلى التعاون من خلال الطابع المؤسساتي أو من خلال مبدأ الاعتماد المتبادل[1].

كلها أفكار تم بلورتها من طرف رواد الفكر اللبرالي في محاولة لتجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية، لتؤسس انوع من التعاون بين الدول، و ذلك بدعم المؤسسات الإقليمية و الدولية، و تستند في ذلك إلى أن تصرف الدول يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع العالمي، و ذلك بما يعكسه التشابك و الارتباط الذي يمليه الاعتماد المتبادل بين الفواعل، أي بوضع رؤية للعالم بكل تعقيداته و العمل من خلال المؤسسات المالية و الاقتصادية على إيجاد حلول للتحديات المطروحة خاصة في أشكالها الغير تقليدية[2].

مثلت هذه الأفكار، أهم المداخل التي حاولت من خلالها النظرية اللبرالية مسايرة التطورات التي عرفتها و تعرفها الساحة الدولية، خصوصا مع بروز قضايا على درجة من الأهمية، خاصة ما تعلق بظاهرة الإرهاب الدولي، فكانت سبيل فهم و تأطير عالم ما بعد الحرب الباردة بمختلف تحولاته، و حقيقة الدور التي تمثله القوة العظمى فيه، فالمنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية في هذا العالم حسب اللبرالية، هو السعي لتحقيق مكاسبها في بيئة تمتاز بالتنافس من خلال اعتماد فكرة التعاون و الاهتمام بالدور المهم للمؤسسات الدولية، و هم في ذلك يؤمنون بأن دور الهيمنة و القيادة الذي تمارسه الولايات المتحدة من شأنه أن يقلص من حدة الصراعات و يساعد على تحقيق الأمن الدولي، من خلال تعزيز فرص السلام الديمقراطي، و بذلك يؤكدون شرعية و اخلاقية السلوكيات الصراعية التي توظفها الولايات المتحدة من حين لآخر بحجة الدفاع عن القيم

1 – نورتون فريش و ريتشارد ستيفس. **الفكر السياسي الأمريكي**. ترجمة: هشام عبد الله. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1991. ص 250.

2 – يوسف محمد الصواني. **نظريات في العلاقات الدولية**. منتدى المعارف. بيروت. ط1. 2013 . ص 69.

الحضارية و الانسانية و خاصة في ذلك مبدأ الديمقراطية، و احسن مثال على ذلك حرب الولايات المتحدة على العراق[1].

فكانت بذلك مضامين و اسهامات اللبرالية مجسدة في توجهات الاستراتيجية الأمريكية سواء بعد نهاية الحرب الباردة، أو حتى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين عملت الولايات المتحدة على تعزيز و الدفاع عن مبدأ الديمقراطية، و جعلت منه مبررا لاستراتيجياتها الأمنية، بالإضافة إلى ذلك يمكن الوقوف على اهتمام الولايات المتحدة بمسألة المساعدات الاقتصادية للدول التي تعاني الهشاشة في أنظمتها السياسية، خاصة بسبب مشاكلها الاقتصادية، أين ربطت هذه المساعدات بشروط و املاءات كلها تصب في خدمة المصالح الأمريكية و طبيعة المبادئ التي تسعى لترسيخها.

ثالثا- النظرية البنائية:

ظهرت البنائية* في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، حيث تزامن ظهورها الفعلي مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة فشل أمام العديد من النظريات و خاصة النظرية الواقعية باتجاهيها، في التنبؤ بنهايتها بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأن الواقعية و الليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تمتلك البنائية تفسيرا له، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها **ميخائيل غورباتشيف** في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك[2] .

---

1 – إبراهيم درويش. قراءة في كتاب: أمريكا في مفترق الطرق الديمقراطية و السلطة و ارث المحافظين الجدد. على الرابط:
http://www.oral national.com/index.php.option.com.67html.

* أول من استعمل مصطلح البنائية كان **نيكولاس أنوف** في كتابه (world of our making) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية. كما كان للمقال المرجع **لألكسندر وانت** الملقب بأبي البنائية ، الصادر سنة 1992 و المعنون بـ (Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics) .الأثر الكبير في إثراء و تطوير التفكير البنائي.

2 – ستيفن وولت. **العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة.** مرجع سبق ذكره.

زيادة على ذلك، و بالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، و بروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة و تجعل منها محور الاهتمام.

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة، هي بروز أجندة جديدة على مستوى السياسة العالمية، و خاصة صعود البعد الثقافي في العلاقات الدولية، و رغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار و الهويات، و الكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، و تستجيب لها تبعا لذلك[1].

كذلك بروز قضايا الأقليات، و الإرهاب و التنظيمات الإرهابية، أو ما يعرف بالفاعل الخفي، و تركيزه على قوة الخطاب الموجه إلى المجتمع المدني سواء الوطني أو الدولي، و اللعب على مستوى النعرات الذاتية و الانتماءات الثقافية للأفراد، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي و ظهور النزاعات العرقية، التي كانت سمتها الأساسية دور الهويات داخلها، و شعورها بضرورة ممارسة دورها في السياسة العالمية كفاعل مستقل، و بالتالي إعطاء الصيغة الجديدة للتفاعل العالمي داخل النظام الدولي، و الذي يشهد بروز العديد من الفواعل[2].

تقوم البنائية أساسا على الاهتمام بالعنصر البشري و مكوناته الاجتماعية و الثقافية، إذ يؤكد **نيكولاس أنوف** على الطابع الاجتماعي للعلاقات الدولية من خلال مجموع القيم التي يحملها الأفراد، و التي يحاولون تجسيدها في صنعهم للعالم الذي تشكله تلك التصورات الفكرية و الثقافية للأفراد. فتشكل مجموع المبادئ و القواعد الاجتماعية يعطي نوع من التداخل بين

---

1 – عمار حجار. **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية. جامعة باتنة. 2002. ص 40.

2 – جهاد عودة. **النظام الدولي. نظريات و إشكاليات**. مرجع سبق ذكره. ص 160.

الأفراد يظهر في شكل نظام اجتماعي للقيم و الثقافات، تعبر من خلاله المجموعة عن إرادتها و قناعاتها و كذا تصوراتها عن طريق الدول و الحكومات التي ما هي في الأخير سوى وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد [1].

يتشكل الواقع إذن حسب التصور البنائي، نتيجة الاتصال الاجتماعي الذي يسمح بتقاسم بعض المعتقدات و القيم. أي أن الواقع المادي و الاجتماعي موجود كنتيجة للمعنى و الوظائف التي يعطيها له الفاعلون. فالإدراك أو الفهم الجماعي و المعايير التي هي عبارة عن آمال جماعية حول السلوك الشرعي لهوية أو لثقافة معينة، تعمل كقواعد تعبر عن المشاعر الإنسانية و الوعي البشري كونهما يلعبان دورا أساسيا في السياسة الدولية.

و ما طبيعة السياسات الخارجية للدول حسب التصور البنائي إلا استجابة لنمط القيم و المعتقدات المجتمعية السائدة[2]، فهذه التصورات إذن هي التي تمنح الأشياء المادية معنا يساعد على تشكيل واقع ما في شكل مجموع سلوكات[3].

و عليه، ترى البنائية أن العالم هو نتاج ما نفعله نحن، و لا وجود للحتمية (ما تذهب إليه النظريات التقليدية من فوضوية النظام الدولي كمعطى مسبق يتشكل بمعزل عن الفواعل بداخله و يفرض عليها) ، فالترتيب و التوزيع المادي للعالم يتشكل بفعل الأفكار و المعتقدات، فالفوضى إذا هي نتاج ما تصنعه الدول و ليست قانون مسبق، و هذا ما أكده **ألكسندر وانت** من خلال اسهامه المعنون بـ: "الفوضى هي نتاج ما نصنعه نحن" ، فالنظام الدولي السائد خلال الحرب الباردة ميزته الفوضوية بفعل تصور و إدراك الأطراف لها ، و بمجرد تحول هذا التصور بفعل أفكار جديدة تزول بنية الفوضى داخل النظام ، لذا يؤكد البنائيون على أنه:

---

1 – جهاد عودة. مرجع سبق ذكره. ص 164.

2 - Volker Rittberger**.** Approaches to the study of Foreign Policy. In site internet: **http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.**

3 - Toru Oga**.** From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities. In site internet**: http://www.w3.org/TR/REC-htm.**

" حتى في ظل فوضى النظام فإننا نحن الذين نتبع قواعدنا و منظومتنا و نحن الذين نغير في ممارسات من سبقنا أو نتبع خطابهم"[1].

هذا، و ترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية و الدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي، بل و من طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية، فالمصلحة لم تعد –حسب البنائيين– تتحد خارج السياق الاجتماعي للفواعل و بمعزل ضمن النظام الدولي[2].

لهذا، فقد جاءت المفاهيم التحليلية للبنائية، مناسبة لهذا الطرح الإنساني و الاجتماعي للعلاقات الدولية، فإذا كانت الواقعية اهتمت بمفهوم المصلحة التي ارتبطت بجانب القوة، فإن التحليل البنائي لا يهمل هذا المتغير و إنما يربطه بمتغير آخر هو الهوية، ليصبح الحديث عن مفهوم المصلحة التي تحددها طبيعة الهوية الثقافية للأفراد، إذ يرى **ألكسندر ونت** أن الهوية هي أساس و قاعدة المصالح . فالمصلحة و الهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول[3].

بالإضافة إلى مفهوم المصلحة و الهوية، تطرح البنائية مفهوم آخر متميز، فعكس الواقعية البنيوية التي ترى أن مفهوم البنية يتحدد وفق بيئة مادية جامدة ضمنها يتكون و يتخذ الفعل مكانا، و هذا ما يعطي مفهوما تموضعيا للبنية، فإن البنائية الاجتماعية حسب **ألكسندر وانت** تقدم نموذجا تحوليا ينظر إلى البنية كأفكار، خطابات و كمصادر مادية، و خاصة كممارسات

---

1 – ستيفن وولت. **العلاقات الدولية:عالم واحد، نظريات متعددة.** مرجع سبق ذكره.

2- Alexander Wendt. Social theory of international politics. In site internet:

3-Thierry Braspenning. Constructivisme et Reflexivisme en théorie des relations internationales. In site Internet: **www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/etudes-recherches_3119/annuaire-francais-relations-internationales.../FD001435.pdf** .p320.

العناصر المكونة لها و تحولاتهم المحتملة، لذا فقد تجاوز البنائيون بهذا التصور كون البنية هي التي تفرض على الفواعل سلوكياتهم وفق قانون و مبدأ الحتمية، حيث ينظر إليها حسب الواقعيين من منظور بيئي احتوائي يتبلور سلوك الفاعلين كرد فعل عليها، يذهب البنائيون إلى اعتبارها مجال عمل يملك في ظله الفاعلون حرية اتخاذ القرار وفق تصوراتهم المبنية على أساس معتقداهم و قيمهم الاجتماعية و هنا يمكن أن تتبلور تذاتانية الواقع لديهم[1].

نجد من خلال الأفكار التي قدمها الطرح البنائي، بأن النظرية البنائية تولي اهتمام كبير و أولي للعوامل الثقافية، و تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في توجيه سلوكات الوحدات السياسية.

يضيف **كريس براون** في مجال حديثه عن النظريات التكوينية، و هي النظريات التي حملت أبعاد جديدة للعلاقات الدولية، عكس الاتجاهات التفسيرية التقليدية، إذ يصفها بأنها النظريات المعيارية المتعلقة بمختلف الأعمال التي تتناول البعد الأخلاقي للعلاقات الدولية، فهي ترتبط بسياق الطبيعة الأخلاقية للعلاقات بين المجتمعات و الدول، و هي على العموم تركز على الجانب الإنساني المتمثل في الأفراد، و المجتمع السياسي المتمثل في الدول[2].

حسب **دافيد كمبل**، فإن توجهات الدولة تؤسس وفقا لإعادة إنتاج الهوية، فالزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم شرعية قراراتهم و طبيعة السلوكيات التي تنتج عنها[3].

و في ربطه للسياسة الأمريكية بالأفكار البنائية، يؤكد **ستيفن كراسنر** بأن السياسة الأمريكية موجهة بالعقيدة الأيديولوجية، أكثر من كونها مدفوعة بمصلحتها، و أن مسألة الهوية و القيم الثقافية الأمريكية كثيرا ما شكلت أساس السلوك فيها[4].

---

1 – يوسف محمد الصواني. **نظريات في العلاقات الدولية**.. مرجع سبق ذكره. ص 104.

2 – جون بيليس . ستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية**. مرجع سبق ذكره. ص 367.

3 – جهاد عودة. **النظام الدولي. نظريات و إشكاليات**. .مرجع سبق ذكره. ص 160.

4 -Alex Macleod et Isabelle Masson. **Identité National Securité et La Théories des Relations Internationales.** Revue Etude et Nationales. Volume 35. Mars 2004. P 18.

هناك أيضا من الباحثين من حاول ربط التدخلات العسكرية للولايات المتحدة في فترات مختلفة، إنما يعكس دفاعها عن القيم الأمريكية بالأساس، ذلك على غرار التدخل في الصومال، و التدخل في العراق سنة 1990، و حتى التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان و العراق، و الذي برز فيه بشكل واضح قوة الخطابات التي وظفتها القيادات أنداك، من خلال إظهار أحقية الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن القيم الغربية، و ضرورة القضاء على جذور الفكر الاصولي. و لعل ذلك ما عبر عنه **كريس براون** بقوله: أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية و حلفاءها وحدهم من لهم القدرة على تحديد متى تكون القيم و المعايير مهددة، و ما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك[1].

المطلب الثاني: الأطروحات الموجهة للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

بعد ما انصب التفكير الاستراتيجي الأمريكي خلال فترة الحرب الباردة حول مضامين الاحتواء و الردع تجاه المنافس التقليدي، كان لزاما على الأوساط الفكرية و النظرية في الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة البحث عن أطر فكرية و نظرية من شأنها إعادة توجيه الرؤى الاستراتيجية الأمريكية في عالم تغيرت كثير من ملامحه، مع ضرورة الوقوف على طبيعة الأخطار و التهديدات المحتمل أن يواجهها القطب العالمي. فبرزت بعض الأفكار و الأطروحات، ارتبط ظهورها، بتأطير السلوك الاستراتيجي الأمريكي لفترة مفصلية في تاريخ الهيمنة الأمريكية، و تكييف مخرجاتها ضمن ما يهيئ الإطار الفكري المناسب لصياغة و تحديد الأطر الاستراتيجية الأمريكية، لنجد في ذلك اسهامات كل من **فرنسيس فوكوياما** و **صموئيل هنتنغتن**، من خلال أطروحتي نهاية التاريخ و صدام الحضارات، شكلت أهم دعائم الفكر الاستراتيجي الأمريكي تزامنا مع التحولات التي عرفتها البيئة الدولية.

1 -Cris Brown**. The normative Framwork of Post Cold War International Relations**. Black Well Publisher. 2002. P 158.

أولا: أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما

لم يكن اسم **فرنسيس فوكوياما** معروفا في أوساط الباحثين حتى عام 1989م ، و لم يكن هذا المفكر و الأكاديمي الأمريكي من الأصل الياباني، معروفا بدراساته المعمقة في أي حقل من حقول المعرفة الإنسانية، و بشكل خاص في مجال الأبحاث التاريخية و فلسفة التاريخ، و ما أن ألقى محاضرة بعنوان نهاية التاريخ في جامعة شيكاغو عام 1989 و طور أفكارها في كتابه الموسوم بـ "نهاية التاريخ و الرجل الأخير"، و الصادر عام 1992[1]، حتى سلطت الأضواء بشكل مكثف على أطروحة **فوكوياما** التي جاءت بقراءة جديدة متميزة، تدافع بحماس عن نظرية الدولة الليبرالية الرأسمالية التي نادى بها **هيغل** و اعتبرها نهاية للتاريخ. و كذلك جاءت لتعيد قراءة مقولة **نيتشه** عن الإنسان الأخير، و يعطيها أبعادا مختلفة و متجددة إضافة إلى تلك التي أشار إليها فيلسوف القوة الألماني **نيتشه**[2] .

بالنسبة للأساس النظري و المرجع الفكري في بناء الأطروحة، نجد أن **فوكوياما** اعتمد في ذلك على جملة أفكار و إسهامات للعديد من المفكرين حول نفس سياق نهاية التاريخ، فلم يكن فرانسيس **فوكوياما** أول من قال بأن التاريخ وصل لنهايته، فأطلق على ذلك مفهوم نهاية التاريخ، فقد اهتم المجتمع البشري بأمر نهاية التاريخ و مستقبل الأرض الأخير منذ زمن طويل ، و امتزجت في هذه المسألة ضرورات الحياة الواقعية، بالخرافة و التحليلات الوضعية الفلسفية، إلا أن التصورات كلها كانت تجمعها فكرة التطلع إلى بناء مجتمع مثالي.

بداية، وجدت هناك في الفلسفات القديمة محاولات لتجسيد فكرة نهاية التاريخ، ذلك من خلال ربطها بأساس عقدي يكمن في نقطة الالتقاء التي يتصارع فيها الخير و الشر، فينتصر الأول على الثاني. و هي أفكار كانت نتاج الحضارة الإغريقية من إسهام كل من سقراط و أفلاطون، و بالمثل فإن مقولة الإنسان الأخير مقتبسة من المفكر الألماني **نيتشه**. و القول ببداية التاريخ و الدولة

---

1 – إبراهيم بن ناصر الناصر. **الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام**. تقرير صادر عن مجلة البيان. الرياض . الإصدار الأول. ط1 .2003. ص 65.

2 – محمد سعيد الأمجد. نهاية التاريخ أم نهاية العقل: دراسة نقدية لنظرية نهاية التاريخ على ضوء التطورات. عن موقع: **http://www.afaqiraq.org/afaq/modules.php?name=News&file=article&sid=288**

الليبرالية مقولات ترجع إلى إسهامات **هيجل**، دون أن ننسى محاولات المفكر الألماني **ماركس** في تعديل المقولات الهيجلية، و القول هو أيضا بنهاية التاريخ بعد صراع طويل بين الطبقتين البورجوازية و البروليتارية، و حتمية انتصار هذه الأخيرة، و نهاية الدولة التي لا يصبح لها آنذاك أي مبرر للوجود بعد انتفاء التناقضات على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي[1].

و في نهاية القرن التاسع عشر، كان كثير من المفكرين حسب ما يؤكد **أرلوند توينبي**، يعتقدون أن التاريخ وصل إلى نهايته. ففي شمال الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كانت الطبقة المتوسطة ترى أن التاريخ انتهى حين تملكت الأقاليم الغربية، و انتصرت الولايات الشمالية على الولايات الجنوبية في الحرب الأهلية. و في ألمانيا، كانت هذه الطبقة نفسها ترى أن التاريخ وصل إلى هذه النهاية الدائمة بقهر فرنسا و تأسيس الرايخ الثاني سنة 1871[2].

على صعيد آخر، أصبح التقدم العلمي الكبير الذي تشهده الولايات المتحدة و الغرب عموما، و من ثم سقوط المعسكر الاشتراكي، مسوغا كبيرا لدى عدد كبير من المثقفين الأميركيين و الغربيين، لتبني الاعتقاد بحقيقة نهاية التاريخ بالنسبة لهم على نحو حسن و ملائم بانتصار الليبرالية و الرأسمالية كمنهج حياة و ثقافة تمثلهم.

كما اعتبر **توينبي** أيضا أن اصطدام الحضارة الغربية بمعاصريها في القرن العشرين، هو أهم حادث في هذا العصر، لأنه كان الخطوة الأولى نحو توحيد العالم في مجتمع واحد، منبها إلى أن الغرب لا يزال في البدايات الأولى فقط من قصة صراعه مع الحضارات الأخرى على غرار الحضارة الأرثوذكسية السوفيتية، و الحضارة الإسلامية و حضارة الهندوس و الشرق الأقصى [3].

إن مقولة نهايــة التاريخ ليست مقولة جديدة، بل هــي امتداد لمقولات دينيــة و فلسفية قديمــة و حديثة. فهذه المقولة تعد من المسائل الحتمية الموقعة في المعتقدات الدينية التي ربطت حركة و مصير الزمان بالخلق الأول و بمصير نهاية الإنسان المحتومة، فمن المؤكد أن هذا المنطلق ورد

---

1 – إبراهيم بن ناصر الناصر. **الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام**._مرجع سبق ذكره. ص 67.

2 – محمد سعيد الأمجد. مرجع سبق ذكره.

3 – إبراهيم بن ناصر الناصر. مرجع سبق ذكره. ص67.

في كل الديانات السماوية كما هو الحال في اليهودية و المسيحية و الإسلام، مجسدة بفكرة الفناء و الانتقال إلى الدار الأخرى[1] .

كما أن بعض المدارس التاريخية أثارت خلال القرن الماضي مشكلات فلسفة التاريخ و مقولات التقدم و التخلف في صيرورته و إمكانية التنبؤ بنهايات محتملة، و يكفي ذكر نموذج **سبنجلر** الذي تنبأ في كتابه "سقوط الغرب" بنهاية العالم الغربي حضاريا على الأقل. و بالإضافة إلى ذلك، و في الستينات من القرن العشرين تضخمت خطابات و مقولات نهاية التاريخ بعد تصاعد مزاعم نهاية الإيديولوجيات مع عالم الاجتماع **مارتن ليبست**[2].

الحاصل أن ما قام به **فوكوياما** لا يعدو أن يكون طرحا إحيائيا أو بعثا لفكرة النهاية، و إعادة صياغة للأفكار القديمة و الحديثة التي بحثت في ملفها، حيث أنها ظلت تتراوح بين فكرة الإنسان الأخير عند **نتشه**، والاعتراف عند **هيغل**، و الحتمية التاريخية عند **ماركس**.

فقد كان هذه رؤية عن الجانب التاريخي و المرجع الفكري الذي انبثقت و انبنت على أساسه فكرة نهاية التاريخ. التي طورها **فرانسيس فوكوياما** لتظهر في شكل نظرية و أطروحة كانت محط اهتمام و نقد العديد من الدارسين، و جاءت نظرية نهاية التاريخ إذن بهذا الشكل لتعبر عن رؤية جديدة للواقع الدولي صاغها **فوكوياما** كما يلي:

فمن نهاية التاريخ إلى الإنسان الأخير يتوسع **فوكوياما** في إعطاء أبعاد فلسفية و نفسية جديدة لحركة التأريخ معتبرا أن الديمقراطية الليبرالية هي الأساس. فمن المعلوم أن هذه الأطروحة كتبت في مناخات الإدارة الأمريكية، و هي تعبر عن العقل الاستراتيجي الأمريكي في زمن تتداول فيه الأوساط فكرة النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أصبحت مركز القرار و القوة في السياسة العالمية. **ففوكوياما**، كناطق باسم الإدارة الأمريكية، يرى أن حدثية التطورات السياسية الأخيرة ليست تعبيرا عن نهاية الحرب الباردة و حسب، و إنما عن نهاية التاريخ و انتصار

---

1 – المرجع نفسه. ص 68.

2 -Francis Fukuyama. The End of History. In site internet:
http://www.wesjones.com/eoh.htm.

النموذج الليبرالي بمختلف أبعاده لاسيما البعد الثقافي على كل الأنظمة السياسية و الاجتماعية. و أن الشعوب الأخرى التي لم تتوصل بعد إلى تطبيق هذا النموذج الليبرالي ملزمة بحكم حتمية التاريخ بتطبيقه سواء عاجلا أو آجلا لأنه هو نهاية التاريخ و كمال الحضارة و العقلنة[1].

يتجه تأكيد **فرانسيس فوكوياما** من جهة أخرى إلى اعتبار أن الصراعات الكبرى في العالم، قد انتهت بانتصار نهائي و حاسم للديمقراطية الليبرالية الغربية الرأسمالية، و هذا ما يعنيه بمقولة نهاية التاريخ. فالمجتمعات البشرية وفقا لماركس و **هيجل** تتطور باستمرار و انتظام، غير أن تطورها ليس بلا نهاية، و لكنه يكتمل عندما تجد البشرية الشكل الاجتماعي الذي يشبع حاجاتها الأكثر عمقا و الأكثر أساسية، و قد تحققت هذه النهاية التاريخية، و صارت الحضارة الأمريكية و الغربية هي آخر ما يمكن للبشرية الوصول إليه[2].

يمكن ربط هذا التصور بما أقرته الحقائق التاريخية، فقد انهارت الشيوعية و قبلها الفاشية، و تتطلع جميع شعوب العالم و دوله لتحقيق النموذج الغربي أو الديمقراطية الليبرالية، و صار هذا النموذج التطلع السياسي الوحيد المتماسك الذي يربط مناطق و ثقافات مختلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية، و انتشرت المبادئ الاقتصادية الليبرالية (من خلال آلية السوق الحرة)، و نجحت في إنتاج مستويات لم يسبق لها مثيل من الازدهار المادي[3].

و يمكن جمع أهم أفكار أطروحة نهاية التاريخ التي جاءت تصب في إطار تكريس جانب من هيمنة القيم و العادات الثقافية و المعتقدات الدينية على مختلف أنماط الحياة بما فيها نمط و شكل التفاعل في العلاقات الدولية[4]:

1- Andy Blunden. Francis Fukuyama The End of History and the Last Man. In site internet: **http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/us/fukuyama.htm.**

2 - فرانسيس فوكوياما. **نهاية التاريخ و الرجل الأخير**. ترجمة: حسين الشيخ. دار العلوم العربية للطباعة و النشر. بيروت. ط1. 1993. ص. 118.

3 – إبراهيم غرايبية. الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر. عن موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm

4 - إبراهيم بن ناصر الناصر. **الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام** .مرجع سبق ذكره. ص 71.

– أنه و بنهاية التاريخ و بلوغ هذه المرحلة، من الضروري قيام ما يعرف بالدولة المتجانسة الجامعة، و التي تحتوي على ديمقراطية ليبرالية ذات أبعاد مختلفة مبنية على ثنائية الحرية و المساواة.

– كما أن من الضروري أن يزداد طابع الأسواق المشتركة في العلاقات الدولية، و تراجع و انحصار مسببات قيام الصراعات الكبرى بين الدول.

– و ليس من الضروري حسب **فوكوياما** بنهاية التاريخ، أن تصبح كل المجتمعات ذات ميول نحو اللبرالية بشكل ناجح، و إنما قد تكتفي بعضها بمجرد الاقتناع بجدوى و نجاح هذا النموذج دون الأخذ به. و هي النقاط التي عبر عنها **فوكوياما** بالعناصر الأساسية لنظرية التاريخ.

– انتقاد **فوكوياما** الشديد للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية، و التي تسيطر على مجرى السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أنها تختزل سلوكيات الفواعل في ثنائية القوة و المصلحة. فهي بذلك تتجاهل أو أنها على الأقل لا تجد تفسيرا للتأثير السلمي الفعال و الديناميكي للأفكار اللبرالية، خاصة فيما تعلق بطبيعة الأفكار التي تبلورت في فترة سياسة الرئيس السوفيتي الأسبق **غورباتشوف** و التي عرفت آنذاك بالتفكير الجديد[1].

– و يؤكد **فوكوياما** من جهته بأن الدول الديمقراطية لا تخوض الحروب ضد بعضها البعض، و هذا ما تدافع عنه السياسة الخارجية الأمريكية حسبه من خلال تشجيعها لفكرة توسيع انتشار الديمقراطية في العالم لتحقيق الاستقرار[2].

نظرية نهاية التاريخ **لفوكوياما**، و التي اختلفت الآراء حولها بين مؤيد و معارض، جاءت حسب الكثير في قالب مبهم و غير واضح، فكانت محاولات من جانب بعض المنتقدين في إبراز ضعف و قصور هذا التوجه. فكان أن ذكر **فرانسيس فوكوياما** شارحا نظريته بالقول :إن ما نشهده ليس نهاية

1 - محمد سعدي. **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام**. مرجع سبق ذكره.ص 57.

2 – المرجع نفسه.ص57.

للحرب الباردة أو مرور فترة معينة لمرحلة ما بعد الحرب، و إنما نهاية للتاريخ، بوضع حد للأفكار الأيدلوجية أو بقايا الصراع الأيديولوجي في التاريخ الإنساني. و مقابل ذلك، فالبشرية أمام بروز و انتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية. و أن نظرته للواقع الدولي من منظور نهاية التاريخ، تقوم على ثلاثة عناصر أساسية[1]:

- العنصر الأول: هو أن الديمقراطية المعاصرة قد بدأت في النمو منذ بداية القرن التاسع عشر، وانتشرت بالتدرج كبديل حضاري في مختلف أنحاء العالم للأنظمة الديكتاتورية.
- العنصر الثاني: هو أن فكرة الصراع التاريخي المتكرر بين السادة و العبيد لا يمكن أن يجد له نهاية واقعية سوى في الديمقراطيات الغربية و اقتصاد السوق الحر.
- العنصر الثالث: هو أن الاشتراكية الراديكالية أو الشيوعية لا يمكنها لأسباب عدة أن تتنافس مع الديمقراطية الحديثة، و بالتالي فإن المستقبل سيكون للرأسمالية أو الاشتراكية الديمقراطية.

طبقا لأطروحة **فوكوياما**، فإن الديمقراطية قد أثبتت في تجارب متكررة منذ الثورة الفرنسية و حتى وقتنا هذا أنها أفضل النظم التي عرفها الإنسان أخلاقيا و سياسيا و اقتصاديا. و لا يعني **فوكوياما** أن نهاية أحداث الظلم و الاضطهاد في التاريخ قد انتهت، و إنما التاريخ هو الذي انتهى، حتى و إن عادت نظم استبدادية للحكم في مكان ما، فإن الديمقراطية كنظام و فلسفة ستقوى أكثر مما قبل.

اعتمد **فوكوياما** في بناء نظريته على النموذج الأمريكي للديمقراطية الغربية، رغم ما لاقى من انتقادات، إلا أنه دافع كثيرا عن نظريته. حيث يرى **فوكوياما** أن العالم سيشهد المزيد و المزيد من الحكومات الديمقراطية بمختلف أشكالها. على الرغم من إصرار خصومه على التأكيد بفشل نظريته من خلال تصاعد حركات و أفكار إسلامية في الشرق الأوسط، أو نجاح الحركات اليسارية في أمريكا الجنوبية، فقد شكل هذا المنطلق السمة التي ظهرت من خلالها العلاقات الدولية في فترة عرفت تحولات عميقة مست حتى شكل و نمط و قيم النظام الدولي[2].

1- Andy Blunden. op.cit.

2 – محمد سعدي. مرجع سبق ذكره. ص51.

يؤكد **فوكوياما** من خلال ما أسماه بنظرية التدخل الديمقراطي، و التي يقصد من خلالها وجود مجتمعات تاريخية ديكتاتورية، و مجتمعات ما بعد التاريخ الديمقراطي، و أن تدخل الديمقراطيات في شؤون العالم التاريخي، يعد أكثر من ضرورة من أجل ضبطه، على اعتبار أنه يشكل مصدر تهديد، كما نادى بضرورة اعادة النظر في دور منظمة الأمم المتحدة و مشاركتها في اتخاذ القرار، معتبرا بأن الأدوار الجديدة لحلف شمال الأطلسي، تمثل أحسن بديل لدور الامم المتحدة، انطلاقا من تجانسه و قدراته على ممارسة الردع[1].

يخلص **فرانسيس فوكوياما** من خلال طرحه هذا، إلى ضرورة الاقتناع بواقع العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة و الذي يكرس التفوق الذي لمسه النموذج اللبرالي و الثقافة الغربية متزعمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

يبرز جانب التطبيق الفعلي للنموذج الثقافي و الاستراتيجي لهذه الرؤية، من خلال أن العالم كله يجب أن يتبع النموذج الأمريكي، و أن ما عداه هو شر و تخلف. و أن محاربة هذا النموذج هو محاربة الازدهار و الحداثة و الديمقراطية، و من ثم فإن الحرب الأمريكية في العالم هي دفاع عن قيم التقدم و الديمقراطية و ملاحقة لأعداء الحضارة[2].

إن ما يمكن بلوغه من خلال أفكار **فوكوياما**، هو دعوة لتوسيع الاعتماد و تبني النموذج الأمريكي، و دعم انتشاره أكثر في الأوساط الدولية، ذلك ما يسهل قبول الأفكار و التوجهات الأمريكية، و بالتالي ضمان توفر البيئة المناسبة للسياسات الأمريكية و مشاريعها الاستراتيجية، و في مقابل ذلك، نلمس هناك دعوة لدوائر الحكم في الولايات المتحدة، لممارسة كل أنماط الفعل للدفاع عن القيم الديمقراطية، و استخدام مختلف الوسائل و المداخل لتجسيد ذلك.

---

1 – عبد الوهاب محمد الجبوري. **دراسة في طبيعة الخطاب السياسي الأمريكي و تحولاته**. مرجع سبق ذكره.

2 - إبراهيم بن ناصر الناصر. مرجع سبق ذكره. ص 70.

ثانيا: أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون

برزت فكرة صدام الحضارات من خلال مقال نشرته مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية لمؤلفه **صموئيل هنتنغتون***.

و بشكل عام، فإن أطروحة صدام الحضارات المثيرة للجدل على المستوى الفلسفي و الديني و السياسي على حد سواء، لحساسية الأفكار التي تضمنتها، و كذا من حيث الظروف التاريخية التي صدرت فيها. و من هنا تكمن أهمية و ضرورة ربط أطروحة صدام الحضارات بالظرفية التي انبثقت منها، لنتمكن من معرفة أبعادها و معانيها و التعمق كثيرا في إدراك محركاتها الفكرية و خلفياتها الفلسفية، و من هنا يمكن وضع أفكار الأطروحة و ضبطها بما تقتضيه منا الدراسة، أي في فهم طبيعة علاقة التأثير بين الجانب الفكري الذي مثلته الأطروحة، و كذا جانب الوقائع الذي عايش أفكارها فكل خطاب فكري لابد و أن يتفاعل مع الواقع الذي أنتجه. و الأهم من ذلك مدى انعكاساتها على الفكر الاستراتيجي الأمريكي.

من الواضح أن أطروحة صدام الحضارات استقطبت اهتماما متميزا لدى الباحثين، و هي تحاول بناء رؤية مستقبلية للسياسة العالمية لفترة ما بعد الحرب الباردة، و تعكس على وجه الخصوص بعض الاتجاهات داخل دوائر التفكير الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، و التي اعتبرت أن هذه الأطروحة هي محاولة جادة لملأ الفراغ النظري الذي يؤطر لسياسة ما بعد الحرب الباردة، و يعطيها بعدا عقائديا. و بذلك مثلت بحق الجانب الاستراتيجي الهام، حتى أن الكثيرين يشبهون صدام الحضارات بالمقالة الشهيرة **لجورج كينان** و التي نشرت و شكلت المرجع الأساسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة في إطار ما يسمى بسياسة الاحتواء أثناء فترة الحرب الباردة[1].

---

* ظهرت هذه المقالة في صيف عام 1993. و نشرت في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية. و قد قام صموئيل هنتنغتون بتوسيع تصوره بعد ذلك و طوره إلى كتاب عام 1996 وأعطاه نفس العنوان. ولكن أضاف شيء وهو صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد ، حيث أراد بذلك تقديم نموذج لفهم ما سيحدث من تطورات جديدة في العالم بعد سقوط الشيوعية، و انهيار نموذج الحرب الباردة كشكل للنظام الدولي.

1 – محمد سعدي. مرجع سبق ذكره. ص81.

تقوم نظرية صدام الحضارات على أن المصدر الأساسي للصراع في هذا العالم الجديد، لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا بالأساس. فالتباينات بين الأجناس البشرية و تكويناتها الفكرية و العقدية و كذا انتماءاتها الثقافية ستجعل المصدر الأساسي للصراع ذو طابع ثقافي بالدرجة الأولى، كما أن الصراع سيكون السمة الأساسية للعلاقات الدولية، و يهيمن عليه الطابع الحضاري أين تكون هناك صراعات بين أفراد و جماعات من حضارات مختلفة[1].

على هذا الأساس، تشكل أطروحة **هنتنغتون** استراتيجية ضخمة لتحوير الوقائع الدولية لصالح تصورات ذهنية مرتبطة بالمناخ السياسي لعالمنا المعاصر حيث كانت تعبير عن فترة انهيار الكتلة السوفيتية وإعلان نهاية الشيوعية[2].

و في هذه السياقات، تتجاوز أطروحة **هنتنغتون** حقل التوصيفات التاريخية لتضع نماذج وتقنيات وتصورات بشأن إعادة تغيير أنظمة العالم وفق تصاميم الفكر الغربي الحديث وضمن التزامات العملية السياسية في ما يوافق وتيرة و مواكبة حجم التحولات التي عرفها عصر العولمة بمختلف حيثياته و أبعاده. حيث أن البناء النظري الذي قدمه **هنتنغتون** يقوم على فرضيتين أساسيتين[3] :

الفرضية الأولى: أن العالم سيشهد صدام عالمي بين الكتل الحضارية أو ما يعبر عنه بالهويات الثقافية، قائم على أسس و خلفيات دينية و يهدف إلى الهيمنة السياسية و العسكرية والاقتصادية. ففي خضم هذه الظروف الجديدة، فان أكثر الصراعات انتشارا و خطورة لن تضم طبقات اجتماعية أو جماعات سياسية محددة و لكن تكون صراعات بين شعوب تنتمي بالأساس إلى هويات ثقافية مختلفة.

1 – إبراهيم بن ناصر الناصر. مرجع سبق ذكره. ص 75.

2 - Christopher Power. The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. In site internet**: http://ireland.iol.ie/~afifi/BICNews/Books/books1.htm**

3 – صامويل هنتنغتون. **صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي** . مرجع سبق ذكره. ص54.

الفرضية الثانية : وجود سمة الصراع داخل الدول الوطنية و بين الهويات الثقافية و الاثنية و الدينية و الطائفية المختلفة و المتناقضة ، مما يؤدي إلى تفكيك و تصدع البنى الداخلية التقليدية حيث يتم إعادة صياغتها وفق المفاهيم الجديدة .

بناءا على الفرضيتين يؤسس، **هنتنغتون** من خلال خطاب صدام الحضارات مجموعة من التوضيحات عن ماهية الحضارة و أشكالها، و العلاقة بين القوة و الثقافة و العرق و الدين و العلوم و التقنيات و الأنظمة السياسية و متطلبات التاريخ و التركيبات السياسية و الصراعات التي أنتجتها العالمية الغربية و الحضارة الإسلامية، و إعادة تأكيد الهوية الغربية و كذا مستقبل العالم الغربي في عالم متغير[1].

كل هذه المعايير تشكل المعيار التاريخي لتصنيف الحضارات في الرؤية الغربية للمجتمعات الأخرى في مجرى التاريخ. إذ أن أطروحة **هنتنغتون** تحتوي على خليط مثير من الأحكام و الفرضيات بصدد بناء نموذج نظامي لتحديد الهوية وتفوق الغرب وانتصار الليبرالية في السياسة الدولية .

يذهب **هنتنغتون** إلى اعتبار المسار التاريخي للبشرية على أنه تاريخ للصراعات، و يعتمد على ذلك ليؤكد أن الصراع في أي فترة لا ينتهي مطلقا، بل ينجر عنه صراع أخر. و هو ما يسميه صدام الحضارات و يجمع مراحل الصراع في التاريخ إلى أربع مراحل هي[2]:

- المرحلة الأولي: حيث كان الصراع فيها ما بين الملوك و الأباطرة.
- المرحلة الثانية: حيث كانت الصراعات فيها بين الشعوب أي صراع القوميات أو الدول.
- المرحلة الثالثة: حيث كانت الصراعات فيها بين الأيدولوجيات.

---

1 – صامويل هنتنغتون. مرجع سبق ذكره. ص54.

2 – إبراهيم أبو خزام و آخرون. **أطروحة صدام الحضارات رؤية استشرافية للألفية الثالثة.** محاضرة ألقيت في المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر. نشرت عن موقع:
http://greenbookstudies.org/ar/lectures/L2007058.doc .

– المرحلة الرابعة : و يعتبرها المرحلة الأخيرة، فهي تمثل ما يعرف بالصدام بين الحضارات و ما يريد **هنتنغتون** من خلالها، هو أن النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة يقوم على صراع بين مجموع حضارات، و يعددها سبع أو ثمانية حضارات حسب تعبيره هو، و أهمها هي: الحضارة الغربية و اليابانية، الأرثوذوكسية، بالإضافة إلى الحضارة الإسلامية. و يؤكد في ذلك على أن عالم ما بعد الحرب الباردة أكبر سماته أهمية ليس بايدلوجية أو سياسية أو حتى اقتصادية، إنما هي ثقافية ففي رأيه أن الحضارات السابقة هي التي ستختزن الصراع المستقبلي، و بالتالي فإن العنوان الأساسي الذي سيتحكم في الكثير من صراعات الغد هو الجانب الحضاري. و بالنسبة **لهنتنغتون** فإنه على ضوء تباين الحضارات ستتحدد خريطة العالم في الفترة المقبلة[1].

فيما يخص مفهوم الثقافة، فقد كان **هنتنغتون** يجمع ما بين مفهوم الحضارة و الثقافة. ففي الواقع كان يقصد به في الغالب معنى واحد، إذ أنه يرى أن الحضارة هي عبارة عن ثقافة كتبت بحروف كبيرة و أن الاثنتين تتضمن القيم و المبادئ و المؤسسات و أنماط التفكير. بعد ذلك يوسع من مفهومة للحضارة فيرى أن الحضارة تشمل اللغة و التاريخ و الديانة و العادات و المؤسسات و التعريف بالكيان الذاتي للشعوب، على اعتبار أن أكثر الصراعات في رأيه ستكون بين شعوب تنتمي إلى هويات ثقافية و ليست بين طبقات اجتماعية أو جماعات محددة وفق معايير اقتصادية[2] .

و بالتالي، فالحضارات في رأيه هي القبائل الإنسانية حسب تعبيره، و صدام الحضارات هو عبارة عن صراع قبلي على نطاق أشمل(عالمي)، و الفروق الثقافية هي التي تمثل الأساس و المركز في التصنيف و التمييز بين البشرية[3].

أما فيما يخص أسباب الصراع عند **هنتنغتون،** فهو يرى أن العنصر الذي يحكم العلاقات بين الأفراد هو دافع الكراهية بين أنواع البشر، و أن هناك أصناف شريرة بطبيعتها. و بداعي الانتماء

1 – إبراهيم أبو خزام و آخرون. **أطروحة صدام الحضارات رؤية استشرافية للألفية الثالثة**. مرجع سبق ذكره. ص11.
2 – المرجع نفسه. ص 13.
3 – إبراهيم بن ناصر الناصر. **الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام** . مرجع سبق ذكره. ص 75.

الهوياتي فإن البشر في حاجة إلى أعداء، فالإنسان لابد أن يكون له عدو[1]، و بالتالي فإن النزعة العدائية هي السبب في الصدام بين الحضارات حسب **هنتنغتون**.

كما أن النزعة العدائية هي التي أزالت الثقة بين الأفراد، و بالتالي يعيش الأفراد على توقع أخطار تلحقهم من أولئك الذين يختلفون عنهم ولكن مهم جدا أن يكتسبوا أسباب القوة و تكون لديهم القدرة على إلحاق الضرر بهم وفق مبدأ تحدي الآخر[2] .

النزاع في رأيه ليس قاصرا على جهة دون الأخرى، فالعالم فوضوي حسب تعبيره و حافل بالنزعات القبلية والقومية، فمن أكثر الصراعات قوة تلك التي تكون بين الدول أو الجماعات من حضارات مختلفة، خاصة إذا لم تكون هناك ثقة في المستقبل فيما بين أنواع الحضارات فهي من المتوقع أن تكون نادرة و ستقل الثقة و الصداقة بينها و يبقى الأساس الذي سيحكم العلاقات بين الجماعات و بين الحضارات هو الصراع[3].

في السياق ذاته، يذهب **هنتنغتون** في مسار التاريخ السياسي الغربي محللا إياه، ليؤكد و بثقة أن المجتمع الغربي ككل و الرأسمالية الغربية بوجه خاص هي عبارة عن قوة توسعية تسعى إلى إخضاع العالم كله إلى سيطرتها، و إجباره على تقليد الغرب في مجالات عدة في المجال الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الثقافي[4].

حول الظروف و الأسباب الحقيقية وراء نسج هذه الأفكار التي طرحها **هنتنغتون** ضمن أطروحة صدام الحضارات، أخذ **هنتنغتون** بالشرح الذي قدمه **شبنغلر** في كتابه انهيار الغرب، حيث أن المرحلة التي عرفتها السياسة الدولية من انفرادية و تصدر الحضارة الغربية، كانت توحي بنمط جديد من التفاعل و القيم على الساحة الدولية، تسود من خلالها مجمل التصورات و القيم الغربية

1- Samuel Huntington. **The Clash of Civilizations and the remaking of World Order**. In site internet:
http://scholar.google.com/scholar?hl=en&lr=&q=cache:5_RMn4e6OREJ/clash.pdf+cultural+factors++in+american+foreign+policy. P24.

2 – نادية محمود مصطفى. **حوار الحضارات.. إشكاليات الجدوى و الفعالية**. عن موقع:
- http://www.atida.org/makal.php?id=42

3– إبراهيم بن ناصر الناصر. مرجع سبق ذكره. ص76.

4 - Samuel Huntington. op.cit.p25.

اللبرالية و الديمقراطية[1]، فكانت هذه المرحلة تعبيرا عن بداية لوصول القمة بالنسبة لهذه الحضارة ة، ذلك مما بلغت من رقي و ازدهار و مستوى من الهيمنة و التمكن في النظام الدولي و العلاقات الدولية على مختلف الأصعدة. حيث أن **شبنغلر** أكد على فكرة أن الغرب سينتهي، و أن هناك حتمية في سقوطه و ذلك من خلال مجموع خصائص و مؤشرات أهمها[2]:

- كون أن هذا الانهيار عملية بطيئة، بمعنى أنه سيكون هناك اضمحلال للغرب ولكن هذا الاضمحلال مازال في أولى مظاهره البطيئة لكن عند نقطة ما من الممكن أن تزداد بسرعة مذهلة أي سيكون هناك اضمحلال و لكن بطيء في اللحظة هذه و ربما سيكون فيما بعد سريع .

- كون أن وتيرة الانهيار لا تسير وفق خط مستقيم، بمعنى أنه مرحلة تأتي بعد الثانية فهو غير منتظم لدرجة عالية إذ يشهد انقطاعات و تراجعات و إعادة تأكيد و استرجاع للقوة الغربية.

يصنف **هنتنغتون** علاقة الحضارة الغربية بالحضارات الأخرى انطلاقا من مبدأ الأنا و الآخر، و يصف بالآخر كل الحضارات التي تختلف عن الغرب و الدول الأخرى المنتمية لها، حيث صنفها **هنتنغتون** إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول : هي ما يسميها بالحضارات المتحدية، و هي الحضارة الإسلامية إذ يرى أن من المحتمل أن يكون للغرب علاقة متوترة، مشدودة و غالبا علاقات عدائية جدا. حيث يركز **هنتنغتون** كثيرا على الإسلام و موقعه في الخريطة الجيوسياسية المعاصرة، من خلال استقرائه لتاريخ العلاقات بين الإسلام و الغرب، و يصور الحضارة الإسلامية باعتبارها الحضارة المرشحة لتكون الأكثر صدامية مع الحضارات الأخرى في العالم[3].

---

1 – محمد سعدي. **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام**. مرجع سبق ذكره. ص 148.

2 - Samuel Huntington. op.cit. p 25.

3 – محمد سعدي. مرجع سبق ذكره. ص ص 124– 125

- أما الصنف الثاني: فيمثل علاقة الغرب بالحضارات الأضعف و المتمثلة في أمريكيا اللاتينية و إفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الغرب. هذه العلاقة هذه العلاقة ما بين الغرب و ما بين هذه الحضارات يقول ستتضمن مستويات دنيا من الصراع سوف يكون فيها صراع، و لكنه بصورة أدنى و خاصة دول أمريكيا اللاتينية[1] .
- و هناك صنف آخر من العلاقات: هي العلاقات الغربية الروسية و اليابانية و الهندية، و من المحتمل أن تتضمن عناصر التعاون و الصراع إذا لم يكن هناك صدام مع الجميع. و لكن يكون بدرجات مختلفة، فهناك احتمال للصدام ثم هناك احتمال للصراع في مستواه الأدنى ثم يكون هناك احتمال للتعاون[2].

إن نقطة الاهتمام الأساسية التي شغلت **هنتنغتون** من خلال بناء أفكاره كانت المفارقة التي تعايشها مكونات الحضارة الغربية وسط بيئة الصدام الحضاري، بمعنى أنه في حين نؤكد و نلمس مؤشرات الاضمحلال و الزوال في قوة الغرب و حضارتهم، نؤسس للرغبة في فرض هذه القيم الغربية حول حقوق الإنسان، الديمقراطية الغربية على الحضارات الأخرى. فكيف لحضارة في طريقها إلى الاضمحلال أن تملك و في الوقت نفسه الإرادة لأن تفرض قيمها على الحضارات الأخرى في إطار ما يعرف بالحضارة العالمية[3].

و هي النقطة التي تمثل جوهر فكرة الصدام الحضاري حسب **هنتنغتون**، لاسيما و أن المجتمعات و الحضارات الغير غربية بالذات ما يطلق عليها الكونفشيوسية و الإسلامية، و هي التي تقلق **هنتنغتون** و يصفها بالحضارات المتحدية، التي تحاول أن توسع قوتها الاقتصادية و العسكرية حتى تقاوم و تعمل على التوازن ضد الغرب[4].

---

1 - محمد سعدي. مرجع سبق ذكره. ص 126.

2 – المرجع نفسه. ص 126.

3 - Samuel Huntington. op.cit. p15

4– علاء بيومي. دور الإسلام في تشكيل الهوية الأمريكية من وجهة نظر صموئيل هنتنغتون. عن موقع: **http://www.alarabnews.com/alshaab/2004/06-08-2004/3.htm**

إن جوهر المشكلة في نظر **هنتنغتون**، هو أن الغربيين يرون أن حضارتهم في هيمنة غير متوازنة، بينما نجد في الوقت نفسه أن المجتمعات الأضعف كالمجتمعات الأسيوية و المجتمعات الأخرى من الحضارات المخالفة بدأت تكسب القوة. فقد عايشت المجتمعات الغربية شعور بالتعافي بعد انهيار الشيوعية، فالعالم أصبح في مطلع التسعينيات عالم مختلف، و لكن ليس بالضرورة أكثر أمنا[1]. فهو يحذر الغربيين من الاعتقاد بأن الغرب قد فاز بالعالم و أن بقية الحضارات ستسرع لتبني و احتضان الرأسمالية على أنها الخيار الوحيد، فلن يكون هناك احتضان لهذه القيم الغربية فإلى جانب الصورة المتفائلة التي بدت للغرب، و هي الهيمنة و التفوق و الانتصار الشامل غالبا، هناك صورة أخري للغرب مختلفة جدا كونها حضارة في حالة اضمحلال بالقياس إلى حضارات أخرى[2] .

و مع ذلك، فإن **هنتنغتون** يطمئن الغربيين من خلال افتراضه القائم على أن الحضارة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ستبقى لسنوات قادمة الحضارة الأكثر قوة، و مع وجود هناك طموحات عالمية من طرف حضارات مختلفة تسعى لبناء قوة في مجالات عدة و خاصة من الجانب الاقتصادي، فإنه يمكن الحديث عن جوهر هذه الأطروحة و القائم على فرضية الصراعات الحضارية، و هنا نلاحظ تأكيد **هنتنغتون** على أهمية العامل الاقتصادي و دوره في حركة التاريخ على اعتبار أن هذا العامل يعد من العناصر الأساسية و المكونة لمفهوم الثقافة عنده[3].

حاول **صمويل هنتنغتون** من خلال أطروحة صدام الحضارات، التأسيس لتخطيط استراتيجي يخص الأدوار الجديدة التي على الولايات المتحدة الأمريكية مراعاتها في صياغتها لاستراتيجياتها المستقبلية، مؤكدا على أن الامبراطورية الأمريكية كراعية للقيم الحضارية الغربية تحديدا، مطالبة بالتركيز في مختلف التحديات و التهديدات التي تفرضها بقية الحضارات و بخاصة منها الحضارة

1 – محمد سعدي. مرجع سبق ذكره. ص 133.

2 – إبراهيم أبو خزام و آخرون. مرجع سبق ذكره. ص 15.

3 – المرجع نفسه. ص 15.

الاسلامية التي يعتبرها الحضارة الأكثر تهديدا للمشروع الامبراطوري الأمريكي، أين أكد النزعة الامبراطورية التي تحكم توجهات بقية الحضارات في منازعتها للهيمنة و التفرد الأمريكي.

و من خلال مجموع هذه الأفكار التي تضمنتها أطروحة نهاية التاريخ و كذا أطروحة صدام الحضارات، يمكن القول أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة طرحت أبعادا ثقافية و حضارية لم تكن مطروحة من قبل. سواء على المستوى النظري الأكاديمي أو المستوى السياسي، و باتت هناك أولوية للاهتمام بها، كمكون أساسي في رسم معالم التفاعل ضمن العلاقات الدولية، تقف جنبا إلى جنب مع الأبعاد العسكرية و الاقتصادية المهيمنة و المسيطرة على الساحة الدولية[1]. الأمر الذي أدى إلى توصيف الواقع الدولي وفق أطر تحليلية و تصورات فكرية مثلت القالب النظري لفهم السلوك الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة و ما ضم من تحولات، و كان أن ارتبط بنمط محدد للنظام الدولي الذي كانت سمته البارزة، هيمنة القطب الأمريكي و من خلاله القيم الغربية اللبرالية على السياسة الدولية. فكان أن جاءت هذه الأطر التحليلية و الأطروحات النظرية لتعطي فهما لهذا الواقع الجديد، و ذلك على غرار إسهامات كل من أطروحة نهاية التاريخ **لفوكوياما**، و أطروحة صدام الحضارات **لهنتنغتون** في التأسيس لمنظور جديد يحمل طابعا مختلفا، يجسده التوجه الإمبراطوري الأمريكي، و من خلال ذلك نجد هناك ضرورة لمعرفة شكل هذا التأثير الذي صاغته هذه الإسهامات في التأسيس لسياسة دولية جديد و بشكل أدق في توجيه التصور الأمريكي للواقع الدولي من جهة، و توصيف علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الخارجي من جهة أخرى. بتعبير أدق، مثلت هذه الأطروحات الغطاء الفكري، و السند النظري في توجيه السلوكيات الأمريكية في المرحلة القادمة، و تبيان المخاطر الجديدة التي تهدد مشروعها الإمبراطوري. و بذلك ساهمت هذه الأطر بشكل فعال في تشكيل الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة، و في رسم خطوطها الكبرى نحو إدارة التفاعل ضمن النظام الدولي الذي روجت له.

1 - إبراهيم غرايبية. الاستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر. عن موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm

المطلب الثالث: الآراء التنظيرية المساهمة في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي من داخل الإدارة الأمريكية

يمكن وصف هذه الآراء و التصورات، ضمن إطار التوجيهات المقدمة من طرف جملة باحثين و أكاديميين، شغلوا مناصب مؤثرة ضمن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فكانت تصوراتهم بمثابة التوجيه و الاستشارة المقدمة لدوائر القرار الاستراتيجي الأمريكي، حول سبل الحفاظ على التفوق الأمريكي، و سبل مواجهة مختلف الأخطار و التهديدات، و آليات انجاح مسعى التوجه الامبراطوري في الثقافة السياسية الأمريكية.

أولا: صعود و تراجع القوى العظمى لبول كندي

قدم **بول كينيدي** رؤية مختلفة لعالم ما بعد الحرب الباردة، فهو يرى أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم توازن الثروة و الموارد، و أصبح هناك سمة رئيسية للعالم، على أنه مكون من معسكرين منفصلين و غير متكافئين، و أن المعادلة أصبح طرفاها أغنياء في مواجهة فقراء، شمال غني في مواجهة جنوب فقير، و بالتالي هناك تخوف من ازدياد معدلات الهجرة نحو الغرب بتشكيلها خطرا على الهوية و الثقافة الغربية، فضلا عن مقوماتها و مصالحها الحيوية. فيؤكد **بول كينيدي** بأن الفجوة تتزايد بين الشمال المتقدم و الجنوب الفقير و المنخفض النمو ذو الكثافة السكانية المرتفعة، و أن الحل لا يجب أن يتم من خلال سياسات أحادية، و إنما يجب تشجيع دول العالم الثالث على خفض معدلات النمو السكاني.

و بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و سياساتها بعد نهاية الحرب الباردة، فهو يرى أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجهها، و لهذا يجب توطيد علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالفاعلين الدوليين في أوروبا و روسيا و الصين و اليابان، و خاصة أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب الاستقرار، مع التركيز على عدد محدود من الدول النامية تمثل الدول المحورية للسياسة الأمريكية، و بالتالي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تبني سياسة تمييزية، بالتركيز على هذه الدول المحورية بدلا من تشتيت تركيزها و مواردها على العالم، فهذه الدول يجب مساعدتها ليس ضد خطر خارجي من نظام معادي للشيوعية، و لكن

من خطر أن تقع في فوضى و اضطراب داخلي قد يهدد المصالح الأمريكية، و على الولايات المتحدة أن تركز في علاقاتها مع هذه الدول، على القضايا المرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية، الهجرة، تدهور البيئة، الصراعات الإثنية، عدم الاستقرار الاقتصادي، انتشار الأمراض، الجماعات الارهابية، فليس كل القضايا العالمية تمثل أهمية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، مما يحمل الولايات المتحدة أكثر مما يجب[1].

كما يذهب **بول كيندي** من خلال نظرية صعود و تراجع القوى العظمى إلى اعتبار انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الاطلسي و العديد من الأحلاف على مستوى تفاعلاتها العالمية، كان سبب شعور الولايات المتحدة أنها القوة العظمى على المستوى العالمي، غير أنه و بعد عودة بعض الدول إلى استعادة مكانتها، و تنامي مكانة أخرى و تأثيرها، أصبح يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية و خاصة فيما يتعلق بمكانتها الاقتصادية، و من هنا، فإن الأخطاء التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية تشبه إلى حد بعيد الاخطاء التي قامت بها الامبراطوريات السابقة من خلال التمدد و التراجع[2].

حسب **بول كيندي**، فإن التمدد المبالغ فيه و غير المحسوب النتائج، مثل بداية النهاية و الزوال للإمبراطوريات الكبرى السابقة، على غرار الامبراطورية الرومانية و غيرها من القوى العالمية التقليدية كبريطانيا و فرنسا. و أن الإمبراطورية الأمريكية بهذه المعطيات، تؤشر عل سقوطها، و السبب في ذلك يكمن في التجاوزات الامبريالية و التفكير التوسعي المبالغ فيه، و يؤكد **بول كيندي** في محاولة توجيه مستقبل السياسة الأمريكية، باعتبار أنه و رغم المأزق الذي قد تواجهه الولايات المتحدة، فإن الفرصة لا تزال متاحة أمامها للحفاظ على تماسكها و تفوقها و هيمنتها على جميع الأصعدة، فمنذ عصر النهضة و حتى الوقت الحالي، يظهر أن الأمم ازدهرت تبعا للاستخدام الاستراتيجي لثرواتها في وقت الحرب، و القوة النسبية للدول

1- عمر عبد العاطي. الأحادية الأمريكية بين الاستمرار و الزوال. **السياسة الدولية**. عدد 173. جويلية 2008. ص 220.

2 - المرجع نفسه. ص 222.

الأخرين. و من هنا، فإن الدول الناشئة تسعى إلى التفوق من خلال تحقيق انتصارات في منافساتها، غير أن الإفراط قد يؤدي إلى انتزاع و تقويض مصادر ثرواتها[1].

ثانيا: القوة الناعمة عند جوزيف ناي

قدم **جوزيف ناي** مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي في إدارة الرئيس **بيل كلينتون** مفهوما جديدا في أدبيات العلاقات الدولية، وصفه بالقوة الناعمة، و قد اكتسب المفهوم صيتا واسعا خلال تسعينيات القرن الماضين حيث دافع جوزيف ناي عن استخدام هذا المفهوم داخل الأوساط الأكاديمية و كذا من خلال كتاباته و مداخلاته في عديد المنابر، فكان انتشار المفهوم عل نطاق واسع للغاية[2].

عرف **جوزيف ناي** القوة الناعمة على أنها: " في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، و توجيه خياراتها العامة، و ذلك استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي و الثقافي و منظومة قيمها و مؤسساتها بدل الاعتماد على الاكراه أو التهديد"[3]، و هذه الجاذبية، حسب ما يشير إليه **جوزيف ناي** يمكن نشرها بطرق شتى، الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة و العامة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات و المؤسسات التجارية العاملة. [4]

كما يوضح **جوزيف ناي**، أن القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في السياسة العالمية، يتم تأسيسها وفقا لاعتبارات و أبعاد تتداخل فيما بينها، لتشكل الصورة المتكاملة لمقوماتها، و التي يمكن فهمها وفقا لثلاث مستويات[5]:

- الثقافة العامة و ما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين .

---

1 – عمر عبد العاطي. مرجع سبق ذكره. ص 223.

2- Geraldo Zahran and Leonardo Ramos. **From Hegemony to Soft power : implications of a conceptual change.** Taylor and Francis. New York. 2010. P 12.

3- Geraldo Zahran and Leonardo Ramos**.** Op. cit **.**p 13.

4 – محمد حمدان. **القوة الناعمة و إدارة الصراع عن بعد.** مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية. ط1. 2013. ص 23.

5 -Geraldo Zahran and Leonardo Ramos**.** Op. cit **.**p14 .

- القيم السياسية و مدى جدية الالتزام بها، سواء في الداخل أم في الخارج، سواء في السلم أم في الحرب.
- السياسة الخارجية المنتهجة و درجة مشروعيتها و قبولها الطوعي من طرف دول العالم و شعوبه بما يعزز مكانة الدولة .

فالقوة الناعمة حسب وصفه، تمثل القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا عن الإرغام، و هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج و الأهداف المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المفرط للعوامل و الوسائل العسكرية و الصلبة، و هذا ما حصل مع الاتحاد السوفيتي، حيث تم تقويضه من الداخل، لأن القوة لا تصلح إلا في السياق الذي تعمل فيه[1].

إذن، فالقوة الناعمة تتمثل في القدرة على الجذب، الاستقطاب و البحث عن التراضي، مما يدفع الآخرين إلى توجيه الاحترام لقيمك ، و يفعلون ما تريده، أي أنها القدرة على الحصول على النتائج التي يريدها المرء عن طريق خلق نموذج قيمي و سلوكي قابل للاعتناق، و توجيه ارادة الآخرين نحو ما تريده من خلال المصادر المعنوية ، كالقيم الثقافية و السياسية.

أما عن موارد القوة الناعمة، فيرى **جوزيف ناي** في ذلك أن أهم مواردها تتلخص في كل ما تحمله القيم الثقافية من جاذبية و قدرة انتشار لدى الآخرين، بالإضافة إلى تعزيزها بقيم سياسية ثابتة و موضوعية، يتم تطبيقها بإخلاص سواء في الداخل أو في الخارج، و تستكمل هذه الموارد بقدرة السياسة الخارجية للدولة على الاقناع، من خلال رؤية الآخرين لها على أنها مشروعة و أخلاقية[2].

---

1 -Joseph S Nye**. Soft Power The Means to Success in World Politics**. Public Affairs. London. 2004.p 162.

2 – محمد حمدان. **القوة الناعمة و إدارة الصراع عن بعد**. مرجع سبق ذكره. ص 26.

و في محاولة اسقاط طرحه على الولايات المتحدة الأمريكية، يصف **جوزيف ناي** مصادر قوة الولايات المتحدة الأمريكية الناعمة في[1]:

- تعزيز القيم و المؤسسات الأميركية، و العمل أكثر على اضعاف موارد منافسيها و أعدائها
- توسيع مساحة و جاذبية الرموز الثقافية و التجارية و الإعلامية و العلمية الأميركية و تقليص نفوذ منافسيها و أعدائها.
- تحسين و تلميع جاذبية أميركا و صورتها، و تثبيت شرعية سياساتها الخارجية، و مدى صدق تعاملاتها و سلوكياتها الدولية، مع محاولة التأثير في سياسات منافسيها.

تعد القيم الثقافية كأحد أهم أعمدة القوة الناعمة حسب **جوزيف ناي**، إذ يعتبر أنه كلما كانت ثقافة الدولة تعبر عن قيم عالمية، زاد ذلك من احتمال فاعلية القوة الناعمة، و الحصول على النتائج المنتظرة، أما إذا كانت ثقافة الدولة مبنية على الخصوصية و الانعزال فإنه يقل تأثيرها، و لعل أحسن مثال على ذلك هو دولة اليابان، أما فيما يخص حالة الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يعتبر قوتها المرنة توازي أو حتى تفوق قوتها الاقتصادية و العسكرية، فالثقافة الأمريكية تتسع للخارج، كما أن الأفكار و القيم التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية موجة نحو مجتمعات متباينة الانتماء، فالتركيبة المجتمعية الأمريكي مشكلة من خليط من الأعراق التي ساهمت الهجرة بشكل كبير في تكوينها[2]. إذ أن الولايات المتحدة، تمثل الوجهة الأولى بل الأكثر طلبا للهجرة من بقية دول العالم. كما تعد الديمقراطية التي تتبناها الولايات المتحدة، من أكثر القيم تأثيرا في بقية شعوب العالم، و لو أن هذه القيم يصدق اعتبارها فعالة و منتجة فقط داخل الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن روافدها على بقية الدول و الشعوب، و بخاصة دول العالم الثالث، لم تكن بالمصداقية و الإيجابية المطلوبة.

أما فيما يخص القيم التي تتبناها السياسة الخارجية كأحد أسس القوة الناعمة، فإن تبني مبادئ مثل الديمقراطية و حقوق الانسان في فترات محددة على مستوى بعض القيادات

1- Joseph S Nye. Op cit. p p 146.165.

2 – جوزيف س ناي. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. العبيكان. الرياض. ط ع 1. 2007. ص 64.

و النخب الحاكمة في الولايات المتحدة، كان له الأثر الإيجابي في تفعيل دور القوة الناعمة في تحريك جاذبية السياسات الأمريكية، إذ أن دعم و تشجيع إدارة الرئيس **كارتر** لمبدأ حقوق الإنسان أثر كثيرا في تغيير توجهات النخب الحاكمة في الأرجنتين، و التي كانت مع حكم العسكريين ترفض هذه القيم، إلا أن هذه الأفكار كانت مصدر جاذبية و استهواء لبعض تيارات المعارضة التي وصلت للحكم في الأرجنتين لاحقا، أين تم تبني هذه الأفكار مما خلق قبولا و شعبية للسياسات الأمريكية في الأوساط الارجنتينية، و هو ما يعتبره **جوزيف ناي** نجاحا في تفعيل دور القوة الناعمة الأمريكية[1].

أكدت التطورات السياسية التي شهدتها البيئة الدولية حقيقة مفادها، أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تكون فاعلة و مستمرة بالسيطرة و النفوذ على أنساق النظام الدولي عبر القوة العسكرية فقط، إذ أنها لم تنتقل من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة إلا نتيجة تحولات فرضتها إعادة النظر باستراتيجية القوة التي وظفتها، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى تعظيم دور القوة الناعمة في تعزيز القدرات الاستراتيجية لها و دعمها، هذا التوظيف الذي لم يرتبط بمرحلة محددة، و إنما جاء نتيجة تراكم مؤشرات الدور العالمي الذي تضطلع به الولايات المتحدة، فضلا عن المقومات التي تمتلكها من ثقافة و قيم سياسية ، مما مكنها من أداء هذا الدور الفعال و الشامل. إذ كان له توظيف في حقب مختلفة، ابتداء من الحرب الباردة و ما لعبته الاستراتيجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفياتي عبر استخدام القوة الناعمة المستندة إلى وسائل الإعلام و أدوات الدبلوماسية العامة، فضلا عن المراتب العليا التي احتلتها في مجال التكنولوجيا و استقبال المهاجرين و العمالة، هذا كله ساعدها على أن تؤثر في الاخرين، و تعظم من إمكانياتها على المستوى الدولي و تكون قادرة على تحقيق أهدافها دون اللجوء إلى الإكراه.

بعد نهاية الحرب الباردة، بدأت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من مراحل إدارة النظام الدولي المستند إلى نظام القطب الواحد، و في فترات محددة كانت الاستراتيجية الأمريكية في

1 - جوزيف س ناي. مرجع سبق ذكره. ص 67.

أمس الحاجة إلى تغير بنيانها ، لذا اتجهت الولايات المتحدة إلى العمل الجاد في كيفية امتلاك رؤية جديدة لتوظيف القوة الناعمة من أجل تعويض الخسائر في المرحلة السابقة.

و من جهته، حاول **جوزيف ناي** اعطاء نظريته حول القوة الناعمة بعدا تطوريا، ذلك من خلال عرضه لمفهوم قوة مغير و لكنه قريب من مفهوم القوة الناعمة. فقد توجه **جوزيف ناي** إلى اعتماد مفهوم جديد يتعلق بمفهوم القوة الذكية، هذه القوة التي اعتبرها نتاج الجمع بين أدوات القوة الناعمة و أدوات القوة الصلبة لبناء استراتيجية تتناسب مع تغير الظروف و السياقات. و يؤكد فيها و بشكل كبير على مفهوم و أهمية الشرعية كسند للعمل العسكري، و تتجسد الشرعية حسبه من خلال عدالة القضية التي تقاتل من أجلها، أو من خلال تناسب القوة و التمييز في استخدامها، وتقديم الموضوع من خلال وسائل الإعلام و المناورات السياسية و العرض المقنع لها خاصة على مستوى هيئة الامم المتحدة الأمم المتحدة .

و لتوضيح هذا الطرح، يستعين **جوزيف ناي** بقرار الحرب على العراق، أين ظهرت كفاءة القوة العسكرية الأمريكية، غير أنها أبرزت افتقارها لعنصر الشرعية و القبول، ذلك لعدم الحصول على تفويض من مجلس الأمن[1]، فالقوة الذكية ليست كالقوة الصلبة و لا الناعمة، لكنها مزيج من كلاهما، و تعني تطوير استراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد و إلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة و الناعمة معا، حيث يكون الهدف و الغاية هو تحقيق مشروع استراتيجي مبني على القوة الذكية، خاصة في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الآنية و المستقبلية التي تواجه الولايات المتحدة، و السبيل الأمثل لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية، من أجل تحقيق المصلحة و الأمن القومي الأمريكي. حيث أصبحت تشكل إطارا مناسبا لمعالجة التهديدات الراهنة الغير التقليدية[2].

1- Joseph S. Nye. Jr. Soft Power. **Foreign Policy**. Washington post. Newsweek Interactive. No. 80. Autumn, 1990. P 156.
2 -Ibid. 157.

ثالثا: التفرد الأمريكي عند ريتشارد هاس

كثيرا ما تساءل المفكر الامريكي الأكثر ارتباطا و تأثيرا على صناعة القرار الأمريكي **ريتشارد هاس** عن دور الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، و أن تفرد الولايات المتحدة في قيادة العالم تواجه مخاطر و تحديات، و لذلك يجب أن تمتاز السياسة الأمريكية بالبعد الامبريالي و لكن ليس عن طريق الغزو و الاحتلال، لأن ذلك لم يعد مرغوبا و لا حتى محتملا في كثير من الأحيان، و إنما يجب التأسيس لنمط من التوافق، و أن يعكس مفهوم الهيمنة الأمريكية معنى الجاذبية الثقافية المدعمة بالإمكانات و القوة الاقتصادية[1] .

و عليه، يطرح **ريتشارد هاس** تصوره بالدعوة إلى إنشاء نظام عالمي قوي، قائم على الابتعاد أكثر عن استعمال القوة العسكرية، و الخفض من أسلحة الدمار الشامل، و بالإضافة إلى ذلك، يعتبر أنه من المهم القبل بدور محدود فيما يتعلق بالتدخل الإنساني في العالم[2].

من خلال رفضه لفكرة تعدد الأقطاب في النظام الدولي، يرى **ريتشارد هاس** أن النظام الدولي الجديد نظام متعدد من حيث مراكز القوى، و أن الولايات المتحدة الأمريكية و رغم بروز عديد القوى الكبرى على الساحة الدولية، تبقى في طليعة النظام الدولي، و أن هذه القوى رغم امكاناتها التنافسية، و قدراتها التأثيرية في السياسة العالمية، إلا أنها تفتقد للقدرة على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادتها للعالم، و يفسر ذلك بالأسباب التالية[3]:

- توفر الولايات المتحدة الأمريكية على مفهوم القوة الشاملة بمختلف أبعادها، و هو الأمر الذي تفتقر إليه عديد الفواعل و القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة. فالصين و رغم قوة نموها الاقتصادي، فهي لا تولي الجوانب الدفاعية و العسكرية اهتماما كبيرا، فهي لا توجه عائداتها الاقتصادية إلى خدمة المقدرات العسكرية بسبب التزايد الرهيب في الكثافة السكانية

1 -Simon Tisdall . Reaching The Parts other Empires Could Not Reach. **The Guardian**.18 jan 2002. P32 .

2 -Ibid.

3 – ريتشارد ن. هاس. **الفرصة. لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**. ترجمة: أسعد كامل إلياس. العبيكان للنشر. المملكة العربية السعودية. ط1. 2007. ص 173.

بها. أما الاتحاد الاوروبي، فيعاني من غياب سياسة عليا موحدة، و بالتالي فهو أبعد عن لعب أدوار القوى الكبرى رغم تفوق ناتجه القومي عن الناتج الأمريكي. و بالنسبة لروسيا، فهذه الأخيرة تعاني من أزمات اقتصادية و تحديات داخلية تهدد تماسكها و قوة مواقفها في السياسة الدولية.

- اعتماد السياسة الأمريكية على سلوك اضعاف القوى المنافسة و محاصرتها، فكثيرا ما تنجح الولايات المتحدة في عزل بعض الدول المنافسة في مجالات مؤثرة.
- استمرار اعتماد القوى الكبرى الاخرى على النظام الدولي بمعطياته الحالية، بالنظر إلى ما تحققه من رفاهية و استقرار.

و من خلال ذلك، يعرض **ريتشارد هاس** تصوره لما يتوجب على السياسة الامريكية تحقيقه، و ذلك من خلال عملية الحسم في مهمة قيادة العالم، و ضرورة اشراك عديد الفواعل الدولية في إدارة الشؤون العالمية، بالإضافة إلى عمل الولايات المتحدة على إقناع بقية الاطراف بالمزايا التي يوفها التعاون مع الولايات المتحدة، و اعطاءها اطباع بأن أصواتها تلقى الاهتمام و الاستماع لدى صناع القرار في الولايات المتحدة. ثم إن قيما كالديمقراطية و حقوق الانسان، لابد و أن تمثل أهدافا أساسية في السياسة الأمريكية، حتى لو اضطرت للعدول عنها في حالات استثنائية[1].

رابعا: السيطرة على قلب روسيا لزبيغنو بريجنسكي

قدم **بريجنسكي** تصوره لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، و مكانة الولايات المتحدة فيها من خلال التركيز على الحفاظ على الاستقرار، مبديا توجسه من عودة ظهور امبراطورية روسية جديدة، يمكن أن تمثل مصدر تهديد لمكانة الولايات المتحدة في نظام ما بعد الحرب الباردة.

كما أوضح **بريجنسكي** بأن منطقة الشرق الأوسط، تعد أحد أهم المنافد إلى روسيا الوسطى، إذ حسب رأيه، فإن الجزء العربي في هذه المنطقة لا يمثل دورا حساسا، لأن مركز

1 – ريتشارد ن. هاس. مرجع سبق ذكره. ص ص 174– 175.

المنطقة يتوقف على الأهمية التي تلعبها كل من تركيا و إيران، و حتى في حديثه عن البعد الديني في المنطقة و المقصود به المد الاسلامي، فيعتبره ظاهرة لا تمثل عمقا يهدد المكانة الجيو– استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، حتى مع إقراره بوجود خطر ما يسمى الأصولية الاسلامية[1].

و في عرضه لأهم العوائق و التحديات التي تواجه مكانة الزعامة و الريادة الأمريكية على العالم، يذكر **بريجنسكي** تحديين أساسيين أحدهما داخلي، متعلق بالولايات المتحدة الأمريكية و بداية تفكك نموذجها الحضاري، و الآخر مرتبط بطبيعة القوى العالمية و الإقليمية المنافسة للولايات المتحدة و مواقفها الرافضة و بدرجات متفاوتة للهيمنة الأمريكية و سيطرتها على العالم، فيصف هذه القوى المنافسة من خلال[2]:

- أنها قوى عالمية تنافسها على الزعامة العالمية، ممثلة في أوروبا و اليابان.
- قوى إقليمية كبيرة، تنازعها على الزعامة على المستوى القاري و الاقليمي الواسع و هما الصين و روسيا.
- قوى إقليمية صغيرة، تنازع الولايات المتحدة النفوذ على مستوى ضيق كالهند، إيران، آسيا الوسطى.

يحاول **بريجنسكي** من خلال طرحه، تنبيه صانع القرار في الولايات المتحدة إلى جملة تحديات تواجه الطموح القيادي لأمريكا، و هو بذلك يدعو إلى التركيز في صياغة استراتيجيات تراعي مواطن القوة لدى الاطراف المنافسة للولايات المتحدة من جهة، و توافق الامكانات الاقتصادية للولايات المتحدة، حتى تحافظ أمريكا على تماسك مواقفها، و قوة تأثيرها في المراحل القادمة التي يتوقع حسبه أن يتسع فيها حجم المنافسة الدولية و الإقليمية.

---

1 – زبيغنيو بريجنسكي. **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. ترجمة: عمر الأيوبي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط1. 2004. ص 153.

2 – المرجع نفسه. ص ص 154–155.

خامسا: روبرت كابلان و التحديات الاستراتيجية الأمريكية

قدم **روبرت كابلان**، تصنيفا لحقيقة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و التي يجمع على أنها تحديات ثلاث تخص البعد الجيو-بوليتيكي لقارة آسيا. فهناك ما يصفه بالكابوس الاستراتيجي للشرق الأوسط الكبير، ثم الصراع من أجل بسط النفوذ على الجزء الجنوبي لدول الاتحاد السوفييتي السابق. بالإضافة إلى التمدد الهندي الصيني على مستوى المحيط الهندي و اتساع دائرة اهتماماتهما. غير أنه يعتبر التحدي المرتبط بالهند و الصين هو الأقل استفزازا، كون الصين لا تمثل عدوا للولايات المتحدة فهي مجرد منافس شرعي، أما الهند و برغم تصاعد قدراتها البحرية، فإنه فيعتبرها الحليف الناشئ للولايات المتحدة[1].

و مع هذا التوصيف لمصدر التحديات التي تواجهها مكانة الولايات المتحدة في آسيا مع كل من الصين و الهند بوجه خاص، يدعو **كابلان** الولايات المتحدة إلى ضرورة استغلال كل الفرص المتاحة لضم البحرية الصينية إلى التحالفات الدولية، لأن تحقيق توافق و تنسيق بحري بين الولايات المتحدة و الصين، يعد أمرا على درجة من الأهمية و الحساسية في الحفاظ على الاستقرار في السياسة العالمية في القرن الواحد و العشرين[2].

كما يشدد **روبرت كابلان** على المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين، ضرورة العمل على إرساء و صياغة نظام بحري عالمي، يمكنه الحد من أخطار القرصنة و الارهاب و حتى النزاعات بين الدول، مع ضرورة تخفيف أعباء المراقبة التي ترهق البحرية الأمريكية من خلال التعاون مع بعض الأطراف الآسيوية الفاعلة. و أما عن نموذج الهيمنة الأمريكية الناجح و المستمر، فإنه يصر في ذلك على المفهوم الشامل للقوة التي تعطي الهيمنة الشاملة، ذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة في الحفاظ على الوضع القائم للهيمنة الأمريكية.[3]

1- Robert D. Kaplan and others. **China's Arrival: A Strategic Framework for a Global Relationship**. Center for New American Security. Washington. 2009. P 46.
2- Ibid. p 46.
3- Ibid. p 48.

مثلت هذه الآراء توجيهات لخبراء استراتيجيين، حاولت الإحاطة بأهم التحديات التي تواجه الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية، أمام التحولات التي يشهدها النظام الدولي و خطورة تراجع الدور الأمريكي في قيادته، و الحد من حجم التحديات التي تفرضها القوى المتصاعدة.

المبحث الثالث: تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر و بروز دور المحافظين الجدد

لا شك في أن الأحداث التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية مع تفجيرات برجي التجارة بقلب العاصمة الأمريكية، شكلت نقطة تحول مفصلية في أساسيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فبلوغ تأثيرات العمل الإرهابي إلى الأراضي الأمريكية – حسب الرواية الأمريكية– وضع مقومات الأمن الأمريكي تحت طائلة المحاسبة و إعادة النظر، و استدعى إعادة النظر في تصورات الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه العالم، و منطقة الشرق الأوسط على وجه خاص، ليرتبط تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي في هذه المرحلة بنخبة المحافظين الجدد، التي حولت مفاهيم و مستلزمات الأمن الأمريكي في مرحلة، تعد بالكثير من التحديات الأمنية و الاستراتيجية في مواجهة صانع القرار الأمريكي.

المطلب الأول: نشأة تيار المحافظين الجدد و مكونه الفكري

عند الحديث عن التيارات التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية، و توجه سياساتها و سلوكياتها الخارجية، فإن ذلك يقود إلى نسيج واسع من هذه التيارات، و التي تحركها قناعات و خلفيات ثقافية معينة. فالحديث عن التيارات في الولايات المتحدة خاصة في الفترة الأخيرة، يشير بنا للحديث عن مسمى أساسي هو **المحافظون الجدد**.

إن تسمية **المحافظين*** ارتبطت بمدرسة فكرية برزت تأثيراتها في أوجه السياسة الخارجية الأمريكية، فهناك منها التيارات المعتدلة، و هناك بعض التيارات منها متطرفة، و تعد نخبة

* بالنسبة للتيار المحافظ في الولايات المتحدة فله تاريخ طويل في علاقته بالحكم فيها ، فقد كانت بداياته الأولى مع نخبة أو تيار المحافظين التقليديين، و هم أنصار الرئيس الأمريكي السابق **وودر ويلسون** و الذي كان يؤمن بأن ما يسمى

المحافظين الجدد واحدة من هذه التيارات المتطرفة، إذ أنها تقف في أقصى يمين الحركة المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

تؤكد الدراسات أن الجذور الأولى للمحافظين الجدد، ارتبطت بالتيار الديمقراطي و بالحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة، حيث نشأت هذا التيار على أيدي مجموعة من أعضاء الحزب الديمقراطي، الرافضين لسياسة اعتبروها لينة مع الاتحاد السوفيتي في السبعينيات. و كان الدافع المحرك للحركة آنذاك، هو معاداة الشيوعية، خاصة فيما يتعلق بمعاملة اليهود السوفييت، و سرعان ما انشقوا عن الحزب الديمقراطي، و التحقوا بالحزب الجمهوري، و رحبت بهم حكومة **رونالد ريغن** في أواخر السبعينات، و التحق بعضهم بمناصب في تلك الحكومة، مثل **ريتشارد بيرل**، الذي شغل منصب مساعد وزير الدفاع ، حيث وصف بـ "أمير الظلام"، تعبيرا عن خطه السياسي الموغل في التشدد و التطرف، إضافة إلى **بول وولفوفيتز**، الذي شغل منصب وكيل وزارة الدفاع، حيث زادت هيمنتهم على السياسة الخارجية الأمريكية في عهد **رونالد ريجان**[2].

كما يعد تيار المحافظين الجدد، من بين النخب و الأسماء المطروحة بشكل جديد على الساحة الدولية خاصة في شكله الحديث، و قد ارتبط ظهور و ذيوع صيت هذه الجماعة بالانتخابات الأمريكية لعام 2000، و برزت بشكل أوضح من خلال المشاريع و الاستراتيجيات الأمريكية لمكافحة الإرهاب[3].

كما أن هناك إجماع حول بعض الخصوصيات التي تميز نمط تفكير المحافظين الجدد، مثل إيمانهم بدور الأفكار في تغيير الواقع، و سعيهم الدائم للتأثير على مسار الجدل الأمريكي العام بخصوص القضايا التي تهمهم، و سعيهم لعرض أفكارهم و مهاجمة معارضيهم، و خطابهم

القيم الديمقراطية تحتاج إلى قوة لنشرها و عاد هذا التيار بقوة في عهد الرئيس **رونالد ريغان**، ليضع الأساس العقائدي في صدارة اهتمام السياسة الأمريكية و بلوغ طموحاتها.

1- Lee Edwards. The Origins of the Modern American Conservative Movement. In site internet: **http://www.heritage.org/Research/PoliticalPhilosophy/upload/53232_1.pdf.**

2- عبد العزيز كامل. المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي. **تقرير صادر عن مجلة البيان** . الإصدار الثاني. ط1. 2004. ص 229.

3 – المرجع نفسه. ص 290.

الذي يتميز بالثقة و الحماس و الرضا الداخلي بشكل مبالغ فيه في كثير من الأحيان[1]. و هو ما أعطى أهمية بالغة لمعرفة و البحث عن مختلف الأفكار و المعتقدات التي شكلت المرجع الثقافي و الفكري لهذه النخبة.

بالنسبة للأساس الفكري و الاعتقاد الديني الذي طالما مثل نقطة التحرك بالنسبة لهذه النخبة، و كان وراء توجهات السياسة الأمريكية و توجهاتها الاستراتيجية، بخاصة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد أرجعه الكثير إلى أفكار و نظريات المفكر اليهودي الألماني **ليوشتراوس*** الذي مثلت فلسفته و أفكاره المنطلقات الأولى لفكر المحافظين الجدد. حيث أخذت أفكاره أبعادا فلسفية اعتمدت كمرجع أساسي في الفكر السياسي للمحافظين الجدد. فقد جعلوا من أفكاره حول ضرورة قوة الديمقراطية في فرض قيمها و انتشارها، و كذلك في ربطه لمبادئ مثل النظام الديمقراطي بمعنى الفضيلة أو الخير مقابل معنى الرذيلة الذي يساوي رفض كل معاني الديمقراطية[2]، و لذلك سنلاحظ من خلال تسلسل الأفكار، انعكاس هذه المبادئ على التصنيف الأمريكي للأنظمة السياسية بين محور للشر يضم الدول الديكتاتورية المعادية للديمقراطية، في مقابل الدول ذات التوجه الديمقراطي، و التي تعتبر الوحدات الصديقة و الأقرب إلى الإدارة الأمريكية.

تعد أفكار **ليوشتراوس** و كتاباته، من أكثر الفلسفات استلهاما لتيار المحافظين الجدد، و الذي ركز أفكاره حول كون الولايات المتحدة الأمريكية، هي حاملة خير و رسالة إلى العالم، و لذلك يجب أن تستخدم القوة العسكرية ضد كل من يناهض القيم الأمريكية[3].

---

1 − Melvin Lehman. The new Conservatives. In site internet:
http://www.fbep.org/downloads/The%20New%20Conservatives_MBL.pdf. P03.

* **ليوشتراوس:** فيلسوف يهودي الأصل ألماني المنشأ، انتقل إلى الولايات المتحدة عام 1938 حيث أخذ يلقي دروسا في معاهدها و جامعاتها. كما أسس بها رابطة الفكر الاجتماعي التي كانت محط نشر أفكاره و درس بها العديد من الطلبة الذين حملوا فلسفته ، لتصبح فيما بعد نواة لمذهب فكري يعرف بالشتراوسية الذي كان المنطلق الأساسي لفكر المحافظين الجدد.

2 − جهاد الخازن. مرجع سبق ذكره. ص 19.

3 -Danny Cooper**. Neo conservatism and American Foreign Policy : a Critical Analysis**. Taylor and Francis. New York. 2011. P 25.

كما يعتبر **ليوشتراوس** أن الحقيقة الأساسية عن المجتمع، ينبغي أن تكون حكرا على النخبة، فهي غير ملائمة للعامة، وأن على النخبة اخفاء بعض الحقائق، و من ثم فإن هذه النخبة لا تستطيع أن تتحدث بأمانة و صراحة، و إنما يتوجب عليها في كثير من الأحيان اخفاء الحقائق خلف عبارات مظللة، خاصة فيما يتعلق ببعض توجهات النخب الحاكمة، و علاقاتها الخارجية، فقد اشار **ليوشتراوس** إلى أن استقرار النظام السياسي، يتحقق من خلال صنع تهديد ما، و أنه عل الدولة أن تحارب طول الوقت[1].

و من أهم الأفكار التي قام عليها فكر **ليوشتراوس** نجد، اعتبار الديمقراطية كمبدأ لا يمكنه فرض قيمه في موقع الضعف و العجز، و أن النزعة الأخلاقية تفسد كل شيء و تؤدي إل كثير من الانزلاقات، و أن الديمقراطية تمثل حقيقة الفضيلة، و بالتالي رفض الديمقراطية هو رفض للفضيلة، و على هذا الأساس قسم العالم إلى قسمين، دول خيرة و أخرى شريرة، و هو التقسيم الذي أسس لمفهوم محور الشر الذي اعتمده **جورج بوش** الابن[2].

جاءت الدراسة التي قدمها أستاذ العلاقات الدولية الأمريكي **أندروا باسفيتش** بعنوان "النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة"، لتوضح بشكل تفصيلي و دقيق الجانب الفكري في تاريخ و نشأة نخبة المحافظين الجدد، و كذا طبيعة التأثير الذي تمارسه هذه النخبة من خلال انعكاس مرجعياتها الفكرية و الثقافية على التفكير الاستراتيجي الأمريكي[3].

فإذا نظرنا بشكل تفصيلي في المسيرة التاريخية لنخبة المحافظين الجدد، و من خلال ظهورها و تطورها على الساحة السياسية الأمريكية ، أنها تمثل اتجاهين متميزين من المفكرين و السياسيين داخل التيار الواحد، فبالنسبة للاتجاه الأول، فقد تبلور في الستينات من القرن

1- أميمة عبد اللطيف. **المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة**. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. ط1. 2003. ص 8.

2- باسم علي خريسان. المحافظون الجدد: قراءة في المرجعية الفلسفية و الطروحات السياسية. على الرابط: **http://www.adhwaa.org/research_details.asp**

3- علاء بيومي. أفكار رئيسية محركة للمحافظين الجدد .لماذا يؤمنون بدور أمريكا النبيل في العالم؟. عن موقع: **http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=77.**

العشرين، و جاءت أفكاره كرد فعل للظروف الدولية و التحديات الداخلية التي تعرضت لها أمريكا خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى حتى نهاية حرب فيتنام في منتصف السبعينات. أما الاتجاه الثاني، فقد ظهر في التسعينات، و جاءت أفكاره لتعبر عن الظروف الأمريكية و الدولية في هذه الفترة[1].

و بالنسبة للدراسة التي قدمها **أندرو باسفيتش** فقد تناولت بالتدقيق خصائص كل اتجاه داخل تيار المحافظين الجدد:

- بالنسبة للاتجاه الأول، أو كما يطلق عليه تسمية الجيل الأول من المحافظين الجدد، يرى **باسفيتش** أن أفكار و حركة هذا الجيل، تقوم على اعتقادات رئيسية تشكل المرجع الفكري له، و تتعلق بنظرة المحافظين الجدد للتاريخ و خاصة لأحداث الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى و حتى الحرب العالمية الثانية، و هي الفترة التي شهدت تراجع دور الولايات المتحدة على المستوى الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، و في مقابل ذلك تصاعد المد النازي. و يقول **باسفيتش** أن هذه الفترة أكدت لدى المحافظين الجدد قناعتين مركزيتين، أولهما، أن الشر ظاهرة حقيقة واقعية موجودة لا يمكن إنكارها، و ثانيهما، أن صعود الشر مرهون بشرط بسيط، و هو توانى أعداءه عن مقاومته، و هنا يرى المحافظون الجدد أن عزلة الولايات المتحدة، و انغلاقها على نفسها مثل سببا رئيسيا لصعود النازية و انتشارها و ما قادت إليه من شرور[2].

كما تعلقوا كثيرا بفكرة فعالية القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر، حيث يرى المحافظون الجدد أن القوة العسكرية، و ليس التقنيات الدبلوماسية أو آليات المجتمع الدولي، هي التي تمكنت من إيقاف الزحف النازي، لذا يميل المحافظون الجدد بشكل واسع إلى الرفض و التشاؤم فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية و القانون الدولي و جهود الحد

1 - C. Bradley Thompson**.** The Decline and fall of American Conservatism. This article is from the objective standard. A journal of culture and politics. in site internet: **http://www.theobjectivestandard.com/issues/2006-fall/index.asp**

2 – علاء بيومي. **كيف يفكر المحافظون الجدد؟.** مجلة آفاق استراتيجية. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات. بيروت . لبنان . العدد الثاني. يوليو 2005. ص31.

من التسلح، حيث يرون أن القوة العسكرية يجب أن تبقى أساسا رئيسيا للسياسية الأمريكية و توجهاتها نحو العالم[1].

اركزت توجهات هذا التيار حول الرفض المطلق لفكرة عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي، فهم يرون أن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر، و حامية له أو كمصدر نشر للديمقراطية و الحرية عبر العالم، كما يرون أن على الولايات المتحدة و الأمريكيين، القبول بهذا الدور و تحمل تكلفته مهما كانت، فهم يرون أن رغبة الأمريكيين في العزلة هي رغبة أنانية. بل و على العكس من ذلك، لابد من البحث أكثر عن أدوار و مشاريع و أهداف أخرى للولايات المتحدة على المستوى العالمي تكون أكثر انتشارا و اتساعا[2].

و على هذا الأساس، أثرت أحداث السبعينات و الثمانينات و ما انجر عنها من تبعات حرب فيتنام، و التي أثرت كثيرا على مستوى تأييد الشعب الأمريكي لسياسات قياداتهم و لدور الجيش و دور الولايات المتحدة الدولي بشكل عام، كما عانى المحافظون الجدد أيضا مع نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات، لأن ذلك أفقد المحافظين الجدد المشروع الكبير الذي يمكنهم صياغة سياسة أمريكا من خلال حملات محاصرة المد الشيوعي و مشروعية التدخل في نقاط عديدة من العالم[3].

كما أن ما يلاحظ من خلال أهم أفكار هذا الاتجاه، هو إيمان أنصاره الكبير بدور القيادة السياسية، و سعيهم الدائم للعثور على قيادة سياسية حاسمة، قادرة على صناعة التاريخ، و في هذا الإطار، تذكر بعض الكتابات أن أقطاب و قيادات هذه النخبة لا يؤيدون توجهات و لا حتى شخصية الرئيس السابق **كارتر**، و الذي كان قد ركز حسبهم على دعاوى السلام و الحد من الحروب في العالم، و في المقابل لم يعجبوا بشكل كبير

---

1 – عبد العزيز كامل. **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**. مرجع سبق ذكره ص 333.

2 - Lee Edwards. op. cit. p 6.

3 – صموئيل هنتنغتون. **من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**. ترجمة: حسام الدين خضور. دار الرأي للنشر. دمشق. ط1. 2005. ص 369.

بشخصية الرئيس **ريغان**، ذلك أن حتى خطاباته القوية و الرنانة لم تطابق درجة حماسه و أفعاله في الواقع[1].

و بالتالي فقد كانت هذه جملة الأفكار التي ميزت الاتجاه الأول أو الجيل الأول من نخبة المحافظين الجدد، و التي أخذت أبعادا فلسفية ركزت بالأساس على اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المشروع العالمي و الدور الريادي على المستوى الدولي، في ظل الظروف الدولية التي صاحبت نهاية الحربين العالميتين و بداية الصراع الثنائي في إطار الحرب الباردة، و البحث عن الخروج بالولايات المتحدة عن تبعات الفشل و الانهزام فيما يتعلق بحرب فيتنام خاصة، فقد برز هذا الاتجاه في فترة ساد فيها على الرأي العام الأمريكي شعور بالقلق على المكانة الفعلية و اللائقة للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، و عدم ثقة في القوة و السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة لما حدث في فيتنام، لذا سعى الجيل الأول بالأساس لإعادة الثقة المفقودة [2].

مثلت نهاية الحرب الباردة و تراجع الاتحاد السوفيتي، تحديا كبيرا للجيل الأول من المحافظين الجدد على مستوى السياسة الخارجية، إذ أدى فشل المحافظين الجدد في خلق عدو جديد، إلى صعود أصحاب التوجهات الواقعية و سيطرتهم على تيار المحافظين الجدد، حيث نادى الواقعيون بالتروي في إطلاق مشاريع أمريكية كبرى، و في استخدام القوة العسكرية الأمريكية و في زيادة نفقات الجيش الأمريكي، و بذلك بدأ الحديث عن نهاية أفكار المحافظين الجدد في الأوساط السياسية الأمريكية، و هنا بدأت تبرز معالم الجيل الجديد من المحافظين الجدد مع بدايات عام 1996، فهو العام الذي شهد أفول الجيل الأول و صعود الجيل الثاني.

---

1 – علاء بيومي . **كيف يفكر المحافظون الجدد؟**_. مرجع سبق ذكره. ص 33.

2 - Francis Fukuyama. After Neo-conservatism**.** In site internet:
http://www.nytimes.com/2006/02/19/magazine/neo.html?_r=1&incamp= P 04.

- أما بالنسبة لما يعرف بالجيل الثاني من نخبة المحافظين الجدد، فقد نجد بعض النقاط التي تفصله عن الجيل الأول و أفكاره و حتى أهدافه، إذ أنه حتى الظروف الدولية المصاحبة أعطت وجها آخر للمحافظين الجدد بشكل عام. فقد تميز هذا الاتجاه بتوجهات أيديولوجية و حركية و جماهيرية أكبر **من** الجيل الأول، و بالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كان الجيل الأول قد برز في فترة ساد فيها كما ذكرنا شعور بعدم الثقة في قوة الولايات المتحدة و سياستها الخارجية، و بالتالي مكانتها الدولية نتيجة لما حدث في فيتنام، و الذي دفع بالجيل الأول للتركيز أكثر لإعادة الثقة المفقودة، فإن الجيل الثاني قد ظهر في ظروف دولية ساعدت الولايات المتحدة كثيرا في الظهور كقطب دولي مهيمن. خاصة بعد انتصار الولايات المتحدة في صراعها ضد الشيوعية ضمن الحرب الباردة و بعد أن أعادت سياسات **ريغان** ثقة الأمريكيين في جيشهم و قوتهم، و لذلك تبنى الجيل الثاني هدفا مختلفا بالأساس عن توجه الجيل الأول، و هو كيفية استخدام أمريكا لقوتها و موقعها الدولي غير المسبوق كقطب أوحد للعالم في تحقيق أهدافها و تشكيل العالم وفقا لرؤيتها[1].

تكمن أهمية معرفة هذا التقسيم بين أجيال و مراحل ظهور و تأثير المحافظين الجدد، في محاولة الوقوف على أهم الظروف المحيطة بظهور و نشاط هذه النخب عبر المسار التاريخي للولايات المتحدة، حتى يتسنى فهم طبيعة هذه الأفكار و السياسات التي يطرحونها كمشاريع، تمثل أولوية أولويات الاستراتيجية الأمريكية خاصة في الفترة الأخيرة. و مع ذلك فإن هناك أبعاد و جذور أخرى ساهمت في بناء التصور الفكري لنخبة المحافظين الجدد، و أثرت كثيرا في تشكيل نظرتهم و إدراكهم إزاء الواقع الدولي، و من ذلك مواقفهم تجاه القضايا الدولية. و من ذلك نجد نوعين من العلاقة تربط هذه النخبة بتيارات فكرية و دينية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد لعب الجانب الديني دورا كبير في تحديد طبيعة العلاقات و الارتباطات التي كانت تجمع نخبة المحافظين الجدد بباقي التيارات داخل الولايات المتحدة، فقد كان بمثابة

1 – عبد العزيز كامل. **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**. مرجع سبق ذكره. ص 335.

الشعار الذي طبع كل تصوراتهم الفكرية و حتى مشاريعهم الواقعية[1]، و يتعلق الأمر بالتيار اليميني المسيحي* و التيارات الصهيونية التي لها كبير الأثر في تشكيل وبناء أفكار المحافظين الجدد:

فبالنسبة للتيار اليميني المسيحي، أو كما يطلق عليهم اسم الانجيليين أو الانجيليكيين، فهناك الكثير ممن يخلطون بينهم و بين المحافظين الجدد، و الواقع أن التيار اليميني هو تيار يختلف عنهم، إلا أن هناك ملاحظة أساسية فيما يخص الفصل بين بعض التسميات الخاصة بتيارات ذات تأثير على مستوى السياسة الأمريكية و توجهاتها الاستراتيجية، و يتعلق الأمر بتيار الإنجيليين، أو المسيحيون الصهيونيين. فالإنجيليون هم المنتمون إلى الولايات الجنوبية من أمريكا، أو تيار المعمدانيين*، و الذين يمثلون ما يعرف باليمين الديني المسيحي الذي شكل قوة تأثير و نفوذ داخل الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة[2]. و هم من أصول دينية نصرانية ذوي انتماءات دينية عقدية بالدرجة الأولى، و لهم امتدادات و ارتباطات أقوى بالصهيونية و منظماتها المنتشرة في الولايات المتحدة، إذ تعتقد هذه الجماعة بوجوب و ضرورة دعم و مساندة اليهود، و أن تجمع اليهود بفلسطين هو دليل عودة المسيح التي ستأتي بالخلاص للعالم، و هي نقطة الالتحام و التحالف التي شهدتها التركيبة الاجتماعية و الثقافية الأمريكية بتنامي دور الأصولية الدينية أو اليمين المسيحي الصهيوني[3].

---

1 – عبد العزيز كامل. **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**. مرجع سبق ذكره. ص341.

* خرج **اليمين المسيحي** كحركة دينية سياسية من عباءة الاصولية البروتستنتية التي ظهرة مع بداية القرن العشرين، لتحمل على عاتقها مهمة تطوير الأصولية البروتستنتية، حيث برزت بشكل واضح خلال المرحلة الريغنية.

* **المعمدانية:** تيار واكب حركة الإصلاح الإنجيلي الذي بدأ في أوروبا في القرن السادس عشر، و أنشئت أول كنيسة معمدا نية في إنجلترا عام 1611، وأنشئت الجمعية الإرسالية الوطنية المعمدانية الأميركية في عام 1832، و يعد مؤتمر المعمدانيين الجنوبيين أحد أكبر التجمعات الدينية داخل الولايات المتحدة و التي تؤمن بإتباع يسوع المسيح من خلال الإيمان والتوبة، و بأن الكتاب المقدّس هو المصدر الأساسي للسلطة. و يعد هذا التجمع الديني من أكبر المنادين بدعم و مساندة إسرائيل.

2 -Hilde Lovdal. American Evangelicalism: An Introduction. In site internet:
http://www.theamericanist.com/journal/july05/july05-4.html

3 – جهاد الخازن. **المحافظون الجدد و المسيحيون الصهيونيون**. مرجع سبق ذكره. ص 29.

ما ينبغي الإشارة إليه، هو كون المسيحية البروتستنتية التقليدية فيما مضى، لم تكن تهتم بالمشاركة في العمل السياسي، و الذي كان ينظر إليه باعتباره صراعا دنيويا لا يجوز الانخراط فيه، و لكن هذا الأمر تغير في نهاية السبعينات، بفضل جهود الجمهوريين، الذين أدركوا أن عزلة الحزب الجمهوري و عدم انفتاحه على قضايا و قوى أمريكية جديدة، ستحوله إلى حزب أقلية. و بذلك، كانت مظلة الحزب الجمهوري البيئة الأفضل لاستقطاب أعداد كبيرة من المسيحيين المتصهينين، لأن الحزب هو المفضل لدى المتدينين عموما، حيث يتبنى الحزب فكرا أحاديا في السياسة الخارجية، و يفضل الحلول العسكرية على الحلول الدبلوماسية أو السياسية، كما يدعم الناخبون المؤيدون للمسيحيين المتصهينين الحزب الجمهوري في الانتخابات داخل الولايات المتحدة[1].

برز التأثير الكبير لليمين المسيحي على الإدارات الأمريكية، منذ وصول المحافظين الجدد إلى الحكم في عهد الرئيس **رونالد ريغان** عام 1980، مما جعل مفكري هذا اليمين المحافظ يعبرون عن جوهر فكر اليمين المسيحي بأفكاره، و يوظفونه في السياسة الأمريكية، و تشكل تحالف وثيق بين المحافظين الجدد و اليمين المسيحي، عبر عن نفسه بصورة واضحة في سياسات إدارة **بوش الابن**[2].

و مع تصاعد نفوذ قادة اليمين الديني، و تبنيهم مواقف محافظة من القضايا التي تحظى بقدر كبير من الجدل داخل الولايات المتحدة، مثل حقوق المرأة، و الإجهاض، و تعليم الثقافة الجنسية و السماح بالعلاقات المثلية، استطاع الجمهوريون أن يجتذبوا الملايين من المسيحيين الأصوليين، من خلال العديد من المنظمات التي أنشئت لهذا الغرض، فضلا عن برامج الإذاعة و التلفزيون الموجهة بهدف اجتذاب عدد كبير من المسيحيين الأصوليين، و بذلك استطاع الجمهوريون أن يفوزوا في أربعة من بين ستة انتخابات رئاسية، و أن يهيمنوا على مجلس الشيوخ

---

1 – هشام سلام. تحالف الصهيونية المسيحية مع المحافظين الجدد. عن موقع:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/363.htm

2 – عبد الله صالح. اليمين المسيحي و تأثيره المتزايد في السياسة الخارجية الأمريكية. عن موقع:
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5510

لسبع دورات انعقاد من بين اثني عشر دورة انعقاد للمجلس، فضلا عن سيطرتهم على مجلس النواب خلال فترات طويلة[1].

أصبح قادة اليمين المسيحي يتمتعون بنفوذ كبير في تحديد أولويات و توجهات الحزب الجمهوري في حوالي نصف الولايات الأمريكية، و بصفة خاصة في ولايات الوسط و الجنوب كما أنه للمرة الأولى منذ صعود التيار اليميني الذي يوصف كثيرا بالأصولي كقوة سياسية جديدة، أصبح الرئيس الأمريكي بمثابة القائد الفعلي لهم من الناحية الواقعية، و قد عبر عن ذلك أحد قادة اليمين المسيحي بقوله: "إن الرب يعرف أن **جورج بوش** يستحق أن يكون قائدا للحركة المسيحية الأصولية، و لهذا اختاره لهذه المهمة"[2].

و من خلال ذلك يمكن القول أنه و رغم اختلاف التسميات و الألقاب بين العديد من التيارات الفكرية و الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذه التيارات اتحدت و تحالفت فيما بينها، لدرجة أنه أصبح من غير الممكن الفصل بينها أو التفريق بين أهدافها و مشاريعها، لذلك، فإن هذه التيارات انصهرت داخل الحزب الجمهوري، و أخذت طابعا موحدا يظهر من خلال سلوكيات هذا الحزب، و من خلال السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و مخططاتها الاستراتيجية. لتكون هذه نظرة عامة عن طبيعة الانتماء الفكري و الديني لنخبة المحافظين الجدد و توضيح لأهم الأفكار و أهم المراحل التاريخية التي مرت بها النخبة. و التي حسب افتراضنا أنها انعكست في طبيعة سلوكياتها و مساراتها الاستراتيجية الموجهة إزاء الواقع الدولي، و الدوائر الجغرافية الحساسة حسب التصور الأمريكي، على غرار منطقة الشرق الأوسط.

1– عبد الله صالح. اليمين المسيحي و تأثيره المتزايد في السياسة الخارجية الأمريكية. عن موقع: **http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5510**

2 – عبد العزيز كامل. **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**. مرجع سبق ذكره. ص 349.

المطلب الثاني: أهم الأفكار التي دافع عنها تيار المحافظين الجدد

لعبت وسائل الاعلام و مراكز الفكر و الأبحاث، خاصة منها التابعة مباشرة لتيار المحافظين الجدد، دورا مهما في صعود هذه النخبة و زيادة نفوذها و حجم تأثيرها، فقد تم الاعتماد عليها لإيصال أصواتهم و أفكارهم إلى المجتمع الأمريكي، و قد استطاعوا من خلال ذلك التغلغل في عديد الأوساط المجتمعية و السياسية في الولايات المتحدة، و كسب مزيد من التأييد من ورائها، و ذلك من خلال التركيز على نشر أفكارها بالصورة المقنعة.

في الدراسة التي أشرنا إليها سابقا، يبرز **باسفيتش** مجموعة من الأفكار، و التي شكلت البناء الأساسي لفكر الجيل الثاني من المحافظين الجدد و التي برزت كأهم اسهامات حاولوا من خلالها تغيير واقع السياسة الأمريكية. فهم يركزون على فكرة سيطرة الولايات المتحدة و نفوذها غير المسبوق على النظام العالمي، على اعتبار أنها تمثل قوة مازالت في بدايتها، و تستمر كذلك إلى وقت طويل، و من هذا المنطلق، فإن هيبة الولايات المتحدة تجعل منها هدفا يدركه العالم و يبحث عنه و يؤيده، إذ يرى المحافظون الجدد أن دول العالم و شعوبه تبحث عن قائد، و أن الولايات المتحدة هي حتما هذا القائد، فسيطرة الولايات المتحدة و سيادتها المطلقة على العالم من وجهة نظرهم، هي مصدر استقرار النظام العالمي، لذا فهم يرون أن من الطبيعي أن يتوحد الغرب و غيره من دول العالم تحت القيادة الأمريكية لإعادة تشكيل النظام العالمي الجديد[1].

وفقا لهذا الأساس، و الذي يشكل تصورهم للواقع الدولي، فهم يؤمنون بأن فشل الولايات المتحدة في استغلال قوتها و هيمنتها الراهنة، و عجزها عن قيادة العالم و إعادة بنائه وفقا لمخططاتها، سوف يؤدي لانهيار النظام العالمي الراهن، فالفوضى هي البديل الوحيد المحتمل لفشل الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي[2].

---

1 – علاء بيومي. مرجع سبق ذكره. ص 34.

2- Hall Gardner**. American Globl Strategy and the War on Terrorism**. Ashgate Publishing.Burlington.Ltd. 2007. P 27.

بالنسبة لهذا الدور القيادي الذي ينبغي للولايات المتحدة أن تلعبه، فإنه يتركز على المحافظة على السلام العالمي من خلال قوة أمريكا العسكرية غير المسبوقة ، و هنا يرى المحافظون الجدد أن وظيفة القوة العسكرية الأمريكية الرئيسية ليس تجميع الأسلحة و القوات و كنزها، و لكن استخدام هذه القوات في مشاريع طموحة و حاسمة، لصناعة نظام عالمي قائم على السيطرة الأمريكية و تجسيد مشاريعها و سياساتها العالمية[1].

وفقا لذلك، فإن القوة العسكرية لا يجب أن ينظر إليها كخيار أخير أو كمرحلة نهائية، فالحرب بالنسبة لهم هي أداة لخدمة أهداف مثالية و مشاريع و استراتيجيات كبرى، كما أن السلام الحقيقي هو السلام الذي يتبع النصر في المعركة. و لذلك فهم ملتزمون الالتزام المطلق بدعم القوة العسكرية الأمريكية و جهود تسليح و تطوير و تحديث القوات العسكرية الأمريكية[2].

كما ارتكزت أفكار تيار المحافظين الجدد على تصور القيادة و فكرة حمل الرسالة، على اعتبار أن الولايات المتحدة تحمل دورا تاريخيا كقائد للعالم، و كفاعل أساسي في نشر الديمقراطية و الحرية عبر العالم، و أن على الأمريكيين قبول هذا الدور[3].

في تصورهم للعالم الخارجي، ينظر المحافظون الجدد لأنفسهم في عالم على الوصف الهوبزي، حيث أن الصراع هو السمة الأساسية لكل المجتمعات الانسانية، فينظرون إلى الطبيعة البشرية نظرة مظلمة مليئة بالنزعة الشريرة و التنافسية، و لذلك فهم يؤيدون فكرة وجود العدو الخارجي، و يؤيدون في ذلك مقولة **ميكيافيلي:** "إذا لم يكن هناك خطر خارجي، فعلينا أن نصنع عدو لكي يستقر النظام السياسي و يستتب الأمن"[4].

---

1 – عبد العزيز كامل. مرجع سبق ذكره. ص 335.

2 – المرجع نفسه. ص 333.

3 – جمال سلامة علي. أسباب و أدوات سيطرة المحافظين الجدد على الساحة الأمريكية. **السياسة الدولية**. عدد 166. أكتوبر 2006. ص 51.

4 – المرجع نفسه. ص 54.

فالمحافظون الجدد، لا يرون العالم إلا من منظور أحادي، كثيرا ما يعتمد على خطابات و مصطلحات متشددة، و هو ما يعكس دعوتهم لتأجيج حالة الصراع الدولي بحجة الحرب على قوى الشر، و هو ما تجسد في الاستراتيجيات الامبريالية لإدارة الرئيس **بوش الابن**.

من الأفكار التي دعا إليها المحافظون الجدد، نجد ما تعلق بفكرة عالمية مبدأ الديمقراطية و قيم اللبرالية، فالنظام الأمريكي يمثل حسبهم قمة الفضيلة و الخير، و أن عليه توظيف كل الوسائل لنشر قيمه إلى الآخرين، فلا بد أن تتحول كافة الأنظمة في العالم إلى اعتناق القيم الديمقراطية، و أن رفضها اعتناق هذه القيم، يمثل عدوانا منها وجب تقويضه و القضاء عليه[1]. و هي الأفكار التي تجسدت من خلال السياسات و الاستراتيجيات الأمريكية في نظرتها للعالم، و في محاولة تمرير مشروعها الامبراطوري في مواجهة مختلف تحدياته، و تجسدت بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

مثل شعار "الحرب هي الحرب"، أحد أهم مبادئ تيار المحافظين الجدد، إذ تمثل الحرب العقيدة الأيديولوجية لهم في تطبيق تصوراتهم الاستراتيجية في قيادة العالم، و تمكين الولايات المتحدة من بسط و تأكيد سلطتها و نفوذها. هذا الاعتقاد أدى إلى قناعات مفادها، بأن إسقاط نظام **صدام حسين** مثلا، من شأنه أن يبعث برسائل قوية نحو بقية الأنظمة في الشرق الأوسط، ما سيدفعها نحو تقديم المزيد من الولاء و الانصياع للمخططات الأمريكية في المنطقة، حيث اتجهت نظرتهم نحو ضرورة استمرار الولايات المتحدة في ممارسة الضغط، و إظهار مكامن القوة لديها، ذلك ما يضمن تجسيد أهداف استراتيجية، لعل أهمها إبراز و تأكيد تفوق القوة العسكرية للولايات المتحدة، خاصة نحو أعدائها و منافسيها، و ضمان الانتقال السريع في المنطقة إلى تبني ممارسات ديمقراطية مؤيدة

1- Alejandro Colas and Richard Saull. **The War on Terror and American Empire After the Cold War**. Routledge. New York. 2006. P 105.

و منصاعة للولايات المتحدة[1]. فكانت فكرة الحرب الدائمة التي اعتمدتها إدارة **جورج بوش**، منظورا استراتيجيا رئيسيا سارت وفقه تفاعلاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

خلاصة الفصل:

كحوصلة لأهم ما تناوله الفصل، تجدر الاشارة إلى أن مقومات بناء استراتيجية على مستوى القوى الكبرى، لا يمكن بأي حال أن تنطلق من فراغ فكري، أو تخطيط يضع في الحسبان جوانب تاريخية، و معطيات ملموسة، إذ أنه يستند إلى مرجعية و خلفية فكرية فلسفية، نظرية و عقائدية، تدعم بمعطيات تفصيلية حول المجال المراد التأثير فيه، و قياسا بمقومات القدرة و المكانة التي تساعد على بلوغ الهدف المنشود.

يستند الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى خلفيات فكرية، نظرية و عقائدية تحرك مساراته، و تؤسس لهيكليته، انطلاقا من المخططات و الاستراتيجيات الأمريكية المشكلة أساسا من طبيعة الانتاج الفكري و النظري الذي لطالما رافق الأداء الاستراتيجي الأمريكي و تطوره، و ما الاستراتيجيات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، إلا واحدة من أهم المجالات الحيوية التي أظهرت حجم الإرث الفكري و النظري الذي يقف خلف المشاريع الأمريكية تجاه المنطقة، من دعائم فكرية فلسفية، و نظريات علمية، و حتى انتماء و معتقد ديني، حدد المعالم الكبرى للفكر الاستراتيجي الأمريكي و تطوراته، من حقبة لأخرى و من مجال لآخر، و ساهم كثيرا في خدمة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

1- أميمة عبد اللطيف. **المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة**. مرجع سبق ذكره. ص 23.

الفصل الثالث

مضامين و مخرجات الإهتمام الإستراتيجي الأمريكي بالشرق الأوسط

رغم الأهمية التي يعنى بها الإطار الفكري و النظري المساهم في صنع و توجيه معالم الاستراتيجية الأمريكية، خاصة منها الموجهة نحو منطقة الشرق الأوسط، و التي تحدد نمط سلوكياتها تجاه هذه المنطقة، غير أن ذلك لا يعتبر ذا أهمية من دون الوقوف على أهم المشاريع و الاستراتيجيات المجسدة للاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، و لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى المبادرة الأمريكية الخاصة بمشروع الشرق الأوسط بمختلف صيغه و تسمياته، و أبعاده الاستراتيجية المختلفة، بالإضافة إلى الوقوف على أهمية و مسار المخطط الأمريكي لاحتلال العراق من خلال خلفياته الاستراتيجية و تطوراته، ثم الحديث عن الثورات التي شهدتها المنطقة كنتاج لمخططات و استراتيجيات أمريكية تقف عليها عديد الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من أن احتلال العراق و كذا الثورات العربية، تعد مراحل تطور لمشروع الشرق الأوسط وفق التصور الأمريكي، غير أن تفاصيل أبعاده الاستراتيجية دفعت إلى الفصل فيما بينها كاستراتيجيات أمريكية منفصلة، ليكون الغرض هو الوقوف على تفاصيل التحول على مستوى العقل الاستراتيجي الأمريكي في تكيفاته مع كل مرحلة من مراحل التغير في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من ثبات الرؤية الاستراتيجية إلا أن هناك تفاصيل تحكم كل حدث و قضية و تميزها عن السياق العام للاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الأول: تطور مفهوم و مضامين الشرق الأوسط على مستوى الادراك الاستراتيجي الأمريكي.

كثيرا ما كانت منطقة الشرق الأوسط تمثل واحدة من أهم محاور الاهتمام العالمية في كل الفترات، ذلك بفعل أهميتها الاستراتيجية التي اعتبرت دائما استثنائية، إذ أنها ترتبط بوجود ملامح أساسية تتماشى بشكل مباشر مع مصالح حيوية لعدد كبير من الدول، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، و التي أسست اهتماماتها الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط، وفقا لأسس و مبادئ كثيرا ما يصفها المهتمون بالثابتة، رغم التغييرات التي قد تطرا على بعض تفاصيلها، و على هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على مضامين و تطور أهم و أكبر مشروع و مبادرة اهتدى إليها العقل الاستراتيجي الأمريكي، في محاولة تحويل منطقة الشرق الأوسط نحو فلك المصالح الأمريكية، مع تحديد أهم أبعاده الاستراتيجية.

المطلب الأول: مكانة الشرق الأوسط على مستوى الادراك الاستراتيجي الأمريكي

تمتاز منطقة الشرق الأوسط بمكانة كبيرة الأهمية في حسابات الكثير من دول العالم، و تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كون هذه المنطقة من أكثر المناطق التي ترتكز فيها المصالح الأمريكية الحيوية التي لا يمكن المساومة بشأنها، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت نواياها و منذ فترة الحرب الباردة في استعدادها لاستخدام كل الوسائل المتاحة لديها إذا ما تعرضت أي من مصالحها في الشرق الأوسط للتهديد.

إذ تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و هو ما عبر عنه كل رئيس أمريكي، منذ **فرانكلين روزفلت** إلى **ريتشارد نيكسون** في السبعينات، بأقوى الكلمات عن حيوية المصالح الأمريكية في المنطقة، و في العالم العربي بوجه خاص، حيث وصفها الرئيس **إيزنهاور** بأهم إقليم في العالم، و ضاعف من اهتمام الولايات المتحدة

بالمنطقة، وجود إسرائيل فيها منذ سنة 1948 و ما نتج عن ذلك من إحساس بالمسؤولية تجاه ذلك الكيان من جهة، و توتر و تعقيد في العلاقات العربية الأمريكية في جهة أخرى[1].

تم استخدام عبارة الشرق الأوسط من طرف بعض الأوساط السياسية في الولايات المتحدة خلال أحداث الحرب العالمية الثانية، أين دخلت أمريكا هذه الحرب إلى جانب الحلفاء، و قد قدم وزير خارجية الولايات المتحدة خلالها **جون فوستر دالاس** تعريفا للشرق الأوسط أمام الكونجرس الأمريكي على أنه: "المنطقة التي تقع بين ليبيا غربا و باكستان شرقا و تركيا شمالا و شبه الجزيرة العربية جنوبا، إضافة إلى السودان و إثيوبيا، ليضيف بأن الولايات المتحدة تنظر للمنطقة من خلال كونها مفهوما استراتيجيا متقلبا"[2]. و هي توحي بشكل كبير لبداية اشتغال العقل الاستراتيجي الأمريكي في محاولة إدخال المنطقة ضمن حساباتها و مخططاتها التي ما فتئت تعبر عنها طموحاتها لقيادة العالم و ضرورة لعب دور ريادي فيه.

و على الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد كان هناك اتفاق حول المصالح الأساسية التي يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية حمايتها، و هي الأهداف الاستراتيجية، حيث عملت الولايات المتحدة على جعل الوضع في المنطقة يميل لصالحها و الحول دون ميله لصالح الاتحاد السوفياتي، و ذلك عن طريق تدعيم الوجود العسكري الأمريكي و الغربي لمحاصرة النفوذ السوفياتي و العمل على تقليصه.

أما من الناحية السياسية، فقد عملت الولايات المتحدة على تشجيع التسوية السلمية للصراعات الإقليمية و محاولة إبراز الدور الأمريكي فيها، خاصة فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، الذي تهدف من ورائه ضمان أمن إسرائيل و محاولة إبعاد المد السوفياتي الشيوعي

---

1 – عمار بن سلطان. **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية– العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي**. مرجع سبق ذكره. ص ص 15–19.

2 – ماجد كيالي. **المشروع الشرق أوسطي، أبعاده– مرتكزاته– تناقضاته**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. ط1. 1988. ص 14.

عن المشاركة في عمليات التسوية في الشرق الأوسط، بالإضافة أيضا إلى موقفها المؤيد لإسرائيل خلال الحروب التي عرفتها المنطقة، أين عمدت إلى تزويد إسرائيل بعدد من الصواريخ المضادة للطائرات، و هذا ما أدى إلى تصاعد في توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي[1].

أما اقتصاديا، فيمثل بترول الشرق الأوسط مسألة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث عملت على ضمان استمرار تدفقه إليها و إلى حلفائها، و الحيلولة دون وقوعه ضمن مجال نفوذ و هيمنة الاتحاد السوفيتي. كما عملت الولايات المتحدة على ربط اقتصاديات دول الشرق الأوسط بالنظام الرأسمالي من خلال المساعدات الاقتصادية الأمريكية لدول المنطقة، و يعتبر مشروع **إيزنهاور** أهم وسيلة طبقت على نطاق واسع في منطقة الشرق[2]. لذلك، فمنذ بدايات القرن العشرين، و المفاهيم الخاصة بالشرق الأوسط و كذا التصورات الاستراتيجية الخاصة بمكانته و أهميته، يتم تحديدها من قبل القوى العظمى، تحديدا مع تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فحدود الشرق الأوسط و أهميته الاقتصادية على وجه الخصوص، تحدد فقط من قبل القوة العظمى العالمية الوحيدة و هي الولايات المتحدة الأمريكية.

دخلت الولايات المتحدة في سعيها لإحكام السيطرة على الشرق الأوسط، في تعاون وثيق مع دول محورية في المنطقة، كمصر و السعودية و دول الخليج، الأردن بالإضافة إلى إسرائيل، و في هذا النشاط الذي ما فتئ يعبر عن نفسه في قضايا شتى، يؤكد أن المنطقة تمثل الرئة التي تتزود منها بما يلزم من الطاقة و التواجد العسكري الدائم لمواجهة عناء التنافس الدولي، فالولايات المتحدة سعت إلى بناء نظام اقليمي جديد انطلاقا من رؤية جيوسياسية غير تقليدية، تتميز بالتواجد العسكري المباشر في دول عربية شتى، بحيث يهدف هذا النظام الإقليمي الجديد إلى

1-Robert Art. **Adefensible Defenes: American Grand Strategy After The Gold**. War International Security Vol-15 NO 4. Spring 1991.PP. 17-18.

2 – علي وهب. **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط.** مرجع سبق ذكره. ص 153.

إعادة تشكيل نظام الأمن الدولي بما يخدم المصالح الأمريكية، و يحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للولايات المتحدة التي تعود أصولها إلى ما قبل انتهاء الحرب الباردة، حين وضعت أمريكا خطوطا حمراء عن بعض مناطق التنافس الدولي بينها و بين الاتحاد السوفييتي[1].

تتعامل الولايات المتحدة مع فكرة تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، عبر إتباع سياسات متعددة، تتلاءم مع مصالحها و متطلباتها، لذلك فقد واجهت تحديات كبيرة تتعلق بتأمين الطاقة، لأن إنتاجها من الطاقة لا يسد الحاجة المحلية، و بذلك فهي تسعى إلى توفير الإنتاج الكافي من الطاقة و بأسعار مناسبة. لكن هذا الأمر يجعلها في مواجهة منافسة من قبل قوى كبرى، و التي تسعى هي الأخرى لإحكام سيطرتها على الموارد الاستراتيجية في المنطقة، و على خطوط و طرق نقل هذه المنتجات[2] .

يعد تحدي تأمين الطاقة من خلال السيطرة على منابع و إمدادات النفط من المصالح الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث أنها تعتمد و بشكل كبير على واردات النفط، و هي مصلحة ترتبط مباشرة بالكيان الأمريكي بنيويا و وظيفيا، و قد جاء التفكير بتأمين الطاقة مستندا على دواعي الاحتياجات الاستهلاكية للولايات المتحدة. إذ تستهلك الولايات المتحدة 25 % من الإنتاج العالمي للنفط، و هي تستورد ثلثي هذا الاستهلاك من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي جعل هذه المنطقة تكون بؤرة اهتمام السياسة الأمريكية، فهي بالإضافة لذلك، لها أهمية كبيرة بحكم احتوائها على عصب الاقتصاديات العالمية و محطة للتنافس الدولي و صراعات القوى عبر العصور، و مركز الاستثمارات الأجنبية و السوق الاستهلاكية الضخمة، و أحد أهم محاور الاستقطاب في الاستراتيجيات الدولية للقوى الكبرى[3].

كما لا يمكن اغفال رغبة الشركات النفطية الأمريكية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط، حيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميا في الصناعات النفطية.

---

1 – علي وهب. مرجع سبق ذكره. ص 160.

2 – المرجع نفسه. ص 157.

3 – المرجع نفسه. ص 159.

بالنظر لامتلاك منطقة الشرق الأوسط احتياطيات نفطية هائلة، فقد أصبح الوصول إلى هذه المنطقة من الأهداف الحيوية للشركات النفطية و ذلك من أجل الاستفادة من ثروتها النفطية، فقد أدركت الشركات النفطية أن تأمين الطاقة في الولايات المتحدة بحاجة لإعادة تقييم، كونه يتطلب تأمين منظومة إنتاج و توريد الطاقة بكل مراحلها، و وفق توجهات و مصالح الشركات النفطية. و هذا لا يعتبر عملا هينا، ففي الولايات المتحدة وحدها أكثر من 150 معمل تكرير، و 4000 منصة لاستخراج البترول في المياه الإقليمية، بالإضافة إلى 160 ألف ميل من أنابيب البترول و 410 مخازن للغاز تحت الأرض و 14 مليون ميل من أنابيب نقل الغاز الطبيعي و إمكانيات للتعامل مع 15 مليون برميل من النفط يوميا [1].

و عليه، فإن الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لمسألة تأمين النفط قد حازت جانبا كبيرا من اهتمامات كافة الادارات الأمريكية المتعاقبة بمنطقة الشرق الأوسط، نظرا لما يشكله النفط من مصلحة حيوية للولايات المتحدة و القوى الكبرى عموما، بسبب وجود احتياطيات بترولية ضخمة و سهلة الاكتشاف و منخفضة التكاليف، مقارنة بأي منطقة أخرى في العالم. فوفقا لبيانات وزارة الطاقة الأمريكية، فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 29.17مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ % 1.7 في المتوسط، مما يعني أن الولايات المتحدة، سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها و تحديدا 68 % منها بحلول عام 2025[2].

و منه، فقد أصبح من أولويات السياسة الأمريكية هو ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج العربي بشكل آمن و بأسعار مناسبة، و منع أية قوة دولية من التعرض لهذه المصالح، أو أن تكون منافسة لها .

---

1 – علي وهب، مرجع سبق ذكره. ص 159.

2 – وليد خدوري. الولايات المتحدة و احتمالات الاستغناء عن استيراد النفط. موقع مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية الإلكتروني، نشر بتاريخ: 2013/05/12. على الرابط:
http://www.ecssr.ac.ae/ecssr/appmanager/portal/

كما يذكر أن السياسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط استهدفت الدول العربية على وجه الخصوص، خلال المراحل السابقة، ذلك بغرض الإبقاء على التوازن الاستراتيجي الدولي في المنطقة في خدمة مصالحها، و العمل دون تحوله لصالح قوى أخرى، و عملت على تحقيق ذلك عبر[1]:

- العمل على إعادة رسم الملامح و الخصائص السياسية في دول المنطقة، و ربطها بقيم سياسية كي تصبح أكثر ديمقراطية و انفتاحا، باعتبار أن ذلك يشكل ضمانة أمريكية هامة في السيطرة أكثر على المنطقة، و سهولة التعامل معها و فرض ترتيبات معينة، فالمنطق اللبرالي يفترض وجود أنظمة منفتحة و ديمقراطية للوصول إلى تفاعلات دولية سلسة، مع التركيز على الحيلولة دون ظهور أي تيارات أو قوى سياسية مناوئة للولايات المتحدة بما قد يؤدي إلى دخول قوى منافسة .
- دعم التواجد العسكري الأمريكي بصورة شبه مطلقة في المنطقة، و محاصرة نفوذ الاتحاد السوفيتي و الحيلولة دون انتشاره أو انتشار حتى بقية القوى الحليفة.
- الدفع نحو استقطاب دول المنطقة اتجاه الولايات المتحدة بهدف دعم النفوذ الأمريكي و تقليص نفوذ الدول الأخرى، و ذلك عبر دعم الأنظمة السياسية ذات العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة، و الاستناد عليها في خلق أرضية قبول و رضا بالتواجد الأمريكي في باقي دول المنطقة.

ذلك ما يؤكد أن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، لم يكن وليد الحاضر، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية لها تاريخ طويل مع المنطقة، و برزت صورته الجلية منذ مرحة الحرب الباردة. فكثيرا ما ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على مجموعة من الثوابت تتمثل بالتحكم بالنفط و الحفاظ على أمن إسرائيل، فضلا عن حماية المصالح الأمريكية الأخرى.

---

1 – عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. مرجع سبق ذكره. ص ص 68– 70.

إذ يمكن القول أن صياغة المفهوم الاستراتيجي للشرق الأوسط، و الذي تبنته العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال القرن العشرين، ترجع أصولها إلى إدارة **كارثر**، من خلال مبدأه الشهير الذي يشير إلى أن محاولة أي طرف أو قوة التحكم في منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر بمثابة الهجوم على المصالح الحيوية الأمريكية، و أنه سوف يتم الرد على مثل هذه المحاولات من خلال استخدام الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية[1]. و هو المبدأ الذي صدر مباشرة بعد التمكن السوفيتي في أفغانستان، و قيام الثورة الإسلامية في إيران، و من ثم استشعار الولايات المتحدة بخطورة ذلك على تدفق بترول الخليج. حيث مثل هذا المبدأ اللبنة الأولى في بناء مفهوم الشرق الأوسط استراتيجيا بمعناه الذي تبنته الإدارات الأمريكية فيما بعد.

و لقد أكد مبدأ **كارثر** على أهمية و دور التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، والمبني وفق أسس اقتصادية تجارية بالأساس، و ترجم هذه الأهمية في شكل علاقات عسكرية أمريكية وثيقة مع النظم الحليفة، من ذلك أنه منذ النصف الأول من السبعينيات وصلت المبيعات الأمريكية في الشرق الأوسط للأسلحة إلى حوالي 3.2 بليون دولار في العام الواحد، فهي بالتالي تزيد عن حجم المبيعات خلال سنوات ماضية مجتمعة، و قد زادت مبيعات السلاح للمنطقة خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1979 لتصل إلى حوالي 8.9 بليون دولار[2].

و في محاولة لتجسيد مبدأ **كارثر** و وضعه حيز التطبيق، تم تخصيص ميزانية قدرها 159 بليون دولار من أجل تحسين القدرات العسكرية الأمريكية، بغية وصول القوات و التجهيزات بشكل سريع للمناطق المتوترة في الشرق الأوسط و الخليج الفارسي و البحر العربي، كما تم تشكيل ما عرف بقوة الانتشار السريع، التي استند في اعدادها على فرضية وجود حالة تدخل للاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج من بوابة إيران، و بالتالي أعطى بعدا جديدا للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، في رد أي هجوم سوفيتي أو التدخل حتى في حالة تلقى إشارات إنذار مبكرة[3]، و بالتالي تم العمل على توفير التسهيلات اللازمة للقوات الأمريكية في النطاق الشرق

1 -Joe Stork**. The Carter Doctrine and US Bases in The M iddle East**. Merip Reports. N90. Sep 1980. P 4.
2 - Ibid.p 5.
3 -Ibid.

أوسطي، و هو ما يعتمد كثيرا على موافقة الدول الحليفة كدول مضيفة للقواعد العسكرية الأمريكية.

لذلك، كثيرا ما ظهرت الأساليب التي تم اتباعها في إقامة علاقات استراتيجية بين الولايات المتحدة و الدول الحليفة في الشرق الأوسط في أغلب صورها في شكل مبيعات السلاح الأمريكي لدول المنطقة. أو بغرض الوصول إلى التسهيلات التي تقدمها هذه الدول للقوات الأمريكية الموجودة على أراضيها. بالإضافة إلى بناء قواعد عسكرية شبه دائمة في دول محددة استراتيجيا.

شكل انتهاء الحرب الباردة متغيرا دوليا حساسا في التأثير على الاستراتيجية الأمريكية بشكل عام، و في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث ساهمت في تجسيد معظم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ذلك أن التغيير الذي طرأ على مستوى المنطقة، أتاح الفرصة أكثر للولوج في سياسات و مشاريع تضمن التحكم أكثر في التفاعلات الداخلية و الخارجية للمنطقة، و إحداث التغيير الاستراتيجي فيها، كون المنطقة من أكبر مناطق العالم تأثرا بالتحولات الاستراتيجية في هيكلية النظام الدولي، فبرزت المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة بعد نجاح الإدارة الأمريكية في إحداث التعبئة الشاملة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية لعام 1991، و التي أظهرت أن القوة الأمريكية بنيت على حقيقة كون الولايات المتحدة تمثل القطب الوحيد الذي يمتلك القدرة بأبعادها المختلفة[1].

إذ فتحت هذه الأحداث الطريق أما رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط، و لإقامة نظام شرق أوسطي، مبني على قاعدة التسويات الخاصة بالقضية المحورية للمنطقة، و الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي، و التي كان محورها ضمان تفوق الطرف الاسرائيلي في المنطقة، من أجل تحقيق أهداف متعددة.

1 – مروة حامد البدري. **بناء النظام الإقليمي السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**. مرجع سبق ذكره. ص 86.

طرحت الولايات المتحدة في بداية تسعينيات القرن الماضي مجموعة أفكار تقوم على أن النظام العالمي الجديد، و القائم على قيم و مبادئ الديمقراطية، حقوق الانسان و الانفتاح على العالم الحر، تحت مبررات فكرية و أيديولوجية شاملة، مع فرض الهيمنة الأمريكية على مناطق حيوية، إذ تم اتباع منهجية تهدف إلى إضعاف قوة الدول العربية و قدراتها الدفاعية و التبشير بنظام شرق أوسطي كنظام إقليمي وفق هندسة و هيكلية يكون فيها لإسرائيل دورا مركزيا، حيث أخذت الولايات المتحدة بترسيخ وجودها العسكري المباشر في منطقة الشرق الأوسط، كمرحلة من مراحل الدفع نحو النظام الدولي الجديد، و على هذا الأساس، فإن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ارتكزت على مفاهيم أهمها[1]:

- ردع و منع أي اعتداء أو عدوان خارجي يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها و أصدقائها بالمنطقة و خاصة منطقة الخليج العربي.
- الإبقاء على الهيمنة الأمريكية على أسواق النفط، المال و الاستثمارات، و تشجيع التغلغل السياسي، الاقتصادي و الثقافي الأمريكي بالمنطقة.
- السعي لتغيير الخطاب السياسي باتجاه الديمقراطية و حقوق الانسان، و نبذ كل أشكال الفردية و الإرهاب و التعسف و الظلم، و العمل على إنشاء منظومة اجتماعية جديدة تسمح ببلوغ مستويات معتبرة من التنمية.
- تعزيز ديناميكيات التطبيع الاقتصادي و الثقافي مع اسرائيل من أجل السلام مع العرب، من خلال إنهاء كل صور المقاطعة و ضرورة إقامة علاقات اقتصادية بين اسرائيل و دول المنطقة، ثم من خلال تشكيل اتفاقيات متعددة الأطراف لحماية البيئة في منطقة الشرق الأوسط مع التأكيد على ضمان حصول كل الأطراف على موارد مائية كافية.

يظهر من خلال الأسس السابقة الذكر، و التي مثلت الرؤية الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في تعاملاتها مع منطقة الشرق الأوسط للمرحلة الجديدة أو مرحلة نهاية الحرب الباردة،

1 – علي وهب. مرجع سبق ذكره. ص 364.

أن صانع القرار الأمريكي رسم معالم تواجد أمريكي متعدد المداخل في منطقة الشرق الأوسط، و هو ما ينسجم و مفهوم الاستراتيجية الشاملة، الذي أصبح من المداخل الاستراتيجية التي تخدم التوجهات الامبراطورية الأمريكية، أين تم التركيز على البعد السياسي و الاجتماعي، فضلا عن الجانب الاقتصادي، في محاولة بناء منظومة قيم راسخة في دول و مجتمعات المنطقة، رغم أن هذه الرؤية لم تقنع سوى صانع القرار الأمريكي و دوائره المؤيدة للدور الريادي و العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، و الذي ينطلق ببسط النفوذ و الهيمنة على المناطق الأكثر حساسية و تجاذب على غرار منطقة الشرق الأوسط. مع محاولة التركيز على احكام السيطرة على المنطقة في إطار ثنائية(النظام الدولي / النظام الإقليمي)، التي عبرت عنها المدرسة الواقعية بوصف الخضوع و الاختراق، حيث تعتبر بأن النظم الإقليمية في النهاية يتم ترتيبها حتى تمثل نظما خاضعة للنظام الدولي، هذا الأخير الذي يقوم باختراق النظم الاقليمية بالعديد من الوسائل على غرار المساعدات و التدخل في الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى التأثير على خريطة توزيع القوى في إطار الإقليم، و هو ما يتأكد من خلال الترتيبات التي عملت الولايات المتحدة على إحداثها كراعية للنظام الدولي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها نظاما إقليميا ينبغي اخضاعه و ضمان سيره في فلك النظام الدولي الذي يخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية بامتياز[1].

استمرت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وفقا للأسس المذكورة، و التي ورثت بعضها عن مرحلة الحرب الباردة، حيث لم يطرأ عليها تغيير بشكل كبير سوى مسألة احتواء النفوذ الشيوعي في المنطقة، و الذي انتهى بتفكك منظومته، غير أن المسألة التي طالها التغيير في الاستراتيجية الأمريكية، تتمثل في الوسائل و الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها الرئيسة، بحيث تم تفعيل الاستخدام المباشر للقوة العسكرية في تحقيق الأهداف، بالموازاة مع التغلغل السياسي الاجتماعي و ترسيخ النفوذ الأمريكي بالمنطقة.

1 – مروة حامد البدري. **بناء النظام الإقليمي السياسات الأمريكية للشرق الأوسط.** مرجع سبق ذكره. ص 82.

حيث أدرك القادة و الخبراء الاستراتيجيون في الولايات المتحدة، أن تحقيق المصالح القومية في منطقة الشرق الأوسط لا يتم بالانعزال عن العالم، فكان لزاما عليها بلورة رؤية أمريكية تأخذ بفكرة الشراكة في سياستها الخارجية عبر التعاون مع الدول الكبرى في العالم، بما ينسجم مع مصالح تلك الدول قدر الإمكان أو لا يتصادم معها، و كان آخر من مثل هذه الفلسفة في تاريخ الولايات المتحدة الرئيس **بيل كلينتون** و إدارته، التي انخرطت في سياسة دولية متعددة الأطراف، فكانت محل انتقاد دائم من الجمهوريين. أما إدارة الرئيس **بوش** الابن فقد اعتمدت على استراتيجية خاصة بها كرست نهجا من السياسة الانفرادية في تقويم الأحداث و التعامل معها من خلال فرض الرؤية الأمريكية على الجميع، دون الحاجة للتعاون مع دول العالم الأخرى سواء المتنافسة معها كروسيا و الصين أو الحليفة لها كالاتحاد الأوروبي. أما إدارة الرئيس **أوباما** ، فلم يكن أمامها إلا أن تركز في استراتيجيتها على[1]:

- منع أي دولة أو مجموعة دول من منافستها على الصعيد العالمي أو إزاحتها عن مركز الزعامة أو تقليص دورها، و ذلك عبر إتباع نظام جديد للاقتصاد في الشرق الأوسط، بالاعتماد على أدوات من داخل المنطقة، يسندها الوجود العسكري و ترتيبات إقليمية تلعب فيها كل من إسرائيل و تركيا دورا مهما إلى جانب بعض الدول العربية.
- الحفاظ عل المصالح الحيوية القومية الأمريكية في العالم، و بالأخص منها المصالح الاستراتيجية في الشرق الأوسط، و ذلك عبر التغلغل الاقتصادي في المنطقة و التحكم في الثروة النفطية الضخمة، و تأمين الطاقة التي تحويها دولها و خاصة الخليجية و حمايتها و ضمان تدفقها.

و هناك ثلاثة عناوين رئيسية تجعل من منطقة الشرق الأوسط مرتكزا اقتصاديا بالغ الخطورة على الاقتصاد الأمريكي و تتمثل في:

1 – علي وهب. مرجع سبق ذكره. ص 418.

- حماية الاقتصاد الأمريكي من أي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط أو حتى ارتفاع أسعاره .

- الحفاظ على مستوى و نمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، و عدم تعريض هذا المستوى و النمط لأي تهديد مهما كانت التكلفة.

- التحكم بأسعار النفط و توزيعه، و من ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة كروسيا و الصين، أو بمعنى آخر حل المأزق الأمريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الأمريكي عالميا، من خلال استعمال أدوات الهيمنة الكونية بما فيها الوسائل العسكرية، و هو ما تمثل في غزو أفغانستان عام 2001 و احتلال العراق عام 2003، و الذي مكن الولايات المتحدة من السيطرة على ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم، مما أتاح لها التحكم في تدفق هذا الاحتياطي، و من ثم التحكم في أسعار النفط في السوق العالمية و التأثير على مستويات الطلب و العرض، و إعادة ترتيب حصص الشركات المنتجة للنفط في العراق، أي سحب امتيازات الشركات الروسية .

لعل المحطات المذكورة سابقا تبرز المكانة الحساسة التي تحتملها منطقة الشرق الأوسط على مستوى العقل الاستراتيجي الأمريكي، و كيف أنها مثلت جوهر اهتمام القادة و الخبراء الأمريكيين، في محاولة لاستحداث مفاهيم و استراتيجيات و كذا ترتيبات، تجعل من القيادة الأمريكية للمنطقة أمرا مؤكدا، و من احتوائها و ادراجها ضمن أدوات و وسائل الهيمنة الأمريكية مقوما يمكن الاستناد إليه في لعب هذا الدور[1].

و من الملاحظ أن الجانب الاقتصادي و التجاري قد تصدر ميادين الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، رغم ما تأكده بعض السياسات و المواقف الأمريكية، باتسام استراتيجيتها في المنطقة بالطابع الشمولي، أي وجود برامج و سياسات تحرك مجالات عدة في تفاعل دول المنطقة، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكي، ذلك على غرار الاهتمام بالإصلاحات السياسية

1 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 212.

و الاجتماعية، و حتى البعد الثقافي و القيمي السائد في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام و المنطقة العربية بوجه خاص، و إذا ساد تركيز الباحثين على أهم و أكبر مشاريع استراتيجية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط على مشروع الشرق الأوسط الكبير، و الذي حمل مضامينا استراتيجية، و تطورا في مدلولاته و ما حمله من تغيير بالغ في المنطقة، خاصة مع تطور تسمياته و تصوراته لمستقبل المنطقة و الخارطة السياسية و الاجتماعية و الثقافية فيها، فإن هناك مشاريع استراتيجية أمريكية سبقت مسمى الشرق الأوسط الكبير.

فقد سبق طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير لعام 2004 عدة مبادرات، أثبتت الاهتمام و المكانة التي توليها الولايات المتحدة للمنطقة، إذ أكد بعض المهتمين بأن مشروع الشرق الأوسط الكبير ما هو إلى استمرارية لجملة من المبادرات و المشاريع التي ما فتئت الإدارات الأمريكية طرحها على منطقة الشرق الأوسط، أو أن المبادرة الأخيرة ما هي إلا إعادة تجميع المبادرات المتتالية و طرحها في مشروع متكامل، و هو ما سنحاول عرضه من خلال القاء الضوء على أهم المشاريع و المبادرات الأمريكية، التي تم صياغتها و توجيهها نحو منطقة الشرق الأوسط في سياقات مختلفة و هدف واحد هو تمكين النفوذ و المكانة الأمريكية في المنطقة. و قد جاءت هذه المبادرات في شكل:

أولا: خطة خارطة الطريق: جاءت خطة خارطة الطريق التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق و التنسيق مع الأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي و روسيا، بعد تسجيل خرق و تجاوز لاتفاقيتي أوسلو 1 و2* من طرف إسرائيل، و برغم الاعتراف بحق

* **اتفاقيات اوسلو** هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ، في 13سبتمبر، 1993، و سمي الاتفاق نسبة إلى مدينة اوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي أنتجت هذا الاتفاق . و جاء الاتفاق بعد مفاوضات انبثقت عن مؤتمر مدريد 1991 و تم توقيعها في في واشنطن ، في حضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات و رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين و رئيس الولايات المتحدة بيل كلنتون .الوثائق وقع عليها وزير خارجية إسرائيل آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، ووزير خارجية الولايات المتحدة وارن كرستوفر ووزير خارجية روسيا أندري كوزيريف.
و تنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، و مجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية و قطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات. و

الفلسطينيين بإقامة دولتهم، إلا أن الإدارة الأمريكية اشترطت دعمها لإقامة دولة فلسطينية بتغييرهم لقيادتهم، و إقامة مؤسسات ديمقراطية صلبة من شأنها أن تشجع على انتخاب قادة جدد ليسوا متورطين مع الإرهاب، و هذا تحت شعار الإصلاح و التخلي عن المقاومة، و القبول بالمقترحات الاسرائيلية لعملية التسوية[1]. و بالرغم من أن الوثيقة الأمريكية حول الشرق الأوسط الكبير و التي سنعرض محتواها و أبعادها الاستراتيجية في المطلب الثاني، لم يرد فيها ما يشير للصراع العربي – الاسرائيلي، كما أكدت عن عدم وجود صلة بين الإصلاحات التي تفرضها على المنطقة العربية و التي على رأسها مسألة الديمقراطية أو إقامة الحكم الراشد، إلا أن هذه المبادرة المسماة بخارطة الطريق قد وضعت نفس شروط الإصلاح السياسي التي جاءت في مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

ثانيا: مبادرة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط: حيث تم طرح هذه المبادرة في نوفمبر من سنة 2003، و التي ألحت على إدخال اصلاحات جوهرية في طبيعة الأنظمة السياسية للدول العربية، و تعزيز المشاركة الشعبية و تنمية مؤسسات المجتمع المدني[2].

ثالثا: المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط: أو مبادرة إنشاء منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية، حيث أعلن الرئيس **بوش** الابن عن مبادرة جديدة لإقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية، و هذا من أجل تحقيق السلام، الاستقرار

وفقا للاتفاقية، فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة و أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل و ممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات و التعاون مع جيران آخرين. و لحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية و قطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

1 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى دراسة تحليلية مقارنة.** مرجع سبق ذكره. ص 218.

2 – مقال من دون كاتب. الشرق الأوسط الكبير نحو نظرة جيوسياسية جديدة. **مجلة الجيش.** عدد 499. فيفري2003 . ص 23.

و الرفاهية لشعوب المنطقة، و الملاحظ أن المبادرة مثلت إعلانا صريحا بأنها مخصصة للبلاد العربية و التي حددها مبدئيا في الدول التالية: الكويت، البحرين، الأردن، السعودية، مصر مضيفا إليها كلا من إسرائيل و تركيا. و يتم إنشاء هذه المنطقة خلال فترة زمنية حددت بعشر سنوات، حيث تقوم الولايات المتحدة بإبرام اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع دول المنطقة دولة تلوى الأخرى، ثم تضع هذه الاتفاقيات المنفردة ضمن صورة اتفاق إقليمي شامل لتحرير التجارة[1].

و الملاحظ أن هذا الطرح الأمريكي الجديد هو إعادة طرح للشرق أوسطية الذي سبق و أن تبنتها الإدارة الأمريكية مند تسعينات القرن العشرين في محاولة لإدماج إسرائيل في اقتصاديات الدول العربية في تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول المندرجة فيه، و هو ما يؤكد مرة أخرى درجة الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي في وضع الدول العربية أمام تحدي ما يعرف بالسوق الشرق أوسطية، و التي عقدت من أجلها عديد المؤتمرات الإقليمية، و التي فشلت في إدماج الكيان الاسرائيلي في المنطقة من البوابة الاقتصادية، و إن كان هذا يتطلب عدم تجاهل وجود فوارق جوهرية بين الظروف التي صاحبت الدعوة إلى السوق الشرق أوسطية و الظروف التي صاحبت المبادرة الأمريكية الجديدة و خاصة فيما يتعلق بقوة النفوذ الأمريكي الذي رافقها في المنطقة .

على الرغم من أهمية دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في المدرك الاستراتيجي الأمريكي، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أهداف اقتصادية تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها من وراء إطلاقها لهذه المبادرة، فالمنطقة ذات مكانة واعدة للغاية فيما يتعلق بتوسيع حجم تجارتها الخارجية ، خاصة مع تزايد انفتاحها التجاري على العالم، في ظل انضمام عدد من دولها إلى برامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة التي تربط بين الطرفين، و هو الأمر الذي أثار مخاوفا أمريكية من استحواذ الاتحاد الأوروبي على حصص متزايدة من أسواق المنطقة في ظل هذه الاتفاقيات، فطرحت بذلك الولايات المتحدة برنامجها

1 - أحمد الورثي. مرجع سبق ذكره. ص 219.

لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة، لتتمكن من منافسة الاتحاد الاوروبي على هذا المستوى[1].

يذكر أن من أهم الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لدخول بلدان الشرق الأوسط في هذه المبادرة[2] :

- ضرورة إدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية، بالنظر إلى ما تعانيه اقتصاديات دول المنطقة من عوائق و تحديات، ما يجعل مساهمتها في الاقتصاد الدولي جد محدودة.
- ضرورة القيام ببعض الإصلاحات السياسية و خاصة ما يتعلق بتوسيع مجال الديمقراطية، حرية التعبير، توسيع دور المجتمع المدني، محاربة الفساد و الإرهاب و كذا حماية حقوق الإنسان.
- المسارعة إلى انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل– و هو مطلب قديم جديد – حيث ورد من قبل في بنود المشروع الشرق أوسطي الذي طرحته الولايات المتحدة في التسعينات.
- إصلاح التعليم في الدول العربية و بخاصة تعليم النساء، على أن تقوم الولايات المتحدة بتوفير الدعم اللازم فيما يتعلق بالترجمة للكتب و الوثائق إلى اللغة العربية و اعتمادها في أوساط تعليمية مختلفة لدى دول المنطقة، بالإضافة إلى دعم نشر و تبني اللغة الانجليزية داخلها.

إن ما يتضح من خلال المبادرة من اهتمام كبير بمجال توسيع فرص التجارة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، و التركيز على مسألة تحرير التجارة بين الطرفين، لا يمكن فهمه أو تبريره، و ذلك بالنظر إلى حجم العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة

---

1 - فريدمان بوتنير. ندوة الشرق الأوسط الكبير. **شؤون الأوسط** . عدد 114 . ربيع 2004 . ص.13

2 – أحمد إبراهيم الورثي. مرجع سبق ذكره. ص 220.

و دول المنطقة و خاصة الدول العربية، إذ أنها ليست بالمعدل و الحجم الذي يعكس الاهتمام الأمريكي المتزايد حوله، و هو ما يطرح بقوة التحليل الذي يذهب إلى أولوية الأهداف السياسية من وراء المبادرة، خاصة أن المبادرة الأمريكية تجعل من إسرائيل بعدا ثالثا في العلاقات الأمريكية العربية بحيث أن المبادرة تجعل تحرير التجارة العربية مع الولايات عبر البوابة الاسرائيلية، أي أن تقوم الدول العربية بإنشاء ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة مع إسرائيل كشرط لتصدير المنتجات العربية في هذه المناطق إلى الأسواق الأمريكية.

حتى و لو اعتمدنا الجانب الاقتصادي كخلفية للمبادرة، فإنه يحتل مكانة ثانوية بالمقارنة مع أبعاد و أهداف أخرى، و هي الأبعاد التي تم تأكيدها من خلال تطورات المبادرة الأساسية أي مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

رابعا: مبادرة كولن باول ديسمبر 2003: تعتبر بمثابة النواة التأسيسية الأولى لمشروع الشرق الأوسط الكبير، و جاءت هذه المبادرة نتيجة البرنامج الذي أعده **كولن باول** في إطار برنامج الإصلاح، و الذي جاء في إطار التوجه الأمريكي العام في تعزيز الديمقراطية و نشرها في الشرق الأوسط، و كذا مساعدة الدول المعنية في دفع خططها التنموية الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية و التربوية، و قد تمت صياغته عقب أحداث11 سبتمبر، عندما ألقى **كولن باول** خطابا جاء فيه: "إن الولايات المتحدة الأمريكية رصدت مبلغ 29 مليون دولار لدعم الديمقراطية في العالم العربي[1]".

و قد ارتكزت مبادرته على أسس ثلاثة ، إذ مثل الأساس الأول فكرة التعاون بين القطاعين العام و الخاص لتقليص الفجوة فيما يتعلق بمجال البطالة، من خلال الإصلاح الاقتصادي و الاستثمار في مجال الأعمال، و كذا تقوية القطاع الخاص و تعزيز الحريات و المجتمع المدني، و المشاركة السياسية و رفع صوت المرأة ، فيما يربط الأساس الثاني

1 – مغاوري شلبي علي. المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد و السياسة. **السياسة الدولية**. عدد 154. أكتوبر 2003..ص191 .

بين الاقتصاديات المفتوحة، و ضرورة انفتاح الأنظمة المفتوحة على بعضها و على العالم، أما الأساس الثالث فقد تضمن الإصلاح التعليمي، حيث يتم التركيز على تعليم البنات و توفير المنح المدرسية للجميع[1].

و بذلك، شكلت المبادرات المذكورة أهم المشاريع الاستراتيجية التي عبرت عن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، و هي المبادرات الأمريكية التي سبقت المشروع الفعلي و المؤثر و هو مشروع الشرق الأوسط الكبير و تطوراته، و الملاحظ أن هذه المبادرات لم تمثل إلا مجرد محاولات جزئية، و لم تأخذ الجدية اللازمة من حيث البناء الفكري، و لا حتى حجم الامكانات المرصودة لتجسيدها عكس المبادرة الأخيرة، بل الأكثر من ذلك، فإنه من خلال التطرق لجملة هذه المشاريع التي قامت الإدارة الأمريكية بطرحها على المنطقة، يتبين أنها لا تختلف كثيرا في مضمونها عما جاء به مشروع الشرق الأوسط الكبير، و أكثر من ذلك أن كل مشروع من هذه المشاريع اختص بجانب من جوانب المبادرة الأخيرة. و لعل ذلك ما يدل بل يؤكد على أن الإدارة الأمريكية لا تعمل من فراغ، و إنما تؤسس لاستراتيجياتها وفق تصورات محددة و أهداف مسبقة فيما يخص منطقة الشرق الأوسط.

من الجدير بالذكر، أن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أفرزت تحولات عميقة على مستوى الأهداف و الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كما أدى إلى تغيير وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، من خلال الاتجاه أكثر إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية لحماية هذه الأهداف و الحفاظ عليها أو لتحقيق أهداف جديدة أصبحت من صميم هذه الاستراتيجية في المنطقة، مع مراعاة ابراز الوجه الآخر للقوة الأمريكية، ما عبر عنه **جوزيف ناي** بالقوة اللينة التي تعطي القبول و الشرعية للحالات التي تضطر معها الولايات المتحدة إلى تفعيل قوتها العسكرية. فقد أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 عميقا في المفهوم، حيث أضفت تحويرا على مستوى النقاش المرتبط بالشرق الأوسط فور وقوعها، أين أدخلت مصطلحات مثل

1 – المرجع نفسه. ص 193.

الشرق الأوسط الكبير، و الشرق الأوسط العظيم أو الشرق الأوسط الإسلامي الكبير في أدبيات العلاقات الدولية[1].

المطلب الثاني: تطور مدلولات و مضامين الشرق الأوسط الكبير/ الجديد و أبعاده الاستراتيجية

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، برزت عديد الكتابات من داخل الأوساط الأمريكية حول مفهوم الشرق الأوسط الكبير، في ضوء التطورات الجيو- سياسية التي طرحت مسارا من التطورات، برز تأثيرها على مكانة الشرق الأوسط، إذ جعلت أحداث 11 سبتمبر من منطقة الشرق الأوسط، مركز اهتمام الاستراتيجية الأمريكية. لتبرز بذلك محاولات لبلورة و تطوير أفكار حول مسارات التحول الديمقراطي، أين تم التأكيد على ضرورة وجود مبادرة أمريكية في قيادة و توجيه عمليات التحول السياسي في الشرق الأوسط، فيما دعا المحافظون الجدد، و الذين عرفوا بتأثيرهم الشديد في إدارة **جورج بوش** الابن، إلى بداية جديدة و جذرية في مسار نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط[2].

في هذا السياق، أخذت إدارة الرئيس **بوش** في الاعداد لإطلاق و طرح مشروعها الاستراتيجي الموسوم بـ: مبادرة الشرق الأوسط الكبير، الذي يهدف إلى إقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة ، فحسب الكثير من المفكرين، فإن مشروع الشرق الأوسط الكبير بدأ عندما استغلت دوائر اليمين المسيحي الأمريكي المتطرف في إدارة **جورج بوش** الابن هجمات 11 سبتمبر، في فرض تصوراتها لما أسمته الشرق الأوسط الكبير، و الذي يقوم على إعادة صياغة كاملة للخريطة الجيو- ستراتيجية للمنطقة، و ذلك عبر تذويب الوطن العربي في نطاق استراتيجي أوسع [3].

---

1 - عبد القادر رزيق المخادمي. **النظام الدولي الجديد الثابت و المتغير**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ط 3. 2006. ص 230.

2 - المرجع نفسه. ص 255.

3 - المرجع نفسه. ص 255.

حيث تقدمت الولايات المتحدة بوثيقة خلال قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة سنة 2004[1]، تحت عنوان: مشروع الشرق الأوسط الكبير، أين اعتمدت في ذلك على رؤيتها الخاصة للمنطقة، و أن هناك ثلاث معوقات أساسية تحول دون تطور بلدان الشرق الأوسط، و تنعكس بالتالي سلبا على المصالح الأمريكية و الغربية، و هذه المعوقات هي[2]:

- أزمة الديمقراطية و غياب الحريات.
- اختلال الهياكل الاقتصادية و تدني مستويات الانتاجية.
- محدودية و بطء النظم المعرفية.

و قد تشكلت الجغرافية التي وصفت المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير من دول مختلفة، لا تجتمع فيها كثير من المقومات، حيث ضم هذا المكون بلدان شبه الجزيرة العربية و العراق، إيران و أفغانستان، و قد تم تعريف نطاقه بكونه يضم المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، و من سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا. كما عرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالإضافة إلى إيران. في حين يضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الأمريكية كلا من باكستان و أفغانستان و الدول الإسلامية المستقلة في أسيا الوسطى[3].

1 – علي وهب. **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط.** مرجع سبق ذكره. ص 545.
2 – المرجع نفسه. ص 546.
3 – علي وهب. مرجع سبق ذكره. ص 546.

الخريطة 02: خريطة معالم الشرق الأوسط الكبير

Source: Center For Strategic and Contemporary Research. Available at: **https://cscr.pk/explore/themes/politics-governance/rise-orderism-greater-middle-east/**

و بالعودة إلى المشروع في حد ذاته، نرى أن هذه التسمية تعود إلى كتاب أصدره رئيس الوزراء الاسرائيلي سابقا **شمعون بيريز** سنة 1995 تحت عنوان شبيه: الشرق الأوسط الجديد. و الذي أراد من خلاله أن يوضح الوضع الجديد الذي يجب أن يحكم العلاقة بين إسرائيل و الدول العربية في المنطقة، و اعتبارها الدولة المتقدمة و المتطورة في وسط دول متخلفة و تملك الطاقة[1].

1- Andrew w. Stewart**. U.S. Foreign Policy: cultural Difficulties with the world**. In site internet: **http://www.strategicStudiesInstitute.army.mil** P3.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تروج لمشروع الشرق الأوسط الكبير منذ عام 2003، و طرح المشروع بصيغته الرسمية في قمة الدول الثمان الكبرى G8 في الولايات المتحدة في عام 2004 [1]. و قد اعتمد المشروع على بعض النقاط أهمها: أن الشرق الأوسط يمثل تحديا و فرصة فريدة للمجتمع الدولي و يواجه مجموعة تحديات، كما أشارت إلى ذلك تقارير التنمية سواء العربية منها أو الخاصة بالأمم المتحدة، و بخاصة في الميادين الثلاث التالية[2]:

- الحرية.

- المعرفة.

- تمكين المرأة.

استندت الولايات المتحدة الأمريكية في اعدادها لمشروع الشرق الأوسط الكبير على عديد التقارير التي شخصت وضع دول و مجتمعات المنطقة، مبرزة بشكل كبير مجموع التحديات و المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة في كثير من الميادين، فيذكر أن من جملة التقارير التي تم الاعتماد عليها في وضع الصيغة النهائية للمشروع، تقرير قدمته منظمة الأمم المتحدة حول الأوضاع الصعبة التي تعاني منها دول منطقة الشرق الأوسط سنة 2002، خاصة فيما يتعلق بالتنمية البشرية في بلدان الشرق الأوسط، و الذي ولد حالة من عدم القدرة على ضبط الشارع، و اتسعت معه دائرة المعاداة و الصدام مع التوجهات الغربية الأمريكية، ما ساعد بشكل كبير على ظهور و تنامي ظاهرة الارهاب. فالفقر، البطالة، الفساد السياسي و انعدام الديمقراطية في المنطقة، يساعد على التمرد و تنامي بؤر الإرهاب. و مما جاء في التقرير أيضا، نجد أرقاما عن وضعية المنطقة، حيث أورد التقرير أن مجموع الدخل القومي لعديد دول المنطقة يساوي الدخل القومي لإسبانيا منفردة، و أن 40% من الأفراد يعانون الأمية، بالإضافة إلى أن نسبة مشاركة

1 - محمد الجوهري حمد الجوهري. **الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير**. مرجع سبق ذكره. ص 136.

2- المرجع نفسه. ص 140.

المرأة في البرلمانات لا تتجاوز 5%، و أن نسبة استعمال الانترنت في منطقة الشرق الأوسط لا يتعدى 6 % [1].

كما أوردت عديد اللجان التابعة للاتحاد الأوروبي، تقارير تفيد بمدى الانتهاكات و الخروقات التي تعيشها مجتمعات الشرق الأوسط، خاصة فيما ارتبط بالنظم التعليمية و المعرفية، و مدى الحريات التي يستفيد منها الفرد داخل دول المنطقة و بخاصة المجتمعات العربية، و ما زاد من تأكيد ما أفادت به التقارير السابقة، هو اقرارها و تأكيدها من طرف جامعة الدول العربية، حيث أكدت جامعة الدول العربية الحالة المزرية التي تعيشها مجتمعات المنطقة، و التي تعود بالأساس إلى طبيعة المنظومات الاجتماعية و الاقتصادية السائدة فيها، و بذلك أكدت على حاجة المنطقة إلى اصلاحات مختلفة تمس عديد البنى المشكلة لدول المنطقة[2]. يذكر أن هذه التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، الاتحاد الاوروبي و المؤكدة من طرف جامعة الدول العربية، كانت بمثابة الأساس الذي صيغت وفقه مبادرة الشرق الأوسط الكبير[3].

يطرح المشروع باعتبار أن منطقة الشرق الأوسط أمام خيارات جديدة و هيكلية، و هي بشكل عام التي تطرحها هيكلية و أنماط التحولات الدولية الجديدة، بمعنى ضرورة الاهتمام البالغ بفكرة الإصلاح و التغيير، أو ما يطلق عليه اسم المعالجة. و يحدد بعض المحاور للإصلاح و هي[4]:

المحور الأول: تشجيع الديمقراطية و الحكم الصالح. و يأتي ذلك من خلال التأكيد على:

- أهمية الديمقراطية و الحرية.

- حرية الرأي.

- الانتخابات الحرة.

---

1 - محمد الجوهري حمد الجوهري. مرجع سبق ذكره. ص 141.

2 - علي وهب. **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**. مرجع سبق ذكره. ص 546.

3 - محمد الجوهري حمد الجوهري. مرجع سبق ذكره. ص 141.

4 - علي وهب. مرجع سبق ذكره. ص ص 547-549 .

المحور الثاني: بناء مجتمع معرفي: و يطرح بقوة فكرة التدني الكبير للمستوى المعرفي و الإنتاج العلمي و المكتبي في المنطقة، مما يتطلب البحث في إصلاح التعليم من حيث تقنياته و برامجه.

المحور الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية: و ذلك بالاعتماد على نظم الخوصصة و توسيع الاستثمار، مكافحة الفساد، رفع دعم الدولة ، رفع الحواجز الجمركية و إعادة تهيئة الاقتصاد. و يأتي ذلك من خلال برامج البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية.

المحور الرابع: الإعلام الحر و المستقل: و يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات الضعف في هذا الجانب لدى دول و شعوب المنطقة.

المحور الخامس: المجتمع المدني: من خلال الدعوة إلى إنشاء و دعم منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية و الربط بين الديمقراطية و حقوق الإنسان و تمكين عنصر النساء خاصة عبر دمجهن في المؤسسات.

فمثلت بذلك هذه التقارير أهم الأسس التي قام عليها مشروع الشرق الأوسط الكبير (من خلال ما ورد في وثيقته الرسمية المرفقة في الملحق رقم 02)، إذ تبلورت وفقها المعايير الرئيسة التي شكلت التصور النظري و الخلفية الفكرية لدى الساسة في الولايات المتحدة من خلال الاهتمام الكبير بمعطيات هذا المشروع.

ساهمت المسائل المذكورة، و التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في المنطقة في دفع الولايات المتحدة لفرض مشروع لإصلاح منطقة الشرق الأوسط و بخاصة منها المنطقة العربية. و لقد ساعدت جملة من المتغيرات الدولية و الإقليمية في جعل الإدارة الأمريكية تتحرك لتبني مشروع الشرق الأوسط الكبير دون مجرد استشارة الدول المعنية، مما جعل منه مشروعا يستحوذ على اهتمام الكثير من المحللين، لما تضمنه من رؤى و أبعاد سياسية، أمنية و اقتصادية.

الأبعاد الاستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على مجموعة من الأهداف و الأسس، التي امتازت بثباتها في مختلف مراحل التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة، و التي لا تتوانى عن استخدام القوة العسكرية، من أجل الحفاظ عليها أو في حالات تعرضها من قبل أي قوة كانت و لعل أهم هذه الأسس هي:

أولا: الحفاظ على أمن إسرائيل و إدماجها بصورة فعلية ضمن منظومة الشرق الأوسط

إذ يحتل هدف الحفاظ على أمن إسرائيل المكانة الأبرز ضمن قائمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، فيعد الحفاظ على أمن إسرائيل و قوتها، هدفا استراتيجيا رغم عدم ارتباطه بمصلحة قومية قائمة بحد ذاتها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لطالما أبدت استعداد تام لاستخدام القوة العسكرية لحماية إسرائيل، و ذات رغبة قوية للتضحية بجزء من مصالحا في سبيل المحافظة عليها، و ذلك للترابط العضوي الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية و اسرائيل و تلاحم مصالحهما[1] .

تعود خلفيات التحالف الأمريكي الإسرائيلي، إلى بدايات قيام و انشاء الدولة اليهودية* في قلب العالم العربي، غير أن تطور الموقف الأمريكي المؤيد للتواجد الاسرائيلي بالمنطقة، و لعب دور استراتيجي في زعزعة التكامل الجغرافي الذي كان من السمات البارزة للموقف العربي الموحد و المتماسك ضد أي تهديد غربي، أخذ أبعادا أكثر تأثيرا، فبعد ضمان و تحقيق هدف قيام الدولة اليهودية، أصبح الاهتمام الأمريكي منصبا على تأمين هذا الكيان، و بسط تفوقه الاقتصادي و العسكري مقارنة مع دول المنطقة، فقد التزمت الولايات المتحدة بضمان التفوق الاستراتيجي للكيان اليهودي في مجال القوة و المقدرات العسكرية، الاقتصادية

1 - عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. مرجع سبق ذكره. ص 68.

* كانت الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي أعلنت تأييدها لوعد بلفور 1917، و قد عبر القادة اليهود عن هذا التأييد بالقول بأن الولايات المتحدة قد ذهبت أبعد من التأييد الأمريكي لليهود إلى الحديث عن مستقبل و شكل الدولة التي ستقوم، منادين بقيام جمهورية يهودية. انظر: محمد مراد. السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي ...

و التكنولوجية، فقد طرح الرئيس الأمريكي **جونسون** صيغا جدية حول ضرورة تجسيد مبدأ اللا توازن في القوة بين إسرائيل و الدول العربية، حيث دعا إلى توفير كل مقومات القوة لإسرائيل فقط لضمان تفوقها على قدرات الدول العربية مجتمعة[1]. و من جهته أكد **كيسنجر** هذا الطرح من خلال ما أفصح عنه في أكثر من مناسبة : " أن المخطط الاستراتيجي الأمريكي يهدف إلى إدخال منطقة الشرق الأوسط تحت مظلة حلف الأطلسي، و أن ذلك لا يتأتى إلا عن طريق خطوة أولى على شكل مراكز مراقبة و استكشاف متصلة مباشرة بمراكز قيادة الحلف"[2]. و هو تعبير صريح عن مكانة هذا الكيان في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية عبر إداراتها المتعاقبة.

بتنامي دور و تأثير اليمين المسيحي في الإدارة الأمريكية، تعززت هذه الرؤية الاستراتيجية أكثر، من خلال اعتبار إسرائيل الحليف الأبدي للولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، و ذلك انطلاقا من اعتبارين، أولهما: أن وجود هذا الكيان في قلب المنطقة سيظل بوابة و مرتكزا لانطلاق القوات الأمريكية في المنطقة، و ثانيهما: الاعتماد على القوة العسكرية الاسرائيلية في إحلال التوازن الاقليمي للقوى في المنطقة، و التي من الممكن أن تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية[3].

يذكر أن التحالف الأمريكي الاسرائيلي في المنطقة، قد أخد أشكاله القوية و المؤثرة من خلال الأدوار التي يقوم بها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، و من بين المنظمات المؤطرة لهذه اللوبيات في الولايات المتحدة نجد تنظيم أيباك*، و هو الجهاز الأكثر فعالية في

---

1 - محمد مراد. **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي**. مرجع سبق ذكره. ص 182.

2 - المرجع نفسه.. ص 183.

3 – المرجع نفسه. ص 183.

* تعتبر منظمة أيباك، و هي اختصار لمسمى: لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية من أشهر و أهم المنظمات المنضوية تحت لواء الشبكات و لمؤسسات التي تعمل بتخطيط و توجيه من الجماعات اليهودية و اللوبي الصهيوني. حيث تتحكم هذه المنظمة في رسم التوجهات السياسية الأمريكية، و تساهم كثيرا في صناعة الإدراك الاستراتيجي

توجيه السياسات الأمريكية خدمة للتحالف الأمريكي الاسرائيلي، و الذي يدفع لكل المواقف المتصلبة و الرافضة لأي مبادرة سلام تقوم على إنصاف حقوق الطرف العربي[1].

حظيت مسألة أمن إسرائيل و حمايتها بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية طيلة مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و تعززت هذه الأهمية في الحسابات الأمريكية، نتيجة لتطور الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط ، حيث جاءت أحداث 11 سبتمبر لتضفي أهمية على مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، و لم تغفل الولايات المتحدة الأمريكية خلال ترسيمها خريطة إعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير، و لو للحظة واحدة هدف حماية إسرائيل و الحفاظ على أمنها، و العمل على جعلها الطرف الأقوى في سلم ترتيب القوى في المنطقة خاصة من جانب التفوق العسكري.

لا يمكن انكار الارتباط الوثيق بين استراتيجية زرع الكيان و حمايته في المنطقة، و بين فكرة ضمه و ادراجه ضمن تفاعلات دول المنطقة، فالدور الاستراتيجي الذي يفترض أن يؤديه وجود إسرائيل في قلب منطقة الشرق الأوسط، يفرض ترتيبات عميقة على مستوى النسيج الاجتماعي و الاقتصادي و الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط، و فيما يتعلق بالدول العربية على وجه التحديد[2].

و قد برزت المساعي الأمريكية في دمج الكيان الاسرائيلي ضمن منظومة دول المنطقة، و الدول العربية منها خاصة، حتى قبل طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث تصدر هذا المسعى أولوية الأهداف الاستراتيجية الأمريكية المتضحة في أهم المشاريع و المبادرات التي أطلقتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة. فاستراتيجية دمج اسرائيل ضمن تفاعلات المنطقة و بشكل فعلي– و بعد الفشل النسبي في تحقيق هذا الهدف في إطار المبادرات السابقة–

الأمريكي تجاه القضايا و المسائل التي تصب غالبا في مصلحة إسرائيل. أنظر: منصف السليمي. القرار السياسي الأمريكي.

1 – محمد مراد. مرجع سبق ذكره. ص 185.

2 - عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. مرجع سبق ذكره. ص 68.

استهدفت زرع الكيان عضويا و وظيفيا في تفاعلات دول المنطقة، و بالتالي انتزاع الاعتراف العربي بوجوده و فرض التعامل الطبيعي معه، بل و إقناع مجموع الدول العربية و أنظمتها السياسية خاصة، بأن الطريق الوحيد للبقاء في الحكم، و الاستفادة من دعم و رضا الإدارة الأمريكية، يكمن في الاعتراف بإسرائيل و قبول تطبيع العلاقات معها و كسر ما يعرف بالمقاطعة لها. ثم أن استراتيجية الدمج، تهدف إلى مواجهة كل التحديات و التهديدات التي تعانيها اسرائيل ككيان غريب على المنطقة، من خلال كسر عقدة صغر الحجم و العزلة الاقليمية لإسرائيل، و بالتالي جعلها عضوا و أساسا من كتلة دول المنطقة[1].

أضحت مكانة اسرائيل في الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط بمثابة القاعدة العسكرية الأمريكية المتقدمة في الوطن العربي، و التي يتم توظيفها لرعاية المصالح الأمريكية و المصالح المشتركة بينهما، خاصة ما تعلق بحماية المكتسبات الاقتصادية النفطية، بالإضافة إلى اعتبارها الجسر الذي يربط التواجد الأمريكي بين افريقيا و آسيا، بل و أنه القوة الإقليمية التي يستند إليها في كثير من الأحيان في محاصرة و التضييق على الأنظمة الرافضة للتوجهات الأمريكية في المنطقة، لذلك فالتحيز الأمريكي المستمر للطرف الإسرائيلي على حساب الحقوق المشروعة للدول العربية، تجد مبرراتها السياسية و العقائدية و العسكرية لدى صانع القرار الأمريكي، و المتمثلة أساسا في الأدوار المتعددة التي تضطلع بها إسرائيل[2].

ثانيا: البعد الطاقوي للمشروع

يشكل موضوع النفط و الهيمنة عل منابعه، محورا مؤثرا في التوجه الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، بحيث عنيت الاستراتيجية الأمريكية بالجانب الاقتصادي للمنطقة، و بشكل خاص الموارد النفطية لما لها من أهمية قصوى، و دور كبير في ضمان سيرورة المنظومات الصناعية للدول.

1 - عبد القادر رزيق المخادمي. مرجع سبق ذكره. ص 70.

2 - عمار بن سلطان. **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية العربية. دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي.** طاكسيج للدراسات و النشر و التوزيع. الجزائر. ط1. 2012. ص 20.

و قد تنامى البعد النفطي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط مع تزايد حاجات الولايات المتحدة إلى استهلاك الطاقة، و بشكل خاص من منطقة الخليج، بوصفها المنطقة الأكثر انتاجا و تصديرا مقارنة مع بقية دول العالم.

و قد أدرك صناع القرار في الولايات المتحدة مدى حساسية موضوع نفط منطقة الشرق الأوسط و الخليج العربي تحديدا، فيذكر أنه في عهد الرئيس **روزفلت** تلقى رسالة مهمة عن وزير خارجيته **هارولد ايكس** جاء فيها: " إن الشرق الأوسط مجرة كونية هائلة من حقول البترول، لا يعرف لها أحد نظيرا، و السعودية هي بمثابة الشمس في هذه المجرة، فهي أكبر بئر بترولي في الشرق الأوسط، و ملكها ابن سعود يريد شيئين: مالا يصرف منه، و ضمانا يكفل استمرار العرش في أسرته، و يجب على الولايات المتحدة أن تمنحه هذين المطلبين"[1]. و من خلالها دأبت الولايات المتحدة على توطيد علاقاتها مع الأسرة الحاكمة في المملكة و مع سائر الأسر الحاكمة في الخليج، بتقديم ضمانات الحماية من أي خطر خارجي مقابل التعهد بضمان التدفق النفطي لأمريكا و حلفائها.

استنادا إلى تجارب الحرب الباردة(توظيف النفط العربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الغربية)، و على إثرها كانت مواقف الإدارة الأمريكية صارمة و متشددة حول مسألة ضمان التدفق النفطي، بالشروط المناسبة للحاجات الأمريكية المتزايدة من الطاقة.

يحتل نفط الشرق الأوسط أهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية، إلى الحد الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لاستخدام القوة العسكرية للحفاظ على مصالحها النفطية في المنطقة، و التي تعتمد عليها في تلبية حاجاتها المستمرة من النفط، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في نفط الشرق الأوسط مصدرا ماليا وافرا، من دون اغفال أهمية السوق الاستهلاكية لمختف أنواع منتجاتها .

1- محمد مراد. **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي**. مرجع سبق ذكره. ص 287.

إذ تحقق الولايات الأمريكية أرباحا معتبرة نتاج استثماراتها النفطية في المنطقة العربية، فاستنادا إلى ما تشير إليه تقارير، فإن ما نسبته 45% من مجموع المداخيل الأمريكية تحصلها من خلال نفط خليج العربي[1].

و بذلك، يمكن القول أن النفط العربي أضحى ركيزة أساسية و جزءا من منظومة الأمن القومي الأمريكي، ليس فقط بالمعنى العسكري، بل و أيضا من جانب تحقيق و المحافظة على الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، فاستقرار المجتمع الأمريكي بات نسبيا مرتبطا باستقرار المنطقة، أو على الأقل، بات مرتبطا بمدى خضوع المنطقة لما تمليه الترتيبات الاستراتيجية الأمريكية. و عليه، يمكن اعتبار البعد الطاقوي النفطي من المداخل الاستراتيجية الحساسة التي ارتكزت عليها الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، و التي قام من أجلها أهم مشروع أعد له العقل الاستراتيجي الأمريكي.

ثالثا: التضييق على القوى الإقليمية المناوئة للمصالح الأمريكية

يمثل هدف محاصرة و إعاقة القوى الإقليمية التي ترى فيها الولايات المتحدة الأمريكية قوى مناوئة و مهددة لمصالحها في المنطقة، من ضمن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية ذات الحساسية الكبرى في الشرق الأوسط ، و لعل أهم القوى الإقليمية التي رأت الولايات المتحدة الأمريكية فيها تهديدا لمصالحها في المنطقة في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر، هي العراق و إيران بدرجة خاصة بالإضافة إلى دول أخرى.

و يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من تحقيق جانب من أهدافها في هذا المجال عند غزو العراق عام 2003، و ما يعنيه من هدف أمريكي بأن يكون العراق محورا للاستراتيجية الأمريكية الموجهة للعالم العربي.

---

1 - عمار بن سلطان. **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية العربية. دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي.** مرجع سبق ذكره. ص ص 18-20.

أما بالنسبة لإيران، و التي تحولت إلى طرف مناهض للمصالح الأمريكية بعد التغيير السياسي في عام 1979، أصبحت في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر في جانب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، و صارت أهداف الاستراتيجية الأمريكية تتمحور حول تضييق الخناق على النظام الإيراني، و تم إدراج إيران ضمن ما أسمته الإدارة الأمريكية بمحور الشر الذي تضمنه بالإضافة إلى إيران كلا من العراق و كوريا الشمالية، و بذلك، غدت إيران من القوى الراديكالية ذات المواقف المهددة للأمن و السلام العالمي، بقدر تهديدها للمصالح الاستراتيجية الأمريكية. و بعد تغيير الساحة الإقليمية للشرق الأوسط ،أضحت إيران أكثر منافس للتوجهات الأمريكية، خاصة ما تعلق باستقرار الأوضاع في العراق.

و انطلاقا من التصنيف الذي طرحته الولايات المتحدة في ترتيب دول المنطقة، لا يبدو أن محور الشر يقتصر فقط على العراق و إيران، و إنما يتعداه إلى سوريا و لو اعتبرت كهدف على المدى المتوسط أو حتى البعيد أنداك، و هو ما ينطبق أيضا على دول أخرى كمصر و السعودية من أجل تغيير الأنظمة الحاكمة في هذه الدول.

رابعا: ضبط و توجيه الحركات الإسلامية

من الواضح أن مسألة العداء للإسلام في الاستراتيجية الأمريكية، لم تكن وليدة مرحلة ما بعد أحداث11 سبتمبر 2001، إنما كان راسخا و موجودا منذ عقود الحرب الباردة، لكن العداء للشيوعية جعلت منه ثانويا، غير أن انتهاء الحرب الباردة، و انكماش المد الشيوعي جعل الإسلام العدو الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية .

كما دفعت أحداث 11 سبتمبر الولايات المتحدة الأمريكية، بأن تقود حملة كبيرة ضد الاسلام في محاولة التأثير و الضغط على الحركات الإسلامية ، بحيث تم الربط بين هذه الحركات و أحداث 11 سبتمبر، و بالتالي جاءت دعوة الرئيس **بوش** الابن من أجل خوض حرب صليبية ضد الاسلام، أو كما وصفه بالتطرف، حيث شدد على ضرورة تجديد الخطاب الديني و مناهج التعليم، ضمن الأهداف الأخرى للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط،

و التي تم تفعيلها بشدة بعد أحداث 11 سبتمبر، باعتبارها تؤدي إلى انتشار الإسلام في الولايات المتحدة مقارنة ببقية الأديان.

فكان ذلك تعبيرا واضحا عن فكرة العداء و الكراهية للإسلام، و قد تم تصنيف الحركات الإسلامية على قائمة الجماعات الارهابية، و ما تلى ذلك من إعلان الحرب على بعض منها، و التضييق على أخرى .

خامسا: نشر القيم و الثقافة الأمريكية

كثيرا ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف أيديولوجية، قيمية و ثقافية في منطقة الشرق الأوسط، رغبة منها في تحقيق الهيمنة الثقافية و الفكرية على شعوب المنطقة، و لعل أهم ما يبرز من خلال هذه الأهداف بحسب الادعاء الأمريكي، هو دعم و نشر القيم اللبرالية و حقوق الإنسان، و التي تعد ورقة ضغط أمريكية تجاه الدول التي تعارض السياسة الأمريكية، و بالمقابل دعم الأنظمة التي تأخذ بمعطيات التحول الديمقراطي وفقا للتصور الأمريكي، و لا سيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية كمنطقة الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، و من خلال سعيها لنشر و تجسيد المبادئ الديمقراطية، تعمل على تشكيل نخب موالية لتسهيل عبور الأفكار و المتطلبات الأمريكية، و لعل ذلك ما دفعت به الأفكار اللبرالية الجديدة، و التي دعت إلى ضرورة تكوين نخبة من المثقفين و الساسة، و اشباعهم بالثقافة الغربية الأمريكية، كفكرة الانفتاح السياسي و التعددية السياسية و كذا المشاركة في الحياة السياسية، خاصة من خلال التداول السلمي على السلطة. على أن تمثل هذه النخب أو كما يطلق عليها اللبراليون العرب، النواة و الدعامة التي تستند إليها المشاريع و المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة[1]، فالملاحظ أن مثل هذه النخب تشكلت فيما بعد في صورة تيارات معارضة مدعومة من الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث دفعت من الداخل بتجسيد المشاريع الأمريكية، و خلق أرضية قبول لها لدى شعوب المنطقة.

1- عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. مرجع سبق ذكره. ص54.

و بالتفصيل أكثر في الجانب الثقافي و الحضاري لمشروع الشرق الأوسط الكبير، فإننا سنركز الاهتمام على جانبين هامين، أحدهما الجانب القيمي الديمقراطي للمشروع و الآخر هو الجانب الديني و العقائدي من خلاله.

فقد قدم مشروع الشرق الأوسط الكبير المتعلق ببناء الديمقراطية و تحديث التعليم و إصلاح الأنظمة السياسية، نماذج تعلقت ببيئة الحياة العامة الغربية في نواحيها الاجتماعية، السياسية، الثقافية و الدينية. فكان الخطاب الأمريكي واضحا بهذا الشأن. أين ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة الدولة الحاملة و الحامية للقيم الديمقراطية، و الساعية بشتى أنواع القوة المتاحة لديها من أجل تحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل[1]، بعدما توضح حتى من قبل تقارير قام بها مختصون عرب، أن في الشرق الأوسط الكبير تعيش شعوب بربرية، أو هي قريبة من ذلك، من أفغانستان إلى المغرب، و تعاني تضييقا و ظلم من قبل أنظمة مستبدة تمثل الطابع الأساسي لأنظمة المنطقة.

حيث يقوم الاستدلال الأمريكي حول أحداث 11 من سبتمبر 2001، أن التكوين القائم في تلك البلدان يؤسس لنشوء الإرهاب و يشجعه، و أن مجمل القيم المستندة إلى الدين الإسلامي، تنتج الإرهاب الذي بات يهدد القيم الجديدة و الحياة المعاصرة، و يسعى لتدمير القيم التي تقوم عليها الحضارة، من قيم للديمقراطية و الحرية و نمط الحياة[2]. لهذا كان يجب أن تمارس الولايات المتحدة الأمريكية رسالتها، رسالة نشر الديمقراطية و الحرية، و معاقبة الدكتاتوريين و المستبدين، و تعليم الشعوب كيف تمارس تلك القيم الإنسانية النبيلة.

هذا الخطاب الحضاري حسب الاعتقاد الغربي الأمريكي، يؤسس لمشروعيته انطلاقا من تأكيد خطر الأصولية. الأمر الذي فرض عليها التصرف بما يؤدي إلى إنهاء هذا الخطر، من خلال الحرب ضد الإرهاب (التي أدت إلى الحروب في أفغانستان و العراق) و التي اعتمدت

---

1 – زبيغنيو بريجنسكي. ترجمة: عمر الأيوبي. **الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط1 .2004.ص 248.

2 – حسين كنعان. **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية. هل تستطيع الولايات المتحدة أن تضمن السلام العالمي**. دار الخيال للطباعة و النشر و التوزيع.لبنان.2005.ص107.

أساسا على تجفيف منابع الإرهاب، عبر محاربة الاجتهاد الإسلامي السائد، الذي يحض على الجهاد، و تعميم إسلام متسامح، الأمر الذي يعني التغيير الجذري لمناهج التعليم، و من ثم نشر الديمقراطية و بشتى الوسائل و الطرق و الأساليب. و حتى من خلال استعمال القوة و التدمير و القتل من أجل تحقيق مهمة إنسانية نبيلة، و عليه، فالمطلوب من شعوب المنطقة حسب وجهة النظر الأمريكية، ضرورة الترحيب و القبول بالمشروع رغم ما قد ينتج عنه من العنف، حيث يجب تحمل ذلك من أجل إعلاء قيم الديمقراطية و الحرية التي سوف تتحقق حتما لحظة القضاء على الإرهاب، الذي أصبح يشمل كل القوى التي تعارض و تقاوم الاحتلال الأمريكي في أفغانستان و العراق[1].

و يركز الخطاب الأمريكي من جهة أخرى، على الرسالة التي كانت تدعيها أقطاب الاستعمار التقليدي الأوربي، أو ما يعرف بالخطاب الاستعماري القديم. الذي كان يؤكد على أن هدف الاحتلال هو تمدين الشعوب، رغم أن سنوات الاحتلال الطويلة لم تؤكد ذلك، فعلى العكس من ذلك فإن المشروع القائم اليوم بين الأمم المتقدمة و الأمم المتخلفة، يجسد بجدية الطابع التجديدي و الحداثي لدى تلك الدول، و التي باتت بفعل الاستعمار ذاته أمما متخلفة. و التخلف مفروض عليها من الخارج، حيث كانت القوة السياسية العسكرية و من ثم الاقتصادية الإمبريالية، هي العنصر المانع لانطلاق عجلة التطور الداخلي، و بالتالي منعت تحقيق الحرية و الديمقراطية و الحداثة.

كما أن التدقيق في الخلفيات التي أسست و أكدت مشروع الشرق الأوسط الكبير بالأساس، نجد بعدا عقائديا و أفكارا تعود إلى المعتقدات اليهودية البروتستنتية في الدفع بمشروع الشرق الأوسط الكبير، إذ يهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية وفق الرؤى التوراتية، من دون الاهتمام بالتعامل الجدي مع خطورة الصراع العربي الإسرائيلي، أو وضع مقترحات حلول للقضية الفلسطينية، و إنما جاء الاهتمام منصبا على فكرة دينية محضة تقول

1- Engin I. Erdem**.** Power And Identity In Flux: American Foreign Policy Toward The Middle East. In site internet: **www.alternativesjournal.net/volume3/number4/engin3.pdf.** p135.

بضرورة الفصل بين الخير و الشر من خلال المعركة الفاصلة التي يخوضها السيد المسيح من خلال عودته حسب اعتقادهم[1].

و قد ارتبط المشروع أكثر حسب أغلب الدراسات، بالحركة المسيحية الصهيونية التي تنامى دورها و تأثيرها بشكل كبير على دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة. و دخل اليمين المسيحي المتطرف قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، و مارس ضغطا مستمرا على الإدارات الأمريكية المتعاقبة لدعم الدولة اليهودية و مخططاتها[2].

حتى أن هذا التيار أصبح مرتبطا أساسا بالحزب الجمهوري و الزعامة السياسية في الولايات المتحدة بقيادة **جورج بوش**، و يجمع الدارسون على الصلة الوثيقة بين إدارة **بوش** و التيار المسيحي الصهيوني. و رغم اختلاف فئات اليمين المسيحي على بعض القضايا، فهم جميعا متفقون على دعم مطلق لإسرائيل و عداء شديد للعرب و المسلمين[3].

تبقى أفكار نشر الديمقراطية، و تعزيز ثقافة المشاركة السياسية، أو حتى التفسير العقائدي الديني للمشروع أفكارا مجردة، لا تلقى القبول و الإقناع لدى العديد من الأوساط، سواء منها الرسمية أو ما دونها، بل نجد حتى داخل المنظومة الغربية و الأمريكية ذاتها من لا يقتنع بمثل هذه العناوين التي حملها المشروع، و التأكيد على أن المصالح الحيوية و الاستراتيجية للولايات المتحدة هي الشعار و الأساس الذي يمكن أن يتطابق مع ما يحمله المشروع من أبعاد.

---

1 - نعيمة غالية. تداعيات منظومة القيم الغربية الاستشرافية على المنطقة العربية في ظل استراتيجيات العولمة الثقافية. مرجع سبق ذكره. ص 351.

2 – ستيفن والت. أسرار العلاقة الأميركية الإسرائيلية. في موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4DE09A40-64AA-4C30-B18B-7DDDB66BCF55.htm

3 – مصطفى صايج. **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة الجزائر.2007. ص 321.

و رغم ذلك، فإن ما يمكن قوله من خلال الأهداف المذكورة، أنها انتشرت بمثابة الثوابت التي أسست للاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، و تشكلت من خلالها رؤية استراتيجية لإدارة شؤون المنطقة، و إدراجها ضمن فلك المشروع الامبراطوري الأمريكي، الذي دأب على تعزيز المكانة القيادية للولايات المتحدة، و التي تنطلق من خلال ضبط الأوضاع في الأقاليم المؤثرة على توازن القوى الدولي.

واجه مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد نشره انتقادات شديدة، سواء من طرف العالم العربي أو الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن عن تصوره من خلال مبادرة الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط في مارس 2004، كبديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير.

و قد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توظيف المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية لإضفاء الشرعية و القبول، بتدخلها في شؤون منطقة الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة، و قد دعت الولايات المتحدة أوروبا بإلحاح للمساعدة في إعادة هيكلة الشرق الأوسط، بما يستجيب لحاجات الرأسماليات الصناعية و في مقدمتها مجموعة دول الثمانية[1].

بالنظر إلى التطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، و في خضم الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، أعلنت الإدارة الأمريكية ممثلة في وزيرة خارجيتها السابقة **كونداليزا رايس**، عن رؤيتها الاستراتيجية الجديدة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد*، و الذي بحثت من خلاله الإدارة الأمريكية عن رؤى استراتيجية جديدة، تدير

---

1 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 261.

* تم تقديم مصطلح "الشرق الأوسط الجديد New Middle East "للعالم في جوان 2006 من تل أبيب. و قدمته وزيرة الخارجية الأميركية في ذلك الوقت، **كوندوليزا رايس** (التي أسندت إليها وسائل الإعلام الغربية الفضل في نحت المصطلح)، ليحل محل المصطلح الأقدم "الشرق الأوسط الكبير .Greater Middle East "

و تزامن هذا التحول في الدلالة مع افتتاح خط أنابيب "باكو–تبليسي–جيهان" لنقل النفط في شرق المتوسط. و بعد ذلك، بشرت وزيرة

وفقها الاخفاقات التي واجهتها في المنطقة[1]، خاصة في عدم بلوغ أهدافها الاستراتيجية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي لم تنجح في تسويقه بالطريقة المثلى، فضلا عن النتائج الغير متوقعة و التي فرضتها استراتيجياتها في كل من أفغانستان و العراق.

أين جاء على لسان **كوندااليزا رايس**، أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، سوف تنتهي بإقامة ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد. و قد جاءت الصيغة الجديدة من مشروع الشرق الأوسط لإعادة صياغة المنطقة جيو– سياسيا، و رسم خرائط سياسية جديدة على أسس عرقية و طائفية، و لعل الصراع السني الشيعي و قضية الأكراد، أهم محاور هذا المشروع. حيث حددت ملامح جديدة لخارطة الشرق الأوسط الجديدة، أعلنت عنها **رايس** انطلاقا من فكرة أن الطوائف المتباينة في الشرق الأوسط، و التي يمكن التعايش فيما بينها، من الممكن تجميعها بكيان سياسي واحد، و الدول المستهدفة بالتقسيم و الاستقطاع هي: إيران، تركيا، العراق، السعودية، باكستان، سوريا، الإمارات و دول قد تتوسع لأهداف أمريكية–إسرائيلية و هي: الأردن، اليمن، أفغانستان، و دول جديدة قد تنشأ حسب هذه الصيغة، و هي دول قائمة على أسس كردية، سنية و شيعية[2].

الشرق الأوسط الجديد، من وجهة النظر الأمريكية، هو مشروع واسع يشمل كل الجوانب السياسية و الاقتصادية، و يضم كل المنطقة العربية، فالشرق الأوسط الجديد بالإضافة إلى كونه مشروع لإعادة رسم الخريطة السياسية، فإنه يهدف كذلك لرسم الخريطة الاقتصادية، بما يؤدي إلى وضع ترتيبات إقليمية جديدة بخصوص قضايا مختلفة، منها قضية التعاون الاقتصادي بين تكتل يضم دول الشرق الأوسط التي تشمل بالإضافة إلى الدول العربية إسرائيل[3].

الخارجية الأميركية و رئيس الوزراء الإسرائيلي بمصطلح "الشرق الأوسط الجديد" و مفهومه، في ذروة الحصار الإسرائيلي للبنان برعاية أنجلو–أميركية. أين بشر رئيس الوزراء الإسرائيلي، **إيهود أولمرت**، و وزيرة الخارجية الأميركية، **رايس**، الإعلام الدولي بأن ثمة مشروعا لخلق "شرق أوسط جديد"، يجري إطلاقه من لبنان.

1 – أحمد إبراهيم الورثي. مرجع سبق ذكره. ص 263.

2 – عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. مرجع سبق ذكره. ص 251.

3 – المرجع نفسه. ص 252.

فانطلاقا من فشل الحرب على لبنان، بدأت تظهر ملامح ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد، أين تحولت الاستراتيجية الأميركية و بدفع من مخططات المحافظين الجدد، إلى فكرة اذكاء الفتنة المذهبية في المنطقة لتفتيتها و اطلاق الشرق الأوسط الجديد، أين مثل المشروع تجسيدا لخطة المحافظين الجدد في تغيير وجه المنطقة، و انتزاعها من عمقها العربي الإسلامي، بالإضافة إلى القضاء على أي معارضة للأجندة الإسرائيلية، و هي الأبعاد التي حملها و أخفق في تجسيدها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

انطلق مشروع الشرق الأوسط الجديد وفق التصور الأمريكي، من قناعة مفادها أن التاريخ متوقف تماما بهذه المنطقة، و أن الشعوب العربية ستظل مجرد أداة بيد حكامها، و بأن الخريطة السياسية و الاجتماعية للمنطقة بشكلها التقليدي، تمحو تفاصيل مهمة عن جوهر انتماء شعوبها، حيث صورت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية، البناءات الاجتماعية للدول العربية على أنها مجرد مساحة أو منطقة بلا تاريخ و لا تراث مشترك، تقطنها جماعات دينية و إثنية لا تجمعها روابط[1].

شكل هذا التحول في مفردات الاستراتيجية الأميركية، تأكيدا على وجود خريطة طريق أميركية – إسرائيلية في الشرق الأوسط، تقضي بخلق فضاء من عدم الاستقرار و الفوضى، يمتد من لبنان إلى فلسطين و سوريا و العراق، بالإضافة إلى الخليج العربي و إيران، وصولا إلى أفغانستان، مرورا بدول شمال إفريقيا[2].

إذ أن مشروع الشرق الأوسط الجديد، صبغ وفقا لتوقعات خلاصتها أن لبنان سيكون نقطة الضغط لإعادة تصحيح الشرق الأوسط بكامله، و بالتالي فرصة إطلاق مضمون استراتيجية الفوضى البناءة، و التي أسفرت عن حالات من عدم الاستقرار في المنطقة، و التي يتم استخدامها على مراحل متقاربة، بشكل يمكن الولايات المتحدة من إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يتناسب مع حاجاتها و أهدافها الاستراتيجية.

---

1 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 221.

2 – المرجع نفسه. ص 221.

حيث مثل إعلان **رايس** حول الشرق الأوسط الجديد إطارا استراتيجيا، برزت معالمه من خلال الحرب الاسرائيلية على لبنان، و التي كانت مدعومة كليا من الولايات المتحدة، سعيا إلى بلورة و تجسيد الأهداف الجيو– ستراتيجية لكل من الولايات المتحدة و إسرائيل، حيث عمل تيار المحافظين الجدد في إدارة الرئيس **بوش**، على الدفع بفكرة التدمير الخلاق، الذي من شأنه أن يؤسس و يدعم طموحاتهم الامبراطورية. و أن هذا التدمير يشكل قوة ثورية واسعة النطاق[1].

و بذلك، بدأت تظهر ملامح خريطة جديدة نسبيا للشرق الأوسط على مستوى الدوائر الاستراتيجية الأمريكية، و لم يتم الافصاح عن تفاصيلها إلا من خلال بعض الملامح، و ذلك لتحصيل نوع من الإجماع حولها، و لتحضير الرأي العام بشكل تدريجي لقبول التغييرات المحتملة، و التي قد تقلب الكثير من واقع منطقة الشرق الأوسط.

و رغم عدم وضوح الخطوط الأساسية التي مثلت بناء مشروع الشرق الأوسط الجديد، إلا أن أهم ما ميز إطاره العام هي النقاط التالية[2]:

- اضعاف البنية العسكرية للحركات الاسلامية المسلحة في الشرق الأوسط.
- تفتيت و تقسيم دول المنطقة على أسس عرقية و طائفية، و إعادة رسم خريطة المنطقة من جديد.
- العمل حثيثا على إدماج إسرائيل سياسيا و اقتصاديا، و وضعها في مكانة القائد للمنطقة.
- محاصرة و عزل إيران إقليميا و دوليا، و الوقوف ضد مشروعها النووي. بالإضافة إلى تقويض التقارب السوري الإيراني، و محاولة اضعاف الدور الإقليمي لسوريا.

---

1 – عبد القادر رزيق المخادمي. **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البناءة و توازن الرعب**. مرجع سبق ذكره. ص 252.

2 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 221.

يبقى الأهم من كل ذلك إظهار قوة الولايات المتحدة و تمكين هيمنتها و قيادتها للعالم، و رسم خريطة المنطقة بانفراد و دون مزاحمة أي طرف آخر، بالإضافة إلى منع حدوث أي فراغ في المنطقة، قد يؤدي إلى طرح مشاريع أخرى بديلة للمشروع الأمريكي، و تتعارض مع مشاريعها و مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. و لذلك لطالما دأبت على تقديم مشاريعها و تجديدها في صور و أنماط استراتيجية مختلفة.

فالشرق الأوسط الجديد وفق تطور التصورات الاستراتيجية الأمريكية، يعبر عن حالة سياسية أو اجتماعية، يتوقع أن تحمل بوادر تغير إيجابي مريح بعد تجاوز مرحلة الأحداث الفوضوية، فهي إحداث متعمد للفوضى، بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يصبو إليه الطرف الذي أحدث الفوضى، و هو ما بشرت به وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة **كونداليزا رايس** في خضم الحرب الاسرائيلية على لبنان، من أن المنطقة مقبلة على فوضى بالمفهوم الواسع، أين ينتظر تغيير جذري يمس البنى السياسية و الاجتماعية و الثقافية لدول المنطقة[1]. و يمكن إيضاح ملامح التغيير من خلال محتوى الخريطة التالية:

1 -Marina Ottaway and Nathan J. Brown. **The New Middle East**. Carnegie Endowment for International Peace. Washington. 2008. P 10.

الخريطة 03: خريطة توضح معالم الشرق الأوسط الجديد

المصدر: علاء الدين أبو زينة. خطط إعادة رسم الشرق الأوسط: مشروع "الشرق الأوسط الجديد". على الرابط: https://www.alghad.com/articles/1571212D8%AF%D9%8A%D8%AF. 23-04-2017.

فكانت بذلك معالم تحولات تنذر بوجه جديد لمنطقة الشرق الأوسط و المنطقة العربية على وجه الخصوص، تمثلت أولى بوادرها بتشديد لهجة الخطاب الأمريكي تجاه المنطقة، على إثر تنامي دور و تأثير الإرهاب، خاصة مع التطورات التي عاشتها المنطقة من مخلفات الحرب الاسرائيلية على لبنان و بروز دور المقاومة اللبنانية، التي أثارت مخاوف كلا من الولايات

المتحدة و إسرائيل من امكانية فرض ترتيبات أمنية، قد لا تتوافق و ما تعده الولايات المتحدة من مخططات استراتيجية في المنطقة[1]، ضف إلى ذلك المراحل المتقدمة من احتلال العراق و كيفية إدارة الولايات المتحدة لتواجدها العسكري به، و ما نتج عنه من تنامي مجموعات رافضة للاحتلال، سواء بدوافع ذاتية أو وفقا لأجندات قوى أخرى خاصة منها الإقليمية على غرار إيران.

دخل بذلك العقل الاستراتيجي الأمريكي مرحلة التفكير الجدي و الحاسم في استحداث الأطر الاستراتيجية المناسبة للمرحلة، و الإعداد لسبل استغلال ما يتوقع أن تشهده المنطقة من تغيير و ثورات، و توجيهه في خدمة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

و هنا، لابد من الإشارة إلى أن تطورات مشروع الشرق الأوسط الكبير و فصوله الجديدة المتمثلة في مشروع الشرق الأوسط الجديد، و ما تضمنه من خلفيات و أطر و أبعاد استراتيجية، سيتم العودة إليها– بحكم التوزيع الذي فرضه البناء الشكلي للدراسة– في المبحث الثالث من خلال الحديث عن الحراك أو الثورات العربية و ما تحمله من مضامين استراتيجية.

يبرز دور مفهوم و آلية القوة الناعمة في كثير من التفاصيل التي حملها مشروع الشرق الأوسط الكبير، فالأكيد أن عديد الأوساط الفكرية و الأكاديمية، دفعت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة لإعادة النظر في المفهوم التقليدي للقوة بصورتها الصلبة، حيث أكدت عديد الدراسات على أن المرحلة التي يعيشها النظام الدولي بعيد نهاية الحرب الباردة، يستدعي من الولايات المتحدة أنماطا جديدة من القوة و التأثير، للحفاظ على طموحاتها القيادية و تجسيدها أكثر، حيث ركز **جوزيف ناي**، و الذي يعد من أهم دعاة هذا التوجه، و المحسوب على الدوائر الرسمية الأمريكية، بحكم شغله مناصب استشارية على غاية من الأهمية في دوائر الحكم الأمريكية. ركز على تفعيل قوة الجاذبية في مقومات النموذج الأمريكي، و بأن تتسم الاستراتيجية الأمريكية بنهج الاستمالة الثقافية للشعوب الأخرى، و هو ما يحقق هدفا أساسيا لديها، و هو تحضير أرضية قبول و رضا لدى الشعوب المستقبلة للسياسات و المشاريع الاستراتيجية

1 -Ibid. p19.

الأمريكية، حيث انطلق هذا التوجه من ضرورة المحافظة على سمعة الولايات المتحدة لدى بقية الشعوب، و هو ما يساعد كثيرا في انتشار السياسات الأمريكية و سهولة تجسيدها، فالانتشار الثقافي، و جاذبية النموذج الديمقراطي الأمريكي هي مقومات كفيلة بإنجاح و تجسيد الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.

يمكن اعتبار أن ما حمله مشروع الشرق الأوسط الكبير من مبادرات اصلاحية، و دعوته دول منطقة الشرق الأوسط إلى ضرورة الانفتاح السياسي و نشر الديمقراطية على أوسع نطاق، بالإضافة إلى دعوة دول المنطقة إلى تسريع اجراء إصلاحات في المجال الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، بمثابة البعد الذي يبرز من خلاله نطاق توظيف الإدارة الأمريكية لمقومات القوة الناعمة.

و حتى مع اعتبار المداخل الاصلاحية التي أوردها المشروع مجرد تسويق لأفكار، تمهيدا لبسط النفوذ أكثر على المنطقة، و أنها و لو دافعت عن قيم و اصلاحات كانت و لا تزال المنطقة في أمس الحاجة إليها، لا توحي بمكاسب قد تجنيها دول و شعوب المنطقة، و لكن ما ينبغي قوله، هو أن المشروع انطلق من معطيات موضوعية تستند إلى حقائق و أرقام مخيفة حول حالة الأنظمة و الشعوب العربية خاصة، اعتمدتها الاستراتيجية الأمريكية كمدخل يلقى الاجماع و القبول لدى دول المنطقة، خاصة مع اهتزاز صورة الإدارة الأمريكية لدى شعوب المنطقة، جراء سياسات مكافحة الإرهاب و التدخل العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان و العراق، فكان أن دعت الأوساط الاكاديمية، و بعض الدوائر الاستراتيجية الإدارة الأمريكية إلى ضرورة اصباغ مشاريعها و استراتيجياتها المستقبلية في المنطقة بالصبغة القيمية، على أن يكون المدخل الاصلاحي و الانفتاح الديمقراطي هي العناوين الكبرى لتوجه الولايات المتحدة نحو المنطقة.

فضلا عن ذلك، فإن التوجهات الاستراتيجية الأمريكية من خلال اصرارها على الأبعاد الاصلاحية و الديمقراطية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، تشير اعتماد الاسهامات اللبرالية، خاصة ما تعلق بالدفع بالإصلاحات الديمقراطية، و ضرورة تفعيل سياسات الانفتاح و اشراك

فعاليات المجتمعات العربية في الحياة السياسية، بالنظر إلى ارتباط الأوضاع المأساوية التي تعيشها المجتمعات العربية، و الاستبداد الذي تفرضه بعض الأنظمة في المنطقة بمظاهر العنف و التطرف و الأعمال الإرهابية، التي وجدت بيئة ملائمة في منطقة الشرق الأوسط، فالمدخل الديمقراطي التنموي من أهم المداخل السلمية التي نادت بها النظرية اللبرالية، بالاعتماد على تحقيق مستويات معينة من الانفتاح السياسي و النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ادخال اصلاحات على مستوى المنظومة التربوية السائدة، من شأنه القضاء على عديد أوجه العصيان و التمرد و العنف في المنطقة.

بعيدا عن المضامين الإيجابية التي رافقت مشروع الشرق الأوسط الكبير، كمثال لما يصدر من استراتيجيات شاملة من طرف القوة العظمى، و عن العناوين البارزة من خلاله و المعبرة عن توجهات اصلاحية تحمل في طياتها مكاسب عديدة لشعوب المنطقة، فإن حقيقة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية برزت من خلال ما تضمنته وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة قبيل الإطلاق الرسمي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير. حيث جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2002، ملخص لأهم التصورات التي صنعت رؤية خاصة للإدارة الأمريكية حول منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن تفاصيل الخطط المرسومة لإخضاع المنطقة ضمن أولويات الاستراتيجية الأمريكية الشاملة[1].

إذ تبدو الولايات المتحدة و كأنها حاملة القيم الديمقراطية و ساعية بجيوشها و ضغطها، من أجل تحقيق أهداف إنسانية نبيلة، بعدما أدركت أن في الشرق الأوسط، تعيش شعوب بربرية أو قريبة من ذلك من أفغانستان إلى المغرب، و تعاني من أنظمة مستبدة. و قد تأكد ذلك من خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 حسب الاستنتاج الأميركي، فالتكوين القائم في تلك البلدان يؤسس لنشوء الإرهاب، و أن مجمل القيم المستندة للدين الإسلامي تنتج الإرهاب الذي بات يهدد المدنية الحديثة، و يسعى لتدمير القيم التي تقوم عليها الحضارة، قيم الديمقراطية و الحرية و نمط

1- نص وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2002. انظر الملاحق.

الحياة. لهذا، كان من الواجب على الولايات المتحدة أن تجسد رسالتها، رسالة نشر الديمقراطية و الحرية و معاقبة الديكتاتوريين و المستبدين، و تعليم الشعوب كيف تمارس تلك القيم الإنسانية النبيلة.

هذا الخطاب المتأثر بخلفيات أحداث 11 سبتمبر، يؤسس آليات القبول به انطلاقا من أن الولايات المتحدة أدركت حقيقة خطر الأصولية، لحظة تعرضها لتأثيراتها المباشرة من خلال تفجيرات 2001. الأمر الذي فرض عليها التصرف بما يؤدي إلى إنهاء هذا الخطر، و الذي كان يدور حول خيار من خيارين، الأول: الحرب ضد الإرهاب، و الثاني: تجفيف منابعه عبر محاربة التوجه الإسلامي السائد الذي يحض على الجهاد، و تعميم إسلام متسامح. الأمر الذي يعني التغيير الجذري لمناهج التعليم و من ثم نشر الديمقراطية، و هو خطاب متماسك شكلا و مؤثر لدى الأوساط التي عانت الاستبداد السياسي و القمع الديني، و حتى مع امكانية حصول نتائج سلبية من دمار و قتل، على الشعوب أن تقتنع بجدوى ذلك، من أجل إعلاء قيم الديمقراطية و الحرية التي سوف تتحقق حتما لحظة القضاء على الإرهاب[1].

فكانت عقيدة **بوش**، بمثابة العنوان الأبرز للخطاب الاستراتيجي الأمريكي في هذه المرحلة، عقيدة أمنية تأسست بعيدا عن **استراتيجية الردع و الاحتواء التي حكمت السياسة الأمريكية إبان "الحرب الباردة، معتمدة** على أساليب التدخل المباشر و التغلغل المؤثر في دول المنطقة، فكان من نتاج التحول على مستوى التفكير الاستراتيجي الأمريكي ما عرف بالحرب الوقائية، التي جاءت كنهج استراتيجي لمواجهة المفهوم الجديد للأخطار، و التي مثلت الصياغة الأبرز لاستراتيجية الولايات المتحدة في غزوها للعراق.

1- أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 239.

المبحث الثاني: الدلالات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق

حرب العراق أو تحرير العراق، أو حرب الخليج الثالثة، هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق عام 2003، و التي أدت إلى احتلال العراق عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. و لعل ما رافق العملية من اهتمام سياسي و اعلامي، بالإضافة إلى حجم القوات العسكرية التي حشدت لتنفيذ قرار الاحتلال، يطرح العديد من التساؤلات حول المكانة التي توليها الولايات المتحدة للعراق، و حول الدوافع الاستراتيجية المحركة للآلة الحربية الأمريكية، ناهيك عن المداخل الاستراتيجية التي نفذت من خلالها عملية الاحتلال الأمريكي للعراق.

المطلب الأول: أهمية العراق في المدرك الاستراتيجي الأمريكي

للوقوف على مدى الأهمية الاستراتيجية لدولة ما، ينبغي تحليل عناصر و مقومات القوة و المكانة لديها، بما فيها المقومات المادية و اللامادية. و هو ما ينطبق في هذه الجزئية من الدراسة على حالة العراق، و ما الخصوصية التي يشكلها على مستوى الاهتمامات و التصورات الاستراتيجية الأمريكية.

أولا: أهمية الموقع و المكانة السياسية

من العوامل المميزة للعراق، موقعه الجيو– استراتيجي، إذ أنه يقع على مفترق طرق، يربط بين آسيا و البحر المتوسط، كما أنه يمثل نقطة وصل بين إيران، سوريا و الأردن من ناحية، و بين إيران و دول الخليج العربية من ناحية أخرى. فضلا عن كون الموقع الجغرافي للعراق جعل منه منفذا استراتيجيا يطل على أبار النفط العربية، و ممراتها البحرية و ارتباطاتها القارية، كما يمثل دولة أسيوية تفصل أسيا غربا عن وسطها و أعاليها، و تفصل أوربا عن المنطقة العربية و إفريقيا، لذلك يعد العراق حلقة الوصل بين قارات العالم القديم، إذ يعد هذا أقصر الطرق البرية بين غرب أوربا و جنوب شرق أسيا[1].

1 – فكرت نامق عبد الفتاح. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية**. دار الرشيد للنشر. بغداد. 1981. ص 82.

و لهذا يمكن اعتبار موقع العراق و محيطه الجغرافي قلب الشرق الأوسط، فعبر أحد أكبر أنهاره الفرات، يمكن الوصول إلى سوريا و البحر المتوسط، أو إلى تركيا ثم البحر الأسود، كل هذا دون اغفال أنه يمثل جزء من الوطن العربي، الذي يشكل منظومة إقليمية متكاملة جغرافيا و بشريا، تمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي و المحيط الهندي الذي يربطها بالشرق الأقصى[1].

يعتبر العراق أحد الدول العربية الواقعة ضمن ما يعرف بالهلال الخصيب، تقع في الجنوب من غرب آسيا و تحتل القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، يتربع على مساحة تقدر بـ 435.052 ألف كم$_2$[2]. ما يجعله حسب تصنيف فالكنبرل* للمساحة من الدول المتوسطة، على أساس أن مساحة الدولة تمنحها وزنا سياسيا و دورا استراتيجيا.

---

1 – فكرت نامق عبد الفتاح. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية**. مرجع سبق ذكره. ص 10.

2 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 185.

* **تصنيف فالكنبرل:** تصنيف خاص بتحديد وزن و مكانة الدولة انطلاقا من مساحتها، إذ أنه حسب التصنيف مساحة الدولة تنعكس على مكانتها و وزنها السياسي و الاستراتيجي، فالدول ذات المساحة الصغيرة و مهما بلغ مستواها الاقتصادي و السياسي و العسكري --من التقدم، فإنها تبقى أسيرة نطاقها الإقليمي، و مفتقدة لعمقها الاستراتيجي. و تعد الدولة متوسطة المساحة إذا كانت تضم ما بين 100000كلم2 و 500000كلم2، و هو ما ينطبق على دولة العراق. أنظر: عبد الرزاق عباس. الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية. مطبعة أسعد. بغداد. 1976.

الخريطة 04 : الموقع الاستراتيجي للعراق في الشرق الأوسط

المصدر: www.mapsofworld.com

إن موقع العراق الاستراتيجي، مثل عاملا جوهريا في اثارة اهتمام القوى الاستعمارية و تحديد مسار تغلغلها و نفوذها فيه، فقد مثل جوهر و قلب منطقة الشرق الأوسط، و لعل حساسية موقعه و ثرواته النفطية، تفسر جوانب من صراعه الطويل مع قوى إقليمية و دولية عديدة. حيث يشكل موقع العراق عنصرا مهما في تشكيل سياساته، إذ يمثل بوابة الوطن العربي الشرقية، و الحاجز الدفاعي لحماية الأمن القومي العربي، فقد ترتب عن وضعه الجغرافي، و مجاورته لأكبر قوتين إقليميتين في المنطقة تركيا و إيران، في إثارة عديد الأزمات على غرار أزمة الأقليات، المياه و الحدود، و من جهة أخرى، يشكل طريقا بريا مكملا للجسر العربي الذي يربط الخليج العربي عبر الأردن و فلسطين و سوريا، و بين البحر المتوسط، كما أن العراق

يسيطر على الساحل الشمالي للخليج العربي حيث يحتل موقعا مركزيا في حوض النفط الشمالي الممتد من الكويت، العراق و إيران، إلى جانب اعتباره الخطر الكبير على أمن إسرائيل[1].

و كثيرا ما اعتبر الموقع الجيو – استراتيجي للعراق تاريخيا مصدر أمن للمنطقة العربية بأكملها، حيث لم تتمكن القوى الخارجية من اختراق المجال العربي من الخليج شرقا حتى المحيط الأطلسي عند بلاد المغرب غربا، إلا إذا تمكنت أولا من احكام السيطرة على المدخل الشرقي لهذه المنطقة من خلال التحكم في العراق، فكثيرا ما تأكدت هذه الحقيقة في التاريخ العربي القديم.

كما تعتبر طبيعة الجوار المحيط بالعراق، من المزايا التي انفرد بها عن بقية الدول في الشرق الأوسط على الأقل، فلعقود من الزمن استطاع العراق لعب دور الفاعل الموازن في منطقة الخليج العربي، فالاختلاف و التمايز الذي يطبع المنطقة، و الذي يضع إيران طرفا مميزا و قويا مقارنة بدول الخليج، منح العراق فرصة لعب دور عنصر التوازن في المنطقة، فكثيرا ما مثل العراق جدار الصد و الحاجز دون تحقيق إيران لطموحاتها التوسعية على حساب دول المنطقة، خاصة و أن حساسية المنطقة، و توجهات و طموحات بعض الدول فيها، جعلت نمط التفاعل بها مبني على عدم الثقة، ما دفع بالعراق لبناء سياساته على أساس القوة من أجل مواجهة الدول المنافسة[2].

و بذلك، كان الموقع الجغرافي للعراق أحد أهم العوامل التي زادت اهتمام الدول الكبرى، ما عرض العديد من التحديات و الصراعات أمام العراق، سواء في محيط جواره أو في مواجهة القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

مثل الدور السياسي الذي لعبه العراق أثناء حرب 1973، و تأكيده على استخدام سلاح النفط كأداة لمواجهة الغرب المؤيد لإسرائيل، بالإضافة إلى دوره البارز في بلورة موقف عربي ضمن هذا الاتجاه، إلى جعله محط تركيز و اهتمامات القوى الغربية و محاولة احتوائه، و الأهم

---

1 – فؤاد حمه خورشيد. الدول القارية الحبيسة: رؤية جغرافية سياسية. **مجلة الجمعية الجغرافية**. بغداد. عدد 32. 1996. ص 135.

2 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 188.

من ذلك، دور العراق الريادي في انجاح حملة مقاطعة الدول العربية لمصر بعد اتفاقية كامب ديفيد 1978، و المطالبة بنقل الجامعة العربية من القاهرة، ثم دعوة العراق لإقامة مجلس التعاون العربي الذي ضم بالإضافة إلى العراق كلا من الأردن، اليمن و مصر، كأسلوب لتحقيق نوع من التوازن و الاستقرار في المنطقة خصوصا مع تزايد تهديدات إسرائيل على دول المنطقة[1].

و تبرز كذلك أهمية المواقف و التوجهات السياسية للعراق، من خلال بروز طموحات لديه بقيادة و تزعم العالم العربي، خاصة من خلال تحركاته على مستوى حركة عدم الانحياز و منظمة المؤتمر الاسلامي، بالإضافة إلى دوره في تحقيق الاجماع العربي الاسلامي حول مناهضة السياسات الأمريكية الاسرائيلية في المنطقة، و هو ما جعل من العراق يتبوأ موقعا سياسيا مؤثرا إقليميا و دوليا، و هو ما زاد من اصرار مخططي الاستراتيجية الأمريكية للتركيز على صياغة مداخل استراتيجية تمكن صانع القرار الأمريكي من الإطاحة بكبرياء دولة العراق و حكامها، و توجيه سياساته بما يخدم التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة[2].

ثانيا: المكانة الاقتصادية للعراق

على المستوى الاقتصادي، تميز العراق بعديد التفضيلات و المزايا التي جعلته من الدول الأوائل الأغنى في منطقة الشرق الأوسط. إذ يعد العراق(قبيل الغزو الأمريكي) ثاني أغنى بلد عربي من حيث الموارد، خاصة الثروة النفطية التي وضعت العراق ضمن الدول النفطية الأولى في العالم[3].

و قبل التفصيل في طبيعة الموارد النفطية للعراق، سنحاول التركيز في البداية على ما يحتويه العراق من ثروات خارج المحروقات. فبالنسبة للثروة المائية، يتوفر العراق على امكانات تقدر بـ

---

1 – مصطفى علوي. المكانة الاستراتيجية للعراق: القوة الشاملة للعراق في ضوء التطورات الراهنة. **السياسة الدولية**. عدد 136. مركز الأهرام. 1999. ص 86.

2 – نغم نذير شكر. الأهمية العسكرية و الأمنية للعراق من المنظور الأمريكي. **مجلة دراسات دولية**. جامعة بغداد. عدد 110. 2002. ص 2.

3 - خليل العناني. دور النفط في الأزمة العراقية– الأمريكية. **مجلة السياسة الدولية**. عدد 151. جانفي 2003. ص 38.

45 مليار متر3 سنويا[1]. كما تتسم الموارد الطبيعية في العراق بالتنوع و الانتظام في توزيعها و انتشارها، بحيث تبدو كل المناطق العراقية تأخذ ميزة عن الأخرى بانفرادها بمورد دون الآخر، بالإضافة إلى أن أغلبها مناطق صالحة للاستثمار. و يذكر أن تقريرا نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية، أشار إلى أن العراق صنف في المرتبة التاسعة من بين الدول الأكثر امتلاكا للموارد الطبيعية في العالم. و بين التقرير أن تلك الموارد تبلغ أكثر من 16 تريليون دولار من الموارد المتنوعة، اذ تم احتساب قيمة الموارد الطبيعية بالاستناد إلى سلع الموارد الطبيعية العشرة الأكثر قيمة، و هي النفط، الغاز، الفحم، الغابات، الأخشاب، الذهب و الفضة و النحاس، اليورانيوم، خام الحديد و الفوسفات[2]. و هي مكونات تشعل و تغذي أطماع القوى الصناعية الكبرى، و تدفع بها نحو محاولات تحقيق مكاسب و امتيازات، الأمر الذي يشغل العقل الأمريكي في محولة غلق الطريق أمام كل المنافسين.

بالعودة إلى الثروة النفطية للعرق، نجد أن الأهمية الاقتصادية للعراق تنبع أساسا من امتلاكه للثورة النفطية، و التي يمكن اعتبارها نقطة الارتكاز الأساسية و المكون الاستراتيجي الأول للاقتصاد، إذ يمتلك العراق حسب مؤشرات اقتصادية ما قدره 150 مليار برميل كاحتياطي، دون النظر إلى وجود كميات أخرى غير مكتشفة، و مع امكانية بلوغ هذا الاحتياطي حوالي 338 مليار برميل في غضون سنوات قليلة، مما يضعه في مراتب متقدمة جدا عالميا من حيث الاحتياطي النفطي، يتفوق فيها حتى على احتياطي المملكة العربية السعودية[3]. و يجعل من مستقبل الثروة النفطية العراقية، محركا لأطماع و صراعات دولية و حتى إقليمية.

---

1 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي. أبوظبي. 2003. ص 267.

2 -Jonathan E. Iraq's Economy: Past, Present, Future. CRS Report For Congress.RL3.June 2003.p 5.

3 – عمرو عبد العاطي. **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. بيروت. ط1. 2014. ص 125.

و يمكن توضيح الأهمية النفطية للعراق من خلال ما تضمنه الخريطة التالية من توزيع لآبار النفط العراقي.

الخريطة 05 : توزيع آبار النفط في العراق

المصدر : www.bbc.co.uk

إن ما يعزز الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي عوامل عديدة، و لعل أهمها بلغة التجارة النفطية، هو تكلفة الانتاج التي تعتبر الأكثر انخفاضا على المستوى العالمي، حيث تصل تكلفة البرميل النفطي الواحد ما بين 2 إلى 5 دولار، فضلا عن طبيعة الحقول النفطية العراقية التي تقع

معظمها على اليابسة و على عمق بسيط، يجعل من عملية الاستخراج أسهل بكثير مقارنة مع دول أخرى[1].

و لعل الأهم من ذلك، توفر النفط العراقي على فرص تسويقية متعددة و ممكنة، من خلال خطوط النقل الممتدة إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط، أي إمكانية تجنب الخليج العربي و مضيق هرمز، الذي يطرح العديد من التحديات، فخط الأنابيب الاستراتيجي الذي يربط حقول الجنوب بالشمال، يعطي الحيوية و المرونة في التسويق، كما يمتلك العراق أيضا خطوط نقل عبر كل من سوريا، تركيا و السعودية، و بذلك فإن تعدد منافذ التصدير للنفط العراقي، لا سيما مع توفر شبكة أنابيب و موانئ، تجعل من عملية تسويقه و ربطه بالأسواق العالمية أمرا بسيطا و غير مكلف[2]. كما أن هذا التنوع في امكانيات التصدير، يبعد شبكات النقل عن أي تهديدات أو توترات قد تؤثر على نقله و تصديره، و هو ما يشكل هاجسا بالنسبة للدول المرتبطة بإمدادات الطاقة العراقية.

يذكر أن القدرات الانتاجية للعراق في مجال النفط قد تراجعت بعد عام 2003، فقد أثر الاحتلال الأمريكي في توقيف عمل عديد الشركات النفطية، و بالتالي تراجع القدرات الانتاجية للعراق إلى 1.9 مليون برميل يوميا بعدما وصلت سنوات قبل الحصار الاقتصادي على العراق و عملية الاحتلال إلى 3.25 مليون برميل يوميا[3].

إضافة إلى ذلك، يمتلك العراق قدرات انتاجية هائلة في ما يخص الغاز، إذ يبلغ احتياطي الغاز لديه ما قيمته 110 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. حيث بلغ حجم الانتاج العراقي من الغاز قبيل الاحتلال الأمريكي بسنة ما قيمته 486 مليار متر مكعب، قبل أن يعرف تراجعا

---

1 – مي قناوي علي. **الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2014. ص 233.

2 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 194.

3 – صبري زاير السعدي. قوة النفط و مساوئه في التجربة العراقية. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 355. سبتمبر 2008. ص 79.

رهيبا بعد سنة 2003، بسبب عامل الاحتلال الأمريكي و التداعيات المحيطة به من تخريب للبنى الاقتصادية[1].

بالنظر إلى مكانة الطاقة في اهتمامات الدول الكبرى و بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنظر لموضوع الطاقة من زاوية تحقيق ما عرف بأمن الطاقة، الذي بدوره تقف عنده المستويات و الأبعاد الأخرى لأمن و استقرار الدول، و إذا ما تعلق الأمر بالاقتصاد الأمريكي الذي أصبحت حاجياته للطاقة في تزايد كبير، فإن مكانة العراق و أهميته بالنسبة للولايات المتحدة، أضحت من أولويات صانع القرار الأمريكي و من خلفه مخططي الاستراتيجية الأمريكية. فمن خلال الموقع الجيو– استراتيجي للعراق و كذا ثراء موارده الطبيعية، فضلا عن المزايا التي اكتسبها العراق على المستوى الإقليمي، و محاولاته لعب دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط، منافسا من خلاله قوى إقليمية مجاورة، و مواجها به أكبر مناوئيه من القوى الغربية ممثلا في النفوذ الأمريكي و تحالفاته ضد دول و شعوب المنطقة العربية. كان محور اهتمام دوائر صنع القرار الأمريكي احكام السيطرة عليه[2]، و بذلك تحقيق جملة من المكاسب و التي يأتي على رأسها دفع الاقتصاد الأمريكي و انعاشه أكثر، و منحه تفضيلات مجدية تغطي العجز الذي رافق حركية و اتساع نطاقه، دون اغفال هدف كسر الهاجس الأمني على إسرائيل و تدعيم مكانتها مقارنة مع القوى المنافسة في المنطقة، بهدف تمكينه من تفكيك المنطقة العربية أمنيا، سياسيا و اقتصاديا، بالترويج لقيم ثقافية بديلة عن الهوية القومية العربية. و ذلك لا يكون إلا من خلال تقوية التحالف الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة، بالإضافة إلى تحقيق خطوات متقدمة نحو تسهيل تمدد حلف شمال الأطلسي من خلال الطرف التركي، و بالتالي تسهيل حركة هذا الحلف باتجاه الخليج العربي و المنطقة العربية ككل. فكان التدخل العسكري الأمريكي في العراق عنوانا لأبعاد استراتيجية، اشتغلت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية في صياغة مضامينها،

1 – صلاح حسن الشمري. مرجع سبق ذكره. ص 195.

2 – عبد الله يوسف سهر محمد. دوافع و تداعيات التدخل العسكري في العراق. **مجلة السياسة الدولية**. عدد 170. أكتوبر 2007. ص 25.

و قبل ذلك في ضبط مساراتها من خلال مداخل استراتيجية مناسبة، تمنح الولايات المتحدة ضمانا لبلوغ أهدافها الحيوية.

المطلب الثاني: المداخل الاستراتيجية المحيطة بالغزو الأمريكي للعراق 2003

كان من نتاج انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و قيادة النظام الدولي كدولة عظمى، بل خارقة حسب وصف **هنري كيسنجر**، بروز تحديات واجهت الدور المستقبلي للولايات المتحدة، من شاكلة غياب عدو استراتيجي، أحبط في كثير من الأحيان عملية تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي في صياغة استراتيجيات جديدة، تحل محل تلك التي تم اتباعها خلال فترة الحرب الباردة، و هو ما يطرح تحديا لا يقل أهمية حول طبيعة و مستقبل الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، في ظل تنامي الاهتمام و الصراع الدولي على المنطقة من جهة، و بداية تشكل توجهات معادية لسياسات الولايات المتحدة، ما يهدد المسار و التوجهات الجديدة للولايات المتحدة في قيادة العالم، فكان بذلك محور التفكير الاستراتيجي الأمريكي، موجها نحو الحفاظ على الدور الاستراتيجي العالمي.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، لتمثل الفرصة الذهبية لتجسيد طموحاتها في مزيد من الهيمنة و فرض أنماط سياسية و سلوكية على العالم، انطلاقا مما حملته استراتيجية الأمن القومي التي أعلن عنها الرئيس **جورج بوش** الابن في سبتمبر 2002[1]. و التي حملت عناوين بارزة تمحورت أهمها حول محاربة الارهاب و الديكتاتوريات المساعدة على نشوء التطرف و الارهاب عبر العالم، و بخاصة في المنطقة العربية، بالإضافة إلى تعزيز السلام العالمي من خلال التأسيس لعلاقات متينة مع بقية القوى، فضلا عن تشجيع قيم الانفتاح و الديمقراطية عبر العالم.(أنظر وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 في الملحق 1).

1 – زبير سلطان. أحداث الحادي عشر من أيلول صناعة و أهدافا و الحرب على العراق. **مجلة الفكر السياسي**. . المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات. عدد 17. خريف 2002 . ص13 .

أولا: الحرب الأمريكية على العراق بين الوقائية و الاستباقية

برزت جليا تحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال هذه المرحلة، خصوصا مع سيطرة تيار المحافظين الجدد على دوائر سياسية و استراتيجية حساسة في إدارة الرئيس **بوش** الابن، لتمثل مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية، تعبيرا عما عرف بمبدأ أو عقيدة **بوش** الاستراتيجية، و التي طبعت بمفهوم و استراتيجية الحرب الوقائية كمدخل استراتيجي جديد يبتعد عما اعتمد سابقا من استراتيجية الردع و الاحتواء.

يذكر أن هذه المرحلة شهدت تطورات أمنية دولية خطيرة انعكست على منطقة الخليج العربي و الشرق الأوسط عموما بعد أحداث 11 سبتمبر. و كان طاقم إدارة **بوش** الابن و ما يضمنه من عناصر محافظة ذات توجهات يمينية متشددة، الأثر البالغ في توجيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج، حيث اتهم هذا الطاقم العراق بأنه أهم مصادر التهديد التي تواجه منطقة الخليج، و لهذا فقد كان العراق أول تطبيق عملي لمبدأ **بوش** الابن، فمن جهة كانت الحرب عليه تطبيقا للتحول من الردع إلى الحرب الوقائية، و رأت الإدارة الأمريكية أنه ليس هناك ما يمنعها من حرب ضد نظام ديكتاتوري يقهر شعبه، يغزو الدول المجاورة و يطور أسلحة الدمار الشامل.

لا يمكن اعتبار أن مفهوم الحرب الاستباقية أو الحرب الوقائية* من المفاهيم الحديثة في أدبيات السياسة الدولية، إذ أن عديد الباحثين يرجعونه إلى منتصف القرن العشرين، فهناك من

* أثير جدل واسع حول طبيعة العلاقة بين مفهومي الحرب الاستباقية و الحرب الوقائية، بين من يعرض المفهومين على أساس التفرقة بينهما، بحيث تحدث الحرب الاستباقية في اللحظة التي يقرر فيها طرف ما أو عدو تنفيذ هجوم، مع إدراك الدولة المستهدفة بأنها على وشك التعرض لهجوم، أو حتى في حالة وقوعه و أثناء تنفيذه فعليا.
أما الحرب الوقائية، فتكون أكثر عندما تشعر الدولة المستهدفة بأن طرفا ما أو عدو يسعى لزيادة قوته مع وجود نوايا و مؤشرات للتحضير لضربة ضد الدولة المستهدفة. و بالتالي، تكون الحرب الوقائية بهدف منع الدولة المعتدية من تقوية قدراتها و احباط التهديد العسكري المحتمل و لو على المدى البعيد. الحرب الاستباقية على أساس أنها هجوم يتم على أساس وجود دليل قاطع بأن هجوم العدو يعد وشيكا بالوقوع . على خلاف الحرب الوقائية التي تتم مباشرتها على اعتقاد أن الصراع العسكري و إن لم يكن وشيك الوقوع، إلا أنه مؤكد. رغم هذا الاختلاف بين المفهومين، يبقى الاستعمال الأوسع يجمع بينهما على أساس أن المفهومين مترادفين، و ما يجمع بينهما هو احتمالية وجود عدوان أو عمل عسكري

اعتبر الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر الأمريكية، نمطا من أنماط الحرب الوقائية، حيث سعت حينها اليابان إلى تقييد و تحجيم القدرات العسكرية الأمريكية، من خلال الهجوم على القاعدة العسكرية الأمريكية، كما أن هناك من اعتبر العدوان الثلاثي على مصر عام 1965، بمثابة الحرب الوقائية ضد طموحات إدارة الرئيس **جمال عبد الناصر** في تأميم قناة السويس، ما يمثل تهديدا مباشرا لأمن القوى الاستعمارية التقليدية(بريطانيا و فرنسا)، كما أنها مثلت ضربة استباقية من جهة إسرائيل، في محاولة لمنع استفادة مصر من صفقة الأسلحة التشيكية، و التي من الممكن جدا أن تشكل مصدر تهديد مباشر لأمن إسرائيل[1].

أما في الأدبيات الأمريكية، فقد جاء مفهوم الحرب الوقائية في عديد الاسهامات، حيث تناول المفكر الاستراتيجي الأمريكي **برنارد برودي** مفهوم الحرب الوقائية على أنها:" هجوم مدبر مسبقا، تقوم به دولة ضد أخرى". كما أنه أوضح المسوغات التي أوجدت القبول بجدوى الحروب الوقائية. فحسب **برودي**، فإن القدرات العسكرية للدولة مهما بغلت قوتها، لم تعد كافية للدفاع عن أمن الدولة، و بذلك جاء الدور على فكرة الحرب الوقائية، لتضمن تفوقا و مزايا إضافية لقدرة الدولة على مواجهة أي نوع من التهديد، خصوصا إذا لعبت الدوائر الاستخباراتية دورها في الإحاطة بكل المعطيات(المعلومات) التي تساعد في تحديد الأهداف المناسبة، ففي هذه الحالة تمكن الحرب الوقائية من تحجيم فعالية و تأثير أي عدوان أو تهديد محتمل أو حتى إبطاله تماما[2].

و من جهتها، حاولت وزيرة الخارجية الأمريكية في إدارة **جورج بوش** الابن **كونداليزا رايس**، توضيح التصور الأمريكي لاستراتيجية الحرب الوقائية من خلال اعتبارها: " عمل من شأنه منع

مهدد. انظر: سميرة عامر التير. **الحرب الوقائية و السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط– لبنان انموذجا**– دار الراية للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2015.

1 – إبراهيم بن إسماعيل كاخيا. المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر عن الحرب الوقائية. **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**. بتاريخ: 2006/03/01. عن موقع:
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp.InNewsItemID-20915 .

2 – سميرة عامر التير. **الحرب الوقائية و السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط– لبنان انموذجا**– دار الراية للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2015. ص ص 70–71.

أعمال تدميرية معينة ضدك من طرف الخصم، و أن هناك أوقات لا تستطيع فيها الانتظار حتى يقع عليك الهجوم ثم تقوم بالرد"[1].

أما وزارة الدفاع الأمريكية، فنظرت إلى الحرب الوقائية على أنها: " التحركات التي تتم مباشرتها على اعتقاد أن الصراع العسكري و إن لم يكن وشيك الوقوع، إلا أنه محتوم و يكون لتأجيله أخطار كبرى "[2]. و منه يتأكد بأن خيار الحرب الوقائية يقوم غالبا على دلائل غير مؤكدة، أساسها نوايا الخصم، و بالتالي فهي ليست ردا على هجوم فعلي، بقدر ما هي تعامل مع نوايا متوقعة.

من الواضح أن مفهوم و استعمال مدخل الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، جاء مقترنا بالأساس بأحداث 11 سبتمبر 2001 في نظر الكثير من المتتبعين، أين برزت جراء هذه الأحداث– و بغض النظر عن التفسيرات المتعددة حول حقيقة الجهة المنفذة للهجوم– أنماط تفاعل جديدة على الساحة الدولية، كان أن ألقت بتداعياتها على صعيد مفهوم الأمن القومي حتى لدى القوى الكبرى، التي سارعت إلى تبني تصورات أمنية و استراتيجيات مواجهة جديدة لتفادي وقوع هجمات مماثلة. فكانت الفرصة لرسم و بناء استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وفق نموذج الحرب الوقائية كمدخل استراتيجي لمواجهة ما وصف حسب الدوائر الاستراتيجية الأمريكية بالدول المارقة و التنظيمات الارهابية.

غير أن ارتباط فكرة الحرب الوقائية بالفكر الاستراتيجي الأمريكي، يمكن ارجاعها إلى محطات تاريخية سابقة، إذ تعد الحرب الوقائية من المداخل المتداولة على مستوى الفكر الاستراتيجي الأمريكي، على اعتبار أنها ارتبطت ببناء الدولة و الدفاع عن حدودها ضد كل الأخطار الخارجية، فيمكن ارجاعها إلى الاستراتيجية التي اعتمدها الرئيس الأمريكي **جيمس مونرو**، في إطار خدمة الطموح التوسعي للولايات المتحدة الأمريكية على حساب القارة الأمريكية، حيث مارست الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة عددا كبيرا من التدخلات العسكرية التي

1 – السيد أمين شلبي. **أمريكا و العالم**. عالم الكتاب للنشر و التوزيع و الطباعة. القاهرة. ط1. 2005. ص 127.
2 - سميرة عامر التير. مرجع سبق ذكره. ص 73.

جاءت في شكل حروب وقائية، بحجة الدفاع ضد التهديدات المرتقبة[1]. فعلى الرغم من ابتعاد الولايات المتحدة من أي نوع من أنواع التهديد من طرف دول المنطقة، غير أن الغرض منها كان حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية بالدرجة الأولى، و محاولة وضع حد للاضطرابات التي عرفتها دول أمريكا الجنوبية، لكي لا تمتد لأراضيها.

بالإضافة إلى كون فكرة الحرب الوقائية مثلت دعامة أساسية في تطور الاستراتيجية الهجومية للولايات المتحدة، خلال فترة الحرب العالمية الثانية و بعد انتهائها، لاسيما خلال تفردها و اصرارها على احتكار ملكية الأسلحة النووية في العالم.[2] إذ جرى الاعتقاد لدى النخب السياسية و العسكرية في الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، أن الاتحاد السوفيتي يعمل على تطوير قدراته من خلال امتلاك قوة نووية خاصة به، و هو ما يضع الغرب و الولايات المتحدة أمام تهديد و خطر الهجوم السوفييتي على مناطق نفوذه، فضلا عن خطر الهجوم النووي، الذي كان من المحتمل أن يبادر به السوفييت خلال فترة تزعم **ستالين** و اعتناقهم لمفهوم الحرب الحتمية بين القوتين[3]. و بذلك، كان ارتباط الحرب الوقائية بالاستراتيجية الأمريكية في هذه المرحلة بمسار السباق نحو التسلح، حيث رغبت الولايات المتحدة في فرض سيطرتها على التنافس العسكري و خيار الضربة الأولى ضد الاتحاد السوفييتي[4].

أعطت ظروف نهاية الحرب الباردة و الفترة التي عقبتها هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة، لكي تنفرد بالسيطرة على مراكز القوة عالميا، لتتجلى بذلك أحادية الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد، و قد تدعم ذلك بالثورة في الشؤون العسكرية التي اتسم بها، و قام عليها نخبة المحافظين الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد، لبلورة عالم جديد يستجيب للمطالب

---

1 – محمد الهزاط. استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية الجذور و الأهداف. **مجلة شؤون عربية**. عدد 123. خريف 2005. ص ص 86–87.

2- Colin S. Gray. The implications of preemptive and preventive war doctrines. a reconsideration. strategic studies institute. July 2007, P9. available at: **http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pvb789- pdf.**

3 – إسماعيل صبري مقلد. **الاستراتيجية و السياسة الدولية :المفاهيم و الحقائق الأساسية**. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت.1979. ص 125.

4- Colin S. Gray. Op cit. p 9.

الأمريكية بالأساس، و صياغة استراتيجية جديدة تحقق الغايات و الأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين، لتأتي أحداث 11 سبتمبر 2001، لتؤكد طرح و أفكار المحافظين الجدد في ابراز مواطن الضعف و المحدودية في السياسات الدفاعية للولايات المتحدة في مواجهة الأنماط الجديدة من التهديدات[1]، و بالتالي الدعوة إلى إعادة صياغة أنظمة و استراتيجيات الدفاع، و هو ما عبرت عنه بوضوح وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 كما أشرنا إلى ذلك سابقا، إذ أن ما ميز الوثيقة، هو التركيز الواضح على مفهوم الحرب الوقائية، التي اعتبرها كثير من المفكرين تحولا كبيرا في التصور الاستراتيجي الأمني للولايات المتحدة، و لا سيما في الطريقة التي ينبغي التعامل بها، في مواجهة جملة التحديات الأمنية في البيئة الدولية الجديدة، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر. و جاء خطاب حالة الاتحاد للرئيس **بوش** في عام 2002، ليعكس ملامح هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، حيث جاء فيه: "... إن المخاطر التي تواجهها الولايات المتحدة، تأتي من جماعات إرهابية دولية و من دول تتساهل معها و تأويها و تدعمها، و أيضا من هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو الذين يتزودون بها أو يستعدون لإنتاجها ... و طالما أن هذه المخاطر قد تغيرت من حيث طبيعتها و مصدرها، فإن الرد عليها يجب أن يكون بصورة كاملة"[2] .

و هو المسار الذي دافع عنه وزير الدفاع الأمريكي سابقا **دونالد رامسفيلد** بالقول: " الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية و الدفاع الذاتي، و أحيانا المبادرة في العمليات، و قد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب و غيره من المخاطر البارزة في القرن الحادي و العشرين، نقل الحرب لدى الأعداء، ففي بعض الحالات يكون الدفاع الجيد أفضل أشكال الهجوم"[3].

1- Robert Jervis. Understanding the Bush doctrine. Political science quarterly .118.Fall 2003. PP 366-369. available at **: web65rollins.edu/~ebouris/19Jervis.%20r.pdf**

2 – خطاب الرئيس جورج بوش الابن لحالة الاتحاد في 2002/01/29. على الرابط:
www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html

3 – أحمد إبراهيم محمود. حرب العراق و تحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي. **السياسة الدولية**. عدد 153. يوليو 2003. ص 113.

تبرز القراءة الأولية لمضمون الخطابات و الاعلانات التي صدرت عن شخصيات سياسية و عسكرية أمريكية في هذه المرحلة، فضلا عما تضمنته وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، التوجه الأمريكي نحو تبني و بشكل فعلي لاستراتيجية الحرب الوقائية، خصوصا مع وجود مسوغات لذلك، على غرار محاربة الارهاب الدولي المتنامي، فضلا عن ما وصفته الدوائر الاستراتيجية الأمريكية بالدول المارقة و هي الدول الراعية و الداعمة للإرهاب، و التي تتميز معظمها بكونها تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، أو أنها تمتلكها بطرق غير معلنة و غير مطابقة للاتفاقيات الدولية، و أن امتلاكها لهذا النوع من الأسلحة يهدد الأمن العالمي، فضلا عن أمن الولايات المتحدة، و تعد كلا من إيران، كوريا الشمالية و العراق من أكثر الدول المستهدفة من التحولات التي مست الفكر الاستراتيجي الأمريكي، و تبنيه مدخل الحروب الوقائية.

اعتمدت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية في انجاح توجهها الاستراتيجي نحو الضربة الوقائية على عناصر عديدة أهمها[1]:

- تدعيم و تقوية القدرات الاستخباراتية، بغرض الوصول إلى توفير القدر الكافي من المعلومات، مع الحرص على دقتها و توقيتها المناسب، فضلا عن تعزيز التنسيق مع الحلفاء من الجانب المعلوماتي للإحاطة أكثر بمصادر التهديد.
- العمل على تقوية الأداء العملياتي للقوات الأمريكية، و تأمين القدرة على تنفيذ عمليات سريعة و دقيقة، لتحقيق نتائج حاسمة في إزالة أي تهديد موجه ضد الولايات المتحدة أو حلفائها.
- المبادرة إلى القيام بالإجراءات اللازمة من أجل التصدي للدول و الجماعات المعادية، قبل إقدامها على تهديد أمن الولايات المتحدة، و بالتالي عدم الانتظار حتى وقوع الخطر، و إنما العمل على انهائه قبل وقوعه.

1 – أحمد إبراهيم محمود. مرجع سبق ذكره. ص 114.

حدد مخططو الاستراتيجية الأمريكية الأهداف الأساسية لتبني استراتيجية الحرب الوقائية بعد أحداث 11 سبتمبر بهدفين رئيسيين:

1- مكافحة الارهاب: إذ شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001، تحديات أمنية على الولايات المتحدة، دفعت بصانع القرار الأمريكي إلى الاسراع في تبني خيار التدخل الانفرادي الوقائي، و استباق أي عدوان أو تهديد محتمل، دون النظر إلى موافقة بقية الدول، فقد تم اعتبار منفذي هجمات 11 سبتمبر بمثابة أعداء للولايات المتحدة و حلفائها[1].

استغلت الإدارة الأمريكية بقيادة **جورج بوش** الابن و تيار المحافظين الجدد أحداث التفجيرات، لتتخذ منها فرصة لإطلاق جملة من الترتيبات و الملامح العامة الأمنية، في شكل استراتيجية لمكافحة الارهاب، فكان أن فرضت الولايات المتحدة على العالم مفهومها الخاص للإرهاب[2]، و جعلت منه مفهوما عالميا موحدا، لا يقبل التكييف أو الاستفهام عن خصوصياته و نقاط التمايز بين جذور نشأته، و ما يدعو إليه من أفكار و ما يمارسه من تأثيرات. ليقف مفهومه عند وصفه بالشر المطلق، و عدو الحضارة و الانسانية حسب ما روجت له الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المميز للحملة المروج لها أمريكيا في محاربة الارهاب، أنها حرب مفتوحة و دائمة، فلا حدود لها من حيث المكان و لا الزمان، و هو ما يطرح تساؤلات حول ما إذا تم توظيف الملف كأداة لتسهيل الانتشار و التغلغل الأمريكي أكثر في عديد مناطق العالم، و السماح بالتدخل الأمريكي و تأكيد النفوذ و الهيمنة، خاصة و أن الحرب الوقائية بالمفهوم الأمريكي، و في هذا الظرف، تعتبر حربا فريدة من حيث طبيعتها، في مواجهة عدو غير معرف و لا يوجد حوله اجماع، إنما هو إرهاب بالوصف و المعنى الأمريكي فحسب. كما أنها حرب لا تقف عند حد الدفاع عن النفس و صيانة حرية الشعوب، بقدر ما تحمله من شعارات معاقبة الأعداء و الخصوم، فهي بذلك تلعب دور المحاسب و المحاكم، لتنصب نفسها مصدرا للعقاب

1 – سميرة عامر التير. **الحرب الوقائية و السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**. مرجع سبق ذكره. ص 79.
2 - المرجع نفسه. ص 80.

أو الثواب، انطلاقا مما يمليه التصور الأمريكي الذي طبعته الصبغة الأخلاقية و الدينية، أين تم تصوير ظاهرة الاعتداء الذي تعرضت له الولايات المتحدة، و ظاهرة الارهاب بشكل عام بكل ماله علاقة بالوحشية و الشر، و الذي يجب محاربته بدافع الرسالة الحضارية التي تحملها الولايات المتحدة في الدفاع عن الخير و الحرية في العالم[1].

2- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل: حيث ركزت الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، على مهمة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية على وجه الخصوص، فضلا عن الأسلحة الكيماوية و الجرثومية في دول العالم الثالث، و بخاصة في منطقة الشرق الأوسط. إذ اعتبرت أن امتلاك هذه الدول أو محاولاتها امتلاك هذا النوع من الأسلحة، من أبرز مصادر تهديد الأمن العالمي و أمن الولايات المتحدة بالأساس. خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول المارقة أو ذات التوجهات العدوانية، و هو ما يستدعي لزوما تنفيذ إجراءات استباقية و وقائية تستند بشكل رئيسي على القوة لمواجهة هذه التهديدات[2]. حيث أن التحرك الأمريكي للتخلص و الحد من انتشار الأسلحة الخطيرة، يعد من الخطوات المهمة في انهاء التهديدات المحتملة للأمن الأمريكي بالأساس، التي قد تحملها دول مثل كوريا الشمالية، إيران فيما يتعلق بالأسلحة النووية، بالإضافة إلى امتلاك سوريا – حسب المصادر الاستخباراتية الأمريكية – للأسلحة الكيماوية و كلها أنظمة تقف في وجه الطموحات الأمريكية في قيادتها للنظام الدولي، و تجسيد مخططاتها الاستراتيجية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

و عليه، يبدو من خلال الملامح الأساسية التي سطرتها الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و التي استدعت الأخذ بتوجه الحرب الوقائية كدليل استراتيجي لمواجهة أي أحداث مماثلة، أن الولايات المتحدة تؤكد على التحرك الانفرادي في تغيير البنى السياسية لصالحها، دون النظر إلى أي نوع من التحالفات في مواجهة التهديدات، بل و حتى في مواجهة

1 - سميرة عامر التير مرجع سبق ذكره. ص 80.

2 – السيد أمين شلبي. **أمريكا و العالم**. مرجع سبق ذكره. ص 127.

المواثيق الدولية التي تتعارض مع التوجه الجديد للإدارة الأمريكية[1]، فما أطلق على وصفه بمبدأ أو عقيدة **بوش** يتيح للولايات المتحدة التحرك بشكل منفرد لحماية مصالحها، و رد كل ما يمثل تهديدا بما تراه مناسبا، حتى لو تعارض مع القانون الدولي و المواثيق الدولية، التي تؤكد الزامية احترام سيادة الدول و وحدة مجتمعاتها، ناهيك عن تحريم كل أنواع التدخل في شؤون الدول باستخدام القوة، فكيف إذا كانت ما تراه الإدارة الأمريكية من حجج لم يتم تأكيدها، فهي مجرد احتمالات و نوايا لا تؤمن بها إلا الإدارة الأمريكية.

كانت الحرب الأمريكية على العراق، بمثابة التطبيق الفعلي لاستراتيجية الضربات الوقائية، إذ تمسكت إدارة **بوش** برؤيتها للنظام العراقي و تحركاته تهديدا لأمن الولايات المتحدة و حلفائها. فكان تخوف الإدارة الأمريكية من امتلاك نظام **صدام حسين** لأسلحة الدمار الشامل، على غرار الأسلحة الكيماوية و الجرثومية، دافعا لتبني خيار و استراتيجية الحرب الوقائية، مستندة إلى أحداث 11 سبتمبر و ما أكدته من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة لدى الأنظمة المناوئة كالعراق، على أساس أنه من المحتمل أن تتعرض الولايات المتحدة لهجمات مماثلة من طرف أنظمة، تبدي توجهات معادية للسياسات الأمريكية[2].

و استنادا إلى ذلك، رأت الإدارة الأمريكية أنه لا بديل عن استعمال القوة العسكرية في شكل ضربات توجه للنظام العراقي، قصد تدمير و إضعاف القدرات العسكرية العراقية، دون اهمال الوسائل الأخرى ممثلة في العقوبات الاقتصادية أو فرض عمليات تفتيش دولية.

بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان، كان العراق النموذج الذي من خلاله أصبحت الحرب الوقائية أو الاستباقية جزء أساسيا و محوريا في التوجه الجديد للاستراتيجية الأمريكية، و فقا

---

1 – عبد الله تركماني. الحرب الوقائية بعد أحداث 11 سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي و حقوق الانسان. متوفر على الرابط:

http://hem.bredband.net/dcc.mkala.syr.torkmani3.htm

2 – احمد إبراهيم محمود. حرب العراق و تحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي. مرجع سبق ذكره. ص 114.

لذلك، فإن استخدام القوة لا يتوقف على صد هجوم قد تتعرض له الولايات المتحدة، و إنما يكفي توقع و احتمال وقوع هجوم للتحرك بإجراءات وقائية، و هو المعنى الذي أخذ به الرئيس **جورج بوش** الابن، أين ذهب في تبريره للحرب الوقائية على العراق، بأنها اجراءات متخذة لتجنب تهديد محتمل و ليس بالضرورة قريب، بتحريك الآلة الحربية و شن ضربات وقائية[1].

رغم وجود ما يؤكد تعريف التدخل العسكري الأمريكي في العراق بوصفه حربا وقائية، فإن هناك الكثير من الكتاب الغربيين أو حتى العرب ممن حاولوا تأكيد مسمى الحرب الاستباقية، معتبرين أن الحرب على العراق كانت حربا أمريكية استباقية. و عليه، يمكن القول بأن الحرب التي شنت على العراق هي أقرب إلى الحرب الوقائية منها إلى الاستباقية، ذلك لكون الحرب الاستباقية تقوم عادة على أساس وجود طرف ما على استعداد للهجوم، و هو ما يبرز من خلال مؤشرات، كالتصعيد و التعبئة أو التهديد مباشرة بشن هجوم. و هي المؤشرات التي تندرج ضمن مسمى الحرب الاستباقية[2]، و هنا وجب التساؤل عن الحالة العراقية، حول توافق و توفر واحد من المؤشرات المذكورة. و عليه، فإن الحرب الأمريكية على العراق مثلت بما لا يدع مجالا للجدل حربا وقائية أكثر منها حربا استباقية، فالحرب على العراق قد تم الاعلان عنها قبل أن تبدأ فعليا على أرض الواقع، كما أنه لم يكن هناك أي تصعيد من الجانب العراقي، و هنا تسقط حجة الدفاع عن النفس في هذه الحرب، لا سيما أمام التصعيد الأمريكي الكبير الذي تم الاعداد له فترة طويلة، و هو ما لا يتناسب مع متطلبات الحرب الاستباقية التي تعتبر حساسة من حيث العامل الزمني، حيث يكون هامش الوقت ضيق جدا للحركة. و هنا، لابد من حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة قد وجهت الخطاب و الأنظار بأن حرب العراق، تدخل ضمن مفهوم الحرب الاستباقية، ذلك على اعتبار أنها أسست لتدخلها العسكري انطلاقا من اعتبار العراق يحوز أسلحة دمار شامل تهدد الأمن القومي الأمريكي و أمن المنطقة ككل، و الواقع أثبت بعد الاحتلال عدم وجود

1- محمد يونس يحيى الصائغ. أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية. **مجلة الرافدين للحقوق**. مجلد 11. عدد 40. 2009. ص 237.

2 – حسنين المحمدي بوادي. **غزو العراق بين القانون الدولي و السياسة الدولية** . منشاة المعارف. الإسكندرية. 2004. ص 96.

هذه الأسلحة. و عليه، فإن النقاش لا ينبغي أن يرتكز على طبيعة و مسمى الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام 2003، بقدر ما يتوجب التأكيد على مدى شرعيه هذه الحرب سواء استباقية كانت أم وقائية.

و يبقى الأهم في سياق ما جاءت به الدراسة، أن الحرب الوقائية مثلت أحد أهم المداخل الاستراتيجية التي صبغت التحول على مستوى العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر، أين تم الدفع بها من طرف منظري الفكر الاستراتيجي الأمريكي، من خلال العمل على إقناع إدارة **بوش** بضرورة تبني استراتيجية الحرب الوقائية كمدخل يتناسب، بل و يدعم طموحات القيادة و الانفراد، و محاصرة كل القوى المنافسة و المعادية، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، و التي يمكن اعتبارها الساحة الأكثر توافقا مع تفاصيل و أبعاد الحرب الوقائية و نتائجها، من حيث اعتبارها تصب حتما في خدمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: استراتيجية احتلال العراق من منظور واقعي/ لبرالي

استنادا إلى تصورات النظرية الواقعية، و تحليلها لطبيعة و تأثيرات البنية الفوضوية للنظام الدولي، فضلا عن أهمية مفهوم المأزق الأمني كأهم مداخل التحليل لدى الواقعية البنيوية، فإن سلوك الولايات المتحدة ضد العراق يتوافق و مدلول المعضلة الأمنية، فتخوف الولايات المتحدة على أمنها و استقرارها، على خلفية امتلاك العراق لقدرات عسكرية نوعية في المنطقة، و ما يشكله من هاجس أمني، عبرت عنه الواقعية وفق مفهوم المأزق الأمني، خاصة مع وجود افتراض بتكرار سيناريو احتلال الكويت[1].

فطموحات الولايات المتحدة و مصالحها الاستراتيجية تضحى مهددة في وجود هذا المعطى، لا سيما و الأمر يتعلق بالمساس بأمن حلفائها بالمنطقة. و هو ما يتأكد أكثر- حسب التصور الأمريكي- عندما يحدث التحالف بين الجماعات الإرهابية و الدول المارقة، فحينها

1 – آمي ورثنغتون وآخرون. **العراق: الغزو- الاحتلال- المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط 1. 2003. ص 17.

تصبح مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل صعبة المراقبة، و بالتالي يمكن توقع حجم التهديدات التي تفرضها[1]، و هو ما يتوافق و الهدف الأساسي الذي سطرته الواقعية في أعلى ترتيب مصالح الدولة و هو البقاء، بالإضافة إلى تجلي فكرة فوضوية النظام الدولي من خلال انفراد الولايات المتحدة بقرار الحرب على العراق، دون النظر في وجود اجماع دولي أو قرار أممي يبيح ذلك، دون اغفال رغبة الولايات المتحدة في فرض رؤيتها للنظام الدولي و ابراز قوتها في مواجهة الأعداء و المنافسين، لاسيما في مواجهة القوى المتصاعدة إقليميا في الشرق الأوسط على غرار العراق، الذي بدا واضحا أنه انتهج استراتيجية بناء قوة و مكانة إقليمية مهيمنة على المنطقة العربية و الشرق الأوسط، و بالتالي منافسة القوى العالمية في المنطقة، و هنا تتضح قيمة المصلحة الوطنية في تحديد السلوك الخارجي للولايات المتحدة، على اعتبار أن مصالحها في منطقة الخليج، تستوجب القيام بكل الخطوات بما فيها التدخل العسكري و استعمال القوة الصلبة، هذه القوة التي وضعت حسب التحليل اللبرالي في المراتب السفلى من حيث أولويات توظيفها، إلا في حالة الانتصار و الدفاع على قيم حضارية و انسانية كقيمة الحرية، نشر الديمقراطية، محاربة الاستبداد و خدمة حقوق الانسان، فإن استخدام القوة العسكرية و التدخل العسكري يصبح من أولويات الوسائل المتاحة للدفاع عنها و تحقيقها، فالإدارة الأمريكية بوجهيها(الرئيس **بوش** الابن و صقور الإدارة الأمريكية من نخبة المحافظين الجدد) رأت في مهمة الولايات المتحدة مهمة انسانية و رسالة حضارية تستوجب استعمال القوة العسكرية و الآلة الحربية دفاعا عنها، و أن حجم الألم و المعاناة التي تفرضه الحرب، لا يقارن مع بؤس الاستبداد و الظلم و الخطر الذي تفرضه الأنظمة الديكتاتورية كالنظام العراقي، الذي يعتبر بتوجهاته و ممارساته خطرا على شعبه، دول المنطقة و الانسانية بشكل عام، فهو يعد من الأنظمة اللاعقلانية التي يصعب توقع سلوكياتها، بالإضافة إلى أن تنامي القوة العسكرية لديه و توفره على أسلحة نوعية، تجعل منها تهديدا مباشرا على المنطقة و حلفاء الولايات المتحدة و بالتالي المساس بأمن و مصالح الولايات المتحدة.

---

1 -Robert Jervis .Understanding the Bush doctrine. Political science quarterly 118 (Fall 2003) PP 366-369.available at : **web65rollins.edu/~ebouris/19Jervis,%20r.pdf**

و على الميدان، كانت التحركات الأمريكية لتتوافق مع هذا الطرح، حيث أبلغ الرئيس **بوش** في 12 سبتمبر 2002 الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن الولايات المتحدة بصدد التقدم بطلب إلى مجلس الأمن بخصوص تفويض الحرب على العراق، اتبع بصدور قرار الكونجرس الأمريكي في 10 أكتوبر 2002 بالتصديق على استعمال القوة العسكرية، للدفاع عن أمن الولايات المتحدة من التهديدات المستمرة التي يمثلها العراق، وفقا للمادة 51 المتعلقة بالدفاع الشرعي عن النفس، فإن من حق الولايات المتحدة أن تدافع عن نفسها ضد أي تهديد محتمل، حتى و إن استدعى ذلك استخدام القوة العسكرية، إذ أعلن الرئيس **بوش** صراحة، أن بلاده ليست بحاجة لموافقة مجلس الأمن فيما يخص عملا عسكريا ضد العراق[1]. كيف و هذا القرار يحمل الخير للشعب العراقي من خلال تخليصه من أكبر نموذج للاستبداد و الطغيان، و الأمن لدول المنطقة و الانسانية ككل، من توجهات النظام و مساندته و دعمه للتنظيمات الارهابية التي يمكن أن تمس آثارها كل دول العالم.

1 – مصطفى علوي. السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي. **السياسة الدولية**. عدد 153 . جويلية 2003 . ص6

المطلب الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق

لا شك أن اصرار القادة في الولايات المتحدة على تحمل تبعات قرار التحرك العسكري ضد العراق، بما يحمله من تكاليف اقتصادية و مساس بالثقة بين النخبة الحاكمة و الرأي العام الأمريكي و العالمي، يؤكد الرؤية الاستراتيجية و الأبعاد الحيوية من ورائه، ليجعل من كل التبعات و الآثار السلبية المتعلقة بغزو العراق تسقط أمام تحقيق و بلوغ هذه الأبعاد.

أولا: البعد السياسي و أهمية تجسيد مشروع القرن الأمريكي: حيث أرادت الولايات المتحدة من خلال التدخل العسكري في العراق فرض هيمنتها، و منع ظهور منافسين و احتوائهم، من خلال بث تصور جديد للتفاعل الدولي، يكون أساسه إعادة تشكيل نمط العلاقات الدولية وفق منطق القوة العسكرية.

فليس أفضل من نموذج العراق لفرض هكذا تعاليم و قيم، إذ يمثل العراق الحلقة الأساسية في إطار صياغة العالم الجديد أو القرن الحادي و العشرين الذي أصبح قرنا أمريكيا بامتياز، تسعى فيه الولايات المتحدة لتطويق القوى المنافسة لها على قمة الهرم الدولي[1].

فكان بذلك تجسيد مشروع القرن الأمريكي، و تأكيد التصور الامبراطوري العالمي للولايات المتحدة، من أساسيات الاهتمام بالتحرك بعمل عسكري ضد العراق، حيث أن تمدد السيطرة الأمريكية على منطقة الخليج، من شأنها إثبات و تأكيد هذا الطموح، و هو ما أريد تجسيده من خلال حرب العراق، كما أن الإدارة الأمريكية سعت إلى الاحتفاظ بهذا الدور القيادي من خلال التخلص من أي مصدر تهديد و إضعاف و محاصرة القوى المنافسة و المتنامية الأدوار، سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، بحيث عملت الإدارة الأمريكية على ترتيب الأوضاع الإقليمية و ردع القوى المتصاعدة. و لعل ما يؤكد ذلك، ما جاء في خطاب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية السابق **جيمس وولسي**، معتبرا أن للعراق دور كبير في ترسيخ الهيمنة الأمريكية عالميا، و قدرتها على ترتيب الأوضاع اقليميا، و أنه إذا ما

1 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 244.

نجحت الولايات المتحدة في إقامة نظام ديمقراطي في العراق، فإنه سوف يكون النموذج المحتذى به في المنطقة[1].

فالسيطرة على العراق، تعطي عامل قوة للولايات المتحدة الأمريكية لإحداث تغيير جيو-بوليتيكي حساس، يسمح بإدراج المزيد من الدول تحت السيطرة في منطقة الشرق الأوسط، بالقضاء على أي فرصة لنشوء قوى في المنطقة، فضلا عن أهمية ضمان أمن و مكانة إسرائيل في المنطقة، حيث حقق الاحتلال الأمريكي للعراق، الهدف الاسرائيلي المتمثل في القضاء على أكبر نظام معاد لإسرائيل، فالعراق من أكبر دول منطقة الشرق الأوسط عداء و رفضا للتواجد الاسرائيلي في المنطقة.

و بالإضافة إلى هذه الأبعاد، يمكن إدراج بعد سياسي مهم، يتمثل في سعي الإدارة الأمريكية لتحسين صورة الولايات المتحدة أمام العالم، بإظهارها على أنها حامية الديمقراطية و المناهضة للديكتاتوريات في العالم، و الأهم من ذلك اثبات كونها القوة الساهرة على محاربة التطرف و الجماعات الارهابية.

ثانيا: البعد الاقتصادي و أهمية الاستلاء على النفط العراقي

كثيرا ما تلجأ النخب الحاكمة في الولايات المتحدة إلى إخفاء الأبعاد الاقتصادية في سياستها الخارجية و توجهاتها الاستراتيجية، و تعمد إلى التعتيم على الأهداف و الدوافع الاقتصادية الحقيقية لحروبها و خططها الاستراتيجية، و كان احتلال العراق من الأمثلة على ذلك، إذ وضعت الولايات المتحدة العراق ضمن استراتيجيتها و خططها المستقبلية للأمن القومي الأمريكي عندما تزايد استهلاك الولايات المتحدة للنفط .

أكد الخبير في السياسة الخارجية الأمريكية، **جيمس ايكنز:** " أن من الأبعاد الأساسية التي تقف على الغزو الأمريكي للعراق هو البترول فمن الواضح أن هذه هي القضية، و لو أن

1 – نها عبد الحفيظ شحاتة. **دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. دراسة حالة غزو العراق 2003**. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. جامعة القاهرة. 2007. ص ص 169– 171.

العراقيين كانوا ينتجون الفجل فهل كنا ذهبنا إلى غزوهم؟ بالطبع لا. لقد غزونا العراق من أجل النفط" [1].

و حسب تصريحات عدد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة، فإن الحرب على العراق إنما تمثل الدخول المجاني للنفط العراقي، و السيطرة المطلقة على هذا النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و شركاتها، و زيادة امتيازات الاستفادة، بالقدر الذي يكفي لمنح القوات الأمريكية القدرة على المضي في بناء الإمبراطورية العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية و من خلال استراتيجيتها الجديدة، تريد أن تسيطر بصورة كاملة على النفط، بطريقة تسمح لها باستغلاله سلاحا في صراعها السياسي الاقتصادي مع القوى الرأسمالية المنافسة[2].

إن مثل هذه التصريحات و المواقف المعلنة و غير المعلنة، تأكد مكانة النفط العراقي و نفط الخليج في اهتمامات الاستراتيجية الأمريكية. لذلك، يمكن القول بأن الاستهلاك الأمريكي المتزايد للطاقة، يدفع بصانع القرار الأمريكي إلى العمل على تأمين مصادرها، و من هذا المنطلق كانت التحركات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مرتبطة غالبا بهذا المتغير، ليكون قرار شن حرب على العراق بما يحمله من تبعات و تكاليف للجيش و الاقتصاد الأمريكي القرار الأكثر عقلانية، بالنظر إلى حساسية الاقتصاد الأمريكي إلى الطاقة و الحاجات المتزايدة للصناعة الأمريكية من هذه الثروة. فالتقدم التكنلوجي و الصناعي يتطلب استهلاك كميات كبيرة من الطاقة، تتضاعف عاما بعد عام، و هو ما ينعكس سلبا على ثبات المخزون و الاحتياطي من البترول، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الأمريكي مرهون بالاعتماد أكثر على الامدادات الخارجية، فهو مرشح لأن يعرض السياسة و الاقتصاد في الولايات المتحدة لعديد الهزات[3].

---

1 – مي قناوي علي. **الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية**. مرجع سبق ذكره. ص 226.

2 – إبراهيم الصحراوي . **العراق حرب أخرى من أجل النفط و الهيمنة** . مركز الدراسات الاشتراكية. مصر. ط1. 2002. ص 64.

3 – مي قناوي علي. مرجع سبق ذكره. ص 226.

و بتحليل اقتصادي، يحتل النفط مكانة استراتيجية في نسيج العلاقات الاقتصادية الدولية، و لما كانت هناك علاقة جدلية وثيقة بين الهيمنة الأمريكية و صحة الاقتصاد الأمريكي، فإن قرار احتلال العراق لا يمكن ربطه إلا بتحقيق المزيد من المكاسب للاقتصاد الأمريكي، بل و يبسط للولايات المتحدة السيطرة و النفوذ على معظم دول العالم التي تعتمد على النفط، فحينما تتم السيطرة لا يكون هناك مجال للقلق بشأن تذبذب النفط، خاصة إذا كان سعره يتداول عالميا بعملة الولايات المتحدة الدولار[1].

و كما أسلفنا في مطلب سابق، فالعراق يمتلك احتياطا يقدر بـ115 مليار برميل من 20 حقل منتج، و حسب التقديرات فإن الحقول المتبقية و الغير مستغلة تحتوي على 200 مليار برميل إضافي، ما يجعل العراق يمثل أكبر احتياطي نفطي في العالم. و أن من أسباب اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي أن تكلفة انتاج البرميل لا تتجاوز 3 دولار، لذا يمثل النفط العربي و العراقي على وجه الخصوص موردا استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

فكان احتلال العراق إعلانا بوضع اليد الأمريكية على النفط العراقي، و إعادة رسم خريطة جيو- استراتيجية لإقليم الشرق الأوسط، و اطلاق العنان للشركات النفطية الأمريكية في جلب المزيد من رؤوس الأموال، خاصة في ظل المشاكل الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة، إذ و منذ تولي الرئيس **بوش** الابن رئاسة الولايات المتحدة بداية عام 2000، اخذت تتأزم أوضاعها الاقتصادية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، و ما ترتب عليها من تبني حملة محاربة الإرهاب في شتى أنحاء العالم، و ما نجم عن ذلك من تفاقم الأوضاع الاقتصادية، حيث بلغ العجز في الموازنة الأمريكية لعام 2002، حوالي 200 مليار دولار، و المديونية وصلت إلى 32 تريليون دولار، خاصة مع التكاليف الباهظة للحرب الأمريكية على أفغانستان[2].

---

1 – المرجع نفسه. ص 227.

2- Adam Z. Rose and S. Brock Blomberg. Total Economic Consequences of Terrorist Attacks: Insights from 9/11**. Peace Economics, Peace Science and Public Policy** . Create homeland Center. Volume 16. Issue1. 2010. P 5.

و على الرغم من أن التقديرات الأولية لتكاليف الحرب الأمريكية على العراق، و التي تراوحت بين 100 إلى 200 مليار دولار، إلا أن المكاسب المتوقعة من نجاح التدخل العسكري في العراق، كانت كافية لكي تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية أزمتها الاقتصادية، بل و تتحدى رفض الرأي العام الأمريكي و المجتمع الدولي ككل، لتنفذ استراتيجيتها العسكرية في العراق[1].

يبقى أن نوضح بأن العراق لطالما مثل تحديا كبيرا أمام الاستراتيجية الأمريكية فيما يتعلق بالسوق النفطية، حيث اعتبر من أكبر الدول الداعية إلى رفع الأسعار ضمن منظمة الأوبيك، و بالتالي يكون التحكم في الانتاج النفطي العراقي من المحددات الحساسة في انتعاش و رخاء الاقتصاد الأمريكي، و ابتعاده عن أي هزات ممكنة، ثم أن العراق من أوائل الدول التي حاولت الخروج عن قاعدة التعامل بالدولار الأمريكي في التجارة النفطية، حيث لجأت في عام 1999 إلى بيع النفط باليورو عوض الدولار، و ما زاد مخاوف الولايات المتحدة هو انتهاج بعض الدول الأخرى هذا النهج على غرار كل من إيران و فنزويلا، و هو ما استفز الإدارة الأمريكية و جعل من قرار الاحتلال خيارا لا بديل عنه[2].

لعل هذه المعطيات تجعل من البعد الاقتصادي و الطاقوي، من الأبعاد الحساسة في فهم الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ضد العراق، و هو ما يفسر الاهتمام الخاص لإدارة **بوش** الابن و نخبة المحافظين الجدد المحيطة به بالنفط العراقي، و هو المنطلق من أساس أن القوة تتدفق من برميل النفط إلى فوهة المدفع و أن السيطرة على البترول هي السبيل الوحيد لضمان و تحقيق القوة الاقتصادية و العسكرية معا.

---

1 – عماد فوزي شعيبي. **الصورة النمطية للعالم و النظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة و موقع العراق كساحة عمليات فيها**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2004. ص 118.

2 – جيوفري هيرد. ليس النفط و لكن الدولار في مواجهة اليورو. **مجلة شؤون عربية**. القاهرة. عدد 144. صيف 2003. ص ص 114– 116.

ثالثا: البعد التكنولوجي العسكري و إظهار مستوى التطور التقني لدى الجيش الأمريكي

عمدت الإدارة الأمريكية و من خلال حربها على العراق، إلى تطبيق و اختبار أحدث النظريات القتالية المطورة من قبل القوات الأمريكية، و التي عكف وزير الدفاع الأمريكي أنداك **دونالد رامسفيلد** على تطويرها، و التي جوهرها الاعتماد على التكنولوجيا العسكرية المتطورة في البحث عن توفير الوقت و الجهد و الذخائر، إذ أن هذه التكنولوجيا تمنح العديد من المزايا التفضيلية للقوات الأمريكية في الحروب التي تخوضها، حيث أن الأسلحة الذكية* و الموجهة بدقة نحو الهدف، توفر قدرات تدميرية تعادل أضعاف ما توفره الأسلحة التقليدية، مما يقلل من حجم القوات المستعملة في الاشتباك لتحقيق أهداف معينة. كما أن أحدث التكنولوجيات الحربية المطورة من قبل القوات الأمريكية، تتيح فرصة نقل القوات و تنفيذ الضربات في وقت قياسي[1].

كانت الساحة العراقية أحسن مجال لتطبيق و اختبار أحدث التكنولوجيات الحربية المطورة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، و التي مكنت القوات الأمريكية من تغيير عناصر المعادلة الحربية التقليدية كما و نوعا، حيث تم الاستفادة من هذه التقنيات المطورة في العمليات العسكرية للجيش الأمريكي في حربه على العراق، و محاولة الاستفادة قدر الامكان من النتائج المتوصل إليها في مدى نجاح هذه التقنيات، و مدى المزايا الحربية التي تمنحها.

---

* تعتمد فكرة الجيش الذكي في أحد شقيها على تسليح هذا الجيش بأحدث النظم، خاصة في عصر يمتاز بثورة المعلومات و الاتصال، و الابتكارات التكنولوجية، القادرة على الإسهام في شؤون الحرب، وعلى تصنيع أسلحة "ذكية .Smart "هذه النظم، التي تمثلت في الطائرات الخفية، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأنظمة القيادة والسيطرة الآلية، والأقمار الصناعية، ونظام تحديد المواقع على مستوى الكرة الأرضية :Global Positioning System GPS، وطائرات الإنذار المبكر، والسفن الحربية "ايجيس"، بالإضافة إلى استخدام الإمكانيات العسكرية لنظم إدارة المعلومات، ونظم الإخفاء والخداع، ونظم الحرب الإلكترونية، ومستشعرات فائقة الحساسية، ونظم تسليح قوات جوية متقدمة أما الشق الثاني في فكرة الجيش الذكي فيتمثل في تخفيض أعداد القوات المسلحة، حيث إن وجود قوة صغيرة، على درجة استعداد عالية، وذات روح معنوية مرتفعة، مع توفير لأفضل التكنولوجيات و الأسلحة.

1 – أحمد إبراهيم محمود. حرب العراق و تحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي. مرجع سبق ذكره. ص 114.

قامت الحرب الحديثة التي شنتها القوات الأمريكية على العراق على الاستغلال الأمثل للمعلومات الاستخباراتية الدقيقة، لبلوغ هدف تنفيذ العمليات الحربية في فترة أقصر و بعدد أقل من القوات. كما أشارت تقارير عن استخدام القوات الأمريكية للأسلحة الذكية الموجهة بالأقمار الصناعية بما نسبته 60 %، في الوقت الذي تم استخدام ما نسبته 9% من الأسلحة الذكية في حرب الخليج الثانية. و قد تم التعريف عن هذا التوجه الجديد في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية، من خلال ما عرف باستراتيجية الصدمة و الترويع، و هو المسمى الذي ينطبق على عمليات السيطرة على إرادة الخصم بما يؤدي إلى اقناعه و ارغامه، أو افزاعه للتسليم و عدم المقاومة و بالتالي الانصياع للاستراتيجيات المفروضة [1].

حيث أبرزت حرب العراق مدى تطور النظريات القتالية المدعومة بأحدث التقنيات الخاصة بالأسلحة و توجيهها إلى أهداف على درجة كبيرة من الدقة و في أوقات قياسية، دأبت من خلالها الولايات المتحدة إلى بث رسائلها للخصوم و الأعداء من القوى المنافسة للولايات المتحدة، بإبراز حجم التقدم و القدرات التي حققتها القوات الأمريكية في مجال المعلومات و التكتيكات و كذا التقنيات المستعملة، و التي ترجح الغلبة للقوات الأمريكية في حروبها المستقبلية[2].

أما على المستوى الاعلامي، فقد كانت حرب العراق الأولى في التاريخ من حيث الاستخدام الأضخم للمعلومات الاعلامية، الالكترونية و النفسية ضد العراق، من أجل تحقيق التفوق المعلوماتي و العسكري ضده، و مصادرة قراره السياسي و العسكري. فقد مثلت الحملة الاعلامية الأمريكية، حربا تستهدف عقول و قلوب الناس في الداخل الأمريكي و على المستوى العراقي و العالمي، ذلك لكسب معركة الرأي العام و تحقيقا للأهداف الأمريكية. حيث وظفت أساسا لتحقيق نتائج مادية و نفسية داعمة للأنشطة العسكرية، عن طريق مساعدة القادة العسكريين في اتخاذ القرار الصائب لإدارة المعركة. فمن أجل كسب الرأي العام الداخلي

---

1 – المرجع نفسه. ص 115.

2- Daniel Lieberfeld. Theories Of Conflict And The Iraq War. **International Journal of Peace Studies**. Volume 10. Number 2. Autumn/Winter 2005. P 4.

الأمريكي، فضلا عن الرأي العام العالمي و العربي، و اقناعه بحتمية شن حرب على العراق، اختلقت القيادة الأمريكية عديد العناوين و التبريرات لذلك، كربط الحرب على العراق بالقضاء على الارهاب الذي يهدد الانسانية، تدمير الأسلحة الخطيرة التي يتوفر عليها النظام العراقي، القضاء على نظام صدام حسين الديكتاتوري، تحرير الشعب العراقي من الظلم و الاستبداد، حماية حقول البترول و ثروات العراق من أجل العراقيين، و أنه سيبقى الجيش الأمريكي في العراق لفرض النظام، و أن العراقيين سيستقبلون الجيش المحرر بالورود[1].

فكانت بذلك الحرب الأمريكية على العراق، من أكبر الحروب النفسية في التأثير على إرادة الخصم، و استمالة الرأي العام و المجتمع الدولي إلى القبول بشرعية العمل العسكري. فالحرب النفسية هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية العسكرية الكلية للمعركة عبر التاريخ، و هي من أسلحة الحرب الحديثة، إذ تستهدف أوساطا مختلفة لكسب قلوبهم و عقولهم و السيطرة عليهم دون قتال أو خسائر في الأرواح و المعدات. و تستخدم الحرب النفسية قبل المعركة، أثناءها و بعدها. حيث قامت القوات الأمريكية بالتعاون مع فئات داخل المجتمع العراقي من المعارضين لنظام **صدام حسين**، بشن أكبر حملة عمليات نفسية معقدة و على نطاق واسع على عقول و قلوب العراقيين، قادة و شعبا للتخلص من **صدام حسين**، و التحكم في مقدرات العراق[2]. ففي خضم الحرب الأمريكية على العراق، يذكر أن الجيش الأمريكي ألقى قرابة 30 مليون منشور على الأراضي العراقية، منها ما هو موجه للمدنيين العراقيين داعية إياهم من خلال بعض التعليمات بخصوص حماية أرواحهم و تسهيل مهمة الجيش الأمريكي، و أخرى موجهة للجيش العراقي تدعوه إلى الاستسلام تحت ضغط التهديد، و تطلب مقابل العفو عنهم و حماية أرواحهم عدم الاستجابة للقيادات العراقية، و تزويد الجيش الأمريكي ببعض المعلومات الاستخباراتية لتسهيل الاحتلال[3].

---

1 – ابراهيم احمد ابوعرقوب. حرب المعلومات الأمريكية على العراق في حرب عام 2003. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية**. الجامعة الأردنية. مجلد 41. عدد 2. 2014. ص 449.

2 - المرجع نفسه. ص 450.

3 - المرجع نفسه. ص 450.

بالنظر إلى حجم الامكانات الموجهة لحرب العراق بمختلف تنويعاتها، العسكرية منها و الاعلامية، و بالنظر إلى كونها لا تتناسب و حجم و مقدرات العدو، فإن البعد الاستراتيجي المستتر وراء ذلك هو إظهار مدى الامكانات الحربية المتوفرة لدى القوات الأمريكية، و التي أبرزت مدى جاهزيتها في مواجهة كل التحديات بهدف الحفاظ على الدور القيادي للولايات المتحدة في العالم، خاصة أما المنافسين و الخصوم.

رابعا: البعد العقائدي الديني و تحقيق نبوءات المسيحية الصهيونية

يتضمن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بالعراق و استهدافه من خلال الآلة الحربية الأمريكية، على دلالات ثقافية هامة، و على أبعاد تجسد أهدافا تريد تحقيقها، خدمة لمصالح التحالف الأمريكي الاسرائيلي، سواء على صعيد إعادة تشكيل المنطقة و تفتيتها بما يضمن بقاءها ضعيفة و غير قادرة على تهديد إسرائيل. بالإضافة إلى أهداف دينية أخرى، فالواضح أن السياسات الأمريكية الحديثة، و خصوصا في عهد الرئيس **بوش** الابن هي سياسات تستند إلى الرؤى التوراتية و الإنجيلية .

حرصت النخب الحاكمة في الولايات المتحدة و بتأثير من تيار المحافظين الجدد، على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق طموحاتها من وراء ضرب و إضعاف العراق، من خلال شعارات أمنية تركزت في عبارة محاربة محور الشر، الذي يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي، فهم يعتبرون أن ما يسمى بالحرب على الإرهاب تعد من القضايا الجوهرية، إذ يبدون أكبر استعداد للتصدي لأي عائق محتمل في طريق المشاريع الأمريكية الإسرائيلية العالمية[1].

إن سياسة الولايات المتحدة الحديثة و خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تنطلق من حتمية الصراع بين الإسلام من ناحية و المسيحية و اليهودية من ناحية أخرى، و قد بدت هذه الرؤية خصوصا بعد الحرب الباردة، و غدتها الحركات المسيحية المتصهينة التي تبشر بقدوم

1 – عبد العزيز كامل. **المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**. مرجع سبق ذكره. ص 339.

المسيح المخلص، هذا الصراع سيبدأ و سينتهي في معركة فاصلة يسميها الإنجيل بمعركة **هرمجدون*** التي تعتقد الكنائس المسيحية بأن المسيحية ستحقق فيها انتصارا ساحقا و سيعم بعدها السلام في الأرض لمدة ألف سنة كاملة[1].

هذه الرؤى و التصورات ظهرت في فهم و سياسات العديد من الساسة الأمريكيين، و هي التي ترسم سياسات العديد منهم، فالتوراة تؤكد أن نهاية الدولة اليهودية الجديدة ستنتهي إلى مآل الدولة القديمة و كذلك الإنجيل و القرآن، و ستأتي نهاية هذه الدولة من نفس المكان و من سلالة البشر الذين هزموا الدولة اليهودية الأولى، فالتوراة ترى أن البابليين هم الذين سيقضون على اليهود و ينكلون بهم في آخر الزمان[2].

لقد لعبت إسرائيل و الحركة المسيحية المتصهينة، دورا كبيرا في توجيه السياسة الأمريكية، من خلال تزييف نصوص التوراة و الإنجيل، و دغدغة عواطف الساسة و الرؤساء الأمريكيين، من خلال السيطرة على عقول هؤلاء، فقد جندت لهذا الهدف عددا كبيرا من المتعصبين للديانة المسيحية الذين يوالون إسرائيل و اليهودية، أكثر مما يفعلون للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، و قامت من خلال هيمنتها الإعلامية بإعطاء أرضية فكرية تؤثر في قطاع كبير من الشعب الأمريكي، إلى درجة أصبحت معها النصوص التي أرادتها الصهيونية و إسرائيل و كأنها أمر حقيقي لا بد من تحقيقه، و أنه على أي رئيس يريد المجد أن يكون هو المطبق لهذه النصوص، لأنها تستند في رؤيتهم إلى الكتب المقدسة[3].

---

* **هرمجدون** كلمة عبرية تعنى إما : تل مجيدون شمال فلسطين و هو موجود هناك و يعرفه الأهالي باسم: تل المجيدية، أو أن معناها جبل مجيدو. و هو موجود بفلسطين أيضا. و أهم كتاب ديني أمريكي يكشف خلفية الأمريكان المؤمنين بحكاية هرمجدون هذه فى حربهم المقبلة مع المسلمين و عقيدتهم هو كتاب (Forcing of God's Hand) .

1 – رزاق حمد العوادي. الأبعاد الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في العراق و المنطقة. عن موقع: **- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129879**

2 – نعيمة غالية. تداعيات منظومة القيم الغربية على المنطقة العربية . مرجع سبق ذكره. ص 359.

3 – جان بودريار وآخرون. ذهنية الإرهاب.. لماذا يقاتلون بموتهم؟ . عن موقع: **http://islamtoday.net/1424/study_9.html**

و قد أشاعت زعامتها الفكرية أن هناك وعدا مقدر من الله، و هو الانتصار في معركة هرمجدون. هذه النزعة التي ولدتها الحركة الصهيونية في أذهان هؤلاء، و لذا يؤمنون بأن عليهم حماية إسرائيل، التي ستقع هذه المعركة على أرضها و الانتصار على أعدائها، و تخليص العالم المسيحي من الدمار و الخراب المتوقع على أيدي المسلمين و تهيئة الظروف لمجيء المسيح، لذا فإن من وجهة نظرهم أن الولايات المتحدة يجب عليها إتباع سياسة عالمية تهدف إلى ضرب العرب و المسلمين من أجل إضعافهم و تمكين الأمن الدائم لإسرائيل و دعمها بكل ما يحقق ذلك[1].

هذه الحملة المناهضة للإسلام قادها و لازال، عدد من زعامات اليمين المسيحي الذي هيمن على الإدارة الأمريكية لفترة من الزمن، بالإضافة إلى آبائهم الروحيين من أمثال المبشرين **بات روبرتسون، جيمى سوغارت، جيم بيك، جيري فلويل، كيفين كوبلاند** و **ريتشارد دى هان**[2]. كما أيد أنصار التيار المعمداني و جل الكنائس التابعة له مشروع الحرب على العراق، معتبرين إياه جوهر الاعتقاد في الديانة المسيحية، و أنه تكملة لمشروع ديني راسخ في عقيدة المسيحية الأصولية، إذ يؤكد أنصار هذا المشروع من المسيحيين المتشددين، أن مشروع احتلال العراق، يعد فرصة لن تكرر لتحقيق نبوءات الإنجيل التي يعدون بها و يطمحون لتجسيدها[3].

و لما كانت البروتستانتية بمثابة الدعامة التي تبلورت ضمنها الصهيونية السياسية، التي نشأت أساسا في بريطانيا، و بما أن بريطانيا هي التي فكرت في إنشاء الدولة اليهودية و إقامتها، فإن ذلك يمثل أكبر تفسير لأسباب التحالف الحديث بين الولايات المتحدة

---

1 – سمير صارم. **إنه النفط يا...الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**. دار الفكر. دمشق. الطبعة الأولى. 2003. ص 172.

2 – الفضل شلق. العدوان على العراق إدارة بوش و المحافظين الجدد. **مجلة شؤون الأوسط**. عدد 108. خريف 2002.ص29.

3 – نعيمة غالية. مرجع سبق ذكره. ص 374.

و بريطانيا لضرب العراق و المسلمين، و للتبشير بقدوم المسيح الذي يجب أن يأتي و المسلمين في أضعف أوضاعهم.

إن هذا التحالف هو الذي يجعل الولايات المتحدة تبارك كل خطوة تقوم بها إسرائيل، حتى و إن كانت مخالفة لأبسط قواعد القانون الإنساني و القانون الدولي الذي تدعى الولايات المتحدة أنها تحميه، بل حتى إن كانت مخالفة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها في المنطقة، فالولايات المتحدة في هذا مجال، تقدم المعتقدات الدينية البروتستانتية على مفاهيم المصالح، فإن المتتبع لما يجري من تأييد أمريكي للسياسات الإسرائيلية، إنما يتأكد أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى مصالحها قدر نظرتها إلى الأبعاد الدينية[1]. و لو أن المصالح الأمريكية، لطالما ارتبطت بمسوغات السلوك لديها و أبعاده، و حتى الاهتمام بالأبعاد الدينية و العقائدية، يتم توجيهه و تسويقه ضمن سياق أجندة المصالح الأمريكية و استراتيجياتها.

لقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001، كي توجد للولايات المتحدة عدوا مثاليا قادرا على تهديد أمنها في عقر دارها و بضربات مفاجئة، و هي بذلك تخدم الهدف الرسمي الأمريكي و اليمين المسيحي و إسرائيل التي كانت في حاجة ماسة جدا إلى ترسيخ العداء الأمريكي للعرب و المسلمين[2].

لذلك فإسرائيل تريد تهيئة ظروف سياسية و عسكرية و نفسية، و من هنا نرى أن هي التي تدفع الولايات المتحدة دفعا قويا للدخول في حرب ضد العراق، بل أن المتتبع للمواقف الإسرائيلية، يجد أن إسرائيل و اللوبي الصهيوني فضلا عن اليمين المسيحي هو الذي يقود

---

1 – وحيد عبد المجيد. **حروب أمريكا بين بن لادن و صدام حسين**. دار مصر المحروسة. القاهرة. ط1. 2003. ص106.

2 - إدريس لكريني. **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر.من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق**. مرجع سبق ذكره. ص182.

حملة إقناع الرئيس الأمريكي و الشعب الأمريكي بالحرب ضد العراق، تحت راية ما يسمى بالحرب على الإرهاب[1] .

و قد جاءت الحملة الأمريكية على أفغانستان بنتائج غير متوقعة، و حققت الولايات المتحدة أهدافها بسرعة مذهلة، أغرت أصحاب المصالح بإقناع متخذي القرار السياسي الأمريكي للاستمرار في الحملة حتى في أراض أخرى، فكانت العراق هي الهدف الأمثل لما تمثله العراق من تهديد متوقع لإسرائيل و تهديد متصور للغرب .

و مما زاد من تمسك الأمريكيين بهذه المعتقدات الدينية، هو الاستخدام الإعلامي لكثير من نبوءات الإنجيل و كتابات **نوستراداموس** التي تثير الخوف و الرعب في ملايين الأمريكيين، لدرجة أن التخلص من **صدام حسين** أصبح أمر ضروريا لديهم، فالكثير منهم يؤمن بأقوال الكاهن الفرنسي الشهير **نوستراداموس** عن **صدام حسين** (أنه رمز الشر القادم من الشرق). كما تستخدم الكثير من نصوص الإنجيل لتحقيق ذات الهدف[2].

و بذلك، يمكن أن نؤكد على أهمية الانتماء العقائدي و الثقافي السائد في الولايات المتحدة، و المجسد في ثقافة و فكر النخب المحافظة، التي تحكم سيطرتها على إدارة **بوش** من خلال تمسكهم بفكرة السيطرة على العراق، و حتمية خوض الحرب ضدها، و ذلك لبلوغ بعض الأهداف التي تخدم الاعتقاد الديني و الثقافي لديهم.

باستعراض أهم الأبعاد التي حكمت التحرك العسكري الأمريكي ضد العراق عام 2003، يتأكد زيف و هشاشة الأسباب المعلنة من طرف الإدارة الأمريكية، و التي روجت لها كأهداف مباشرة و معلنة، و يكفي أنها انكشفت بمجرد تنفيد قرار الاحتلال، فلا وجود لأسلحة دمار شامل، و لا أساس لعلاقة نظام **صدام حسين** بتنظيم القاعدة و باعتراف مسؤولين أمريكيين. و بذلك

---

1 – سول لانداو. رؤية بوش للديمقراطية العربية. عن موقع:
http://www.kefaya.org/05znet/050420saullandau.htm
2 – الفضل شلق. **العدوان على العراق إدارة بوش و المحافظين الجدد**. مرجع سبق ذكره. ص49.

يتضح أن النهج الاستراتيجي الأمريكي أخذ مساره نحو تجسيد مشاريع كونية ضمن ما عرف بالاستراتيجية الشاملة، كانت حرب العراق أحد أهم فصولها.

بعد سقوط العراق، و القضاء عل نظام **صدام حسين**، مر الحكم الأمريكي للعراق بمراحل مختلفة، فبعد فترة الحكم العسكري التي تلت الاحتلال، و التي عين فيها الجنرال **جي غارنر** حاكما عسكريا على العراق، أين شهدت الأوضاع الأمنية حينها تدهورا كبيرا و عرفت انتشار الفوضى و الجرائم وقف الجيش الأمريكي عاجزا أمامها، كانت مرحلة الحكم المدني، حيث تولى **بول بريمر** منصب الحاكم المدني في العراق دون أن تشهد الحالة الأمنية فيها أي تحسن، و برز تخبط الإدارة في فرض النظام، لتأتي مرحلة نقل السلطة للعراقيين نتيجة الفشل الواضح للإدارة الأمريكية في السيطرة على الأوضاع. و هي المؤشرات التي أظهرت ملامح الفشل الأمريكي في العراق، ناهيك عن تأزم الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة جراء الأزمة الاقتصادية لعام 2008، و التي نشرت الكثير من الاستياء على مستوى الداخل الأمريكي، أين تعالت أصوات داخل الولايات المتحدة، تنادي بالاهتمام بالداخل الأمريكي و تحسين الظروف الاقتصادية للمجتمع الأمريكي، في مقابل رفض الاستراتيجيات التوسعية و سياسات التدخل في دول أخرى على حساب المكانة و المستوى المعيشي للمواطن الأمريكي.

فقد انتصرت العقلية البراغماتية داخل الولايات المتحدة، التي تنظر في كل تحرك أمريكي ما يقابله من مكاسب على المستوى الداخلي، لكن يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الولايات المتحدة أخلطت الحسابات الاستراتيجية، و أصبح التفكير أكثر في الانسحاب من العراق[1]، بالنظر إلى حجم التكاليف التي استلزمها بقاء الجيش الأمريكي في العراق، و بغض النظر عن حسابات النجاح و الفشل الاستراتيجي الأمريكي في العراق، فإن قرار الانسحاب جاء فعلا خلال فترة حكم الرئيس **أوباما**، الذي عبر عن معارضته المطلقة لقرار الحرب على العراق

1 – صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**. مرجع سبق ذكره. ص 287.

قبل توليه منصب الرئاسة، و أكد ذلك خلال حملته الانتخابية، ليتجسد قرار انهاء الاحتلال على الواقع من خلال قرار الانسحاب الأمريكي من العراق في أواخر عام 2011[1].

يمكن الحكم على الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، من خلال تطوراتها، و بلوغ الإدارة الأمريكية مرحلة التخبط في إدارة شؤون مرحلة الاحتلال بالفشل، غير أن الفشل يكمن في مسار تسيير مرحلة ما بعد الاحتلال و طول فترته، الأمر الذي قلب موازين النجاح و الفشل في الاستراتيجية الأمريكية، فالحرب الوقائية/ الاستباقية، كمدخل استراتيجي تم تطويره و توظيفه لإنجاح المخطط الأمريكي في المنطقة، برهنت على فشلها في العراق، إذ تحولت الحرب الوقائية إلى حرب استنزاف للولايات المتحدة و حلفائها. كما أن مبدأ و أساس الحرب الوقائية يقوم على اللا أخلاقية و اللا شرعية، فهي حرب لا تحتاج إلى تبريرات واقعية بل إلى مجرد تصورات و أوهام، يكفي أن يقتنع بها مجموعة من المستشارين السياسيين و العسكريين بوجود خطر ما في مكان ما، لتبادر هذه القيادات إلى شن الحرب دون أخذ إذن أو غطاء من المجتمع الدولي ممثلا بهيئة الأمم المتحدة.

إلا أنه على المستوى الاستراتيجي، و بالنظر في مخرجات الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فإن احتلال العراق، تم اعتباره محطة بارزة في تجسيد المخططات الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، و خاصة منها المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، أين كان هدف تغيير وجه المنطقة سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا من المداخل الاستراتيجية الحساسة على مستوى صانع القرار الأمريكي، و لعل مسار الثورات العربية و دور الولايات المتحدة فيها، يؤكد ذلك.

1 – جيمس جيفري. ما وراء الانسحاب الأمريكي من العراق. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq

المبحث الثالث: توظيف الثورات العربية ضمن مسارات تطور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

تتفق الأدبيات المهتمة بالسياسات الأمريكية الموجهة للمنطقة العربية حول مرتكزين أساسين: أولهما، الاهتمام الأمريكي بما يخص الصراع العربي الاسرائيلي، و تقديم المساندة و الدعم لإسرائيل، و محاولة إدارة عملية السلام و تسوية القضية الفلسطينية وفق المسار المخطط له. و ثانيهما، استهداف الولايات المتحدة دعم الأنظمة العربية الصديقة و الموالية للولايات المتحدة، لتسهيل تمرير مخططاتها و مشاريعها، خدمة لأهدافها و مصالحها الحيوية في المنطقة. غير أنه اتضحت ملامح تغيير كبرى على التوجه الأمريكي تجاه المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، و رغم اختلاف و تعدد الرؤى في تفسير هذا التغيير، تبقى أحداث 11 سبتمبر 2001 المحرك الجوهري له، أين أضحى العقل الاستراتيجي الأمريكي يؤسس لإعادة ترتيب المنطقة وفق خارطة جيو– سياسية جديدة، بعد مطالبة دول المنطقة بضرورة اعتماد اصلاحات سياسية و اقتصادية، و تبني النموذج اللبرالي الديمقراطي، من خلال ما تم الترويج له من مضامين كالشرق الأوسط الكبير و الجديد، غير أن التوجه الجديد للاستراتيجية الأمريكية يقوم على التجسيد الفعلي لمخطط إعادة هيكلة المنطقة العربية، خصوصا بعد عدم تحقيق الأهداف التي تم رسمها في المشاريع السابقة، حيث تم التعبير عن المخطط الجديد بمشاريع حملت مضامين التجزئة و التقسيم، تمحورت حول دعم و تشجيع حراك و احتجاجات شعبية، تثور ضد أنظمتها في المنطقة العربية.

فكثيرا ما تداولت عديد الدراسات عنصر المفاجأة في تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الثورات التي عاشتها بعض الدول العربية، مؤكدة على أن الأحداث العربية لم تكن منتظرة من طرف الإدارة الأمريكية، و يدللون على ذلك من خلال شرحهم للمواقف المرتبكة للإدارة الأمريكية في تعاملها مع حالات الثورة في كل من تونس، مصر، ليبيا و سوريا. و حتى مع وجود عنصر المفاجأة، فإن ذلك لا ينزع عن الإدارة الأمريكية محاولة ركوب موجة الثورات

العربية، و العمل على تعظيم المكاسب من نتائجها، كما لا ينفي ضلوع الولايات المتحدة عن طريق مؤسساتها الاستخباراتية في تحريك فتيل هذه الثورات.

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي ضمن أساسيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي

لفهم الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية تحت مسمى الربيع العربي على مستوى العقل الاستراتيجي الأمريكي، نجد أن هذه المرحلة اتسمت بالتطبيق الفعلي لمقتضيات القوة الذكية، و قد ارتبط مفهوم القوة الذكية بمراجعة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بعد الإخفاقات التي رافقت الحرب الأمريكية في أفغانستان و العراق، و الانتقادات العالمية للقوة الصلبة الأمريكية من جهة، و عدم قدرة القوة الناعمة الأمريكية أن تأتي بنتائجها المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية من جهة أخرى.

فالقوة الذكية من الأطروحات الحديثة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي الذي لطالما بحث عن التجديد الدائم في بناء الأفكار، لكي يخرج بمداخل و تصورات فكرية تكون بصيغة نظريات أو استراتيجيات تأخذ طريقها إلى المجال التطبيقي من قبل الإدارات الأمريكية المختلفة. حيث عكف منظرو الاستراتيجية الأمريكية و على رأسهم **جوزيف ناي** على تطوير هذا المدخل، و الذي من خلاله يمكن للتوجهات الاستراتيجية الأمريكية أن تتماشى و الحركية التي تعيشها الساحة الدولية و منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، إذ تعتمد القوة الذكية على المزج الانتقائي بين مقومات القوة الصلبة و القوة الناعمة، في محاولة لرسم صورة مقبولة عن التوجه الاستراتيجي الأمريكي، دون التخلي عن هدف تحقيق المصالح الحيوية و الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط[1].

أما عن توظيف هذا المدخل من طرف الدوائر الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، و محاولة ربط المنطقة بحركة تغيير واسعة و مؤثرة، من شأنها قلب وجه المنطقة و تغيير بنيتها بما يصب في مصلحة الولايات المتحدة، فقد برزت مقومات القوة الذكية في

1 – مايكل كوكس. خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم: القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة و الناعمة. **مجلة آفاق المستقبل**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. أبوظبي. عدد 4. مارس 2011. ص 50.

الاستراتيجية الأمريكية المرافقة للأحداث التي عاشتها المنطقة العربية ممثلة في ما أطلق عليه بثورات الربيع العربي من خلال آليات كان أبرزها[1]:

1- دور الوسائل التكنولوجية و شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، و ما يتبعها من مواقع التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، تويتر، يوتيوب و غيرها من وسائط الاتصال ذات الانتشار و الاستعمال و كذا التأثير الواسع، و من المعروف أن هذه المواقع ترتبط بالإدارة الأمريكية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بحكم سيطرتها العالمية على الفضاء الدولي، و من ثم أصبحت هذه المواقع أكبر المنصات لجمع المعلومات عن الشعوب، و من هنا نلاحظ كيف تم توظيف هذه الوسائل و المواقع في عمليات تحريك الأوضاع في مناطق محددة، و هذا ما حدث في تونس و مصر و ليبيا عن طريق التأثير في الرأي العام لشعوب هذه الدول و تعبئتها.

2- دور المدربين و المندوبين الأمريكيين في إعداد الشباب في الدول العربية و تدريبهم على أساليب التأثير غير العنيف، من أجل إحداث حالة من التغيير في قيادات بعض الدول العربية من الذين فقدوا شعبيتهم، و تحت شعار تحقيق الديمقراطية، فضلا عن ذلك، عملت الولايات المتحدة على توثيق علاقاتها ببعض المفكرين العرب و الصحفيين، لا سيما المعتنقين للفكر اللبرالي، و فتحت معهم قنوات للتواصل عن طريق منظمات المجتمع المدني و غيرها.

كان لخشية الولايات المتحدة من تصاعد المد الإسلامي، كتيار بديل أمام تراجع التيارات القومية و اللبرالية في البلاد العربية، الأثر البارز في دفعها إلى إعادة النظر في توجهاتها الاستراتيجية مواكبة للتطورات التي تعيشها المنطقة العربية، فالأنظمة العربية و حتى منها المعتدلة في نظر الإدارة الأمريكية باتت على مشارف الانهيار، بفعل تراجع شعبيتها، و تصاعد

1 – مصطفى ابراهيم الشمري. التطبيق الأمريكي لاستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. العراق. نشر بتاريخ: 2018/3/6. عن موقع: **http://mcsr.net/news361**

الضغوط الداخلية و الخارجية ضدها، و بالتالي فادراك الولايات المتحدة لقرب التغيير على مستوى الأنظمة العربية و ما يحمله من صعود لقوى الاسلام السياسي و مشاركتها في المشهد السياسي، دفع بالإدارة الأمريكية للتفكير في ملء الفراغ السياسي المرتقب في البلدان العربية، فكان أن عملت على إيجاد بديل عربي يحمل الأفكار الغربية، و ليمثل الحاجز ضد تمدد الحركات الاسلامية المتصاعد، إذ ساعدت الولايات المتحدة على تغذية الانتفاضات العربية من خلال نشر و تفعيل برامج التدريب و التمويل و الرعاية التي قدمتها للنشطاء الديمقراطيين في الدول العربية[1].

و في هذا السياق، جاء التقرير الذي نشره مركز بيترسبرغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر بتاريخ 31 مارس 2011، و الذي أظهر الدور الأمريكي في تعبئة الاحتجاجات من خلال الدبلوماسية العامة و الشبكات الاجتماعية، إذ يعتبر الحراك العربي نتاجا مباشرا لتطورات المبادرة الشرق أوسطية التي عملت الولايات المتحدة من خلالها على إعداد و تكوين نخب موالية وسط عشرات الآلاف من المواطنين العرب، و ذلك قصد تعبئتهم و تدريبهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة[2].

كما يعتبر مدخل الفوضى الخلاقة* أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، و بالأخص قضايا إدارة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمت صياغة هذا المصطلح و الذي ينم عن خطط

---

1 -Francisco Wong-Diaz . Smart Power and U.S. National Strategy. **JSOU Report** 13-3. The JSOU Press MacDill Air Force Base, Florida 2013.p 25.

2 – عصام عبد الشافي. العامل الدولي: تراجع الدور الامريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة. **السياسة الدولية**. العدد 186. أكتوبر 2011. ص 90.

* يعد **مايكل ليدن** أول من قام بصياغة مفهوم الفوضى البناءة . و هو العضو البارز في معهد أمريكان إنتربرايز المعروف بكونه قلعة المحافظين الجدد في واشنطن، و المؤسسة الهامة في بناء و صياغة مشروعات الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة في عهد **جورج بوش** الابن. فهو القائل بأن: "التدمير البناء هو صفتنا المركزية .. و أن الوقت قد حان لكي نصدر الثورة الاجتماعية".

و استراتيجيات تختفي وراء صياغته الغريبة إلى حد التناقض، من قبل النخب الأكاديمية و خبراء الاستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

بالعودة إلى استراتيجية الفوضى البناءة أو الخلاقة و خلفياتها، نجد أنه و على خلاف مفهوم الفوضى المثقل بدلالات سلبية ترتكز حول عدم الاستقرار، قد أضيف إليه مصطلح آخر ينشر نوعا من الإيجابية و هو الخلق و البناء، هذا التلاعب في صياغة مفردات الاستراتيجية الأمريكية يحمل جزءا جوهريا في تجسيد المساعي الأمريكية في المنطقة خاصة، إذ أنه يطرح غموضا حول مضامينه و نتائجه[1]، ما يجعل المتلقي– و يقصد هنا خاصة شعوب المنطقة و أنظمتها– يقف على حافتي نقيض، فبين الفوضى المتوقعة، و إعادة البناء و التحسين و قفت شعوب المنطقة حائرة، تتجاذبها مأساوية واقعها و الطموح إلى تغيير مثمر من جهة، و المضامين الاستراتيجية المخفاة من المشروع الأمريكي من جهة أخرى.

ضمن سياق الفوضى الخلاقة، تعد أفكار المستشرق الصهيوني الأمريكي ذو الأصول البريطانية **برنارد لويس**، من المداخل المهمة في فهم التوظيف الاستراتيجي للثورات العربية من طرف الإدارة الأمريكية، و هي الأفكار التي أكد من خلالها أن الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية في المنطقة، لا يمكن تحقيقها دون الدفع نحو تقسيم المنطقة، بحيث تكون لكل قبيلة و لكل مذهب ديني دويلة خاصة به، و على حد قوله: " فإن العرب و المسلمين قوم فاسدون، فوضويون، و إذا تركوا لأنفسهم فسيفاجؤون العالم المتحضر بموجات بشرية ارهابية، تدمر الحضارات". و لذلك، فهو يؤكد بأن السبيل الأمثل للتعامل معهم، يكمن في تدمير بنائهم الثقافي و العقائدي، و ضرورة تدمير ثقافتهم العدائية، و انتزاع قيمهم الدينية من ممارسات و سلوكيات

1 – مجدي كامل. **الفوضى البناءة. الدمار الخلاق و الثورات الملونة و الشرق الأوسط الذي تريده أمركا**. دار الكتاب العربي. دمشق. ط1. 2013. ص 13.

مجتمعاتهم. و هو ما دفع أكثر بالإدارة الأمريكية إلى تبني استراتيجية تفكيك المنطقة من الداخل بالاعتماد على ما وصف بمدخل الفوضى الخلاقة*.[1]

فمن المداخل الاستراتيجية التي تم توظيفها من طرف الإدارة الأمريكية في تغيير وجه المنطقة لصالح توجهاتها الاستراتيجية، نجد مدخل الفوضى الخلاقة ، فيذكر أن الولايات المتحدة قامت بدراسة و تحليل كل التحولات و الانقلابات و الحروب الأهلية و الداخلية على مر التاريخ المعاصر، و التي كان للولايات المتحدة الدور الكبير فيها، أو حتى تلك التي لم يكن لها دور فيها، و توصلت إلى الاستفادة من كل ذلك في إنشاء و بلورة أسلوب أو استراتيجية الفوضى الخلاقة[2].

تعتمد الفوضى الخلاقة على ركائز أهمها، توظيف و استغلال التنوع العرقي و الطائفي، فالتنوع من حيث التركيبة المجتمعية في كثير من الدول العربية، مثل أهم المداخل الذي راهنت عليها الاستراتيجية الأمريكية في تغيير وجه المنطقة، إذ أن اشعال فتيل الصراعات العرقية و العصبية، من شأنه تسهيل التغلغل الأمريكي في المنطقة، و الوصول إلى تفكيك بناءاتها و إعادة تشكيلها بما يتماشى و طموحاتها الاستراتيجية[3].

كما يعد ضرب الاستقرار الأمني و نشر حالات من الفوضى و عدم الاستقرار الأمني من أهم المداخل التي يعتمدها مدخل الفوضى الخلاقة، فانتشار العنف و الاقتتال يزرع الكثير من الشك و فقدان الثقة في الوضع القائم، بل و يدفع إلى قبول تسويات دون اليقين في جدواها أو قدرتها على تحسين الأوضاع، لا سيما مع اختلال الأوضاع و انهيار البنى الاقتصادية المرافقة عادة لحالات الفوضى، و هو ما استغلته الولايات المتحدة في الدفع بتصوراتها لمستقبل دول

---

* يذكر أن اسهامات برنارد لويس قد تم طرحها قبل وقت طويل، فهناك من يعتبر أن عرضها في البداية كان خلال فترة حكم الرئيس ريغن، غير أنها لم تلقى الصدى و الاهتمام إلا من خلال اقترانها بمدخل استراتيجي آخر هو الفوضى الخلاقة، و التي دفعت بالمنطقة العربية إلى حراك مجتمعي و ثورات شعبية عصفت بعديد الثوابت بالمنطقة العربية.

1 – مجدي كامل. مرجع سبق ذكره. ص 13.

2 – عصام عبد الشافي. مرجع سبق ذكره. ص 90.

3 – رمزي المنياوي. **الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة و الفوضى**. دار الكتاب العربي. القاهرة. 2011. ص 9.

و شعوب المنطقة. فضلا عن الاستغلال الضخم للقدرات الاعلامية في التعبئة و الاختراق، من خلال هيمنة الولايات المتحدة على منصات اعلامية قوية و مؤثرة[1].

و بالعودة إلى الأسس الفكرية المساهمة في بلورة مدخل الفوضى الخلاقة، نجد أن ما جاء من وصف للفوضى الخلاقة على لسان وزيرة الخارجية الأميركية **رايس**، في صحيفة " واشنطن بوست"، عندما سئلت عن الفوضى التي يمكن أن تنتج عن تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط فأجابت: " إن الوضع الحالي ليس مستقرا، و إن الفوضى التي تنتجها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعا أفضل من الذي تعيشه حاليا"[2].

فالفوضى الخلاقة ترجع في أصولها لإسهامات المفكر اليهودي **ناتان شارنسكي** و الوزير أثناء حكومة **شارون**، و قد أشار إلى ذلك **بوش** في حديثه مع الصحفيين بقوله : " إذا أردتم الاطلاع على مفهومي للسياسة الخارجية فأقرأوا كتاب **شارنسكي:** " قضية الديمقراطية" فإنه سيساعدكم على فهم الكثير من القرارات التي اتخذت و التي قد تتخذ." كما جاء في خطاب **لكونداليزا رايس:** " قرأت كتاب **ناتان شارنسكي**، لأن الرئيس قضى إجازة الأسبوع في قراءته، و يجب علي أن أعرف كيف يفكر الرئيس"[3].

يذهب **شارنسكي** في كتابه " قضية الديمقراطية" إلى اعتبار أن العرب و المسلمين كأقليات دينية عرقية متصارعة، لا تستطيع العيش ضمن منظومة دول حضارية، فهي على حد قوله تشكل بيئات مثالية لتفريخ الإرهاب و تغذيته، ما يجعلها وسطا يمثل تهديدا لأمن الولايات المتحدة، بالصفة التي لا يمكن تجاهله، و بالتالي فإنه يدعو الولايات المتحدة لاستخدام الطائفية في إطار ما يسمى الفوضى الخلاقة، للقضاء على مكامن الشر و استئصالها، و تحقيق الديمقراطية في منطقة العالم العربي و الإسلامي. كما أنه يؤكد على أن الإسلام حركة إرهابية

1- رمزي المنياوي. مرجع سبق ذكره. ص 11.

2 – خالد عبد القادر أحمد. كيف يجري تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة. **مجلة دنيا الوطن**. تاريخ النشر: 2011/02/05.

3 – رمزي المنياوي. مرجع سبق ذكره. ص 12.

تشكل تهديدا مستمرا لا يتوقف للعالم الغربي بأسره، فالمعالجة الأمنية لا تكفي للقضاء على هذا التهديد، و إنما يجب أن يسند باستراتيجيات أخرى تضمن انتزاعه و القضاء عليه. و تعتبر الفوضى الخلاقة واحدة من أهم هذه المداخل الاستراتيجية. كما أن له اعتراض حتى على المسميات العامة، و آثر تغييرها في الصحافة العالمية من مثل مسمى العالم العربي و الإسلامي، حيث أطلق عليه مسمى الشرق الأوسط[1].

و لا يعتبر **شارنسكي** الوحيد في تأكيد هذه النظرية، بل هناك كتاب و مفكرون غيره أمثال **مايكل ليدن** العضو البارز في معهد أميركا إنتربرايز– المعروف بكونه الوجهة المفضلة لدى نخبة المحافظين الجدد – صاحب نظرية التدمير الخلاق، الذي يعتبر أن ما تقوم به الولايات المتحدة لتحقيق أمنها و الحفاظ على هيبتها حق مشروع، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فإنه يؤكد: "أن التدمير البناء هو صفة أميركا المركزية، لأن الولايات المتحدة تسعى إلى تمزيق كل الأنماط القديمة في السياسة و غيرها من المجالات، و هذا السعي النبيل له أعداؤه الذين يقفون في وجه هذه الطاقة الخلاقة المتدفقة، و هؤلاء يجب تدميرهم و القضاء عليهم حتى تتحقق لنا أهدافنا السامية في مهمتنا التاريخية"[2].

و هناك من تبنى هذه الأفكار و عمل على تطويرها، و ذلك على غرار اسهامات **توماس بارنيت** المحلل العسكري الأميركي في شؤون مؤسسة الدفاع الأمريكية في كتابه " الخريطة الجديدة للبنتاغون" حيث يقسم العالم فيه إلى قسمين[3]:

- دول المركز أو القلب و هي الولايات المتحدة و حلفاؤها.

---

1 – رمزي المنياوي. مرجع سبق ذكره. ص 12.

2 -Natan Sharansky. **The Case For Democracy. The power of Freedom**. Public Affairs New York. 2004. P 617.

3 – مصطفى عثمان اسماعيل. الربيع العربي و الفوضى الخلاقة. **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**. جامعة الزاوية. ليبيا. عدد 03. جانفي 2013. ص 298.

- و دول الفجوة و هي كل الدول الأخرى، و هو يشبه هذه الدول بثقب الأوزون، لأنها لم تكن ظاهرة قبل أحداث 11 سبتمبر، و يعرفها بأنها الدول المصابة بالفقر و الأمراض و القتل الجماعي و النزاعات المزمنة و الحكم الاستبدادي.

و يصف الإطار الاستراتيجي الذي ينبغي أن تسلكه الإدارة الأمريكية من خلال هذا التصور، حيث يتجه إلى سيطرة القلب و تقويته، و العمل على انكماش الثقب و تقويضه.

جاءت إذن تصورات الفوضى الخلاقة ضمن تخطيطات اليمين السياسي الأمريكي، ليعبر عن مسارات التغيير التي تتبناها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بالذات، و تعمل على تنفيذها على أرض الواقع باستراتيجيات مختلفة، لكنها لا تخرج عن طريقتين ذكرهما **ريتشارد هاس** مدير التخطيط في وزارة الخارجية الأميركية في مقاله المعنون بـ " تغيير الأنظمة"[1]:

الأولى: تغيير الأنظمة من الخارج و بالقوة.

و الثانية : التغيير المتدرج من الداخل، على اعتبار أن التغيير الذي تريده الولايات المتحدة على الأرض، هو تغيير الأنظمة المعادية لها و لسياساتها و المهددة لأمنها و أمن اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

و في إطار الفوضى الخلاقة، فان أي تغير طفيف يلحق بنظام سياسي قد يتحول إلى اضطراب هائل يغير ملامح ذلك النظام. لكن الولايات المتحدة لن توقف سلسلة التغير و لن تخفف من هول الاضطراب حتى و إن كانت قادرة على ذلك، طالما أن النتائج ستكون مكسبة في النهاية. و للتحكم بتلك النتائج، تخضع عملية تنفيذ الفوضى الخلاقة لأربع مراحل متتابعة، تكون بدايتها باستهداف خلخلة حالة الجمود و التصلب غير المرغوب في النظام المستهدف، بالإضافة إلى السعي للوصول إلى حالة من الحراك و الفوضى المربكة و المقلقة لذلك النظام، ثم الاهتمام بتوجيه تلك الفوضى و إدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه، لتكون المرحلة الأخيرة، في البحث عن الاستغلال الأمثل لمخلفات و نتائج الفوضى، و محاولة تثبيت الوضع

1 - مصطفى عثمان اسماعيل. مرجع سبق ذكره. ص 300.

الجديد بشكله النهائي[1]، و هي أهم عناصر المعادلة التي تستند إليها الفوضى، لتحقيق تلك الرؤية و تحريك الفوضى الخلاقة بشكل عملي على ساحة الشرق الأوسط.

كما أن هناك من حاول اسقاط فكرة الانتشار التي جاءت بها نظرية الدومينو كإطار وظفته الولايات المتحدة في فترات سابقة و في مناطق مختلفة، على محاولات الاختراق الأمريكي الناعم للشرق الأوسط، و هو الإطار الذي يعتمد على انتشار الفوضى و اسقاط الأنظمة السياسية من بلد تلو الآخر. إذ يرتكز هذا التصور على تساقط الأنظمة في الدول الهشة، و التي لا تحترم القوانين. فهذه الدول لا تستند إلى القوانين إلا فيما يخص الأمن، و هو طبعا أمن النظام و ليس أمن المجتمع، و هو حال الأنظمة العربية حسب وجهة النظر الأمريكية. حيث أن الولايات المتحدة انتهجت فكرة الانتشار لتفكيك العالم العربي سياسيا، ديموغرافيا و اقتصاديا[2].

فمن خلال ما حدث و يحدث اليوم في المنطقة العربية، يمكن القول أن التوجهات الاستراتيجية المحكمة، و التي جرى الاعداد لها منذ سنوات، من قبل نخبة المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية قد أخدت مسارها نحو التجسيد الفعلي.

فمن الممكن جدا الاقتناع بأن ما حدث من ثورات في المنطقة العربية لها أسبابها الموضوعية، فهذه البلدان كثيرا ما واجهت صعوبات اقتصادية و سياسية عميقة، لكن الملفت في الأمر هو انفجار الثورات دفعة واحدة، و من خلال تسلسل يحمل مؤشرات الترتيب و التخطيط في منطقة محدودة، تعتبر عصبا اقتصاديا حساسا في العالم، و هو بالتأكيد ليس وليد الصدفة، فالفوضى لم تنتشر بفعل حركات الاحتجاج بحد ذاتها، و إنما من خلال استغلالها و محاولة توسيع نطاقها، و تصعيد حدتها، فالكل شاهد عمليات تناقل الصور و الفيديوهات بسرعة رهيبة وسط وسائل الاعلام، تأكيدا على عمليات العنف و القتل التي تمارس ضد المتظاهرين، بل أن تقارير غربية أكدت وجود مجندين في شكل مصورين أو مواطنين عاديين يمارسون عمليات قنص

---

1 - رمضان عبدالسلام حيدر. ثورات الربيع العربي و مستقبل النظام السياسي العربي. **مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية**. الجامعة الأسمرية. ليبيا. عدد 05. جوان 2015. ص537.

ممنهجة ضد المتظاهرين، و تتهم بها الأنظمة الحاكمة[1]. فالهدف من كل ذلك هو الوصول إلى النقطة التي يمكن من خلالها للأطراف الخارجية أن تتدخل بكل قوتها و خططها، سواء من خلال المطالبة بتنحية و رحيل بعض الأنظمة، أو استعمال التدخل العسكري لإسقاطها، على غرار ما حدث في ليبيا أين جندت الولايات المتحدة حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي .

إن حالات الفوضى المتزايدة و المنتشرة بتسارع رهيب، سمحت للولايات المتحدة من اطلاق يدها أكثر في المنطقة، بالتدخل و فرض توجهاتها فيما يخص دول المنطقة، و الأكيد في ذلك هو تعدد مسارات التدخل و استراتيجياته و كذا وسائله، فاختلفت بين الدول التي عرفت حراكا أقرب إلى السلمية على غرار الأحداث في كل من تونس و مصر، و بين تلك التي أخذت منحى الثورات و الحروب الأهلية مثل الحالة السورية، الليبية و اليمنية.

أعطت حالات الفوضى التي عاشتها عديد الدول و المجتمعات العربية الفرصة لممارسة الضغوط الخارجية المخطط لها، فكان أن تدخلت الولايات المتحدة كطرف مساند لهذه الثورات ضد الأوضاع القائمة، حيث قدمت الدعم بمختلف أوجهه و مستوياته للمحتجين و الثائرين، ما جعل حرب الجيوش تتحول إلى حرب للشعوب، من أجل استهداف المجتمعات وفق حروب أدت فيها أجهزة الاستخبارات الغربية و على رأسها الأمريكية الدور الأبرز، فهذه الحروب هي في الأصل المطلوب منها تفكيك سياسي، اقتصادي و ديموغرافي لهذه الدول ضمن سياسة صناعة الدويلات و الأنظمة التابعة لها[2].

---

1 – فتحي العفيفي. الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة. **المستقبل العربي**. عدد 390. أوت 2011. ص 153.

2 – سعيد عكاشة. هكذا تغير العالم. **السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية** .عدد 184. أفريل 2011. ص 6

المطلب الثاني : الحراك السلمي و تفاوت المواقف الأمريكية تجاهه

مثل انتشار التظاهرات الشعبية في أرجاء الوطن العربي في نهاية 2010، الفرصة التي لا ينبغي تفويتها بالنسبة لصناع القرار و المحللين الأمريكيين، فقد كان أملهم في أن تكون تلك التظاهرات هي البداية الحقيقية للتغيير في المنطقة العربية، حيث وصف الرئيس **أوباما** التظاهرات بأنها فرصة تاريخية للولايات المتحدة. و أنه من شأن تلك التظاهرات أن تحقق الأمن و الاستقرار و الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط .

و في الداخل، أطاحت الجماهير الثائرة في تونس و مصر بنظامي **زين العابدين بن علي** و **حسني مبارك** بكل ما شهدتهما حقبتا حكمهما من فساد، و في هذا الاتجاه رفعت سابقة محاكمة الرئيس المصري و أسرته سقف المطالب الشعبية، و حولت صراعات نظم الحكم إلى مباريات صفرية.

و في هذا ارتكزت الثورات العربية على مجموعة من المحددات المتقاربة و منها[1] :

1- التشابه في عوامل التغيير، حيث جمعت البلاد التي حدثت فيها الثورات مجموعة من الدوافع المحفزة لقيام الثورات، منها الفساد السياسي و الهيمنة على مقاليد الحكم، حيث تحول الحكم بمرور الزمن إلى حكم العائلة، التي تدير البلاد و تمسك بالاقتصاد و تجني مكاسب من وراء ذلك.
2- كسر الشعوب حاجز الخوف و قرار القوى النزول إلى الشارع و تحدي الأجهزة الأمنية.
3- أن الشباب الذي بادر بالاحتجاجات التي تحولت لثورة في مصر ثم تونس هو جيل في معظمه مثقف و يتمتع بدرجة من الوعي.
4- التشابه في التحديات مثل تحدي البعد الاستراتيجي المستقبلي، و تحدي العقيدة الأساسية و تحدي القيادة، حيث تشترك هذه الثورات في غياب شخص القائد مما يسهل اختراقها.

1 – عمر يوسف العسوفي. **الحراك الشعبي العربي دراسة تحليلية**. دار المأمون للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 2015. ص ص 43-47.

5- ضعف البناء المؤسسي في الدول العربية، إذ تنحصر الأنظمة في معظم البلدان على شخص القائد.

6- أبرزت هذه الثورات أهمية الحاجة إلى الاصلاح و مواكبة التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، كما أبرزت أهمية الرأي المجتمعي و ضرورة وجود مؤسسات مجتمع مدني فاعلة تساعد في اتخاذ القرار الصائب.

و من هنا، يمكن القول أن الأنظمة العربية تتشابه إلى حد كبير، حتى و إن اختلفت أنماط الحكم و كذا الأوضاع الداخلية في البلدان العربية، من فساد و بطالة و سوء الأوضاع و عدم احترام حقوق الإنسان. و هو ما يعطي مكانة للعوامل الداخلية، كأسباب أدت إلى قيام ثورات متشابهة من جهة و متزامنة من ناحية أخرى، هو ذلك التقارب من حيث التحديات و الصعوبات التي تعيشها مجتمعاتها، من انتشار للفساد و البطالة و الظلم، و كانت أهداف تلك الثورات واحدة و هي اسقاط الأنظمة المستبدة، دون اغفال الترتيبات الخارجية. ما جعل الوضع يختلف من حيث المسار و النتيجة التي آلت إليها العملية في كل دولة ، فهناك حالات شهدت انتخابات ديمقراطية و عمل دستور جديد كما في الحالة التونسية و المصرية، كما أن هناك دول تأزمت فيها الأوضاع و وصلت إلى درجة الحرب الأهلية، كما في الحالة الليبية و الحالة السورية و هذا ما سنحاول الوقوف عنده.

أولا: الموقف الأمريكي من الحراك المصري

تكتسب مصر أهمية استراتيجية كبيرة لدى الإدارة الأمريكية، و ذلك لاعتبارات خاصة بالمصالح الأمريكية ذاتها، أو بمصالح إسرائيل.

فبالنسبة للولايات المتحدة، فإن مصر تعد بؤرة حيوية هامة في الاستراتيجية الأمريكية، انطلاقا من موقعها الجيو – استراتيجي على اعتبار وجود قناة السويس بها، و من ثم فهي منفذ هام بالنسبة للولايات المتحدة و حلفائها، و سواء تعلق الأمر بالاعتبارات الاقتصادية التجارية، أو

الاعتبارات العسكرية و مرور السفن الأمريكية عبر القناة، فضلا عن أن مصر هي إحدى الدول المطلة على البحر الأحمر، و الذي لطالما لعب دورا هاما في الصراعات الدولية قديما و حديثا[1].

و من جهة أخرى، فإن الثقل النسبي لمصر في إطار ما كان يعرف بالنظام الإقليمي العربي كان محل اهتمام الولايات المتحدة، التي عملت على تحجيم هذا الدور بصورة كبيرة منذ عهد الرئيس **عبد الناصر**، أو احتواء النظام المصري و تطويعه لخدمة المصالح الأمريكية و الإسرائيلية، كما حدث خلال فترة حكم **أنور السادات** و **حسني مبارك**.

أما بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الأمريكية غير المباشرة و المرتبطة بإسرائيل، فهي تتضح من خلال ركيزتين:

1- الجوار الجغرافي بين مصر و إسرائيل، فإسرائيل تهتم دائما بوجود نظام مصري لا يهدد مصالحها القومية، بل أكثر من ذلك، فهي ترغب في إيجاد نظام لا يقف عائقا أمام ممارساتها بحق الفلسطينيين، مع إمكانية دعمه لهذه الممارسات حتى و لو ضمنيا، و لعل ما حدث إبان حرب غزة نهاية 2008، و ما تلاها من قيام مصر ببناء جدار عازل على طول الحدود لمنع تهريب السلاح كما تزعم الحكومة الإسرائيلية دليل على ذلك.

2- معاهدة كامب ديفيد، و البنود الواردة فيها الخاصة بتأمين إسرائيل، و وجود قوات دولية و أمريكية في المنطقة العازلة، تضمن ليس فقط عدم الاعتداء على إسرائيل، بل و إمكانية تدخلها إذا لزم الأمر لاستعادة سيناء، فضلا عن تصدير الغاز لتل أبيب بأثمان زهيدة، و هو ما جعل الولايات المتحدة، بل و إسرائيل حريصة على بقاء **مبارك** أو من يمثل خطه السياسي.

و قد استندت العلاقات السياسية بين مصر و الولايات المتحدة على رؤية استراتيجية مشتركة، تمثل فيها مصر دورا إقليميا مهما بالنسبة للولايات المتحدة، و تحاول الولايات المتحدة

1 – محمود فارس تركي. العلاقات المصرية الأمريكية 1991 – 2001. **مركز الدراسات الإقليمية**. جامعة الموصل. ص 3.

في اطار علاقاتها المتميزة مع مصر في دفع جهود السلام في المنطقة، و إقناع الدول العربية بجدوى الانخراط في العملية السلمية و التطبيع مع دولة إسرائيل. حيث ظلت العلاقات المصرية الأمريكية على المستوى السياسي تدور في إطار معاهدة السلام[1]. و منذ توقيع المعاهدة و حتى عهد الرئيس **أوباما** و هي الإطار الذي تدور فيه العلاقات الأمريكية المصرية، و تحاول الولايات المتحدة الاستفادة من الدور الإقليمي الرائد لمصر، و هذا يفسر سبب اهتمام الولايات المتحدة بكل ما يحدث في المنطقة العربية بما فيها مصر .

و يمكن حصر محاور التقارب بين الولايات المتحدة و مصر في ما يلي[2]:

- المحور الأول: في مجال التعاون العسكري، حيث تقدم واشنطن إلى مصر مساعدات عسكرية منذ التوقيع على معاهدة السلام، و يتم تنظيم مناورات النجم الساطع بين الدولتين و حصول الولايات المتحدة على مزايا عسكرية و لوجستية منها استخدام الأجواء المصرية و قناة السويس.
- المحور الثاني: في مجال التعاون الاستخباراتي، و ذلك منذ أحداث 11 سبتمبر.
- المحور الثالث: في مجال إدارة الأمن الإقليمي، و مدى قدرة النظام المصري على تشكيل محور الاعتدال في المنطقة.

و قد تراوح الموقف الأمريكي منذ بداية الحراك الشعبي في مصر، بين الغموض و الحذر و الترقب، و كانت التعليقات الأمريكية منذ بداية الثورة بعدم استعمال العنف ضد المتظاهرين، كما صرحت وزيرة الخارجية الأميركية **هيلاري كلينتون** بأن تقييم الإدارة الأميركية للوضع هو أن الحكومة المصرية مستقرة، و تبحث عن طرق للاستجابة للاحتياجات المشروعة و لمصالح الشعب المصري. أما الرئيس الأميركي **باراك أوباما**، فقد ألقى أمام الكونغرس خطاب حالة الاتحاد و لم يشر فيه إلى احتجاجات مصر، لكنه تطرق للثورة التي أطاحت بالرئيس التونسي

1 - محمود فارس تركي. مرجع سبق ذكره. ص 4

2 – بطرس ماجد رضا. العلاقات المصرية – الأمريكية. المضامين و المستقبل. **المجلة العربية للعلوم السياسية**. عدد 26 ربيع 2010. ص 103.

المخلوع **زين العابدين بن علي**، و أعلن بأن الولايات المتحدة تدعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب[1].

أما نقطة التحول في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الثورة المصرية، فكانت بحدوث عمليات عنف ممنهجة ضد المتظاهرين، فيما أطلق عليها بموقعة الجمل. حيث مثلت حجة الإدارة الأمريكية لتصعيد لهجتها تجاه ما حدث من تجاوزات، أين سارعت الإدارة الأمريكية إلى التأكيد على الخطوات المنتظرة من أجل عملية التحول الديمقراطي و التي من أهمها[2] :

– وضع خطوات لإنهاء الفساد و الاستبداد و السماح بحرية الرأي.

– الإلغاء السريع لقانون الطوارئ.

– تعزيز المشاركة السياسية و الحوار و احتواء المعارضة.

– دعوة المعارضة لتكون شريكا أساسيا في خريطة الطريق، و وضع أجندة محددة مسبقا من أجل انجاح عملية التحول الديمقراطي.

و من خلال ذلك تبرز بوضوح معالم التغير السريع في الرؤية الأمريكية للثورة المصرية نتيجة ما حدث من تطورات، حيث أدركت الإدارة الأمريكية مدى التغير البارز في الداخل المصري، مما لا يسمح بتبني وضع الترقب و الحذر، لا سيما و أن معالم الاستراتيجية الأمريكية تجاه الثورات العربية حملت منذ بدايتها امكانية التخلي عن الأنظمة العربية الحليفة، لأن مرونة الاستراتيجية الأمريكية تستدعي التماشي مع التطورات الحاصلة، و بالتالي ضرورة الاسراع إلى

1 – سالم علاء. ثورة 25 يناير و ارتباك الموقف الأمريكي. ملف الأهرام الاستراتيجي. نشر بتاريخ: 01-03-2011. على الرابط: **http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584**

2 – الزواوي محمد سليمان. موقف الغرب من الثورات العربية...رؤية سياسية. **مجلة البيان**. عدد :294 . على الرابط: **http://albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=1641**

البحث عن ميكانيزمات جديدة لترتيب الأوضاع بعد سقوط الأنظمة الحليفة، و ملأ الفراغ الذي تخلفه خشية استغلاله من طرف تيارات مناوئة للتوجهات الأمريكية[1].

و بعد تنحي الرئيس المصري **حسني مبارك**، و تسليم السلطة للمجلس العسكري الانتقالي، كان موقف الرئيس الأمريكي **أوباما** دبلوماسيا إلى حد كبير، و تمثل في دعوة المؤسسة العسكرية إلى ضمان عملية انتقالية تتصف بالمصداقية، كما أثنى على الشعب المصري قائلا: إن مصر لن تعود أبدا كما كانت و أن الشعب المصري حقق هذا الأمر مكذبا فكرة أن العنف هو الوسيلة المثلى لتحقيق العدالة[2] .

كما حاولت إدارة **أوباما** و خلال الفترة الانتقالية، تجنب الإعلان عن أي موقف بشأن الانتخابات الرئاسية في مصر، حتى لا ينظر له على أنه محاولة للتأثير على نتائجها.

و بالتالي يتضح من خلال التحليل، أن الموقف الأمريكي كان يتسم بالحذر الشديد تجاه الثورة المصرية، و كان هذا الحذر سائدا خلال بدايات الثورة المصرية، غير أنه مع حدوث تغير في ميزان القوة لصالح الشعب المصري، عدلت الإدارة الأمريكية موقفها من حالة الحذر الشديد إلى حالة التأييد و الدعم، مع سهولة التكييف في المواقف بشكل استراتيجي، بالتخلي مباشرة عن الحليف السابق، و محاولة ربط التغيير في مصر، بما يخدم أو على الأقل لا يتصادم و المصالح الأمريكية .

غير أن أحداث الثورة المصرية، أبرزت للولايات المتحدة واقعا مختلفا عما سعت إليه الإدارة الأمريكية، متمثلا في صعود تيار الإسلام السياسي ممثلا في جماعة الإخوان المسلمين، و مثلما كان الموقف من الثورة مرتبك، كان الموقف الأمريكي من جماعة الإخوان كذلك، ففيما رحبت بعض الأطراف الأمريكية بمشاركة جماعة الإخوان في الحياة السياسية المصرية، كانت

---

1 – عصام عبد الشافي. **السياسة الأمريكية و الثورة المصرية**. دار البشير للثقافة و العلوم. القاهرة. ط1. 2014. ص 77

2 – المرجع نفسه. ص77.

هناك أصوات أخرى من داخل الكونجرس، رافضة من الأساس فكرة مشاركة جماعة الإخوان في السلطة[1].

فعلى الرغم مما أبدته بعض الدوائر السياسية الأمريكية من تضارب للآراء حول تولي التيار الإسلامي الحكم في مصر بعد الثورة، إلا أنها أظهرت الكثير من الاستياء من تطورات الأحداث و الإطاحة بحكم الإخوان، واصفة إياه بالانقلاب العسكري و موقفة معه كل المساعدات نحو مصر[2]، و هو ما قد يصطدم في البداية مع توجه الإدارة الأمريكية نحو الحساسية من حكم الإخوان المسلمين، فقد شهدت العلاقات الأمريكية المصرية قدرا كبيرا من التوتر بعد الثورة و الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، و برزت أصوات داخل الولايات المتحدة تطالب بوقف المساعدات المقدمة إلى مصر، و يبرز في هذا السياق مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث طالب أغلب أعضاء المجلس بضرورة وقف المساعدات الأمريكية لمصر، لأن ما حدث انقلاب عسكري من وجهة نظرهم. و أوقفت إدارة **أوباما** شحن صفقات الأسلحة المتفق عليها مسبقا، كما تم إلغاء مناورات النجم الساطع بين الدولتين، و التي كان من المقرر أن تجرى قبل نهاية عام 2013[3]. لكن رغم ذلك، لم تصل العلاقات إلى مرحلة القطيعة، لأن الإدارة الأمريكية لطالما رفعت شعار الواقعية في سياستها الخارجية، و استعدادها الدائم للتعامل مع أي نظام حكم ما دامت هناك مصالح مشتركة، بالإضافة إلى أهمية الطرف الاسرائيلي في هذه المسألة، إذ يذكر أنه كان من أبرز الرافضين لتوقيف المساعدات العسكرية إلى مصر، و ما قد يؤثر به على أمن اسرائيل[4].

و سرعان ما عاد الموقف الأمريكي إلى خطه المعهود، حيث عادت إدارة أوباما و اعترفت بالأوضاع الجديدة في مصر بعد انتخاب الرئيس **عبد الفتاح السيسي**، و قرر **أوباما** استئناف المعونات الاقتصادية وصفقات الأسلحة، كما أكد على أهمية العلاقات الاستراتيجية بين البلدين .

---

1 – عصام عبد الشافي. **السياسة الأمريكية و الثورة المصرية**. مرجع سبق ذكره. ص 143.

2 – المرجع نفسه. ص 148.

3 – المرجع نفسه. ص153.

4 – المرجع نفسه. ص154.

غير أن قرار استئناف المعونات كان مشروطا، حيث تم التأكيد على أن مستقبل المعونات الأمريكية المقدمة إلى مصر، سيتحدد بمجالات أربعة فقط هي مكافحة الإرهاب، أمن الحدود و أمن سيناء، الأمن البحري بالإضافة إلى صيانة ترسانة الأسلحة المصرية. و الهدف من هذا القرار، هو وضع قيود لتحول دون حصول مصر على نظم تسليح معينة مثل الطائرات و الدبابات[1].

ثانيا : الموقف الأمريكي من الحراك التونسي

يوصف الحراك في تونس بأنه من التجارب الأنجح على الصعيد العربي، و يرجع ذلك إلى اجتماع ظروف موضوعية لم تتوفر للدول العربية الأخرى، فقد تم كسر حاجز الخوف مع ما قام به مواطن بحرق نفسه، و حدث كسر حاجز الخوف في مجتمع متجانس إلى حد ما، بالإضافة إلى أن أسلوب المقاومة البعيد عن استعمال العنف سببا في نجاح ذلك الحراك، بالإضافة إلى موقف الجيش الذي لم يقمع الانتفاضة، و ظل محايدا مما أتاح للانتفاضة أن تأخذ مسارها الصحيح .

كان التجاهل سمة موقف الإدارة الأمريكية على الاحتجاجات التونسية، و رغم العنف من جانب النظام التونسي، إلا أن الإدارة الأمريكية لم توجه اللوم أو النقد، بل تعمدت الصمت و التجاهل. ليتجه موقف الإدارة الأمريكية نحو دعوة الرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** للتخلي عن منصبه تفاديا لتفاقم الأمر، و كان هذا التحول في الموقف الأمريكي مرتبطا بما تعرضت إليه من انتقادات[2].

عرف الموقف الأمريكي من الحراك التونسي تحولات بارزة، فمن التعامل ببرودة تجاه حركة الاحتجاجات الشعبية التونسية في بدايات الثورة، إلى التحول في الموقف الأمريكي مع فشل قوات الأمن التونسية في احتواء الأحداث و قيام الرئيس التونسي **زين العابدين بن علي** بإنزال

---

1 – مصطفى بكري. **الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي**. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. ص 83.

2 – عبد الفتاح بشير. أمريكا و الربيع العربي. **مجلة شؤون عربية**. عدد 146. صيف 2011. ص 60.

الجيش إلى الشارع، أين بدأت تظهر تصريحات الإدارة الأمريكية بأنها تحترم إرادة الشعب التونسي، فيما راحت تراهن على الجيش ليلعب الدور الذي فشلت أجهزة الأمن في لعبه، لينتقل بعدها موقف الإدارة الأمريكية للوقوف إلى جانب المحتجين و مطالبة الرئيس التونسي بالتنحي، كما طلبت الولايات المتحدة من الجيش حسم الموقف، بتولي زمام الحكم و الاسراع في احتواء الوضع الأمني[1].

و بذلك، تميز الموقف الأمريكي عموما بالبطيء في التعامل مع الثورة التونسية، فالمعروف أن الولايات المتحدة كانت على علاقة جيدة مع الرئيس التونسي **بن علي**، و كانت تصفه بأنه العميل النموذجي للولايات المتحدة، مع ذلك فإن المصالح الأمريكية في تونس لم تكن بالغة الأهمية، و لذلك، فالولايات المتحدة غير مستعدة لدعم إعلان قوى الحرية للشعب التونسي، و في خطاب الرئيس الأمريكي و هو خطاب الاتحاد أمام الكونجرس الأمريكي عام 2011، قال أن الإدارة الأمريكية ترى أن الأحداث في تونس تمثل حدثا معزولا، و بالتالي كان الموقف الأمريكي تجاه الثورة التونسية معقدا، لكن من ناحية أخرى، نجد أن دوائر سياسية و مؤسسات ليبرالية في الولايات المتحدة أشادت بالشعب التونسي، بالإضافة إلى مباركة الرئيس **أوباما** ذلك من خلال بيانه الذي تضمن أن الولايات المتحدة تدعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب[2].

و من خلال تحليل مواقف الإدارة الأمريكية من الثورة التونسية، يمكن القول بأن الولايات المتحدة في بدايات الثورة التونسية كان موقفها غير واضح و متردد، فعلى الرغم من الانتهاكات التي حدثت تجاه المتظاهرين، فإن الولايات المتحدة لم تستجب للوضع و لم تتحدث عنه، على الرغم من الانتهاكات التي حدثت، و كان موقف الإدارة الأمريكية مدفوعا بمكانتها كمروجة و داعمة لحقوق الانسان. و لكن مع الانتقادات الشديدة التي وجهت للولايات المتحدة، فإن الإدارة

---

1 – رمزي المنياوي. **الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة و الفوضى: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط.** دار الكتاب العربي. القاهرة. ط1. 2012. ص 189.

2 – يونس كمال . عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس. **السياسة الدولية.** عدد 184 . أفريل 2011 . ص 61.

الأمريكية دعمت الثوار و أشادت بالشعب التونسي في خطاب الاتحاد أمام الكونجرس، و عززت موقفها عندما نادت برحيل الرئيس التونسي **بن علي** مع استحالة وجود امكانية لدعمه.

و مع اتجاه تونس نحو تأكيد خطوات نحو الديمقراطية، كانت الولايات المتحدة على وعي تام من حقيقة أن التيار الاسلامي يمثل خيارا حتميا في مسار الديمقراطية المحتمل، و بالتالي كان القلق الأمريكي من صعود الجماعات الاسلامية المتطرفة، و مع ذلك فمسار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة يفرض التعامل مع الواقع، و قبول أي تيار يمثل نظام الحكم، فكان أن أبدت الإدارة الأمريكية دعمها للعمل الوثيق مع تيار النهضة، و الذي حاز على أغلبية المقاعد في البرلمان [1].

بعيدا عن الخطابات و التصريحات و المواقف المعلنة، تبرز الاشارات العميقة للدور الأمريكي في الثورة التونسية، فقد اتضحت ملامح التغيير من خلال الظهور التدريجي لدور بعض السفارات الأجنبية في تونس كفواعل و محركات خفية تمسك بزمام الأمور، و تتدخل في القرارات و الحوارات السياسية، بل و حتى التعيينات في المناصب الحساسة. و قد بدا الدور الأمريكي واضحا على ساحة الأحداث التونسية منذ 2011، لاسيما بعد خروج عديد المتهمين السابقين بالإرهاب من السجون و حصولهم على حيز كبير من الحرية و التحرك و الاحتكاك بالمجتمع و المشاركة السياسية، و قد تزايد هذا الدور تعاظما بالتوازي مع أحداث الربيع العربي في دول الجوار كليبيا و مصر على وجه الخصوص. حيث يسير نسق الأحداث في الدول المذكورة بشكل متقارب و أحيانا متواز، مما يؤشر إلى تناسق واضح في التدخل في الشأن الداخلي للدول التي شهدت ثورات، و التي أصبحت بعد أقل من ثلاث سنوات بؤرا للتوتر و الإرهاب، و هو ما فتح باب التدخل الأمريكي سياسيا و أمنيا و استخباريا واسعا، على عكس الدور الذي كانت تلعبه خلال فترة حكم الرئيس **بن علي** الذي أحكم الخناق حتى على النفوذ الأجنبي في تونس عن طريق القبضة الأمنية.

1 يونس كمال. مرجع سبق ذكره. ص 62.

هذه المعطيات المتطورة، زادت من قوة مبررات التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لتونس تحت الذرائع القديمة الجديدة لمقاومة الإرهاب. حيث تحولت بعض دول المغرب العربي إلى فضاء جديد لتنامي التطرف الديني و انتشار ظاهرة الإرهاب، و هو ما أعطى الولايات المتحدة خاصة ذريعة قوية للتدخل في الشؤون الأمنية و السياسية خاصة في تونس، التي لم تشهد الأحداث فيها عنفا مسلحا بقدر ليبيا و سوريا. كما ساهمت أحداث الثورة في شبه انهيار للمؤسسات الأمنية و العسكرية في تونس و تزايدت فرص الفساد و التفكك، و عرف المشهد الاقتصادي تراجعا كبيرا مما جعل البلاد تعاني أكثر تحت سلطة الهبات و المساعدات التي تمنحها بعض الدول، بالإضافة إلى المؤسسات المالية العالمية التي باتت تتحكم في القرار التونسي، خاصة ما تعلق باعتماد و تأكيد القائمة التي وضعتها الولايات المتحدة حول تصنيف عديد التنظيمات كجماعات ارهابية[1].

رغم القلق الذي أبدته الإدارة الأمريكية لإمكانية تولي تيار النهضة زمام الأمور في تونس، إلا أنها سرعان ما تقبلت الأوضاع الجديدة، فالقبول الأمريكي المفاجئ بالدور الجديد لما سموه بالإسلام السياسي في المنطقة، مثل منعرجا جديدا على مستوى الخارطة السياسية في المنطقة العربية منها بالخصوص تونس و مصر. ففي تونس كان لحركة النهضة نصيب الأسد في الانتخابات الأولى بعد موجة الاحتجاجات، و هو ما كان منتظرا لعدة مؤشرات سياسية و اجتماعية، و الأكثر من ذلك، بدأ التوجه الأمريكي في المنطقة يميل أكثر إلى اختبار شق جديد في الحكم، و إن كان ذا توجهات إسلامية، فالإدارة الأمريكية أظهرت استعدادا للتعامل مع أنظمة بتوجهات مختلفة، على أن تراعى المصالح المتفق عليها، فالمغامرة الأمريكية في المنطقة منذ البداية، تهدف إلى خلق مشهد جديد على الساحة السياسية في تونس و غيرها من دول المنطقة العربية، لأهداف يبدو أنها غير مرتبطة بالحاضر فحسب، بل إلى استحداث ترتيبات

1 – داود تلحمي. الأبعاد الخارجية للثورات و الانتفاضات الشعبية العربية. **مجلة سياسات**.معهد السياسات العامة. فلسطين. عدد 16. 2011. ص 129.

جديدة للمنطقة، و خلق نوع من الفوضى الطويلة لتنفيذ الأجندة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، و التي تخدم ضمنيا اسرائيل الحليف الاستراتيجي في المنطقة[1].

و بعد استعراض مجريات الثورة التونسية و خصوصية الدور الغربي و الأمريكي أساسا فيها، يمكن القول بأن المخطط الذي تم صياغته قد حقق نجاحا كبيرا من خلال الهزات التي عاشها المجتمع التونسي على عديد الأصعدة، فانتشرت بذلك و تعددت دعاوى التفرقة بين فئات المجتمع و شرائحه، و حتى بين الأحزاب السياسية التي دخلت في صراعات حزبية، زادت من تأزم الوضع الاجتماعي و الاقتصادي عوض معالجته. و هو ما عبد الطريق إلى انتشار عامل الإرهاب، و الذي لم يكن موجودا حتى خلال حكم الرئيس **بن علي**، فقد عملت الاجهزة الاستخباراتية الغربية الأمريكية بخطوات استباقية من خلال الاعتماد على عدد من العملاء من التونسيين و غيرهم داخل الجماعات الدينية المختلفة و الأحزاب، و حتى هياكل الدولة[2]، مما سهل عليه الأخذ بزمام الأمور في البلاد بشكل غير مباشر، و هو ما مكنها تدريجيا من افتكاك سلطة القرار من السلطة المنتخبة عن طريق آليات الحوار و التشاور الدبلوماسي، و التعاون في مكافحة الإرهاب الوافد من الخارج و غيره من الآليات الاستخبارية بالأساس، و التي كانت من أهم توصيات جهاز الاستخبارات الأمريكية للإدارة الأمريكية منذ قيام الثورة[3]، لاسيما بعد النجاح في تأجيج حالة الانقسام و الغليان، عن طريق افتعال حوادث الاغتيال السياسي و العمليات الإرهابية المفاجئة و المتوازية مع المسارات السياسية في البلاد. مما أدّى إلى تغيير آليات التداول على السلطة بشكل غريب و لافت من آلية الانتخاب و الاختيار إلى آلية التعيين عبر الحوار الوطني، و الذي جعل موازين القوى الاجتماعية تتغلب على القوى السياسية المنتخبة، بحجة الحفاظ على تماسك المجتمع و الوحدة الوطنية، التي ساهم نفس من يقومون على الحوار في فترة ما في نسفها، و تكريس انشقاقاتها و تشتتها. و مازال إلى اليوم مخطط التقسيم ساريا في صلب

---

1 – داود تلحمي. الأبعاد الخارجية للثورات و الانتفاضات الشعبية العربية. مرجع سبق ذكره. ص 130.

2 – سرمد عبد الستار أمين. ماذا يجري في الشرق الاوسط : قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية. **سلسلة أوراق دولية**. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. أكتوبر 2011. ص 14.

3 – توفيق المديني. **سقوط الدولة البوليسية في تونس**. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. ط1. 2011. ص 267.

المجتمع التونسي عبر علل التكفير و الإرهاب و التطرف و معاداة الإسلام و غيرها من الدعاوى، بينما تظل القوى الخفية تهيمن على البلاد و تتحكم في قراراته المصيرية و التاريخية بشكل أسوأ من ذي قبل.

إن ما يمكن استنتاجه من الأدوار الاستراتيجية الأمريكية من خلال نماذج الحراك الشعبي الهادئة أو السلمية، هو التعامل بتروي و مسايرة الأحداث على قدر أهميتها و مكانتها على مستوى الترتيبات الاستراتيجية الأمريكية. أما فيما تعلق بالآراء التي تحاول اخراج الدور الأمريكي من تأثيراته في الحالتين التونسية و المصرية، بحجة أن ذلك يتعارض مع المسارات الاستراتيجية الأمريكية الساعية دوما لضمان مصالحها، و أن مصالحها في الدولتين مكفولة و بامتياز في ظل حكم النظامين السابقين، فكيف للولايات المتحدة أن تضحي بمصالحها في فقدان الأنظمة الحليفة. غير أن حقيقة الأمر لا يمكن أن تمحو الدور الأمريكي العميق في الثورات العربية و في تحريكها، و حتى لو سلمنا بوجود عنصر المفاجأة في تعامل الولايات المتحدة مع الثورتين المصرية و التونسية، فإن ذلك لا ينفي ركوب الإدارة الأمريكية موجة الثورات العربية و محاولة الاستفادة منها و من نتائجها قدر المستطاع، من خلال اختراق الثورات و التأثير في فواعلها الداخلية. و في هذا الإطار، ذهب المفكر الأمريكي **نعوم تشومسكي** إلى القول: "أن كلا من مصر و تونس و كذا الدول المماثلة لها، فتوجد لها خطة يتم تطبيقها نمطيا، فإذا كان هناك حاكما ديكتاتوريا مفضلا يواجه مشاكل فقف بجانبه حتى آخر مدى، و لكن عندما يستحيل الاستمرار في دعمه لأي سبب، كأن يتوقف الجيش عن دعمه، فقم بإرساله إلى مكان ما ثم أصدر تصريحات رنانة عن حبك للديمقراطية، ثم حاول الإبقاء على النظام القديم و لكن بأسماء جديدة"[1].

1 – ثائر خليل حمد. **الأمن القومي الأمريكي و التغيير في المنطقة العربية**. دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2016. ص 149.

و هو ما ينطبق على الحالة التونسية و المصرية بشكل كبير، فالولايات المتحدة قبل قيام الثورات كانت على وفاق مع تلك الأنظمة الديكتاتورية، و عند حدوث الثورات، كان موقف الولايات المتحدة غير واضح و متردد، و لكن عندما لم تجد من الأمر مخرجا، و عندما تعرضت للانتقادات بدأت تعترف بالوقائع و تدعمها، فالولايات المتحدة مستعدة للقيام بعلاقات مع أي نظام مهما كان نمط الحكم داخله، طالما أن ذلك النظام يحافظ على مصالحها و يقف في صفها، حتى لو تعارض ذلك مع ما تروج له الولايات المتحدة بشكل دائم كونها الدولة المصدر و الداعمة للقيم الديمقراطية[1] .

إن ما اسفرت عنه التحولات التي عاشتها كل من مصر و تونس، و الوصول المنتظر للتيارات الاسلامية إلى السلطة، و ما رافق ذلك من مواقف متباينة داخليا و خارجيا، بين القبول و التعامل مع الوجه الجديد للسلطة في هذه الدول، و بين ابداء بعض المخاوف من توجهاتها و رفض التعامل معها. و بذلك عاشت هذه الدول نوعا من الاضطراب، و هو ما يؤكد مرة أخرى الدور الخارجي و الأمريكي بالأساس في قلب موازين القوى داخل المنطقة العربية، من خلال ادخال هذه الدول في بيئة من الفوضى، و تأجيج داخلها بتغذية العامل الديني ليمثل مصدر قلق و اضطراب[2].

فالمسار الديمقراطي لم يلقى الاجماع لدى التشكيلات الدينية و خاصة منها المتشددة.على غرار السلفية، على عكس الأحزاب الاسلامية التي تماشت مع مضامينها، لتكون النتيجة حالة من اللا توافق و اللا استقرار التي ميزت البلدين. فالمأزق الحاصل و الذي يقف حائلا دون هدوء الأوضاع هو تفاقم التوتر ليس فقط بين الأحزاب الاخوانية و بقية التيارات اليسارية المعارضة، بل و احتدام الصراع من ناحية ثانية بين تلك الأحزاب و التيار السلفي

1 – حسين حافظ وهيب. قراءة في الأفق الاستراتيجي للدور الأمريكي في رياح التغيير الشرق أوسطية. **سلسلة أوراق دولية**. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد عدد 198. أكتوبر 2011. ص 10.

2 – منصف المرزوقي. المرعبة و المذهلة للثورة العربية. **المستقبل العربي**. عدد 33 . 2011. ص 145.

الرافض تماما للعملية الديمقراطية و المدافع عن مشروع إقامة ما أطلق على تسميته الإمارة الاسلامية و تطبيق الشريعة كخطوة أولى للخلافة[1].

و بذلك تحقق المعنى الحقيقي للفوضى بالمفهوم الأمريكي، و التي لم تكن بناءة على الأقل للدول و الشعوب المعنية، و لعل نماذج الثورات التي يتضمنها المطلب الثالث تؤكد ذلك.

المطلب الثالث: الموقف الأمريكي من الحالات التي شهدت حربا أهلية

رغم وحدة الهدف الذي حرك المساعي الأمريكية للدفع بتغييرات جذرية داخل الدول العربية، إلا أن الولايات المتحدة تعاملت مع كل ثورة عربية بمعزل عن الأخرى، فقد مثل إسقاط بعض الأنظمة، و استبدالها بأنظمة جديدة، تسعى الولايات المتحدة أن تضع هذه الأنظمة الجديدة تحت لوائها و سيطرتها، شكلا من أشكال المرونة و القدرة على التكييف الاستراتيجي لمخرجات الأحداث، فإذا كان تعامل الولايات المتحدة مع الثورات في كل من تونس و مصر مسطرا وفقا للطبيعة السلمية و المهادنة لها، فإنه في الحالة الليبية و السورية اختلف كثيرا، ففي الحالة الليبية كان التدخل الأمريكي جد واضح، حيث قامت الولايات المتحدة بترأس حلف عسكري ضم عدد من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من **القذافي**، أما في الحالة السورية، فقد شددت الولايات المتحدة موقفها عندما وضعت نظام **بشار الأسد** أمام خيارين، فإما القيام بالإصلاحات أو ضرورة التنحي.

أولا: الموقف الأمريكي من الثورة الليبية

لطالما مثلت ليبيا مجالا استراتيجيا هاما لا يمكن اغفاله لدى القوى الغربية، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي، كما أنها تعد من أهم الدول المنتجة للنفط.

أما على مستوى العلاقات الأمريكية الليبية، فكان طابعها العام عدم الاتفاق و الحدة في الخطابات و المواقف المتبادلة بين البلدين، و لعل من أهم الأسباب التي دعت الولايات المتحدة

1 – رمزي المنياوي. **الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة و الفوضى: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط.** مرجع سبق ذكره. ص 189.

إلى تشجيع و دعم الثورة ضد النظام الليبي، كانت مواقف نظام القذافي التي تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما دعم **القذافي** لحركات التحرر السابقة في أمريكا اللاتينية و إيرلندا، و كذلك نفوذه في القارة الافريقية و حجم الاستثمارات الليبية[1]، بالإضافة إلى إعلان **القذافي** المتكرر عن نيته في توحيد العملة الافريقية، و اقامة قوة عسكرية افريقية موحدة لفض النزاعات داخل القارة، و هو ما يعنى تهميشا للدور الأمريكي في القارة الافريقية و المنطقة العربية.

انطلقت الثورة في ليبيا في فيفري من عام 2011، أين تأججت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بتنحي الرئيس **معمر القدافي**، و كان تعامل الأمن الليبي مع المتظاهرين يحمل بعض العنف الذي خلف انتهاكات ضد المتظاهرين، كما اعتمد النظام الليبي على الجيش في محاولة للسيطرة على الاحتجاجات التي أخذت تتجه نحو الانفلات.

و في ظل اتساع نطاق الاحتجاجات في ليبيا، كانت الفرصة مناسبة للإدارة الأمريكية في استغلال الوضع، و كسب مبررات للتدخل و بسط توجهاتها، فكان الموقف الأمريكي منذ البداية واضحا و مركزا على تنحي القيادة الليبية، و بمجرد ابداء النظام الليبي تمسكه بالسلطة، زادت حدة الموقف الغربي بشكل عام و الأمريكي خاصة، و اتضح ذلك من خلال قرار معاقبة النظام الليبي و رموزه، ليأخذ بعدها الموقف الأمريكي المنحى العسكري، من خلال التعبئة التي قامت بها الدوائر الاستراتيجية الأمريكية، و لجوء الإدارة الأمريكية إلى قوات الحلف الأطلسي لتوجيه ضربات ضد الجيش الليبي، و اضعاف مقومات القوة لدى نظام معمر القذافي[2]. فقررت بذلك الولايات المتحدة انتزاع الشرعية الدولية من نظام **القذافي** و مواجهته عسكريا ثم اسقاطه، و حتى لو حمل الموقف الأمريكي و تطوراته من الثورة الليبية، بعضا من الشعارات المتسترة وراء القيم الديمقراطية، أو فقط بغرض التدخل لانتصار الحرية في ليبيا، فإن ذلك لا يمكن أن يخفي حقيقة

---

1 -Douglas Little, On the History of Relations: To the Shores of Tripoli: America, Qaddafi, and Libyan Revolution. 1969-1989. **The International History Review**. vol. 35. no. 1 2013. p 71

2 – توفيق شومان. الثورات العربية: البنى و الهياكل و المنطلقات. **مجلة حمورابي للدراسات**. مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية. بغداد. عدد 1. ديسمبر 2011. ص 27.

التدخل العسكري الذي جاء ترجمة لما احتوته الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة، و البارزة أكثر من خلال وثيقة الأمن القومي الصادرة في عام 2010. فالموقف الأمريكي الذي يتسم بالواقعية هو أكثر ارتباطا بالنفط و الغاز و المصالح الأمريكية، من تعبيره عن دعم الثورة و الديمقراطية[1]. و حتى مع التسليم بأن ذلك لا يتصل مباشرة بالمصالح الأمريكية، لأن هذه الأخيرة توقفت عن استيراد النفط الليبي منذ مدة، فإن الحرص الأمريكي على تأمين مصادر النفط لصالح حلفائها في أوروبا، و ما يمثله من دافع قوي لتماسك حلف شمال الاطلسي و دورة الاستراتيجي، و الأهم من ذلك، ما ارتبط بالاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، التي تقوم أساسا بالعمل على حرمان المنافسين مثل الصين و روسيا من النفاذ إلى الموارد و محاصرتها، مما يجعلها أكثر قدرة على منافسة الولايات المتحدة في النظام العالمي، ففي ظل التوجهات التي حملها نظام **القذافي**، و التقارب الذي كان يربطه بالقوى التي تعتبرها الولايات المتحدة عدوة أو على الأقل منافسة[2]. جاءت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لتقف دون أي مواقف و تحالفات، تضعف من مكانتها في مواجهة القوى المتصاعدة.

رغم وضوح الرؤية الاستراتيجية للإدارة الأمريكية تجاه الثورة الليبية، و وقوفها منذ البداية مع اسقاط النظام، إلا أن تحليل الموقف الأمريكي، يبرز تدرجا و تذبذبا في المواقف تجاه قرار التدخل العسكري، فقد عارض الكونجرس الأمريكي بشدة قرار التدخل العسكري في ليبيا بسبب الأزمة الاقتصادية في أمريكا، و أن التدخل العسكري سوف يكون مكلفا، و أن الشارع الأمريكي ليس مستعدا لتقبل الأمر، خصوصا في ظل المأزق الذي نتج عن تجارب التدخل السابقة في كل من العراق و أفغانستان .

كما شهدت إدارة **أوباما** انقساما حول قرار التدخل العسكري في ليبيا و تبعاته من تكاليف باهظة، و مع ذلك توفرت هناك عدد من المصالح شجعت فكرة التدخل العسكري في ليبيا، منها أن بعض التقارير التي أعدتها الأجهزة الاستخباراتية، أكدت محدودية المقدرات العسكرية للجيش

1 -Jason Pack. Libya is Too Big to Fail: International Intervention is the Right Move - and Not Just for Humanitarian Reasons**. Foreign Policy**. 18/3/2014.

2 – فؤاد نهرا. أمريكا و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. **مجلة شؤون الأوسط.** مركز الدراسات الاستراتيجية. بيروت. عدد 139. صيف 2011. ص 46.

الليبي، بالإضافة إلى توفر الرغبة لدى بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية في دعم فكرة رحيل **القذافي**، كما كان هناك تأييد من جانب جامعة الدول العربية للتدخل العسكري، دون اغفال بعض المصالح لدول أوربية و على رأسها فرنسا و بريطانيا[1].

فكانت خطوات إدارة **أوباما** بداية بفرض عقوبات على ليبيا، و بتجميد حوالى 30 مليار دولار من الأصول المالية الليبية في الولايات المتحدة. و في الوقت نفسه، عملت الإدارة الأمريكية جاهدة على تحقيق توافق دولي بشأن ليبيا، و فرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى ليبيا، و أكد على محاكمة **القذافي** أمام المحكمة الجنائية الدولية، معززة جهودها من خلال دفع الأمم المتحدة إلى إصدار قرارها بفرض عقوبات على النظام الليبي، حيث اعتبر الرئيس الأمريكي **أوباما** أن نظام **القذافي** يجب أن يحاسب بسبب استمرار انتهاك حقوق الإنسان و المعاملة الوحشية للشعب الليبي، الذي خرج للمطالبة بحقه في الحرية و في حياة كريمة .

يذكر أن قرار الأمم المتحدة تضمن عدة نقاط أهمها: تجميد الأرصدة المالية، حظر بيع الأسلحة و منع السفر إلى ليبيا، بالإضافة إلى التأكيد على دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها النظام ضد أفراد من الشعب الليبي. لتأتي الخطوة الحاسمة من خلال تدخل الولايات المتحدة في ليبيا عن طريق حلف الناتو، و بدأت العمليات العسكرية للحلف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و بريطانيا بعد صدور قرار مجلس الأمن، و الذي يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا، و كانت من الدول المشاركة في عمليات الناتو العسكرية ضد نظام **القذافي**(الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، كندا، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، حيث ركزت العمليات العسكرية على اضعاف المواقع الحيوية للنظام الليبي، و دعم الثوار الليبيين بالسلاح و التقنيات اللازمة. فضلا عن دور الإعلام الأمريكي في الترويج للحرب، و قوته في اقناع الرأي العالم العالمي بوحشية النظام الليبي و استبداده في حق الشعب الليبي، ما يلقى بالمسؤولية على الولايات المتحدة للتدخل لنشر الديمقراطية و الحرية في ليبيا.

---

1 – يوسف الصواني. **ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2013. ص 13.

يتضح من خلال حجم الحملة العسكرية التي نفذها حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، تمسك هذه الأخيرة بتنفيذ مخططاتها الاستراتيجية في المنطقة العربية، فالمقارنة البسيطة بين حجم المقدرات العسكرية للنظام الليبي و ما قابلها من حشد لقوات الناتو مدعوما من مجموعة دول غربية و عربية، عدم التكافؤ بين الهدف و الامكانات المرصودة لتحقيقه. هذا ما يضع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، التي لا يمكن أن تتحدد بإسقاط نظام سياسي لا يقارن وزنه و لا قدراته تماما مع قدرات الولايات المتحدة، فصحيح أن تجارب التدخلات العسكرية التي قادتها القوات الأمريكية في أكثر من منطقة، خلقت هناك انقساما داخليا على مستوى مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة بخصوص قرار التدخل العسكري في ليبيا، و بالتالي عملت على تقاسم أعباء هذه المهمة مع حلفاء لها و أعداء للنظام الليبي، غير أن حجم الدمار و استراتيجية الضربات العسكرية الموجهة إلى ليبيا كشفت بما لا يدع مجالا للشك المخطط الأمريكي الهادف إلى نشر المزيد من الفوضى و اللا استقرار في ليبيا و المنطقة العربية بشكل عام.

و قد أبرزت دراسة في جامعة هارفارد، أن ما قام به الناتو من ضربات جوية أوسع بكثير من هدف القضاء على نظام **القذافي**، و هو ما جعل أمد الحرب أطول ست مرات مما يمكن أن يكون عليه الحال بلا التدخل العسكري، كما أن عدد الضحايا تضاعف سبع مرات على الأقل بالإضافة للانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان و الاستخدام غير المميز للقوة بين المدنيين و المسلحين. و بالتالي، فإن تدخل الناتو أطال أمد الحرب لسبعة أشهر أخرى، و تسبب في مقتل نحو سبعة ألاف شخص، و لذلك كان الهدف ليس فقط اضعاف قوات النظام الليبي، و إنما نشر الفوضى و الدمار و السماح للعديد من الجماعات من التكاثر و التوسع من خلال منحها أسلحة ثقيلة، أين تم تزويد عديد القوى المعارضة بالسلاح، من دون حتى التفريق بين الجماعات المعتدلة التي تمثل المعارضة، و بين أخرى متطرفة. مما أدي إلى انتشار السلاح بشكل رهيب في ليبيا و وصوله للعناصر المتطرفة، و هو ما يعني المزيد من الفوضى و الاقتتال[1].

1 – يوسف الصواني. **ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة**. مرجع سبق ذكره. ص 17.

ثانيا: الموقف الأمريكي من الثورة السورية

كانت بداية الاحتجاجات في سوريا في فيفري 2011، حيث انطلقت المظاهرات الشعبية في بعض المناطق في سوريا ثم انتقلت إلى معظم المدن السورية.

و بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية التي تتميز بها سوريا، و طبيعة توجهاتها السياسية التي لطالما طبعت بالمواجهة للغرب و الولايات المتحدة، بالإضافة إلى احتضانها و دعمها للحركات المقاومة في منطقة الشرق الأوسط، سواء حركة حماس أو حزب الله اللبناني، فضلا عن مكانة النظام السوري المشابهة إلى حد بعيد للنظام في ليبيا، فكما هو الحال مع نظام **القذافي** لم يكن الرئيس السوري **بشار الأسد** يلقى الاجماع و القبول لدى عديد الزعماء في العالم الغربي أو حتى العربي.

و يمكن فهم الموقف الأمريكي من الثورة السورية، من خلال الوقوف عند بعض الميزات التي اختصت بها الحالة السورية، اختلفت فيها عن الحالات السابقة المذكورة، و وضعت الكثير من الغموض و التعقيد حول هذه الثورة:

- فقد تميزت الاحتجاجات في سوريا بالاختراق منذ بداياتها، حيث عملت الاستخبارات الغربية و على رأسها الأمريكية على إيجاد يد لها داخل تنظيمات المحتجين، من خلال التأطير و التوجيه من جهة، و من جهة ثانية دفع هذا الاختراق النظام السوري إلى استعمال النهج الأمني في التعامل مع المتظاهرين، من خلال اتساع نطاق الاحتجاجات، و تزايد عمليات العنف، القنص و التفجيرات الموجهة ضد المتظاهرين أو حتى أفراد من الجيش السوري، هذه المعطيات فرضت التعامل الأمني و الحل العسكري لمواجهتها من طرف النظام السوري[1].

1 – جيفري وايت. روسيا في سوريا: التداعيات العسكرية. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. نشر بتاريخ: 15 سبتمبر 2015.على الرابط :
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russia-in-syria-part-2-military-implications

و من خلال ذلك، يبرز الدور الريادي للولايات المتحدة في تحريك الشارع السوري، بالاعتماد أولا على تدريب و اعداد فئات مهمة من الشباب السوري، و توفير الأطر القيادية التي تشرف على تحركاتهم، كما دعمت موجة الاحتجاجات من خلال المنصات الاتصالية، التي اعدت خصيصا لتسهيل تناقل المعلومات و الصور دون رقابة أو تأثير الجهات الرسمية في سوريا. بالإضافة إلى توظيف عدد كبير من الجواسيس و القناصين دخلوا الأراضي السورية بدعم من دول الجوار السوري، أو حتى أنهم دخلوا في صورة إعلاميين ينتمون لمحطات اعلامية شهيرة. و هو ما ينقلنا إلى ميزة أساسية تخص الثورة السورية، و تتمثل في انتقالها السريع إلى طابع العنف و المواجهة المسلحة، فمن جانب النظام، تناقلت عديد المصادر و التقارير حيثيات التعامل العنيف للنظام السوري مع المتظاهرين، و من جانب الشارع، لا يمكن اغفال الانتقال اللافت لبعض التنظيمات الداعمة للاحتجاجات إلى عسكرة نشاطها، و ممارسة ضغط أكبر على النظام لإرباكه و اضعاف موقفه على المستوى الدولي، فيما تعلق بالانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، فقد اشتغلت المخابرات الغربية و الأمريكية طويلا من أجل تأطير العديد من فعاليات المجتمع المدني في سوريا، مدعمة إياها ببعض النخب من المعارضة التي تدين بالولاء للقيم اللبرالية و الديمقراطية الأمريكية[1].

- يمكن اعتبار الثورة السورية النموذج الأقرب إلى التطابق مع المسار الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة العربية، و الرامي إلى تغيير الأنظمة التقليدية، فقد مثل النظام السياسي في سوريا، قطبا للممانعة و المواجهة للغرب و للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية، و بذلك يكون النظام السوري الأنسب مع ما تقوده الولايات المتحدة من حملة، و ما تروج له من فوضى لتغيير موازين القوى في المنطقة لصالحها، عكس الحالات الأخرى(تونس، مصر و ليبيا بدرجة أقل). و مع ذلك، فإن القول بأن النظام السوري

1 -Yoshiko Herrera.Andrew Kydd. U.S. and Russian Interventions in Syria: U.S. Goals and Interests. Excerpted from The U.S. and Russian Interventions in Syria: Room for Cooperation or Prelude to Greater Conflict?. P 2. In site : https://daviscenter.fas.harvard.edu/sites/daviscenter.fas.harvard.edu/files/US_Goals.pdf

يمثل مصدر مواجهة و تحد للتوجهات الأمريكية في المنطقة لا يلقى الاجماع، كون الممانعة و المقاومة للغرب لا تمثل سوى عناوين و شعارات يوظفها النظام السوري لكسب المزيد من الولاء داخليا، و توجيه الأنظار عن تحدياته، من خلال فكرة العداء للغرب و دعم التوجه القومي العربي.

- البعد الإقليمي و الدولي للثورة السورية، و هي الخاصية التي أضفت الكثير من التعقيد على مسار الثورة السورية، و جعلت منها ثورة تتخطى أهمية و نطاق و حتى تداعيات النماذج السابقة من الثورات، فالنظام السياسي السوري استمد الكثير من مميزاته و تماسكه من شبكة علاقاته الاقليمية و الدولية، و هو ما يوضح تصورين للتوجه الأمريكي حول الثورة السورية، فالتقارب السوري الإيراني يشكل مصدر قلق للإدارة الأمريكية[1]، كون توجهات النظام السوري تفتح المجال واسعا أمام تجسيد مشروع التمدد الإيراني، الذي يهدد مصالح الولايات المتحدة و حلفائها في المنطقة، فضلا عن التحدي الذي تفرضه العلاقات السورية الروسية. لذلك، فالتوجه الاستراتيجي الأمريكي سار حول امكانية الضغط على القوى الإقليمية و الدولية المنافسة، من خلال انجاح الثورة السورية و الإطاحة بالحليف المهم في المنطقة العربية، و بالتالي وضع حدود لتمدد القوى الإقليمية و الدولية المنافسة، و التي تعتمد كثيرا على علاقاتها مع النظام السوري في توسيع مجال منافستها للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية خاصة. و من زاوية أخرى، فالامتدادات الإقليمية و الدولية للنظام السوري، تطرح العديد من التحديات و التعقيدات، لأن الأمر يتعلق بمصالح استراتيجية لقوى ذات وزن إقليمي و دولي، فإذا تحدثنا عن المصالح الروسية مثلا، نجد أن السبيل الوحيد أمامها لبلوغ المياه الدافئة و البحر الأبيض يتمثل أساسا في قاعدة طرطوس، التي تعد مصدر تزود بالوقود و الصيانة للسفن الروسية العابرة، و بذلك فقدان هذا المنفذ يعنى نهاية وجود أية قاعدة

1 – جيف ميسون ودينيس ديومكين. أوباما و بوتين على طرفي نقيض في الأمم المتحدة بشأن التعاون مع الأسد. رويترز. نشر بتاريخ: 28 سبتمبر 2015 . على الرابط:
https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0RS2I520150928

بحرية لروسيا في البحر المتوسط، و هذا أمر مؤثر و خطير على الدور الروسي الدولي و الإقليمي في الشرق الأوسط، فالضربة التي ستوجه لروسيا في هذه الحالة لا تتعلق فقط بوجودها البحري العسكري في البحر المتوسط، و إنما بوضعها البحري الدولي[1]. و لذلك، كان من المتوقع دفاع الطرف الروسي عن تواجده في المنطقة، و هو ما يعني صمود و تماسك النظام السوري، عكس ما حدث مع بقية التجارب.

من خلال هذه الخصائص، يمكن رصد تطور الموقف الأمريكي من الثورة السورية، ذلك الموقف الذي كثيرا ما وصف بالمرتبك و المتردد. فالرهانات الاستراتيجية التي تحرك الإدارة الأمريكية نحو دفع الثورة السورية باتجاه النجاح و تحقيق التغيير المنشود، تواجهها تعقيدات خاصة بالحالة السورية و مدى ارتباطاتها الإقليمية و الدولية.

و اتسم الموقف الأمريكي منذ بداية الثورة السورية، بدعوة النظام السوري إلى تسريع القيام بإصلاحات، فظلت التصريحات الأمريكية مقتصرة على وقف العنف و تلبية مطالب المتظاهرين. و بعد ذلك انتقلت إدارة الرئيس **أوباما** إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، من خلال العقوبات المالية و الاقتصادية، و التي شملت الرئيس **بشار الأسد** و عدد من المسؤولين السياسيين و الأمنيين في نظامه، بحجة استخدامه العنف ضد المتظاهرين، فكانت بذلك طبيعة التوجهات الأمريكية ثابتة في فرض العقوبات، قبل تحويل الموقف إلى المسار العسكري، و التدخل بشن هجمات و توجيه ضربات عسكرية، مستندة في ذلك على حجة انتهاكات حقوق الانسان في سورية و استخدام العنف ضد المتظاهرين، بهدف الضغط على النظام السوري لتعديل سياسته كمرحلة أولى[2].

---

1 – آنا بورشفسكايا. في سوريا. بوتين يخاطر تكرار خطأ الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. نشر بتاريخ: 15 سبتمبر 2015. على الرابط:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/in-syria-putin-risks-repeating-the-soviets-union-afghanistan-mistake

2 -Michael Weiss. Intervention in Syria? An Assessment of Legality. Logistics and Hazards. The Henry Jackson Society. Project for Democratic Geopolitics. December 2012. P7.

و من زاوية أخرى، تميز الموقف الأمريكي من الثورة السورية بالتحفظ حول إمكانية دخول الولايات المتحدة في عمل عسكري، و ذلك طبعا نتيجة التجارب السابقة التي كلفت الولايات المتحدة كثيرا دون بلوغ نتائج واضحة. لذلك، ترجمة رغبتها في تغيير النظام السوري من خلال محاولة التأقلم مع مسار التغيير في ظل استراتيجية لا تؤدي إلى جر الولايات المتحدة إلى تدخل عسكري مباشر، و بالتالي فهي فضلت نهجا يتيح لها التحكم في الوضع في سوريا و التأثير في نتائج التغيير، خاصة في ظل عدم وضوح الرؤية الأمريكية حول تداعيات الثورة، لاسيما مع التعقيد التي تفرضه بعض الفواعل الاقليمية أو الدولية المتمسكة بنظام **بشار الأسد**، ما شكك إدارة الرئيس **أوباما** حتى في نجاعة الخيار العسكري، و قدرته على حسم الأمور لصالح الولايات المتحدة[1].

و لعل ما يؤكد ذلك، الجمود الدبلوماسي الأميركي، من خلال نتائج اتفاق جنيف، حيث توصلت أطرافه إلى اتفاق يتألف من ست نقاط لحل الأزمة السورية، لكن تنفيذ الاتفاق تعثر بسبب الاختلافات بين الطرفين الروسي و الأمريكي حول مستقبل الرئيس **الأسد** في المرحلة الانتقالية، ففي حين أصرت روسيا على أن الاتفاق لا يشير إلى رحيل **الأسد**، تمسكت الولايات المتحدة بموقفها في أن **الأسد** لا يمكن أن يكون جزءا من أي مرحلة انتقالية. هذا ما جعل الموقف الأمريكي يتخذ نوعا من الدبلوماسية في التعامل مع الملف السوري، فقد زاد تحفظ الموقف الأمريكي من الثورة السورية، بالنظر إلى أن مسار دعم و تسليح المعارضة طرح العديد من المخاوف لدى الإدارة الأمريكية، فعدم وضوح التوجهات السياسة للتنظيمات المعارضة للنظام السوري و اتساع نطاق استعمال السلاح في الثورة السورية، طرح بشدة فكرة تهديد أمن إسرائيل[2]، بالإضافة إلى التخوف من جر الولايات المتحدة إلى التدخل العسكري في سوريا مما قد يودي إلى نتائج مشابهه أو أسوأ مما حدث في العراق. خاصة و أن الثورة السورية تحولت و في وقت قياسي إلى واحدة من أخطر التحديات في التاريخ الحديث، أين أخذت صورة أزمة اجتماعية

---

1 -Ibid.

2 – عادل الجوجري. **المؤامرة الصهيونية على سوريا**. المركز العربي لخدمات الصحافة و النشر مجد. القاهرة. 2012. ص 119.

سياسية عميقة، تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، و قد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلية فيها سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا على المستويين الداخلي و الخارجي، و ما زاد من تعقيدها أكثر أخذها أبعادا متعددة، أدت إلى مشهد غير مسبوق من العنف رافقه تدخل قوى خارجية في دعم أطرافه.

لذلك، كانت مسألة دعم تنظيمات المعارضة السورية بالأسلحة، هي الورقة الممكنة في يد الإدارة الأمريكية بعد تراجع أي فرصة أخرى لحسم الصراع في سوريا. و في الوقت ذاته، كانت من أكثر المسائل توضيحا لتباين الموقف الأمريكي، فقد مثل هاجس التطرف و وقوع الأسلحة في أيدي تنظيمات إرهابية، حسب تصنيف الإدارة الأمريكية مصدر تحفظ، فكانت بذلك مساعداتها تقتصر على أسلحة خفيفة و معدات للرؤية الليلية، بالإضافة إلى تأمين معلومات استخباراتية كالإشعار المبكر بتحركات القوات النظامية، كما شددت الإدارة الأمريكية على دول الجوار المساهمة في دعم المعارضة السورية على نوعية الأسلحة الممنوحة من جهة، و طبيعة التنظيمات التي تمنح لها هذه المساعدات من جهة ثانية[1].

كان انتشار عديد الجماعات المسلحة المتشددة، و اتساع مجال سيطرتها على الأراضي السورية، نقطة تحول على مستوى الرؤية الاستراتيجية الأمريكية لتداعيات و مكاسب الثورة السورية، خصوصا في حال كسب هذه الجماعات رهان معركتها ضد القوات النظامية، و فقدان السيطرة عليها، ما قد يؤدي إلى تداعيات غير محسوبة، سواء على أمن المنطقة أو أمن إسرائيل خاصة، ما زاد من تمسك الإدارة الأمريكية بالحل الدبلوماسي، رغم الشروط التي يضعها النظام السوري و حلفاؤه من إلغاء بند تنحي الرئيس **بشار الأسد** من أي تسوية قد تحدث.

ساعدت هذه المعطيات النظام السوري على حسم عديد معاركه ضد الجماعات المسلحة لصالحه، و سمحت له من استعادة السيطرة على عدد من المناطق و المدن المهمة على غرار مدينة القصير ذات المكانة الاستراتيجية، ما دفع بإدارة **أوباما** إلى العدول عن موقفها، مقررة بذلك

1 – إبراهيم قيسون. **تباين المواقف الروسية الأمريكية في سوريا**. مركز طوران للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية. تركيا. 2017. ص 8.

التوجه نحو تقديم أسلحة نوعية لما وصفتهم بقوى المعارضة المعتدلة، كما جندت عددا من الخبراء و الضباط الأمريكيين في كل من الأردن و تركيا، لتدريب أعداد كبيرة من مقاتلي المعارضة، قصد تغيير موازين القوى لصالحها، و اضعاف قوة النظام و مركزه التفاوضي قبل الجولة الثانية لمؤتمر جنيف[1]. بل و ذهبت الإدارة الأمريكية إلى حد التلويح بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، ردا على دعوات لمنظمات حقوقية و تقارير تؤكد استعمال النظام السوري للأسلحة الكيماوية في بعض المناطق السورية، و على الرغم من اقرار الرئيس **أوباما** بأن استخدام النظام السوري للأسلحة المحرمة دوليا تعد خطا أحمرا لا ينبغي تجاوزه، بل و يجب الرد عليه بقوة، إلا أن فشل إدارة **أوباما** في تعبئة حلفائها للمشاركة في تنفيذ ضربة عسكرية على سوريا، أربك الموقف الأمريكي، و فرض عليه التسليم بالمقترح الروسي القاضي بتخليص النظام السوري من ترسانته الكيماوية، مقابل تجنب أي عمل عسكري ضد سوريا*.

المؤكد هو أنه تم استثمار مسألة السلاح الكيماوي عندما أعلن الرئيس **أوباما** توجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري، و اتضحت مكاسب الولايات المتحدة من خلال قضيتين تعتبران انتصارا للولايات المتحدة، على اعتبار أن التهديد بضرب النظام مكن الولايات المتحدة من التخلص من سلاحه الكيماوي بما يضمن أمن إسرائيل و تفوقها. و النقطة الثانية، التوصل إلى توقيع الاتفاق النووي مع إيران مقابل أن لا يكون هناك ضربة للنظام السوري. رغم أن هذه المكاسب لم تتحقق فعليا.

و بالنظر إلى هذه المعطيات، لم يكن أمام الإدارة الأمريكية لبلوغ مساعيها الاستراتيجية إلا العمل بعيدا عن خيار اسقاط النظام السوري، ذلك بالنظر إلى التعقيدات المحيطة به، إذ لجأت الإدارة الأمريكية مرة أخرى إلى ممارسة المزيد من الضغط على النظام السوري، من خلال سحب

---

1 ـــــــــــــــــ.في أسباب تغير الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. الدوحة. عن موقع: **www. Doha Institute. Org/ releas/727d1855.**

* لم تأخذ عملية التخلص من الترسانة الكيماوية للنظام السوري الجدية اللازمة، سواء من طرف المجتمع الدولي بالنظر إلى التكاليف الباهظة التي تستلزمها العملية، أو من طرف النظام السوري الذي تماطل كثيرا في الاستجابة لقرار التخلص من الترسانة.

الاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي للنظام السوري لديها، و في مقابل ذلك قبول اعتماد و تمثيل الائتلاف السوري المعارض، كما ضغطت على عديد الدول الغربية و العربية لسحب اعترافها بالتمثيل السوري، ذلك بغرض فرض عزلة دولية على النظام السوري، فضلا عن تمسكها الشديد بدعم الفصائل المعارضة سياسيا و لوجيستيكيا، أين رصدت الإدارة الأمريكية ما قيمته 27 مليار دولار كمساعدات للجيش السوري الحر[1].

إن الملاحظ من خلال تطور الموقف الأمريكي من الثورة السورية، هو تراجع حدة هذا الموقف، ما تعلق بالتمسك بتنحي الرئيس **بشار الأسد**، أو احتمال توجيه ضربة عسكرية ضده، أمام الجهود الدبلوماسية التي أضحت من المنظور الأمريكي الخيار الممكن في ظل تماسك النظام السوري، و تمسك بعض الأطراف الإقليمية و الدولية ببقائه. إلا أن خيار التصعيد لم يكن مستبعدا، و إنما يرتبط اللجوء إليه بتطورات الوضع و طبيعة المساومات الدولية و الإقليمية.

و من المحطات البارزة في تطور الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية، دخول القوات الأمريكية و بالتنسيق و التعاون مع بعض حلفائها في عمل عسكري على الأراضي السورية، ليس لتوجيه ضربات ضد النظام السوري، و إنما لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامي داعش الذي اتسع نطاقه و زادت قوته و تأثيراته، و بذلك أصبح اهتمام الولايات المتحدة منصبا حول دعم مقاتلي المعارضة لوقف انتشار و تأثير تنظيم داعش الإرهابي، و تراجع مقابل ذلك موقفها تجاه تطورات الأزمة السورية[2]. فرغم ما أشيع عن حقيقة هذا التنظيم و مصدر نشوئه و تمويله، تمكن هذا التنظيم و في فترة وجيزة عديد التوازنات على أرض الصراع، و تحويل الأنظار داخليا و خارجيا عن حقيقة الأزمة السورية– بين معارضة تعمل على اسقاط النظام و رد فعل النظام في محاولة التماسك و الحفاظ على مكانته– إذ تبادلت جل اطراف الصراع في سوريا التهم حول المسؤولية في ولادة و تعاظم قوة و تأثير هذا التنظيم. و بين هذا و ذاك، مثلت محاربة تنظيم داعش فصلا من فصول تطور الأزمة السورية، و الأهم من ذلك أنها أكدت تراجع ملف الأزمة السورية على

1 – إبراهيم قيسون. **تباين المواقف الروسية الأمريكية في سوريا**. مرجع سبق ذكره. ص 10.

2 – المرجع نفسه. ص 11.

مستوى سلم أولويات الإدارة الأمريكية، مقابل اهتمامها بمحاصرة و القضاء على تنظيم الدولة الإسلامي من جهة، و الاهتمام بإيجاد حلول للمف النووي الإيراني. و بذلك انتهجت الإدارة الأمريكية خطة قيادة و توجيه الأزمة السورية من الخلف، فأصبح الخيار الأمريكي مرتكزا حول تجنب أي انغماس عسكري مباشر في الأزمة السورية، مقابل تحريك و تحفيز الحلفاء الأقرب إلى الأزمة و إدارتها من خلالهم[1].

و بمجيئ إدارة جديدة في الولايات المتحدة بقيادة الرئيس **دونالد ترامب**، أخذ الموقف الأمريكي تجاه الأزمة السورية يميل عكس توجهات إدارة **أوباما**، من خلال الانخراط أكثر في الأزمة السورية، فقد عرفت حرب الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش الجدية اللازمة في القضاء عليه نهائيا، من خلال تركيز إدارة **ترامب** أكثر على تدعيم و تسليح قوى المعارضة، لدفعها ميدانيا لتحقيق انتصارات على تنظيم الدولة الإسلامي، و امتد الدعم ليشمل الأكراد و بعض الميليشيات التابعة لهم على الحدود السورية التركية[2].

و لعل هذا التطور في الموقف الأمريكي، يؤكد سير الإدارة الأمريكية الجديدة نحو نمط جديد من العلاقات مع القوى الدولية و الإقليمية المنخرطة في الأزمة السورية، و أن ما يؤكد ذلك هو الضربة الأمريكية على قاعدة عسكرية سورية في منطقة الشعيرات، و التي وجهت الإدارة الأمريكية من خلالها رسالة قوية لإيران، في محاولة للحد من تغلغلها داخل سوريا و المنطقة بشكل عام، إذ تبعت هذه الضرابات بقرار الرئيس **ترامب** التراجع عن الاتفاق النووي مع إيران*، و الذي تم توقيعه خلال إدارة **أوباما**، معتبرا إياه فرصة لإيران لزيادة تمددها في المنطقة.

---

1 ـــــــــــ.في أسباب تغير الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية. مرجع سبق ذكره.

2 – المرجع نفسه.

* اتفاق توصلت إليه إيران مع مجموعة "5+1" ينظم رفع العقوبات المفروضة على طهران منذ عقود، و يسمح لها بتصدير و استيراد أسلحة، مقابل منعها من تطوير صواريخ نووية، كما لا يشترط الاتفاق على إيران تفكيك منشآتها النووية، ما يعني الاحتفاظ بقدرتها على التحول إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق إذا قررت ذلك. كما وافقت إدارة الرئيس أوباما على تخفيض مخزون إيران من اليورانيوم المخصب. و تعد هذه النقاط التي تبقي على المعرفة النووية الإيرانية و بنيتها التحتية قائمتين، أكثر ما يقلق معارضي الاتفاق. غير أن إدارة الرئيس أوباما أيقنت بأن تفكيك البنية

و مع ذلك استمرت الإدارة الأمريكية الجديدة في اتباع نهج دعم و تسليح بعض الفصائل المعارضة لضمان انهاك و استنزاف قدرات النظام السوري و حلفائه، و هو ما يعني ابتعاد اسرائيل مرة أخرى عن مشهد الصراع في المنطقة، فالإدارة الأمريكية أيقنت بأن تطورات و تعقيدات المشهد السوري، لم تبقي مصلحتها في الاهتمام بإسقاط نظام **بشار الأسد**، ففي ظل هذه المعطيات لا يمكن للولايات المتحدة أن تضمن ولاء النظام القادم في سوريا[1]، لا سيما و أن البديل الاسلامي ممثلا في تيار الإخوان المسلمين، سقط من حسابات الإدارة الأمريكية– فهو لا يضمن الولاء المطلوب للولايات المتحدة– خاصة بعد تجربتي تونس و مصر، حيث أن مسار أسلمة الدولة لا يخدم الخيارات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

يمكن القول، أن الموقف الأمريكي من الأزمة السورية خلال بداية فترة حكم الرئيس **دونالد ترامب**، تميز بالدفع نحو تعزيز التواجد العسكري الأمريكي على الأراضي السورية، بغرض

التحتية النووية الإيرانية كليا يعد أمرا غير واقعي، و يمكن أن يعصف بفرص التوصل إلى اتفاق ، و بأن أي عمل عسكري لإرغام إيران على تفكيك برنامجها كليا سيكون غير مضمون النتائج، و في أحسن الحالات سيؤخر البرنامج سنوات قليلة فحسب، بل قد يؤدي إلى تعجيل إيران بتصنيع قنبلة نووية للدفاع عن نفسها مستقبلا. و كبديل من ذلك، نجحت إدارة أوباما في انتزاع موافقة إيران على أربع آليات رئيسة كفيلة بأن تغلق جميع السبل أمام إيران لصنع أسلحة نووية، و هذه الآليات هي:

1. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة نتنز.
2. وضع قيود على إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب في منشأة فوردو.
3. منع إنتاج البلوتونيوم عالي التخصيب في مفاعل أراك .
4. ضمان وصول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أي منشأة في إيران، بما في ذلك المنشآت العسكرية، وذلك للتأكد من عدم وجود برامج نووية تسليحية سرية.

موجود على: Statement by the President on the Framework to Prevent Iran from Obtaining a Nuclear Weapon," The White House, Office of the Press Secretary, April 02, 2015, at: http://1.usa.gov/19MIeJ2

1 – إبراهيم قيسون. **تباين المواقف الروسية الأمريكية في سوريا**. مرجع سبق ذكره. ص 11.

محاربة الجماعات المتطرفة و على رأسها تنظيم الدولة الإسلامي و تصفيتها نهائيا، و في مقابل ذلك، مواجهة التحديات التي يفرضها التمدد الروسي الإيراني على حساب التراجع الأمريكي في المنطقة، الذي اتهم فيه **ترامب** الإدارة السابقة بأنها تتحمل مسؤولية هذا التراجع مقابل اعطاء الفرصة أكثر للتحركات و الأدوار المتزايدة لمنافسي الولايات المتحدة.

و بذلك، كان اهتمام إدارة **ترامب** بعودة سيطرة فصائل المعارضة المدعومة من طرف الولايات المتحدة، و التي تمثل نهجها الاستراتيجي في مساومة النظام السوري و حلفائه، ففي ظل الانتصارات التي توالى تحقيقها من طرف النظام السوري على الميدان، كان على الإدارة الأمريكية إعادة موازين القوى لصالح حلفائها على الأرض السورية، و بالتالي العمل أكثر على محاصرة النظام السوري و اضعاف قدراته التفاوضية، بالموازاة مع اضعاف منافسيها من الفاعلين في الأزمة السورية، فعادت مرة أخرى قضية استعمال الأسلحة الكيماوية كحجة للتهديد بشن ضربات عسكرية على النظام السوري، و هو ما تجسد من خلال الضربات العسكرية بتاريخ 14 أفريل 2018، و التي شارك الولايات المتحدة فيها كل من فرنسا و بريطانيا. و من خلال قراءة في تفاصيل هذه الضربات، يمكن القول أنها جاءت بغرض تخفيف الضغط على تنظيمات المعارضة الموالية للولايات المتحدة، و محاولة فرض منطق تقاسم النفوذ على الأراضي السورية، فعلى الرغم من الترسانة الحربية المعدة لتنفيذ الضربات، إلا أن تأثيراتها لم تعكس حجم التعبئة التي سبقتها و عبر عنها قادة الدول المشاركة فيها. و هو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأن الصراع في سوريا لم يعد يحمل عناوين اسقاط النظام، بقدر ترسيم خريطة نفوذ بين القوى الكبرى.

و مما سبق، يتضح أن الثورة السورية كانت أشد تعقيدا من الحالات السابقة، فالوضع في سوريا يتأثر بعدة عوامل منها العامل الداخلي، و يتمثل في الانقسامات بين النظام و المعارضة و الانقسامات بين الشيعة و السنة، هذا بالإضافة إلى تنظيم الدولة الاسلامية و خطره على الأمن و الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى العامل الاقليمي المتمثل في دول الجوار و موقفها من الأزمة، أما العامل الدولي فتمثل في التنافس بين القوي الكبرى مثل الولايات

المتحدة و روسيا لتعزيز مجالات نفوذ في المنطقة. و هو ما طرح العديد من التعقيدات التي واجهت الموقف الأمريكي، و حالت دون وضوحه. فمسار الثورات التي تحولت سريعا إلى صراعات كان متشابها، غير أن الحسم و وضوح الموقف كان أكثر في الحالة الليبية، أين سارعت الإدارة الأمريكية إلى إقرار اسقاط النظام، و عملت على ذلك من خلال التدخل العسكري الذي انهى مقاومة و صمود النظام الليبي، و هو ما لم يحدث في الثورة السورية، التي يمكن وصفها بمجال الاشتباك العالمي و الميدان التي حاولت كل قوة اختبار قدرات منافسيها في مجال تطور الأسلحة و تقنيات القتال.

مثلت ثورات الربيع العربي مدخلا من المداخل الاستراتيجية المعتمدة من طرف مخططي الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، في إطار ما عرف بدفع التغييرات الجذرية في المنطقة عن طريق نشر و تعزيز منطق الفوضى و تفكيك البنى المشكلة بها، و إعادة بناء و هيكلة دول المنطقة وفق أسس، تتحقق من خلالها التفضيلات التي صاغها مفكرو الاستراتيجية الأمريكية حول المنطقة، فتكون بذلك امتدادا للنفوذ و السيطرة الأمريكية، و بالتالي ضمان أكثر و استمرار للمصالح الأمريكية.

و قد تميز الموقف الأمريكي من الثورات العربية بالتباين و هذا بالنظر إلى أهداف و مصالح الولايات المتحدة في الدول التي قامت فيها الثورات، بين الاندفاع و الحسم، و بين التريث و انتظار ما تأتي به تطورات الأوضاع، غير أن الحالة السورية أضافت الكثير من التعقيد و عدم الوضوح فيما يخص الموقف الأمريكي، على اعتبار أن الحالة السورية امتزجت فيها عديد الأبعاد و المتغيرات، ما جعل موقف الإدارة الأمريكية يأخذ أكثر من صورة خلال مراحل تطور الأحداث.

و قد يبدو للوهلة الأولى أن مسار التغيير في المنطقة العربية، و تطور أحداث الثورات فيها، لا يحمل مكاسب للولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس من ذلك، فالولايات المتحدة فقدت أهم حلفائها في كل من مصر و تونس، غير أن واقع الأمر قد يختلف عن ذلك، إذ أن دوائر الحكم في الولايات المتحدة، و من ورائها المؤسسات الاستخباراتية و كذا مراكز التفكير

و مخططي الاستراتيجية الأمريكية، أدركوا بروز مؤشرات زوال الأنظمة العربية التقليدية، و بذلك كانت الرعاية الأمريكية لهذه الثورات بمثابة ضمان طبيعة و توجهات الوجه الجديد الذي تفرزه الثورات، فاستمرار نفوذ المؤسسة العسكرية في كل من مصر و تونس هو أكبر ضمان على استمرار المصالح الأمريكية، و المحافظة على النمط الطبيعي للعلاقات الأمريكية مع تونس و مصر، ثم إن حجم التغيير الذي تحمله المشاريع الأمريكية في المنطقة(من تفتيت لدول المنطقة إلى أقليات و طوائف)، بخلفية الأفكار التي يحملها المخطط الأمريكي الصهيوني لا ترضي حتى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، و لذلك وجب إحداث ثورة على مستوى العلاقات التقليدية مع أنظمة المنطقة العربية، و ضمان وصول أخرى يمكن أن تقدم تسهيلات في تمرير مشاريع التقسيم، فكان الاختيار في البداية على التوجه الاسلامي ممثلا في تيار الإخوان، و الذي من المؤكد بأنه يضمن تحقيق هدف تفكيك و تدمير أي أفكار قومية عربية، و في المقابل، فإنه يدفع حتما بخيار الحكم الاسلامي الذي ينبذ مفاهيم المدنية و الدولة العلمانية، ما يحدث فتنة داخلية بين القبول و الرفض، و بذلك تسقط اعتبارات العلاقة مع الغرب على مستوى اهتمام أنظمة و شعوب دول المنطقة، أمام الاهتمام المتزايد بالداخل و طبيعة مستقبل الدولة و المجتمع فيها، و أمام حالات التوتر الداخلي التي غالبا ما تتحول إلى صراعات داخلية، يكون للولايات المتحدة كل المجال للتدخل و فرض منطق حماية الاقليات، ليقترب بذلك الحلم الأمريكي الصهيوني في تفتيت و تقسيم دول المنطقة.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل، أن محور اهتمام العقل الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط، و ما عرفه من تجسيد للاهتمام المتزايد بالإقليم بمداخل و استراتيجيات متعددة و متنوعة، جمعت بين أوجه القوة الأمريكية الصلبة منها و الناعمة، فالشعور المتزايد لدى القادة في الولايات المتحدة بتعاظم القدرة و النفوذ الأمريكي، كان لابد و أن يقترن بضرورة احكام السيطرة على النظام الدولي، انطلاقا من العمل على صياغة استراتيجيات

تمكن من إقامة نظم إقليمية تتوافق مع المبادئ الأمريكية و توجهاتها، و تضمن المصالح الاستراتيجية لها. و هو ما تبين من خلال تطور فصول الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

فبين تطورات مشروع الشرق الأوسط الكبير و تغير مسمياته و أبعاده الاستراتيجية، إلى التدخل العسكري و غزو العراق، و صولا إلى ما شهدته المنطقة العربية في إطار الثورات العربية، نلمس هناك تفكيرا استراتيجيا متسقا و متماسكا، هدفه تغيير وجه منطقة الشرق الأوسط و ترتيباته بما يضعه في خدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية، رغم اختلاف مداخله، و أوجه القوة فيه، و حتى توالي الإدارات المسؤولة عن تجسيده، فإن الثابت فيه حول محاولات اعادة صياغة نظام اقليمي شرق أوسطي يتماشى و مدلولات النظام الدولي الذي تروج له الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع

انعكاسات التوجه الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط على الأمن العربي

يعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، و يتسم الأمن القومي بخصائص عدة أهمها، أنه مفهوم نسبي، بمعنى أنه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق، و عادة ما تواجه الدول تهديدات فعلية و أخرى محتملة، و هذه التهديدات يمكن أن تكون سياسية، اقتصادية، عسكرية أو اجتماعية. و الحديث عن الأمن القومي العربي كنتاج وجود نظام عربي تشترك وحداته في عديد الخصائص، و الأهم في هذه الخصائص هو وحدة مصادر التهديد[1]، و بالحديث عن مصادر التهديد، كانت المنطقة العربية ذات النصيب الأوفر من تداعيات و انعكاسات الاستراتيجيات الدولية، و بخاصة منها المشاريع الاستراتيجية الأمريكية، و التي جعلت المنطقة العربية مهددة في أمنها، مفككة في بنائها.

سنعمد من خلال هذا الفصل إلى تناول المستويات التالية:

1- اشكالات تعريف الأمن العربي و أهم تحدياته الداخلية.
2- التهديدات التي فرضتها المشاريع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة على الأمن العربي.
3- مستقبل الأمن العربي في ظل التحديات المفروضة.

1- حسن محمد الطاهر. الأمن القومي العربي مدخل نظري. **مجلة شؤون عربية**. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة. عدد 74. جوان 1993. ص 16.

المبحث الأول: اشكالية تعريف الأمن العربي و أهم تحدياته الداخلية

تتباين مفاهيم الأمن القومي للدول، استنادا الى تباين التصورات التي تتبناها الدول حول أمنها، و لهذا نجد من الصعوبة بمكان الوقوف على مفهوم الأمن العربي، بالنظر إلى تعدد المنظورات الأمنية لكل دولة، و في مقابل ذلك، محدودية عامل التنسيق و الاجماع بين الدول العربية في تحديد وصف دقيق لمدلولات الأمن، و بالتالي طبيعة المخاطر التي تهدده.

المطلب الأول: الاشكالات المحيطة بتعريف الأمن العربي

يشير مفهوم الأمن العربي عموما، إلى المعنى الذي يأخذ فيه الأمن مجالا خارج إطار الحدود الجغرافية لدولة عربية واحدة، ليتسع و يشمل حدود الدول العربية مجتمعة. حيث يشير إلى كيفية قيام الدول العربية بتوفير الأمن لكيانها و لمواطنيها، من خلال الوقوف على القضايا التي يعتقد أنها تمثل تهديدا حقيقيا لوجودها الجماعي، و هو ما يمكن وصفه نظاما أمنيا عربيا، يكون الدافع إلى الاهتمام به و التأسيس له، ضمان قيام الكيانات العربية بالتعامل مع التهديدات على نحو شامل، من خلال زيادة فاعلية القطاع الأمني، الاهتمام بتحقيق الاجماع العربي و رفع مستوى الثقة و التعاون بينها[1].

يعد الأمن العربي تعبير عن مدى قدرة الدول العربية في الدفاع عن أمنها، و الحفاظ على استقلالها و سيادتها على أرضها، فضلا عن صيانة قيمها من التهديدات الموجهة للأقطار العربية و للأمة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار، أنه لا يمكن تجسيد هذه المعاني طالما افتقدت الدول العربية للإدراك المشترك للأخطار و التهديدات التي تواجهها، مما يجعل من الصعب على الدول العربية تنمية قدراتها و إمكانياتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية و العسكرية القادرة على تحقيق الأمن و الرفاء للأمة، فالأمن العربي هو إجماع الأمة العربية شعوبا و أنظمة على الأهداف و الوسائل و الآليات التي يجب إتباعها، و العمل على تحقيقها لحماية كرامة الشعوب العربية و حقوقها، و التي تأتي في مقدمتها التنمية البشرية الاجتماعية، و على وجه

1 – هايل عبد المولى طشطوش. **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2012. ص 169.

الخصوص في المجال الاقتصادي و السياسي. و تعتبر الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان العربي، الركيزة الأساسية لتحقيق دعائم الأمن العربي، بالإضافة إلى ما تمثله القدرات العسكرية من دعامة أساسية في حماية الأمن العربي و إعلاء سمعتها و مكانتها بين الأمم.[1]

كما يشير الأمن العربي إلى تكاتف الأقطار العربية جميعا لمجابهة الأخطار الخارجية ضدها، و مواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية و الأمنية، من خلال استراتيجية ثابتة موحدة و متكاملة، تستطيع من خلالها التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الوطن العربي[2].

من المعاني التي عبر عنها الأمن العربي، ما تضمنه تعريف الجامعة العربية من خلال اعتباره: "قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها و حقوقها، و صيانة استقلالها و سيادتها على أراضيها، و تنمية القدرات و الامكانيات العربية في مختلف المجالات، مستندة إلى القدرة العسكرية و الدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، و الامكانات المتاحة، و المتغيرات الداخلية، الاقليمية و الدولية التي تؤثر على الأمن العربي"[3].

رغم ما تبديه المضامين السابقة حول مفهوم الأمن العربي من اتفاق حول المفهوم و معانيه، إلا أن الواقع قد يبدو عكس ذلك تماما، فقد عرف مفهوم الأمن العربي الكثير من الغموض و التناقض، و أن الدول العربية واجهت الكثير من الصعوبات في الوصول إلى بلورة مفهوم مشترك و متفق حوله فيما يعلق بالأمن، على الرغم من حجم التهديدات التي تواجهه.

يذكر أن معظم الدراسات العربية التي تناولت مفهوم الأمن العربي، اقتبست مصطلحاتها و مضامينها من الدراسات الأجنبية المتعلقة بالأمن الوطني، و قد جنحت تلك الدراسات إلى استعمال مصطلح الأمن القومي في مقابل مصطلح الأمن الوطني، و غفل الباحثون العرب عن

---

1 – هيثم الكيلاني. **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي و العسكري**. مركز الدراسات العربية. القاهرة. 1996. ص 48.

2 – إسماعيل معراف. **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**. المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار. الجزائر. ط1. 2009.. ص 554.

3 – هيثم الكيلاني. مرجع سبق ذكره. ص 50.

كون التعريفات الغربية تنطبق على مجتمعات شكلت ما يسمى الدولة الأمة، أي أن الدولة تضم في حدودها معالم الأمة و اجزاءها كلها، مثل ما هو الحال في فرنسا، إنجلترا و غيرها[1].

لذلك، برزت العديد من المحاولات للوقوف على مفهوم الأمن العربي، تمثلت في شكل اتجاهات في تناول المفهوم، حيث ركزت معظمها على مصطلح الأمن القومي، كتعبير عن رؤية عربية واحدة لمسألة الأمن، و هذا و إن حامت حوله بعض الانتقادات، يمكن التسليم به إذا تعلق الأمر بالمراحل التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، أين عرفت الأقطار العربية فترات ازدهار للمد القومي التحرري، ما أعطى الأمة العربية صورة الكيان الواحد، الذي تذوب فيه المشاعر القطرية الوطنية.

غير أنه خلال عقد الثمانينات، و مع تراجع الخطاب القومي العربي، لم تعد الأمة العربية سوى كيانات مجزأة، بل و اتسع فيها نطاق الأزمات و النكبات، ما غلب فكرة القطرية على حساب الإحساس بالمسؤولية، و الالتزام تجاه قضايا الأمة العربية. و هنا برزت اشكالية جوهرية في التعامل مع مفهوم الأمن العربي، بين بعده القومي، أي باستعمال مفهوم الأمن القومي العربي، و بين مفهوم الأمن العربي الذي يغلب عليه طابع القطرية و يغيب عنه الاجماع و التنسيق في التعامل مع الأخطار و التهديدات التي تواجه الأمن العربي.

و حتى السياسات الصادرة عن الأنظمة العربية أكدت حقيقة التعامل مع مفهوم الأمن العربي بعيدا عن منظور القومية العربية، أين اتجهت جل الدول العربية للتعامل مع المسائل الأمنية كتحديات وطنية قطرية، مغيبة في ذلك الجانب المشترك الذي تمثله التهديدات التي تواجه أمن الدول العربية مجتمعة، و هو ما برز من خلال لجوء العديد من الأنظمة العربية إلى إبرام اتفاقيات أمنية مع أطراف خارجية، من أجل معالجة قضاياها الأمنية و حماية أمنها الداخلي[2].

1- ميلود عامر حاج. **الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية**. دار جامعة نايف للنشر. الرياض. ط1. 2016. ص 224.

2 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 555.

و عليه، يبدو جليا حجم الاختلاف و التعقيد في التعامل مع مفهوم الأمن العربي، و الذي أوجد تداخلا معقدا بينه و بين بعض المفاهيم على غرار الأمن القومي، الأمن الوطني، الأمن الإقليمي. فنجد أن هناك من ذهب إلى ربط الأمن العربي بمسمى الأمن الوطني، من خلال اعتماد التصور القطري الذي يرتكز على أمن كل دولة عربية في إطار حدودها السياسية الحالية، و في إطار التزاماتها السياسية القائمة، و يتضمن هذا المستوى: التأمين من الداخل و دفع التهديد الخارجي بما يكفل تحقيق حياة مستقرة، على اعتبار أن تحقيق المستوى الوطني من الأمن متصل بدرجة أو بأخرى بأمن الدول المجاورة مباشرة[1]. و لعلنا نتلمس هذا المعنى من نتاج السياسات العربية، التي تتسم بالانفرادية و التعامل الأحادي مع قضاياها الأمنية، رغم وحدة مصادر التهديد، بل أن الأخطر من ذلك، انتهاج عديد الأنظمة العربية سياسة بناء تحالفات مع أطراف خارجية، كانت القوى الغربية و الولايات المتحدة أبرز أطرافها[2].

أما الاتجاه الثاني، فنظر إلى الأمن العربي كتعبير عن أمن دون إقليمي، يرتبط بأمن عدد محدود من الدول العربية في إطار الوطن العربي، و هذا البعد الأمني خاص بمجموعة من الدول العربية المتجاورة، و التي تشكل باتصالها الجغرافي و تشابك اقتصاداتها و تجانسها الديمغرافي، و تماسكها المباشر منطقة أمن مشتركة، و لعل دول مجلس التعاون الخليجي تمثل نموذجا على ذلك[3].

و من المعاني التي أخذها مفهوم الأمن العربي، نجد أن هناك من ربطه بالمعنى الإقليمي، و هو الأمن الذي يتوافق مع التصور القومي، و ينطبق على مدلول ما عرف بالأمن القومي

---

1 – حسن نافعة. الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي و تحديات الحاضر و آفاق المستقبل. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 438. أغسطس 2015. ص18.

2 – عبد القادر فهمي. **النظام الاقليمي العربي: احتمالات و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**. دار وائل للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 1999. ص 16.

3 – إسماعيل محمد الرفاعي. **تحديات الأمن القومي العربي في ظل العولمة**. دار الفكر العربي. الأردن. ط2. 2006. ص 23.

العربي، ممثلا بأمن كل الدول العربية، فهو يركز على المفهوم الشامل للأمن العربي، دون النظر إلى وجود الدولة في إطار الوطن العربي ككل، و يفترض هذا المستوى توفر اتفاق قومي على مصادر التهديد و استراتيجية مواجهتها، كما يفترض حتى في ظل ظروف التجزئة، أن صانعي القرار يعطون أولوية سياسية للترتيبات و السياسات القومية العليا على المستوى الإقليمي، على حساب ما عداه من الترتيبات و الاجراءات، على ألا يتعارض المنظور القطري مع الاهتمامات العليا التي تحفظ هيبة الأمة العربية[1].

حيث يقوم هذا الاتجاه أساسا على فكرة الأمن المشترك للدول العربية، بحيث يصير الأمن القومي مرادفا للأمن الإقليمي، و هو ما إلتف حوله عديد المهتمين بشؤون الأمن العربي، إذ يرى أنصار هذا الاتجاه، بأن المصالح المشتركة، التداخل الحضاري و وحدة العقيدة و اللغة و المصير، قد حتم على الأمة العربية أن تتكاتف لدفع التحديات، و مواجهة الأطماع الخارجية، و بالتالي، ينصهر أمن كل دولة في أمن الدول العربية مجتمعة[2].

و نجد هذا المعنى مجسدا أكثر في كتابات المفكر العربي **أمين هويدي**، الذي ينطلق في تحديده لكيفية تحقيق الأمن القومي العربي من خلال ما تقوم به الدولة، أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد، من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها، في الحاضر و المستقبل، مع مراعاة المتغيرات المحلية و الدولية، كما يرى أن الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لما له من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد و أصول العمل الجماعي[3].

و في السياق ذاته، يرى **حامد عبد الله ربيع:** "بأن الأمن العربي ينطبق على مفهوم الأمن الإقليمي، بحيث أن المفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة، تربطها روابط و صلات معينة، و في معناه العام، ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار

---

1 – حسن نافعة . مرجع سبق ذكره. ص19.

2 – المرجع نفسه. ص 19.

3 – أسامة خالد. **المستقبل العربي في العصر الأمريكي**. مركز القادة للكتاب و النشر. 1992. ص 24.

الذي يشمل المنطقة العربية كلها، بعيدا عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أو من الخارج"[1].

تفترض المطابقة بين مفهومي الأمن العربي و الأمن الإقليمي تحقق بعض المؤشرات، على أساس أن الأمن الإقليمي يرتبط عادة بالأقاليم التي يكون بين وحداتها تعاون بل تبادل ثقة و تجانس، فتحقيق الأمن الاقليمي، يتطلب توافر مسبق لعلاقات تعاونية بين وحدات النظام الإقليمي، و هو ما تعمل الدول على تحقيقه من خلال إقامة أسس للثقة بين وحدات النظام الإقليمي[2]، غير أن واقع العلاقات العربية و الأمنية منها خاصة، تفتقر إلى مقومات التعاون و التنسيق، ما يجعل اعتبار مفهوم الأمن العربي مطابقا للأمن الإقليمي مسألة معقدة. ثم إن اعتبار الأمن العربي أمنا إقليميا، تطرح بعدا قانونيا يحكم العلاقات الأمنية بين الدول العربية، ذلك من خلال ضرورة التقيد بالمواثيق العربية، و التحرك في إطار ميثاق جامعة الدول العربية و معاهدة الدفاع العربي المشترك، مع التأكيد على عنصر الالتزام الذي تفرضه هذه المواثيق بعدم الخروج عليها، و إعطاءها الأولوية في سياسات الدول العربية، مع الحرص على عدم الولوج في اتفاقيات أمنية مع أطراف خارجية، و هذا ما فندته عديد الممارسات الصادرة عن الدول العربية، و الأمثلة على ذلك عديدة، فلا العراق التزمت بذلك حين وقعت اتفاق ما عرف بحلف بغداد الذي ضم أطرافا غير عربية، فضلا عن توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد، و التي مثلت نقضا للالتزامات الأمنية المفروضة على الدول العربية، و التي بموجبها خرجت مصر عن الصف العربي و قدمت العديد من الامتيازات للطرف الاسرائيلي[3].

و عليه، ما يمكن قوله هو أن مفهوم الأمن العربي، لم يصل إلى صياغة محددة يمكن أن تواكب تحولات البيئة الإقليمية و الدولية، و أن مسألة الأمن العربي لا تزال موضع نقاش

---

1 – أحمد صدقي الديجاني. **في مواجهة النظام الشرق الأوسطي**. دار المستقبل العربي. القاهرة. 1994. ص 38.

2 – لبنى عبد العزيز. دراسة عن مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. مركز العلاقات الدولية. عن موقع: **http://www.grcsudan.org/articles-reports/2900-2018-02-05-09-59-01**. نشر بتاريخ: 2018/02/05. ص 12.

3 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 559.

و اختلاف، رغم ما تعانيه مقومات الوجود العربي و كياناته من تهديدات و مخاطر، و رغم كل ما قيل و كتب عنه. و أن هذا الغموض و التعقيد في التعاطي مع المفهوم و تحديد تصور مشترك حوله، يرسخ الاعتقاد بأن موضوع الأمن العربي لم يكن من المسائل ذات الأولوية لدى الأنظمة و المجتمعات العربية.

يمكن القول بأن الإدراك الأولي لمفهوم الأمن القومي العربي، و البدء بالوعي به ارتبط تحديدا بالتواجد الاسرائيلي بقلب المنطقة العربية، و أن المواجهة الأولى بين العرب و اسرائيل عام 1948، وضعت معالم للاهتمام بمسألة الأمن العربي، فعلى الرغم من وجود جامعة الدول العربية ككيان جامع، و بالرجوع إلى ميثاق الجامعة العربية عام 1945، لم ترد إشارة لمفهوم الأمن العربي بشكل صريح، و لم يكن للشؤون العسكرية أو الدفاعية في ميثاقها أي تلميح، فيذكر أنه تم التطرق لفكرة الأمن الجماعي في المادة 6، ثم ذكر التعاون في مجال الدفاع ضمن معاهدة الدفاع المشترك لعام 1950[1].

و بذلك برزت معالم الأمن العربي في شكل منظم و في إطار تنظيم عربي جماعي، و مع ذلك، لم يظهر مصطلح الأمن العربي بشكل صريح إلا مع بداية الثمانينات، تحديدا مع إشارة الوثائق الاقتصادية التي أقرتها القمة العربية الحادية عشر، ممثلة في برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة التحدي الاسرائيلي، إضافة إلى ميثاق العمل الاقتصادي القومي و استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك[2].

على الرغم من توفر هذه الجهود، لم يستقر مفهوم الأمن العربي عند مدلول واضح تجمع عليه الدول العربية المعنية أساسا به، و ما زاد من تعقيد ذلك، التراجع الذي برز على مستوى الشعور القومي لدى الأنظمة العربية، لتغدو الأمة العربية مجرد كيانات مجزئة، تعيش في ظل الاختلافات فيما يخص نظرتها إلى الأمن، و ما عزز ذلك اتساع نطاق الخلافات بين الدول

---

1 – جميل عفيفي. الأمن القومي العربي بين التعريف و الواقع. **السياسة الدولية**. عن موقع: **http://www.siyassa.org.eg** . نشر بتاريخ: 2017/09/05.

2 – زكريا حسين. **مذكرات في الأمن القومي**. جامعة الإسكندرية. مصر. 2001 . ص 23.

العربية، حتى بلغ الأمر استخدام القوة العسكرية ضد بعضها البعض، ناهيك عن توجيه سياساتها نحو تحقيق أهداف قطرية بحتة، على حساب تضييع الحس القومي و مراعاة المصلحة العربية العامة، فغابت معانيها حتى على مستوى مواثيق الدول العربية في معالجتها للقضايا الأمنية[1].

فلطالما كانت النظرة القطرية الضيقة سمة الإدراك العربي لمسألة الأمن، ما استدعى منها الاهتمام أكثر بتعزيز قدراتها العسكرية و الدفاعية، مراعية في ذلك رد كل التهديدات المحيطة بها، دون توسيع لأفق التعامل مع المسائل الأمنية ضمن منظور كلي و شامل[2]، في الوقت الذي اكتفت فيه ببعض التعاون و التنسيق المحدودين، الذي لم يشفع للدول العربية أمام توالي الهزات و موجات اللا استقرار، جراء توظيف الأطراف الخارجية و القوى الكبرى للانقسامات في الرؤى العربية، في محاولة اضعافها و مصادرة إرادتها.

يبقى الأهم من كل ذلك، عدم قدرة الأنظمة العربية على استيعاب حقيقة التحولات التي رافقت تطور مفهوم الأمن، و التي جعلت منه مفهوما معقدا، يرتكز أساسا على الترابط الموجود بين الوحدات السياسية. لذلك، تتأكد محدودية الدول و عجزها عن التحكم في الجانب الأمني بشكل منفرد، و دون الحاجة للولوج ضمن ترتيبات و علاقات شراكة و تنسيق، تمكنها من احتواء التهديدات و معالجتها[3].

بناء على ما سلف ذكره، يتبين حجم التعقيد الذي يحيط بمفهوم الأمن العربي، و عدم وجود التفاف عربي حول تصور مشترك، يمكن من خلاله بناء معالم صورة إدراكية واضحة عن معاني و دلالات الأمن العربي و مقتضياته، ناهيك عن غياب إرادة جادة في اعتماد سياسات و استراتيجيات موحدة، للنهوض بمتطلبات الأمن العربي، و الخروج من دوامة التصورات الغربية، التي كثيرا ما يستند إليها حتى في توضيح صورة و مفهوم الأمن العربي، الذي يمثل شأنا خاصا

---

1 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 556.

2 – كمال شاتيلا. **سوق شرق أوسطية أم سوق عربية مشتركة. التحدي المصيري و الحل العربي**. ندوة الأمن العربي. مركز الدراسات العربي– الأوربي. باريس. ط 1. 1996.

3 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 557.

بالدول العربية، نخبا حاكة كانت، أم فئات مثقفة، أو حتى رأيا عاما عربيا مساهما في ذلك. و هو ما يضعنا أمام واحدة من أهم المعضلات التي واجهت و تواجه العالم العربي و أمنه، إضافة إلى جملة تحديات أخرى، خاصة بواقعه الداخلي و ما يعانيه من أزمات.

المطلب الثاني: الأمن العربي في مواجهة التحديات الداخلية

من المؤكد بأن مشاكل الدول العربية و أزماتها ترتبط ارتباطا وثيقا بنتائج و انعكاسات مختلف السياسات الدولية و تحولات النظام الدولي، و تطور أنماط العلاقات الدولية من فترة لأخرى، غير أن ذلك لا يلغي وجود تحديات مرتبطة بالداخل العربي، و بتركيبته و منظوماته السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. فطبيعة النسق السياسي الذي سارت وفقه معظم الدول العربية خاصة بعد حيازة استقلالها، و ما انجر عنه من توجيه للأنماط الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة، يقف من بين أهم العقبات في وجه تقدمها و خروجها من حالات الركود التي تعرفها، و التي كانت المدخل الرئيس لمختلف المشاريع و الاستراتيجيات الدولية التي انعكست في مجملها سلبا على واقع الأمن العربي. فقد واجه العالم العربي العديد من التحديات التي يمكن وصفها بالداخلية، و التي كان لها أثر واضح في زعزعة الاستقرار في الوطن العربي، حيث تعد قضايا الانفتاح السياسي و الديمقراطية و ضعف البناء الاقتصادي بالإضافة إلى سوء الحالة الأمنية في عديد الدول العربية، جراء بعض الأزمات الداخلية التي كثيرا ما تحولت إلى حالات من العنف و الإرهاب.

أولا: ضعف البناء السياسي المؤسساتي للدول العربية و غياب الممارسة الديمقراطية

كثيرا ما نشأ كيان الدولة في الوطن العربي بعيدا عن منطق الاجتماع المدني و السياسي المتماسك و المندمج، فلم تكن علاقات الاندماج الاجتماعي ضمن بنية تكوينه. لذلك، أتى كيان الدولة مرتبطا باجتماعها التقليدي القبلي، فكان لعلاقات هذا الاجتماع أثرا كبيرا في صياغة المجال السياسي التقليدي، الذي وقف حائلا دون بلوغ أسباب الحداثة و تطوير كيان

الدولة. و قد يكون من أسباب هذا التمسك بالوضع التقليدي، حداثة ميلاد الدولة، خاصة في البلدان التي نالت استقلالها حديثا، إذ مثلت لها الدولة الوطنية أداة خلاص و بناء، و ثمرة نضال طويل من أجل افتكاك الحرية و بناء وطن منشود، يضاف إلى ذلك، كون النخب السياسية التي تولت مقاليد الحكم و السلطة فيها، اقتنعت بأن لها من الأسباب ما يجعلها تنعم بقدر من الشرعية السياسية في رأي شعوبها، بحكم قيادتها معركة التحرير الوطني[1]. فكانت بذلك قوة دافعة و دعامة، استندت إليها تلك النخب في مرحلة التأسيس و البناء، و أنها كافية بالقدر الذي يوفر للدولة و سلطتها السياسية، الحد الأدنى و الضروري من الشرعية و القبول.

فقد خضعت معظم الدول العربية لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية و أساليبها قبل أن تحوز استقلالها، ما يعني أن العديد من تلك الدول تأثرت بعامل الاستعمار و لا تزال. فالتجربة الاستعمارية تركت العديد من الآثار التي انعكست بشكل أو بآخر على الصعيد السياسي، الاقتصادي و الثقافي، و لعل أهم الآثار كانت التبعية الهيكلية و المؤسساتية للمستعمر، و هي ظاهرة برزت جليا بعد نهاية الاستعمار في معظم الدول العربية، التي أخذت من النموذج المؤسساتي و الهيكلي للمستعمر، تقليدا يطبع بنيتها و بخاصة منها السياسية[2]. أين تكون الإدارة موجهة نحو تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين، فيعاد تشكيله وفقا لضوابط و قدرات بنيوية بعيدة عن خصوصيته. فيمكن اعتبار أن هذا التصور لدى النخب الحاكمة في البلاد العربية من العوامل التي أثرت في ديناميكيات العملية السياسية، و أنماط العلاقات و التوازنات داخل الدول العربية، فالدولة التابعة لا يمكن أن تكون دولة حريات، كما أن النخب في هذه الدول غالبا ما تعمل على تكريس علاقات التبعية، و تستخدم القوة لمواجهة أية قوى داخلية ترفض هذا النوع من العلاقات و ما يترتب عليها من آثار.

و لعل هذه المعطيات، توحي بطبيعة الممارسة السياسية في البلاد العربية، و التي ابتعدت كثيرا عن الأخذ بقيم الديمقراطية كأساس و نمط تفاعل سياسي، إذ عرفت الأنظمة السياسية

---

1 – على الدين هلال و نيفين مسعد. **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير**. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. 2010. ص 16.

2 – المرجع نفسه. ص 17.

العربية بتسلطها، شموليتها و ديكتاتوريتها، فالميزة الأساسية التي دافع و يدافع عنها كثير من النخب الحاكمة في البلاد العربية، هي الاستئثار بالسلطة و عدم مشاركتها أيا من التشكيلات السياسية المنافسة، ناهيك عن مشاركة الشعوب فيها من خلال انتخابات شفافة، تفضي إلى نتائج تؤكد و تحترم آراء الشارع في اختيار من يمثلهم و يتولى أمورهم[1].

فعوض الاهتمام ببناء طابع مؤسساتي و دستوري متين من قبل النخب الحاكمة، انصب اهتمامها – بدعم من قوى خارجية– حول سبل الابقاء على سلطتها، و محاصرة منافسيها، و التضييق عن الحريات و الحقوق، التي من شأنها المساهمة في نشر قيم الوعي السياسي و المواطنة، و التي تجعل من الفرد و المجتمع الدعامة الأولى و السند الأساس في كسب القبول و الشرعية[2].

فكثيرا ما مثلت الديمقراطية و تطبيقاتها، التحدي الأكبر للأنظمة العربية و شعوبها، فلطالما كانت الفتيل الذي أشعل عديد الأزمات المرتبطة بها، كيف لا و جل البناءات السياسية في الدول العربية ترفض التعاطي مع أسباب الأخذ بالممارسة الديمقراطية، من غلق للمجال السياسي، غياب تداول على السلطة بشكل سلمي، غياب مشاركة سياسية مثمرة، و هو ما يظهر مؤسسات الحكم في البلاد العربية مختزلة في شخص الحاكم، أو نخب قليلة تستأثر بالسلطة، و تعمل جاهدة على الحفاظ على الوضع القائم، رافضة كل محاولات التغيير التي قد تعصف بوجودها على هرم الحكم[3].

إن هذه المعطيات الهشة حول وضع الممارسة السياسية في البلاد العربية، تؤشر على ضعف البنى المؤسساتية المشخصة في نخب حاكمة تمثل غالبا السلطة التنفيذية، و غياب ترسيخ لتقاليد الممارسة الحقة للقيم الديمقراطية، ما يطرح بشدة هاجس الشرعية لدى النخب الحاكمة، التي قد تعوضها بممارسات أغلبها يفتقد إلى احترام الحريات و حقوق الانسان، و هي المداخل التي تؤسس لفكرة التدخل الخارجي، و تسهل عملية الاختراق باستغلال الهوة الواسعة بين

---

1 – رفيق حبيب. **حروب الديمقراطية معارك الإصلاح و الهيمنة**. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. 2006. ص 42.

2 – أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. مرجع سبق ذكره. ص 174.

3 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 47.

القمة و القاعدة، و لعل هذا الوضع ساهم بقوة في اختراق القوى الدولية للبلاد العربية، و محاولة فرض أجندات تارة بعناوين الاصلاح، و تارة أخرى باستعمال القوة، لا سيما التدخل الأمريكي في المنطقة العربية.

و يبدو التحدي من خلال هذا الأمر، أن يقتصر مفهوم الأمن القومي على مستوى النخب الحاكمة حول فكرة التأمين الذاتي، بمعنى التوقف عند الإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء النظام السياسي لأطول مدة ممكنة، متخذة في ذلك العديد من المسوغات و المبررات، على غرار حصر التهديد الأمني و إبقائه في نطاق خارجي.

و هو المنطق الذي اعتمدت عليه أغلب الدول العربية في تعاملها مع مفهوم الأمن القومي، إذ غالبا ما تحرص على تمرير العديد من السياسات و المشاريع التي تخدم مصالح الفئات الحاكمة بصفة خاصة، فتلجأ هذه الأخيرة خاصة في أوقات الأزمات، إلى المبادرة بإضفاء الطابع الأمني على مجالات السياسية العامة، من خلال إبراز أن التهديد المزعوم يمس ببقاء الأفراد، المجتمع و الدولة، مع العمل على تحديد الاجراءات العملية التي يمكن من خلالها التحكم في التهديدات[1]، و ما يصاحب ذلك من تضييق على الحريات و سلب للحقوق، و كل ذلك مرتبط أساسا بمدى نجاح الخطاب السلطوي، في الحصول على دعم المواطنين و رضاهم، إزاء ما يرافق عملية إضفاء الطابع الأمني على مسائل محددة.

إن مرد ذلك يعود بالأساس إلى غياب الديمقراطية، حين ينصب اهتمام النخب الحاكمة على مصالحها كأولوية على حساب مصالح الأمة، و يكون المسعى الأساسي لهؤلاء القادة هو تخليد المناصب، و في المقابل طبعا ممارسة المزيد من التضييق على الشعوب، خاصة فيما تعلق بنشر الوعي، ما جعل المواطن العربي و رغم معاناته و الظلم المسلط ضده، يفتقر إلى دوافع التغيير الإيجابي، و إلى آليات الحفاظ على حقوقه، أو استرجاع ما فقد منها، في ظل ضعف البنى الاجتماعية، و غياب ثقافة سياسية، مع تفكك و هشاشة قوى المجتمع المدني بمختلف أطيافها.

---

1 – على الدين هلال. نيفين مسعد. مرجع سبق ذكره. ص 23.

و بالموازاة مع ذلك، يستمر استغلال الثروات من طرف القلة على حساب عامة أفراد المجتمع[1]. لتكون مضامين الحكم في غالبها منحازة لفئة الحكام، و هو ما يعمق الهوة بينها و بين شعوبها، و مع استمرار الأوضاع في البلاد العربية على ما هي عليه، انقادت فئات عديدة نحو التذمر و رفض الوضع القائم، متمسكة بطموح بلوغ و تحقيق حياة حرة و كريمة، في الوقت الذي رأى الشارع العربي بأن طبيعة الأنظمة السياسية لديه، و من خلال ما تبثه من أنماط ممارسات، لا توفر المجال و البيئة المناسبة لتحقيق هذه الطموحات، ليصبح الشارع العربي في حالة من عدم الاستقرار التي تهدد لا محالة أمنه و أمن بلاده، فيتعزز بذلك الفراغ الذي يدفع إلى خلق فرص التدخل الخارجي بمسميات مختلفة كما سبق الإشارة إليه.

ثانيا: ضعف البنى الاقتصادية و فشل سياسات التنمية

إن التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية متعددة، فقد مرت المجتمعات العربية بتجارب تنموية مختلفة بعد نيل الاستقلال، إذ اتجهت بعض الأنظمة العربية نحو تبني مبادئ اشتراكية، بينما حافظت أنظمة أخرى على روح الملكية الخاصة و اعتماد مبدأ القطاع الخاص لإطلاق عجلة التنمية. و مما لا شك فيه أن مثل هذا التباين في تطبيق سياسات تنموية، كان مرده محاولات انجذاب الأنظمة العربية بشكل تناقضي إلى أحد النموذجين في ظل نظام دولي تمحور حول قطبين متناقضين: الاتحاد السوفياتي من جهة، و الولايات المتحدة و أوروبا الغربية من جهة أخرى[2].

و قد صاحب تباين السياسات الاقتصادية في الدول العربية، اختلاف في البناء المؤسساتي الاقتصادي لهذه الدول، و هو ما أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية، حيث تزايدت ظاهرة الفقر، نتيجة للسياسات المالية المؤثرة على مستوي الدخل، ما أسهم بشكل مباشر في تقسيم المجتمع إلى طبقتين، أغنياء و فقراء، مع تلاشي الطبقة الوسطي التي تمثل عماد المجتمع في مسار تطوره

---

1 – رفيق حبيب. **حروب الديمقراطية معارك الإصلاح و الهيمنة**. مرجع سبق ذكره. 45.

2 – جورج قرم. أهم التحديات الاقتصادية و الاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم و التكنولوجيا و الإبداع. مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي و علاقته بالتطور التنموي في المنطقة . المنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الأزمات العالمية . بيروت. جانفي 2011. ص 2.

الاقتصادي و الاجتماعي. و يتلازم مع ظاهرة الفقر، ظاهرة البطالة التي تعد تحديا جديا أمام الدول العربية1.

إن السمة الأساسية التي تطبع الاقتصاديات العربية، تتمثل في القصور و عدم الفعالية بالنسبة للبرامج التنموية المعتمدة، و تنحصر بشكل خاص في عدم القدرة على تعبئة الموارد المتنوعة المتاحة، التي يمتاز بها الوطن العربي.

صحيح أن المنطقة تمتلك ثروات مادية هائلة، إلا أن هذه الثروات لم تنعكس على مستوى تحقيق رفاهية المواطن العربي، و حتى مع تسجيل معدلات نمو اقتصادي، لاسيما ارتفاع في المداخيل لبعض الدول العربية النفطية خاصة، إلا أن ثمة تفش للإقصاء و التفاوت، و سوء إدارة الموارد و البطالة، ما يجعل مثل هذا النمو غير ملموس لدى غالبية الأفراد[2].

يعد الاقتصاد الريعي و الاعتماد المفرط على النفط، بما يتميز به هذا المورد من طبيعة متقلبة، عائقا في وجه التحولات البنيوية للنهوض بالاقتصاديات العربية، كتحسين معدلات النمو و الرفع من مستوى المعيشة، ناهيك عن تحسين البنية التحتية، الذي غالبا ما يتم في الاقتصادات غير المعتمدة على الطاقة[3].

فكثيرا ما تعتمد الأنظمة السياسية العربية على عائدات النفط لتعزيز ما يعرف بالسلم الاجتماعي[4]، أي توزيع العائدات مقابل الدعم و القبول السياسي، فمثل هذا التوافق، معرض في كل لحظة للانهيار بالنظر إلى عدم الاستقرار الذي تعرفه أسواق النفط، بل أنه يتحول شيئا فشيئا إلى أداة تهدد الأمن و السلم داخل المجتمعات العربية، بسبب عدم المساواة في التوزيع، و أن التوافق الهش بين القمة و القاعدة مشروط فقط بتوفر عائدات نفطية مريحة، و ليس ثمة توافق لا

---

1 – أيهم أسد. **نقد اندماج الاقتصادات العربية الصناعة المعرفية كمدخل بديل**. التكوين للتأليف و الترجمة و النشر. دمشق. ط1. 2009. ص 32.

2 – جمعة بن علي بن جمعة. **الأمن العربي في عالم متغير**. مكتبة مدبولي. القاهرة. ط1. 2010. ص 271.

3 – صندوق النقد العربي. مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2007. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. عدد 28. سبتمبر 2008. ص ج .

4 – جمعة بن علي بن جمعة. مرجع سبق ذكره. ص 275.

مشروط، أو دعم شعبي دون مقابل. و لهذا تعتبر الاقتصاديات الريعية المعتمدة أساسا على عائدات الطاقة، تحديا يرهق و يهدد الأمن داخل المجتمعات العربية.

و لذلك، عرف النمو الاقتصادي في مختلف البلدان العربية ركودا على مدى عقود من الزمن، فالنمو المرتكز عموما على النفط، أوجد بنية اقتصادية ضعيفة، إذ لجأت معظم الدول العربية إلى عامل الاستيراد، كما عرفت تدني معدلات استفادة الأفراد من الناتج المحلي[1] .

إن التخلف الاقتصادي و التبعية صفة مشتركة لكل الاقتصاديات العربية، مع وجود مؤشرات تخص كل بلد حسب ظروفه و إمكاناته الاقتصادية، فإن أكثر ما يميز الاقتصاديات العربية هو سوء استغلال الموارد الاقتصادية، و الذي يتضح من خلال مستويين: الاستغلال الجزئي للموارد الاقتصادية، فمعظم الموارد غير مستغلة و هو ما يعتبر عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية. إضافة إلى ضعف استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا، حيث تظهر هذه الميزة بوضوح من خلال أنماط الاستغلال التي غالبا ما تفتقد إلى الأساليب الحديثة، و التي لم تستفذ من التطورات التقنية الحاصلة سواء في المجال الزراعي أو الصناعي، مما أدى إلى انخفاض المردود، و عدم القدرة على مواجهة الحاجات الاستهلاكية لها، هذا ما جعل البلاد العربية تعاني من التبعية[2].

يعاني الاقتصاد العربي من نمو ديمغرافي قياسي، يفوق بكثير ما يمكن تحقيقه من نمو في المجال الاقتصادي، هذا ما جعل التنمية الاقتصادية، عاجزة في هذه الحالة عن تلبية الطلب الاستهلاكي، مما جعل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تعاني من التبعية الاقتصادية، و خاصة فيما يخص عجز البلدان العربة عن توفير الغذاء للفرد العربي. فضلا عن تزايد معدلات البطالة، إذ تشكل ظاهرة البطالة في الدول العربية مظهرا من مظاهر الاختلال في البنى الاقتصادية العربية، و عدم التوافق بين النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي من جهة،

---

1 – فؤاد حيدر. **التنمية و التخلف في العالم العربي طروحات تنموية للتخلف**. دار الفكر العربي. بيروت. 1990 . ص5 .

2 – محمد نصر مهنا .**مصادر التهديد الداخلية و الخارجية للأمن القومي العربي**. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 2004. ص 22.

و عدم قدرة الاقتصاديات العربية على توفير المناصب التي تتناسب و معدلات التدفق على سوق العمل، و حسب التقرير الاقتصادي العربي الصادر سنة 2017، تراوحت نسبة البطالة في الدول العربية من 20 % سنة 2000، إلى 14.9% سنة 2016[1]، بمعنى أخر فإن عدد السكان في الدول العربية يمثل 5% من سكان العالم، بينما يبلغ العاطلون عن العمل حوالي 10.6% من إجمالي العاطلين عن العمل في العالم، أي أكثر من ضعف نسبة مساهمتهم في سكان العالم، فمعدلات التدفق العربي إلى سوق العمل أعلى من بقية العالم.[2] و بالتالي رغم الانخفاض في معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال مرتفعا بالنظر إلى معدل البطالة في باقي الأقاليم من العالم. و هو ما يؤكد بأن تنامي معدلات البطالة، يرجع إلى عامل ارتفاع معدلات النمو السكاني العربي، و عدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع العرض، بسبب تدني القاعدة الإنتاجية و ضعف الاستثمارات، بالإضافة إلى الاتجاه العام نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة و الإصلاح الاقتصادي، بالإضافة إلى عجز القطاع الخاص عن استيعاب جزء كبير من اليد العاملة، و عدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل في الوطن العربي[3] .

و دون اغفال دور الفساد و غياب الحوكمة، كمظهر من مظاهر الضعف في توجيه و تسيير الاقتصاديات العربية، إذ يمثل الفساد قضية جوهرية، يترتب عنها خلل في نمط التوجيه و التسيير، بالنظر لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، و سوء توجيه الاستثمارات، و بذلك تقف عائقا أمام عمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة لما يترتب عنه من خلل في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، فضلا عما ينجم عنه من عديد الآثار السلبية سياسيا و اجتماعيا، و لذا أصبحت قضية الفساد من القضايا التي ترهق المجتمعات العربية، نتيجة زيادة حجمه، و اتساع دائرته و تشابك حلقاته، مما يهدد مسار و مستقبل العملية

---

1 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد . الصادر عن صندوق النقد العربي. أبوظبي. 2017. ص 3

2 – جاسم السعدون. أفاق الاقتصاد العربي ... ماذا يمكن عمله. **المؤتمر الدولي للديمقراطية و التجارة الحرة**. الدوحة. أفريل 2003 .

3 – محمد نصر مهنا. مرجع سبق ذكره. ص 25.

التنموية بهذه الدول. كما و تتعدد صور الفساد و أسبابه في الدول العربية، و تتفاوت درجاته من دولة إلى أخرى، و يبقى عامل غياب الحوكمة من الأسباب الرئيسية في انتشاره، فضعف كفاءة الجهاز التنفيذي، و تراجع مبدأ سيادة القانون، تنتج عشوائية في التسيير و تبديد للمال العام، و لا يمكن بذلك للمواطن البسيط أن يتلمس عائدات الثروات أو مردود الانتاج على محدوديته[1]. و كنتيجة لذلك، نجد أن معظم الاقتصادات العربية تتميز بتركز شديد للثروات و المداخيل لدى فئة قليلة مكونة في الغالب من بعض رجال السلطة و كبار رجال الأعمال، الذين يشاركونهم الثروة و الفساد.

مثل تحريك عجلة التنمية أبرز تحد للاقتصاديات العربية، و كما هو معروف، فإن توجهات التنمية في البلدان العربية كانت محدودة من حيث أدائها، و لم تحقق معدلات نمو مرتفعة كما أنها وقفت عاجزة عن تحقيق الأمن الاقتصادي و الغذائي، على الرغم من الإمكانات الطبيعة و البشرية الهائلة في البلدان العربية الغير مستغلة استغلالا أمثل، فكانت بذلك نتائج أغلب التجارب التنموية العربية مجسدة للتناقض مع أهداف التنمية المرجوة. و من هذه النتائج نجد:

- مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.
- مزيد من التفاوت في الدخل و الثروات ببن فئات المجتمع.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- تراجع في الأداء الاقتصادي العام.
- ضعف الاستثمار و الادخار.
- ضعف الإنتاج الزراعي و الصناعي.
- ارتفاع المديونية الخارجية.

---

1 – محمد رئيف. **قضايا اقتصادية معاصرة**. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة . القاهرة. 2009. ص ص21–26 .

فدول المنطقة مجتمعة، و التي تمثل مساحتها ما نسبته 10.5% من مساحة العالم، و نسبة سكانها ما نسبته 5% من سكان العالم، لا يتعدى ناتجها المحلي الاجمالي 3% من الناتج العالمي. و بتحليل هيكل الصادرات العربية، يلاحظ بوضوح سيطرة واضحة للمواد الأولية، لاسيما صادرات النفط و الغاز، التي تشكل ما نسبته 66% من الصادرات العربية للخارج، في حين تتركز الواردات في السلع المصنعة و السلع ذات المستوى المرتفع من التكنولوجيا و المعرفة، و هي سلع ذات قيمة مضافة عالية، ما يؤكد أن هذا الخلل بين الصادرات و الواردات، الذي يعود أساسا إلى ضعف القاعدة الصناعية و المعرفية لمعظم الاقتصادات العربية و افتقارها للأساليب التقنية و التكنولوجية، جعل الاقتصاديات العربية أكثر هشاشة و تبعية للاقتصاد الدولي، و بالتالي أكثر تأثرا بالأزمات الاقتصادية الخارجية[1].

و هنا يجدر الحديث عن تداعيات هذه الوضعية الاقتصادية على الأمن العربي، فالملاحظ أن ضعف المؤشرات الاقتصادية، و عجز الاقتصاديات العربية عن تلبية حاجيات المواطن، خلق اختلالا في علاقة الأنظمة الحاكمة بالمواطن، ذلك الذي فقد الثقة في قدرة هذه الحكومات على ضمان أمنه الغذائي، و تحقيق مستوى معيشي يحفظ كرامته، ما أوجد حالات من عدم الرضا و الرفض للسياسات المنتهجة، كان التعبير عنها في كثير من الأحيان يأخذ أساليب أقرب إلى العنف و الفوضى. و في مقابل ذلك، فإن التحدي الاقتصادي للأنظمة العربية، قلص من قدراتها في الحفاظ على الاستقرار، خاصة مع الضغوط التي تمارسها القوى الخارجية و المؤسسات الاقتصادية العالمية، ما جعل قدراتها التفاوضية تتآكل، و مكانتها الاقليمية و الدولية تتراجع، ما يزيد من فرص الاختراق و التدخل الخارجي في بنية و توجهات الدول العربية.

ثالثا: تحدي النزعة القطرية و ضعف عوامل التنسيق العربي

ما يمكن ملاحظته من خلال مناقشة الاشكالات المحيطة بمفهوم الأمن العربي، اتساع النزعة القطرية في الدول العربية، حيث أضحى مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية، و تجمد الوعى العربي العام، فمعظم الدول العربية فضلت التوجه نحو الانعزالية، و الابتعاد عن

1 – جورج قرم. مرجع سبق ذكره. ص 7.

فكرة التنسيق و الاعتماد المتبادل فيما بينها، الأمر الذى أسهم في تعميق التبعية و التجزئة القطرية. ففي الوقت الذي عمدت فيه الدول الاستعمارية إلى تقسيم الوطن العربي، لتمكين السيطرة و المحافظة على مصالحها، و ربط الهياكل الاقتصادية للكيانات العربية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي، لم تتحرك الدول العربية للقضاء على هذه المخططات، بل على العكس من ذلك وجدت السلطات الحاكمة في البلاد العربية في التجزئة مدعاة لعدم تقليص مساحة قوتها و نفوذها[1]، و لذا فقد عمدت هذه السلطات إلى الإبقاء على هذه التجزئة، بل تعزيزها عبر الزمن و إن صبغتها بشعارات وحدوية، و هذه الحالة من القطرية و التجزئة انعكست في مظاهر عديدة لعل أهمها: الاهتمام بالمشكلات القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة و التأكيد على غلبة المصالح القطرية على القومية، فضلا عن اغفال الالتزامات الجماعية لصالح العلاقات الثنائية و المبادرات الفردية، و ازداد الأمر تعقيدا مع ظهور الدول النفطية و رغبتها في تحقيق تنمية سريعة. الأمر الذي وضعها رهينة التبعية و تعميق الارتباط بالسوق الرأسمالية[2].

إن أخطر ما ترسخ بعد اتساع النزعة القطرية، هو الازدواجية في السياسات و الممارسات و المواقف، فلطالما تعالت الأصوات و الخطب العربية في الدفع بالمسار الوحدوي و التعاون الفعلي، و في مقابل ذلك تجسد سياسات و مواقف الدول العربية توجهات تنفي ذلك تماما. و قد عززت الازدواجية في السياسات و المواقف الانكفاء أكثر على المد القطري، و أضعفت الكيانات العربية[3]. و جعلت منها أكثر عرضة لهزات أمنية، بالنظر إلى ضعف تعاونها في مواجهة التحديات، و انصرافها عن كل المساعي التكاملية و الوحدوية، التي من شأنها خلق مستوى من الصمود و المواجهة.

إن ما يؤكد حالة التجزئة و الصراع و الاختلاف الذي تعيشه البلاد العربية، نجد أن حجم الارتباطات الموجودة بين الدول العربية و الدول الأجنبية، أكبر بكثير مما هو موجود بين الدول العربية فيما بينها، خصوصا في الجوانب الاقتصادية و العسكرية، هذا بالإضافة إلى التعامل

1 – مصطفى عثمان إسماعيل. **الأمن القومي العربي**. مكتبة مدبولي. القاهرة. ط1. 2009. ص 33.
2 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 557.
3 – عبد الحليم خدام. **النظام العربي المعاصر**. المركز الثقافي العربي. المغرب. ط1. 2003. ص 13.

و التنسيق في مجالات الاستخبارات، التي ترتبط ارتباطا وثيقا باستقرار و سيادة الدول، مما جعل قدرة البلدان العربية في تأمين ذاتها على قدر كبير من الضعف و الهشاشة[1]. و الملفت للنظر، حقيقة أن معظم الدول العربية استبدلت عامل التنسيق و التعاون فيما بينها مع أطراف اجنبية، مما ساعد على تغلغل قوى خارجية في قلب المنطقة، حاملة معها أطماعها و مخططاتها في المنطقة، و من مظاهر ذلك، نجد أن مسألة التعامل مع الأطراف الأجنبية فيما يتعلق بالجوانب الأمنية تم اعتبارها عربيا مدخلا حمائيا، و أن التواجد العسكري الأجنبي، من أهم عوامل الاستقرار و الأمن في المنطقة العربية، مع اغفال دوره في الاختراق لسيادة الدول العربية، و حجم التكاليف المالية التي يفرضها[2].

و لعل ذلك ما ساهم في انتشار مظاهر التوتر و عدم الاستقرار، و كذا سيادة منطق الصراعات البينية داخل الدول العربية، خاصة مع اتجاه الأنظمة العربية إلى توسيع نطاق انفاقها العسكري، ليس لمجابهة عدو خارجي، و إنما لتسوية خلافات بينية و فرض منطق معين[3].

و على الصعيد المؤسساتي و دوره في تفعيل العمل الجماعي العربي، يمكن القول أن عملية تأسيس جامعة الدول العربية، تبرز أن الاتجاه الغالب نحو تأسيسها لم يكن بغرض تحقيق الوحدة أو الاندماج بين الدول العربية، فالغرض كما نصت عليه المادة 2 من ميثاقها، هو توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها و تنسيق خططها السياسية، كما قامت الجامعة على فكرة الاحترام المطلق لسيادة الدول الأعضاء التي أكدتها المادة 7 من الميثاق، و هو ما ساهم في اتجاه الدول العربية نحو عدم الالتزام بأي قرار لا توافق عليه، الأمر الذي عطل العمل العربي المشترك خاصة ما تعلق بالتنسيق في المسائل الأمنية[4].

---

1 – المرجع نفسه. ص 13.

2 – إسماعيل معراف. مرجع سبق ذكره. ص 560.

3 – أمين هويدي. **العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط و تأثيرهما على التنمية و الديمقراطية**. دار الشروق. القاهرة. 1991. ص 190.

4 – أحمد يوسف أحمد. تحليل أبعاد التهديدات الأمنية في المنطقة. مؤتمر تحولات الأدوار و المصالح و التحالفات. عن موقع: **http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/201a6cb8-4b55-485c-960b-fd4e5719e9f2**. نشر بتاريخ: 2015/04/02.

ما يمكن تأكيده من خلال حالة التفكك و التجزئة التي طبعت المشهد العربي، أن هذا الواقع ساهم بشكل معتبر في زعزعة استقرار المنطقة العربية، و جعل أبوابها مفتوحة أمام الأطماع و التدخلات الخارجية، التي اعتمدت حالات الضعف و التشتت أهم مداخلها في بسط سيطرتها فضلا عن تجسيد طموحاتها في المنطقة، الأمر الذي وضع المنطقة العربية رهينة تجاذبات دولية و إقليمية، كانت مخلفاتها المزيد من التهديدات على المستوى الأمني خاصة، فكانت الاستراتيجيات الأمريكية الموجهة إلى المنطقة العربية، و المنبعثة أساسا من التوصيفات الداخلية المذكورة، أهم و أخطر المشاريع الاستراتيجية تأثيرا في واقع الأمن العربي، و أن التهديدات التي فرضتها عصفت بعديد المقومات و الأسس، التي يمكن التشبث بها لإعادة بريق الأمة العربية و صيانة أمنها.

المبحث الثاني: واقع الأمن العربي و قضايا تهديده في ظل تداعيات التوجهات الاستراتيجية الأمريكية

كان من نتاج التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام و المنطقة العربية بشكل خاص، ظهور الصراعات الطائفية و الإثنية و القومية بشكل واضح و خطير. فقبل الانفلات الأمني، كانت معظم هذه الصراعات خاملة، و لم تصل خطورتها إلى ما وصلت إليه من حروب و صراعات مسلحة.

يمكن القول أن المنطقة العربية تأثرت عميقا بنتائج الاستراتيجيات الأمريكية، و المعدة بعناية لقلب موازين القوى في المنطقة و فرض ترتيبات أمنية، سياسية، اقتصادية و اجتماعية جديدة، يكون محور الدفع فيها، بناء نظام إقليمي يتماشى و التوجهات الامبراطورية الأمريكية، و يصطف إلى جانب المقومات التي تهيئها و تجندها الولايات المتحدة في خدمة أهدافها و مصالحها الاستراتيجية[1].

لذلك، عرفت المنطقة العربية عديد الهزات و التوترات، نتاج ما خلفته المخططات الاستراتيجية الأمريكية، سواء ما تعلق بمخرجات مشروع الشرق الأوسط بمختلف تطوراته، أو ما تعلق بالاستعمال المباشر للقوة العسكرية في العراق، بالإضافة إلى ما عاشته المنطقة جراء ما عرف بالربيع العربي، و الذي أكدت عديد الأوساط ارتباطه بأحد فصول تطور و توسع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

من المؤكد بأن حالات العنف و اللا استقرار كانت موجودة بالمنطقة العربية قبل الحديث عن تداعيات التغلغل الأمريكي فيها، إلا أنه زاد بنسب كبيرة بعد التطورات التي عرفتها المشاريع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، و بخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. و قد ظهر تحديدا على الساحة العربية بشكل أقوى مما كان عليه سابقا، و سبب ذلك أن التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية، جراء الترتيبات الاستراتيجية الأمريكية، أوجدت بيئة خصبة لانتشار

1 – علي عبد فتوني. **العرب و مخاطر الشرق الأوسط الجديد**. دار الفارابي. بيروت. ط1. 2014. ص 86.

العنف و الفوضى، التي مست كيان عديد الدول العربية و أثرت في منظوماتها الاقتصادية، الاجتماعية و القيمية.

المطلب الأول: انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على مستوى أمن الدول العربية

كان للتحولات الكبرى التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط جراء تطور الاستراتيجية الأمريكية حيالها تأثيرات بالغة، مست كيان الدولة العربية و أمنها القومي، فقد تعرض الأمن القومي للدول العربية للعديد من التهديدات، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية كظاهرة الإرهاب، الاختراق السافر لسيادة الدولة في المنطقة العربية، الفتنة الطائفية في عدد من الدول العربية، فضلا عن مشكلة الهجرة و أزمة اللاجئين التي أرقت كيان الدولة، و الأخطر من ذلك تمثل في انتشار نماذج الدولة الفاشلة في المنطقة العربية. و عليه سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على واقع الأمن في الدول العربية المرتبطة أكثر بتغلغل مسارات الاستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى حصر لأهم قضايا تهديد أمن الدولة العربية.

كان من آثار و انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق، سقوط النظام العراقي و بالتالي سقوط مؤسسات الدولة العراقية، و هو ما فتح المجال لانتشار الفوضى و اللاأمن. إذ تحول العراق إلى بؤرة للإرهاب و انتشار الجماعات المسلحة بشكل متسارع، و ما زاد الأمر خطورة هو قرار الإدارة الأمريكية بحل الجيش العراقي، الأمر الذي خلق بيئة فوضوية هددت بفقدان الدولة العراقية وجودها.

فعلى المستوي السياسي و الأمني، نجد أنه و منذ بداية الاحتلال، سعت الإدارة الأمريكية إلى تعزيز الخلافات الطائفية السنية الشيعية، فبعد انتهاء الحرب قامت قيادة الحكم المدني بتأسيس مجلس الحكم الانتقالي للعراق وفق أسس طائفية، حيث ضم المجلس 25 عضوا من

بينهم 13 عضوا من الشيعة، 5 أعضاء سنة، 5 أعضاء أكراد و واحد مسيحي و آخر تركماني[1]. و هو ما يؤكد اهتمام الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالعمل على تفعيل دور التنوع و التعدد الطائفي في المنطقة العربية للوصول إلى مساعيها و أهدافها، فنتيجة لذلك، تزايد معدل العنف الطائفي في العراق، إذ وصل الأمر إلى حد الحرب الأهلية، بل و تفتيت و انهيار الدولة، خاصة في السنوات الأولى التي تلت التدخل العسكري الأمريكي. كما برزت دعوات اثنية و طائفية تدعوا لحكم ذاتي، و ظهرت المنافسة على الحكم بين الشيعة و السنة من خلال الاستقطاب الطائفي و العشائري فضلا عن تنامي دور الأحزاب ذات النزاعات الطائفية[2].

و جراء محاصرة الإدارة الأمريكية لحزب البعث العراقي و محاولة القضاء عليه، تم طرد آلاف الموظفين و حرمان كل من له صله بحزب البعث من وظائفه، فكان لذلك تأثيره الواضح على الوضع الأمني في العراق، حيث انضم العديد من هؤلاء إلى جماعات المقاومة، التي رفعت السلاح في وجه الاحتلال و الحكومة العراقية على حد سواء. و ضمن هذه البيئة ظهر ما عرف بتنظيم الدولة الاسلامية في بلاد الشام و العراق داعش، الذي وجد ظروفا مواتية ساهمت في إعدادها و تهيأتها، الإجراءات المتبعة من الإدارة الأمريكية، ليتسع نطاق تأثيره و أعماله الإرهابية ضمن مجال واسع من الأراضي العراقية، بما حمله ذلك من تخريب و دمار و قتل[3].

و عليه، كان من انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق، و سقوط النظام و تهاوي معه مؤسسات الدولة، الأثر البالغ على الواقع السياسي الأمني للعراق، عرفت جراءه البلاد دوامة عنف واقتتال، لم يعد لها القدرة و لا الآلية لإعادة الاستقرار.

---

1 – عبد الحسين شعبان. الاحتلال الأمريكي للعراق. الحرب الأهلية هل يصبح الأمر الواقع واقعا. **المستقبل العربي**. عدد336. فيفري 2007. ص87.

2 – راجي يوسف محمود. **أثر الاحتلال الأمريكي للعراق في اشكاليات العنصر البشري المشترك بين العراق و تركيا (العراق –التركمان)** . رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. 2010. ص 151.

3 – هدي النعيمي. **قانون العدالة و المساءلة: هل يحق الاستقرار في العراق**. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية الأهرام. القاهرة. 2011. ص 173.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد أنهكت الحرب الأمريكية مقومات الاقتصاد العراقي، فمن معاناة للبنية التحتية، و تدهور للاقتصاد العراقي جراء انهيار الصناعات النفطية، ناهيك عن ارتفاع نسبة الديون العراقية، تزايد معدلات البطالة، و انتشار للفساد، الأمر الذي أدى إلى تضاعف معدلات سوء التغذية و تدهور الناتج المحلي، و بالتالي مستوى معيشة المواطن[1]. فقد عمل الاحتلال الأمريكي منذ البداية على تفكيك الدولة و مؤسساتها، إذ دمر البنية التحتية و أتى على كل القطاعات باستثناء القاع النفطي، بالإضافة إلى إباحة و تسهيل عمليات السرقة و النهب للممتلكات العامة[2].

في اعقاب سقوط بغداد، دمرت و نهبت متاحف كل من بغداد، الموصل، كركوك و البصرة، و معها حضارة عمرها خمسة آلاف سنة. مع التأكيد على سرقة و تخريب أهم الآثار و المتاحف العراقية بتكليف من عصابات اجرامية، و ذلك بدوافع دينية و تحريض سياسي، كان هدف الولايات المتحدة من ذلك، محو معالم الحضارة العراقية و إفراغ عمقها الثقافي، حيث قامت بأكبر عمليات النهب و التخريب المنظمة[3].

بالنظر إلى الأوضاع الإنسانية التي تعرض لها الشعب العراقي من جراء طول أمد الحرب الأمريكية، و استعمال أخطر الأسلحة فيها، كانت الانعكاسات خطيرة على المستوى الانساني، إذ تشير احصائيات إلى أكثر من مليون قتيل، مع وجود حالات هجرة فاقت 4 ملايين عراقي، بين نزوح داخلي و هجرة إلى دول الجوار، فضلا عن الاعتقالات و التعذيب في السجون و الاعتداءات العشوائية، التي زرعت الكثير من المخاوف و أعطت مجالا أوسع لانتشار الفوضى و عدم الاستقرار[4].

---

1 – جمال عبد الجواد. **النظام الدولي و الحرب على العراق. نكبة الآثار الاقتصادية.** مركز الدراسات السياسة و الاستراتيجية الأهرام. القاهرة. 2003. ص 288.

2 – علي عبد فتوني. **العرب و مخاطر الشرق الأوسط الجديد.** مرجع سبق ذكره. ص 142.

3 – المرجع نفسه. ص 142.

4 – المرجع نفسه. ص 139.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الغزو الأمريكي للعراق أتى على مقومات الدولة العراقية و أدى بها إلى أن تحولت إلى دولة فاشلة* بقل المقاييس، خاصة مع الاتساع المتسارع لنطاق الفوضى و الجريمة الممنهجة و العشوائية، و حتى مع مشاريع إعادة الإعمار، و الإصلاحات المزعومة و المطبقة، لا يزال الواقع العراقي بكل أبعاده، عنوانا للخراب و الفوضى و التشتيت، و هنا تجدر الاشارة إلى مكانة العراق من حيث مقومات القوة التي كان يمثلها إقليميا و قطب ممانعة و تحدي كبير للمشاريع الأمريكية في المنطقة، للوقوف على مدى الاهتمام المبالغ فيه من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، في محاولاتها المستمرة لإضعاف و تفكيك مكانة العراق، ليزاح أمام مخططاتها الاستراتيجية قطب لطالما اتسم بالتماسك و الممانعة، و يكفى القول أن الولايات المتحدة و من ورائها إسرائيل، حققت هدفا استراتيجيا مكن من قلب موازين القوى في المنطقة لصالحها.

في المقابل ذلك، نجد أن عديد الدول العربية عرفت اهتزازات أمنية جراء أحداث ما عرف بالربيع العربي، فزيادة على سقوط أنظمة سياسية عربية، أخذت الأوضاع فيها مسارات خطيرة، لازالت تعاني منها الدول العربية و شعوبها إلى الحاضر.

فبعد سنوات من أحداث الربيع العربي، و حالة التفاؤل بتحول دول الثورات العربية إلى واحة للديمقراطية، و احترام حقوق الإنسان، و بعد النجاح في إسقاط أنظمة ديكتاتورية، تبددت تلك النظرة التفاؤلية، على واقع تبني قوى شاركت في الثورة و وصلت للحكم، سياسات لا تختلف عما تبنته الأنظمة التي ثارت عليها الشعوب، من عدم احترام لقيم الديمقراطية و القانون،

* عرف كل من **غراهام إيفانز** و **جيفري نوينهام** الدولة الفاشلة على أنها: تطور جديد وخطري للدولة بعد نهاية الحرب الباردة، يتمثل في انهيار القانون و النظام و الخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الاثنيات، و التي تتميز بصراع – طائفي. كما تعرف الدولة الفاشلة بأنها: الدولة التي لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية من تعليم و أمن و حكم، و ذلك عادة بسبب العنف المنتشر، مع فراغ في السلطة، حيث يقع المواطنون ضحية الصراع و الجريمة، كما أن فشل الدول لا يرجع للعوامل الداخلية فحسب، حيث يمكن أن تسهم الحكومات الأجنبية في زعزعة الاستقرار فيها عن طريق دعم قوات المتمردين و تغذية الحروب الأهلية، مما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني. انظر غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي 1997.

و عملها على إقصاء القوى التي شاركتها الثورة، و مهدت لها للوصول إلى سدة الحكم، فضلا عن الصراع الدموي الذي شهدته، ليدخل عدد من دول الربيع العربي في حرب أهلية و اقتتال طائفي قوض فرص الانتقال إلى الوضع المنشود.

كما تكشف ثورات الربيع العربي بعد سنوات على اندلاعها، عن سمات تقاسمتها معظم دول الربيع العربي، يتمثل أولها في إخفاق الجهود و المحاولات للاحتكام إلى الإجراءات الديمقراطية، في ظل سعي أطراف المعادلة السياسية إلى إقصاء الآخر و الانفراد بالسلطة. إضافة إلى عودة المؤسسة العسكرية إلى لعب دور رئيسي في مرحلة ما بعد الثورات، ما أدخل المنطقة في إشكالية العلاقة بين المدني و العسكري، و مدى اقتناع المؤسسة العسكرية بالقيم الديمقراطية و مدى الاستعداد للالتزام بها، دون إغفال كون الكثير من رواد الثورات العربية و قادتها أضحوا خارج المشهد السياسي، لتتصدره شخصيات كانت مقربة من الأنظمة التي قامت الثورة عليها، بل و تبوؤهم مناصب سياسية تحدد مصير دول الربيع العربي. و الأهم بين كل ذلك، فقدان الأمن و الاستقرار، ما مكن التنظيمات الإرهابية و الجهادية من أن تؤسس لوجودها، و تزرع آثارها لتهديد استقرار الدول العربية، فقد استفادت المنظمات الإرهابية من حالة الفوضى في عديد من دول الربيع العربي، و هشاشة الأوضاع الأمنية بها لتنشط بشكل مؤثر في المنطقة، مؤكدة فاعليتها لتصبح لاعبا رئيسيا في التحولات التي تشهدها المنطقة بعد سنوات من الثورات العربية.

و في محاولة للوقوف على أوضاع الدول العربية التي شهدت ثورات، سنحاول تسليط الضوء على أهم الأزمات و التهديدات التي واجهت دول الربيع العربي.

أحدثت ثورات الربيع العربي تراجعا رهيبا لكثير من القيم التي كانت سائدة في المجتمعات العربية، و أصبحت معها الدولة الوطنية بموجب ذلك مهددة في كيانها و أمنها و في وجودها و حدودها، كما أضحى انتشار السلاح بين بعض الجماعات، أمرا متداولا و خارج عن الرقابة و السيطرة.

و أكثر من ذلك، فإن مضمون هذه الثورات قد أفرغ من محتواه، فلا الشعارات التي تم رفعها تحققت، و لا التداول على السلطة أصبح حقيقة. و على العكس من ذلك، فإن الحريات

التي كانوا ينادون بها، قد تراجعت بشكل كبير بعد أن فقدوا الأمن و الاستقرار، و بعد أن باتت الجماعات الإجرامية و الإرهابية تزرع الرعب و تثير الفزع في النفوس في كل مكان، كما تراجع مستوى الدخل القومي و الفردي، و زادت نسبة البطالة و تضاءلت فرص الاستثمار الأجنبي و تراجع الاستثمار الوطني بسبب الفوضى المنتشرة[1].

ففي الحالة الليبية، تعرضت مقومات الدولة إلى الانهيار، و أصبح الأمن و الاستقرار مطلب و حلم كل مواطن ليبي، و فوق ذلك، تدهورت الحالة الاقتصادية مع تراجع تصدير المحروقات، بعد سيطرة الجماعات المسلحة على منابع النفط، و فقدت الدولة سيطرتها الكاملة على الوضع[2].

واجهت الثورة الليبية جملة من التحديات السياسية، الأمنية و الاجتماعية المعقدة، فتجربة التغيير المثقلة بتركة تسلط استمر لعقود، و فشل إدارة المرحلة بفعل التحديات الداخلية و الخارجية التي واجهت الثورة، لم تسعف في تقديم حلول و معالجات جادة لواقع التحديات الماثلة.

من التحديات التي فرضتها الثورة الليبية، تحول الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام القذافي، إلى مشكلة و هاجس أمني بعد سقوط النظام. فعدد هذه الميليشيات يطرح الكثير من التساؤلات، ناهيك عن آلاف الليبيين الذين يحملون السلاح. فضلا عن كون هذه الجماعات المسلحة لا تعترف بسلطة عليا، و إنما تتبع إجراءات منفصلة، ما أدى إلى الكثير من الاصطدامات بين هذه المجموعات. و على الرغم من اعتراف المجالس العسكرية و المدنية المحلية بالمجلس الوطني الانتقالي، كهيئة عليا قيادية للمرحلة الانتقالية، إلا أن مستوى الثقة

1 - Eberhard Kienle. The Security Implications of the Arab Spring. Geneva Papers. Geneva Centre for Security Policy. October 2013. P 8.

2 – علي عبد فتوني. مرجع سبق ذكره. ص 329.

متدني فيما بينها، ما يجعل موجة التسليح و هاجس الدفاع عن المصالح تطبع المشهد السياسي الليبي[1].

لذلك، فإن جوهر المشكلة الليبية ينعكس في انقسام المشهد الأمني، خاصة في ظل عدم استعداد الميليشيات للتخلي عن سلاحها، و انعدام الثقة فيما يتصل بالهيئات التي تعاني محدودية من حيث المكانة و الشرعية في قيادة مرحلة ما بعد الثورة و سقوط النظام. ليجسد مسار الثورة الليبية مشهدا دمويا تغلب عليه الفوضى و اللا استقرار، فضلا عن تآكل هيكل الدولة و بروز معضلة الفشل و فقدان السيطرة على الأوضاع[2].

فقد عانت ليبيا و لازالت تعاني صراعا حادا، و هو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة و التعقيد، و يبرز ذلك في تصادم الإرادات و تنازع الشرعيات السياسية بين مكونات المشهد الليبي، الناتجة عن استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب، و تفاقم المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية، لاسيما أن ليبيا أصبحت مفتوحة على مصراعيها لتأثيرات خارجية إقليمية و دولية، تستجيب في معظمها لترتيبات ضيقة على حساب مصلحة المواطن الليبي[3].

و لعل السمة الأبرز للحالة الليبية هو انتشار الثورة المضادة متحالفة مع قوى إقليمية و دولية، فمسألة انتقال ليبيا من الثورة إلى الدولة، أضحت من المسائل المعقدة، فقد أدت الثورة الليبية إلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى المحلية، التي أضحت فاعلا رئيسيا في المعادلة السياسية الجديدة، و قد أصبحت أزمة الشرعية في ليبيا محور

---

1 – محمد عبد الحفيظ الشيخ. ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 432. مارس 2015. ص 126.

2 – محمد عبد الحفيظ الشيخ. مرجع سبق ذكره. ص 127.

3 – خالد حنفي علي. جماعات العنف الليبية و الترانزيت الجهادي. **السياسة الدولية**. عدد198. أكتوبر 2014. ص 102.

الصراع بين أغلب المكونات[1]، لتبدي مرحلة ما بعد سقوط نظام **القذافي** وضعية ليبيا على أنه بلد غير مستقر، تسوده الصراعات السياسية و الأيديولوجية، ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول و مخاطر الفوضى، و لعل ما يؤكد ذلك مظاهر التدهور السياسي و فقدان الأمن، انتشار الميليشيات و السلاح خارج نطاق السيطرة، و رافق ذلك تحولات بنيوية و ضعف المؤسسات التي أدت إلى تشكل طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، و بالتالي فقدان ثقة المواطن بالنخبة، و فقدان الثقة بين النخب فيما بينها[2].

أمام تراجع الفكر الديني المعتدل و ضعف خطابه، غابت المرجعية الدينية في لعب دورها داخل المجتمع الليبي، ما ساهم أكثر في انتشار الأفكار و المرجعيات المتطرفة، و هو الأمر الذي عقد من مسار التحول الديمقراطي، فقد ساهم انتشار الخطاب المتطرف في مواجهة الخطاب الديني المعتدل، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، ساهم في توفير المناخ الملائم لتنامي خطر الإرهاب و التطرف[3]، ما قلص فرص نجاح العملية الديمقراطية بأكملها. خصوصا مع احتدام الصراع حول المكانة و الشرعية، بين المنطلقات الثورية و الأسس القانونية الدستورية.

يمكن حصر الحالة الليبية و معاناتها بعد الثورة في محاور أساسية، تتصدرها حالة التفكك و التمزق التي تعاني منها الدولة الليبية في الوقت الحالي، خصوصا مع فشل كل المساعي للمصالحة، بالنظر إلى تبني الأطراف الفاعلة توجهات ضيقة، زادت من حدة التنافر لا تهدئة الأوضاع، كما أن غياب الثقافة المؤسساتية عن الحياة السياسية و الاجتماعية في ليبيا، وضع المنطق القبلي و العشائري في طليعة المشهد السياسي الليبي، حيث ظهرت النعرة القبلية و التركيبة الشديدة التعقيد للمجتمع الليبي– تلك التي غابت خلال حكم **القذافي**– إلى مقدمة

---

1 – محمد عبد الحفيظ الشيخ. ليبيا بين الصراع السياسي و الصراع المسلح التحديات و الآفاق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. عدد 71. جانفي 2015. ص 31.

2 – كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني. **ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل**. مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي التابع لمؤسسة راند. واشنطن. ط1. 2014. ص 6.

3 – محمد السنوسي الداودي. فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا. **السياسة الدولية**. عدد 197. يوليو 2014. ص 132.

المشهد السياسي، و قد كان لتنامي النزعة القبلية و العشائرية في ليبيا انعكاسات على وحدة الشعب الليبي، إذ تذكر بعض محاولات الانفصال التي طالبت بها بعض القبائل في ليبيا، و من أمثلتها نجد إعلان قبائل شرق ليبيا، الداعية إلى تأسيس إقليم برقة الفدرالي، بالإضافة إلى دعوة قبائل الجنوب الليبي إلى إقامة ما عرف بإقليم فزان الفدرالي، ناهيك عن مطالبة القبائل الأمازيغية بإقامة الإقليم الأمازيغي الليبي[1]. يذكر أن فكرة تقسيم ليبيا إلى أقاليم ضمن نظام فدرالي تعود إلى المقترح الذي قدمه وزير خارجية بريطانيا في منتصف أربعينيات القرن الماضي إلى الحكومة الإيطالية، بحيث تضمن المقترح تقسيم ليبيا إلى ثلاث أقاليم، برقة و تتبع لبريطانيا، طرابلس و تتبع لإيطاليا، بالإضافة إلى إقليم فزان الذي يمنح لفرنسا[2]. و عليه، كان لإشعال فتيل النعرات القبلية تبعات خطيرة على تعقيد المشهد الأمني في ليبيا، ذلك بالنظر إلى المواجهات و الاشتباكات العديدة و المتكررة التي وقعت بين الجماعات المختلفة من الثوار و التي ترجع في معظمها إلى طبيعة التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

ناهيك عن الحالة الأمنية المتأزمة، و غياب الشعور بالأمن لدى المواطن الليبي، فضلا عن كبار المسؤولين الذين طالتهم عمليات الاختطاف و التصفية، مع اتساع دائرة التسلح لدى أفراد المجتمع الليبي بإسهام من قوات الناتو، التي استمرت في إلقاء مختلف أنواع الأسلحة على الثوار و دعمهم دون التفرقة بينهم[3]. و هو ما أوصل الوضع الليبي إلى الانفلات، و فقدان الدولة الليبية سيطرتها على الداخل الليبي، و بالتالي اقترانها بشكل طبيعي بمسمى الدولة الفاشلة التي أضحت عاجزة عن معالجة أزماتها، ناهيك عن فقدان مكانتها الإقليمية.

أمام هذا الواقع المتردي في ليبيا، تجدر الإشارة إلى الدور الخارجي فيما وصلت إليه البلاد، فبعد حملة عسكرية دامت حوالي سبعة أشهر من طرف قوات الناتو، لم تتحقق الأماني و الوعود التي دفعت بالمواطن الليبي إلى التضحية بعديد المكتسبات أمام غد منتظر يبدو بعيد المنال.

---

1 – علي عبد فتوني. مرجع سبق ذكره. ص ص 332–337.

2 – المرجع نفسه. ص 338.

3 – فجوة عميقة الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي و الصراع العسكري. في: **التقرير الاستراتيجي العربي 2017**. مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية. القاهرة. 2018. ص 158.

غير بعيد عن المشهد الليبي و ما حمله و يحمله من خراب و تدمير لمقومات الدولة الليبية، نجد الأزمة السورية في المقابل، و التي قدمت أحد أهم نماذج الحروب الداخلية ذات الأبعاد الاقليمية و الدولية، حيث أن الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا عام 2011، تحول بفعل عوامل داخلية و أخرى إقليمية و دولية إلى صراع مسلح، أتى على عديد المقومات و البنى المادية و القيمية في سوريا.

كان لتحول الحراك الشعبي في سوريا إلى عمل عسكري مسلح، الأثر المباشر في تردي الأوضاع الأمنية في سوريا، فقد بدأت ببساطة وفق منطق الدفاع عن النفس، فكان الأمر يتعلق بحماية المتظاهرين من اعتداءات قوات النظام، في الوقت الذي ذهبت قوات النظام نحو استعمال القوة لحماية الأفراد من المشتبه فيهم في عمليات القنص و التفجير. وصلت أحداث الصراع في سوريا ذروتها من التصعيد و المواجهة، و مع تفاقم الأزمة الإنسانية التي وصلت إلى حدود الكارثة الانسانية، مع تدخل أطراف خارجية في الصراع زادت من حدته و تداعياته، لتمتد على مختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، العسكرية و الإنسانية، فضلا عن دمار حضارة إنسانية عظيمة موغلة في عمق التاريخ البشري، و بلد عربي من الصعب استعادة مكانته و لا نهضته الإنسانية و التنموية في الوطن العربي.

فعلى المستوى الإنساني، لم يسلم المواطن السوري البسيط من تبعات الصراع، فقد نتج عن التصعيد في الأزمة السورية تصفية ما يزيد عن ثلاث مائة ألف سوري، و فوق ضحايا الصراع السوري، برزت اشكالية اللاجئين، أين اضطرت المعارك الدائرة في معظم المدن و القرى السورية عددا كبيرا من السوريين إلى اللجوء نحو دول مجاورة في بداية الأمر ثم نحو دول أخرى بعد احتدام الصراع العسكري و زيادة أعداد اللاجئين من السوريين، دون إغفال المعاناة و التشريد الذي تعرض له اللاجئون السوريون، بسبب أعدادهم المتزايدة و محدودية إمكانات الدول المستقبلة في التكفل بهم.

في مقابل ذلك، تجدر الإشارة إلى التحديات الاجتماعية و الديمغرافية و التي تعتبر الأخطر على مستوى البناء و التركيبة الاجتماعية السورية مع بروز ظاهرة التغير الديموغرافي،

و المتمثل في إعادة توزيع السكان و تحركاتهم نتيجة تزايد أعداد النازحين، خصوص في مناطق الصراع كحمص، إدلب، دير الزور، حلب و ريف دمشق[1]، وفقا للاعتبارات الدينية و المذهبية، و هو ما يعزز مخاوف الانقسام و التجزئة، فضلا عن خطر اشتعال فتيل الصراعات الطائفية و المذهبية.

و على الصعيد الاقتصادي، فرضت حيثيات الصراع العسكري على النظام السوري تحول اهتمامه نحو العمليات العسكرية و الترتيبات السياسية على حساب المسائل الاقتصادية، ما أدى إلى تراجع الاقتصاد و تباطؤ وتيرة النمو[2]، و ما زاد الوضع الاقتصادي ترديا، تلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا من طرف عديد الأطراف، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شملت العقوبات قطاعات حساسة، كان أهمها القطاع النفطي و المصرفي، إذ تكبد قطاع النفط خسائر ضخمة بسبب العقوبات و انسحاب الشركات الأجنبية و بالتالي تراجعت الصادرات، فضلا عن فقدان أكثر من ثلثي الناتج المحلي السوري خلال سنوات الحرب[3].

اجمالا، أدت الثورة السورية باستمرار فصولها، إلى جملة من المعطيات الكارثية على أكثر من صعيد بالنسبة للواقع السوري، دون إدراك أطرافه المباشرة خطورة الوضع الأمني، الاقتصادي و الانساني الذي وصلت إليه سوريا، أين أضحت مصدرا لتصدير العنف و الجماعات الإرهابية، و حتى مع الانتصارات التي أخذ النظام السوري يحققها ميدانيا على حساب الجماعات المسلحة، فإنه لا يظهر في الأفق مؤشرات لتهدئة الأوضاع و الوصول إلى حل الأزمة. و الأهم من ذلك أن حجم الدمار الذي عرفه البلد، يجعل من امكانية استرجاع قوته و مكانته أمرا في غاية التعقيد.

---

1 – ربيع نصر و آخرون. **الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية**. المركز السوري لبحوث السياسات. الجمعية السورية للثقافة و المعرفة. 2013. ص 55.

2 – محمد السمهوري. **إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات**. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. القاهرة 2012. ص 13.

3– محمود قاسم زنبوعه. الأزمة السورية السياسات التنموية و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**. مجلد 30. عدد 2. 2014. ص ص 231–232.

لم يكم حال اليمن بأحسن من حال بقية دول الربيع العربي، فبعد الثورة التي أسقطت نظام الرئيس **علي عبد الله صالح**، دخلت البلاد في أزمة متعددة الأوجه، و قد مثل التدهور الأمني و غياب الاستقرار أهم نتائج الثورة، فقد خلف الصراع على السلطة وضعا أمنيا كارثيا بفعل النزاع بين أطراف سياسية تحمل رؤى مختلفة، مدعومة من قوى إقليمية و أخرى دولية. ليخلص المشهد إلى حرب أهلية، بين نظام تم دعمه من قوى عربية خليجية في إطار مبادرة لحل النزاع، و بين جماعة الحوثيين المدعومة من طرف إيران، ليكون الواقع الأمني المتردي و الحرب الأهلية بين أبناء البلد الواحد أبرز سمات المرحلة، فناهيك عن أعداد رهيبة للقتلى و النازحين، يمكن الحديث عن يمن الحاضر بأنه شهد أسوأ سيناريوهات الحروب الدامية، التي أتت على المقومات المادية و الإنسانية، كيف لا و الحديث اليوم في اليمن يشير إلى معدلات فقر و حرمان، مع تفشي أمراض خطيرة صارت في وقت من الأوقات من الماضي جراء سوء الأوضاع الإنسانية، فقد بلغ عدد الأفراد الذين هم في أمس الحاجة إلى تدخل و حماية غذائية و صحية، ما يفوق 41% من اجمالي عدد السكان في السنوات الثلاثة الأخيرة من الحرب، ضاعفت من أعدادهم التدخلات العسكرية الغير مدروسة للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، و قد تفاقمت الأوضاع نتيجة صعوبة الوصول بالخدمات الصحية و تغطية تدخلات التطعيم الصحي و غيرها إلى بعض المناطق، بسب المواجهات العسكرية المتصاعدة و عدم قدرة أجهزة الدولة على القيام بدورها[1].

يبقى الأهم من كل ذلك، أن مصير اليمن لا يطرح مسارات تفاؤلية بقدر ما يبعث بمزيد من الإحباط، ليعود السؤال الجوهري في كل مسار من مسارات الثورات العربية و المتعلق بحقيقة مضامين و وعود الثورة، فلا تكريس لمبدأ الديمقراطية، و لا حريات أو احترام للإرادة الشعبية، بل أن هذه المطالب و الآمال تحولت إلى مطلب رئيسي مثل لسان حال المجتمع اليمني، ألا و هو البحث عن البقاء، دون إغفال التراجع الرهيب في ما تعلق بمكانة الدولة التي أضحت خير نموذج و مثال توضح من خلاله دلالات ما عرف بالدولة الفاشلة.

---

1 – يحيى بن يحيى المتوكل. **الانتقال السياسي في اليمن و تداعياته الاقتصادية و الاجتماعية و الانسانية**. المرصد الاقتصادي للدراسات و الاستشارات. مؤسسة فريدريش إيبرت. مصر 2016. ص 156.

أما في الحالة التونسية و المصرية، و على الرغم من المسار السلمي الذي أخذته مقارنة بالتجارب السالفة، إلا أن تبعاتها لم تختلف كثيرا عن حالتي سوريا و ليبيا، فيكفي حالة اللا استقرار التي عاشتها كل من تونس و مصر بعد بداية الحراك و استمرت بعد سنوات من ذلك، لتؤكد ما عانته الدولتين من جراء هذه المسارت.

حملت الثورة التونسية آمالا كبيرة لدى المجتمع التونسي في تحسين أوضاعهم، و أنها السبيل نحو تكريس مبادئ الديمقراطية و الحرية، لكنها في الحقيقة فشلت في تحقيق هذه الآمال، فضلا عن فقدان جانب كبير من المكاسب، ناهيك عن تدهور الوضع الاقتصادي الذي يزداد تأزما يوما بعد يوم.

فبعد سنوات من سقوط نظام **بن علي**، لم يشعر المواطن التونسي بأن أوضاعه المعيشية تتحسن، بل على خلاف ذلك، فإنها ازدادت سوءا، كما أن النخب السياسية التي تولت قيادة المرحلة بعد سقوط النظام، فشلت في إدارة مرحلة الانتقال و تقديم الحلول المنتظرة، و هي بالنهاية نخب تمثل رموزا للنظام القديم. فضلا عن كون الساحة السياسية عرفت تجاذبات و زخم سياسي بعيد عن الاهتمام بالقضايا الجوهرية على غرار تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و إنما انشغلت في كثير من الأحيان بقضايا حزبية ضيقة[1].

لذلك، طبعت المشهد التونسي خيبة أمل بالنظر إلى الآمال التي تم تعليقها على الثورة لتغيير الواقع، فعلى الرغم من نجاح القيادة في تونس في تجسيد تداول على السلطة، من خلال انجاح انتخابات ديمقراطية، إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية جعل حسابات الثورة و مخلفاتها تقف بالشك و التردد لدى فئات واسعة من المجتمع التونسي[2]، فقد انتشرت في عديد المدن التونسية عمليات إرهابية و مواجهات بين الأمن التونسي و جماعات متطرفة، نشرت الكثير من المخاوف الأمنية، فتصاعد الخطر الإرهابي أربك الوضع و فرض منطقه على الواقع التونسي، و هدد

1 – علي عبد فتوني. مرجع سبق ذكره. ص 319.

2 – سمير حمدي. الملف الاجتماعي و الأزمة في تونس. موقع العربي الجديد. على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/23/-. نشر بتاريخ: 2016/01/23.

المقوم الاقتصادي للبلاد، و من مظاهر ذلك، ارتفاع معدلات البطالة و تضاعف معدلات الفقر بفعل تضرر القطاعات الحساسة كالتصنيع، السياحة و الاستثمارات الأجنبية جراء العمليات الإرهابية، و الأهم من ذلك، الفساد الذي استشرى بين دواليب الحكم و وسط فئات من المجتمع التونسي، و أن الدولة لم تعد تملك الآليات القادرة على ضبطه و القضاء عليه[1].

هذا الفشل الذريع الذي أضحى يطبع مجالا واسعا من الواقع التونسي، يمكن إيعازه إلى كون الحكومات التي تداولت على الحكم في تونس بعد الثورة، افتقرت إلى برامج و تصورات خاصة في ما يتعلق بتحقيق نقلة تنموية، و هو ما أدى إلى انزلاق البلاد نحو أزمة اقتصادية كان لها الأثر الكبير في عودة موجة الاحتجاجات، مع وجود حالة يأس و إحباط لدى قطاع كبير من التونسيين، ما جعل التساؤل الجوهري حول مضامين و خلفيات الثورة تعود لتصدر المشهد التونسي.

يمكن اسقاط سيناريو تطور أحداث الثورة التونسية و انعكاساتها السلبية داخليا، على مسار تطور الثورة المصرية، من حيث نتائجها و مآلها على الواقع المصري خاصة. فقد مثلت المؤسسة العسكرية في مصر، الفاعل الأقوى في المعادلة السياسية المصرية بعد اسقاط نظام **حسني مبارك**، و هي المؤسسة التي مدت هرم السلطة في مصر بزعماء لعقود من الزمن، و قد تعاظم دورها و تأثيرها في الحياة السياسية المصرية بعد الثورة، حيث اتجهت نحو الانفراد بالهيمنة على مقاليد الحكم، أين تعالت أصوات من داخل المؤسسة و حتى من خارجها، أفضت إلى اعتبار المؤسسة العسكرية في مصر المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوى السياسية و إدارة مرحلة ما بعد الثورة، فضلا عن كونها صاحبة الفضل في نزع فتيل الثورة و منع أي انزلاق أمني، و الحفاظ على مؤسسات الدولة من الانهيار، و هو ما جعل من المؤسسة العسكرية

1 – رياض بشير. التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة و بعدها. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 468. فيفري 2018. ص 89.

تتبوأ صدارة المشهد السياسي المصري و تنفرد بإدارة المرحلة، بل و تفرض مسارها السياسي الخاص، مهددة بذلك المسار الديمقراطي الذي حاولت الثورة المصرية خطه[1].

تأكدت رغبة المجلس العسكري في الانفراد بالسلطة و عدم التنازل عنها و تسليمها لحكم مدني، فكانت الثورة فرصة مناسبة لبسط خياراته و فرض منطقه. و نتيجة لذلك، دخلت البلاد في جدالات عقيمة حول قضايا ليست من جوهر النظام السياسي، و لا من صلب الشروع في عملية حوار جدية حول حقيقة مطالب الثورة، و هي الانتقال إلى النظام الديمقراطي، تغيير نمط ممارسة السلطة، و تمكين إرادة الشعب نحو المزيد من الحريات[2].

موازاة مع ذلك، استفادت جماعة الإخوان المسلمين في مصر من التطورات التي عرفها المشهد السياسي، إذ باتت فاعلا مهما في الحياة السياسية، كبديل محتمل للنظام المخلوع، خاصة و أنها استغلت حساسية المرحلة، لإطلاق جملة خطابات أبدت من خلالها الكثير من التوافق مع المؤسسة العسكرية، و هو ما أعطاها دفعا قويا لتصدر المشهد، من خلال الاستحقاقات الانتخابية البرلمانية و الرئاسية.

و بوصول مرشح الإخوان إلى الرئاسة، برزت عديد الخلافات حول توجهات الرئيس **محمد مرسي** بمرجعيته الدينية، خاصة و أن هذا الأخير، لم يبدي إرادة في ممارسة الحكم عبر شراكة مع بقية التيارات السياسية تحديدا منها ذات التوجه العلماني، و ما زاد من شكوك و مخاوف الطبقات السياسية و عديد الشرائح من المجتمع المصري، رغبة الرئيس **مرسي** و من ورائه جماعة الإخوان المسلمين في السيطرة المطلقة على مؤسسات الحكم، هذه الشكوك و المخاوف التي سرعان ما أعادت الجماهير إلى الشارع – في مشهد أعاد للأذهان الحراك ضد نظام **حسني مبارك** – و مع تصاعد الاحتجاجات ضد نظام **مرسي**، و امتناع عديد المؤسسات في الدولة عن التعاون مع الرئيس[3]، و فوق كل ذلك، تأزم الوضع الأمني مع اتساع نطاق الاحتجاجات بين

---

1 – عبد الفتاح ماضي. تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات. **مجلة سياسات عربية**. عدد 18. جانفي 2016. ص 31.

2 – المرجع نفسه. ص 32.

3 – المرجع نفسه. ص 32.

أنصار الرئيس **مرسي** و خصومه، ما أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية بقوة فكان قرار عزل الرئيس **مرسي** من منصبه، و بالتالي العودة إلى تصدر المشهد السياسي من خلال السيطرة على الوضع بحجة الحفاظ على أمن الدولة و استقرارها، و هو ما تحقق بتسلم المجلس العسكري للحكم، و اعتماده لخارطة طريق تستهدف ترسيخ الحكم المطلق، و احتكار الجهاز التشريعي و التنفيذي، ناهيك عن محاصرة و إقصاء كل معارضي النظام[1].

ساعد الفراغ السياسي و تصادم مصالح القوى السياسية المتصارعة، في تدهور و انزلاق الوضع الأمني في مصر، تنامى معه نشاط الجماعات الإرهابية، الأمر الذي دفع بالمؤسسة العسكرية لرفع شعار محاربة الإرهاب، مستغلة ذلك في التضييق على جماعة الإخوان و محاصرتها، بالإضافة إلى عزل بعض القوى الثورية التي تمسكت بمطالها حول دعم الحريات و تجسيد الممارسة الديمقراطية[2].

تعززت طموحات المؤسسة العسكرية في احتواء الوضع، من خلال تقدم وزير الدفاع الفريق **عبد الفتاح السيسي** بترشحه للانتخابات الرئاسية، مقدما نفسه كشخصية قوية، و الرجل المناسب لحفظ هيبة الدولة و أمنها، فكانت الانتخابات الرئاسية لعام 2014، و التي أقل ما يقال عنها أنها شكلية. ليتبين من خلال الوصف السالف الذكر للمشهد السياسي المصري بعد الثورة و تطوراته، أن الآمال و الطموحات التي حملتها الثورة للمجتمع المصري لم تأتي إلا بتراجع الأوضاع و تدهورها، مع فقدان المكاسب المحققة لعقود من الزمن، فلا حريات تعززت، و لا إرادة شعبية احترمت و لا مسار ديمقراطي تحقق، فضلا عن التخبط الأمني و انتشار مظاهر العنف و الأعمال الإرهابية التي هددت استقرار البلاد.

لم يسلم الاقتصاد المصري من تبعات الثورة، إذ واجه الكثير من المخاطر و التحديات التي تسببت في تباطؤ نموه، فقد تراجع نمو الاقتصاد المصري بشكل ملفت ليقل عن 2 %، فضلا عن زيادة العجز المالي ليبلغ 9 % من الناتج المحلي الإجمالي، و ما صاحب ذلك من تضخم

1 – علي عبد فتوني. مرجع سبق ذكره. ص 377.

2 – عبد الفتاح ماضي. مرجع سبق ذكره. ص 33.

بلغت نسبته 11%، و ارتفاع لمعدل البطالة ليصل إلى 12.5%[1]. و مع تدهور الوضع الاقتصادي، جاءت ضرورة تبني نظام سعر صرف أكثر مرونة، فقد اعتمد البنك المركزي خفض سعر الصرف، و بذلك أخذ الجنيه المصري في التراجع، مضيفا أعباء أخرى على الاقتصاد المصري و بالتالي على المواطن المصري.

مع هذه التحديات الاقتصادية التي تبعت تطور أحداث الثورة المصرية، كان لزاما الاعتماد على موارد مالية و دعم خارجي، و هو التوجه الذي نهجه الرئيس **عبد الفتاح السيسي** من خلال طلب دعم بعض الدول الخليجية الحليفة، خاصة منها المملكة السعودية و الإمارات، بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من تخفيف القيود من طرف الإدارة الأمريكية على الدعم المالي لصالح مصر في فترة حكمه، بعد أن تم توقيفها خلال فترة حكم الإخوان، هو ما أضاف من أعباء الدولة و تبعيتها للخارج، و بذلك تآكلت معها استقلالية الدولة و سيادتها إلى الحد الذي اعتبرت فيه عديد التقارير الغربية بأن التسهيلات التي تلقتها الولايات المتحدة و إسرائيل خصوصا خلال فترة حكم **السيسي**، تجاوزت تلك التي كانت محققة خلال فترة حكم **حسني مبارك** و هو المصنف حسبهم بالحليف الذهبي، بالنظر إلى الامتيازات التي قدمها النظام المخلوع في خدمة المصالح الأمريكية الإسرائيلية على حد السواء.

و عليه، يمكن الوصول إلى خلاصة مفادها أن الثورة المصرية لم تحقق الآمال و الطموحات التي وعدت بها، فضلا عن كونها عصفت بمقومات الدولة، و المكاسب التي كانت محققة، على غرار تراجع الحريات، تدهور الوضع الاقتصادي، تأزم الحالة الأمنية، المزيد من التبعية و تقديم التنازلات للولايات المتحدة و حلفائها.

اجمالا، يمكن الوقوف على حجم الانعكاسات التي عرفتها الدول العربية، بعد تطور المخططات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، تحديدا بعد أحداث 11 سبتمبر

1 – نمو مهدد: أوضاع الاقتصاد المصري بعد خمس سنوات من الثورة. التقرير الاستراتيجي العربي. مركز للدراسات السياسية و الاستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ط1. 2015. ص 557.

2001، من خلال حصر بعض المظاهر التي عانت منها دول المنطقة العربية و شعوبها، فلم يكن نصيب الدول العربية من اهتمام و تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط إلا جملة من التهديدات و التي كان أهمها:

- **الانتشار المتسارع للجماعات المسلحة و الارهابية:**

انتشرت الجماعات الإرهابية بالمنطقة العربية، نتيجة للفراغ الأمني و السياسي الذى تبع تراجع دور الدولة و تفكك مؤسساتها، سواء في العراق أو تلك التي شهدت ثورات داخلية، فضلا عن الانتشار المتسارع للجماعات الإرهابية و تغلغلها داخل بقية الدول العربية.

فقد ظهرت جماعات مسلحة تعددت مشاربها الفكرية، مصادر تمويلها و مجالات انتشارها و تأثيرها، فقد تم رصد أكثر من 76 تنظيما و حركات إرهابية بالمنطقة، منها ما يقارب ال 32 تنظيما عربيا، و أشهرهم تنظيم أنصار بيت المقدس، جند الإسلام، كتيبة النصرة، التكفير و الجهاد بمصر، و كتائب مصراته، و لواء شهداء 17 فبراير، و ميليشيات قبيلة الزنتان، و درع ليبيا في ليبيا، و تنظيم الدولة الإسلامية داعش بمصر و سوريا و ليبيا و العراق، حتى تونس لم تسلم من الجماعات الإرهابية، و خاصة التيار الجهادي السلفي كأنصار الشريعة، و التي تضم الجهاديين العائدين من سوريا و مالي، و جماعة أنصار الشريعة المتواجدة أيضا باليمن، كفرع لتنظيم القاعدة بالخليج العربي[1].

تتميز الجماعات الإرهابية بالمنطقة العربية، بإقليمية انتشارها، فهي غير مقتصرة على بلد معين، و وجود علاقات ترابط و تواصل و تنسيق بين مختلف تلك الجماعات، كما أنها تمول من قبل دول اقليمية و دولية، ترعي تلك الجماعات و تخترقها استخباراتيا، و توجهها و تمولها لصالح تحقيق أهدافها بالمنطقة[2]. فتمركز الجماعات الإرهابية بالمنطقة العربية، هدد الأمن العربي

1 – شادى عبد الوهاب. الحروب غير المتماثلة و أثرها على الاستراتيجية العسكرية. **السياسة الدولية**. عدد 200. أفريل 2015. ص 156.

2 – المرجع نفسه. ص 157.

باستمرار، فلا يوجد دولة داخل الإقليم العربي، يمكنها أن تنجو من هذه التهديدات الأمنية ليس تهديد حدودها فحسب، بل تهديد عمقها الداخلي و بأماكن استراتيجية و اقتصادية حساسة.

تطورت الجماعات الإرهابية على مر السنوات القليلة الماضية، فلم يعد نشاطها وفقا للنهج التقليدي، عن طريق تنفيذ هجمات متفرقة و محدودة، بل أصبح نشاطها يرتكز على استهداف الأقليات من المدنيين، كما تنوعت أسلحتهم العسكرية، و تزايدت هجماتهم الاقتصادية التي تدمر البنى التحتية، كما تسارع نطاق تمددها الجغرافي ليس داخل الدول فقط، إذ أنها لا تعترف بالحدود فامتدادها يشمل كامل الإقليم[1].

تتمثل الخطورة الأمنية للجماعات الإرهابية، في القدرة الفائقة على استقطاب و تجنيد أعداد كبيرة من شباب بعض الدول العربية و الغربية في صفوفه، و الوسائل التي يستخدمها من أجل تحقيق ذلك. العوامل الجوهرية التي تقف خلف سرعة تمدد التنظيمات في البلدان العربية. و هنا لا بد من أخذ الإطار السياسي و الاجتماعي و الثقافي بعين الاعتبار، حيث أن تمدد التنظيمات، يعني عجز السلطة المركزية، و عدم قدرتها على فرض سيطرتها على إقليم الدولة، فضلا عن ارتباط الصراع داخل كل منها بأبعاد طائفية و مذهبية، استغلتها التنظيمات في توسيع دائرة تواجدها الاجتماعي المحلي[2].

و بذلك، فإن ما يمكن الإشارة إليه، هو اتساع مدى و تسارع انتشار الجماعات الارهابية في المنطقة العربية، و الأخطر من ذلك أنها تحولت لفاعل رئيسي بها، و لا يمكن اغفال أدوارها المؤثرة على الأمن في الدول العربية، حيث يسيطر الإرهاب على مساحة واسعة من الأراضي و الحدود العربية، فضلا عن تأثيراته على مستوى الأمن الاقتصادي بتراجع مستوى الاستثمارات بتلك الدول، و توقف الشركات بالمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، و تراجع حركة السياحة، خاصة و أن الجماعات الارهابية تركز ضرباتها على البنى التحتية في الدول، كما سيطرت على مناطق انتاج النفط خاصة في ليبيا و العراق، و الذي يعتبر أهم مصادر الدخل،

1 – مصطفى علوي. مهددات الأمن العربي.. خريطة معقدة. **السياسة الدولية**. عدد 201. جويلية 2015. ص 82.
2 – المرجع نفسه. ص 83.

كما سيطرت تلك الجماعات على سدود مهمة على نهر الفرات، بما يؤثر على الأمن الغذائي و المائي.

اقترن حال بعض الدول العربية جراء تفشي العنف و العمل المسلح بها، بنموذج الدولة الفاشلة، فبالاستناد إلى تقرير صندوق السلام التابع للأمم المتحدة، و الذي يصدر سنويا ترتيبا للدول الفاشلة في العالم، فإن التقرير في عدده لسنة 2016، يؤكد بأن عديد الدول العربية تصنف ضمن منطقة الدول الأكثر فشلا أو المتجهة نحو الفشل، ذلك بالنظر إلى عوامل الفشل الهيكلية النابعة من العوامل الداخلية، إضافة إلى توفر عوامل إفشال مصطنعة نتيجة العامل الخارجي، من تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول[1]، ناهيك عن حجم الدمار و الفوضى التي عجزت أمامها مؤسسات الدولة، على غرار ما حدث في العراق، و ما يحدث في ليبيا، اليمن و سوريا نسبيا. فكان بذلك المشهد العام، تراجع مستويات الأمن لدى عديد الدول العربية، و فقدان مقومات الدولة لدى بعض الحالات التي شهدت مستويات عالية من الصراع.

- **قضايا اللاجئين و تأثيراتها:**

لطالما ارتبطت قضية اللاجئين في المنطقة العربية، باللاجئين الفلسطينيين و تزايد أعدادهم و معاناتهم، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين أكثر من5 ملايين لاجئ، يشغلون عديد المخيمات في دول عربية و جميع أنحاء العالم.[2] و مع تطور التدخلات الأمريكية في المنطقة العربية من خلال مشاريعها الاستراتيجية المستمرة، فقد استحوذ العراق و سوريا على النصيب الأكبر من عمليات التهجير القسري في المنطقة العربية، جراء الفوضى المنتشرة في بلادهم، و تزايدت وتيرة نزوح العراقيين بشدة بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية.

1- دلال محمود السيد. متلازمة التدهور: بحثا عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط. **ملحق تحولات استراتيجية. مجلة السياسة الدولية**. عدد 208. أفريل 2017. ص 7.

2- مها يحي. اللاجئون و صناعة الفوضى الإقليمية العربية. مركز كارينجي للشرق الأوسط. على موقع: **.http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393**

كما كان للأزمة السورية الأثر البالغ في تأزم قضية اللاجئين خاصة على دول الجوار، فتفشي الفقر و الفوضى و عدم الاستقرار، مثل أهم معضلة عاشتها و تعيشها دول المنطقة بسبب هذه الأزمة، فبالنظر إلى المعاناة و التشريد الذي يعيشه اللاجئون، فقد شكلوا محورا مهما في القضايا الأمنية للدول العربية، حيث تم استغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية بالمنطقة، خاصة أن مخيمات اللاجئين، تقع على الحدود مع سوريا سواء الموجودة بالأردن أو تركيا أو لبنان و القريبة من التجمعات الإرهابية بسوريا، فلم تكتفى تلك الجماعات بضم مقاتلين من الأراضي السورية، بل قامت بذلك أيضا مع اللاجئين السوريين في الدول الأخرى، و هذا ما يؤثر على أمن دول الجوار[1]. حيث تسببت ظاهرة اللاجئين بظهور مشاكل عديدة لدول الجوار من أعمال إرهابية، تصاعد الأزمات السياسية، الإخلال بالنظام الاقتصادي، تزايد المشاكل الاجتماعية و تغيير للبنى الديموغرافي و تأثيرها على التوازن الطائفي جراء أزمة اللاجئين.

- **تنامي النزعات الطائفية و تأججها:**

بالنظر إلى التركيبة المجتمعية لشعوب المنطقة العربية، و التعدد العرقي و الطائفي بها، جاءت المشاريع الغربية الاستعمارية لتنمي الشعور بالاختلاف الطائفي بين أبناء المجتمع الواحد، سعيا منها لاستغلال التعدد و الاختلاف الطائفي، كمدخل من مداخلها الاستراتيجية لاحتواء المنطقة العربية و ضمان مصالحها فيها، و على هذا الأساس قامت الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فما كان إلا أن أصبح التنوع و التعدد الطائفي في الدول العربية بفعل الاستغلال الأمريكي، مدخلا لتفتيت المنطقة و تجزئتها، و مصدرا من مصادر تهديد أمن الدول العربية. و هو الأمر الذي بشر به مشروع الشرق الأوسط بمسمياته و تطوراته المختلفة، أين شدد على إعادة الاعتبار للتنوع العرقي، و التعدد الطائفي في المنطقة، و ضرورة إعادة صياغة خارطة المنطقة بما يضمن المزيد من الحريات و فرض الذات لهذه الأقليات و الطوائف.

1- مها يحي. مرجع سبق ذكره.

كما أتاح الاحتلال الأمريكي للعراق تفتيت وحدة الشعب العراقي، و كانت الطائفية هي الطريق لتجسيد المشروع، و هو المخطط الذي تبلور على مستوى الفكر الاستراتيجي الأمريكي خلال الفترة التي امتدت من السبعينيات إلى التسعينيات، و الذي يقتضي تقسيم الوطن العربي إلى كانتونات* طائفية، عن طريق إيقاظ الخلافات المذهبية و العرقية، كمقدمة لتفتيت كل دولة عربية إلى دويلات، لكل منها عنوانها الطائفي. كما و قد اهتم رواد المسيحية الصهيونية بمسألة الأقليات في العالم العربي، و ادعوا أن الحدود التي رسمت للمنطقة إثر الحرب العالمية الأولى ظلمت الأقليات العرقية و الطائفية، فعملت على دفعها و تحريضها على التمرد و الانفصال[1].

فقد أضحى المذهب الديني سلاحا يدمر مجتمعات و دول، و أداة من أدوات الصراع السياسي الذى أخذ بعدا طائفيا في مناطق عديدة من العالم العربي، بسبب تدخل الأجندات الخارجية التي تروج الشعارات الدينية، و تذكى النعرات الطائفية، بغرض الوصول إلى أهداف سياسية.

لعل ما يؤكد ذلك، ما ذهبت إليه عديد التقارير التي اعتبرت أن تنظيم داعش لم يكن إلا صناعة أمريكية صهيونية، و بداية لتنفيذ مخططات التقسيم، بدليل انتشاره في العراق، سوريا و ليبيا، حيث يرتكب جرائم ضد المذاهب المختلفة، و ضد الأقليات الدينية، بما يساهم في إشعال الطائفية، ليقود إلى تمزقات داخلية، و أن خطاباته حول دولة الخلافة، ليست إلا بداية لتقسيم المنطقة العربية[2].

منذ تنفيذ الاحتلال الأمريكي للعراق و سقوط بغداد، أخذت الولايات المتحدة تثير الأوتار الطائفية و العرقية، من خلال إحياء الأحقاد التاريخية، ما يمكنها من تحقيق غاياتها و طموحاتها

---

* مصطلح تضمنته وثيقة المفكر **برنارد لويس** التي أقرها الكونجرس الأمريكي عام 1983. و التي تضمنت أخطر مخطط لتفتيت منطقة الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دويلة اثنية ومذهبية، و هو منظر سياسة التدخل الأمريكية في المنطقة العربية أثناء إدارة الرئيس **جورج بوش**، و يقوم على إشعال النعرات العرقية و الطائفية في العالم العربي و الإسلامي من خلال استثمار التناقضات العرقية والعصبيات القبلية و الطائفية.

1 – سعد نامي. **مشاريع التغيير في المنطقة العربية و مستقبلها**. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان. ط1. 2012. ص 92.

2 – حمد أنيس سالم. الدول العربية في مواجهة خطر داعش. **السياسة الدولية**. عدد 199. جانفي 2015. ص 87.

الاستراتيجية في العراق، و إضعاف المقاومة التي تزايدت ضد قوات التحالف الدولي، و أدى الاحتلال الأمريكي للعراق، إلى انتقال السلطة و الثروة من الطائفة السنية إلى الطائفة الشيعية، من خلال السماح للقوى و الأحزاب السياسية الشيعية بالسيطرة على نظام الحكم الجديد، و إدارة و توزيع ثروات البلاد[1].

كما اشتدت محاولات نشر و تعزيز الفتن الطائفية بعد ثورات الربيع العربي، حيث حاولت القوى الغربية تقسيم سوريا إلى عدة دويلات، بالنظر إلى حيثيات الصراع المذهبي و الديني، بين دويلة خاصة بالطائفة العلوية التي حكمت البلاد لعقود، تقوم على الساحل السوري في المتوسط، إلى جانب دويلة للأكراد تمتد لتمتزج مع كردستان العراق، إضافة إلى انضمام الطائفة السنية السورية إلى المحافظات السنية في العراق و تشكيل دويلة سنية[2].

في الحالة اليمنية، سرعان ما تحول مسار الثورة إلى صراع مذهبي شيعي سني، و هو ما منح الصراع السياسي صبغة طائفية، و دخل اليمن مرحلة الطائفية التي برزت مظاهرها في التفجيرات و أعمال العنف التي فرضت المقوم الطائفي كنمط للتفاعل[3]، خاصة مع جماعة الحوثيين التي لا تمثل نسبة كبيرة من مكون المجتمع اليمني، غير أن انتشار الفوضى و غياب دور الدولة، بالإضافة إلى الدعم الخارجي، جعل منها فاعلا رئيسا في مرحلة ما بعد الثورة، فقد فرضوا منطق الطائفية و سعوا لتنفيذ مخطط التفتيت، و تطورت الأوضاع في اليمن تطورا مأساويا بعد أن نجحت جماعة الحوثيين في فرض منطقها و إعاقة مسار الانتقال السياسي، مما هدد بانقسام اليمن إلى دويلات هشة، كما أدت سيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من التراب اليمني، إلى التدخل العسكري من طرف التحالف العربي، غير أن ذلك لم يزد إلا من معاناة المواطن اليمني و تعزيز الانقسام الطائفي.

---

1 – أبو بكر الدسوقي. الطائفية تهدد المستقبل العربي: هل تستمر الحروب المذهبية عقودا؟. **السياسة الدولية**. عدد 201. جويلية 2015. ص 80.

2 – علي عبد فتوني. مرجع سبق ذكره. ص 209.

3 – المرجع نفسه. ص 183.

و عليه، كانت النزعة الطائفية من أهم مخرجات و انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية على أمن الدول و المجتمعات العربية، التي واجهت في كثير من الأحيان خطر الانقسام و التشتت، و أخذت في حالات منها شكل الحروب الأهلية، التي عنوانها المعضلة الأمنية الداخلية، و انتشار منطق الخوف من الآخر لدى كل طائفة أو أقلية.

مع هذه التهديدات التي أصبحت واقعا مشكلا لأمن الدول العربية، أصبح أمن الدول العربية محكوما بما فرضته و تفرضه تطورات الفكر الاستراتيجي الأمريكي على المنطقة العربية، و ما زاد من حدة التهديدات و تأثيرها، استغلال الأوضاع المتدهورة داخل عديد الدول العربية من طرف بعض القوى الإقليمية، و التي استثمرت في ضعف و تفكك الدولة في المنطقة العربية، لتمرير مصالحها وفق مخططات تضمن من خلالها مكانة إقليمية رائدة، فنجد في ذلك استفادة كل من إسرائيل، تركيا و إيران من الأوضاع المتردية للدول العربية، في ممارسة تدخلها و تجسيد نفودها بالوسائل و الآليات التي زادت بها من متاعب الأمن على مستوى الدول العربية. و بذلك، لم يكن من نتاج الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، إلا اهتزاز و تدهور الأوضاع الأمنية في عديد الدول العربية التي ما فتئت تقاوم حالات من التفكك، الفوضى و غياب الأمن.

المطلب الثاني: انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على مستوى النظام الإقليمي العربي

من المؤكد بأن تراجع مفهوم و مقومات الأمن لدى الدول العربية، من شأنه أن يساهم كثيرا في تراجع مفاهيم و مقومات الأمن الإقليمي العربي، و يهدد النظام الإقليمي العربي في وجوده و أمنه، إذ لم تتوقف انعكاسات الاستراتيجيات الأمريكية المتتالية على المنطقة العربية عند تهديد أمن الدول العربية كحالات منفردة، و إنما مست انعكاساتها المستوى الإقليمي للأمن العربي.

تبرز هيكلية النظام الإقليمي العربي من خلال التفاعلات البينية لوحداته، و التي تحدد هوية النظام العربي، الأمنية منها و المتعلقة بوجود تصورات مشتركة بين الدول العربية حول مصادر تهديد الأمن العربي بشكله الجماعي، و المؤسساتية منها و المتعلقة بضرورة الالتفاف حول مؤسسته الأولى و المعبرة عن قضاياه المصيرية أي جامعة الدول العربية.

تعد جامعة الدول العربية، المؤسسة الرئيسية المعبرة عن النظام الإقليمي العربي، في مواجهة القضايا المهددة لكياناته و وجوده، و قد تأثرت بنية التفاعلات الخاصة بالكيانات المشكلة لهذا النظام، جراء التدخلات الخارجية التي كانت أهمها و أكثرها تأثيرا، الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية التي نجمت عنها مشاريع و استراتيجيات، ساهمت بقوة في تراجع و فقدان عديد المقومات و الأنماط التفاعلية البينية، الخاصة بوحدات النظام الإقليمي العربي[1]. إذ شهدت المنطقة العربية عموما، تغير على مستوى أولويات الدول العربية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي تمس وجود النظام الإقليمي العربي، و التي ارتبطت نشأته بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

فقد ضيع النظام العربي تدريجيا القدرة على انتاج و بلورة تصورات جماعية تجاه قضايا مرتبطة بوجوده و أمن كياناته، ناهيك عن فشله في تجسيد سياسات نحو ذلك، في الوقت الذي تراجعت مكانة و هيبة الهيكل البنيوي للنظام، و لم يعد يمثل قيدا على السياسات الفردية لدوله، و لو أن مكانة النظام الإقليمي و من خلال مؤسساته الرسمية، عرف منذ نشأته بضعف سلطته

1 – أحمد كاتب. القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادية إقليمية في الشرق الأوسط. **السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية**. عدد 198. أكتوبر 2014. ص 5.

و محدودية قدرته على تقييد سلوكيات الدول المنضوية تحته. و بلغ الأمر درجة التعامل مع المشاريع الأمريكية الشرق أوسطية بمختلف تطوراتها، على أنها بديل للنظام الإقليمي العربي، و هو ما يعنى مسايرة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية، التي تقف وراء الاهتمام المتزايد من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتغيير نمط العلاقات بين الوحدات العربية، من علاقات في إطار نظام إقليمي، إلى تفاعلات في إطار نظام شرق أوسطي يلغي الانتماء العربي، حيث انساقت عديد الدول العربية خلف هذا التصور، و هو ما زاد من متاعب و تهديدات الأمن العربي في إطاره العام[1].

و مع تفاقم تأثيرات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، و بخاصة مع النتائج الكارثية للثورات العربية، أصبحت دول المنطقة أكثر براغماتية في إدارة علاقاتها الخارجية، بما في ذلك علاقاتها مع الدول العربية التي مثلت مصدر تهديد لأمنها، مؤسسة لتحالفات جديدة، قامت في أغلبها حول قضايا بعينها، فمن الواضح أن حالة الاصطفاف لم تكن ثابتة و متينة، و إنما ارتبطت بقضايا آنية محدودة، دون أن تنظر في حساسية القضايا الإقليمية[2]. فبدلا من الالتفاف ضمن إطار المؤسسات التقليدية في النظام، للتعامل بصورة جماعية مع قضاياه و تهديداته، مالت غلبة التوازنات في المنطقة العربية لصالح تعزيز الدور القيادي لأطراف معينة، خاصة الدور القيادي للملكة العربية السعودية و لقطر، في مقابل تراجع دور المنظومة و تماسكها. و مما يدلل على ذلك، نجد أن هذه النماذج من القوى الباحثة عن أدوار إقليمية أكثر تأثير و قيادة، جعلت منها مصدرا و محركا لقضايا التغيير السياسي في المنطقة، و هو ما أضعف الدور السياسي لمؤسسات العمل العربي المشترك، خاصة منها جامعة الدول العربية، هذه الأخيرة التي لم تتوفر على القدرة و الآلية، التي تمكنها من معالجة قضايا أمنية حساسة مست أجزاء من كياناتها، و هو الأمر الذي عبر عنه عجزها عن معالجة حالات الصراع في اليمن، ليبيا، أو

---

1 – عمارة دليلة. فراغ القوة في النظام العربي و رهانات المستقبل. **مجلة فكر و مجتمع**. طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع. الجزائر. عدد 39. أكتوبر 2017. ص 364.

2 – مروان سالم العلي. النظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية. دراسة مستقبلية. **مجلة تكريت للعلوم السياسية**. جامعة تكريت. العراق. عدد 10. أفريل 2018. ص 64.

سوريا، حيث أثبتت هذه الحالات حالة الضعف و الانكسار الذي أضحت عليها مكانة المؤسسات المعبرة عن هذا النظام، في التعامل مع القضايا الرئيسية في المنطقة، جراء انتشار نمط القيادات المتعددة فيها.

فقد تنامت طموحات بعض القوى العربية في رسم معالم قوى إقليمية مؤثرة، و على الرغم من كونها تمثل جزء من منظومة الأمن الإقليمي العربي، إلا أنها ساهمت هي الأخرى في تراجع هذا الأخير من خلال سياساتها، و تحالفاتها ضد قضايا الأمن العربي.

فنجد في ذلك دور المملكة العربية السعودية، و من خلال التحالف (الحذر) الذي دعت إليه بين دول الخليج باستثناء قطر، إضافة إلى مصر و الأردن، اتضح بأنه محكوم بوجود مصالح محددة لهذه الدول، و تم حصرها في التضييق على حركة الإخوان المسلمين دونا عن القضايا الإقليمية الأخرى، التي أصبحت أكثر من حساسة بالنسبة لوجود منظومة أمن عربي، ضف إلى ذلك كون قضايا الخلاف بينها أكبر بكثير مما يجمعها[1].

إن مثل هذا النمط من التحالفات، لا يعزز من فاعلية الجامعة العربية باعتبارها المؤسسة الرئيسية المعبرة عن النظام الإقليمي العربي، أو أيا من المؤسسات الأخرى مثل مجلس التعاون، و التي تشير الوثائق المؤسسة لها إلى أنها تهدف إلى التنسيق بين السياسات الخارجية و الأمنية للدول الأعضاء فيها، حيث إن الفاعلية المتزايدة للتحالفات المرنة، فضلا عن طابعها المؤقت من حيث ارتباطها بقضايا محددة، و عدم وجود إطار مؤسسي رسمي لها، يجعلها بديلا جاذبا للدول العربية الأكثر تأثيرا في المنطقة، حيث عملت المملكة العربية السعودية على التأسيس لقطب إقليمي تتزعمه، خدمة لأهدافها و طموحاتها في توسيع نفوذها و تأثيرها على أهم القضايا و الفواعل في المنطقة[2]، دون إغفال دور الضغوطات التي يفرضها التمدد الإيراني في المنطقة في توجيه الاهتمامات الاستراتيجية السعودية و توجهاتها في المنطقة العربية. إلا أن الطموحات

1 – مروان سالم العلي. مرجع سبق ذكره. ص 65.

2 – أحمد كاتب. مرجع سبق ذكره. ص 8.

و الأهداف السعودية، لم تقدم إلا المزيد من الانقسام العربي، و بالتالي المزيد من التراجع و الضعف للنظام الإقليمي العربي.

أما عن الدور القطري، فلم يختلف عن أدوار بقية القوى الإقليمية، فالسعي القطري الحثيث للخروج عن عباءة المملكة العربية السعودية و سطوتها على الخليج، و محاولة القيادة القطرية لعب دور أكثر تأثيرا و نفوذا في المنطقة، أعطى السياسة الخارجية القطرية نزعة تدخلية في عديد القضايا الإقليمية، و التي كانت نتائجها ضد تيار خدمة الوحدة العربية، و الحفاظ على مقومات الأمن العربي.

إذ شكلت قطر في خلال الفترة الأخيرة حاضنة دولية للإسلام السياسي، فقد بدا واضحا حجم التقارب و التوافق بين القيادة القطرية و تيار الإخوان المسلمين في العالم العربي، و قد أعطى الحراك الشعبي الذي عاشته بعض البلدان العربية، فرصة للقيادة القطرية للتدخل في مسار تطورها، و بهذا المنحى شكلت مع تركيا محيطا إقليميا داعما للحركات الاسلامية، الهادفة إلى إسقاط بعض الأنظمة السياسية عن طريق العنف، و ركوب موجة التغيير الحاصلة، و هو ما زاد من متاعب الدول العربية و شعوبها، و خلق عديد الفجوات في الحفاظ على ما بقي من مقومات الأمن العربي، فقد أثارت سياسة قطر التدخلية تعارض بينها و بين دول التحالف الخليجي[1]. حيث وقفت السعودية و الإمارات العربية ضد تطلعات قطر السياسية بسبب التخوف من تحول تيار الإخوان إلى أداة استراتيجية لقطر، ضد سياسات و مشاريع التحالف الخليجي، و هو ما زاد من درجة التوتر و من حدة الصراع الذي و إن لم يأخذ شكله المسلح، إلا أنه ضرب نموذجا مهما و ناجحا من نماذج الوحدة و التكامل العربي، ممثلا في مجلس التعاون الخليجي، بل و ساهم بإشاعة العداء و الكراهية بين أنظمة و شعوب منطقة الخليج العربي و حتى خارجها.

1 – مروان سالم العلي. مرجع سبق ذكره. ص 65.

تظل التحولات في المنطقة العربية، تطرح العديد من التحديات على مستوى الأمن الإقليمي العربي، و منها ما كشفت عنه حقيقة القوى الإقليمية المجاورة للدول العربية، خاصة منها المرتبطة بالنظام الشرق أوسطي، و تم اعتمادها من طرف دوائر القرار الأمريكي كمرتكزات لاستراتيجياتها في المنطقة، على غرار كل من إيران، إسرائيل و تركيا، إذ ساهمت هي الأخرى و من خلال سياسات التمدد و بسط النفوذ الإقليمي في تدهور الأمن العربي، مستغلة في ذلك تراجع مكانة النظام الإقليمي العربي و ضعف مؤسساته.

فإيران، و بالنظر إلى مخلفات التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، و لا سيما في مصر، اليمن و سوريا، كانت من أكبر المستفيدين من مسار الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، فسقوط نظام **مبارك** في مصر، مثل فرصة مهمة لإيران للتخلص من أهم مناوئيها، و لعل ما يؤكد ذلك ترحيب إيران بمسار الثورة المصرية، و توجهها نحو إعادة تلطيف العلاقات بين البلدين من خلال الزيارات و فتح السفارات، غير أن الانقلاب الذي حدث أعاد الأمور على ما كانت عليه[1]. و في ما يخص سوريا، نجد أنه على الرغم من تمتع إيران قبل الثورة السورية بمكانة نافذة، لكنها بعد الثورة و تطور أحداثها نحو الصراع العسكري، أصبح لإيران نفوذ عسكري على الأرض ممثلا في حرسها الثوري و مقاتلي حزب الله اللبناني و الميليشيات اليمنية و غيرها، حتى أضحت الدبلوماسية الإيرانية طرفا فاعلا في مختلف الاتفاقيات و المفاوضات حول الأزمة السورية دونا عن أي طرف عربي أو حتى مؤسسته الأولى جامعة الدول العربية[2].

مقابل ذلك، يمكن اعتبار الاتفاق النووي مع الغرب تعبيرا عن اعتراف الغرب بمكانة إيران الإقليمية و بامتداد نفوذها و تأثيرها على المنطقة العربية، و بذلك يتأكد النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، و قدرته على فرض ترتيبات سياسية و أمنية، تطرح العديد من المخاوف لدى دول و شعوب المنطقة العربية، و ما الحرب التي يقودها التحالف العربي ضد الحوثيين في اليمن إلا تأكيدا لهذه المخاوف، و اعتراف بحقيقة تنامي الدور الإيراني في الأزمة اليمنية، و مساهمتها

1 – أبو بكر الدسوقي. مرجع سبق ذكره. ص 80.

2 – المرجع نفسه. ص 81.

الفعالة في إدامة الصراع و تفاقمه، فضلا عن دورها في تدهور أوضاع عديد الدول العربية و حالة الانقسام العربي التي تسبب فيها.

أما فيما يخص إسرائيل، و بعد سقوط العراق و مخلفات الحراك العربي، التي أوجدت أنظمة سياسية هشة، و بنى اقتصادية متآكلة، حققت العديد من المكاسب، على اعتبار أن ما أفرزته التحولات التي شهدتها المنطقة، أكدت انقلاب موازين القوى لصالح إسرائيل، فالأنظمة العربية بشكلها الجديد، لا يمكنها حتى التفكير في مجابهة الطرف الإسرائيلي، فلا القوة و لا التماسك يمكنها من ذلك، فضلا عن أن هذه الأنظمة الضعيفة و غير المؤهلة، لم يعد بإمكانها ممارسة أي ضغط على إسرائيل من أجل الوصول إلى حل عادل للشعب الفلسطيني، فالصراعات الداخلية التي أضحت تعاني منها الدول العربية، و عدم الاستقرار الداخلي بها، يجعل من التفكير في تسوية مسائل خارجية، و لو كانت تخص بقية الدول العربية من الأمور المعقدة، و لو تعلق الأمر بالقضية الأولى للعالم العربي أي القضية الفلسطينية[1].

أمام هذه المعطيات، وجدت إسرائيل الظروف الملائمة لفرض منطقها حول القضية الفلسطينية، فأخذت في تمرير مشاريعها من توسيع لمخططات الاستيطان، و فرض المزيد من القيود على الفلسطينيين، دون قوة عربية يمكنها التفاوض و الضغط من موقع قوة. و كيف يكون لها ذلك و هي غارقة في قضايا أمنها و حدودها[2]. و في المحصلة، مزيد من القوة و التأثير للطرف الإسرائيلي، و أنظمة عربية غارقة في مواجهة اضطرابات سياسية و أوضاع اقتصادية مترديه، تثني الأنظمة السياسية العربية عن مواجهة الطرف الاسرائيلي، الذي انقلبت موازين القوى في المنطقة لصالحه، و هو ما يتيح التأثير أكثر في واقع النظام الإقليمي العربي، من خلال

1 – أحمد محمد أبو زيد. تداعيات ثورة 25 يناير على مستقبل العلاقات المصرية الإقليمية. **مجلة آراء حول الخليج**. مركز الخليج للأبحاث. دبي 2012. ص 61.

2 – مروان سالم العلي. مرجع سبق ذكره. ص 63.

الاستمرار في فرض أجندات، ساهمت من خلالها في ضرب مقومات الأمن العربي و مشاريع وحدته و تماسكه[1].

كما نجد أن الطرف التركي قد حقق مكاسب معتبرة بعد التحولات التي عاشتها المنطقة العربية، و أخذ له مكانة مؤثرة في شؤون المنطقة العربية، فقد استغل صانع القرار التركي حالة الضعف و الفوضى التي عاشتها المنطقة، في فرض منطق التمدد و الانتشار وفقا لأساليب مختلفة، تراوحت بين المنطق العسكري من خلال التدخل التركي في أحداث الثورة السورية و تقديم الدعم الكامل للحركات المعارضة للنظام[2]، و بين التمدد الناعم في المنطقة من خلال تقديم النموذج الديمقراطي التنموي التركي كأمثل نموذج، من الممكن أن يقدم تسهيلات كبيرة في التمدد التركي و انتشارها في المنطقة، و بالتالي بسط المزيد من النفوذ على المنطقة، و فرض أجندات سياسية و اقتصادية تخدم مكانتها الاقليمية حتى على حساب أمن و استقرار المنطقة، فمسار البحث عن القيادة الاقليمية، و السياسات البراغماتية لتركيا، دفعتها من دون حسابات عميقة إلى إعادة ترتيب علاقاتها مع دول المنطقة، دون النظر إلى حلفاء و أصدقاء من الأنظمة العربية، و ما يؤكد ذلك استعداد تركيا للتخلي عن علاقاتها الجيدة مع النظام السوري بمجرد تلقيها ضمانات أمريكية بتبوئها لمكانة إقليمية مرموقة. فاصطفاف تركيا كطرف داعم للحركات الثورية في المنطقة، بالإضافة إلى تقديم النظام التركي كنموذج قائد في المنطقة العربية، مستندا في ذلك على الإرث العثماني و الانتماء الاسلامي، و بالتالي نموذجا قائدا بديلا عن أي زعامة عربية.

---

1 – أحمد كاتب. مرجع سبق ذكره. ص 9.

2 – محمد نور الدين. تركيا و سوريا: نهاية العمق الاستراتيجي. **مجلة شؤون الأوسط**. عدد 139. صيف 2011. ص 67.

و عليه، و في سعيها لمكانة القائد و القوة الإقليمية، ساهمت القوى الإقليمية و أدوارها المتنامية بشكل مؤثر في تقويض مقومات الأمن العربي، بفعل التراجع الرهيب في المنظومة العربية، و انشغال الأنظمة العربية بمعضلاتها الأمنية الداخلية.

من جانب آخر، نجد أن المنطقة العربية و منظومتها الأمنية أصبحت في مواجهة تحدي من نوع جديد، تمثل في تصاعد تأثير الفواعل الجديدة من غير الدول، ما استدعى إعادة النظر في الأساس الذي قام عليه النظام العربي، باعتباره نظاما للدول، و هو ما طرح العديد من أنماط التفاعلات التي أصبح مسار القوى فيها يميل نحو فاعلين جدد، فإذا ما نظرنا إلى أهمية الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، يمكن القول أن له دورا في تحول المسار السياسي للمنطقة، و التأثير في قضاياها الأساسية، فقد أثرت هذه التطورات في شكل و طبيعة أدوار هؤلاء الفاعلين، و بعد أن مثلت حركات التحرر الوطني خاصة منها منظمة التحرير الفلسطينية، النمط الوحيد السائد من الفاعلين من غير الدول في المنطقة، أضحت هناك أنماط أخرى نتيجة ديناميكيات التطور الداخلية في المنطقة[1]. إذ برزت تأثيرات و تنامت أدوار الفاعلين، من قبيل الحركات الإسلامية كتأثير جماعة الحوثيين في اليمن، و تيار الاخوان المسلمين في كل من مصر و تونس، بالإضافة إلى حزب الله في لبنان، و هذا التحول المستمر في طبيعة الفاعلين من غير الدول مرتبط باختلاف طبيعتهم التنظيمية عن الدولة، و قدرتهم على التكيف تنظيميا و سياسيا مع التغييرات التي تطرأ على الأقطار التي ينتمون إليها، و الإقليم الذي يتحركون ضمنه، على نحو أصبح من خلاله هؤلاء الفاعلون، سمة رئيسية للسياسات الإقليمية في المنطقة، حتى باتوا مظهرا للتغيير الذي طرأ على المنطقة العربية، و أصبحوا على درجة من الأهمية من حيث التحكم في مسار الأحداث، و كذا رسم معالم المنطقة في بعدها السياسي، الأمني و الاقتصادي.

على الرغم من أهمية المتغيرات الآنفة الذكر، و مساهمتها في رسم مشاهد التحولات التي عايشتها المنطقة العربية، جراء التطور الحاصل في آليات الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي

1 - Javier Solana. The Middle East Balancing Act . **Project-syndicate**. 17/6/2014. available at**: http://www.project-cyndicate.org**,

بالمنطقة، يبقى التحدي الذي فرضه التدخل العسكري لحلف الناتو في المنطقة أكثرها تهديدا للأمن الإقليمي العربي، إذ أن ولوج منظمة عسكرية بحجم حلف شمال الأطلسي إلى المنطقة العربية، يعد تطورا مهما بالنسبة للأمن الإقليمي العربي على أكثر من صعيد، و الملفت هو إعطاء هذا الحلف لنفسه حق القيام بمهام أمنية، قدم بموجبها دعما للولايات المتحدة في غزوها للعراق ثم التدخل في ليبيا[1]، ما يعني الغياب المتعمد و المقصود لدور الجامعة العربية، و هي الإطار المؤسس الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي، كما أن ذلك يشير إلى إمكانية تدخل حلف الناتو في بقية القضايا و الأزمات داخل المنطقة العربية[2]، ناهيك عن مساهمة قوى خارجية ليست عربية في التحالف الذي قادته المملكة العربية السعودية، في محاصرة التمدد الحوثي في اليمن، و ما خلفه من تعميق المأساة الإنسانية في اليمن، و لم يساهم في حل الأزمة بقدر ما زادها تعقيدا. و هو ما يجعل الأمن العربي و بنية النظام الإقليمي و مكانته، محكومة أكثر فأكثر بما تمليه أجندات و مصالح القوى الخارجية، و خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 – أشرف محمد كشك. حلف الناتو من الشركة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية. **السياسة الدولية**. عدد 185. 2011. ص 26.

2 مصطفى علوي. مرجع سبق ذكره. ص 84.

المبحث الثالث: مستقبل الأمن العربي في ظل تطورات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة

تعد مسألة استشراف المستقبل ضرورة استراتيجية ملحة، خاصة إذا تعلق الأمر بمستقبل الأمن العربي، فالدراسات المستقبلية تساعد على صنع مستقبل أفضل من خلال اكتشاف و تحليل المشكلات قبل وقوعها، و من ثم الاستعداد لمواجهتها، و إذا ما تعلق الأمر بمستقبل الأمن العربي في ظل التداعيات الخطيرة التي فرضتها و تفرضها مسارات تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاهها، فإن الأمر يصبح أكثر من ضروري لتجاوز الوضع المتردي و التفكير في صياغة للمستقبل بحثا عن الأفضل. و لذلك سنحاول من خلال مضمون المبحث الاحاطة بالدراسات المستقبلية و مكانة العالم العربي منها، بالإضافة إلى محاولة حصر لأهم المشاهد الممكنة و المتوقعة لمستقبل الأمن العربي.

المطلب الأول: إشكالية اعتماد دراسات مستقبلية عربيا

على الرغم من الأهمية التي توصف من خلالها قضايا الاهتمام بالمستقبل، و الاعتماد على ما بلغه حقل الدراسات المستقبلية من تطور، في خدمة أهداف الدول و مساراتها التنموية، نجد أن عالمنا العربي خارج هذا التيار، و أن الدول العربية لا تولي الدراسات المستقبلية ذلك الاهتمام، الذي يوحي باعتمادها على نتائجه في رسم معالم خطواتها الراهنة و المستقبلية. و بالتالي، اختزلت الحلول و السياسات العربية في نظرة ضيقة لآفاق المستقبل و ما يحمله من احتمالات يمكن من خلالها رصد سياسات و برامج تضمن التكيف مع أي طارئ.

أولا: ماهية الدراسات المستقبلية

ظهر علم المستقبل بتسميته الحديثة لأول مرة عام 1943، من خلال مجموعة من الأبحاث، قدمها عالم الاجتماع الألماني **أوسيب فلختهايم** حول التنبؤ الاجتماعي. غير أن بداية الاهتمام بالمستقبليات و الاستشراف، تعد مسألة قديمة شأنها في ذلك شأن بقية العلوم، فالاهتمام بالمستقبل من خلال تحليل سلوكيات المجتمع أو التفكير الاجتماعي، عرفت عبر محطات

تاريخية قديمة قد تصل إلى ما قبل الميلاد، و لذلك، فهي من المسائل القديمة في الاهتمام و الفكر الانساني[1].

يشير علم دراسة المستقبل، إلى الاهتمام بدراسة التوجهات الاجتماعية في المجتمع من أجل التنبؤ بالمستقبل، و هو المجال الذي احتل اهتمام علماء الاجتماع، الذين عكفوا على تطبيق مناهجهم للتنبؤ بالكيفية التي من المحتمل أن يكون عليها المجتمع في المستقبل[2].

كما ينظر لعلم المستقبل بأنه: العلم الذي يرصد التغيير في ظاهرة معينة، و يسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، و توصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره،

فانطلاقا من أن الماضي أضحى حقيقة، و أن الحاضر مسار متحرك لم يكتمل بعد، و التحكم فيه أمر صعب، فإن المستقبل هو ما لم يحدث بعد، و بالتالي فإن التحكم في المستقبل هو المجال الوحيد المتاح، الأمر الذي يفتح المجال أمام الإرادة الإنسانية للتدخل، و بالتالي ينبغي معرفة و تحديد ماهية المسارات المحتملة التي ستأخذها الظاهرة المقصودة بالاهتمام و الدراسة.

و بذلك، تصبح عملية الاحاطة بالمسارات المحتملة لتطور ظاهرة معينة أمرا ضروريا، يعنى بمحطات أساسية، أولها تتعلق بتحديد المسارات المحتملة مستقبلا، و ثانيها يتمثل في التنبؤ بالمسار الأكثر احتمالا و الأقرب للحدوث. فعلم دراسة المستقبل، أو ما عرف حديثا بمجال الدراسات المستقبلية، يعتبر من العلوم التي تنتمي إلى دائرة العلوم الاجتماعية، و الذي يختص تحديدا بأنماط التحكم في المستقبل و معرفة أشكاله و الاستعداد له. أو أنه العلم الذي يجعل مسائل المستقبل موضع بحثه و مناقشته[3].

---

1 – مالك عبدالله محمد المهدي. ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية. دراسة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى الرؤى المستقبلية العربية و الشراكات الدولية. الرابطة العربية للدراسات المستقبلية. جامعة نايف للعلوم الأمنية. فيفري 2013. ص 4.

2 – المرجع نفسه. ص4.

3 – مجموعة مؤلفين. **صور المستقبل العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط3. 1989. ص 17.

إن علم الدراسات المستقبلية من التخصصات الحديثة*، التي يحاول من خلالها الباحث بلورة صورا مستقبلية محتملة أو متوقعة الحدوث، مع الاهتمام بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق الصور المستقبلية المحتملة. و اجمالا، يمكن تحديد معنى الدراسات المستقبلية من خلال تعريف يشمل مكوناتها الأساسية من خلال القول بأن: الدراسات المستقبلية هي مجموع الدراسات و البحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث، و تحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في بروز هذه الاتجاهات و الاحاطة بحركية مسارها[1].

تعتبر تقنية السيناريوهات من أبرز الأدوات التي يكثر توظيفها ضمن الدراسات المستقبلية، في محاولة رصد و تحديد أهم الصور و المشاهد التي من المحتمل أن يأخذها المستقبل، و ذلك استنادا إلى جملة مؤشرات تنطلق أساسا من معطيات الواقع و الوضع الراهن.

يعد السيناريو وصفا لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار، أو للمسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي المحتمل، و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن، أو من وضع أولي مفترض[2].

كما يشير مصطلح السيناريو إلى الاحتمالات التي من الممكن أن تحدث في المستقبل، أو الحالات التي يمكن أن تحدث لكنها لم تحدث، كما ينظر إليه على أنه مجموعة من الإجراءات المحتملة و البدائل الممكنة، من أجل مواجهة موقف طارئ، و هو أداة للتفكير التخيلي لمواجهة الأزمات المتوقعة مع التغلب على عنصر المفاجأة[3].

---

* برزت معالم الدراسات المستقبلية كمجال بحث و تحليل لمعطيات معينة عقب إنشاء السكرتارية الحكومية في السويد عام 1973، حيث أصدرت هذه الهيئة دراسة لها عام 1974، مفضلة استخدام مصطلح الدراسات المستقبلية عوضا عن مصطلح علم المستقبل من منطلق توسيع المجال أكثر من حيث تداخله و استفادته من بقية العلوم و المناهج.

1 – ادوارد كورنيش. **المستقبلية: مقدمة في فن و بناء عالم الغد**. ترجمة: محمود فلاحة .وزارة الثقافة. دمشق. 1994. ص 28.

2 – مالك عبدالله محمد المهدي. مرجع سبق ذكره. ص 13.

3 – عفيف هناء. دور السناريو في ترقب الأزمات المالية. **مجلة العلوم الاقتصادية**. جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا. عدد 17. 2016. ص 21.

هناك من أعطى مصطلح السيناريو تعريفا أكثر دقة، بحيث تم اعتباره: لعبة فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية، التي قد يتخذها تطور نسق معين[1]. ليتبين بأن الهدف من صياغة سيناريوهات حول وضع معين، إنما ينحصر في محاولات صياغة افتراضية لما يمكن أن يكون عليه الوضع مستقبلا، بناء على معطيات تقدمها الحالة الراهنة، مع ما تطرحه من نقاط ضعف و قوة تؤشر لاحتمالات تكون أقرب للحدوث[2]. و كغيرها من الأدوات المنهجية، فإن هذه التقنية لا تحدد بدقة متى و كيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، و إنما تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية و المتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات[3].

يذكر أن توظيف تقنية السيناريوهات يعد من أكثر شيوعا و استعمالا، من بقية التقنيات الخاصة بالدراسات المستقبلية، و قد تم تصنيفها إلى ثلاث أنواع رئيسة[4]:

- السيناريو الاتجاهي أو الخطي: إذ يفترض سيطرة الوضع الحالي و بقائه، و هذا يستلزم استمرار نوعية و نسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، و هنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه و صورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.
- السيناريو الإصلاحي أو التفاؤلي: يفترض حدوث تغيرات و إصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، حيث قد تحدث هذه الإصلاحات ترتيبا جديدا في أهمية و نوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، و هو ما من شأنه أن يؤدي إلى تحسن في اتجاه الظاهرة، بل و يسمح ببلوغ أهداف، كانت تبدو بعيدة التحقيق في الوقت الحالي للظاهرة.

---

1 – مبروك ساحلي. مستقبل الثورات و التغيرات في الوطن العربي. ورقة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى: التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع و آفاق. جامعة سكيكدة. 2013. ص 3.

2 – حسين بوقارة. **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية**. دار لمسة. الجزائر. ط1. 2017. ص 153.

3 – محمود عبد الفضيل. الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل. **مجلة عالم الفكر**. مجلد 18. عدد 4. مارس 1988. ص 112.

4 – حسين بوقارة. الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية. **مجلة العلوم الإنسانية**. جامعة منتوري. قسنطينة. عدد 21. جوان 2004. ص ص 194– 195.

- السيناريو التحولي، الراديكالي أو التشاؤمي: يتم الاعتماد في هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي و الخارجي للظاهرة، و هي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات و الاتجاهات السابقة للظاهرة، إذ يقوم هذا النوع من السيناريوهات على التطورات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، و في هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا.

ثانيا: محدودية الدراسات المستقبلية عربيا و اشكالية استشراف مستقبل الأمن العربي

تجدر الاشارة إلى أن معالم الاهتمام العربي بالدراسات المستقبلية، برزت منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث جاءت محاولات في بعض الدول العربية كمصر، سوريا و الجزائر لاستشراف المستقبل، و اقترنت تلك المحاولات بالجانب التنموي، غير أنها لم تعرف النور في بعض منها، و لم يكتب النجاح للمحاولات المجسدة منها[1]. لتأتي لاحقا بعض المحاولات المنفردة لمفكرين من العالم العربي في هذا السياق، و لعل أبرزها كانت الأعمال الرائدة للمفكر المغربي **المهدي المنجرة**، و المصري **محمد إبراهيم منصور**، و اللبناني **أنطوان زحلان**[2]، و على الرغم مما أبدته هذه المحاولات من جدية و أصالة، إلا أنها لم تعدو أن تكون جهدا نظريا أكثر منه عمليا، فلم تشكل فرق بحثية لهذا الغرض على نطاق واسع، و إنما ظهرت كمجرد محاولات محدودة لم يكتب لها الاستمرار.

تتجلى أهمية الدراسات المستقبلية و حاجة العالم العربي إلى التفكير في تفعيلها بجدية، من خلال زيادة الاهتمام الدولي باستشراف الحالات المتوقعة للمستقبل، و ما ترصده الدول الغربية من موارد و طاقات لبلوغ ذلك، فضلا عن تجنيدها لأهم الدوائر و الأجهزة و المراكز المتخصصة

1 – محمد فالح الجهني. نحو خطوات عملية لبناء مدرسة عربية للاستشراف. في كتاب: **الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال و المآل**. المنظمة العربية للثقافة و العلوم. 2015. ص 12.

2 – محمد إبراهيم منصور. الدراسات المستقبلية: ماهيتها و أهمية توطينها عربيا. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 416. أكتوبر 2013. ص 44.

لإجراء بحوث استشرافية و دراسات مستقبلية معمقة. فالواقع أن هناك عددا من أهم المراكز البحثية و الدراسات الاستشرافية الغربية ارتبطت بمستقبل المنطقة العربية، في مقابل الاهمال العربي و التخلي، عن دورهم في استشراف مستقبلهم[1]، فالمؤكد أن النجاح في النهوض بالواقع العربي و تحصين أمنه، إنما ينطلق من الاهتمام العربي بمختلف مستوياته الرسمية و غير الرسمية، بمسألة التفكير المستقبلي و رسم سيناريوهاته المحتملة، لبلوغ هدف التعامل الإيجابي مع المشكلات و التحديات التي تواجهه، و بالتالي الوصول إلى رؤية متماسكة حول مستقبل الأمن العربي[2]، ذلك أن الاهتمام بمجال الاستشراف و رسم معالم المستقبل، يمكن من بلورة السيناريوهات المحتملة التي تساعد بشكل كبير في صناعة القرار و توجيهه، كما توفر قاعدة معرفية مهمة في صياغة الاستراتيجيات و رسم الخطط المستقبلية، و التعرف على الامكانات المتاحة، و التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة تحديات المستقبل.

عموما، تعاني الدراسات المستقبلية العربية من التهميش و التجاهل، رغم أهمية دورها في تفادي الأزمات و التحديات، بالإضافة إلى دورها في ترشيد عملية صنع القرار السياسي و نمط التنمية المطلوب. فمجال الدراسات المستقبلية يعرف اشكالات إذا ما اقترن بالبيئة العربية، سواء من حيث النخب الأكاديمية العربية المهتمة به كمجال للدراسة، أو ما تعلق بطبيعة القضايا العربية التي يمكن أن تكون موضوعا لمجال الدراسات المستقبلية.

لطالما ارتبط التصور العربي في الاهتمام بالمستقبل بثنائيات تاريخية، وقفت في كثير من الأحيان، دون الفصل في مسار تطور الدراسات المستقبلية و إدراك مدى الحاجة إليها عربيا، فكثيرا ما انشغل العقل العربي بالثنائيات من قبيل: الحداثة– الأصالة، الاستقلال– التبعية، الاستبداد– الديمقراطية، الأنا– الآخر و العقل– النقل[3]، و هي في الغالب نقاشات مترابطة مست

---

1 – محمد إبراهيم منصور. مرجع سبق ذكره. ص 45.

2 – وليد عبد الحي. **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان. 2002. ص64.

3 – أمحد جدي. **محنة النهضة و لغز التاريخ في الفكر العربي الحديث و المعاصر**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2005. ص.ص266–275.

كل عناصر الفكر و الممارسات، و كذا العلاقات الفردية و الجمعية في الكيان العربي. فكانت بذلك من اشكالات إحداث نقلة عربية في مجال الاهتمام بالمستقبليات، و يكفي القول بأن التحفظ العربي حول العلاقة بين المستقبليات و معرفة الغيب في الثقافة الدينية العربية، و ما تطرحه من إشكالات حول التسليم بالقدر و عدم التنقيب عما سيحمله المستقبل، لأنها من الغيبيات التي لا ينبغي السؤال عنها[1]، لنصل إلى أبسط مبررات محدودية الاهتمام العربي بالمستقبل و دراسة أنماطه الممكنة و المحتملة.

فكانت بذلك تساؤلات الفكر العربي حول المستقبل، مرتبطة كثيرا بتحديات الحداثة، العقلانية، التقدم و قضايا القومية و المواطنة، فضلا عن بعض المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، العدالة و الحرية، و هي التساؤلات التي أضفت مزيدا من الالتباس في علاقة العرب بمستقبلهم، و كيفية الانتقال السليم و البناء من تجارب الماضي إلى مستقبل أفضل، و ما زاد من متاعب الفكر العربي في محاولات بناء رؤية مستقبلية، ارتباطه الوثيق ماضيا و حاضرا بالغرب المستعمر، لتتصدر مسألة المقارنة مع الغرب المتقدم، أولويات الفكر العربي و تحاصره، بل و تقف حائلا دون نهوضه بالواقع العربي نحو الأفضل. ما أدى إلى فقدان الخطاب العربي ثقته و استقلاليته، و اعتماده الكبير على تجربة الآخر كنموذج للرقي و التنمية، و هو ما أدى إلى محدودية التأثير و الفاعلية، التي ظلت السمة المميزة للفكر العربي. و في المحصلة، المزيد من الشعور بالضعف و الاهتزاز في مخاطبة و مناقشة النماذج الغربية، التي أضحت معالم اللا تكافؤ بينها و بين الواقع العربي بارزة بشكل لا يمكن معه تجاهلها.

و على صعيد آخر، نجد أن من معوقات النجاح العربي في بلورة أبحاث و دراسات مستقبلية، الانشغال العربي براهنه المأساوي، فالمشاريع الدولية و الإقليمية، بالإضافة إلى

---

1 – مجدي فارح. الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث و المعاصر. **مجلة الدراسات المستقبلية**. جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا. مجلد 1. عدد 16. 2016. ص 9.

الصراعات الداخلية، ألهت دوائر القرار في العالم العربي عن الاهتمام بالمستقبل، و حاصرت أفقه الفكري بالواقع المأزوم الذي تتطور فصوله يوما بعد يوم[1].

كما أن هذا الواقع، دفع بالدول العربية و أنظمتها، إلى التفكير أكثر في مشاريع تنموية تخص الجانب الاقتصادي و المعيشي، و هو أمر على أهميته، لا يرقى إلى مستوى التفكير المستقبلي، خاصة و أن تحديات البلاد العربية ترتبط أكثر في راهنها بتوسع النهج التدخلي من قبل قوى دولية و إقليمية، مست العمق الجيو– ستراتيجي للعالم العربي، و خططت و عملت على تقسيمه، فشتان بين ما عكفت عليه عديد الدول العربية في محاولات تبني استراتيجيات تنموية، و بين تحريك مسار الاهتمام بالمستقبل و استشرافه، و هنا يمكن الاشارة إلى إحدى مشكلات الدراسات المستقبلية في العالم العربي، ألا و هي الخلط بينها و بين الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية، و التي و إن كانت على درجة من الأهمية، فإنها تمثل جزء يسيرا من حقل الدراسات المستقبلية التي تمثل الإطار الأوسع و الأشمل من حيث بعد المدى، و الرفع من مستوى و فاعلية التخطيط الاستراتيجي[2]. و الأهم من ذلك، تلك القطيعة الراسخة بين النطاق الأكاديمي العلمي و بين ما تدعو به الحياة و متطلباتها في العالم العربي، و تتجلى هذه القطيعة في حصر البحوث و الدراسات في القضايا ذات الصلة بالاقتصاد، أو التشغيل أو الإسكان أو المواصلات، ثم لا يتم الأخذ بنتائجها للاستفادة منها في أي مجال من المجالات، فالثقافة السائدة في مجتمعاتنا من المحيط إلى الخليج، لا علاقة لها مطلقا بالتفكير المستقبلي سواء على مستوى الأفراد، أو على مستوى أعلى هرم في الدولة. فالثقافة السياسية و الاجتماعية السائدة لدى الشعوب العربية و نخبها، عززت بدورها سلوك التحفظ و الابتعاد عن المستقبليات و التفكير في قضاياه علميا، فالإنسان العربي المقهور اجتماعيا، ترسخ في ذاته شعور بالانكفاء، و عدم الانفتاح على التجارب المعاصرة الناجحة، بل و خلق لديه شعورا بالخوف من المستقبل، في

---

1 – رائد حامد. نحن و"المستقبلية" هل ثمة فكر مستقبلي استشرافي عند العرب؟ **مجلة الباحثون**. عدد 4. دمشق. تشرين الأول 2007. ص 53.

2 – المرجع نفسه. ص 54.

مقابل تمسكه بالماضي و بعض محطاته المشرقة، لتعويض حاضره القاتم و ما يبعث به من إشارات مظلمة حول المستقبل.

وفقا لذلك، فإن من أهم الثغرات التي زادت من مأساة العالم العربي و تراجعه، و اهتزاز مقومات استقراره و أمنه، إنما تتلخص في علاقته المحدودة مع مستقبله، و ابتعاده عن البحث في مساراته، و لعل الدكتور **وليد عبد الحي**، و هو من أكثر النخب العربية اهتماما و إحاطة بالدراسات المستقبلية، يلخص ذلك بالقول: " تتجسد أزمة العقل العربي في أحد أبعادها في موقفها من الزمن، إذ طغى عليها الماضي و الحاضر، بينما لم يحظ المستقبل إلا بالقليل، و كم هي الدهشة التي تعتري الباحث لوفرة ما يجد من دراسات غربية و إسرائيلية عن مستقبل المنطقة العربية بأنظمتها و شعوبها و حضارتها"[1].

يمكن القول أنه و على الرغم من وجود بعض الجهود العربية التي حاولت استشراف مستقبلها، من مراكز و مجلات متخصصة، على غرار المركز العربي للدراسات و تحليل السياسات، مركز الوحدة العربية للدراسات، مجلة السياسة الدولية و المستقبل العربي، إلا أنها لم تقدم الجديد و المفيد، فهي تظل دون جدوى بسبب غياب الحرية الأكاديمية، و صعوبة الوصول إلى المعلومة و ضعف الامكانات البشرية و المادية، فضلا عن غياب الاهتمام بتدريس مادة المستقبليات في الجامعات العربية إلا حالات جد محدودة[2].

بناء على ما سبق، تجدر الإشارة إلى أن مسألة البحث في مستقبل الأمن العربي، و الذي يندرج ضمن عناصر موضوعنا تعد أمرا معقدا، بالنظر إلى مكانة الدراسات المستقبلية في العالم العربي، و إلى الغموض الذي يكتنف الموضوع على مستوى العقل العربي. و لذلك، يمكن الانطلاق من بعض المؤشرات الراهنة بخصوص الوضع العربي بشكل عام، في محاولة لصياغة سيناريوهات ترسم مسارات محتملة لحالة الأمن العربي.

---

1 – محمد إبراهيم منصور. مرجع سبق ذكره. ص 50.

2 – المرجع نفسه. ص 50.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للأمن العربي

من المؤكد بأن الحديث عن مستقبل الأمن العربي، يجرنا بداية إلى تفحص بعضا من المعطيات و المؤشرات المتعلقة بواقع الدول العربية من عديد الجوانب، بمعنى ضرورة النظر في راهن الدول العربية و واقع الأمن فيها، فضلا عن معرفة و تحديد أهم المتغيرات الجوهرية المؤثرة في الأمن العربي، و كذا القوى المحركة له، و طبيعة توجهاتها الاستراتيجية نحو المنطقة و أمنها، و ذلك بغرض إيضاح و بلورة بعض التصورات، التي من شأنها المساعدة في صياغة سيناريوهات مستقبلية لأمن المنطقة العربية، في مقابل الأنماط الاحتمالية لتطور الاهتمام و الأداء الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة.

وفقا لذلك، مست المحطات السابقة من الدراسة بعضا من جوانب الواقع العربي و التحديات التي مست أمنه، بالإضافة إلى أهم الفاعلين و تصوراتهم الاستراتيجية حول المنطقة العربية، و تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف مشاريعها و مخططاتها، بما حملت من تداعيات، مست جوهر البناء السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي للدول العربية. و بالتالي التأثير في مقومات الأمن العربي، و هي المعطيات التي سنحاول الاستناد إليها وصولا إلى رؤية مستقبلية حول المسارات المحتملة للأمن العربي. فقد شهدت المنطقة العربية تحولات عميقة على المستوى الاستراتيجي الأمني، من خلال تسارع الأحداث بها، و قوة تأثير الهزات التي فرضتها المشاريع الاستراتيجية الأمريكية و تطوراتها، بين تطور لمشروع الشرق الأوسط، و التدخل العسكري في العراق، وصولا إلى فوضى الحراك الشعبي الذي عاشته عديد الدول العربي(حسب المعطيات التي تم تفصيلها ضمن الأجزاء السابقة من الدراسة).

يمكن قياس مستقبل الأمن في المنطقة العربية، استنادا إلى مؤشرات تتعلق تحديدا بقياس حدة التوتر و النزاعات التي تعرفها المنطقة، بالإضافة إلى فحص لمؤشر نجاح عمليات التنمية السياسية و الاقتصادية في المنطقة، ثم رصد لمؤشرات احتمالية اعداد و بناء لمنظومة أمنية عربية ناجحة و فعالة، في ظل متغيرات مفصلية على غرار ظاهرة الإرهاب، النزعة الطائفية

و تصاعد دور القوى الاقليمية في المنطقة، و انتهاء باحتمالية تصاعد أو تراجع تأثير التدخلات الدولية و خاصة منها التدخل الأمريكي في المنطقة.

أولا: السيناريو الخطي و استمرار حالة الاضطراب و التفكك العربي

ينطلق هذا المسار من افتراض استمرار الوضع الأمني في العالم العربي على حاله، أي باستمرار تغييب الأمن العربي كمسألة استراتيجية، إذ يستمر ضعف اهتمام النخب الحاكمة العربية بمسائل الأمن و أولوية النظر إليه كمسألة استراتيجية، يرتبط بها بقاء أو زوال الأنظمة العربية، فضلا عن استمرار حالة التراجع للنظام الإقليمي العربي، من خلال استمرار ضعف أداء مؤسساته الرسمية و على رأسها جامعة الدول العربية، و التي تعاني محدودية التأثير و الإلزامية حتى على الدول الأعضاء فيها. و لذلك، فمن الواضح أن دورها في صون مقومات الأمن العربي، من المرشح أن يضل على محدوديته و مكانته الهامشية.

على الرغم من مساعي جامعة الدول العربية في مواكبة التحولات التي تعيشها المنطقة العربية، فإن مؤشرات الخلاف و استمرار تراجع الأمن في عديد الدول العربية، و المرشح لأن يستمر لمزيد من الوقت، و إزاء ذلك ستكون جامعة الدول العربية في مواجهة تحديات كبيرة، تدفع نحو استمرار محدودية و هامشية دورها كمؤسسة رسمية عن النظام الإقليمي العربي.

فالجامعة العربية تعاني تبعات التحولات العميقة التي تعيشها المنطقة العربية، أين ستضطر للتعامل مع دول و أنظمة عربية إما مضطربة أو متوجسة، فالأحداث التي تعرفها الدول العربية، تجعل من الجامعة العربية أمام دول عربية مقسمة إلى: دول تعرف استقرارا و هي دول تدفع نحو بقاء و استمرار النظام العربي على وضعه القائم، نظام يميزه محدودية التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و هو ما يعطيها فرصا أكثر في توسيع مجال تأثيرها، و يمكنها من لعب أدوار جديدة على حساب استمرار تجاهل دور الجامعة العربية. و في مقابل ذلك دول مضطربة و أخرى متوجسة، فانعكاسات الحراك العربي، وضعت عديد الدول العربية في مواجهة

اضطرابات واسعة، نقلت آثارها إلى باقي الدول العربية[1]. و هو ما يدفع نحو مزيد من التعقيد فيما يخص دور الجامعة العربية، و قدرتها على احتواء التهديدات التي تواجه الأمن العربي، خاصة في ظل مؤشرات الخلاف داخل الجامعة العربية، أين ستكون هذه الأخيرة إزاء حالة من التعارض بين مركز القيادة الجديد ممثلا في دول مجلس التعاون الخليجي، و بقية الفواعل. كما أن مؤشرات استمرار الثورة السورية، و غياب رؤية واضحة حول معالم الحسم فيها، سينعكس أساسا على مستقبل النظام العربي و أمنه، و كذا طبيعة العلاقة بين وحداته، إذ يرشح بقاء الوضع الرهن مدة أطول، و من شأنه أن يكرس قضية مركزية، من المنتظر أن تشغل النظام العربي لفترة قادمة، فبغض النظر عن الطرف الذي من الممكن أن يحسم الصراع في سوريا، فإن ذلك سيطرح الكثير من الغموض حول وضع سوريا مستقبلا، و طبيعة العلاقات بينها و بين بقية الدول العربية، خاصة تلك التي كانت مواقفها مساندة لطرف على حساب آخر، و هو الأمر الذي سيكون في مقدمة تحديات جامعة الدول العربية.

بناء على ذلك، يمكن القول أن النظام الإقليمي العربي مقبل على فترة حساسة، تطول معها معالم التعقيد و الغموض التي يعيشها منذ فترة، أين سيكون الأمن العربي محكوما بمشاهد التجزئة و التفكك في الدول العربية، فضلا عن مشهد العجز عن إدارة شؤون الدولة مع تولي نخب جديدة، غير قادرة على استعادة مقومات الدولة، بل أنها تقف عاجزة عن تحقيق التوافق السياسي الداخلي، و هو ما يعزز احتمال طول أمد حالات الاضطراب و اللا استقرار في عديد الدول العربية، و حتى تلك التي تعرف استقرارا، فإن استقرارها محفوف بالمخاطر و مرشح للانتكاسة. فهذه المشاهد، تجعل مؤسسات النظام العربي غير قادرة على التفكير و الانشغال بما من شأنه النهوض بواقعها، و إنما سيغرقها لفترات قادمة في تحديات داخلية، لا تبدو معالم الحسم فيها واضحة على الأقل في المستقبل المنظور[2].

1 – مروان سالم العلي. مرجع سبق ذكره. ص 73.

2 – المرجع نفسه. ص 74.

قد تؤسس هــذه المعطيات لمسار مستقبل الأمـن العربــي، نحــو بقاء الوضع علــى حاله، و استمرار حالة التراجع و الهشاشة في منظومة الأمن العربية، و يمكن دعم هذا المسار من خلال الوقوف على قضايا و مؤشرات تؤكد ذلك:

- مؤشر استمرار تأثير الإرهاب و انتشار الجماعات المسلحة في الدول العربية: فمع احتمال تواصل انتشار الجماعات المسلحة في عديد الدول العربية، في مقابل محدودية محاولات احتواء خطر ظاهرة الإرهاب، فإن نطاق تأثيره سيجعل الإقليم العربي عالقا في صراع ممتد لفترات طويلة، بما يؤجل أي عمليات إصلاح داخلية، من منطلق تراجع الوضع الأمني. فالصراع و العنف المنتشر في سوريا، اليمن، ليبيا و العراق، من الواضح بأن تأثيراتها ستتخطى إعاقة مسار التكامل الإقليمي، إلى تعطيل مشاريع التنمية الاقتصادية على نطاق واسع داخل المنطقة العربية، ما يدفع باستمرار تدهور الوضع الاقتصادي في عديد الدول العربية، بسبب تخريب البنى التحتية، و تراجع معدلات الاستثمار في القطاعات الحساسة، و بالتالي ارتفـاع معدلات البطالة و تدهـور معدلات التنميــة، ما يعني استمرار حالات الضعف و الهشاشة التي رافقت الدول العربية، خاصة بعد الحراك الشعبي في المنطقة.

إذ يعد تنامي خطر الإرهاب و انتشار السلاح و العنف، من المؤشرات الدالة على طول فترة التراجع التي تعرفها معدلات الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان العربية، و يستدل في ذلك بالحالة المصرية التي تخسر العديد من مستثمريها بسبب عدم الاستقرار الذي تعرفه، و هو حال الاستثمار في كثير من الدول العربية، التي تأثرت بانتشار الجماعات المسلحة و العنف و الصراع، الذي أضحى السمة الأساسية لها. فمن المرجح أن تتجه معظم الاستثمارات إلى الدول الأكثر أمنا، خاصة منها دول الخليج.

على الصعيد السياسي، فإن تأثيرات العنف و العمل المسلح، ستؤجل عمليات الاصلاح السياسي في الدول العربية، إذ لا يمكن الحديث عن عمليات انتقال ديمقراطي، و مزيد من الحريات و تفعيل للمشاركة السياسية، في ظل حالة اللا أمن التي تطبع المشهد السياسي في عديد الدول العربية، كما لا يمكن لأنظمة سياسية منغمسة في استعادة الاستقرار

الداخلي، و شعوب عربية مهددة في أمنها، أن تفكر في اصلاحات سياسية، و مستقبل ديمقراطي مشرق.

كما أن مؤشر الارهاب و انتشار الجماعات المسلحة في البلدان العربية، من شأنه أن يعزز من التوترات الأمنية في الدول المجاورة لبؤر الصراع، فالصراع في سوريا مستمر في التأثير سلبا على دول الجوار و خاصة منها لبنان، العراق و الأردن، في ظل فشل كل اتفاقيات السلام بين النظام و المعارضة، و يبدو أن الصراع مرشح للاستمرار في ضوء الانقسام الداخلي الذي تعاني منه سوريا. أما في ليبيا، فالوضع الأمني يتجه نحو استمرار انتشار العنف، ما يضع دولا كالجزائر و تونس، أمام تحديات أمنية تتطلب منها المزيد من الجهود في حماية حدودها، في ظل تبعات تهريب الأسلحة و انتقال الجماعات المسلحة عبر الحدود.

على الرغم من نجاح الحملات العربية و الدولية في محاصرة انتشار و تأثير الجماعات المسلحة، و التي يتصدرها تنظيم الدولة الاسلامية – بخسارته مساحات نفوذ معتبرة و تراجع نسب كبيرة من موارده– فإن ذلك لا يبعث ببوادر القضاء عليها نهائيا، فمستقبل الجماعات المسلحة و انتشارها في البلدان العربية، يشير إلى احتمال اعتمادها مجددا على عمليات متفرقة، من خلال تنشيط الخلايا النائمة و الاعتماد عليها في تنفذ سلسلة هجمات بأماكن متفرقة[1]. ما يضع الأمن العربي في غضون السنوات القادمة أمام تهديدات بالجملة، ترسخ لحالات اللا أمن و الفوضى لمزيد من الوقت.

- استقرار نموذج الدولة الفاشلة في المنطقة العربية: فبالاستناد إلى ترتيب الدول العربية ضمن تصنيف الدول الفاشلة، و الصادر عن صندوق السلام التابع للأمم المتحدة*، يؤكد بأن أغلب

1 – إيمان زهران. سيناريوهات ما بعد هزيمة داعش. السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام. على الرابط: **http://www.siyassa.org.eg/News/14156.aspx**. نشر بتاريخ: 12 جويلية 2017.

* رغم ثبات المؤشرات المعتمدة من طرف التقرير منذ أول تقرير صدر له عام 2005، إلا أن هناك من الباحثين من يقر بعدم موضوعية المعايير المعتمدة في التصنيف، و أن ترتيب الدول الفاشلة يتم وفقا لأغراض و مصالح سياسية خاصة بالدول الكبرى.

دول الشرق الأوسط و الدول العربية على وجه الخصوص، تقع ضمن منطقة الدول الأكثر فشلا أو المتجهة نحو الفشل. فمن الواضح أن مؤشر فشل الدولة الوطنية في العالم العربي مرشح للاستمرار، ذلك بالنظر إلى عوامل الفشل الهيكلية النابعة من العوامل الداخلية، إضافة إلى توفر عوامل إفشال مصطنعة نتيجة العامل الخارجي، من تدخل مباشر أو غير مباشر في شؤون الدول. إذ أن استمرار وجود تحديات داخلية حادة، تهدد بقاء الدولة أو نظامها السياسي، و تواصل حالات العنف و الصراع بمختلف أشكاله، و الذي تقف الحكومات العربية شبه عاجزة عن احتوائه، بسبب عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأمنية على وجه الخصوص[1]، و هذا ما يؤكد الخصائص العامة للدولة الفاشلة، و الملموسة في الواقع العربي من خلال عديد النماذج على غرار ما تعيشه ليبيا، اليمن، العراق و سوريا، إذ احتلت هذه الدول مراتب متقدمة جدا في ترتيب الدول الفاشلة لسنة 2017، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح ترتيب الدول الفاشلة حسب ترتيب صندوق السلام التابع للأمم المتحدة 2017/2016/2015

الدولة	الترتيب/2016	الترتيب/ 2017	الترتيب/ 2018
سوريا	6	5	4
ليبيا	24	21	22
اليمن	4	4	3
العراق	11	10	11

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى تقرير الأمم المتحدة حول ترتيب الدول الفاشلة لسنوات: 2016-2017-2018.

1 – دلال محمود السيد. مرجع سبق ذكره. ص 8.

فبالنظر إلى المراتب المتقدمة التي تحتلها الدول العربية التي تشهد اضطرابات، في مقابل وجود مؤشرات استمرار للوضع الراهن بها، يمكن القول أن نموذج الدولة الفاشلة ضمن عديد الدول العربية مرشح للاستمرار، أمام التراجع الرهيب في قدرة هذه الدول على أداء أدوارها و وظائفها من جهة، و استمرار مؤشر الضعف و التفكك بها، إذ أن الخروج من مأزق الدولة الفاشلة يقدره مختصون بفترة تتراوح بين 7 إلى 10 سنوات في المدى القصير، ذلك في وجود مؤشرات تحسن و استقرار الأوضاع، إلا أن هذه المعطيات تبدو في السنوات القليلة القادمة بعيدة المنال على الأقل بالنسبة للنماذج المذكورة.

- استمرار تأثير النزعة الطائفية على تماسك الدول العربية: بسبب التنوع الطائفي الذي يطبع البناء المجتمعي الهوياتي في العالم العربي، تبرز القضية الطائفية بين فترة و أخرى به، ليرتبط بروزها بتأزم المسارات السياسية، و استغلال التنوع في اشعال فتيل الصراعات الطائفية[1]، و لذلك، يكون انبعاثها مؤثرا و قد يؤدي إلى فقدان الثقة و القدرة على التعايش، ما ينبئ بوضع كارثي تهدد معه كيانات الدول و وحدة أراضيها، فالصراعات ذات البعد الهوياتي و الطائفي تعد أكثر دموية و تدمير من الحروب بين الدول.

تشهد المنطقة العربية موجة من تنامي النزعة الطائفية و المذهبية، تتجسد من خلال المواقف و الأحداث الأمنية التي تجري في بعض الدول العربية، سواء في العراق أو سوريا أو اليمن و غيرها، محولة بذلك المشهد العام بها، إلى حالات من التوتر الأمني و مواجهات مسلحة، بالإضافة إلى عمليات قمع وصلت حدها إلى تصفيات جسدية يومية[2].

انطاقا من هذا الواقع، و الذي يؤشر على بلوغ النزعة الطائفية في العالم العربي مرحلة من الشك و فقدان الثقة في الآخر، يمكن القول بأن مشهد الصراع الطائفي سيتكرر في سعي كل طائفة للصراع على السلطة، و تحقيق مكاسب تعطيها أفضلية من حيث موازين القوى على حساب أخرى تنافسها في ذلك، و مع وجود توظيف سياسي لهذه النزعة، فإنها مرشحة

---

1 – علي عبد فتوني. مرجع سبق ذكره. ص 56.

2 – محمد صفى الدين خربوش. شروط الرحيل: هل استنفدت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود. **السياسة الدولية**. عدد 209. جويلية 2017. ص 82.

أكثر للاستمرار، خصوصا إذا ما ارتبط ذلك بتمسك القوى المحركة لها بأهدافها في المنطقة. و بذلك، فإن وتيرة العنف الطائفي ستستمر لسنوات قادمة في توفر مسبباتها، ما يرهن مستقبل أمن و استقرار الدول العربية.

- استمرار السياسات التدخلية للقوى الإقليمية بحثا عن أدوار قيادية في المنطقة: فطموحات دول مثل السعودية، إيران، إسرائيل و تركيا، في رسم معالم جديدة لتوزيع القوة في المنطقة، سيدفع بها حتما إلى مواصلة جهودها في التدخل الواسع في الدول العربية و قضاياها المصيرية، ما يعطي مسار الاضطراب في العالم العربي استمرارية و طول أمد.

يدور الصراع داخل الإقليم حول مسألة الحفاظ على الحدود و التماسك الوطني، بالإضافة إلى عامل الحفاظ على الهوية الوطنية، في مواجهة برامج و مخططات تمس البعد الديني أو العرقي لأي طرف. و في هذا الإطار تسعى القوى الإقليمية للانخراط في تحالفات، و تعمل على تشكيل محاور إقليمية تلتف حولها و تقوي جبهتها، فكل هذه الجوانب تعد بمثابة العوامل المحركة للصراع في المنطقة، و الذي على أساسه يعمل كل طرف ليحقق شروط شكل و ماهية الدولة الفاعلة و القادرة على الهيمنة في المنطقة، و في ظل وجود مجموعة من القوى المتقاربة نسبيا من حيث معادلة القوة و القدرة على التأثير، يصعب الحديث عن مرحلة تحسم فيها الأمور لصالح طرف دون آخر، ناهيك عن كون قضية الحسم في مركز القيادة و التأثير، إنما ترتبط ارتباطا شديدا بالمسارات التي قد تدو عليها بعض الأزمات و القضايا المحورية في الشرق الأوسط بشكل عام و المنطقة العربية بشكل خاص، على غرار الصراع في سورية، العراق و اليمن. و بين طموحات إيران الثورية، و رسائل تركيا العثمانية الجديدة، حوافز إسرائيل للتواجد القوي بالمنطقة و رغبة العربية السعودية في نشر العباءة الدينية، تقف المنطقة العربية أمام رهانات مستقبل، تصوغه تفاصيل و مسارات تطور الصراع بين هذه الأطراف[1].

1 – محمد رمضان أبو شعيشع. ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط. المركز العربي للدراسات و البحوث. على الموقع: **http://www.acrseg.org/40684.** نشر بتاريخ: 12 مارس 2018.

يبدو حسب ما سبق، بأن صراع القوى الإقليمية سيشكل سمة المنطقة العربية للفترة المقبلة، و أن أمن المنطقة ترهنه تجاذبات إقليمية تحكمها حسابات مصلحية، قد تبقي حالة الصراع و اللا أمن ميزة المنطقة العربية مزيدا من الوقت، فكيف إذا ربطنا ذلك بمشروع أكبر و أوسع ممثلا في المشروع الأمريكي، الذي يستند إلى الاعتماد على قلب موازين القوة و القيادة في المنطقة، لتغطية بعض محطات التراجع و الضعف في توجيه المنطقة و السيطرة عليها، على غرار ما فعلت سابقا من اذكاء الصراع بين العراق و إيران، لإعادة رسم خارطة توزيع القوى بالمنطقة وفقا لتصوراتها الاستراتيجية. ما يؤكد استمرارية الصراع بين القوى الاقليمية دون قدرة أي طرف على حسم الصراع صالحه، و من مظاهر ذلك، التوجه نحو سباق التسلح و زيادة حجم الانفاق العسكري للقوى الاقليمية في المنطقة، فضلا عن محاولة كل طرف استغلال الوضع الدولي، الإقليمي و الداخلي للدول المعنية ببسط النفود لكسب معركة القيادة.

- رغم الانكفاء الأمريكي عن الاهتمام المبالغ فيه بقضايا المنطقة العربية، فإن ذلك لا يعني بتاتا الانسحاب من المنطقة لصالح قوى أخرى، و إنما هو إعادة النظر في أولويات الفكر الاستراتيجي الأمريكي صوب مناطق حيوية أخرى، و هو ما يؤكد استمرار تأثير الولايات المتحدة في قضايا المنطقة، و تحكمها في أبرز ملفاتها الحساسة.

بناء على ما سبق من مؤشرات، فإنه من المرجح استمرار عدم الاستقرار في النظام العربي، حيث تحتاج عمليات الإصلاح و عودة الاستقرار إلى المنطقة، توفر جملة عوامل تتعلق بداية بالمستوى الداخلي، في استعادة التماسك الذي من الممكن أن يقود إلى مواجهة العوامل الخارجية و تأثيراتها، و هذا على ما يبدو ليس بالمتاح إطلاقا أمام الدول العربية في الوقت الحالي، خصوصا أمام حالات التفكك و الهشاشة التي تميز الواقع العربي على أكثر من صعيد، ناهيك عن غياب الاستقرار و الأمن الذي يعتبر أساس أي استراتيجية نهوض أو مواجهة.

ثانيا: السيناريو الاصلاحي: تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر بعث مشروع الأمن القومي العربي

انطلاقا من فرص توفير بيئة ديمقراطية كقاعدة و نمط للممارسة السياسية في العالم العربي، فإن ذلك من شأنه إعطاء رؤية أوضح لمستقبل الأمن العربي، فمن خلال امكانية توفر بيئة ديمقراطية على المستوى العربي بتجسيد اصلاحات سياسية، في ظل إدراك النخب الحاكمة لمخاطر غياب الشرعية في بقاء السلطة و قدرتها على احتواء الأزمات الحاصلة، مع مرافقة مسار الإصلاح السياسي باهتمام جدي بمسائل التنمية الاقتصادية، و التقدم نحو المزيد من الاندماج الاقليمي بين الدول العربية، و وجود شراكات فاعلة مع كيانات اقتصادية، قد تبدي تعاونا لكسر حاجز التبعية للولايات المتحدة الأمريكية[1]. مع تأطير هذه الجهود، من خلال بناء عمل مؤسساتي، و خطوات عملية تنتج واقعا مؤثرا في الموازين السياسية، الاقتصادية و العسكرية، و تطوير تنظيم إقليمي قادر على فرض قراراته في احتواء الخلافات، مع آليات جديدة للتعامل مع دول الجوار.

قد تؤسس هذه الخطوات لمستقبل عربي يسير نحو تأمين كياناته و مأسسة تفاعلاته، ليتحقق له هامش مريح من السيادة على حدوده و شعوبه، تلك هي المؤشرات الأولية التي يمكن اعتمادها في صياغة تصور مستقبلي متفائل للأمن العربي، قادر على مواجهة ضعفه أولا، و التصدي لكل مخطط أو مشروع يهدد أمنه و بقاءه. فأي فرصة أمام العالم العربي للنهوض بواقعه نحو الأفضل، إنما تكون بدايتها بمدى قدرة الدول العربية على مواجهة مسببات الضعف الداخلية، ليتسنى لها الفصل التام بين أسباب الفشل و الإفشال، بمعنى ضرورة تحييد فرص التدخلات الخارجية و استغلالها لحالات الضعف و التراجع الداخلي للدول العربية في تسطير مشاريعها التوسعية في المنطقة العربية. و يمكن حصر أهم مؤشرات هذا السيناريو من خلال:

1 – محمد أنيس سالم. الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الاقليمي: تقييم الأداء و توقعات مستقبلية. **السياسة الدولية**. عدد 201. جويلية 2015. ص 90.

- ارتباط المسار التفاؤلي من مستقبل الأمن العربي و استقراره، بضرورة الحفاظ على مناعة النظام العربي من الانهيار، و الحفاظ على السيادة الوطنية لوحداته، بالاستناد أكثر على دور الدول العربية التي لا يطالها التفكك و الفوضى، على غرار دول الخليج، الأردن، بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا كالجزائر و المغرب، مع تعزيز دور الدول التي تجاوزت نسبيا مخلفات الحراك العربي خاصة مصر و تونس.
- ادراك النخب العربية الحاكمة لخطورة الإرهاب و انتشار الجماعات المسلحة، و بالتالي اعتماد المزيد من الجدية و الاستمرارية في الحرب على الارهاب، و اعتمادها كعقيدة أساسية للنظام العربي و مكوناته، مع السعي لتوفير الدعم اللازم للدول العربية التي تعاني ويلات الارهاب، و الحرص على أمنها و وحدتها، ثم استعادتها ضمن الوحدات الفاعلة في النظام العربي[1].
- الوقوف على نقاط توافق عربي حول القضايا الحساسة التي تهدد الأمن العربي، و الخروج من النظرة الضيقة للأمن إلى التصور الإقليمي للأمن العربي، إذ من الضروري تبني تصور مشترك و موحد لتعريف ظاهرة الإرهاب، و الخروج من حالة الارتباك و التضارب في تصنيف الجماعات و التيارات بين المعتدلة و الارهابية، على غرار ما حدث مع حركة الاخوان و اعتبارها حركة ارهابية متطرفة من قبل السعودية و الإمارات، الأمر الذي زاد من هوة الخلاف و التصادم في مواقف الدول العربية، في وقت هي في أمس الحاجة إلى أرضية توافق و إجماع حول قضاياها الحساسة.
- تبني سياسة الحد الأدنى من الأهداف، و تخفيف سقف الطموحات بعدم التمسك بالحل الجذري في القضايا المتأزمة و العالقة، على غرار الصراع في سوريا، ليبيا و اليمن[2]. و بالتالي تبني مواقف أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات و محاورها و أطرافها، دون التمسك بالحلول الفاصلة و الاقصائية، ذلك لتوفير هامش تطبيع العلاقات بين الدول العربية

---

1 – معتز سلامة. سيناريوهات النظام العربي في ظل سايس–بيكو جديدة. **السياسة الدولية**. عدد 205. جويلية 2016. ص 101.

2 – المرجع نفسه. ص 101.

و أي جهة قد تمثل السلطة في الدول التي تشهد صراعا على السلطة، فمواقف الدول العربية المتشددة من النظام السوري، من شأنها أن تضع العلاقات العربية مع النظام في سوريا مستقبلا في حالة استمرار النظام، و نجاحه في احتواء الأزمة أمام تعقيدات كبيرة. و هو ما يقودنا إلى المؤشر اللاحق.

- من العوامل المساعدة على الخروج من حالة الصراع في عديد الدول العربية هو ضرورة قبول و تبني منطق التعددية و التعايش داخل الدول العربية، إذ يتطلب استمرار الدول العربية التي تعاني تفككا، التكيف مع أي مقترح أو حل يخدم وحدة الدولة، حتى و لو حمل في طياته مشروع تقسيم أو انفصال، أو حتى تقليص المعالم العربية و الاسلامية فيها، مع توجيهها نحو طابع مذهبي طائفي، فالحفاظ على ما تبقى من وحدة في هذه الأمثلة، قد يمثل الهدف الأمثل أمام خطورة الانتقال إلى حالة اللا دولة و الفوضى المطلقة، و معنى ذلك ضرورة القبول بأي تغيير جزئي على مستوى النظام الإقليمي، حتى و لو تضمن آثارا سلبية، إذ الأهم في هذه المرحلة الحفاظ على المقومات الأساسية، و الركائز الأساسية للنظام العربي، حتى يتسنى اكمال مسيرة المواجهة و إعادة الاستقرار و البناء، فضلا عن الحفاظ على صورة النظام العربي و تفعيل دوره خاصة على المستوى الإقليمي[1].
- وجود ملامح صمود و مقاومة للتحديات المفروضة على بعض الدول، خاصة منها التي تملك وفرة اقتصادية على غرار دول الخليج، إضافة إلى احتفاظ أخرى ببعض مقومات التماسك و الوحدة على شاكلة المغرب، الجزائر، مصر، الأردن، تونس و لبنان[2]، و هو ما يقوي احتمالات النهوض بالواقع العربي و استعادة استقراره، بل و الدفع به نحو مسارات تنموية بارزة.

و قد يتسنى تحقيق هذا المسار التفاؤلي من مستقبل الأمن العربي في وجود مؤشرات أخرى ترتبط أساسا بمحيط العالم العربي إقليميا و دوليا، و التي تنحصر في:

---

1 – معتز سلامة. مرجع سبق ذكره. ص 101.

2 – محمد صفي الدين خربوش. مرجع سبق ذكره. ص 82.

- تراجع دور القوى الاقليمية بفعل عودة القوى العربية الفاعلة إلى أدوارها التقليدية، أو حسم التنافس بينها، بما يخدم المنطقة العربية، مع امكانية تولي دولة عربية دور القيادة في المنطقة، خاصة دور المملكة العربية السعودية بالنظر إلى الإمكانات المتاحة أمامها للعب هذا الدور، أو عودة الدور المحوري لمصر في قضايا المنطقة العربية، بحكم تجربتها القيادية الطويلة في التأثير على مستوى التفاعلات الإقليمية[1].

كما أنه من المحتمل مع طول أمد الصراع بين القوى الإقليمية في المنطقة، أن يتحول إلى علاقات تنافسية أكثر منها صراعية، و قد يغلب عليها الطابع التعاوني في بعض أنماطها، من خلال تبادل القوى أدوارها الاقليمية في المنطقة، استنادا إلى حتمية التفاوض بين الفواعل الاقليمية، و تبادل وجهات النظر بشأن انخراطها في الكثير من الأزمات بالمنطقة، و بالتالي إمكانية تقاسم النفوذ الإقليمي في المنطقة لاسيما في سوريا، العراق و اليمن، و لعل ما حدث في سوريا بين تركيا و إيران يرسم ذلك، حيث أن دخول تركيا إلى منطقة عفرين لم يتم بدون علم الجانب الإيراني، و بضوء أخضر من روسيا، و هو ما يعد تحديا واضحا للتواجد الأمريكي في الشمال السوري، و مشروعها حول تعزيز حكم الأكراد[2]. و لعل ما يدعم هذا المسار افتراض بلوغ القوى الإقليمية حالة من النضج في إدارة صراعها، أين تدرك خطورة التصادم فيما بينها و حجم تكاليفه، لتصل إلى رسم معالم اتفاق حول ضرورة الدفع نحو احتواء مناطق الاضطرابات الحرجة، قبل أن تتصعد إلى أعلى مستوياتها، و بالتالي التراجع عن تأجيج صراعها، خاصة ما يتعلق بتأجيج النزعة الطائفية و توظيفها كأداة ضغط ضد منافسيها[3]، ما يقرب احتمالات الهدوء و التراجع في النزعة الطائفية التي زادت من متاعب الأمن العربي، و عودة الاستقرار إلى المنطقة العربية، فقد تخفف هذه المسارات من حدة الصراع بالمنطقة العربية و ما حملته من فوضى و تهديد للأمن العربي.

---

1 – أحمد كاتب. مرجع سبق ذكره. ص 7.

2 – محمد رمضان أبو شعيشع. مرجع سبق ذكره.

3 – جيفري مارتيني. **مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط**. مؤسسة راند. كاليفورنيا. ط1. 2017. ص 10.

- إمكانية تراجع الدور الأمريكي في المنطقة على حساب بروز أدوار قوى دولية جديدة، قد تبدي طابعا تعاونيا و شراكات، تخدم مصالح كل الأطراف بما فيها الدول العربية، يذكر أن توجهات الإدارة الأمريكية خلال آخر فترة من حكم الرئيس **أوباما**، أكدت أهمية التحول الاستراتيجي الأمريكي من الشرق الأوسط إلى منطقة آسيا و المحيط الهادئ، ما يعني مراجعة نظرتها لمكانة المنطقة على مستوى حساباتها الاستراتيجية. و هو ما عبرت عنه مستشارة الأمن القومي الأمريكي **سوزان رايس** بالقول: " ليس بمقدورنا أن يستغرق إقليم واحد وقتنا كله، أيا كانت أهميته، و يرى الرئيس أن الوقت مناسب لخطوة للوراء، و إعادة التقييم بطريقة نقدية و غير متزمتة لكيفية إدراكنا لمكانة إقليم معين، و إن هدف الرئيس هو تجنب أن تبلغ الأحداث في الشرق الأوسط كل أجندة أعمالنا، كما كانت عليه مع الرؤساء قبله"[1].

فقد يتيح التحول على مستوى التوجهات الاستراتيجية الأمريكية نحو مناطق حيوية أخرى، مزيدا من الانفراج و القدرة على احتواء الأزمات التي تعيشها المنطقة العربية، ثم إن صعود أدوار دولية جديدة على غرار الصين، و التي اتسع مجال حضورها الاقتصادي بالمنطقة، دون إغفال أهمية الدور الروسي الذي تضاعف دوره و تأثيره في قضايا المنطقة، قد يفتح المجال عربيا للانخراط في شراكات أكثر تكافؤية من حيث الفرص و المكاسب.

و على الرغم من مثالية هذا السيناريو و قربه إلى تطلعات شعوب المنطقة العربية و أنظمتها، فإنه يصعب تصوره في ظل الظروف القائمة حاليا في العالم العربي، و مع الأطر الفكرية السائدة و نوعية القيادات الموجودة، و قبل ذلك استمرار وتيرة الصراع الإقليمي و الدولي على المنطقة و ثرواتها.

1- احمد كاتب. مرجع سبق ذكره. ص 7.

3- السيناريو الثوري: نحو مزيد من التفكك و الانهيار

يقدم هذا السيناريو مشهدا مظلما سوداويا لمستقبل الأمن العربي، و يعد أسوأ مسار ممكن، إذ يفترض فشل الدول العربية في معالجة قضاياها الاقتصادية و السياسية الحساسة، من اصلاحات سياسية و أخذ بالنماذج الديمقراطية و المشاركة السياسية، أو مشاريع اقتصادية ترفع البؤس و المعاناة عن شعوبها، مع تركيزها على القضايا الأمنية، و محاولة إنقاذ ما تبقى من مقوماتها، ما يؤدي إلى زيادة وتيرة و حجم التفكك الداخلي، مع احتمالية ركوب المجتمعات العربية موجة الاحتجاجات على نطاق أوسع و تأثير أكثر حدة، و مع بلوغ الوضع مستويات خطيرة من الفوضى و الصراع الداخلي، و أن يأخذ شكل حروب أهلية واسعة النطاق، في ظل انهيار معالم النظام العربي و مؤسساته خاصة جامعة الدول العربية. فهذا الوضع يرشح النظام العربي للمزيد من عدم الاستقرار، فالضغوطات الشعبية ستستمر على الحكومات المشلولة، ناهيك عن عودة الحراك الشعبي، طالما أن الدولة تسيطر على المجتمع، و تعزز تفككه قبليا و طائفيا في ظل تضخم الامتيازات الفئوية للأقلية، ففي ظروف كهذه، سيعاد إنتاج الشعور بالظلم و الحاجة للهجرة و اللجوء، و ستنتشر الحروب، و يزداد تأثير عامل التطرف و الإرهاب، مع انتشار نموذج الدولة الفاشلة على مستوى دول أخرى، و امكانية انتقال نماذج الفشل الموجودة إلى حالة اللا دولة. و يمكن تحديد معالم هذا السيناريو من خلال المؤشرات التالية:

- انهيار الدولة الوطنية في العالم العربي، و اتساع نطاق الدولة الفاشلة، ففي ظل الحالة غير المتجانسة التي تعاني منها عديد الدول العربية، و انتشار أخطار أخرى مثل الإرهاب، مع ضعف البنية الاقتصادية و السياسية لها، فإن سيناريو التفكك ليس بعيدا، كما أن هناك عوامل أخرى خارجية تدفع لتعزيز هذا التصور مثل التدخلات الدولية، و رغبة القوى الخارجية في إضعاف الدولة العربية، و هذا السيناريو مطروح و بقوة في الحالات التي تفاقمت بها حدة الاختلافات و الصراعات. فسعي بعض القوى الداخلية، ممثلة في تيارات معارضة، تنظيمات مجتمعية، تلقى دعما من قبل قوى إقليمية و دولية، إلى تغيير شكل الدولة التقليدي، و إنشاء

نموذج دول جديدة، وفقا لأسس في أغلبها طائفية مذهبية[1]، فمشاريع التقسيم لا تزال فعالة و مؤثرة في تفتيت و تجزئة المنطقة إلى كيانات جديدة، خاصة ما تعلق بنماذج الدول المنهارة على غرار سوريا، العراق، ليبيا و اليمن. ففي سوريا، هناك محاولات و جهود دولية و إقليمية لتقسيم سوريا إلى دويلات على أساس طائفي، بين دولة سنية، كردية، علوية و درزية[2]. و في اليمن، هناك مشاريع لتحويل اليمن إلى دولة اتحادية تضم 6 أقاليم، تتوزع على النحو التالي: إقليم حضر موت و عاصمته مدينة المكلا، و يضم الأقاليم التالية: المهرة، حضرموت، شبوة، سقطرى. فيما يضم إقليم سبأ كلا من الجوف، مأرب، البيضاء، أما الإقليم الثالث فأطلق عليه إقليم عدن، و يضم عدن، أبين، لحج و الضالع. فيما يضم إقليم الجند محافظتي تعز و إب، كما و يضم إقليم آزال كلا من: صعدة، صنعاء، عمران و ذمار، أما الإقليم السادس فيضم: الحديدة، ريمة، المحويت و حجة، و يسمى إقليم تهامة، بينما تبقى صنعاء عاصمة للدولة الاتحادية [3]. و يتبين أن مشروع التقسيم يقوم على التوزيع القبلي في اليمن، و الأخطر في ذلك اقتناع عديد النخب السياسية اليمنية في الداخل و الخارج بالمشروع، و تبنيه من طرف الرئيس **هادي منصور**.

و في ليبيا، يتأكد شيئا فشيئا مشروع التقسيم إلى ثلاث دول: برقة في الشرق، طرابلس في الغرب و فزان في الجنوب، ناهيك عن طموحات بعض القبائل في الاستفادة من مخطط التقسيم، بالحصول على حكم ذاتي على غرار الطوارق و الأمازيغ[4]. أما العراق، فمسار

---

1 – إبراهيم نصر الدين و آخرون. **حال الأمة العربية 2014–2015 من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2015. ص 46.

2 – محمد صفي الدين خربوش. مرجع سبق ذكره. ص 82.

3– محمد السعيد إدريس. مشروع الدولة الاتحادية في اليمن: الفرص و التحديات. المركز العربي للبحوث و الدراسات. على الرابط: **http://www.acrseg.org/2609**. نشر بتاريخ: 10 مارس 2016.

4 – محمد صفي الدين خربوش. مرجع بق ذكره. ص 82.

انفصال إقليم كردستان يسير نحو التحقيق، فالجهود قائمة نحو تأكيد الانقسام قياسا بنموذج تقسيم السودان و ترسيم انفصال جنوب السودان[1].

أمام هذه المعطيات، يمكن القول أن المنطقة العربية ستواجه معضلة إعادة صياغة الجغرافيا، ما يعني احتمال اختفاء دول بحدودها و جغرافيتها كما عرفت من قبل، و ظهور دول و كيانات جديدة.

- يتعزز مسار التفكك و الانهيار على مستوى الدول العربية، من خلال الأدوار الإقليمية في المنطقة، و إمكانية تطور صراع القيادة الإقليمية، و أخذه صورا أكثر دموية على الأراضي العربية، فقد يأخذ صراع القوى الإقليمية في المنطقة العربية صور الحروب المباشرة بين مختلف القوى الاقليمية، نتيجة التداخل المعقد حول مناطق جغرافية عديدة بالمنطقة، تمثل بالأساس مناطق تفاقم الصراع في المنطقة العربية، لا سيما في سوريا، العراق و اليمن، و من ثم، فإن حسم هذه الملفات لأي من هذه القوى، يصبح مسألة حيوية و مطمعا لكل قوة إقليمية، تطمح بها إلى السيطرة و الهيمنة على الإقليم، ذلك بأن مألات الحسم للصراعات الإقليمية الساخنة في المنطقة العربية قد تأخذ أبعادا أكثر حدة[2].

فبوجود معطى الفراغ الاستراتيجي العربي، و الاندفاع الإيراني لتبوء مكانة القوة الكبرى في المنطقة، مدعمة بتطورات برنامجها النووي و إلغاء العقوبات الدولية المفروضة عليها، في مقابل الميل الأمريكي للانسحاب التدريجي من قضايا المنطقة، و التقدم المتسارع للنفوذ الروسي بها، فإنها عوامل تؤكد قرب الحسم بين القوى الإقليمية المتصارعة على الزعامة، تحديدا مع إدراكها لمصادر التهديد ذات الأولوية، مما قد يدفعها إلى عمليات عسكرية مباشرة، و بداية ملامح هذا المسار، أكدته ما عرفت بعملية غصن الزيتون بمنطقة عفرين

1 – محمد صفي الدين خربوش. مرجع بق ذكره. ص 83.

2 – دلال محمود السيد. السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط. **السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية.** عدد 203. جانفي 2016. ص 20.

شمال سوريا، و التي أثبتت استعداد الطرف التركي- على غرار كل الأطراف- للتدخل العسكري من أجل حماية الحدود و صيانة المصالح[1].

إذ يكفي إدراك هذه القوى الاقليمية لمصدر التهديد الأهم بالنسبة لمصالحها العليا و مشروعها الإقليمي في المنطقة، لتتجه إلى الخيار الاستراتيجي و الحسم العسكري، الذى سيتحكم في أنماط تفاعلاتها في النسق الإقليمي مستقبلا، و هنا تجدر الإشارة إلى امكانية دخول الصراع مرحلة توظيف الأسلحة المتقدمة، بما في ذلك الأسلحة النووية التي تعد أكثر انتشارا في الشرق الأوسط، ذلك بأن عدم الاستقرار بالدول العربية، قد يزيد حتى من الدوافع لانتشار الأسلحة، بما يعنيه تفاقم للصراعات داخل المنطقة، و حدوث حروب تعصف بأمن و سلام المنطقة العربية و بالشرق الأوسط عموما، مع زيادة احتمالية تكوين محاور إقليمية و أخرى مضادة تشعل، وتيرة الصراع الإقليمي. و نتيجة لما سبق، سوف يتم استنزاف موارد المنطقة و الدول، بما يعنى حدوث انهاك قوة لأطراف و تراجعها، في مقابل صعود لقوة إقليمية جديدة تهيمن على المنطقة[2].

انطلاقا من مؤشر تصاعد الصراع الإقليمي في المنطقة العربية، يمكن قياس مدى تأثير ذلك على خطورة ما تؤول إليه النزعة الطائفية، و ارتباطها بشكل كبير بتطورات أنماط الصراع الإقليمي على قيادة المنطقة. إذ من المفترض أن تزداد معدلات العنف الناتج عن تنامي النزعة الطائفية و المذهبية في المنطقة، بالنظر إلى الاصطفاف الطائفي الذي خلفته عمليات النزوح و التهجير المتعمد في كل من العراق، سوريا و اليمن، أين تشكلت أقطاب هي أقرب إلى المعسكرات الطائفية، و التي أصبح هاجس الخوف من الآخر يسيطر على نشاطها و ترتيباتها، و أمام الخطر الذي تشعر به الطوائف، فمن المحتمل أن يتحرك المعسكران السني و الشيعي في اتجاهين متصادمين، و أن يحشد كل اتجاه قواه و تحالفاته في مواجهة و القضاء على التهديد الذي تمثله الطائفة الأخرى، فيكون بذلك سيناريو الحرب الطائفية و المذهبية، سمة شرق الأوسط

1- محمد رمضان أبو شعيشع. مرجع سبق ذكره.

2- شادي عبد الوهاب. العلاقة بين الحروب الأهلية و الحروب بالوكالة. **السياسة الدولية**. عدد 205. جويلية 2016. ص 105.

و المنطقة على وجه خاص في السنوات القادمة، ذلك في محاولات كل طرف حسم النفوذ و المكانة لصالحه[1].

من الواضح بأن هذا المسار ساهم بحدة في تفاقم الأوضاع الأمنية في عديد الدول العربية، بل و أنه كان السبب في فشل كل جهود التسوية و الحل للصراعات التي تعيشها المنطقة العربي، ففي الحالة السورية، مثل الانفلات الطائفي أكبر المعوقات نحو الوصول إلى تسويات للصراع في سوريا، حيث استقطبت موجات النزوح و التهجير الداخلي السكان إلى محاور و أقطاب طائفية، فقد تركز الأكراد في مناطق سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي، في حين تجمعت الأقليات العلوية، المسيحية و الدرزية في مناطق سيطرة النظام، أما العرب السنة فقد تركزوا في مناطق سيطرة المعارضة، و تبقى نقاط التماس فيما بينها(المناطق المختلطة و الحدودية) مناطق تصفية و اقتتال[2]. و هو مؤشر يفضي إلى مستقبل طائفي دامي بالمنطقة العربية، فتأثيرات الطائفية ستظل قائمة و خطيرة، و تهدد المنطقة العربية في وحدتها و أمنها، فالانفجار الطائفي مرتقب مع أي أزمة و توتر، على أن يكون المشهد الدموي و الصراعي عنوانها الأبرز في ظل عجز الدولة، و محدودية دورها في حسم هذه الصراعات، و إعادة الشعور بالأمن لكل طائفة، و هو ما سيدفع حتما إلى مضاعفة الجهود لكل طائفة، في محاولة السيطرة على البقعة الجغرافية التي تبلغها، إذ ليس بالبعيد أن يشهد العراق فصلا كليا بين السنة و الشيعة عن طريق جدار عازل، يفصل أبناء الوطن الواحد، و أن يؤدي الصراع الطائفي إلى تغيير خارطة التحالفات بالمنطقة، فقد ينشأ تحالف سني بين الدول العربية و تركيا، كما قد يقوم تحالف الدول العربية السنية مع إسرائيل في مجابهة العدو الشيعي المشترك[3]، و من المرجع أكثر أن يترسخ انقسام سني داخلي بين تيار الاخوان الذي ترعاه تركيا و قطر، و بين التيار السلفي الذي تقوده المملكة العربية السعودية، فمن الوارد أن نرى تحالفا سعوديا إيرانيا أو آخر مع إسرائيل ضد معسكر الإخوان.

---

1 – جيفري مارتيني. مرجع سبق ذكره. ص 11.

2 – المرجع نفسه. ص11.

3– أبو بكر الدسوقي. مرجع سبق ذكره. ص 81.

قد تعزز هذه الانقسامات الطائفية و المذهبية من حالة الفراغ الأمني في الدولة العربية، ما يوفر البيئة الحاضنة لإنتاج التطرف و التشدد، و اتساع نطاق عملياته و تأثيره في المنطقة العربية، ففلول تنظيم الدولة الإسلامية داعش، لا يزال يخيم على الوضع الأني في المنطقة العربية، و حتى مع نجاح الحملات الدولية و الإقليمية في تقليص مجال نفوذه، فإنه مع هذه المعطيات، مرشح لأن يعيد تمركزه في المناطق الهشة، و أن يواصل انتشاره ليمس عمق الدول العربية، مستندا إلى حالة الضعف و التفكك و الانقسام التي تعانيها، كما أنه من الوارد استنساخ النموذج الداعشي و الدويلات الجهادية، و تصديرها عبر مناطق تغطي الإقليم العربي و قد تتعدى ذلك، لتكون المنطقة العربية مستقبلا، بؤرة مركزية للتنظيمات الإرهابية، و إقليما منتجا و مصدرا لكل أنواع الصراعات الطائفية و المذهبية[1].

- يمكن ربط المؤشرات السابقة و تفاعلها، بالتوجهات الأمريكية المستقبلية تجاه المنطقة، إذ أن رغبة القيادة الأمريكية الجديدة ممثلة في الرئيس **ترامب**، قد تزيد من متاعب المنطقة العربية و أمنها، بالنظر إلى توجهاته في قلب صورة المنطقة، بالاستناد إلى متغيرات و قوى داخلية و اقليمية، و حتى مع الافتراض الذي يرى في التراجع الأمريكي في المنطقة، فإن ذلك لا يشكل انفراجا للوضع الأمني بها، إذ يرجح هذا التوجه مسار تعزيز الفوضى في المنطقة، قياسا بمحاولة قوى إقليمية و دولية جديدة، المنافسة في ملأ الفراغ الأمريكي. و عليه، فإن المشهد الذي يرسمه المسار الصراعي و التشاؤمي لمستقبل الأمن في المنطقة العربية، يبرز مدى خطورة ما تنتظره المنطقة العربية في المستقبل القريب، بتفاعل عوامل فشل داخلي و إفشال خارجي.

حاولنا من خلال صياغة المؤشرات الثلاث المعبرة عن المسارات المحتملة لمستقبل المنطقة العربية و أمنها، الوقوف على ما يحمله كل مسار مستقبلي لوضع المنطقة العربية، خصوصا ما

1- داليا رشدي. هيكلية الخطر: قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية و انهيارها. **السياسة الدولية ملحق تحولات استراتيجية**. عدد 203. جانفي 2016. ص 34.

تعلق بأمن الدول العربية و استقرارها، فضلا عن مكانة النظام العربي و مؤسساته و الدور الذي ينبغي القيام به في صيانة وحدة و تماسك بنيته، و المحافظة على أمن وحداته.

و تقييما لذلك، يمكن اعتبار أن السيناريو الخطي، و المعبر عن مسار تستمر معه الأوضاع بالمنطقة العربية على حالها الأقرب من حيث امكانية التحقق، فحالة الاضطراب و اللا استقرار مرشحة أكثر للاستمرار، دون تحسن منتظر على المدى القريب، أو زيادة حجم الاضطراب و انهيار بنية الأمن العربي و تفكك وحداته بشكل أوسع و أحد مما هي عليه، ذلك بالنظر إلى ما يلي:

- فبوجود نماذج لدول عربية منهارة نتيجة تراجع دور مؤسساتها، و حالات الفوضى و اللا أمن التي دمرت مقوماتها، بسبب عوامل فشل داخلية و إفشال خارجية، تدرك الدول العربية التي لا زالت تحافظ نسبيا على استقرارها و تماسك بنيانها، خطورة ما يمكن أن تؤول إليه، حال انتشار نموذج الانهيار و التفكك الموجود، و بالتالي يرجح زيادة حجم جهودها في محاولة الحفاظ على ما تبقى من تماسك و مقومات بقاء. و في مقابل ذلك، لا يمكن الاستناد إلى امكانية تحسن الأوضاع الأمنية في الدول العربية التي شهدت دمارا و تفككا، و ترسخت فيها معالم الفشل و الضعف، على الأقل على المدى المنظور، فمؤشرات الضعف و استمرار حالات الصراع الداخلي، بفعل النزعات الطائفية، و استمرار تأثير الجماعات المسلحة، و ما ساهمت به من ترسيخ عوامل الضعف و الانهيار بها، و التي تبدو ملامح استمرار تأثيراتها حاضرة بقوة، و أن احتمالات الحد من خطورتها أصبحت معقدة، بل أنها مستحيلة في ظل الأوضاع الكارثية التي بلغتها هذه الدول، فإن الحديث عن استتباب الأمور بها، و عودة الاستقرار و الأمن فيها تحتاج خطوات جادة و حاسمة، و مراحل طويلة لا تبدو ملامحها حاضرة في المستقبل القريب، ناهيك عن حالة بقية الدول المستقرة نسبيا، و التي انشغلت بأوضاعها الداخلية في محاولة الحفاظ على ما تبقى من وحدتها و استقرارها، فهي في هذه الظروف لا تملك القدرة أو سيادة القرار في استرجاع الدول المفككة و المنهارة إلى حاضنتها، و مساعدتها في القضاء على عوامل الضعف و التفكك، و هي حال النظام العربي

و مؤسساته، إذ لا تتوفر الجامعة العربية في ظل تراجع دورها، الآليات اللازمة لدعم عودة الاستقرار و التماسك للدول المنهارة.

- و على المستوى الإقليمي، فيمكن القول بأن الأطراف الفاعلة في المنطقة العربية، قد بلغت درجة الانخراط في الأزمات و القضايا المتعلقة بالمنطقة، مرحلة اللا رجوع أو الانسحاب، فصراع القوى الإقليمية حول امتدادها في المنطقة، و تأمين مصالحها الحيوية فيها لم تعد قابلة للتراجع، و أن محفزات الصراع الإقليمي و أدواته لا زالت قائمة، ما يدعو القوى الإقليمية إلى التمسك بخيار السيطرة على المنطقة و كسب رهان القيادة فيها، و ضرب و إضعاف كل القوى المنافسة. ما يؤكد بأن الساحة العربية ستضل لفترات قادمة، مجالا خصبا للصراعات الإقليمية و الحروب بالوكالة، في ظل تمسك القوى الإقليمية المتصارعة بتوظيف عوامل الضعف و الفشل العربية في بلوغ أهدافها و طموحاتها القيادية.
- أما على المستوى الدولي، فمؤشرات استمرار الاهتمام الأمريكي بقضايا المنطقة العربية، و محاولات فرض ترتيبات و موازين قوى خاصة بها لا تزال حاضرة، إذ على الرغم من وجود بعض القراءات التي تؤكد تراجع الاهتمام و الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، إلا أن تراجع الاهتمام لا يعني تراجع التأثير في قضايا المنطقة، إنما هي إعادة النظر في آليات التدخل في المنطقة، و تفضيل خيار القيادة من الخلف، دون الانخراط المطلق و المباشر في قضاياها و أزماتها، ثم إن الوضع الحالي لدول المنطقة، يساعد أكثر على نشر مخططاتها و تجسيد مصالحها بالمنطقة. و بالتالي فإمكانية استمرار الضغط الأمريكي على الأنظمة العربية وارد، ما يغلب احتمال بقاء المنطقة محل تجاذبات دولية، تحافظ على طابع الفوضى و اللا استقرار المميز لها.

و عليه، يمكن اعتبار معطيات السيناريو الخطي و مؤشراته الأقرب إلى مرافقة مستقبل المنطقة العربية لسنوات قادمة، باستمرار حالة التفكك و التراجع في منظومتها الأمنية، و انتشار عوامل الفشل الداخلي و قوة عامل التدخل الخارجي في مصيرها.

خلاصة الفصل:

ينكشف من خلال بحث تداعيات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على واقع الأمن العربي، تداعيات خطيرة على مستوى الدولة العربية و النظام الإقليمي العربي، و على مستويات عدة، رهنت أمن المنطقة العربية بتهديدات أثقلت كاهلها، و ساهمت بشكل فعال في تغيير مقومات الدول العربية و منظومتها الأمنية، بين تفكك دول، و انهيار أخرى، فضلا عن تراجع رهيب في مكانة و تأثير النظام العربي و مؤسسته الأولى أي جامعة الدول العربية، هذه الأخيرة التي أضحت مجبورة على التكيف مع واقع عربي منهار، و أوضاع أمنية متردية، افقدتها مكانتها الإقليمية لصالح قوى إقليمية و دولية، و جدت في حالات الفوضى و التفكك العربي المجال و الفرصة لتجسيد طموحاتها و مخططاتها التوسعية في المنطقة. و مع هذا لا يمكن اغفال تأثير عوامل الضعف و الهشاشة التي ميزت النظام العربي و وحداته من تحديات داخلية، ساهمت بدورها في زيادة حجم تأثير عاملي التدخل الدولي و الإقليمي فيها، و بالتالي توسيع مجال و تأثير انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على وحدة و أمن المنطقة العربية.

الخاتمة

هيأت التحولات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية فرصة تحقيق أهدافها الاستراتيجية، فأخذت توجه السلوك العالمي و فق تصوراتها، و تعمل على صياغة العلاقات الدولية وفق ما تقتضيه مصالحها. و وفقا لهذا السياق، فقد استغلت الولايات المتحدة أحداث 11 سبتمبر 2001 للسعي إلى إقامة عديد المشاريع و إطلاق جملة مبادرات، لعل أبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير و ما حمل من تطورات في تسميته أو مدلولاته الاستراتيجية، و أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تطالب دول المنطقة من خلاله ببدء تفعيل اصلاحات ديمقراطية. إن ما تقصده الولايات المتحدة في ظاهر مبادراتها من هذا المشروع هو مساعدة الدول المعنية من أجل إعادة تطوير أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الديمقراطية، و تحقيق الأمن و الاستقرار، ليتم القضاء على أسباب التخلف التي تقف تهيئ لانتشار العنف و التطرف، إذ أن صياغة المشروع اعتمدت على معطيات و مؤشرات، أكدت عليها تقارير غربية و حتى عربية، تبرز حجم المعاناة و التخلف في دول و شعوب المنطقة على مستويات عدة، إلا أن واقع المشروع يحمل في ثناياه أبعادا أعمق.

إن ما صاحب هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من مشاريع و استراتيجيات، أملتها طبيعة المرجعية الفكرية، الدينية و النظرية التي تستند إليها دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، و بخاصة في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين اتضح مدى تأثر قرارات و مواقف الإدارة الأمريكية و استنادها إلى خطابات تبرز فيها بشكل كبير طبيعة الخلفية الفكرية الفلسفية و الدينية التي تقف مرجعية مؤسسة لتوجهات الاستراتيجية الأمريكية، بالإضافة إلى جملة من الأطر النظرية التي كثيرا ما كان منشأها محاولة خلق فرص و بدائل جديدة و مناسبة لصانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية في المدى القريب، المتوسط و البعيد.

إن اختيار الولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط لتطبيق مثل هذه الاستراتيجيات لم يكن عشوائيا، و إنما لأهداف استراتيجية متعددة، تصب في مجملها في حماية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، و يستلزم ذلك السيطرة على المنطقة بشكل مطلق، و كذلك حماية وجود الكيان الصهيوني في المنطقة، و الذي التزمت الولايات المتحدة بحمايته و ضمان أمنه.

إن الدوافع التي تحملها الولايات المتحدة تجاه المنطقة، تتطلب اللجوء إلى مثل هذه الاستراتيجيات و المخططات، فقد اعلنت الولايات المتحدة تحديدا على لسان الرئيس **بوش** أن العالم سيشهد نظاما عالميا جديدا، و من خلال ذلك سعت الى التضييق و اضعاف مراكز القوى، كما ترى أنه من الضروري السيطرة على أهم مراكز و منابع الطاقة في العالم. و عندما يجري الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، فإن ذلك يفتح المجال واسعا لحدوث تحولات سياسية في بعض أجزاء المنطقة، و إعادة صياغة بعض وحداتها على نحو يستجيب للتحولات الدولية و الاقليمية وفق المدرك الاستراتيجي الأمريكي.

و قد اعتمدت الدوائر الاستراتيجية في الولايات المتحدة خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط من خلال النسخة الجديدة لمشروعها، و المتمثلة في مخطط الشرق الأوسط الجديد، هيأت من خلالها لإعادة رسم معالم المنطقة التي وجدت منذ اتفاقية سايكس بيكو، على أن تتغير ملامح دول، و تندمج أخرى. كما عملت الولايات المتحدة بالتحالف مع إسرائيل على خلق نمط جديد من التحالفات في المنطقة، يكون المنطلق فيها تغير النظرة تجاه إسرائيل و علاقتها مع دول المنطقة، من عدو محتل، إلى شريك يمكن التعامل معه، و وحدة من وحدات النظام الإقليمي الذي تؤسس له.

كانت بدايات المشروع بغزو العراق و تدمير منجزاته البشرية، المادية و الحضارية، من خلال الترويج لخطورة بقاء النظام العراقي على الشعب العراقي، دول المنطقة و العالم ككل، و تجنيد كل المقدرات و العوامل من أجل تحقيق ذلك، و تسخير المجتمع الدولي و مؤسساته، لا سيما هيئة الأمم المتحدة بكل هياكلها في خدمة التوجهات الأمريكية و مصالحها.

يمكن القول بأن ما انتظرته دوائر القرار في الولايات المتحدة من قرار غزو العرق، لم يتحقق على الوجه المرغوب، أو أنه تحقق في جزئيات منه، فتورط الولايات المتحدة في المستنقع العراقي، خلق انشقاقات داخلية، لطول أمد الحسم في خسائر الجيش و الاقتصاد الأمريكي في محاولة احتواء الفوضى التي طبعت المشهد العراقي، و أن نتائج الاحتلال صبت أكثر في مصلحة قوى أخرى على غرار إيران التي وجدت مجالا مهيأ للامتداد أكثر و بسط أجندتها في

المنطقة. فكانت الخطوة التالية محاولة إغراق المنطقة في فوضى لا حدود لها، لكن مع إعادة النظر في حجم التكاليف التي تقع على الاقتصاد الأمريكي، و جاء الدور الأمريكي في هذه المرحلة موسوما بشعار القيادة من الخلف، فكانت الرعاية الأمريكية للحراك الشعبي الذي عاشته عديد الدول العربية، تجسيدا لمدخل الفوضى الخلاقة، إذ و من خلاله، توفرت للولايات المتحدة فرصة تغيير مقومات المنطقة بأيدي داخلية.

إن ما عاشته المنطقة العربية من اهتزازات، بعد احتلال العراق و ما عرف بالثورات العربية، تمثل حدثا ذا أبعاد جيو– استراتيجية، يربط واقع المنطقة و أمنها بما يتم تداوله و التفاوض من أجله بين فواعل من خارج المنطقة العربية، سواء قوى دولية كانت أم إقليمية. فالمنطقة العربية تميزت بكونها إقليما جغرافيا متأثرا بأدوار الفاعلين الإقليميين و الدوليين، و لذلك مثلت هذه الثورات تغيرات جيو– استراتيجية، حملت تأثيرات بالغة على مستوى خارطة القوى و أدوارها الإقليمية و الدولية.

إن ما يشكل خطرا في ذلك، طبيعة المسار الذي أخذته مجريات الأحداث في كثير من الدول العربية، من انزلاقات و عنف و اقتتال، و حتى الشعارات و المبادئ المرجوة، لم يتحقق منها شيء، بل أن وضع المنطقة العربية زاد تفككا و دمار. بين دول منهارة، و أخرى تسعى جاهدة للحفاظ على ما تبقى من مقومات الدولة و تماسكها، و ما زاد الأمر سوء هو عدم مقابلة هذه الموجات من العنف و الصراع، بمستويات ناجعة من التفكير العربي في الخروج من هذا الوضع و تحدياته المفروضة، ليتضح أن المنطقة العربية أمام مرحلة التفكك و الانهيار، بل أنها مرحلة نهاية وطن عربي أضحى ممزقا إلى دويلات و أقاليم متناحرة.

و بناء على ما سبق، يمكن صياغة النتائج التالية:

- التفكير الاستراتيجي الأمريكي استند إلى الميراث الفكري و الفلسفي الغربي، خاصة ما تعلق بقيم الثقافة الغربية، غير أن مكانة القيادة و الانفراد التي تولتها الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة اكسبتها قيما و فكرا امبراطوريا مستقلا حتى عن جذوره

الغربية، أين كان للرصيد الفكري و النظري الأمريكي الدور الأبرز في توجيه السلوك الأمريكي، تجسدت معالمه تحديدا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

- يمثل مفهوم الشرق الأوسط بمعناه الواسع/الجديد جزءا كبيرا من منطقة التماس و الاصطدام، و التي يمكن أن ينطبق عليها رؤية الجغرافي الإنكليزي **هالفورد ماكندر** منذ أوائل القرن الماضي للصراع بين قوى البر و قوى البحر للسيطرة على العالم، و لأن هذه المنطقة أرض الصدام و المعركة و جسر العبور لأطراف الصراع الدولي و الإقليمي، فهي بين فكي كماشة، و هي ضحية موقعها الجغرافي، و هو ما يسهل المهمة الأمريكية للانخراط فيها أكثر و العبور منها للانفراد العالمي أيضا. فأهمية منطقة الشرق الأوسط من جوانبها الجيو–استراتيجية، الجيو–اقتصادية و الحضارية، دفعت دوائر الحكم و الفكر في الولايات المتحدة إلى تركيز جهودها حول صياغة نماذج استراتيجية، من شأنها تغيير واقع المنطقة.
- أن أطلاق الإدارة الأمريكية لمبادرة الشرق الأوسط الكبير بعد احتلال أفغانستان و من ثم العراق، ماهي إلا خطوة تالية من أجل تجسيد الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، و التي تأسست في جوهرها على ما سمي بعقيدة **بوش** التي استندت على رؤية إيديولوجية للواقع الدولي لا تأخذ في الاعتبار معالم هذا الواقع كما هو، و إنما الواقع المتصور أو المتخيل، فمنذ قدوم إدارة **بوش** و ارتباط فترة حكمها بنخبة المحافظين الجدد، انصرف الحديث في دوائر القرار الأمريكي عن فكرة التعاون الدولي و الالتزام بالنصوص و المسؤوليات الدولية، إلى الحديث عن تغيير الأنظمة، التدخل العسكري، الحرب الوقائية أو الاستباقية و التفوق الأمريكي.
- مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001، نقطة تحول في نظرة الولايات المتحدة للعالم، و توجهاتها نحو منطقة الشرق الأوسط، أين ربطت سلوكياتها بمسألة التطرف و الارهاب، فكانت محاربة الارهاب إحدى أهم المداخل الاستراتيجية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في تجسيد توجهاتها الجديدة تجاه المنطقة، من خلال توفير الأسباب

و الظروف المواتية للتدخل أكثر في شؤون المنطقة، و محاصرة و التضييق على كل النافسين في السيطرة على المنطقة.

- قد يبدو من الصعب إيجاد مقاربة مناسبة لربط الشعارات التي تروج لها الولايات المتحدة، كالحرية، الديمقراطية، و نشر السلام، و بين حقيقة السلوكيات العامة التي تطبع السياسة الخارجية الأمريكية، و التي تمحورت حول الافراط في استعمال القوة و التدخل العسكري، ليتبين بأن كل هذه الشعارات لا تمثل إلا غطاء تختفي خلفها المخططات الاستراتيجية و المصالح الحيوية، و ما هي إلا إعلانات روتينية و تقاليد متداولة، حرص الخطاب السياسي الأمريكي على تبنيها كمنطلق لاستقطاب الرأي العام الأمريكي و العالمي حول قضايا سياسية، تسعى الإدارات الأمريكية لكسبها أو الانتصار فيها، لتعبر بالتالي عن خلفيات براغماتية أكثر من كونها أخلاقية و مبدئية، فليس من المعقول و لا المنطقي أن كل قضايا و أزمات العالم، تقف سببا فيها قوى الشر كما تدعي الإدارة الأمريكية، و أنها تمثل لوحدها دوما قوة الحق و الفضيلة. فالكثير من أنصار التيار الواقعي داخل أو خارج الولايات المتحدة، يؤكدون على وجود لمسة مصلحية نفعية قد تبدو خفية، إلا أنها واقعية و موجودة في كل خطاب سياسي يحمل دلالات عن المثالية و القيم الأمريكية، التي تضمنت عبارات تؤشر لارتباط الدور الأمريكي برسالة إلاهية، فكل الحروب الأمريكية، خاصة منها في أفغانستان و العراق، كان الخطاب السياسي يتضمن تأكيدات على أن العمل العسكري إنما يتم توجيهه نحو محور الشر الذي يهدد المصالح الأمريكية و الإنسانية على حد سواء، و أن غايته نشر المزيد من الأمن و السلام عبر العالم، و نشر المبادئ الديمقراطية على أوسع نطاق، و أن شن الحروب و الانتصار فيها إنما يعتمد بالأساس على العناية الإلهية و الفضيلة الأمريكية، و أن ذلك مرتبط باسم الرب و بمشيئته و إرادته. فالعقيدة الأمريكية تستند إلى فكرة الاستثنائية الأمريكية المرتكزة أساسا على الاختيار الإلهي للشعب الأمريكي، ليقوم بدور نشر الفضيلة و صيانة المبادئ الأخلاقية و محاربة قوى الشر. فقد تم اعتماد نموذج الحرب الاستباقية أو الوقائية، انطلاقا من اعتبارها حربا عادلة، و أن القيم الأخلاقية و الانسانية، تشكل

مسوغات قانونية و أخلاقية، تدفع باتجاه محاربة كل طرف يمارس سياسات تتنافى معها، و تجعل الولايات المتحدة أمام قدر يسمح لها بملاحقة و محاربة أعداء محتملين، و رد أي فرصة اعتداء محتملة قد تصدر عنهم.

- إن تعدد المداخل الاستراتيجية التي اعتمدتها دوائر القرار في الولايات المتحدة في تجسيد مشاريعها في المنطقة، و تحقيق أهداف و مصالح محددة، إنما يؤكد قوة العقل الاستراتيجي الأمريكي و ثرائه الفكري و النظري، فبعد أحداث 11 سبتمبر، اعتمدت الولايات المتحدة العديد من المداخل الاستراتيجية على غرار: الحرب العادلة، الحرب الاستباقية/ الوقائية، القوة الذكية و الفوضى الخلاقة. و هي مداخل إن دلت، فإنها تدل على توافق وظيفي في مقومات القوة الأمريكية بين جوانبها المادية و الفكرية.
- تم اعتماد مدخل الفوضى الخلاقة كمنطلق استراتيجي، للتعامل مع أنظمة و شعوب المنطقة، يطرح الكثير من التساؤل الذي ينطلق من التسمية في حذ ذاتها، فمفهوم الفوضى الخلاقة يحمل الكثير من المكر و الدهاء لدى العقل الاستراتيجي الأمريكي، إذ كيف يمكن الجمع بين الفوضى و البناء؟ و هي المغالطة التي سارت وفقها عديد الأوساط العربية الداعمة للثورات العربية.
- كان للإدارة الأمريكية و أجهزة المخابرات الدور الأبرز في إشعال فتيل الثورات العربية، بشكل أدى إلى إحداث تغييرات في بعض الأنظمة، فيما انزلقت أخرى نحو مسارات العنق و العمل المسلح، فكان العقل و التخطيط أمريكيا، و التنفيذ بأيادي داخلية من خلال تجنيد قوى المعارضة، و إقناع الشباب العربي بمكاسب الثورة و نشر وعود بمستقبل أفضل، تكون ثماره اسقاط الظلم، تكريس الممارسة الديمقراطية و صيانة الحريات. و قد روجت الولايات المتحدة من خلال الإعلام الغربي و الأمريكي لمفهوم الربيع العربي كمسمى للحراك الذي عاشته عديد الدول العربية، لتخفي بذلك الوجه الآخر للتغيير المنشود، فشتان بين الربيع و ما آلت إليه أوضاع الدول العربية و شعوبها، من دمار و صراع لا تبدو نهايته مأمولة، إضافة إلى بروز خطر التقسيم لعديد الدول العربية.

- أثبتت حدة التراجع في مقومات الأمن العربي، و حالة الفوضى و اللا أمن التي أضحت السمة الأساسية للمنطقة العربية، بأن عوامل الضعف و التفكك حاضرة بقوة على مستوى الداخل العربي، من خلال ضعف المسارات السياسية: من أزمة شرعية، تداول على السلطة، الحريات و المشاركة السياسية، مع هشاش للبنى الاقتصادية: من انتشار للفساد، اقتصاديات استهلاكية، معدلات نمو متراجعة، فشل المشاريع التنموية و انتشار للفقر و البطالة، إضافة إلى محدودية التنسيق و التعاون العربي. و بذلك فإن عوامل الضعف و الفشل متوفرة في الواقع العربي، ما أتاح المجال و هيأ الظروف لنجاح مخططات الإفشال الخارجية.

و قد برزت معالم الضعف و التفكك الداخلي من خلال أنماط التعامل العربي مع التحديات المفروضة، فعلى المستوى الوطني، أخذت مسارات معالجة التحديات الخيار الأمني، و الذي زاد من حدة و تفاقم الأزمة، بالإضافة إلى وجود عوامل التفكك بالدول العربية، غير أنها كانت خاملة، أما على المستوى النظام العربي، فلم يتم التعامل مع القضايا الأمنية للمنطقة بشكل جماعي، فحتى مفهوم الأمن العربي طرح إشكالات في تناوله، فالدول العربية تعاملت مع التحديات التي فرضتها المشاريع الاستراتيجية الأمريكية، وفق تصور قطري ضيق، مما زاد من فرص اخفاقها في الوصول إلى حصر للتحديات و معالجتها، كما أن مؤسسات النظام العربي ممثلة في جامعة الدول العربية، أصبحت طرفا في الأزمة دون أن تمثل طرفا للحل، فالمواقف التي صدرت عنها زادت من حجم الخلاف و التوتر بين وحدات النظام العربي، سواء في الأزمة الليبية أين شرعت التدخل الدولي، أو في الأزمة السورية من خلال سحب عضوية النظام السوري و منح مقعده لقوى المعارضة، أو من خلال شرعنة التدخل العسكري باليمن للتحالف الذي قادته المملكة العربية السعودية.

- إن تراجع الوضع الأمني على مستوى الدول العربية، جعل المنطقة العربية تواجه جملة تحديات أغرقت واقعها و رهنت مستقبلها، و من هذه التحديات نجد:

- انتشار الجماعات المسلحة، و اتساع نطاق تأثيرها، بالنظر إلى توفر البيئة الحاضنة للتطرف و العنف، ذلك من خلال مظاهر التفكك و ضعف الحكومات العربية في احتواء الأوضاع الأمنية.
- تنامي النزعة الطائفية، نتيجة حالة اللا أمن التي وضع كل طائفة أمام معضلة أمنية و خطر بقية الطوائف، ما أدخلها في مسار البحث عن تأمين الانتماء و الصراع من أجل المكانة و النفوذ، فالصراع بين المذاهب و الطوائف، بين سنة و شيعة، بين أكراد و عرب، بين مسلم مسيحي، زادت من حدة الفوضى في المنطقة العربية، لم يتوقف الأمر عند ذلك، بل شهدت المنطقة فصولا جديدة من الصراع المذهبي، بين طرفي المذهب السني، سلفية و إخوان، ما أدى إلى اصطفاف الدول العربية وفقا لهذا الأساس، و ظهور تحالفات داخل دول المنطقة، فتيار السلفية بزعامة المملكة العربية السعودية، اصطف في تحالف يجمع معظم دول الخليج بالإضافة إلى مصر، فيما قادت قطر تحالفا ترعى من خلاله التيار الإخواني بدعم من تركيا، كما أنه من خلال الصراعات الطائفية، و الاصطفاف المذهبي يمكن التأسيس لتحالفات تجمع ما لا يمكن جمعه، كإقامة تحالف شيعي إخواني ضد المملكة العربية السعودية، أو تحالف سعودي إسرائيلي في مواجهة الشيعة.
- تفاقم أزمة اللاجئين في البلاد العربية، فقد ساهمت الأوضاع المتردية في كل من سوريا، اليمن، العراق و ليبيا، إلى مضاعفة أعداد اللاجئين، و بالتالي زيادة حجم المعاناة الإنسانية، نتيجة عدم قدرة البلدان المستقبلة احتواء و التكفل باحتياجاتهم، فضلا عن الأزمات الاقتصادية التي أضحت تعاني منها بعض الدول المستقبلة للاجئين على غرار لبنان و الأردن، دون إغفال تأثير الأعداد المتزايدة من اللاجئين و تنوع تركيباتهم الاجتماعية و الهوياتية، في تهديد البنى الاجتماعية و الانتماء الهوياتي لمجتمعات الدول المستقبلة.

- عملت القوى الإقليمية على استغلال حالات الفوضى و اللا استقرار في المنطقة، لطرح مشاريعها في المنطقة، و من خلال سعيها للعب دور قيادي في المنطقة، سعت كل من إيران، تركيا و إسرائيل، بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية و قطر(كقوى إقليمية عربية) إلى توظيف عوامل الضعف الموجودة، و الأزمات المنتشرة في البلاد العربية، لممارسة ضغوطات على القوى الإقليمية المنافسة، فانتشار العنف و الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تنامي النزعة الطائفية، تم استغلال هذه المعطيات كأدوات في يد القوى الإقليمية و صراعها من أجل المصالح و قيادة المنطقة، مما زاد من تفكك الوضع الأمني في المنطقة العربية و خروجه عن حدود السيطرة.
- انتشار نموذج الدولة الفاشلة في البلاد العربية، خاصة حالة كل من ليبيا و اليمن، التي فقدت فيها الدولة بشكل مطلق السيطرة على أوضاعها، و تعطلت مؤسساتها و أضحت عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية. مع إمكانية انتشار النموذج في بلدان أخرى كالعراق و سوريا.

– كانت القضية الفلسطينية الخاسر الأكبر في ظل هذه الحركية و التحولات التي تعيشها المنطقة العربية، فاشتغال الأنظمة العربية بأوضاعها الداخلية، و تراجع مقومات النظام العربي و عجز مؤسساته عن لعب أدوارها الإقليمية و الدولية، انعكس على القضية الفلسطينية من خلال إغفالها و الانشغال عنها عربيا من جهة، و استقواء الطرف الإسرائيلي بما حققه من مكاسب نتيجة الانهيار العربي، في السعي أكثر نحو تعظيم مكاسبه و زيادة نفوذه لتغيير خارطة الصراع و التحكم في مسارات التسوية المحتملة.

ملحق 01: وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002

المصدر: عن الموقع الرسمي للبيت الأبيض:

https://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/

The National Security Strategy of the United States of America

September 2002

The National Security Strategy of the United States of America

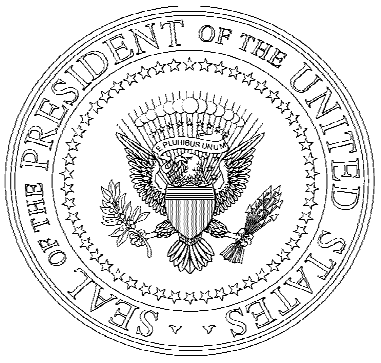

September 2002

the white house
washington

The great struggles of the twentieth century between liberty and totalitarianism ended with a decisive victory for the forces of freedom—and a single sustainable model for national success: freedom, democracy, and free enterprise. In the twenty-first century, only nations that share a commitment to protecting basic human rights and guaranteeing political and economic freedom will be able to unleash the potential of their people and assure their future prosperity. People everywhere want to be able to speak freely; choose who will govern them; worship as they please; educate their children—male and female; own property; and enjoy the benefits of their labor. These values of freedom are right and true for every person, in every society—and the duty of protecting these values against their enemies is the common calling of freedom-loving people across the globe and across the ages.

Today, the United States enjoys a position of unparalleled military strength and great economic and political influence. In keeping with our heritage and principles, we do not use our strength to press for unilateral advantage. We seek instead to create a balance of power that favors human freedom: conditions in which all nations and all societies can choose for themselves the rewards and challenges of political and economic liberty. In a world that is safe, people will be able to make their own lives better. We will defend the peace by fighting terrorists and tyrants. We will preserve the peace by building good relations among the great powers. We will extend the peace by encouraging free and open societies on every continent.

Defending our Nation against its enemies is the first and fundamental commitment of the Federal Government. Today, that task has changed dramatically. Enemies in the past needed great armies and great industrial capabilities to endanger America. Now, shadowy networks of individuals can bring great chaos and suffering to our shores for less than it costs to purchase a single tank. Terrorists are organized to penetrate open societies and to turn the power of modern technologies against us.

To defeat this threat we must make use of every tool in our arsenal—military power, better homeland defenses, law enforcement, intelligence, and vigorous efforts to cut off terrorist financing. The war against terrorists of global reach is a global enterprise of uncertain duration. America will help nations that need our assistance in combating terror. And America will hold

to account nations that are compromised by terror, including those who harbor terrorists—because the allies of terror are the enemies of civilization. The United States and countries cooperating with us must not allow the terrorists to develop new home bases. Together, we will seek to deny them sanctuary at every turn.

The gravest danger our Nation faces lies at the crossroads of radicalism and technology. Our enemies have openly declared that they are seeking weapons of mass destruction, and evidence indicates that they are doing so with determination. The United States will not allow these efforts to succeed. We will build defenses against ballistic missiles and other means of delivery. We will cooperate with other nations to deny, contain, and curtail our enemies' efforts to acquire dangerous technologies. And, as a matter of common sense and self-defense, America will act against such emerging threats before they are fully formed. We cannot defend America and our friends by hoping for the best. So we must be prepared to defeat our enemies' plans, using the best intelligence and proceeding with deliberation. History will judge harshly those who saw this coming danger but failed to act. In the new world we have entered, the only path to peace and security is the path of action.

As we defend the peace, we will also take advantage of an historic opportunity to preserve the peace. Today, the international community has the best chance since the rise of the nation-state in the seventeenth century to build a world where great powers compete in peace instead of continually prepare for war. Today, the world's great powers find ourselves on the same side—united by common dangers of terrorist violence and chaos. The United States will build on these common interests to promote global security. We are also increasingly united by common values. Russia is in the midst of a hopeful transition, reaching for its democratic future and a partner in the war on terror. Chinese leaders are discovering that economic freedom is the only source of national wealth. In time, they will find that social and political freedom is the only source of national greatness. America will encourage the advancement of democracy and economic openness in both nations, because these are the best foundations for domestic stability and international order. We will strongly resist aggression from other great powers—even as we welcome their peaceful pursuit of prosperity, trade, and cultural advancement.

Finally, the United States will use this moment of opportunity to extend the benefits of freedom across the globe. We will actively work to bring the hope of democracy, development, free markets, and free trade to every corner of the world. The events of September 11, 2001, taught us that weak states, like Afghanistan, can pose as great a danger to our national interests as strong states. Poverty does not make poor people into terrorists and murderers. Yet poverty, weak institutions, and corruption can make weak states vulnerable to terrorist networks and drug cartels within their borders.

The United States will stand beside any nation determined to build a better future by seeking the rewards of liberty for its people. Free trade and free markets have proven their ability to lift whole societies out of poverty—so the United States will work with individual nations, entire regions, and the entire global trading community to build a world that trades in freedom and therefore grows in prosperity. The United States will deliver greater development assistance through the New Millennium Challenge Account to nations that govern justly, invest in their people, and encourage economic freedom. We will also continue to lead the world in efforts to reduce the terrible toll of HIV/AIDS and other infectious diseases.

In building a balance of power that favors freedom, the United States is guided by the conviction that all nations have important responsibilities. Nations that enjoy freedom must actively fight terror. Nations that depend on international stability must help prevent the spread of weapons of mass destruction. Nations that seek international aid must govern themselves wisely, so that aid is well spent. For freedom to thrive, accountability must be expected and required.

We are also guided by the conviction that no nation can build a safer, better world alone. Alliances and multilateral institutions can multiply the strength of freedom-loving nations. The United States is committed to lasting institutions like the United Nations, the World Trade Organization, the Organization of American States, and NATO as well as other long-standing alliances. Coalitions of the willing can augment these permanent institutions. In all cases, international obligations are to be taken seriously. They are not to be undertaken symbolically to rally support for an ideal without furthering its attainment.

Freedom is the non-negotiable demand of human dignity; the birthright of every person—in every civilization. Throughout history, freedom has been threatened by war and terror; it has been challenged by the clashing wills of powerful states and the evil designs of tyrants; and it has been tested by widespread poverty and disease. Today, humanity holds in its hands the opportunity to further freedom's triumph over all these foes. The United States welcomes our responsibility to lead in this great mission.

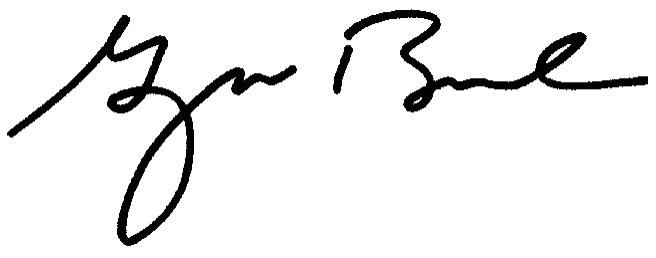

THE WHITE HOUSE,
September 17, 2002

Table of Contents

i. Overview of America's International Strategy 1

ii. Champion Aspirations for Human Dignity 3

iii. Strengthen Alliances to Defeat Global Terrorism and Work to Prevent Attacks Against Us and Our Friends 5

iv. Work with others to Defuse Regional Conflicts 9

v. Prevent Our Enemies from Threatening Us, Our Allies, and Our Friends with Weapons of Mass Destruction 13

vi. Ignite a New Era of Global Economic Growth through Free Markets and Free Trade 17

vii. Expand the Circle of Development by Opening Societies and Building the Infrastructure of Democracy 21

viii. Develop Agendas for Cooperative Action with the Other Main Centers of Global Power 25

ix. Transform America's National Security Institutions to Meet the Challenges and Opportunities of the Twenty-First Century 29

i. Overview of America's International Strategy

"Our Nation's cause has always been larger than our Nation's defense.
We fight, as we always fight, for a just peace – a peace that favors liberty.
We will defend the peace against the threats from terrorists and tyrants.
We will preserve the peace by building good relations among the great powers.
And we will extend the peace by encouraging free and open societies on every continent."

President Bush
West Point, New York
June 1, 2002

The United States possesses unprecedented—and unequaled—strength and influence in the world. Sustained by faith in the principles of liberty, and the value of a free society, this position comes with unparalleled responsibilities, obligations, and opportunity. The great strength of this nation must be used to promote a balance of power that favors freedom.

For most of the twentieth century, the world was divided by a great struggle over ideas: destructive totalitarian visions versus freedom and equality.

That great struggle is over. The militant visions of class, nation, and race which promised utopia and delivered misery have been defeated and discredited. America is now threatened less by conquering states than we are by failing ones. We are menaced less by fleets and armies than by catastrophic technologies in the hands of the embittered few. We must defeat these threats to our Nation, allies, and friends.

This is also a time of opportunity for America. We will work to translate this moment of influence into decades of peace, prosperity, and liberty. The U.S. national security strategy will be based on a distinctly American internationalism that reflects the union of our values and our national interests. The aim of this strategy is to help make the world not just safer but better. Our goals on the path to progress are clear: political and economic freedom, peaceful relations with other states, and respect for human dignity.

And this path is not America's alone. It is open to all.

To achieve these goals, the United States will:

- champion aspirations for human dignity;
- strengthen alliances to defeat global terrorism and work to prevent attacks against us and our friends;
- work with others to defuse regional conflicts;
- prevent our enemies from threatening us, our allies, and our friends, with weapons of mass destruction;
- ignite a new era of global economic growth through free markets and free trade;

- expand the circle of development by opening societies and building the infrastructure of democracy;
- develop agendas for cooperative action with other main centers of global power; and
- transform America's national security institutions to meet the challenges and opportunities of the twenty-first century.

ii. Champion Aspirations for Human Dignity

"Some worry that it is somehow undiplomatic or impolite to speak the language of right and wrong. I disagree. Different circumstances require different methods, but not different moralities."

President Bush
West Point, New York
June 1, 2002

In pursuit of our goals, our first imperative is to clarify what we stand for: the United States must defend liberty and justice because these principles are right and true for all people everywhere. No nation owns these aspirations, and no nation is exempt from them. Fathers and mothers in all societies want their children to be educated and to live free from poverty and violence. No people on earth yearn to be oppressed, aspire to servitude, or eagerly await the midnight knock of the secret police.

America must stand firmly for the nonnegotiable demands of human dignity: the rule of law; limits on the absolute power of the state; free speech; freedom of worship; equal justice; respect for women; religious and ethnic tolerance; and respect for private property.

These demands can be met in many ways. America's constitution has served us well. Many other nations, with different histories and cultures, facing different circumstances, have successfully incorporated these core principles into their own systems of governance. History has not been kind to those nations which ignored or flouted the rights and aspirations of their people.

America's experience as a great multi-ethnic democracy affirms our conviction that people of many heritages and faiths can live and prosper in peace. Our own history is a long struggle to live up to our ideals. But even in our worst moments, the principles enshrined in the Declaration of Independence were there to guide us. As a result, America is not just a stronger, but is a freer and more just society.

Today, these ideals are a lifeline to lonely defenders of liberty. And when openings arrive, we can encourage change—as we did in central and eastern Europe between 1989 and 1991, or in Belgrade in 2000. When we see democratic processes take hold among our friends in Taiwan or in the Republic of Korea, and see elected leaders replace generals in Latin America and Africa, we see examples of how authoritarian systems can evolve, marrying local history and traditions with the principles we all cherish.

Embodying lessons from our past and using the opportunity we have today, the national security strategy of the United States must start from these core beliefs and look outward for possibilities to expand liberty.

Our principles will guide our government's decisions about international cooperation, the character of our foreign assistance, and the allocation of resources. They will guide our actions and our words in international bodies.

We will:

- speak out honestly about violations of the nonnegotiable demands of human dignity using our voice and vote in international institutions to advance freedom;
- use our foreign aid to promote freedom and support those who struggle non-violently for it, ensuring that nations moving toward democracy are rewarded for the steps they take;
- make freedom and the development of democratic institutions key themes in our bilateral relations, seeking solidarity and cooperation from other democracies while we press governments that deny human rights to move toward a better future; and
- take special efforts to promote freedom of religion and conscience and defend it from encroachment by repressive governments.

We will champion the cause of human dignity and oppose those who resist it.

iii. Strengthen Alliances to Defeat Global Terrorism and Work to Prevent Attacks Against Us and Our Friends

"Just three days removed from these events, Americans do not yet have the distance of history. But our responsibility to history is already clear: to answer these attacks and rid the world of evil. War has been waged against us by stealth and deceit and murder. This nation is peaceful, but fierce when stirred to anger. The conflict was begun on the timing and terms of others. It will end in a way, and at an hour, of our choosing."

President Bush
Washington, D.C. (The National Cathedral)
September 14, 2001

The United States of America is fighting a war against terrorists of global reach. The enemy is not a single political regime or person or religion or ideology. The enemy is terrorism—premeditated, politically motivated violence perpetrated against innocents.

In many regions, legitimate grievances prevent the emergence of a lasting peace. Such grievances deserve to be, and must be, addressed within a political process. But no cause justifies terror. The United States will make no concessions to terrorist demands and strike no deals with them. We make no distinction between terrorists and those who knowingly harbor or provide aid to them.

The struggle against global terrorism is different from any other war in our history. It will be fought on many fronts against a particularly elusive enemy over an extended period of time. Progress will come through the persistent accumulation of successes—some seen, some unseen.

Today our enemies have seen the results of what civilized nations can, and will, do against regimes that harbor, support, and use terrorism to achieve their political goals. Afghanistan has been liberated; coalition forces continue to hunt down the Taliban and al-Qaida. But it is not only this battlefield on which we will engage terrorists. Thousands of trained terrorists remain at large with cells in North America, South America, Europe, Africa, the Middle East, and across Asia.

Our priority will be first to disrupt and destroy terrorist organizations of global reach and attack their leadership; command, control, and communications; material support; and finances. This will have a disabling effect upon the terrorists' ability to plan and operate.

We will continue to encourage our regional partners to take up a coordinated effort that isolates the terrorists. Once the regional campaign localizes the threat to a particular state, we will help ensure the state has the military, law enforcement, political, and financial tools necessary to finish the task.

The United States will continue to work with our allies to disrupt the financing of terrorism. We will identify and block the sources of funding for terrorism, freeze the assets of terrorists and those who support them, deny terrorists access to the international financial system, protect legitimate charities from being abused by terrorists, and prevent the movement of terrorists' assets through alternative financial networks.

However, this campaign need not be sequential to be effective, the cumulative effect across all regions will help achieve the results we seek.

We will disrupt and destroy terrorist organizations by:

- direct and continuous action using all the elements of national and international power. Our immediate focus will be those terrorist organizations of global reach and any terrorist or state sponsor of terrorism which attempts to gain or use weapons of mass destruction (WMD) or their precursors;
- defending the United States, the American people, and our interests at home and abroad by identifying and destroying the threat before it reaches our borders. While the United States will constantly strive to enlist the support of the international community, we will not hesitate to act alone, if necessary, to exercise our right of self-defense by acting preemptively against such terrorists, to prevent them from doing harm against our people and our country; and
- denying further sponsorship, support, and sanctuary to terrorists by convincing or compelling states to accept their sovereign responsibilities.

We will also wage a war of ideas to win the battle against international terrorism. This includes:

- using the full influence of the United States, and working closely with allies and friends, to make clear that all acts of terrorism are illegitimate so that terrorism will be viewed in the same light as slavery, piracy, or genocide: behavior that no respectable government can condone or support and all must oppose;
- supporting moderate and modern government, especially in the Muslim world, to ensure that the conditions and ideologies that promote terrorism do not find fertile ground in any nation;
- diminishing the underlying conditions that spawn terrorism by enlisting the international community to focus its efforts and resources on areas most at risk; and
- using effective public diplomacy to promote the free flow of information and ideas to kindle the hopes and aspirations of freedom of those in societies ruled by the sponsors of global terrorism.

While we recognize that our best defense is a good offense, we are also strengthening America's homeland security to protect against and deter attack.

This Administration has proposed the largest government reorganization since the Truman Administration created the National Security Council and the Department of Defense. Centered on a new Department of Homeland Security and including a new unified military command and a fundamental reordering of the FBI, our comprehensive plan to secure the homeland encompasses every level of government and the cooperation of the public and the private sector.

This strategy will turn adversity into opportunity. For example, emergency management systems will be better able to cope not just with terrorism but with all hazards. Our medical system will be strengthened to manage not just

bioterror, but all infectious diseases and mass-casualty dangers. Our border controls will not just stop terrorists, but improve the efficient movement of legitimate traffic.

While our focus is protecting America, we know that to defeat terrorism in today' s globalized world we need support from our allies and friends. Wherever possible, the United States will rely on regional organizations and state powers to meet their obligations to fight terrorism. Where governments find the fight against terrorism beyond their capacities, we will match their willpower and their resources with whatever help we and our allies can provide.

As we pursue the terrorists in Afghanistan, we will continue to work with international organizations such as the United Nations, as well as non-governmental organizations, and other countries to provide the humanitarian, political, economic, and security assistance necessary to rebuild Afghanistan so that it will never again abuse its people, threaten its neighbors, and provide a haven for terrorists.

In the war against global terrorism, we will never forget that we are ultimately fighting for our democratic values and way of life. Freedom and fear are at war, and there will be no quick or easy end to this conflict. In leading the campaign against terrorism, we are forging new, productive international relationships and redefining existing ones in ways that meet the challenges of the twenty-first century.

iv. Work with others to Defuse Regional Conflicts

"We build a world of justice, or we will live in a world of coercion. The magnitude of our shared responsibilities makes our disagreements look so small."

President Bush
Berlin, Germany
May 23, 2002

Concerned nations must remain actively engaged in critical regional disputes to avoid explosive escalation and minimize human suffering. In an increasingly interconnected world, regional crisis can strain our alliances, rekindle rivalries among the major powers, and create horrifying affronts to human dignity. When violence erupts and states falter, the United States will work with friends and partners to alleviate suffering and restore stability.

No doctrine can anticipate every circumstance in which U.S. action—direct or indirect—is warranted. We have finite political, economic, and military resources to meet our global priorities. The United States will approach each case with these strategic principles in mind:

- The United States should invest time and resources into building international relationships and institutions that can help manage local crises when they emerge.
- The United States should be realistic about its ability to help those who are unwilling or unready to help themselves. Where and when people are ready to do their part, we will be willing to movedecisively.

The Israeli-Palestinian conflict is critical because of the toll of human suffering, because of America's close relationship with the state of Israel and key Arab states, and because of that region's importance to other global priorities of the United States. There can be no peace for either side without freedom for both sides. America stands committed to an independent and democratic Palestine, living beside Israel in peace and security. Like all other people, Palestinians deserve a government that serves their interests and listens to their voices. The United States will continue to encourage all parties to step up to their responsibilities as we seek a just and comprehensive settlement to the conflict.

The United States, the international donor community, and the World Bank stand ready to work with a reformed Palestinian government on economic development, increased humanitarian assistance, and a program to establish, finance, and monitor a truly independent judiciary. If Palestinians embrace democracy, and the rule of law, confront corruption, and firmly reject terror, they can count on American support for the creation of a Palestinian state.

Israel also has a large stake in the success of a democratic Palestine. Permanent occupation threatens Israel's identity and democracy. So the United States continues to challenge Israeli leaders to take concrete steps to support the emergence of a viable, credible Palestinian state. As there is progress towards security, Israel forces need to withdraw fully to positions they held prior to September 28, 2000. And consistent with the recommendations of the Mitchell Committee, Israeli settlement activity in the occupied territories must stop. As violence subsides, freedom of movement should be restored, permitting innocent Palestinians to resume work and normal life. The United States can play a crucial role but, ultimately, lasting peace can only come when Israelis and Palestinians resolve the issues and end the conflict between them.

In South Asia, the United States has also emphasized the need for India and Pakistan to resolve their disputes. This Administration invested time and resources building strong bilateral relations with India and Pakistan. These strong relations then gave us leverage to play a constructive role when tensions in the region became acute. With Pakistan, our bilateral relations have been bolstered by Pakistan's choice to join the war against terror and move toward building a more open and tolerant society. The Administration sees India's potential to become one of the great democratic powers of the twenty-first century and has worked hard to transform our relationship accordingly. Our involvement in this regional dispute, building on earlier investments in bilateral relations, looks first to concrete steps by India and Pakistan that can help defuse military confrontation.

Indonesia took courageous steps to create a working democracy and respect for the rule of law. By tolerating ethnic minorities, respecting the rule of law, and accepting open markets, Indonesia may be able to employ the engine of opportunity that has helped lift some of its neighbors out of poverty and desperation. It is the initiative by Indonesia that allows U.S. assistance to make a difference.

In the Western Hemisphere we have formed flexible coalitions with countries that share our priorities, particularly Mexico, Brazil, Canada, Chile, and Colombia. Together we will promote a truly democratic hemisphere where our integration advances security, prosperity, opportunity, and hope. We will work with regional institutions, such as the Summit of the Americas process, the Organization of American States (OAS), and the Defense Ministerial of the Americas for the benefit of the entire hemisphere.

Parts of Latin America confront regional conflict, especially arising from the violence of drug cartels and their accomplices. This conflict and unrestrained narcotics trafficking could imperil the health and security of the United States. Therefore we have developed an active strategy to help the Andean nations adjust their economies, enforce their laws, defeat terrorist organizations, and cut off the supply of drugs, while—as important—we work to reduce the demand for drugs in our own country.

In Colombia, we recognize the link between terrorist and extremist groups that challenge the security of the state and drug trafficking activities that help finance the operations of such groups. We are working to help Colombia defend its democratic institutions and defeat illegal armed groups of both the left and right by extending effective sovereignty over the entire national territory and provide basic security to the Colombian people.

In Africa, promise and opportunity sit side by side with disease, war, and desperate poverty. This threatens both a core value of the United States—preserving human dignity—and our strategic priority—combating global terror. American interests and American principles, therefore, lead in the same direction: we will work with others for an African continent that lives in liberty, peace, and growing prosperity. Together with our European allies, we must help strengthen Africa's fragile states, help build indigenous capability to secure porous borders, and help build up the law

enforcement and intelligence infrastructure to deny havens for terrorists.

An ever more lethal environment exists in Africa as local civil wars spread beyond borders to create regional war zones. Forming coalitions of the willing and cooperative security arrangements are key to confronting these emerging transnational threats.

Africa's great size and diversity requires a security strategy that focuses on bilateral engagement and builds coalitions of the willing. This Administration will focus on three interlocking strategies for the region:

- countries with major impact on their neighborhood such as South Africa, Nigeria, Kenya, and Ethiopia are anchors for regional engagement and require focused attention;
- coordination with European allies and international institutions is essential for constructive conflict mediation and successful peace operations; and
- Africa's capable reforming states and sub-regional organizations must be strengthened as the primary means to address transnational threats on a sustained basis.

Ultimately the path of political and economic freedom presents the surest route to progress in sub-Saharan Africa, where most wars are conflicts over material resources and political access often tragically waged on the basis of ethnic and religious difference. The transition to the African Union with its stated commitment to good governance and a common responsibility for democratic political systems offers opportunities to strengthen democracy on the continent.

v. Prevent Our Enemies from Threatening Us, Our Allies, and Our Friends with Weapons of Mass Destruction

"The gravest danger to freedom lies at the crossroads of radicalism and technology. When the spread of chemical and biological and nuclear weapons, along with ballistic missile technology – when that occurs, even weak states and small groups could attain a catastrophic power to strike great nations. Our enemies have declared this very intention, and have been caught seeking these terrible weapons. They want the capability to blackmail us, or to harm us, or to harm our friends – and we will oppose them with all our power."

President Bush
West Point, New York
June 1, 2002

The nature of the Cold War threat required the United States—with our allies and friends—to emphasize deterrence of the enemy's use of force, producing a grim strategy of mutual assured destruction. With the collapse of the Soviet Union and the end of the Cold War, our security environment has undergone profound transformation.

Having moved from confrontation to cooperation as the hallmark of our relationship with Russia, the dividends are evident: an end to the balance of terror that divided us; an historic reduction in the nuclear arsenals on both sides; and cooperation in areas such as counterterrorism and missile defense that until recently were inconceivable.

But new deadly challenges have emerged from rogue states and terrorists. None of these contemporary threats rival the sheer destructive power that was arrayed against us by the Soviet Union. However, the nature and motivations of these new adversaries, their determination to obtain destructive powers hitherto available only to the world's strongest states, and the greater likelihood that they will use weapons of mass destruction against us, make today's security environment more complex and dangerous.

In the 1990s we witnessed the emergence of a small number of rogue states that, while different in important ways, share a number of attributes. These states:

- brutalize their own people and squander their national resources for the personal gain of the rulers;
- display no regard for international law, threaten their neighbors, and callously violate international treaties to which they are party;
- are determined to acquire weapons of mass destruction, along with other advanced military technology, to be used as threats or offensively to achieve the aggressive designs of these regimes;
- sponsor terrorism around the globe; and
- reject basic human values and hate the United States and everything for which it stands.

At the time of the Gulf War, we acquired irrefutable proof that Iraq's designs were not limited to the chemical weapons it had used against Iran and its own people, but also extended to the acquisition of nuclear weapons and biological agents. In the past decade North Korea has become the world's principal purveyor of ballistic missiles, and has tested increasingly capable missiles while developing its own WMD arsenal. Other rogue regimes seek nuclear, biological, and chemical weapons as well. These states' pursuit of, and global trade in, such weapons has become a looming threat to all nations.

We must be prepared to stop rogue states and their terrorist clients before they are able to threaten or use weapons of mass destruction against the United States and our allies and friends. Our response must take full advantage of strengthened alliances, the establishment of new partnerships with former adversaries, innovation in the use of military forces, modern technologies, including the development of an effective missile defense system, and increased emphasis on intelligence collection and analysis.

Our comprehensive strategy to combat WMD includes:

- *Proactive counterproliferation efforts.* We must deter and defend against the threat before it is unleashed. We must ensure that key capabilities—detection, active and passive defenses, and counterforce capabilities—are integrated into our defense transformation and our homeland security systems. Counterproliferation must also be integrated into the doctrine, training, and equipping of our forces and those of our allies to ensure that we can prevail in any conflict with WMD-armed adversaries.
- *Strengthened nonproliferation efforts to prevent rogue states and terrorists from acquiring the materials, technologies, and expertise necessary for weapons of mass destruction.* We will enhance diplomacy, arms control, multilateral export controls, and threat reduction assistance that impede states and terrorists seeking WMD, and when necessary, interdict enabling technologies and materials. We will continue to build coalitions to support these efforts, encouraging their increased political and financial support for nonproliferation and threat reduction programs. The recent G-8 agreement to commit up to $20 billion to a global partnership against proliferation marks a major step forward.
- *Effective consequence management to respond to the effects of WMD use, whether by terrorists or hostile states.* Minimizing the effects of WMD use against our people will help deter those who possess such weapons and dissuade those who seek to acquire them by persuading enemies that they cannot attain their desired ends. The United States must also be prepared to respond to the effects of WMD use against our forces abroad, and to help friends and allies if they are attacked.

It has taken almost a decade for us to comprehend the true nature of this new threat. Given the goals of rogue states and terrorists, the United States can no longer solely rely on a reactive posture as we have in the past. The inability to deter a potential attacker, the immediacy of today's threats, and the magnitude of potential harm that could be caused by our adversaries' choice of weapons, do not permit that option. We cannot let our enemies strike first.

- In the Cold War, especially following the Cuban missile crisis, we faced a generally status quo, risk-averse adversary. Deterrence was an effective defense. But deterrence based only upon the threat of retaliation is less likely to work against leaders of rogue states more willing to take risks, gambling with the lives of their people, and the wealth of their nations.
- In the Cold War, weapons of mass destruction were considered weapons of last resort whose use risked the destruction of those who used them. Today, our enemies see weapons of mass destruction as weapons of choice. For rogue states these weapons are tools of intimidation and military aggression against their neighbors. These weapons may also allow these states to attempt to blackmail the United States and our allies to prevent us from deterring or repelling the aggressive behavior of rogue states. Such states also see these weapons as their best means of overcoming the conventional superiority of the United States.
- Traditional concepts of deterrence will not work against a terrorist enemy whose avowed tactics are wanton destruction and the targeting of innocents; whose so-called soldiers seek martyrdom in death and whose most potent protection is statelessness. The overlap between states that sponsor terror and those that pursue WMD compels us to action.

For centuries, international law recognized that nations need not suffer an attack before they can lawfully take action to defend themselves against forces that present an imminent danger of attack. Legal scholars and international jurists often conditioned the legitimacy of preemption on the existence of an imminent threat—most often a visible mobilization of armies, navies, and air forces preparing to attack.

We must adapt the concept of imminent threat to the capabilities and objectives of today's adversaries. Rogue states and terrorists do not seek to attack us using conventional means. They know such attacks would fail. Instead, they rely on acts of terror and, potentially, the use of weapons of mass destruction—weapons that can be easily concealed, delivered covertly, and used without warning.

The targets of these attacks are our military forces and our civilian population, in direct violation of one of the principal norms of the law of warfare. As was demonstrated by the losses on September 11, 2001, mass civilian casualties is the specific objective of terrorists and these losses would be exponentially more severe if terrorists acquired and used weapons of mass destruction.

The United States has long maintained the option of preemptive actions to counter a sufficient threat to our national security. The greater the threat, the greater is the risk of inaction—and the more compelling the case for taking anticipatory action to defend ourselves, even if uncertainty remains as to the time and place of the enemy's attack. To forestall or prevent such hostile acts by our adversaries, the United States will, if necessary, act preemptively.

The United States will not use force in all cases to preempt emerging threats, nor should nations use preemption as a pretext for aggression. Yet in an age where the enemies of civilization openly and actively seek the world's most destructive technologies, the United States cannot remain idle while dangers gather.

We will always proceed deliberately, weighing the consequences of our actions. To support preemptive options, we will:

- build better, more integrated intelligence capabilities to provide timely, accurate information on threats, wherever they may emerge;
- coordinate closely with allies to form a common assessment of the most dangerous threats; and
- continue to transform our military forces to ensure our ability to conduct rapid and precise operations to achieve decisive results.

The purpose of our actions will always be to eliminate a specific threat to the United States or our allies and friends. The reasons for our actions will be clear, the force measured, and the cause just.

vi. Ignite a New Era of Global Economic Growth through Free Markets and Free Trade

"When nations close their markets and opportunity is hoarded by a privileged few, no amount – no amount – of development aid is ever enough. When nations respect their people, open markets, invest in better health and education, every dollar of aid, every dollar of trade revenue and domestic capital is used more effectively."

President Bush
Monterrey, Mexico
march 22, 2002

A strong world economy enhances our national security by advancing prosperity and freedom in the rest of the world. Economic growth supported by free trade and free markets creates new jobs and higher incomes. It allows people to lift their lives out of poverty, spurs economic and legal reform, and the fight against corruption, and it reinforces the habits of liberty.

We will promote economic growth and economic freedom beyond America's shores. All governments are responsible for creating their own economic policies and responding to their own economic challenges. We will use our economic engagement with other countries to underscore the benefits of policies that generate higher productivity and sustained economic growth, including:

- pro-growth legal and regulatory policies to encourage business investment, innovation, and entrepreneurial activity;
- tax policies—particularly lower marginal tax rates—that improve incentives for work and investment;
- rule of law and intolerance of corruption so that people are confident that they will be able to enjoy the fruits of their economic endeavors;
- strong financial systems that allow capital to be put to its most efficient use;
- sound fiscal policies to support business activity;
- investments in health and education that improve the well-being and skills of the labor force and population as a whole; and
- free trade that provides new avenues for growth and fosters the diffusion of technologies and ideas that increase productivity and opportunity.

The lessons of history are clear: market economies, not command-and-control economies with the heavy hand of government, are the best way to promote prosperity and reduce poverty. Policies that further strengthen market incentives and market institutions are relevant for all economies—industrialized countries, emerging markets, and the developing world.

A return to strong economic growth in Europe and Japan is vital to U.S. national security interests. We want our allies to have strong economies for their own sake, for the sake of the global economy, and for the sake of global security. European efforts to remove structural barriers in their economies are particularly important in this regard, as are Japan's efforts to end deflation and address the problems of non-performing loans in the Japanese banking system. We will continue to use our regular consultations with Japan and our European partners—including through the Group of Seven (G-7)—to discuss policies they are adopting to promote growth in their economies and support higher global economic growth.

Improving stability in emerging markets is also key to global economic growth. International flows of investment capital are needed to expand the productive potential of these economies. These flows allow emerging markets and developing countries to make the investments that raise living standards and reduce poverty. Our long-term objective should be a world in which all countries have investment-grade credit ratings that allow them access to international capital markets and to invest in their future.

We are committed to policies that will help emerging markets achieve access to larger capital flows at lower cost. To this end, we will continue to pursue reforms aimed at reducing uncertainty in financial markets. We will work actively with other countries, the International Monetary Fund (IMF), and the private sector to implement the G-7 Action Plan negotiated earlier this year for preventing financial crises and more effectively resolving them when they occur.

The best way to deal with financial crises is to prevent them from occurring, and we have encouraged the IMF to improve its efforts doing so. We will continue to work with the IMF to streamline the policy conditions for its lending and to focus its lending strategy on achieving economic growth through sound fiscal and monetary policy, exchange rate policy, and financial sector policy.

The concept of "free trade" arose as a moral principle even before it became a pillar of economics. If you can make something that others value, you should be able to sell it to them. If others make something that you value, you should be able to buy it. This is real freedom, the freedom for a person—or a nation—to make a living. To promote free trade, the Unites States has developed a comprehensive strategy:

- *Seize the global initiative.* The new global trade negotiations we helped launch at Doha in November 2001 will have an ambitious agenda, especially in agriculture, manufacturing, and services, targeted for completion in 2005. The United States has led the way in completing the accession of China and a democratic Taiwan to the World Trade Organization. We will assist Russia's preparations to join the WTO.

- *Press regional initiatives.* The United States and other democracies in the Western Hemisphere have agreed to create the Free Trade Area of the Americas, targeted for completion in 2005. This year the United States will advocate market-access negotiations with its partners, targeted on agriculture, industrial goods, services, investment, and government procurement. We will also offer more opportunity to the poorest continent, Africa, starting with full use of the preferences allowed in the African Growth and Opportunity Act, and leading to free trade.

- *Move ahead with bilateral free trade agreements.* Building on the free trade agreement with Jordan enacted in 2001, the Administration will work this year to complete free trade agreements with Chile and Singapore. Our aim is to achieve free trade agreements with a mix of developed

and developing countries in all regions of the world. Initially, Central America, Southern Africa, Morocco, and Australia will be our principal focal points.

- *Renew the executive-congressional partnership.* Every administration's trade strategy depends on a productive partnership with Congress. After a gap of 8 years, the Administration reestablished majority support in the Congress for trade liberalization by passing Trade Promotion Authority and the other market opening measures for developing countries in the Trade Act of 2002. This Administration will work with Congress to enact new bilateral, regional, and global trade agreements that will be concluded under the recently passed Trade Promotion Authority.

- *Promote the connection between trade and development.* Trade policies can help developing countries strengthen property rights, competition, the rule of law, investment, the spread of knowledge, open societies, the efficient allocation of resources, and regional integration—all leading to growth, opportunity, and confidence in developing countries. The United States is implementing The Africa Growth and Opportunity Act to provide market-access for nearly all goods produced in the 35 countries of sub-Saharan Africa. We will make more use of this act and its equivalent for the Caribbean Basin and continue to work with multilateral and regional institutions to help poorer countries take advantage of these opportunities. Beyond market access, the most important area where trade intersects with poverty is in public health. We will ensure that the WTO intellectual property rules are flexible enough to allow developing nations to gain access to critical medicines for extraordinary dangers like HIV/AIDS, tuberculosis, and malaria.

- *Enforce trade agreements and laws against unfair practices.* Commerce depends on the rule of law; international trade depends on enforceable agreements. Our top priorities are to resolve ongoing disputes with the European Union, Canada, and Mexico and to make a global effort to address new technology, science, and health regulations that needlessly impede farm exports and improved agriculture. Laws against unfair trade practices are often abused, but the international community must be able to address genuine concerns about government subsidies and dumping. International industrial espionage which undermines fair competition must be detected and deterred.

- *Help domestic industries and workers adjust.* There is a sound statutory framework for these transitional safeguards which we have used in the agricultural sector and which we are using this year to help the American steel industry. The benefits of free trade depend upon the enforcement of fair trading practices. These safeguards help ensure that the benefits of free trade do not come at the expense of American workers. Trade adjustment assistance will help workers adapt to the change and dynamism of open markets.

- *Protect the environment and workers.* The United States must foster economic growth in ways that will provide a better life along with widening prosperity. We will incorporate labor and environmental concerns into U.S. trade negotiations, creating a healthy "network" between multilateral environmental agreements with the WTO, and use the International Labor Organization, trade preference programs, and trade talks to improve working conditions in conjunction with freer trade.

- *Enhance energy security.* We will strengthen our own energy security and the shared prosperity of the global economy by working with our allies, trading partners,

and energy producers to expand the sources and types of global energy supplied, especially in the Western Hemisphere, Africa, Central Asia, and the Caspian region. We will also continue to work with our partners to develop cleaner and more energy efficient technologies.

Economic growth should be accompanied by global efforts to stabilize greenhouse gas concentrations associated with this growth, containing them at a level that prevents dangerous human interference with the global climate. Our overall objective is to reduce America's greenhouse gas emissions relative to the size of our economy, cutting such emissions per unit of economic activity by 18 percent over the next 10 years, by the year 2012. Our strategies for attaining this goal will be to:

- remain committed to the basic U.N. Framework Convention for international cooperation;
- obtain agreements with key industries to cut emissions of some of the most potent greenhouse gases and give transferable credits to companies that can show real cuts;
- develop improved standards for measuring and registering emission reductions;
- promote renewable energy production and clean coal technology, as well as nuclear power—which produces no greenhouse gas emissions, while also improving fuel economy for U.S. cars and trucks;
- increase spending on research and new conservation technologies, to a total of $4.5 billion—the largest sum being spent on climate change by any country in the world and a $700 million increase over last year's budget; and
- assist developing countries, especially the major greenhouse gas emitters such as China and India, so that they will have the tools and resources to join this effort and be able to grow along a cleaner and better path.

vii. Expand the Circle of Development by Opening Societies and Building the Infrastructure of Democracy

"In World War II we fought to make the world safer, then worked to rebuild it. As we wage war today to keep the world safe from terror, we must also work to make the world a better place for all its citizens."

President Bush
Washington, D.C. (Inter-American Development Bank) March 14, 2002

A world where some live in comfort and plenty, while half of the human race lives on less than $2 a day, is neither just nor stable. Including all of the world's poor in an expanding circle of development—and opportunity—is a moral imperative and one of the top priorities of U.S. international policy.

Decades of massive development assistance have failed to spur economic growth in the poorest countries. Worse, development aid has often served to prop up failed policies, relieving the pressure for reform and perpetuating misery. Results of aid are typically measured in dollars spent by donors, not in the rates of growth and poverty reduction achieved by recipients. These are the indicators of a failed strategy.

Working with other nations, the United States is confronting this failure. We forged a new consensus at the U.N. Conference on Financing for Development in Monterrey that the objectives of assistance—and the strategies to achieve those objectives—must change.

This Administration's goal is to help unleash the productive potential of individuals in all nations. Sustained growth and poverty reduction is impossible without the right national policies. Where governments have implemented real policy changes, we will provide significant new levels of assistance. The United States and other developed countries should set an ambitious and specific target: to double the size of the world's poorest economies within a decade.

The United States Government will pursue these major strategies to achieve this goal:

- *Provide resources to aid countries that have met the challenge of national reform.* We propose a 50 percent increase in the core development assistance given by the United States. While continuing our present programs, including humanitarian assistance based on need alone, these billions of new dollars will form a new Millennium Challenge Account for projects in countries whose governments rule justly, invest in

their people, and encourage economic freedom. Governments must fight corruption, respect basic human rights, embrace the rule of law, invest in health care and education, follow responsible economic policies, and enable entrepreneurship. The Millennium Challenge Account will reward countries that have demonstrated real policy change and challenge those that have not to implement reforms.

- *Improve the effectiveness of the World Bank and other development banks in raising living standards.* The United States is committed to a comprehensive reform agenda for making the World Bank and the other multilateral development banks more effective in improving the lives of the world's poor. We have reversed the downward trend in U.S. contributions and proposed an 18 percent increase in the U.S. contributions to the International Development Association (IDA)—the World Bank's fund for the poorest countries—and the African Development Fund. The key to raising living standards and reducing poverty around the world is increasing productivity growth, especially in the poorest countries. We will continue to press the multilateral development banks to focus on activities that increase economic productivity, such as improvements in education, health, rule of law, and private sector development. Every project, every loan, every grant must be judged by how much it will increase productivity growth in developing countries.

- *Insist upon measurable results to ensure that development assistance is actually making a difference in the lives of the world's poor.* When it comes to economic development, what really matters is that more children are getting a better education, more people have access to health care and clean water, or more workers can find jobs to make a better future for their families. We have a moral obligation to measure the success of our development assistance by whether it is delivering results. For this reason, we will continue to demand that our own development assistance as well as assistance from the multilateral development banks has measurable goals and concrete benchmarks for achieving those goals. Thanks to U.S. leadership, the recent IDA replenishment agreement will establish a monitoring and evaluation system that measures recipient countries' progress. For the first time, donors can link a portion of their contributions to IDA to the achievement of actual development results, and part of the U.S. contribution is linked in this way. We will strive to make sure that the World Bank and other multilateral development banks build on this progress so that a focus on results is an integral part of everything that these institutions do.

- *Increase the amount of development assistance that is provided in the form of grants instead of loans.* Greater use of results-based grants is the best way to help poor countries make productive investments, particularly in the social sectors, without saddling them with ever-larger debt burdens. As a result of U.S. leadership, the recent IDA agreement provided for significant increases in grant funding for the poorest countries for education, HIV/AIDS, health, nutrition, water, sanitation, and other human needs. Our goal is to build on that progress by increasing the use of grants at the other multilateral development banks. We will also challenge universities, nonprofits, and the private sector to match government efforts by using grants to support development projects that show results.

- *Open societies to commerce and investment.* Trade and investment are the real engines of economic growth. Even if government aid increases, most money for development

must come from trade, domestic capital, and foreign investment. An effective strategy must try to expand these flows as well. Free markets and free trade are key priorities of our national security strategy.

- *Secure public health.* The scale of the public health crisis in poor countries is enormous. In countries afflicted by epidemics and pandemics like HIV/AIDS, malaria, and tuberculosis, growth and development will be threatened until these scourges can be contained. Resources from the developed world are necessary but will be effective only with honest governance, which supports prevention programs and provides effective local infrastructure. The United States has strongly backed the new global fund for HIV/AIDS organized by U.N. Secretary General Kofi Annan and its focus on combining prevention with a broad strategy for treatment and care. The United States already contributes more than twice as much money to such efforts as the next largest donor. If the global fund demonstrates its promise, we will be ready to give even more.

- *Emphasize education.* Literacy and learning are the foundation of democracy and development. Only about 7 percent of World Bank resources are devoted to education. This proportion should grow. The United States will increase its own funding for education assistance by at least 20 percent with an emphasis on improving basic education and teacher training in Africa. The United States can also bring information technology to these societies, many of whose education systems have been devastated by HIV/AIDS.

- *Continue to aid agricultural development.* New technologies, including biotechnology, have enormous potential to improve crop yields in developing countries while using fewer pesticides and less water. Using sound science, the United States should help bring these benefits to the 800 million people, including 300 million children, who still suffer from hunger and malnutrition.

viii. Develop Agendas for Cooperative Action with the Other Main Centers of Global Power

"We have our best chance since the rise of the nation-state in the 17th century to build a world where the great powers compete in peace instead of prepare for war."

President Bush
West Point, New York
June 1, 2002

America will implement its strategies by organizing coalitions—as broad as practicable—of states able and willing to promote a balance of power that favors freedom. Effective coalition leadership requires clear priorities, an appreciation of others' interests, and consistent consultations among partners with a spirit of humility.

There is little of lasting consequence that the United States can accomplish in the world without the sustained cooperation of its allies and friends in Canada and Europe. Europe is also the seat of two of the strongest and most able international institutions in the world: the North Atlantic Treaty Organization (NATO), which has, since its inception, been the fulcrum of transatlantic and inter-European security, and the European Union (EU), our partner in opening world trade.

The attacks of September 11 were also an attack on NATO, as NATO itself recognized when it invoked its Article V self-defense clause for the first time. NATO's core mission—collective defense of the transatlantic alliance of democracies—remains, but NATO must develop new structures and capabilities to carry out that mission under new circumstances. NATO must build a capability to field, at short notice, highly mobile, specially trained forces whenever they are needed to respond to a threat against any member of the alliance.

The alliance must be able to act wherever our interests are threatened, creating coalitions under NATO's own mandate, as well as contributing to mission-based coalitions. To achieve this, we must:

- expand NATO's membership to those democratic nations willing and able to share the burden of defending and advancing our common interests;
- ensure that the military forces of NATO nations have appropriate combat contributions to make in coalition warfare;
- develop planning processes to enable those contributions to become effective multinational fighting forces;
- take advantage of the technological opportunities and economies of scale in our defense spending to transform NATO military forces so that they dominate potential aggressors and diminish our vulnerabilities;

- streamline and increase the flexibility of command structures to meet new operational demands and the associated requirements of training, integrating, and experimenting with new force configurations; and
- maintain the ability to work and fight together as allies even as we take the necessary steps to transform and modernize our forces.

If NATO succeeds in enacting these changes, the rewards will be a partnership as central to the security and interests of its member states as was the case during the Cold War. We will sustain a common perspective on the threats to our societies and improve our ability to take common action in defense of our nations and their interests. At the same time, we welcome our European allies' efforts to forge a greater foreign policy and defense identity with the EU, and commit ourselves to close consultations to ensure that these developments work with NATO. We cannot afford to lose this opportunity to better prepare the family of transatlantic democracies for the challenges to come.

The attacks of September 11 energized America's Asian alliances. Australia invoked the ANZUS Treaty to declare the September 11 was an attack on Australia itself, following that historic decision with the dispatch of some of the world's finest combat forces for Operation Enduring Freedom. Japan and the Republic of Korea provided unprecedented levels of military logistical support within weeks of the terrorist attack. We have deepened cooperation on counter-terrorism with our alliance partners in Thailand and the Philippines and received invaluable assistance from close friends like Singapore and New Zealand.

The war against terrorism has proven that America's alliances in Asia not only underpin regional peace and stability, but are flexible and ready to deal with new challenges. To enhance our Asian alliances and friendships, we will:

- look to Japan to continue forging a leading role in regional and global affairs based on our common interests, our common values, and our close defense and diplomatic cooperation;
- work with South Korea to maintain vigilance towards the North while preparing our alliance to make contributions to the broader stability of the region over the longer term;
- build on 50 years of U.S.-Australian alliance cooperation as we continue working together to resolve regional and global problems—as we have so many times from the Battle of the Coral Sea to Tora Bora;
- maintain forces in the region that reflect our commitments to our allies, our requirements, our technological advances, and the strategic environment; and
- build on stability provided by these alliances, as well as with institutions such as ASEAN and the Asia-Pacific Economic Cooperation forum, to develop a mix of regional and bilateral strategies to manage change in this dynamic region.

We are attentive to the possible renewal of old patterns of great power competition. Several potential great powers are now in the midst of internal transition—most importantly Russia, India, and China. In all three cases, recent developments have encouraged our hope that a truly global consensus about basic principles is slowly taking shape.

With Russia, we are already building a new strategic relationship based on a central reality of the twenty-first century: the United States and Russia are no longer strategic adversaries. The Moscow Treaty on Strategic Reductions is emblematic of this new reality and reflects a critical change in Russian thinking that promises to lead to productive, long-term relations with the Euro-Atlantic community and the United States. Russia's top leaders have a realistic assessment of

their country's current weakness and the policies—internal and external—needed to reverse those weaknesses. They understand, increasingly, that Cold War approaches do not serve their national interests and that Russian and American strategic interests overlap in many areas.

United States policy seeks to use this turn in Russian thinking to refocus our relationship on emerging and potential common interests and challenges. We are broadening our already extensive cooperation in the global war on terrorism. We are facilitating Russia's entry into the World Trade Organization, without lowering standards for accession, to promote beneficial bilateral trade and investment relations. We have created the NATO-Russia Council with the goal of deepening security cooperation among Russia, our European allies, and ourselves. We will continue to bolster the independence and stability of the states of the former Soviet Union in the belief that a prosperous and stable neighborhood will reinforce Russia's growing commitment to integration into the Euro-Atlantic community.

At the same time, we are realistic about the differences that still divide us from Russia and about the time and effort it will take to build an enduring strategic partnership. Lingering distrust of our motives and policies by key Russian elites slows improvement in our relations. Russia's uneven commitment to the basic values of free-market democracy and dubious record in combating the proliferation of weapons of mass destruction remain matters of great concern. Russia's very weakness limits the opportunities for cooperation. Nevertheless, those opportunities are vastly greater now than in recent years—or even decades.

The United States has undertaken a transformation in its bilateral relationship with India based on a conviction that U.S. interests require a strong relationship with India. We are the two largest democracies, committed to political freedom protected by representative government. India is moving toward greater economic freedom as well. We have a common interest in the free flow of commerce, including through the vital sea lanes of the Indian Ocean. Finally, we share an interest in fighting terrorism and in creating a strategically stable Asia.

Differences remain, including over the development of India's nuclear and missile programs, and the pace of India's economic reforms. But while in the past these concerns may have dominated our thinking about India, today we start with a view of India as a growing world power with which we have common strategic interests. Through a strong partnership with India, we can best address any differences and shape a dynamic future.

The United States relationship with China is an important part of our strategy to promote a stable, peaceful, and prosperous Asia-Pacific region. We welcome the emergence of a strong, peaceful, and prosperous China. The democratic development of China is crucial to that future. Yet, a quarter century after beginning the process of shedding the worst features of the Communist legacy, China's leaders have not yet made the next series of fundamental choices about the character of their state. In pursuing advanced military capabilities that can threaten its neighbors in the Asia-Pacific region, China is following an outdated path that, in the end, will hamper its own pursuit of national greatness. In time, China will find that social and political freedom is the only source of that greatness.

The United States seeks a constructive relationship with a changing China. We already cooperate well where our interests overlap, including the current war on terrorism and in promoting stability on the Korean peninsula. Likewise, we have coordinated on the future of Afghanistan and have initiated a comprehensive dialogue on counterterrorism and similar transitional concerns. Shared health and environmental threats, such as the spread of HIV/AIDS, challenge us to promote jointly the welfare of our citizens.

Addressing these transnational threats will challenge China to become more open with

information, promote the development of civil society, and enhance individual human rights. China has begun to take the road to political openness, permitting many personal freedoms and conducting village-level elections, yet remains strongly committed to national one-party rule by the Communist Party. To make that nation truly accountable to its citizen's needs and aspirations, however, much work remains to be done. Only by allowing the Chinese people to think, assemble, and worship freely can China reach its full potential.

Our important trade relationship will benefit from China's entry into the World Trade Organization, which will create more export opportunities and ultimately more jobs for American farmers, workers, and companies. China is our fourth largest trading partner, with over $100 billion in annual two-way trade. The power of market principles and the WTO's requirements for transparency and accountability will advance openness and the rule of law in China to help establish basic protections for commerce and for citizens. There are, however, other areas in which we have profound disagreements. Our commitment to the self-defense of Taiwan under the Taiwan Relations Act is one. Human rights is another. We expect China to adhere to its nonproliferation commitments. We will work to narrow differences where they exist, but not allow them to preclude cooperation where we agree.

The events of September 11, 2001, fundamentally changed the context for relations between the United States and other main centers of global power, and opened vast, new opportunities. With our long-standing allies in Europe and Asia, and with leaders in Russia, India, and China, we must develop active agendas of cooperation lest these relationships become routine and unproductive.

Every agency of the United States Government shares the challenge. We can build fruitful habits of consultation, quiet argument, sober analysis, and common action. In the long-term, these are the practices that will sustain the supremacy of our common principles and keep open the path of progress.

ix. Transform America's National Security Institutions to Meet the Challenges and Opportunities of the Twenty-First Century

"Terrorists attacked a symbol of American prosperity. They did not touch its source. America is successful because of the hard work, creativity, and enterprise of our people."

President Bush
Washington, D.C. (Joint Session of Congress)
September 20, 2001

The major institutions of American national security were designed in a different era to meet different requirements. All of them must be transformed.

It is time to reaffirm the essential role of American military strength. We must build and maintain our defenses beyond challenge. Our military's highest priority is to defend the United States. To do so effectively, our military must:

- assure our allies and friends;
- dissuade future military competition;
- deter threats against U.S. interests, allies, and friends; and
- decisively defeat any adversary if deterrence fails.

The unparalleled strength of the United States armed forces, and their forward presence, have maintained the peace in some of the world's most strategically vital regions. However, the threats and enemies we must confront have changed, and so must our forces. A military structured to deter massive Cold War-era armies must be transformed to focus more on how an adversary might fight rather than where and when a war might occur. We will channel our energies to overcome a host of operational challenges.

The presence of American forces overseas is one of the most profound symbols of the U.S. commitments to allies and friends. Through our willingness to use force in our own defense and in defense of others, the United States demonstrates its resolve to maintain a balance of power that favors freedom. To contend with uncertainty and to meet the many security challenges we face, the United States will require bases and stations within and beyond Western Europe and Northeast Asia, as well as temporary access arrangements for the long-distance deployment of U.S. forces.

Before the war in Afghanistan, that area was low on the list of major planning contingencies. Yet, in a very short time, we had to operate across the length and breadth of that remote nation, using every branch of the armed forces. We must prepare for more such deployments by developing assets such as advanced remote sensing, long-range precision strike capabilities, and

transformed maneuver and expeditionary forces. This broad portfolio of military capabilities must also include the ability to defend the homeland, conduct information operations, ensure U.S. access to distant theaters, and protect critical U.S. infrastructure and assets in outer space.

Innovation within the armed forces will rest on experimentation with new approaches to warfare, strengthening joint operations, exploiting U.S. intelligence advantages, and taking full advantage of science and technology. We must also transform the way the Department of Defense is run, especially in financial management and recruitment and retention. Finally, while maintaining near-term readiness and the ability to fight the war on terrorism, the goal must be to provide the President with a wider range of military options to discourage aggression or any form of coercion against the United States, our allies, and our friends.

We know from history that deterrence can fail; and we know from experience that some enemies cannot be deterred. The United States must and will maintain the capability to defeat any attempt by an enemy—whether a state or non-state actor—to impose its will on the United States, our allies, or our friends. We will maintain the forces sufficient to support our obligations, and to defend freedom. Our forces will be strong enough to dissuade potential adversaries from pursuing a military build-up in hopes of surpassing, or equaling, the power of the United States.

Intelligence—and how we use it—is our first line of defense against terrorists and the threat posed by hostile states. Designed around the priority of gathering enormous information about a massive, fixed object—the Soviet bloc—the intelligence community is coping with the challenge of following a far more complex and elusive set of targets.

We must transform our intelligence capabilities and build new ones to keep pace with the nature of these threats. Intelligence must be appropriately integrated with our defense and law enforcement systems and coordinated with our allies and friends. We need to protect the capabilities we have so that we do not arm our enemies with the knowledge of how best to surprise us. Those who would harm us also seek the benefit of surprise to limit our prevention and response options and to maximize injury.

We must strengthen intelligence warning and analysis to provide integrated threat assessments for national and homeland security. Since the threats inspired by foreign governments and groups may be conducted inside the United States, we must also ensure the proper fusion of information between intelligence and law enforcement.

Initiatives in this area will include:

- strengthening the authority of the Director of Central Intelligence to lead the development and actions of the Nation's foreign intelligence capabilities;
- establishing a new framework for intelligence warning that provides seamless and integrated warning across the spectrum of threats facing the nation and our allies;
- continuing to develop new methods of collecting information to sustain our intelligence advantage;
- investing in future capabilities while working to protect them through a more vigorous effort to prevent the compromise of intelligence capabilities; and
- collecting intelligence against the terrorist danger across the government with all-source analysis.

As the United States Government relies on the armed forces to defend America's interests, it must rely on diplomacy to interact with other nations. We will ensure that the Department of State receives funding sufficient to ensure the success of American diplomacy. The State Department takes the lead in managing our bilateral relationships with other governments. And in this new era, its

people and institutions must be able to interact equally adroitly with non-governmental organizations and international institutions. Officials trained mainly in international politics must also extend their reach to understand complex issues of domestic governance around the world, including public health, education, law enforcement, the judiciary, and public diplomacy.

Our diplomats serve at the front line of complex negotiations, civil wars, and other humanitarian catastrophes. As humanitarian relief requirements are better understood, we must also be able to help build police forces, court systems, and legal codes, local and provincial government institutions, and electoral systems. Effective international cooperation is needed to accomplish these goals, backed by American readiness to play our part.

Just as our diplomatic institutions must adapt so that we can reach out to others, we also need a different and more comprehensive approach to public information efforts that can help people around the world learn about and understand America. The war on terrorism is not a clash of civilizations. It does, however, reveal the clash inside a civilization, a battle for the future of the Muslim world. This is a struggle of ideas and this is an area where America must excel.

We will take the actions necessary to ensure that our efforts to meet our global security commitments and protect Americans are not impaired by the potential for investigations, inquiry, or prosecution by the International Criminal Court (ICC), whose jurisdiction does not extend to Americans and which we do not accept. We will work together with other nations to avoid complications in our military operations and cooperation, through such mechanisms as multilateral and bilateral agreements that will protect U.S. nationals from the ICC. We will implement fully the American Servicemembers Protection Act, whose provisions are intended to ensure and enhance the protection of U.S. personnel and officials.

We will make hard choices in the coming year and beyond to ensure the right level and allocation of government spending on national security. The United States Government must strengthen its defenses to win this war. At home, our most important priority is to protect the homeland for the American people.

Today, the distinction between domestic and foreign affairs is diminishing. In a globalized world, events beyond America's borders have a greater impact inside them. Our society must be open to people, ideas, and goods from across the globe. The characteristics we most cherish—our freedom, our cities, our systems of movement, and modern life—are vulnerable to terrorism. This vulnerability will persist long after we bring to justice those responsible for the September 11 attacks. As time passes, individuals may gain access to means of destruction that until now could be wielded only by armies, fleets, and squadrons. This is a new condition of life. We will adjust to it and thrive—in spite of it.

In exercising our leadership, we will respect the values, judgment, and interests of our friends and partners. Still, we will be prepared to act apart when our interests and unique responsibilities require. When we disagree on particulars, we will explain forthrightly the grounds for our concerns and strive to forge viable alternatives. We will not allow such disagreements to obscure our determination to secure together, with our allies and our friends, our shared fundamental interests and values.

Ultimately, the foundation of American strength is at home. It is in the skills of our people, the dynamism of our economy, and the resilience of our institutions. A diverse, modern society has inherent, ambitious, entrepreneurial energy. Our strength comes from what we do with that energy. That is where our national security begins.

The National Security Strategy of the United States of America

September 2002

ملحق رقم 02: نص وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير / فيفري 2004.

المصدر: أرشيف جريدة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ: 13 فيفري 2004. أنظر:

http ://www. Alhayat.com/data-center

يمثل "الشرق الأوسط الكبير" (1) تحدياً وفرصة فريدة للمجتمع الدولي. وساهمت "النواقص" الثلاثة التي حددها الكتاب العرب لتقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002 و2003 – الحرية، المعرفة، وتمكين النساء – في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الـ 8. وطالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة. إن الإحصائيات التي تصف الوضع الحالي في "الشرق الأوسط الكبير" مروعة:

*مجموع إجمالي الدخل المحلي لبلدان الجامعة العربية الـ 22 هو أقل من نظيره في اسبانيا.

*حوالي 40 في المئة من العرب البالغين – 65 مليون شخص – اميون، وتشكل النساء ثلثي هذا العدد.

*سيدخل أكثر من 50 مليوناً من الشباب سوق العمل بحلول 2010، وسيدخلها 100 مليون بحلول 2020. وهناك حاجة لخلق ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة جديدة لامتصاص هؤلاء الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

*إذا استمرت المعدلات الحالية للبطالة، سيبلغ معدل البطالة في المنطقة 25 مليوناً بحلول 2010.

*يعيش ثلث المنطقة على أقل من دولارين في اليوم. ولتحسين مستويات المعيشة، يجب أن يزداد النمو الاقتصادي في المنطقة أكثر من الضعف من مستواه الحالي الذي هو دون 3 في المئة إلى 6 في المئة على الأقل.

*في إمكان 6.1 في المئة فقط من السكان استخدام الانترنت، وهو رقم اقل مما هو عليه في أي منطقة أخرى في العالم، بما في ذلك بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

*لا تشغل النساء سوى 5.3 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع 4.8 في المئة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

*عبّر 51 في المئة من الشبان العرب الأكبر سناً عن رغبتهم في الهجرة إلى بلدان أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية العربية للعام 2002، والهدف المفضل لديهم هو البلدان الأوروبية.

وتعكس هذه الإحصائيات أن المنطقة تقف عند مفترق طرق. ويمكن للشرق الأوسط الكبير أن يستمر على المسار ذاته، ليضيف كل عام المزيد من الشباب المفتقرين إلى مستويات لائقة من العمل والتعليم والمحرومين من حقوقهم السياسية. وسيمثل ذلك تهديداً مباشراً لاستقرار المنطقة، وللمصالح المشتركة لأعضاء مجموعة الثماني.

البديل هو الطريق إلى الإصلاح. ويمثل تقريرا التنمية البشرية العربية نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير. وهي نداءات يرددها نشطاء وأكاديميون والقطاع الخاص في إرجاء المنطقة. وقد استجاب بعض الزعماء في الشرق الأوسط الكبير بالفعل لهذه النداءات واتخذوا خطوات في اتجاه الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وأيدت بلدان مجموعة الثماني، بدورها، هذه الجهود بمبادراتها الخاصة للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط. وتبيّن "الشراكة الأوروبية المتوسطية"، و"مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط"، وجهود إعادة الاعمار المتعددة الأطراف في أفغانستان والعراق التزام مجموعة الثماني بالإصلاح في المنطقة.

إن التغيرات الديموغرافية المشار إليها أعلاه، وتحرير أفغانستان والعراق من نظامين قمعيين، ونشوء نبضات ديموقراطية في إرجاء المنطقة، بمجموعها، تتيح لمجموعة الثماني فرصة تاريخية. وينبغي للمجموعة، في قمتها في سي آيلاند، إن تصوغ شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، وتطلق رداً منسّقاً لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية عبر:

*تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

*بناء مجتمع معرفي.

*توسيع الفرص الاقتصادية.

وتمثل أولويات الإصلاح هذه السبيل إلى تنمية المنطقة: فالديموقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية، والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية.

أولاً – تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

"توجد فجوة كبيرة بين البلدان العربية والمناطق الأخرى على صعيد الحكم القائم على المشاركة ... ويضعف هذا النقص في الحرية التنمية البشرية، وهو احد التجليات الأكثر إيلاماً للتخلف في التنمية السياسية". (تقرير التنمية البشرية، 2002.)

إن الديموقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في إرجاء الشرق الأوسط الكبير. وفي تقرير "فريدوم هاوس" للعام 2003، كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الكبير الذي صُنّف بأنه "حر"، ووصفت أربعة بلدان أخرى فقط بأنها "حرة جزئياً". ولفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى انه من بين سبع مناطق في العالم، حصلت البلدان العربية على أدنى درجة في الحرية في أواخر التسعينات. وأدرجت قواعد البيانات التي تقيس "التعبير عن الرأي والمساءلة" المنطقة العربية في المرتبة الأدنى في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لا يتقدم العالم العربي إلاً على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على صعيد تمكين النساء. ولا تنسجم هذه المؤشرات المحبطة إطلاقاً مع الرغبات التي يعبّر عنها سكان المنطقة. في تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2003، على سبيل المثال، تصدّر العرب لائحة من يؤيد، في إرجاء العالم، الرأي القائل بان "الديموقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم"، وعبّروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي.

و يمكن لمجموعة الثماني أن تظهر تأييدها للإصلاح الديموقراطي في المنطقة عبر التزام ما يلي:

مبادرة الانتخابات الحرة:

في الفترة بين 2004 و 2006، أعلنت بلدان عدة في الشرق الأوسط الكبير (2) نيتها إجراء انتخابات رئاسية أو برلمانية أو بلدية.

وبالتعاون مع تلك البلدان التي تظهر استعداداً جدياً لإجراء انتخابات حرة ومنصفة، يمكن لمجموعة الثماني أن ستقدم بفاعلية مساعدات لمرحلة ما قبل الانتخابات بـ:

*تقديم مساعدات تقنية، عبر تبادل الزيارات أو الندوات، لإنشاء أو تعزيز لجان انتخابية مستقلة لمراقبة الانتخابات والاستجابة للشكاوى وتسلم التقارير.

*تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين والتربية المدنية إلى الحكومات التي تطلب ذلك، مع تركيز خاص على الناخبات.

الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني:

من أجل تعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى تبادل زيارات لأعضاء البرلمانات، مع تركيز الاهتمام على صوغ التشريعات وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانوني وتمثيل الناخبين.

معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء:

تشغل النساء 3.5 في المئة فقط من المقاعد البرلمانية في البلدان العربية. ومن اجل زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية، يمكن لمجموعة الثماني أن ترعى معاهد تدريب خاصة بالنساء تقدم تدريباً على القيادة للنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي على مواقع في الحكم أو إنشاء/ تشغيل منظمة غير حكومية. ويمكن لهذه المعاهد أن تجمع بين قياديات من بلدان مجموعة الثماني والمنطقة.

المساعدة القانونية للناس العاديين:

في الوقت الذي نفذت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي بالفعل مبادرات كثيرة لتشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، فان معظمها يجرى على المستوى الوطني في مجالات مثل التدريب القضائي والإدارة القضائية وإصلاح النظام القانوني. ويمكن لمبادرة من مجموعة الثماني أن تكمّل هذه الجهود بتركيز الانتباه على مستوى الناس العاديين في المجتمع، حيث يبدأ التحسس الحقيقي للعدالة. ويمكن لمجموعة الثماني أن تنشئ وتموّل مراكز يمكن للأفراد أن يحصلوا فيها على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أو الجنائي أو الشريعة، ويتصلوا بمحامي الدفاع (وهي غير مألوفة إلى حد كبير في المنطقة). كما يمكن لهذه المراكز أن ترتبط بكليات الحقوق في المنطقة.

مبادرة وسائل الإعلام المستقلة:

يلفت تقرير التنمية البشرية العربية إلى هناك اقل من 53 صحيفة لكل 1000 مواطن عربي، بالمقارنة مع 285 صحيفة لكل ألف شخص في البلدان المتطورة، وان الصحف العربية التي يتم تداولها تميل إلى أن تكون ذات نوعية رديئة. ومعظم برامج التلفزيون في المنطقة تعود ملكيته إلى الدولة أو يخضع لسيطرتها، وغالباً ما تكون النوعية رديئة، إذ تفتقر البرامج إلى التقارير ذات الطابع التحليلي والتحقيقي. ويقود هذا النقص إلى غياب اهتمام الجمهور وتفاعله مع وسائل الإعلام المطبوعة، ويحد من المعلومات المتوافرة للجمهور. ولمعالجة ذلك، يمكن لمجموعة الثماني أن:

*ترعى زيارات متبادلة للصحافيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية.

*ترعى برامج تدريب لصحافيين مستقلين.

*تقدم زمالات دراسية لطلاب كي يداوموا في مدارس للصحافة في المنطقة أو خارج البلاد، وتمول برامج لا يفاد صحافيين أو أساتذة صحافة لتنظيم ندوات تدريب بشأن قضايا مثل تغطية الانتخابات أو قضاء فصل دراسي في التدريس في مدارس بالمنطقة.

الجهود المتعلقة بالشفافية / مكافحة الفساد:

حدد البنك الدولي الفساد باعتباره العقبة المنفردة الأكبر في وجه التنمية، وقد أصبح متأصلاً في الكثير من بلدان الشرق الأوسط الكبير. ويمكن لمجموعة الثماني:

*أن تشجع على تبني "مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد" الخاصة بمجموعة الثماني.

*أن تدعم علناً مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في الشرق الأوسط – شمال إفريقيا، التي يناقش من خلالها رؤساء حكومات ومانحون و IFIsومنظمات غير حكومية استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وتعزيز خضوع الحكومة للمساءلة.

*إطلاق واحد أو أكثر من البرامج التجريبية لمجموعة الثماني حول الشفافية في المنطقة.

المجتمع المدني:

أخذاً في الاعتبار أن القوة الدافعة للإصلاح الحقيقي في الشرق الأوسط الكبير يجب أن تأتي من الداخل، وبما أن أفضل الوسائل لتشجيع الإصلاح هي عبر منظمات تمثيلية، ينبغي لمجموعة الثماني أن تشجع على تطوير منظمات فاعلة للمجتمع المدني في المنطقة. ويمكن لمجموعة الثماني أن:

*تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام، على أن تعمل بحرية من دون مضايقة أو تقييدات.

*تزيد التمويل المباشر للمنظمات المهتمة بالديموقراطية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والنساء وغيرها من المنظمات غير الحكومية في المنطقة.

*تزيد القدرة التقنية لمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية (مثل "مؤسسة وستمنستر" في المملكة المتحدة أو "مؤسسة الدعم الوطني للديموقراطية" الأميركية) لتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية في شأن كيفية وضع برنامج والتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد. كما يمكن لهذه البرامج أن تتضمن تبادل الزيارات وإنشاء شبكات إقليمية.

*تمول منظمة غير حكومية يمكن أن تجمع بين خبراء قانونيين أو خبراء إعلاميين من المنطقة لصوغ تقويمات سنوية للجهود المبذولة من اجل الإصلاح القضائي أو حرية وسائل الإعلام في المنطقة. (يمكن بهذا الشأن الاقتداء بنموذج "تقرير التنمية البشرية العربية").

ثانيا – بناء مجتمع معرفي:

"تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والانعتاق، خصوصاً في عالم يتسم بعولمة مكثفة". (تقرير التنمية البشرية العربية، 2002(

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير، التي كانت في وقت مضى مهد الاكتشاف العلمي والمعرفة، إلى حد بعيد، في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي. وتشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل تحدياً لآفاق التنمية فيها. ولا يمثل ما تنتجه البلدان العربية من الكتب سوى 1.1 في المئة من الإجمالي العالمي (حيث تشكل الكتب الدينية أكثر من 15 في المئة منها). ويهاجر حوالي ربع كل خريجي الجامعات، وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير. ويبلغ عدد الكتب المترجمة إلى اللغة اليونانية (التي لا ينطق بها سوى 11 مليون شخص) خمسة إضعاف ما يترجم إلى اللغة العربية.

وبالاستناد على الجهود التي تبذل بالفعل في المنطقة، يمكن لمجموعة الثماني أن تقدم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم في المنطقة ومساعدة الطلاب على اكتساب المهارات الضرورية للنجاح في السوق المعولمة لعصرنا الحاضر.

مبادرة التعليم الأساسي

يعاني التعليم الأساسي في المنطقة من نقص (وتراجع) في التمويل الحكومي، بسبب تزايد الإقبال على التعليم متماشياً مع الضغوط السكانية، كما يعاني من اعتبارات ثقافية تقيّد تعليم البنات. وفي مقدور مجموعة الـ 8 السعي إلى مبادرة للتعليم الأولي في منطقة الشرق الأوسط الكبرى تشمل هذه العناصر:

*محو الأمية: أطلقت الأمم المتحدة في 2003 "برنامج عقد مكافحة الأمية" تحت شعار "محو الأمية كحرية". ولمبادرة مجموعة الـ8 لمكافحة الأمية أن تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة، من خلال التركيز على إنتاج جيل متحرر من الأمية في الشرق الأوسط خلال العقد المقبل، مع السعي إلى خفض نسبة الأمية في المنطقة إلى النصف بحلول 2010 . وستركز مبادرة مجموعة الـ 8، مثل برنامج الأمم المتحدة، على النساء والبنات. وإذا أخذنا في الاعتبار معاناة 65 مليوناً من الراشدين في المنطقة من الأمية، يمكن لمبادرة مجموعة الـ 8 أن تركز أيضا على محو الأمية بين الراشدين وتدريبهم من خلال برامج متنوعة، من مناهج تدريس على انترنت إلى تدريب المعلمين.

*فرق محو الأمية: يمكن لمجموعة الـ 8، سعياً إلى تحسين مستوى القراءة والكتابة لدى الفتيات، إنشاء أو توسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. ولمعلمات المدارس والمختصات بالتعليم القيام في هذه المعاهد بتدريب النساء على مهنة التعليم (هناك دول تحرم تعليم الذكور للإناث)، لكي يركزن بدورهن على تعليم البنات القراءة وتوفير التعليم الأولي لهن. للبرنامج أيضاً استخدام الإرشادات المتضمنة في برنامج "التعليم للجميع" التابع لـ "يونيسكو"، بهدف إعداد "فرق محو الأمية" التي يبلغ تعدادها بحلول 2008 مئة ألف معلمة.

*الكتب التعليمية: يلاحظ تقرير التنمية البشرية العربية نقصاً مهماً في ترجمة الكتب الأساسية في الفلسفة والأدب وعلم الاجتماع وعلوم الطبيعة، كما تلاحظ "الحالة المؤسفة للمكتبات" في الجامعات. ويمكن لكل من دول مجموعة الـ 8 تمويل برنامج لترجمة مؤلفاتها "الكلاسيكية" في هذه الحقول، وأيضاً، وحيث يكون ذلك مناسباً، تستطيع الدول أو دور النشر (في شراكة بين القطاعين العام والخاص) إعادة نشر الكتب الكلاسيكية العربية الخارجة عن التداول حالياً والتبرع بها إلى المدارس والجامعات والمكتبات العامة المحلية.

*مبادرة مدارس الاكتشاف: بدأ الأردن بتنفيذ مبادرته لإنشاء "مدارس الاكتشاف" حيث يتم استعمال التكنولوجيا المتقدمة ومناهج التعليم الحديثة. ولمجموعة الـ 8 السعي إلى توسيع هذه الفكرة ونقلها إلى دول أخرى في المنطقة من طريق التمويل، من ضمنه من القطاع الخاص.

*إصلاح التعليم: ستقوم "المبادرة الأميركية للشراكة في الشرق الأوسط" قبل قمة مجموعة الـ 8 المقبلة (في آذار/ مارس أو نيسان/ أبريل) برعاية "قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم"، التي ستكون ملتقى لتيارات الرأي العام المتطلعة إلى الإصلاح والقطاع الخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعية في المنطقة ونظرائهم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وذلك لتحديد المواقع والمواضيع التي تتطلب المعالجة، والتباحث في سبل التغلب على النواقص في حقل التعليم. ويمكن عقد القمة في ضيافة مجموعة الـ 8 توخياً لتوسيع الدعم لمبادرة منطقة الشرق الأوسط الكبرى عشية عقد القمة.

مبادرة التعليم في انترنت:

تحتل المنطقة المستوى الأدنى من حيث التواصل مع انترنت. ومن الضروري تماماً تجسير "الهوة الكومبيوترية" هذه بين المنطقة وبقية العالم نظراً إلى تزايد المعلومات المودعة على انترنت وأهمية انترنت بالنسبة للتعليم والمتاجرة. ولدى مجموعة الـ 8 القدرة على إطلاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير الاتصال الكومبيوتري أو توسيعه في أنحاء المنطقة، وأيضاً بين المدن والريف داخل البلد الواحد. وقد يكون من المناسب أكثر لبعض المناطق توفير الكومبيوترات في مكاتب البريد، مثلما يحصل في بلدات وقرى روسيا. وقد يركز المشروع أولا على بلدان الشرق الأوسط الأقل استخداما للكومبيوتر (العراق، أفغانستان، باكستان، اليمن، سورية، ليبيا، الجزائر، مصر، المغرب)، والسعي، ضمن الإمكانات المالية، إلى توفير الاتصال بالكومبيوتر إلى أكثر ما يمكن من المدارس ومكاتب البريد.

ومن الممكن أيضاً ربط مبادرة تجهيز المدارس بالكومبيوتر بـ "بمبادرة فرق محو الأمية" المذكورة أعلاه، أي قيام مدرسي المعاهد بتدريب المعلمين المحليين على تطوير مناهج دراسية ووضعها على انترنت، في مشروع يتولى القطاع الخاص توفير معداته ويكون متاحاً للمعلمين والطلبة.

مبادرة تدريس إدارة الأعمال:

لمجموعة الـ 8 في سياق السعي إلى تحسين مستوى إدارة الأعمال في عموم المنطقة إقامة الشراكات بين مدارس الأعمال في دول مجموعة الـ 8 والمعاهد التعليمية (الجامعات والمعاهد المتخصصة) في المنطقة. وبمقدور مجموعة الـ 8 تمويل هيئة التعليم والمواد التعليمية في هذه المعاهد المشتركة، التي تمتد برامجها من دورة تدريبية لمدة سنة للخريجين إلى دورات قصيرة تدور على مواضيع محددة، مثل إعداد خطط العمل للشركات أو استراتيجيات التسويق.

النموذج لهذا النوع من المعاهد قد يكون معهد البحرين للمصارف والمال، وهو مؤسسة بمدير أميركي ولها علاقة شراكة مع عدد من الجامعات الأميركية.

توسيع الفرص الاقتصادية:

تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير يتطلب تحولا اقتصاديا يشابه في مداه ذلك الذي عملت به الدول الشيوعية سابقاً في أوروبا الشرقية. وسيكون مفتاح التحول إطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة، خصوصاً مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وسيكون نمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال عنصراً مهماً لنمو الديموقراطية والحرية. ويمكن لمجموعة الـ8 في هذا السياق اتخاذ الخطوات التالية:

مبادرة تمويل النمو:

تقوية فاعلية القطاع المالي عنصر ضروري للتوصل إلى نسب أعلى للنمو وخلق فرص العمل. ولمجموعة الـ 8 أن تسعى إلى إطلاق مبادرة مالية متكاملة تتضمن العناصر التالية:

*إقراض المشاريع الصغيرة: هناك بعض المؤسسات المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة لكن العاملين في هذا المجال لا يزالون يواجهون ثغرات مالية كبيرة. إذ لا يحصل على التمويل سوى خمسة في المئة من الساعين إليه، ولا يتم عموما تقديم أكثر من 0.7 في المئة من مجموع المال المطلوب في هذا القطاع. وبإمكان مجموعة الـ 8 المساعدة على تلافي هذا النقص من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، مع التركيز على التمويل بهدف الربح، خصوصاً للمشاريع التي تقوم بها النساء. مؤسسات الإقراض الصغير المربح قادرة على إدامة نفسها ولا تحتاج إلى تمويل إضافي للاستمرار والنمو. ونقدّر أن في إمكان قرض من 400 مليون دولار إلى 500 مليون دولار يدفع على خمس سنوات مساعدة 1.2 مليون ناشط اقتصادي على التخلص من الفقر، 750 ألفا منهم من النساء.

*مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: باستطاعة مجموعة الـ 8 المشاركة في تمويل مؤسسة على طراز "مؤسسة المال الدولية" للمساعدة على تنمية مشاريع الأعمال على المستويين المتوسط والكبير، بهدف التوصل إلى تكامل اقتصادي لمجال الأعمال في المنطقة. وربما الأفضل إدارة هذه المؤسسة من قبل مجموعة من قادة القطاع الخاص في مجموعة الـ 8 يقدمون خبراتهم لمنطقة الشرق الأوسط الكبير.

*بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير: في إمكان مجموعة الـ 8 ومشاركة مقرضين من منطقة الشرق الأوسط الكبير نفسها، إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار "البنك الأوروبي للاعمار والتنمية" لمساعدة الدول الساعية إلى الإصلاح على توفير الاحتياجات الأولية للتنمية. كما تستطيع المؤسسة الجديدة توحيد القدرات المالية لدول المنطقة الأغنى وتركيزها على مشاريع لتوسيع انتشار التعليم والعناية الصحية والبني التحتية الرئيسية. ولـ "بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" هذا أن يكون مذخراً للمساعدة التكنولوجية واستراتيجيات التنمية لبلدان المنطقة. اتخاذ قرارات الإقراض (أو المنح) يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترض على القيام بإصلاحات ملموسة.

*الشراكة من أجل نظام مالي أفضل: بمقدور مجموعة الـ 8، توخيا لإصلاح الخدمات المالية في المنطقة وتحسين اندماج بلدانها في النظام المالي العالمي، إن تعرض مشاركتها في عمليات إصلاح النظم المالية في البلدان المتقدمة في المنطقة. وسيكون هدف المشاركة إطلاق حرية الخدمات المالية وتوسيعها في عموم المنطقة، من خلال تقديم تشكيلة من المساعدات التقنية والخبرات في مجال الأنظمة المالية مع التركيز على:

-تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية.

-رفع الحواجز على التعاملات المالية بين الدول.

-تحديث الخدمات المصرفية.

-تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق.

-إنشاء الهياكل التنظيمية الداعمة لإطلاق حرية الخدمات المالية.

مبادرة التجارة:

إن حجم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدن جداً، إذ لا يشكل سوى ستة في المئة من كل التجارة العربية. ومعظم بلدان الشرق الأوسط الكبير تتعامل تجارياً مع بلدان خارج المنطقة، وتوصلت إلى اتفاقات تجارية تفضيلية مع أطراف بعيدة جداً بدلاً من جيرانها. ونتيجة لذلك، أصبحت الحواجز الجمركية وغير الجمركية هي الشيء المعتاد، فيما لا تزال التجارة عبر الحدود شيئاً نادراً. ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط الكبير، تتألف من العناصر التالية:

الانضمام/ التنفيذ على صعيد منظمة التجارة الدولية وتسهيل التجارة:

يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على انضمام البلدان في المنطقة إلى منظمة التجارة الدولية. (3) وستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية توفير مستشارين يعملون في البلد ذاته في شأن الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية وتحفيز التزام واسع من مجموعة الـ 8 لتشجيع عملية الانضمام، بما في ذلك تركيز الاهتمام على تحديد وإزالة الحواجز غير الجمركية. وحالما ينجز الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، سيتحول مركز الاهتمام إلى توقيع التزامات إضافية لمنظمة التجارة الدولية، مثل "الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية" و"اتفاق مشتريات الحكومة" وربط استمرار المساعدة التقنية بتنفيذ هذه الالتزامات الخاصة بمنظمة التجارة الدولية. ويمكن لهذه المساعدات التقنية أن تربط أيضاً ببرنامج على صعيد المنطقة برعاية مجموعة الـ 8 بشأن التسهيلات والجوانب اللوجستية المتعلقة بالرسوم الجمركية للحد من الحواجز الإدارية والمادية بوجه التبادل التجاري بين بلدان المنطقة.

المناطق التجارية

ستنشئ مجموعة الـ 8 مناطق في الشرق الوسط الكبير للتركيز على تحسين التبادل التجاري في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية. وستتيح هذه المناطق مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة، بما في ذلك "التسوق من منفذ واحد" للمستثمرين الأجانب، وصلات مع مكاتب الجمارك لتقليل الوقت الذي يستغرقه انجاز معاملات النقل، وضوابط موحدة لتسهيل دخول وخروج السلع والخدمات من المنطقة.

مناطق رعاية الأعمال:

بالاستناد على النجاح الذي حققته مناطق التصدير ومناطق التجارة الخاصة في مناطق أخرى، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تساعد على إقامة مناطق محددة خصيصاً في الشرق الأوسط الكبير تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتجات. ويمكن لمجموعة الـ 8 أن تعرض منافذ محسّنة إلى أسواقها لهذه المنتجات، وتقدم خبراتها في إنشاء هذه المناطق.

منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير:

لتشجيع التعاون الإقليمي المحسّن، يمكن لمجموعة الـ 8 أن تنشئ "منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط" الذي سيجمع مسئولين كباراً من مجموعة الـ 8 والشرق الأوسط الكبير (مع إمكان عقد اجتماعات جانبية لمسئولين وأفراد غير حكوميين من وسط رجال الأعمال) لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

ويمكن للمنبر أن يستند في شكل مرن على نموذج رابطة آسيا – المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (أبك)، وسيغطي قضايا اقتصادية إقليمية، من ضمنها القضايا المالية والتجارية وما يتعلق بالضوابط.

(1)يشير "الشرق الأوسط الكبير" إلى بلدان العالم العربي، زائداً باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

(2)تخطط أفغانستان والجزائر والبحرين وإيران ولبنان والمغرب وقطر والسعودية وتونس وتركيا واليمن لإجراء انتخابات.

(3)البلدان التي قدمت طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة الدولية (شكلت لجنة عمل تابعة للمنظمة): الجزائر ولبنان والسعودية واليمن. بلدان قدمت طلباً للانضمام (لم يُنظر بعد في الطلب): أفغانستان وإيران وليبيا وسورية. بلدان طلبت منحها صفة مراقب: العراق.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

أولا: قائمة المراجع العربية:

✓ **التقارير الرسمية:**

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي. أبوظبي. 2003.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. صندوق النقد العربي. أبوظبي. 2017.

✓ **الكتب:**

1- إبراهيم الصحراوي . **العراق حرب أخرى من أجل النفط و الهيمنة** . مركز الدراسات الاشتراكية. مصر. ط1. 2002.

2- إبراهيم بن ناصر الناصر. **الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام**. تقرير صادر عن مجلة البيان. الرياض . الإصدار الأول. ط1 .2003.

3- ابراهيم سعد الدين و آخرون. **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني**. مكتبة مذبولي. القاهرة. ط1. 1998.

4- إبراهيم قيسون. **تباين المواقف الروسية الأمريكية في سوريا**. مركز طوران للأبحاث و الدراسات الاستراتيجية. تركيا. 2017.

5- إبراهيم نصر الدين و آخرون. **حال الأمة العربية 2014-2015 من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2015.

6- أحمد إبراهيم الورثي. **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب و مصالح الدول الكبرى**. دار الزمان للطباعة و النشر و التوزيع. دمشق. ط1. 2012.

7- أحمد سعيد نوفل و آخرون. **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. بيروت. ط1. 2014.

8- أحمد سمير عارف. **العلاقة بين التقدم التكنلوجي و التفكير الاستراتيجي الأمريكي**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2015.

9- أحمد صدقي الدجاني. **عن المستقبل برؤية مؤمنة مسلمة**. دار البشير للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. ط1. 1992.

10-أحمد صدقي الديجاني. **في مواجهة النظام الشرق الأوسطي**. دار المستقبل العربي. القاهرة. 1994.

11- أحمد طحان. **حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير**. دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع. بيروت. ط1. 2006.

12- إدريس لكريني. **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر. من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق.** المطبعة الوراقة الوطنية. مراكش. ط1. 2005.

13- إدمون غريب و آخرون. **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2002.

14- ادوارد كورنيش. **المستقبلية: مقدمة في فن و بناء عالم الغد**. ترجمة: محمود فلاحة .وزارة الثقافة. دمشق. 1994.

15-أسامة خالد. **المستقبل العربي في العصر الأمريكي**. مركز القادة للكتاب و النشر. 1992.

16-إسماعيل صبري مقلد. **الاستراتيجية و السياسة الدولية :المفاهيم و الحقائق الأساسية**. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت.1979.

17- اسماعيل صبري مقلد. **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات**. المكتبة الأكاديمية. القاهرة . 1991.

18-إسماعيل محمد الرفاعي. **تحديات الأمن القومي العربي في ظل العولمة**. دار الفكر العربي. الأردن. ط2. 2006.

19- إسماعيل معراف. **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**. المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر و الاشهار. الجزائر. 2009.

20-إسماعيل معراف. **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**. المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار. الجزائر. ط1. 2009.

21- أكرم ديري. **آراء في الحرب الاستراتيجية و طريقة القيادة**. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1983.

22- أليكس دي توكفيل. **الديمقراطية في أمريكا**. ترجمة: أمين مرسي قنديل. عالم الكتب. القاهرة. الجزء الثاني. ط3. 1991.

23-أمحد جدي. **محنة النهضة و لغز التاريخ في الفكر العربي الحديث و المعاصر**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2005.

24-آمي ورثنغتون وآخرون. **العراق: الغزو- الاحتلال- المقاومة شهادات من خارج الوطن العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط 1. 2003.

25-أميمة عبد اللطيف. **المحافظون الجدد قراءة في خرائط الفكر و الحركة.** مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. ط1. 2003.

26-أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي. **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. مرحلة ما بعد الحرب.** دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2012.

27-أمين هويدي. **العسكرة و الأمن في الشرق الأوسط و تأثيرهما على التنمية و الديمقراطية.** دار الشروق. القاهرة. 1991.

28- أندريه بوفر. **مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية.** ترجمة: أكرم ديري. دار الطليعة. بيروت. ط2. 1970.

29- إيان شابيرو. **نظرية الاحتواء. ما وراء الحرب على الارهاب.** شركة المطبوعات للتوزيع و النشر. بيروت. ط1. 2012.

30-إيلاف نوفل احمد العكيدي. **الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط و أثرها على العلاقات الروسية الإيرانية.** دار الراية للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 2015.

31-أيهم أسد. **نقد اندماج الاقتصادات العربية الصناعة المعرفية كمدخل بديل.** التكوين للتأليف و الترجمة و النشر. دمشق. ط1. 2009.

32- باسم علي خريسان. **العولمة و التحدي الثقافي.** دار الفكر العربي.ط1. لبنان.2001.

33-بشير عبد الفتاح. **تجديد الهيمنة الامريكية** . الدار العربية للعلوم ناشرون. لبنان. ط1. 2010.

34-بهاء عدنان السعبري. **الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001.** مركز حمرابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية. بيروت. 2012.

35-توفيق المديني. **سقوط الدولة البوليسية في تونس.** الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. ط1. 2011.

36- توماس شيلينغ. **استراتيجية الصراع.** ترجمة: نزهت طيب و أكرم حمدان. الدار العربية للعلوم ناشرون. لبنان. ط 1 . 2010.

37- ثائر خليل محمد. **الأمن القومي الأمريكي و التغيير و المنطقة العربية.** دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2016.

38- جاسم سلطان. **التفكير الاستراتيجي و الخروج من المأزق الراهن**. مؤسسة أم القرى للترجمة و التوزيع. المنصورة. ط2. 2010.

39- جمال سند السويدي. **آفاق العصر الأمريكي. السيادة و النفوذ في النظام العالمي الجديد**. مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. ط1. 2014.

40-جمال عبد الجواد. **النظام الدولي و الحرب على العراق. نكبة الآثار الاقتصادية**. مركز الدراسات السياسة و الاستراتيجية الأهرام. القاهرة. 2003.

41-جمعة بن علي بن جمعة. **الأمن العربي في عالم متغير**. مكتبة مدبولي. القاهرة. ط1. 2010.

42- جميل حليل نعمة المعلة و آخرون. **الفكر السياسي الامريكي المعاصر و أثره على الوطن** العربي. ابن النديم للنشر و التوزيع. الجزائر. ط1. 2016.

43- جهاد الخازن. **المحافظون الجدد و المسيحيون الصهيونيون**. دار الساقي. بيروت. لبنان. ط1 .2005.

44- جهاد عودة. **النظام الدولي..نظريات و إشكاليات**. دار الهدى للنشر و التوزيع. ط1. 2005.

45- جهاد عودة. مفاهيم العلاقات الدولية. **التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن**. دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط1. 2016.

46-جهاد عودة. **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2014.

47- جواد الحمد. **توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط**. مركز دراسات الشرق الأوسط. الأردن. ط1. 1995.

48-جوزيف س ناي. **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. العبيكان. الرياض. ط 1. 2007.

49- جون برايسون. **التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات العامة**. مكتبة لبنان ناشرون. لبنان. ط 2. 2003.

50- جون بيليس و ستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية**. ترجمة مركز الخليج للأبحاث. مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة.ط1. 2004.

51-جيفري مارتيني. **مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط**. مؤسسة راند. كاليفورنيا. ط1. 2017.

52- حازم البلبلاوي. **الديمقراطية الغربية قضايا و مشاكل.** دار الشروق. القاهرة. ط1. 1997.

53- حسن نافعة و نادية محمود مصطفى. **العدوان على العراق خريطة أزمة.. و مستقبل أمة.** مركز البحوث و الدراسات السياسية. القاهرة. ط1. 2003.

54-حسنين المحمدي بوادي. **غزو العراق بين القانون الدولي و السياسة الدولية** . منشاة المعارف. الإسكندرية. 2004.

55-حسين بوقارة. **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية و واقع العلاقات الدولية.** دار لمسة. الجزائر. ط1. 2017.

56- حسين كنعان. **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية. هل تستطيع الولايات المتحدة أن تضمن السلام العالمي.** دار الخيال للطباعة و النشر و التوزيع. لبنان.2005.

57- حيدر علي حسين. **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و مستقبل النظام الدولي. السياسة الامريكية الخارجية و العلاقات الدولية.** دار الكتب العلمية. بغداد. ط 2. 2014.

58-خالد محسن جابر اليعقوبي. **السياسة الأمريكية تجاه العراق و انعكاساتها الاقليمية و الدولية.** الدار العربية للعلوم ناشرون. لبنان. ط1. 2013.

59- خديجة عرفة محمد. **أمن الطاقة و آثاره الاستراتيجية.** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. ط1. 2014.

60- خليل حسين و حسين عبيد. **الاستراتيجيا: التفكير و التخطيط الاستراتيجي استراتيجيات الامن القومي.** منشورات الحلبي الحقوقية. بيرت. ط1. 2013.

61-ربيع نصر و آخرون. **الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية.** المركز السوري لبحوث السياسات. الجمعية السورية للثقافة و المعرفة. 2013.

62- رحيم الساعدي. **المستقبل. مقدمة في علم الدراسات المستقبلية.** دار الفراهيدي للنشر و التوزيع. بغداد. ج2. ط1. 2011.

63- رضا هلال. **الدين و السياسة في أمريكا المسيح الأمريكي و صهيون.** من كتاب: الإمبراطورية الأمريكية. مكتبة الشروق. القاهرة. ج2. ط1 . 2001.

64-رفيق حبيب. **حروب الديمقراطية معارك الإصلاح و الهيمنة.** مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. 2006.

65-رمزي المنياوي. **الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة و الفوضى: السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط**. دار الكتاب العربي. القاهرة. ط1. 2012.

66- رمزي كلارك و آخرون. **الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي و الحاضر**. مكتبة الشروق. القاهرة. ج1. ط1 .2001.

67- روجرز باركنسن. **موسوعة الحرب الحديثة**. ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي. ج2. دار المأمون. بغداد.

68-ريتشارد ن. هاس. **الفرصة. لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**. ترجمة: أسعد كامل إلياس. العبيكان للنشر. المملكة العربية السعودية. ط1. 2007.

69- زبيغنيو بريجنسكي. **الاختيار السيطرة على العالم أم قيادة العالم**. ترجمة: عمر الأيوبي. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط1. 2004.

70- زكريا حسين. **مذكرات في الأمن القومي**. جامعة الإسكندرية. مصر. 2001 .

71- زيادة رضوان. **مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي**. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء. ط1. 2000.

72- سعد حقي توفيق. **الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**. دار زهران للنشر و التوزيع. الاردن. ط1. 2008.

73-سعد نامي. **مشاريع التغيير في المنطقة العربية و مستقبلها**. مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان. ط1. 2012.

74- سمير صارم. **إنه النفط يا...الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**. دار الفكر. دمشق. ط1 . 2003.

75- سمير مرقس. **الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة..الدين.. القوة. من الحرب الأهلية إلى ما بعد 11 سبتمبر** . مكتبة الشروق الدولية. القاهرة. ط1. 2003.

76-سميرة عامر التير. **الحرب الوقائية و السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط- لبنان انموذجا-** دار الراية للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2015.

77-سعيد بوشعير. **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**. ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.ج1. ط2 .1991.

78-سوسن العساف. **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي.** الشبكة العربية للأبحاث و النشر. بيروت. 2008.

79- السيد أمين شلبي. **التسعينيات..أسئلة ما بعد الحرب الباردة.**عالم الكتب. القاهرة. ط1. 2001.

80-السيد أمين شلبي. **أمريكا و العالم.** عالم الكتاب للنشر و التوزيع و الطباعة. القاهرة. ط1. 2005.

81- سيوم براون. **وهم التحكم. القوة و السياسة الخارجية في القرن الحادي و العشرين.** ترجمة: فاضل جتكر. شركة الحوار الثقافي. بيروت. ط1. 2004.

82- صامويل هنتنغتون. **صدام الحضارات و إعادة صنع النظام العالمي** . ترجمة الشايب طلعت. ط2 . القاهرة. 1997.

83-صبري فارس و حسين ابو سمور. **جغرافية الوطن العربي.** دار الصفا للنشر و التوزيع. عمان . 1999.

84- صلاح الدين إبراهيم. **نحن و أمريكا: بين الحضارة و الهيمنة.** مكتبة الآداب. القاهرة. ط1. 2006.

85- صلاح حسن الشمري. **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير.** منشورات ضفاف. بيروت. ط1. 2014.

86- صلاح نيوف. **مدخل إلى الفكر الاستراتيجي.** الأكاديمية العربية المفتوحة. من دون سنة النشر.

87- صموئيل هنتنغتون. **من نحن؟التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية.** ترجمة: حسام خضور. دار الرأي للنشر. دمشق. ط1 .2005.

88-ضياء الدين زاهر. **مقدمة في الدراسات المستقبلية.** مركز الكتاب للنشر. القاهرة. ط1. 2004.

89-عادل الجوجري. **المؤامرة الصهيونية على سوريا.** المركز العربي لخدمات الصحافة و النشر مجد. القاهرة. 2012.

90- عامر مصباح. **علم الاستراتيجية و تحليل قضايا الشرق الأوسط.** دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط1. 2017.

91-عامر مصباح. **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى.** دار الكتاب الحديث. القاهرة. ط1. **2009.**

92-عبد الحليم خدام. **النظام العربي المعاصر**. المركز الثقافي العربي. المغرب. ط1. 2003.

93- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. **الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي و العشرين**. مجموعة النيل العربية. القاهرة.1999 .

94-عبد الرزاق عباس. **الجغرافيا السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية**. مطبعة أسعد. بغداد. 1976.

95- عبد الغني نصر علي الشميري. **سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية بين القيم و المصالح**. منتدى المعارف. بيروت. 2014.

96-عبد القادر رزيق المخادمي. **النظام الدولي الجديد الثابت و المتغير**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ط 3. 2006.

97-عبد القادر فهمي. **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع. عمان. ط1 .2010.

98-عبد القادر فهمي. **النظام الاقليمي العربي: احتمالات و مخاطر التحول نحو الشرق أوسطية**. دار وائل للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 1999.

99- عبد القادر محمد فهمي. **الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية. دراسة في الافكار و العقائد ووسائل البناء الامبراطوري**. دار الشروق للنشر و التوزيع.الأردن.ط1. 2009.

100- عبد الله عبد المحسن السلطان. **البحر الأحمر و الصراع العربي الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 1988.

101- عبد الناصر جندلي. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**. :.دار الخلدونية للنشر والتوزيع .الجزائر. ط1.2007 .

102- عبد الوهاب الكيالي و آخرون. **موسوعة السياسة**. ج1. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1981.

103-عبير بسيوني عرفة علي رضوان. **السياسة الخارجية الامريكية في القرن الحادي و العشرين**. دار النهضة العربية. القاهرة. ط1. 2011.

104- عصام عبد الشافي. **السياسة الأمريكية و الثورة المصرية**. دار البشير للثقافة و العلوم. القاهرة. ط1. 2014.

105- علاء أبو عامر. **العلاقات الدولية: الظاهرة. العلم**. دار الشروق للنشر و التوزيع. عمان. 2004.

106- على الدين هلال. نيفين مسعد. **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغير**. مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان. 2010.

107- علي الدين هلال . **معجم المصطلحات السياسية**. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية. جامعة القاهرة. ط1. 1994.

108-علي زياد عبد الله فتحي العلي. **القوة الامريكية في النظام الدولي. تداعياتها و آفاقها المستقبلية**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2015.

109-علي عبد فتوني. **العرب و مخاطر الشرق الأوسط الجديد**. دار الفرابي. بيروت. ط1. 2014.

110-علي وهب. **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الاوسط. التآمر الامريكي-الصهيوني**. شركة المطبوعات للتوزيع و النشر .بيروت.ط1. 2013.

111- عماد فوزي شعيبي. **الصورة النمطية للعالم و النظام العالمي في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة و موقع العراق كساحة عمليات فيها**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2004.

112- عمار بن سلطان. **الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية – العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي**. طاكسيج للدراسات و النشر و التوزيع. الجزائر. ط1. 2012.

113- عمر كامل حسن. **الجغرافية السياسية الجديدة للعالم العربي في ضوء العولمة الثقافية**. دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع. ط1. 2008.

114- عمر كامل حسن. **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**. الدر العربية للعلوم ناشرون. بيروت. ط1. 2015.

115- عمر يوسف العسوفي. **الحراك الشعبي العربي دراسة تحليلية**. دار المأمون للنشر و التوزيع. عمان. ط1. 2015.

116- عمرو ثابت. **الاحتواء المزدوج و ما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**. مركز الامارات للبحوث و الدراسات الإستراتيجية.أبوظبي.ط1. 2004.

117- عمرو عبد العاطي. **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. بيروت. ط1. 2014.

118- فرانسيس فوكوياما . **نهاية التاريخ و الرجل الأخير**. ترجمة: حسين الشيخ. دار العلوم العربية للطباعة و النشر. بيروت. ط1. 1993.

119- فكرت نامق عبد الفتاح. **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية**. دار الرشيد للنشر. بغداد. 1981.

120- فؤاد حيدر. **التنمية و التخلف في العالم العربي طروحات تنموية للتخلف**. دار الفكر العربي. بيروت. 1990 .

121-فواز جرجس. **أوباما و الشرق الأوسط مقارنة بين الخطاب و السياسات**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. ط1. 2010.

122- كارل فون كلاوزفيتش. **الوجيز في الحرب**. ترجمة: أكرم ديري. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1974. ص 17.

123-كاظم هاشم نعمة. **الوجيز في الاستراتيجية**. أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية.. طرابلس. 2000.

124- كريستوفر س. شيفيس و جيفري مارتيني. **ليبيا بعد القذافي عبر و تداعيات للمستقبل**. مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي التابع لمؤسسة راند. واشنطن. ط1. 2014.

125- كريستوفر فلافين. نيكولاس لنسن. **طوفان الطاقة: دليل لثروة الطاقة المقبلة**. ترجمة: سيد رمضان هدارة. الدار الدولية للنشر و التوزيع. القاهرة. 1998.

126-لمى مضر الأمارة. **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2009.

127- ليدل هارت. **الاستراتيجية و تاريخها في العالم**. ترجمة الهيثم الأيوبي. دار الطليعة. بيروت. ط2 .1987.

128- ليون هادار. **عاصفة الصحراء. فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**. ترجمة: سعيد الحسنية. الدار العربية للعلوم. القاهرة. ط1. 2005.

129- ماجد كيالي. **المشروع الشرق أوسطي، أبعاده- مرتكزاته- تناقضاته**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. ط1. 1988.

130-مالك محسن العيساوي. **الحروب بالوكالة. إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الامريكية**. العربي للنشر و التوزيع. لقاهرة. ط1. 2014.

131- مبروك غضبان. **المدخل للعلاقات الدولية.** شركة باتنيت للمعلومات و الخدمات المكتبية. باتنة. الجزائر.

132- مجدي كامل. **الفوضى البناءة. الدمار الخلاق و الثورات الملونة و الشرق الأوسط الذي تريده أمركا.** دار الكتاب العربي. دمشق. ط1. 2013.

133- مجموعة مؤلفين. **صور المستقبل العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط3. 1989.

134- محمد الجوهري حمد الجوهري. **الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير**. دار الأمين للنشر و التوزيع. القاهرة. ط1. 2005.

135- محمد السمهوري. **إمكانيات الصمود: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات.** المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. القاهرة 2012.

136- محمد السيد سليم. **تحليل السياسة الخارجية.** دار النهضة المصرية. القاهرة. 1998.

137- محمد حسين أبو صالح. **التخطيط الاستراتيجي القومي** . شركة مطابع العملة . الخرطوم. 2010.

138- محمد حمدان. **القوة الناعمة و إدارة الصراع عن بعد.** مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية. ط1. 2013.

139- محمد رياض. **الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط.** دار النهضة العربية. بيروت. 1979.

140- محمد رئيف. **قضايا اقتصادية معاصرة.** كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة . القاهرة. 2009.

141- محمد سعدي. **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة و ثقافة السلام.** مركز الوحدة العربية. بيروت. 2006.

142- محمد سليمان الزواوي. **بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط.** مركز البيان للبحوث و الدراسات. بغداد. ط1. 2015.

143- محمد فالح الجهني. نحو خطوات عملية لبناء مدرسة عربية للاستشراف. في كتاب: **الدراسات المستقبلية في الوطن العربي الحال و المآل.** المنظمة العربية للثقافة و العلوم. 2015.

144-محمد مراد. **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي. بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**. دار المنهل اللبناني. بيروت. ط1. 2009.

145- محمد نصر مهنا .**مصادر التهديد الداخلية و الخارجية للأمن القومي العربي**. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. 2004.

146- محمد نعمان جلال. **الاستراتيجية و الدبلوماسية و البروتوكول بين الإسلام و المجتمع الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر. القاهرة. ط1. 2004.

147-محمد يوسف الحافي. **الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة و مستقبل الصراع الدولي**. دراسة في فلسفة السياسة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2014.

148-مروة حامد البدري. **بناء النظام الإقليمي السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2013.

149- مصطفى بكري. **الفوضى الخلاقة أم المدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي**. مكتبة الشروق الدولية. القاهرة.

150- مصطفى طلاس . **الاستراتيجية السياسية العسكرية** .دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر. دمشق. ط1. 1991.

151- مصطفى عثمان إسماعيل. **الأمن القومي العربي**. مكتبة مدبولي. القاهرة. ط1. 2009.

152- منصف السليمي. **القرار السياسي الأمريكي**. مركز الدراسات العربي الأوروبي. باريس. ط1. 1997.

153- موسى الزعبي. **دراسات في الفكر الاستراتيجي و السياسي**. من منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق.2001.

154- مي قناوي علي. **الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية**. المكتب العربي للمعارف. القاهرة. ط1. 2014.

155- ميشيل غوديه و آخرون. **الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسة و الأقاليم**. ترجمة: قيس الهمامي. مخبر الابتكار الاستشراف الاستراتيجي و التنظيم. باريس. 2005.

156- ميلود عامر حاج. **الأمن القومي العربي و تحدياته المستقبلية**. دار جامعة نايف للنشر. الرياض. ط1. 2016.

157-ناظم عبد الواحد الجاسور. **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي- الاستراتيجي الأمريكي ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001**. دار النهضة العربية. بيروت. ط1. 2006.

158- ناظم عبد الواحد الجاسور. **تأثير الخلافات الأمريكية-الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ط1. 2007.

159- نبيل خليفة. **جيوبوليتيك لبنان الاستراتيجية اللبنانية**. مركز بيبلوس للدراسات. لبنان. ط1. 2008.

160- نصار الربيعي. **دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية**. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت.ط1. 2013.

161- نورتون فريش و ريتشارد ستيفس. **الفكر السياسي الأمريكي**. ترجمة: هشام عبد الله. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. بيروت. 1991.

162- هايل عبد المولى طشطوش. **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**. دار الحامد للنشر و التوزيع. الأردن. ط1. 2012.

163- هدي النعيمي. **قانون العدالة و المساءلة: هل يحق الاستقرار في العراق**. مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية الأهرام. القاهرة. 2011.

164- هيثم الكيلاني. **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي و العسكري**. مركز الدراسات العربية. القاهرة. 1996.

165- والتر أ. ماكدوجال. **أرض الميعاد و الدولة الصليبية: أمريكا في مواجهة العالم منذ1776**. ترجمة: رضا هلال. دار الشروق. القاهرة. ط2. 2001.

166- وحيد عبد المجيد. **حروب أمريكا بين بن لادن و صدام حسين**. دار مصر المحروسة. القاهرة. ط1. 2003.

167- وليد عبد الحي. **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**. المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان. 2002.

168- يازا جنكياني. **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد و دور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسية للشرق الاوسط**. ترجمة: علي مرتضى سعيد. المركز القومي للترجمة. القاهرة. ط1. 2011.

169- يحيى بن يحيى المتوكل. **الانتقال السياسي في اليمن و تداعياته الاقتصادية و الاجتماعية و الانسانية.** المرصد الاقتصادي للدراسات و الاستشارات .مؤسسة فريدريش إيبرت. مصر. 2016.

170- يوسف الصواني. **ليبيا: الثورة و تحديات بناء الدولة.** مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2013.

171- يوسف العاصي الطويل. **البعد الديني لعلاقة أمريكا باليهود و إسرائيل و أثره على القضية الفلسطينية خلال الفترة 1948-2009.** مكتبة حسن العصرية. بيروت. ط1. 2014.

172- يوسف محمد الصواني. **نظريات في العلاقات الدولية.** منتدى المعارف. بيروت. ط1. 2013.

✓ **المجلات و الدوريات:**

1- إبراهيم احمد ابو عرقوب. حرب المعلومات الأمريكية على العراق في حرب عام 2003. **مجلة دراسات العلوم الإنسانية و الاجتماعية.** الجامعة الأردنية. مجلد 41. عدد 2. 2014.

2- إبراهيم بن ناصر الناصر. الأطروحات الغربية في توصيف علاقة الغرب بالإسلام._ تقرير صادر عن مجلة **البيان.** الرياض. 2003.

3- إبراهيم عرفات. روسيا و الشرق الأوسط ..أية عودة؟. **السياسة الدولية.** عدد 170. أكتوبر 2007.

4- أبو بكر الدسوقي. الطائفية تهدد المستقبل العربي: هل تستمر الحروب المذهبية عقودا؟. **السياسة الدولية.** عدد 201. جويلية 2015.

5- أحمد إبراهيم محمود. حرب العراق و تحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي. **السياسة الدولية.** عدد 153. يوليو 2003.

6- أحمد سليم البرصان._مبادرة الشرق الأوسط الكبير.الأبعاد السياسية و الإستراتيجية. **السياسة الدولية.**العدد 158. أكتوبر 2004.

7- أحمد كاتب. القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادية إقليمية في الشرق الأوسط. **السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية.** عدد 198. أكتوبر 2014.

8- أحمد محمد أبو زيد. تداعيات ثورة 25 يناير على مستقبل العلاقات المصرية الإقليمية. **مجلة آراء حول الخليج.** مركز الخليج للأبحاث. دبي 2012.

9- أشرف محمد كشك. حلف الناتو من الشركة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية. **السياسة الدولية**. عدد 185. 2011.

10-توفيق شومان. الثورات العربية: البنى و الهياكل و المنطلقات. **مجلة حمورابي للدراسات**. مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية. بغداد. عدد 1. ديسمبر 2011.

11-جمال سلامة علي. أسباب و أدوات سيطرة المحافظون الجدد على الساحة الأمريكية. **السياسة الدولية**. عدد 166. أكتوبر 2006.

12-جيوفري هيرد. ليس النفط و لكن الدولار في مواجهة اليورو. **مجلة شؤون عربية**. القاهرة. عدد 144. صيف 2003.

13-حسن محمد الطاهر. الأمن القومي العربي مدخل نظري. **مجلة شؤون عربية**. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. القاهرة. عدد 74. جوان 1993.

14-حسن نافعة. الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي و تحديات الحاضر و آفاق المستقبل. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 438. أغسطس 2015.

15-حسين حافظ وهيب. قراءة في الأفق الاستراتيجي للدور الأمريكي في رياح التغيير الشرق أوسطية. **سلسلة أوراق دولية**. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد عدد 198. أكتوبر 2011.

16-حمد أنيس سالم. الدول العربية في مواجهة خطر داعش. **السياسة الدولية**. عدد 199. جانفي 2015.

17-خالد حنفي علي. جماعات العنف الليبية و الترانزيت الجهادي. **السياسة الدولية**. عدد198. أكتوبر 2014.

18-خليل العناني. دور النفط في الأزمة العراقية- الأمريكية. **السياسة الدولية**. عدد 151. جانفي 2003.

19-داليا رشدي. هيكلية الخطر: قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية و انهيارها. **السياسة الدولية ملحق تحولات استراتيجية**. عدد 203. جانفي 2016.

20-داود تلحمي. الأبعاد الخارجية للثورات و الانتفاضات الشعبية العربية. **مجلة سياسات**. معهد السياسات العامة. فلسطين. عدد 16. 2011.

21-دلال محمود السيد. السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط. **السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية**. عدد 203. جانفي 2016.

22-دلال محمود السيد. متلازمة التدهور: بحثا عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط. **ملحق تحولات استراتيجية. مجلة السياسة الدولية.** عدد 208. أفريل 2017.

23-رائد حامد. نحن و"المستقبلية" هل ثمة فكر مستقبلي استشرافي عند العرب؟ **مجلة الباحثون.** عدد 4. دمشق. تشرين الأول 2007.

24-رمضان عبدالسلام حيدر. ثورات الربيع العربي و مستقبل النظام السياسي العربي. **مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية.** الجامعة الأسمرية. ليبيا. عدد 05. جوان 2015.

25-رياض بشير. التفاوت التنموي في تونس.. قبل الثورة و بعدها. **مجلة المستقبل العربي.** عدد 468. فيفري 2018.

26-زبير سلطان. أحداث الحادي عشر من أيلول صناعة و أهدافا و الحرب على العراق. **مجلة الفكر السياسي.** عدد 17 . المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات. خريف 2002 .

27-سرمد عبد الستار أمين. ماذا يجري في الشرق الاوسط : قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية. **سلسلة أوراق دولية.** مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. أكتوبر 2011.

28-سعيد عكاشة. هكذا تغير العالم. **السياسة الدولية. ملحق تحولات استراتيجية** .عدد 184. أفريل 2011.

29-شادى عبد الوهاب. الحروب غير المتماثلة و أثرها على الاستراتيجية العسكرية. **السياسة الدولية.** عدد 200. أفريل 2015.

30-شادي عبد الوهاب. العلاقة بين الحروب الأهلية و الحروب بالوكالة. **السياسة الدولية.** عدد 205. جويلية 2016.

31-صبري زاير السعدي. قوة النفط و مساوئه في التجربة العراقية. **مجلة المستقبل العربي.** عدد 355. سبتمبر 2008.

32-عاطف غمري. الشرق الأوسط الكبير. **السياسة الدولية.** العدد 147. يناير 2002.

33-عبد الحسين شعبان. الاحتلال الأمريكي للعراق. الحرب الأهلية هل يصبح الأمر الواقع واقعا. **المستقبل العربي.** عدد336. فيفري 2007.

34-عبد العزيز كامل. المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي. تقرير صادر عن مجلة **البيان** . الإصدار الثاني. ط1. 2004.

35-عبد الفتاح ماضي. تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات. **مجلة سياسات عربية**. عدد 18. جانفي 2016.

36-عبد الله يوسف سهر محمد. دوافع و تداعيات التدخل العسكري في العراق. **السياسة الدولية**. عدد 170. أكتوبر 2007.

37-عصام عبد الشافي. العامل الدولي: تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة. **السياسة الدولية**. العدد 186. أكتوبر 2011.

38-عفيف هناء. دور السناريو في ترقب الأزمات المالية. **مجلة العلوم الاقتصادية**. جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا. عدد 17. 2016.

39-علاء بيومي . كيف يفكر المحافظون الجدد؟_. **مجلة آفاق استراتيجية**. مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات. بيروت. لبنان. عدد 2. يوليو 2005.

40-عمارة دليلة. فراغ القوة في النظام العربي و رهانات المستقبل. **مجلة فكر و مجتمع**. طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع. الجزائر. عدد 39. أكتوبر 2017.

41-عمر عبد العاطي. الاحادية الأمريكية بين الاستمرار و الزوال. **السياسة الدولية**. عدد 173. جويلية 2008.

42-ف بوبوف، العلاقات الروسية -العربية الشراكة في زمن الأقوياء. **مجلة شؤون الأوسط**. عدد 711. ربيع. 2008.

43-فتحي العفيفي. الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة. **المستقبل العربي**. عدد 390. أوت 2011.

44-فريدمان بوتنير. ندوة الشرق الأوسط الكبير. **شؤون الأوسط** . عدد 114 . ربيع 2004 .

45-الفضل شلق. العدوان على العراق إدارة بوش و المحافظين الجدد. **شؤون الأوسط**.العدد 108. خريف 2002.

46-الفضل شلق. العدوان على العراق إدارة بوش و المحافظين الجدد. **شؤون الأوسط**. العدد 108. خريف 2002.

47-فؤاد حمه خورشيد. الدول القارية الحبيسة: رؤية جغرافية سياسية. **مجلة الجمعية الجغرافية**. بغداد. عدد 32. 1996.

48-فؤاد نهرا. أمريكا و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. **مجلة شؤون الأوسط**. مركز الدراسات الاستراتيجية. بيروت. عدد 139. صيف 2011.

49-مازن إسماعيل الرمضاني. في التخطيط السياسي الخارجي: دراسة نظرية. **مجلة الحقوقي**. بغداد. عدد 2. 1998.

50-مايكل كوكس. خيار أوباما لإدامة القيادة الأمريكية للعالم: القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة و الناعمة. **مجلة آفاق المستقبل**. مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. أبوظبي. عدد 4. مارس 2011.

51-مجدي فارح. الدراسات المستقبلية في الفكر العربي الحديث و المعاصر. **مجلة الدراسات المستقبلية**. جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا. مجلد 1. عدد 16. 2016.

52-محمد إبراهيم منصور. الدراسات المستقبلية: ماهيتها و أهمية توطينها عربيا. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 416. أكتوبر 2013.

53-محمد السنوسي الداودي. فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا. **السياسة الدولية**. عدد 197. يوليو 2014.

54-محمد الهزاط. استراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية الجذور و الأهداف. **مجلة شؤون عربية**. عدد 123. خريف 2005.

55-محمد أنيس سالم. الدول العربية في مواجهة تحديات الأمن الاقليمي: تقييم الأداء و توقعات مستقبلية. **السياسة الدولية**. عدد 201. جويلية. 2015.

56-محمد صفى الدين خربوش. شروط الرحيل: هل استنفدت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود. **السياسة الدولية**. عدد 209. جويلية 2017.

57-محمد عبد الحفيظ الشيخ. ليبيا بين الصراع السياسي و الصراع المسلح التحديات و الآفاق. **مجلة دراسات شرق أوسطية**. عدد 71. جانفي 2015.

58-محمد عبد الحفيظ الشيخ. ليبيا بين جماعات العنف و الديمقراطية المتعثرة. **مجلة المستقبل العربي**. عدد 432. مارس 2015.

59-محمد نور الدين. تركيا و سوريا: نهاية العمق الاستراتيجي. **مجلة شؤون الأوسط**. عدد 139. صيف 2011.

60-محمد يونس يحيى الصائغ. أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية. **مجلة الرافدين للحقوق**. مجلد 11. عدد 40. 2009.

61-محمود عبد الفضيل. الجهود العربية في مجال استشراف المستقبل. **مجلة عالم الفكر**. مجلد 18. عدد 4. مارس 1988.

62-محمود قاسم زنبوعه. الأزمة السورية و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**. مجلد 30. عدد 2. 2014.

63-مروان سالم العلي. النظام الإقليمي العربي في ظل حركات التغيير العربية. دراسة مستقبلية. **مجلة تكريت للعلوم السياسية**. جامعة تكريت. العراق. عدد 10. أفريل 2018.

64-مصطفى عثمان اسماعيل. الربيع العربي و الفوضى الخلاقة. **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**. جامعة الزاوية. ليبيا. عدد 03. جانفي 2013.

65-مصطفى علوي. السياسة الخارجية الأمريكية و هيكل النظام الدولي. **السياسة الدولية**. عدد 153. جويلية 2003 .

66-مصطفى علوي. المكانة الاستراتيجية للعراق: القوة الشاملة للعراق في ضوء التطورات الراهنة. **مجلة السياسة الدولية**. عدد 136. مركز الأهرام. 1999.

67-مصطفى علوي. مهددات الأمن العربي. خريطة معقدة. **السياسة الدولية**. عدد 201. جويلية 2015.

68-معتز سلامة. سيناريوهات النظام العربي في ظل سايس-بيكو جديدة. **السياسة الدولية**. عدد 205. جويلية 2016.

69-مغاوري شلبي علي. المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد و السياسة. **السياسة الدولية**. عدد 154. أكتوبر 2003.

70-مقال من دون كاتب. الشرق الأوسط الكبير نحو نظرة جيوسياسية جديدة. **مجلة الجيش**. عدد 499. فيفري2003 .

71-منصف المرزوقي المرعبة و المذهلة للثورة العربية. **المستقبل العربي**. عدد 33 . 2011.

72-نغم نذير شكر. الأهمية العسكرية و الأمنية للعراق من المنظور الأمريكي. **مجلة دراسات دولية**. جامعة بغداد. عدد 110. 2002.

73-ودود بدران. تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية و تحليلية. **السياسة الدولية**. عدد 69. 1982.

74-وصفى محمد عيد عقيل. الأمن القومي لدول المشرق العربي و إشكالية البرنامج النووي الإيراني. **مجلة دفاتر السياسة و القانون**. عدد 15. جوان 2016.

✓ **التقارير:**

1- فجوة عميقة الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي و الصراع العسكري. في: **التقرير الاستراتيجي العربي 2017**. مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية. القاهرة. ط1. 2018.

2- نمو مهدد: أوضاع الاقتصاد المصري بعد خمس سنوات من الثورة. **التقرير الاستراتيجي العربي**. مركز للدراسات السياسية و الاستراتيجية. مؤسسة الأهرام. القاهرة. ط1. 2015.

✓ **الرسائل الجامعية:**

1- راجي يوسف محمود. **أثر الاحتلال الأمريكي للعراق في اشكاليات العنصر البشري المشترك بين العراق و تركيا (العراق –التركمان)** . رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية. 2010.

2- سليم قلالة. **تفاعلات المنظور الإسلامي المعاصر مع النظام الدولي. دراسة مستقبلية**. رسالة دكتوراه دولة. جامعة الجزائر. الجزء1.

3- عمار حجار. **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة باتنة. 2002.

4- مصطفى صايج. **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية**.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة الجزائر.2007.

5- نعيمة غالية. **تداعيات منظومة القيم الغربية الاستشراقية على المنطقة العربية في ظل استراتيجيات العولمة الثقافية**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة الجزائر.2007.

6- نها عبد الحفيظ شحاتة. **دور وزارة الدفاع في صنع السياسة الخارجية الأمريكية. دراسة حالة غزو العراق 2003**. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير. جامعة القاهرة. 2007.

✓ **الملتقيات:**

1- مالك عبدالله محمد المهدي. ماهية مفهوم ودلالات الدراسات المستقبلية. دراسة مقدمة ضمن فعاليات **ملتقى الرؤى المستقبلية العربية و الشراكات الدولية**. الرابطة العربية للدراسات المستقبلية. جامعة نايف للعلوم الأمنية. فيفري 2013.

2- مبروك ساحلي. مستقبل الثورات و التغيرات في الوطن العربي. ورقة مقدمة ضمن فعاليات **ملتقى التحولات السياسية في المنطقة العربية واقع و آفاق**. جامعة سكيكدة. 2013.

3- محمد سيد أحمد. **الشرق أوسطية الأبعاد السياسة و الثقافية**. في: **مصر و مشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة**. أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية. مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. 7-9 ديسمبر 1996.

✓ **مواقع الانترنيت:**

1- إبراهيم بن إسماعيل كاخيا. المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر عن الحرب الوقائية. **مجلة كلية الملك خالد العسكرية**. بتاريخ: 2006/03/01. عن موقع:
http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp.InNewsItemID-20915

2- إبراهيم درويش. قراءة في كتاب: أمريكا في مفترق الطرق الديمقراطية و السلطة و إرث المحافظين الجدد. على الرابط: **http://www.oral national.com/index.php.option.com.67html**

3- إبراهيم غرايبية. الإستراتيجية الثقافية للولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر. عن موقع:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C306D7AC-6AE6-4147-B684-295051B38B7A.htm.

4- أحمد يوسف أحمد. تحليل أبعاد التهديدات الأمنية في المنطقة. مؤتمر تحولات الأدوار و المصالح و التحالفات. عن موقع:
http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/201a6cb8-4b55-485c-960b-fd4e5719e9f2. نشر بتاريخ: 2015/04/02.

5- إدريس لكريني. مشروع الشرق الأوسط الكبير. عن موقع:
http://drisslagrini.maktoobblog.com/973955/%D8%B9%D8%B1%D8%B6.

6- آنا بورشفسكايا. في سوريا. بوتين يخاطر تكرار خطأ الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. نشر بتاريخ: 15 سبتمبر 2015. على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/in-syria-putin-risks-repeating-the-soviets-union-afghanistan-mistake

7- آنا بورشيفكايا. روسيا في الشرق الأوسط الدوافع- الآثار- الآمال. **مركز إدراك للدراسات و الاستشارات**. 2016. على الرابط: -**http://idraksy.net/wp**

content/uploads/2016/03/Russia-in-Middel-East01.pd

8- إيمان زهران. سيناريوهات ما بعد هزيمة داعش. السياسة الدولية. مؤسسة الأهرام. على الرابط: **http://www.siyassa.org.eg/News/14156.aspx**. نشر بتاريخ: 12 جويلية 2017.

9- باسم علي خريسان. المحافظون الجدد: قراءة في المرجعية الفلسفية و الطروحات السياسية. على الرابط: **http://www.adhwaa.org/research_details.asp**

10- جميل عفيفي. الأمن القومي العربي بين التعريف و الواقع. السياسة الدولية. عن موقع: **http://www.siyassa.org.eg** . نشر بتاريخ: 2017/09/05.

11- جيف ميسون ودينيس ديومكين. أوباما و بوتين على طرفي نقيض في الأمم المتحدة بشأن التعاون مع الأسد. رويترز. نشر بتاريخ: 28 سبتمبر 2015 . على الرابط:

https://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0RS2I520150928

12- جيفري وايت. روسيا في سوريا: التداعيات العسكرية. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. نشر بتاريخ: 15 سبتمبر 2015.على الرابط :

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russia-in-syria-part-2-military-implications

13- جيمس جيفري. ما وراء الانسحاب الأمريكي من العراق. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. على الرابط: **http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/behind-the-u.s.-withdrawal-from-iraq**

14- خالد الوهيبي. مصادرة الفكر. الصراع التاريخي بين المثقف و السلطة. موقع بلاغ في الرابط: **www.balagh.com/islam/550v5cbz.htm**

15- رزاق حمد العوادي. الأبعاد الحقيقية للإستراتيجية الأمريكية في العراق و المنطقة. عن موقع: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129879.**

16- سالم علاء. ثورة 25 يناير و ارتباك الموقف الأمريكي. ملف الأهرام الاستراتيجي. نشر بتاريخ: 01-03-2011. على الرابط:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=611583&eid=584

17- ستيفن وولت. العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة. ترجمة: عادل زقاغ و زيدان زياني. عن موقع: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**

18- سمير حمدي. الملف الاجتماعي و الأزمة في تونس. موقع العربي الجديد. على الرابط: **https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/1/23**/-. نشر بتاريخ: 2016/01/23.

19- عاطف عدوان. لماذا العراق ؟الأبعاد الدينية للحملة ضد الإسلام. عن موقع: **http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/21-03-2003/b1.htm.**

20- عبد الله تركماني. الحرب الوقائية بعد أحداث 11 سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي و حقوق الانسان. متوفر على الرابط:
http://hem.bredband.net/dcc.mkala.syr.torkmani3.htm

21- عبد الله صالح. اليمين المسيحي وتأثير متزايد في السياسة الخارجية الأمريكية. عن موقع: **http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5510.**

22- عبد الوهاب محمد الجبوري. دراسة عن طبيعة الخطاب السياسي الأمريكي و تحولاته. عن موقع: **http:/www.airssforum.com.2286.html.**

23- علاء بيومي. أفكار رئيسية محركة للمحافظين الجدد .لماذا يؤمنون بدور أمريكا النبيل في العالم؟ . عن موقع: **http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=77.**

24- علاء بيومي. الإنجليكيون وإعادة صياغة السياسة الخارجية الأمريكية. عن موقع: **http://alaabayoumi.blogspot.com/2004/05/4-2004-2004-2001-1963-32-1992.html.**

25- علي حسين باكير. الحرب على لبنان بين المشروع الأمريكي و الإيراني. مجلة البيان عن موقع : **http://albayan-magazine.com/bayan-228/lebanon/2.htm**

26- علي عبد الباقي. دور الدين في صياغة الفرد والمجتمع الأمريكي. عن موقع: **http://www.islammemo.cc/article1.aspx?id=44057.**

27- في أسباب تغير الموقف الأمريكي من تسليح المعارضة السورية. المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات. الدوحة. عن موقع: **www.**
Doha Institute. Org/ releas/727d1855

28- لبنى عبد العزيز. دراسة عن مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. مركز العلاقات الدولية. عن موقع: **http://www.grcsudan.org/articles-reports/2900-2018-02-05-09-59-01**. نشر بتاريخ: 2018/02/05.

29- محمد السعيد إدريس. مشروع الدولة الاتحادية في اليمن: الفرص و التحديات. المركز العربي للبحوث و الدراسات. على الرابط: **http://www.acrseg.org/2609**. نشر بتاريخ: 10 مارس 2016.

30- محمد رمضان أبو شعيشع. ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط. المركز العربي للدراسات و البحوث. على الموقع: **http://www.acrseg.org/40684**

31- محمد شومان. من يجرؤ على استشراف المستقبل العربي؟. موقع جريدة الحياة السعودية. على موقع: **http://www.alhayat.com/article/847240** نشر بتاريخ: 14 نوفمبر 2017 .

32- مصطفى ابراهيم الشمري. التطبيق الأمريكي لاستراتيجية القوة الذكية في المنطقة العربية. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. العراق. نشر بتاريخ: 2018/3/6. عن موقع: **http://mcsr.net/news361**

33- مصطفى الديماني. الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية. موقع صحيفة رأي اليوم. على الرابط: **https://www.raialyoum.com/index.php/**. نشر بتاريخ: 3 جويلية 2014.

34- مها يحي. اللاجئون و صناعة الفوضى الإقليمية العربية. مركز كارينجي للشرق الأوسط. على موقع: .**http://carnegie-mec.org/2015/11/09/ar-pub-62393**

35- نقلا عن موقع مستقبليات. التحليل النفسي لجورج وولكر بوش. عن موقع: **http://mostakbaliat.com/link46.html.**

36- وليد خدوري. الولايات المتحدة و احتمالات الاستغناء عن استيراد النفط. موقع مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية الإلكتروني، نشر بتاريخ: 2013/05/12. على الرابط: **http://www.ecssr.ac.ae/ecssr/appmanager/portal/**

ثانيا: قائمة المراجع الأجنبية:

- **books:**

1- Alejandro Colas and Richard Saull. **The War on Terror and American Empire After the Cold War**. Routledge. New York. 2006.

2- Baylis. john and smith**,** Steve**. The globalization of world politics: an introduction to international relations.** Third edition. New York. Oxford university press. 2005.

3- Beverly Milton. **Contemporary Politics In The Middle East**. Cambridge.2006.

4- Cris Brown**. The normative Framwork of Post Cold War International Relations**. Black Well Publisher. 2002.

5- Danny Cooper**. Neo conservatism and American Foreign Policy : a Critical Analysis**. Taylor and Francis. New York. 2011.

6- Edward Cornish. **The Study of The Future**. World Future Society.Washington. 1977.

7- Geraldo Zahran and Leonardo Ramos. **From Hegemony to Soft power : implications of a conceptual change.** Taylor and Francis. New York. 2010

8- Hall Gardner**. American Globl Strategy and the War on Terrorism**. Ashgate Publishing.Burlington.Ltd. 2007.

9- Hans J. Morgenthau**. Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace.** Fifth Edition. Revised. New York: Alfred A. Knopf. 1978.

10- Heijden Von Deer. **Scenarios. The Art of Strategic Conversation**. John Wiley and Sons LTD. England. 2nd edition. 2005.

11- Jean Touchard**. Histoire des idées politiques.** Presse universitaire de France. Paris.

12- John J. Mearsheimer and Stephen M.Walt. **The Israel Lobby and U.S Foreign Policy**. Farrar. Staus and giroux. New York. First edition. 2007.

13- Joseph S Nye**. Soft Power The Means to Success in World Politics**. Public Affairs. London. 2004.

14- Marina Ottaway and Nathan J. Brown. **The New Middle East**. Carnegie Endowment for International Peace. Washington. 2008.

15- Michael Northcott**. An Angel Directs the Storm Apocalyptic Religion and American Empire**. Palgrave Macmillan a division of St. Martin's Press. New York.2004.

16- Natan Sharansky. The Case For Democrecy. The power of Freedom. **Public Affairs**. New York. 2004.

17- Ohamae Kenichi. **The Mind of The Strategist. The Art of Japanese Business**. Mc Graw- ill Professional.1991.

18- Patel Ketan.J. **The Master Strategist. Power. Purpose and Principle**. Arrows Book. United Kingdom. 2006.

19- Philippe Moreau Defarges. **problèmes stratégiques contemporaines**. Paris : éditions hachette. 2eme édition.1994.

20- Pinar Bilgin. **Regional Security in The Middle East: a Critical Perspective**. Routledge Curzon. London. 2005.

21- Richard N.Rosecrance and Stevene E. Miller. **The Next Great War**. Belfer Center for Science and International Affairs. United States of America. 2015.

22- Robert D.Kaplan and others. **China's Arrival: A Strategic Framework for a Global Relationship**. Center for New American Security. Washington. 2009.

23- T.Craig Loehle**. Thinking Strategically**. Cambridge University Press. 1996.

- **Dictionnaires/ Encyclopedies:**

1- La Rousse. Present edition. France. 2007.

2- Oxford. 3 edition. London. 2004.

3- The International Encyclopedia of Social Sciences. vol. 05. New York. 1968.

- **Revues :**

1- Adam Z. Rose and S. Brock Blomberg. Total Economic Consequences of Terrorist Attacks: Insights from 9/11**. Peace Economics, Peace Science and Public Policy** . Create homeland Center. Volume 16. Issue1. 2010.

2- Alex Macleod et Isabelle Masson. Identité National Securité et La Théories des Relations Internationales. Revue Etude et Nationales. Volume 35. Mars 2004.

3- Barry Buzan, **an introduction to strategic studies** : Military technology and internationalrelations, New York, St Martin's press, 1987.

4- Daft Agor. Strategic Planning. **Strategic Review**. London. Vol 30. No 3 1999.

5- Daniel Lieberfeld. Theories Of Conflict And The Iraq War. **International Journal of Peace Studies**. Volume 10. Number 2. Autumn/Winter 2005.

6- Douglas Little, On the History of Relations: To the Shores of Tripoli: America, Qaddafi, and Libyan Revolution . 1969-1989. The International History Review. vol. 35. no. 1 2013.

7- Eberhard Kienle. The Security Implications of the Arab Spring. **Geneva Papers**. Geneva Centre for Security Policy. October 2013.

8- Francisco Wong-Diaz . Smart Power and U.S. National Strategy. **JSOU Report** 13-3. The JSOU Press MacDill Air Force Base. Florida 2013.

9- Jason Pack. Libya is Too Big to Fail: International Intervention is the Right Move - and Not Just for Humanitarian Reasons. **Foreign Policy**. 18/3/2014.

10- Joe Stork. The Carter Doctrine and US Bases in The M iddle East. Merip Reports. N90. Sep 1980.

11- Jonathan E. Iraq's Economy: Past, Present, Future. **CRS Report For Congress**.RL3.June 2003.

12- Joseph S. Nye. Jr. Soft Power. Foreign Policy. **Washingtonpost**.Newsweek Interactive. No. 80. Autumn, 1990.

13- Michael Weiss. Intervention in Syria? An Assessment of Legality. Logistics and Hazards. The Henry Jackson Society. **Project for Democratic Geopolitics**. December 2012.

14- Robert Art. Adefensible Defenes: American Grand Strategy After The Gold. War International Security Vol.15 NO 4. Spring 1991.

15- Simon Tisdall . Reaching The Parts other Empires Could Not Reach .**The Guardian**.18 jan 2002.

- **Web sites:**

1- Andy Blunden. Francis Fukuyama The End of History and the Last Man. In site internet: **http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/us/fukuyama.htm.**

2- Anne. Marie Slaughter. International Law in a World of Liberal States. in site: **http://www.ejil.org/journal/Vol6/No4/art1.html.**

3- C. Bradley Thompson. The Decline and fall of American Conservatism. This article is from the objective standard. A journal of culture and politics. in site internet: **http://www.theobjectivestandard.com/issues/2006-fall/index.asp.**

4- Christopher Power**.** The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order. In site internet: **http://ireland.iol.ie/~afifi/BICNews/Books/books1.htm.**

5- Colin S. Gray. The implications of preemptive and preventive war doctrines: a reconsideration. strategic studies institute. July 2007. available at:

6- Engin I. Erdem. Power and Identity In Flux: American Foreign Policy Toward The Middle East. In site internet: **www.alternativesjournal.net/volume3/number4/engin3.pdf.**

7- Eton Lawrence. Strategic Thinking .A Discussion Paper. University of California . In Site : **www.csun.edu/bus302/Course/Materials/Cases/strategic.thinking.pdf**

8- Francis Fukuyama. After Neo-conservatism. In site internet: **http://www.nytimes.com/2006/02/19/magazine/neo.html?_r=1&incamp=.**

9- Francis Fukuyama**.** The End of History. In site internet:

10- Hilde Lovdal. American Evangelicalism: An Introduction. In site internet: **http://www.theamericanist.com/journal/july05/july05-4.html.**

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pvb789- pdf

http://www.wesjones.com/eoh.htm.

11- James D.fearon**.** Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations. In site internet: **http://www.people.fas.harvard.edu/ Johnston / gov2880/fearon.pdf..**

12- Javier Solana. The Middle East Balancing Act. Project-syndicate. 17/6/2014. Available at: **http://www.project-cyndicate.org.**

13- Lee Edwards. The Origins of the Modern American Conservative Movement. In site internet: **http://www.heritage.org/Research/PoliticalPhilosophy/upload/53232_1.pdf.**

14- Melvin Lehman. The new Conservatives. In site internet: **http://www.fbep.org/downloads/The%20New%20Conservatives_MBL.pdf.**

15- Pada Perry. Foreign Policy Conception : A Strategic Thinking. In site **: http://perrypada.blogspot.com/2006/04/foreign-policy-conception-strategic.html.**

16- Robert Jervis .Understanding the Bush doctrine. Political science quarterly 118 (Fall 2003).available at : http//:**web65rollins.edu/~ebouris/19Jervis,%20r.pdf**

17- Samuel Huntington. The Clash of Civilizations and the remaking of World Order. In site internet: **http://scholar.google.com/scholar?hl=en&lr=&q=cache:5_RMn4OREJ/clash.pdf+cultural+factors+in+american+foreign+policy.**

18- Sten Running. Stefano Gazzini**.** Realism and Foreign policy Analysis. In site internet: **http://www.ciaonet.org/wps/rys02/rys02.pdf.**

19- Steve Muhlberger**.** Chronologie of Modern Democracy. Five Different Views. in site Internet: **http://www.nipissingu.ca/department/history/muhlberger/histdem/chronpag.htm.**

20- The White House Encyclopedia. Biography of President George W. Bush. In site internet: **http://www.whitehouse.gov/president/biography.html.**

21- Thierry Braspenning. Constructivisme et Reflexivisme en théorie des relations internationales. In site Internet: **www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france_830/etudes-recherches_3119/annuaire-francais-relations-internationales.../FD001435.pdf.**

22- Tim O'Shannassy. Modern Strategic Management: Balancing Strategic Thinking and Strategic Planning for Internal and External Stakeholders. Singapore Management Review. V 25. July 15, 2011. In Site : **https://www.leanmethods.com**

23- Toru Oga. From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities. In site internet**:** **http://www.w3.org/TR/REC-htm.**

24- Volker Rittberger. Approaches to the study of Foreign Policy. In site internet : **http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.**

25- Yoshiko Herrera. Andrew Kydd. U.S. and Russian Interventions in Syria: U.S. Goals and Interests. Excerpted from The U.S. and Russian Interventions in Syria: Room for Cooperation or Prelude to Greater Conflict? In site : **https://daviscenter.fas.harvard.edu/sites/daviscenter.fas.harvard.edu/files/US_Goals.pdf.**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء و الشكر	/
الملخص	/.
خطة الدراسة	/
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للاستراتيجية و الشرق الأوسط	**19**
المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية و علاقته بالمفاهيم ذات الصلة	20
المطلب الأول: تعريف الاستراتيجية	20
المطلب الثاني: مستويات الاستراتيجية و روابطها بالسياسة الخارجية و المصالح القومية للدولة	32
– أولا: مستويات الاستراتيجية	32
أ– الاستراتيجية الشاملة	32.
ب– الاستراتيجية الفرعية أو التخصصية	34
– ثانيا: تأثير الاستراتيجية على السياسة الخارجية و المصالح القومية للدولة	38
المطلب الثالث: اشكالية العلاقة بين مفهوم الاستراتيجية و المفاهيم القريبة	41
– أولا: علاقة مفهوم الاستراتيجية بمفهومي التفكير/التخطيط الاستراتيجي و إشكالية فك الارتباط	41.
– ثانيا: علاقة الاستراتيجية بالاستشراف	57.
المبحث الثاني: مفهوم الشرق الأوسط و مكانته ضمن اهتمامات القوى الكبرى	63
المطلب الأول: دراسة في مفهوم الشرق الأوسط و تطور مدلولاته	63

المطلب الثاني: أهمية الشرق الأوسط 84
- أولا: المزايا الجيو- استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط 85
- ثانيا: المزايا الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط 86
المطلب الثالث: مكانة الشرق الأوسط ضمن الاهتمامات الدولية 89
- أولا: اهتمام القوى الدولية بالشرق الأوسط 90
أ- الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط 90
ب- الاهتمام الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط 93
ت- الاهتمام الصيني بمنطقة الشرق الأوسط 94
- ثانيا: اهتمام القوى الاقليمية المتصاعدة بالشرق الأوسط 95
أ- الاهتمام التركي بمنطقة الشرق الأوسط 95
ب- الاهتمام الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط 96

الفصل الثاني: الفكر الاستراتيجي الأمريكي: الدعائم الفكرية و الأطر النظرية الموجهة.....100

المبحث الأول: المرجعية الفلسفية و الدينية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي 101
المطلب الأول: المرجعية الفكرية، الفلسفية الموجهة للفكر الاستراتيجي الأمريكي 101
- أولا: الانتماء الغربي و دور المركزية الغربية الأوروبية 103
- ثانيا: قيمة الحرية و دورها في توجيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي 105
- ثالثا: النزعة البراغماتية و دورها في تشكيل الرؤية الاستراتيجية الأمريكية 107
- رابعا: مبدأ الديمقراطية في الثقافة السياسية الأمريكية 111
- خامسا: مبدأ حقوق الإنسان في الفكر السياسي الأمريكي 116
المطلب الثاني: أثر المكون الديني في توجيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي 119

المبحث الثاني: الدعائم النظرية للفكر الاستراتيجي الأمريكي 134
المطلب الأول: النظريات الكبرى الموجهة للاستراتيجية الأمريكية 134
- أولا: النظرية الواقعية 135
- ثانيا: النظرية اللبرالية 139

- ثالثا: النظرية البناية 142
المطلب الثاني: الأطروحات الموجهة للاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة 147
- أولا: أطروحة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما.... 148
- ثانيا: أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون 155
المطلب الثالث:الآراء التنظيرية المساهمة في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي من داخل الإدارة الأمريكية 164
- أولا: صعود و تراجع القوى العظمى لبول كندي 164
- ثانيا: القوة الناعمة عند جوزيف ناي 166
- ثالثا: التفرد الأمريكي عند ريتشارد هاس 171
- رابعا: السيطرة على قلب روسيا لزبيغنو بريجنسكي 172
- خامسا: روبرت كابلان و التحديات الاستراتيجية الأمريكية 174

المبحث الثالث: تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر و بروز دور المحافظين الجدد.175
المطلب الأول: نشأة تيار المحافظين الجدد و مكونه الفكري 175
المطلب الثاني: أهم الأفكار التي دافع عنها تيار المحافظين الجدد 186

الفصل الثالث: مضامين و مخرجات الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط.....191

المبحث الأول: تطور مفهوم و مضامين الشرق الأوسط على مستوى الادراك الاستراتيجي الأمريكي 192
المطلب الأول: مكانة الشرق الأوسط في الادراك الاستراتيجي الأمريكي 192
المطلب الثاني: تطور مدلولات و مضامين الشرق الأوسط الكبير/ الجديد و أبعاده الاستراتيجية 210

المبحث الثاني: الدلالات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق 237
المطلب الأول: أهمية العراق في المدرك الاستراتيجي الأمريكي 237
- أولا: أهمية الموقع و المكانة السياسية 237
- ثانيا: المكانة الاقتصادية للعراق 241
المطلب الثاني: المداخل الاستراتيجية المحيطة بالغزو الأمريكي للعراق2003 246
- أولا: الحرب الأمريكية على العراق بين الوقائية و الاستباقية 247

- ثانيا: استراتيجية احتلال العراق من منظور واقعي/ لبرالي 257
المطلب الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للاحتلال الأمريكي للعراق 260
- أولا: البعد السياسي و أهمية تجسيد مشروع القرن الأمريكي 260
- ثانيا: البعد الاقتصادي و أهمية الاستلاء على النفط العراقي 261
- ثالثا: البعد التكنولوجي العسكري و إظهار مستوى التطور التقني لدى الجيش الأمريكي 265
- رابعا: البعد العقائدي الديني و تحقيق نبوءات المسيحية الصهيونية 268

المبحث الثالث: توظيف الثورات العربية ضمن مسارات تطور الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط 275
المطلب الأول: ثورات الربيع العربي ضمن أساسيات الفكر الاستراتيجي الأمريكي 276
المطلب الثاني: الحراك السلمي و تفاوت المواقف الأمريكية تجاهه 286
- أولا: الموقف الأمريكي من الحراك المصري 287
- ثانيا: الموقف الأمريكي من الحراك التونسي 293
المطلب الثالث: الموقف الأمريكي من الحالات التي شهدت حربا أهلية 300
- أولا: الوقف الأمريكي من الثورة الليبية 300
- ثانيا: الموقف الأمريكي من الثورة السورية 305

الفصل الرابع: انعكاسات التوجه الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط على الأمن العربي.....320

المبحث الأول: اشكالية تعريف الأمن العربي و أهم تحدياته الداخلية 321
المطلب الأول: الاشكالات المحيطة بتعريف الأمن العربي 321
المطلب الثاني: الأمن العربي في مواجهة التحديات الداخلية 329
- أولا: ضعف البناء السياسي المؤسساتي للدول العربية و غياب الممارسة الديمقراطية 329
- ثانيا: ضعف البنى الاقتصادية و فشل سياسات التنمية 333
- ثالثا: تحدي النزعة القطرية و ضعف عوامل التنسيق العربي 338

المبحث الثاني: واقع الأمن العربي و قضايا تهديده في ظل تداعيات التوجهات الاستراتيجية الأمريكية...342
المطلب الأول: انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على مستوى أمن الدول العربية 343

المطلب الثاني: انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على مستوى النظام الإقليمي العربي 367

المبحث الثالث: مستقبل الأمن العربي في ظل تطورات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة 376

المطلب الأول: إشكالية اعتماد دراسات مستقبلية عربيا 376

- أولا: ماهية الدراسات المستقبلية 376
- ثانيا: محدودية الدراسات المستقبلية عربيا و اشكالية استشراف مستقبل الأمن العربي 380

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للأمن العربي 385

- أولا: السيناريو الخطي و استمرار حالة الاضطراب و التفكك العربي 386
- ثانيا: السيناريو الاصلاحي: تحسن و استقرار الوضع الأمني العربي و ظهور بوادر بعث مشروع الأمن القومي العربي 394
- ثالثا: السيناريو الثوري: نحو مزيد من التفكك و الانهيار.....399

الخاتمة 409

قائمة الملاحق 419

فهرس الجداول و الخرائط. 467

قائمة المراجع 469

فهرس المحتويات 499